







الجزء الثاني من شرح المنهاج للعالم العلامة  
والخبر الفهامة فريد عصره ووحيد عصره  
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى  
نعمده الله بغفراته وأسكنه  
بجوارحة جناته  
آمين

عبد الرحمن بن محمد بن عبد بن طاهر العمودي الجامعة الإسلامية  
حيدرآباد آسن - الهند.

وعلى هامشه حاشية الشيخ عمبره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل



\* (كتاب الفرائض) \*

(قوله) لما فيها التضمير يرجع لقوله أى مسائل وقوله فغلبت يرجع لقوله السهام (قول المتن) يبدأ من تركة الميت الخ أى كما يبدأ فى حياته ~~بمقتضى~~ بمقتضى ما على الدين ولا نه صلى الله عليه وسلم أمر فى حيث أن يكفن فى ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا (قول المتن) تقضى ديونه أى لانه أحق بما له من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لماسياتى وسواء فى ذلك دين الله تعالى ودين الآدمى أعنى دين الله تعالى التى لم تتعلق بالعين كالحج ونحوه (قول المتن) مطلقا أى سواء حجر عليه أم لا (قول المتن) ونكاح دليل النكاح والقراءة الآية ودليل الولاء حديث الولاء لحمة كلحمة النسب والمراد القرابة الخاصة وبورث بها فرضا وتعصيا وبالنكاح فرضا فقط وبالولاء تعصيا فقط وضم بعضهم خامسا وهو سبق النكاح على القديم فى المستوة فى المرض بدليل انه لا يرثها لو ماتت والنكاح يورث به من الطرفين وينبغى أن يعدد الرحم عند عدم الانتظام كالإسلام عند فقد العاصب (قول المتن) فيرث به بهذا على أن الولاء يورث به من طرف فقط نعم لو اعتق ذمى ذميا ثم التحق المعتق بدار الحرب واسترقه اعتق وأعتقه ثم أسلم وأورث كل منهما الآخر ولذا لو اشترى العتق أبا المعتق وأعتقه صار له الولاء سراية على ابنه الذى هو معتق المشتري (قوله) أى جهة كان المراد بيت المال (قول المتن) لبيت المال ارثا أى بخلاف من لا وارث له من الذميين فإنه يتقل فىنا \* فرع \* لو مات ذمى ولا وارث له مستغرق هل تتركهم أو نطلب الباقي ونأخذهم وان لم يترافعوا ينصوب الزكشى الثانى (قول المتن)

كتاب الفرائض  
في بيان ما يورث من تركته  
الرجل  
١٤

الجزء الثانى من شرح الجلال المحلى على المنهاج

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب الفرائض) \*

أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها وفى حديث ابن ماجه وغيره تعلموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم أى لتعلقه بالموت المقابل للحياة (يبدأ من تركة الميت) وجوبا (بمؤنة تجهيزه) بالمعروف (ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة) على ما يأتى بيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة) أى كمال الذى وجبت فيه لانه كالمرهون بها (والجاني) لتعلق ارش الحناية بقرته (والمرهون) لتعلق دين المرتهن به (والمبيع اذا مات المشتري مطلقا) لتعلق حق فسخ البائع به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورات الذى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كما ذكر فى الروضة فى فصل الكفن (وأسباب الارث أربعة قرابة) فيرث بعض الأقارب من بعض على تفصيل يأتى (ونكاح) فيرث كل من الزوجين الآخر (وولاء فيرث المعتق العتق ولا عكس) أى لا يرث العتق المعتق (والرابع الاسلام) أى جهة (فتصرف التركة لبيت المال ارثا اذا لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة) أى يرث المسلمون بالعصوبة (والجمع على ارثهم من الرجال عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والاخت) لا يورث ولا اب ولا ام (وابنه) أى ابن الاخت (الا من الام) أى ابن الاخت لا يورث وابن الاخت لا يورث (والعم) (الا للام) أى لا يورث ولا اب (وكذا ابنة) أى ابن العم لا يورث ولا اب (والزوج والمعتق ومن النساء سبع) وبالبسط عشر (البنات وبنات الابن وان سفل) أى الابن (والام والجدة) أم الاب وأم الام

من الرجال المراد بهم الذكور (قول المتن) وابنه قيل فيه وفى ذكر ابي لاب بسط والمصنف مشى على طريق الاختصار (قوله) أى وان الابن فيه عود التضمير على المضاف اليه (قوله) أم الاب وأم الام لهذا التعميم لم يقل فى المتن الام وأما كما قال فيما سلف الاب وأبوه



(قول المتن) والابن والبنت اقتضاء هذا الصنيع أنهم لا يقولون الابن وليس كذلك بل يقولونه في تغليب الابن والابنة (قول المتن) لا يورث ذوو الارحام أى لعدم ذكرهم في القرآن ولا نه صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير الله في الحالة والعمة فانزل الله لاميراث لهما رواه أبو داود مرسل وهو يحتاج به لكونه ورد مسنداً من وجه آخر (٢) ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء (قول المتن) ولا يرث أى لان الله يقول فلها

نصف ما ترك وكيف تأخذ الكل (قول المتن) على أهل الفرض لحديث النسائي ان بنت حمزة أعتقت شخصاً فأتت عن بنت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم نصف المال وصرف الباقي للعتقة أقول هذا الدليل فيه نظر لان الكلام عند فقد العتقة حتى من الولاء (قوله) ارثا لان المسلمين موجودون وان اختلف أمر امامهم المستوفى لهم فلا يوجب ذلك سقوط حقهم (قوله) بتورث ذوى الارحام أى كذهب أى خيفة وأحمد (قول المتن) وأفتى المتأخرون اعترض بان ابن سراقه وهو قبل الاربعمائة قال هو قول عامة شيوخنا وقال الماوردي انه مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته (قول المتن) بالرد فيه أعمال المصدر المعرف وهو ضعيف في العربية (قوله) على وفق الاختصار أى على موافقة الاختصار الذي سلف (قوله) أى ارثا وقال الرازي مصلحة (قول المتن) وهو من سوى الى آخره أى في اصطلاح الفرضيين والافالرحم شرعاً شامل لكل قريب (قوله) هو بيان لمن هذا يلزمه ان البيان أعم من المبين فهلا جعلها تبعية (قوله) منه الضمير فيه يرجع لقول المتن وكل جدد (قول المتن) وبنا الاخوة الاحسن وأولاد الاخوة (قوله) أى بال عشرة أى فهو غير العشرة ولهذا عدتهم شخناً أحد عشر \* (فصل الفروض) \* المقدرة في كتاب الله تعالى احترازاً بدلت عن استحقاق الجدد الثلث في مسائل الاخوة والامهات الباقي في مسألة زوج وابوين وقال الزركشي وأما الارتقاء الى السبع والسبعين في مسائل العول فاصلها الفروض الستة غاية الأمر ان الثمن متلاصراً تسعاً ومن ثم

وان علنا (والاخذ) من جهات الثلاث (والزوجة والعتقة) ويدخل في العم عم الاب وعم الجد والمراد بالعتق والعتقة من أعتق أو عتبه أدلى بمعتق (فلما اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوجة فقط) لان غيرهم محبوب بغير الزوج (أو) اجتمع كل النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة) وسقطت الجدة بالام والعتقة بالاخت المذكورة كما سقطت بها الاخت للاب وبالبنت الاخت للام (أو) الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالابوان والابن والبنت وأحد الزوجين أى الذكور ان كان الميت امرأة والانثى ان كان رجلاً (ولو فقدوا كلهم) أى الورثة من الرجال والنساء المذكورين (فصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام) وسيأتى بيانهم (و) أصل المذهب فيما لم تستغرق الورثة المال انه (لا يرث على أهل الفرض) أى التقدير ما بقي من المال بعد المفروض (بل المال) كله أو الباقي بعد المفروض (لبنت المال) ارثا وقال المزني وابن سريج بتورث ذوى الارحام في الاولى وبالرد في الثانية على غير الزوجين ولم يقولوا اذالم ينتظم أمر الميت المال (وأفتى المتأخرون) من الاصحاب (اذا لم ينتظم أمر الميت المال) لكون الامام غير عادل (بالرد) أى بان يرث (على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أى مقداراتهم بالزوجين (بالنسبة) أى نسبة سهام من يرث عليه في بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للام لان سهامها ثمانية ثلاثة أرباعها للبنت وربعها للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر لزوجة أربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للام ربعها سهم وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين لزوجة أربعة وللبنت أحد وعشرون وللأم سبعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضهم ما سهمان من ستة للام ربعها نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد ويقال على وفق الاختصار ابتداء في هذه تجعل سهامهم ما من الستة المسئلة وفي التين قبلها الباقي من مخرجي الربع والنين للزوجين بعد نصيبهم ما لا ينقسم على أربعة سهام البنت والام من مسألتهم ما فتضرب في كل من المخرجين ولو كان ذوا الفرض واحداً كبنت ردت اليها الباقي أو اثنين كبنتين فالباقي بينهما بالسوية وقوله غير الزوجين بالنسبة استثناء مزيد على المحرر موجه في الشرح بأنه لا رحم لهم فان المورث بالرد هو المورث بالرحم وقدم أهل الفرض بالرد لقوتهم (فان لم يكونوا) أى أهل الفرض أى لم يوجد أحد منهم (صرف) المال (الى ذوى الارحام) أى ارثا (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الاقارب) هو بيان لمن وفي الروضة كاصلها هم كل قريب ليس بذى فرض ولا عتقة (وهم عشرة أصناف أبو الام وكل جدد وجدة ساقطين) منه أبو أبى الام وأم أبى الام وهؤلاء صنف (وأولاد البنات) للصلب أو لابن من ذكور وبنات (وبنات الاخوة) لابوين أو لاب أولام (وأولاد الاخوات) لابوين أو لاب أولام من الذكور والاناث (وبنو الاخوة للام والعم للام) أى أخو الاب لأمه (وبنات الاعمام) لابوين أو لاب أولام ويضم اليهن بنو الاعمام للام (والعمات) بالرفع (والاخوال والخالات) كل منهم من جهاته الثلاث (والمدلون بهم) أى بالعشرة وهو مزيد على الروضة وأصلها ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكر كان أو أنثى ولا يسمى عتقة وفي المجتمع منهم كلام طويل في الروضة وأصلها راجع \* تنبيه \* لو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الارحام فان كان منهم من ولد انحوله أو العجومة وحده حاز الباقي بالرحم

\* (فصل الفروض) \* جمع فرض بمعنى نصيب أى الانصاء (المقدرة في كتاب الله تعالى) للورثة قالوا ثمن فائل قال الرازي في مسائل العول الثلثان تضعيف الثلث وانما جعل فرضاً رأسه لان النظر الى امة رات التي يستحقها النصيب الواحد من الورثة



(قوله) كلوا من الزركشي اما لان لفظ الولد يشتمله أو بالقياس كما في الارث والتعصيب قال ابن أبي هريرة وانما جعل للزوج ضعف ما للزوجة في الخاين لان فيه ذكورة وهي تعصيب فكان كلابوين مع البنت (قوله) المراد قال ابن الرفعة بالاجماع (قوله) واحترز الخ يعني ان مراده الاحترار من هذا الاجتماع الخاص لا عن مطلق الاجتماع بان لها مع الزوج مثالا النصف (٤) (قول المتن) والرابع قيل يرد على الحصر الام في مسئلة زوج وأبوين

(سنة النصف) الذي هو أحدها (فرض خمسة زوج لم يتخلف زوجته ولدا ولا ولد ابن) قال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد في ذلك اجماعا (وبنت أب وبنت ابن أو اخت لابوين أو لاب منفردات) قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها في ذلك بنت الابن بالاجماع وقال تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك المراد أخت لابوين أو لاب دون الاخت لأم لان لها السدس للآمة الآتية واحترز بمنفردات عما اذا اجتمعن مع اخوتهن أو اخواتهن واجتمع بعضهن مع بعض على ميسأتي ياتيه (والرابع فرض زوج زوجته ولدا أو ولد ابن) قال تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع وولد الابن كالولد في ذلك اجماعا (وزوجة ليس زوجها واحدا منهما) قال تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ومثل الولد في ذلك ولد الابن اجماعا (والثمن فرضها) أي الزوجة (مع أحدهما) أي الولد وولد الابن قال تعالى فان كان لكم ولد قلن الثمن وولد الابن كالولد في ذلك بالاجماع ولزوجتين والثلاث والرابع ما ذكره واحد من الربع أو الثمن بالاجماع وميسأتي في كتابي الطلاق والرجعة ان الزوجين في عدة الطلاق الرجعي يتوارثان (والثلاث فرض بنتين فصاعدا وبنتي ابن فاكتر واختين فاكتر لابوين أو لاب) يعني منفردات عن اخوتهن قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وفي الاختين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تركت في جابرمات عن اخوات فدل على ان المراد منها الاختان فصاعدا والبنات ومثلها بنتا الابن مقيستان على الاختين وبنات الابن مقيسات على بنات الصلب (والثلث فرض أم ليس لميتها ولولا ولد الابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الابن ملحق بالولد في ذلك والمراد بالاخوة الاثنان فصاعدا والاثني كالد كالمقام عندهم في ذلك (وفرض اثنين فاكتر من ولد الام) قال تعالى وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد أولاد الام قرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو اخت من الأم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) كما سيأتي في فصله (والسدس فرض سبعة أب وجد لميتها ولد أو ولد ابن) قال تعالى ولا يورثه لولدهما السدس مما ترك ان كان له ولد وألحق به ولد الابن وقيس الجد على الاب (وأما لميتها ولدا أو ولد ابن أو اثنتان من اخوة واخوات) لما تقدم في الآيتين (وجدة) لأم أو لاب روى أبو داود وغيره عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس وميسأتي ان للجدة السدس (وبنت ابن مع بنت صلب) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وميسأتي ان لبنات الابن مع بنت الصلب السدس (ولاخت) لاب (أو اخوات لاب مع أخت لابوين) كما في بنات الابن مع بنت الصلب (ولو احدهما من ولد الام) لما تقدم

\* (فصل الاب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد) \* عن الارث (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبه) من جهة العصبية (الا الابن أو ابن ابن أقرب منه) ويحجبه أصحاب فروض مستغرقة كابوين وبنتين أخذا بميسأتي أنه انحجب كل عصبية (والجد) وان علا (لا يحجبه الا متوسط بينه وبين الميت) كالاب وأبيه (والاخ لابوين يحجبه الاب والابن وابن الابن) وان سفل اجماعا (ولاب يحجبه هؤلاء وأخ لابوين) لانه أقوى منه (والاخ) لأم يحجبه أب وجد وولد وولد ابن وان سفل (وابن الاخ لابوين يحجبه ستة

فان لها ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع ليكنهم تأدوا مع لفظ القرآن (قوله) وفزوجتين قال الزركشي ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن فيه تارة بلفظ الواحد وتارة بلفظ الجمع (قوله) يعني منفردات عن بنت الصلب والاقلهن السدس كما سيأتي ومثل هذا يقال أيضا في الاخوات لاب (قول المتن) ليس لميتها الخ قيل كان ينبغي أن يقول أيضا وله زوجة أو زوج وأب فان فرضها مع ذلك أنقص من ثلث (قول المتن) وفرض بنتين فاكتر من ولد الام انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بلام وهما فرضها وسوى بينهم لانه لا تعصيب فين أدلوا به بخلاف الأشقاء لما كان فهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد ذكره ابن أبي هريرة رحمه الله (قول المتن) وقد يفرض الخ مثاله أن ينقص حقه بانقاسه عن الثلث كما لو كان معه ثلاثة اخوة (قول المتن) أب نعم اذا كان معه بنت أخذ السدس فرضا والباقي تعصيا \* فصل \* الاب الخ (قول المتن) لا يحجبهم أحد أي لان كلامهم يدل على الميت بنفسه وليس فرع الغيرة واحترز بالاخير عن المعنى (قول المتن) أحد فيه لطيفة وهي الإشارة الى ان الحجب بالشخص وأما بالوصف فيحجبون به كغيرهم (قول المتن) أو ابن ابن أقرب منه فيفعل ان قوله أو لابن الابن مراده به وان سفل كما صرح به الشارح حتى ينظم مع هذا (قول المتن) يحجبه الاب

الخ أما الاب فلان الاخ يدل به وأما الابن وابنه فلانهم يمتعان عصوبة الاب ويردانه الى الفرض فلا يمتعان عصوبة الاخ بالأولى (قول المتن) أب وجد الخ دليله قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة (قول المتن) وولد أي وبنت (قول المتن) ستة أب الخ أي لانه يحجب أباه فهو أولى والجد في درجة أبيه وأما أبو الجد فقل يستويان ورد بان الجهة مقدمة الى آخرها فاب الجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعاً وأما الابن وابنه فلانهم يحجبان أباه وأما الاخ لابوين فلانه ان كان أباه فواضع والا فهو أقرب منه وكذا يقال في الاخ لاب وانما قيد هنا بالعدد دون غير هذا الموضع خوفا من التباس في قوله الآتي ولاب



(قول المتن) هؤلاء السبعة وجه ذلك في الاخ انه ابن أبي الميت والعلم ابن جده (قول المتن) لا يحجب أي لما سبق في الاب والابن والزوج وكان ينبغي أن يقول هنا أيضا لفظ أحد (٥) (قوله) أو ابن عم أي ولو كان أسفل منها (قول المتن) لا تحجب البعدي لان التي من جهة الام

لها قوة بدليل أن الاب لا يحجبها والام تحجب أم الاب فقوتها جبرت تراخيها وكما أن الاب لا يحجب الجدة من جهة الام فكذلك أمه بالأولى (قوله) يحجب الجدات أي بخلاف الاب فانه لا يحجب الجدات من جهة الام (قوله) فيما يحجب به يرد عليه ان الاخ يسقط باصحاب الفروض المستغرقة بخلاف الاخت وقد يحاب بان المراد بالخاجب الذي مر (قول المتن) أختان لابوين لان فرض الجنس الواحد من الاناث لا يزيد على الثلثين وقوله أيضا أي مع حجب الاب والابن وابن الابن والاخ لابوين له من (قول المتن) وكل عصبه الخ يستثنى من هذه القاعدة مسئلتان العصبه لابوين في المشتركة الثانية الاخت لابوين أو لاب في الاكدرية (قوله) وجد هو هنا وارث بالتعصيب دون الفرض فلو قال يدل جد وأخ لام كان أولى \* فصل \* الابن يستغرق الخ انما قدم الاولاد على غيرهم جريا على نظم الآية السكرية (قول المتن) مثل حظ الاثنتين وذلك لان الذكور قوامون على النساء بالاتفاق وغيره وكان الجاهلية يحرمون الاناث فجعل الله لهن حظا من الميراث قال الشيخ عز الدين الذكر له حاجة لنفسه وحاجة لزوجته والاثني حاجتها واحدة (قوله) تكملة الثلثين مراد العلماء بذلك كرهذا ان السدس ليس فرضا مستقلا لهن هنا بل هو تكملة الثلثين والالوجب لهن عند استغراق بنات الصلب الثلثين (قول المتن) ولا شيء الخ وذلك لان الله سبحانه وتعالى جعل غاية البنات

أب وجد وابن وابنه وأخ لابوين (و) أخ (لاب) لانه أقرب منه (و) ابن الاخ (لاب يحجبه هؤلاء) الستة (وابن أخ لابوين) لانه أقوى منه (والعلم لابوين يحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لاب) لانه أقرب منه (و) العلم (لاب يحجبه هؤلاء) الثمانية (وعم لابوين) لانه أقوى منه (وابن عم لابوين يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لاب) لانه أقرب منه (و) ابن عم (لاب يحجبه هؤلاء) العشرة (وابن عم لابوين) لانه أقوى منه (والمعتق يحجبه عصبه النسب) لانهم أقوى منه (والبنات والام والزوجة لا يحجب) عن الارث (وبنت الابن يحجبها ابن أو بنتان اذا لم يكن معهما من يعصها) كأخ أو ابن عم فان كان أخذت معه الباقي بعد ثلثي البنات بالتعصيب (والجدة للام لا يحجبها الا الام والاب يحجبها الاب والام) لان ارثها بطريق الامومة والام أقرب منها (والقربى من كل جهة تحجب البعدي منها) كأم أم وأم أم أم وأم أم وأم أم أم (والتقربى من جهة الام) كأم أم أم (في الاظهر) بل يشتركان في السدس والثاني تحجبها كالتقربى من جهة الام وفرق الاول بقوة قرابة الام يحجبها الجدات (والاخت من الجهات كالاخ) فيما يحجب به فيحجب الاخت لابوين الاب والابن وابن الابن ولاب هؤلاء وأخ لابوين ولا أم أب وجد وولد وولد ابن (والاخوات الخالص لاب يحجبهن أيضا أختان لابوين) فان كان معهن أخ عصيهن كإسباقي (والمعتق كالمعتق) يحجبها عصبه النسب (وكل عصبه) ممن يحجب (تحجبه أصحاب فروض مستغرقة) للمال كزوج وأم وجد وعم لاشي للع \* فصل \* الابن (يستغرق المال وكذا البنون) والابن بالاجماع في المسائل الثلاث (ولبنات النصف ولبناتين فصاعدا الثمان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهن للذكر مثل حظ الانثيين) أي نصيبهما قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف وتقدم قياس البنات على الاختين (وأولاد الابن اذا انفردوا كاولاد الصلب) فيما ذكر بالاجماع (فلو اجتمع الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن بالاجماع) والافان كان للصلب بنت فقط (فلهما النصف) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (فان لم يكن) من ولد الابن (الاثنى أو اثنتان فلهما أولهن السدس) تكملة الثلثين (وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا) أو أخذت (الثلثين) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولا شيء للاناث الخالص) منهم مع بنتي الصلب (الا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصيهن) في الباقي للذكر مثل حظ الانثيين ولم يستثن المساوي في الدرجة أيضا لسخوله فيما قبل أما الاغلا فيسقطن به (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كاولاد الابن مع أولاد الصلب) فيما ذكر (وكذا ساثر المنازل) أي باقيها كاولاد ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وانما يعصب الذكور النازل) منهم عن الاناث (من في درجته) كاخيه وبنت عمه بخلاف من هي أسفل منه فيسقطها كما تقدم (ويعصب من فوقه) كبن عم أبيه ان لم يكن لها شيء من الثلثين) كما تقدم فان كن فلا يعصها

(فصل الاب يرث بفرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن) وفرضه السدس كما تقدم فيأخذه والباقي لمن معه (و) يرث (بتعصيب اذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن) فان كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي بعده والا أخذ

الثلثين (قوله) فيما قبله يرجع لقول المتن أو الذكور والاناث (قوله) فلا يعصها الا يقال هلا أخذت السدس فرضا وشاركت في الباقي تعصيا لانا نقول ذلك شيء من خصائص الاباء ولا يرد الاخ للام اذا كان ابن عم حيث يرث بهما لانه بجهتين \* فصل \* الاب يرث الخ (قول المتن) وبتعصيب وذلك لان الله سبحانه وتعالى جعل للاخ جميع المال عند انفراق الاب أولى بذلك



(قول المتن) وهم بالحيث ما بقيت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قول المتن) بنت أو بنت ابن كذلك (٦) الحكم لو كان معه أو كان معه بنتان (قول المتن)

والباقي بعد فرضها قال الزركشى أى  
بعد فرض البنت لو بنت الابن والاب  
ولا يصح رجوعه الى البنتين لان الضمير  
بعدا لعطف بأو يفرد (قول المتن)  
وأبو بن ثلث الخ لو قال وأب لكفى (قوله)  
والمسئلة الاولى من ستة لانها من نصف  
وثلث الباقي (قول المتن) وأم الأب  
وأمهاتها كذلك وذلك لان الجدتين  
جاءتا الى أبى بكر رضى الله عنه فاعطى  
أم الأم فقط فقال له أصحابه أعطيت التى  
لومات لم يرثها وحرمت التى لومات لورثها  
فشارك بينهما فيه (فصل الاخوة) والاخوات  
الخ (قول المتن) فيشارك الاخ لو كان  
ولد الابوين المذكور ذكورا وانثا قال  
الزركشى لابد من تساويهم فى الاخذ  
لانهم انما يأخذون بقراءة الأم ثم حكاة  
عن صاحب التجميع وان الرافعى رحمه  
الله قال يجوز أن يقال اذا تعاضوا الثلث  
بالسوية يؤخذ ما يخص الاشقاء ويقسم  
للكر مثل حظ الانثيين كما  
فى المعادة \* فرع \* لو كان بدل الشقيق  
أخت لابوين أو لأب فلها النصف وتعال  
فلو كان مع الأخت لأب أخ لأب أسقطها  
وهو الاخ المشكوك (قوله) لا شراكة الخ  
وفى قول غريب الشافعى رضى الله عنه  
انه يسقط واختاره ابن اللبان وابن  
المنذر والاستاذ أبو منصور وأبو خلف  
الطبري واستدل له أبو منصور بان  
الشخص لو أوصى لولد أمه بمائة وشقيقة  
بباقي الثلث وكان الثلث مائة استحقها  
ولد الأم بلا مشاركة (قوله) فلا يعصها  
ابن أخيها وذلك لانه لا يعصب أخت  
نفسه اذ هي من ذوى الارحام فكيف  
يعصب عمته بخلاف ولد الولد فترقا  
(قول المتن) ولو واحد الخ لم يذكر اجتماع  
الثلاثة والحكم ان للاخ للام السدس  
والباقي للشقيق ويسقط الآخرون فى الاناث

الجميع (و) يرت (بهما) أى بالفرض والتعصيب (اذا كان معه بنت أو بنت ابن له السدس فرضا والباقي  
بعد فرضهما) له (بالعصوبة) وهو الثلث (وللام الثلث أو السدس فى الحالين السابقين فى الفروض)  
وذكرت هنا بذلك توطئة لقوله (ولها فى مسئلتى زوج أو زوجة وأبو بن ثلث ما بقى بعد) فرض (الزوج  
أو الزوجة) لا ثلث الجميع لياخذ الاب مثلى ما تأخذ الأم واستبقوا فها لفظ الثلث موافقة للآية وورثه  
أبواه فلامه الثلث والمسئلة الأولى من ستة والثانية من أربعة (والجد) فى الميراث كالأب الا ان الأب  
يسقط الاخوة والاخوات للبت كما تقدم (والجد يقاسمهم ان كانوا لابوين أو لأب) وسياق بيانه  
(والأب يسقط أم نفسه) كما تقدم (ولا يسقطها الجد) لانها لم تدل به بخلافها فى الأب (والأب فى)  
مسألتى (زوج أو زوجة وأبو بن يرث الأم من الثلث الى ثلث الباقي) كما تقدم (ولا يرثها الجد) الى  
ذلك لانه لا يساويها فى الدرجة بخلاف الأب (وللجدة السدس) كما تقدم (وكذا الجدات) يعنى  
الجدتين فصاعدا كما فى المحرر لهن السدس روى الخا كم عن عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه  
وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وقال صحح على شرط الشيخين (ويرث منهن أم الأم  
وأمهاتها المدليات باناث خلص) كأم أم أم الأم ولا يرث من جهة الأم الواحدة (وأم الأب وأمهاتها  
كذلك) أى المدليات باناث خلص كأم أم أم الأب (وكذا أم أبى الأب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن)  
يرث (على المشهور) لادلائهن بوارث والثانى لا يرث لادلائهن بجد كالادلاء بأبى الأم (وضابطه)  
أى ارث الجدات أن يقال (كل جدة أدلت بمحض اناث) كأم أم الأم (أو) بمحض (ذكور)  
كأم أبى الأب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كأم أم أم الأب (ترث ومن أدلت بذكرين أشيين) كأم  
أبى الأم (فلا) ترث كما تقدم أنها مع الذكور من ذوى الارحام وانهم لا يرثون فى أصل المذهب  
(فصل الاخوة والاخوات لابوين ان انفردوا) أى عن أولاد الأب (ورثوا كالأولاد الصلب) للذكر  
الواحد فكثر جميع المال وللانثى النصف وللانثيين فصاعدا الثلثان وللذكر مثل حظ الانثيين فى  
اجتماع الذكور والاناث (وكذا ان كانوا لأب) أى ورثوا كما ذكرنا وتناول أولاد الابوين وأولاد الأب  
قوله تعالى ان أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا  
اتنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللكر مثل حظ الانثيين (الا فى المشركة) بفتح  
الراء المشددة (وهى زوج وأم وولدا أم وأخ لابوين فيشارك الاخ) لابوين (ولدى الأم فى الثلث)  
فرضهما لا شراكة معهما فى ولادة الأم لهم (ولو كان بدل الاخ) لابوين (أخ لأب سقط) فليس كالاخ  
لابوين فى الارث فى هذه المسئلة المشركة فيها بين ولدى الأم وولد الابوين (ولو اجتمع الصنفان) أى أولاد  
الابوين وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد ابنة) أى فان كان من أولاد الابوين ذكر ورجل  
أو ذكرا لأب وان كان أنثى فلها النصف والباقي لأولاد الأب الذكور أو الذكور والاناث وان لم يكن منهم  
الا أنثى أو اناث فلها أولهن السدس تكملة الثلثين وان كان ولد الابوين اثنتين فكثر فلهما أولهن  
الثلثان والباقي لولد الأب الذكور أو الذكور والاناث ولا شراكة للاناث الخ لصلص منهم مع الاخنتين لابوين  
ولا يأتى هنا الاستثناء السابق فى بنات الابن كما قال (الا ان بنات الابن يعصهن من فى درجاتهن أو أسفل)  
منهن أى كما تقدم (والأخت لا يعصها الا أخوها) أى فلا يعصها ابن أخيها فليست كبنت الابن فى هذه  
المسئلة فتسقط ويختص ابن أخيها بالباقي بعد الثلثين (ولو واحد من الاخوة أو الاخوات لأم السدس  
ولاثنين فصاعدا) منهم (الثلث سواء ذكورهم واناثهم) كما تقدم (والاخوات لابوين  
أولاد مع البنات وبنات ابن عصبه كالاخوة فتسقط أخت لابوين مع البنت الاخوات لأب) فالمراد  
بالاخوات والبنات الجنس روى البخارى ان ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين

فهما أيضا فى المذهب السدس تكملة الثلثين ويفرض للتي للام السدس أيضا فيها



(قول المتن) ولا يعصبون اخواتهم أي لانهم من ذوى الارحام (قول المتن) والعصبية هي من عصبوا به اذا احتاطوا به قال الزركشي كل من ذكر من الرجال عاصب الا الزوج والاخ للام وكل من ذكرت من النساء ذوات الفروض الا المعتقة (قول المتن) من ليس له سهم مقدر أي حال تعصبه من جهة التعصب وان كان له في حالة أخرى (v) أو في تلك الحالة من غير جهة التعصب تدخل الاب والجد والاخوات والبنات (قول

المتن) من المجمع على توريثهم خرج ذوا الارحام فانهم ليسوا بعصبة (قول المتن) فثبت المال الخ ليس هو من تمة الجد ثلاثين من الدور بل هو حكم من أحكام العصبية دليله حديث فأنقث للفروض فلاولى رجل ذكر (قوله) وغيره عطف على نفسه والباء مقدره يريد بهذا ان الابن مع أخته يرثان جميع المال فصدق ان العصبية بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال (قول المتن) لا لبقته وأخته قال ابن سريج رحمه الله وذلك لان الولاء أضعف من النسب المترأخي واذا ترأخي النسب ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم واخواتهم \* مغالطة \* اجتمع أبو المعق ومعتق الاب من الأولي الجواب ان هذا المعق مسمه الرق فولأؤه لا ينعق ولا ولا لعق أي به (قول المتن) لكن الاظهر الخ وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلائه بالنسبة وتعصيب الجد يشبه تعصيب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم الاخ في الميراث لكن صدقته الاجماع ووجه ذلك في ابن الاخ قوة النسبة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب هنا (قول المتن) وابن أخيه القول بتقديمه مبنى على القول بتقديم الاخ (قوله) والثاني لا يقدمان عليه يكون الاصح المقاسمة أبدا اذ لا يتصور الفرض في باب الولاء (قوله) وتقدم كل ذلك الاشارة راجعة الى كل من قوله ويشركها وقوله ويريد عاها (فصل) اجتمع جد الخ (قول المتن) من سددس التركة وذلك لان الاولاد لا يتقصونه عن السددس فالاخوة أولى ووجه المقاسمة وتلت الباقي أن صاحب الفرض اذا أخذ فكل لا فرض وهو مع عدمه يستحق الخير من الثلث والمقاسمة (قول المتن) ولو كان مع الجد الخ أي ما سلف فيما اذا كان معه أولاد الابوين فقط (قوله) مثاله الخ أي في اخذ الجد الثلث والباقي للاخ لابوين

فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السددس وما بقي فالاخت (وينو الاخوة لابوين أولاب كل منهم كايه اجتماعا وانفرادا) ففي الانفراد يستغرق الواحد والجماعة المال وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لابين (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الاتم) من الثلث (الى السددس) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يرثون مع الجد) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يعصبون اخواتهم) بخلاف آباءهم كما تقدم (ويستقون في المشرقة) بخلاف آباءهم الاشقاء كما تقدم (والعم لابوين أولاب كاخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فمن انفرد منهما أخذ جميع المال واذا اجتماعا سقط العم لاب بالعم لابوين (وكذا قياس بنى العم وسائر أي باقي (عصبة النسب) كبنى بنى بنى بنى الاخوة وهلم ومن العصبية عم الاب لابوين أولاب وعم الجد كذلك وبنوهما كما تقدم (والعصبية من ليس له سهم مقدر من المجمع على توريثهم فثبت المال) ان لم يكن معه ذوفرض (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذوفروض أو ذوفرض أي سهم مقدر وتقدم بيان من له فرض وان بعضهم يرث بالتعصيب في حالة الفرض أو في حالة أخرى فيتناولها من هذه الجهة الحد الصادق على العصبية بنفسه كالابن وبغيره كالبنات باخها ومع غيره كالأخت مع البنات وقوله فثبت المال صادق بالعصبية بنفسه وبغيره معا وما بعده صادق بذلك وبالعصبية مع غيره ثم العصبية يسمي بها الواحد والجمع والمذكور والمؤنث قاله المطرري

(فصل من لا عصبية له بنسب وله معتق فإله أو الفاضل) منه (عن الفروض) أو الفرض (له) أي للمعتق (رجلا كان أو امرأة) بالاجماع (فان لم يكن) أي يوجد معتق (فالعصبية بنسب المتعصبين بأنفسهم) كبنه وأخيه (لا لبقته وأخته) مع اخويهما العصبين لهما (وترتيبهم كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنه ثم أبوه وهكذا (لكن الاظهر ان أبا المعتق وابن أخيه يقدمان على جده) والثاني لا يقدمان عليه بل يشاركه الاخ ويسقط به ابن الاخ كما في النسب (فان لم يكن له عصبية) من النسب (فللمعتق المعتق ثم عصبته كذلك) أي كما في عصبية المعتق (ولا ترث امرأة بولاء الامتعتها) بفتح التاء (أو منتميا اليه بنسب) كبنه (أو ولأه) كعقيقة فانها ترث بالولاء من ذكر ويشركها الرجل في ذلك ويريد عليها بكونه عصبية معتق من النسب وتقدم كل ذلك الامسئلة الانتماء بالنسب

(فصل اجتمع جد واخوة واخوات لابوين أولاب فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كاخ) فاذا كان معه اخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالتقاسمة أكثر وادا استوى الامر ان يعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل (فان أخذ الثلث فالباقى لهم) لذ كمثل حظ الاثنين (وان كان) معهم ذوفرض (فله الاكثر من سددس التركة وثلث الباقي) بعد الفرض (والمقاسمة) بعد الفرض ففي بنتين وجد واخوين وأخت السددس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وفي زوجة وأم وجد واخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخت المقاسمة أكثر (وقد لا يبقى) بعد الفروض (شي كبنتين وأم وزوج) مع الجد والاخوة (في فرض له سددس ويراد في العول) في هذه المسئلة فانها من اثني عشر وعالت بواحد فيزداد في العول اثنا عشر نصيب الجد (وقد يبقى دون سددس كبنتين وزوج) مع الجد والاخوة (في فرض له) أي السددس (وتعال) المسئلة بواحد على اثني عشر (وقد يبقى سددس كبنتين وأم) مع الجد والاخوة (في فرض له الجد وتسقط الاخوة في هذه الاحوال) الثلاثة (ولو كان مع الجد الاخوة واخوات لابوين ولا ب حكم الجد ما سبق) من ان له الاكثر مما تقدم (ويعد أولاد الابوين عليه أولاد الاب في التقسيم فاذا أخذ حصته) وهي الاكثر مما تقدم (فان كان في أولاد الابوين ذكر فالباقى) بعد نصيب الجد لهم يسقط أولاد الاب مثاله جد وأخ لابوين وأخ وأخت

وهو مع عدمه يستحق الخير من الثلث والمقاسمة (قول المتن) ولو كان مع الجد الخ أي ما سلف فيما اذا كان معه أولاد الابوين فقط (قوله) مثاله الخ أي في اخذ الجد الثلث والباقي للاخ لابوين



(قول المتن) فتأخذ الواحدة الى النصف مثاله جد وشقيقة وأخ لأب هي من خمسة على عدد الرؤس للجدسهمان وللأختسهم وللأخسهمان يردنهما على الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فتضرب بخرجه في المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في كفاية وقس عليه (قول المتن) فلا يفرض لهن معه أى كما يفرض لهن مع الأخ لنقصه أى فلما لزم ذلك رجع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجعت الى أصل فرضها لكن لما لزم تفصيلها عليه لو استقلت بما فرض لهما قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الرافعي هذا ما قالوه وقياس كونها عصبة بالجدسقوطها والرجوع الى الفرض وجوابه ان ذلك عصوبة من وجه وفريضة من وجه فالفرض حيث الرحم والقسمة بالتعصيب (فصل) لا يتوارث مسلم وكافر الخ (قوله) بينهما وبينه الظاهر فيه راجع للذمى من قوله كالذمى (قول المتن) لم يتوارثا أى لعدم تحقق شرط الارث من الحياة بعد موت رفيقه فكان ذلك كالجنين اذا انتظر ثم خرج متساواً أشار ما لا رحمه الله الى اجتماع الحياة فيه وان من قتل يوم الجمل وصفين والحرة لم يجعل بينهم توارث الامع علم تأخر الحيات فلو مات شخص وأبوه في غرق مثلاً من زوجته وأخ أخذت الزوجة الربع والباقي للأخ قيل والقياس ان تعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الأخ شيئاً وبوقف الامر حتى يصطالحا كما في الخنثى والى ذلك صار ابن البيان وحكاة عن ابن سريج (قول المتن) ومن اسر او فقد عقد في المحرر هنا فصلاً لبيان أسباب التوقف في صرف الميراث حالاً وهي أربعة الشك في الوجود والنسب

لأب (والا) أى وان لم يكن في أولاد الابوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع ما خصها بالقسمة (الى النصف) أى تستكملها (و) تأخذ (الثنتان فصاعداً) مع ما خصهن بالقسمة (الى الثلثين) أى يستكملنهما (ولا يفضل عن الثلثين شيئاً) لان الجد له الثلث مثاله جد وأختان أو ثلاث لا يوين وأخ لأب فيسقط (وقد يفضل عن النصف فيكون) القاسل (لاولاد الأب) مثاله جد وأخت لا يوين وأخ وأختان لأب الجد الثلث ولا تحت للابوين النصف والباقي لأولاد الأب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب فيها الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (والجد مع اخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا فى الاكدرية وهى زوج وأتم وجد وأخت لا يوين أولاد فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول) المسئلة من ستة الى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (اثلاثا للثلاثان) ولها الثلث فتضرب التسعة في مخرجه فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للجد ثمانية وللأخت أربعة وللأم ستة وللزوج تسعة وانما فرض للأخت مع الجد ولم يعصها فيما بقي لنقصه تعصمها فيه عن السدس فرضه واقتسام فرضهما كما تقدم بالتعصيب ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللأم السدس ولهما السدس الباقي وسميت الاكدرية قبل لان سائلها اسمها اكدر وقيل لغير ذلك (فصل) لا يتوارث مسلم وكافر قال صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه الشيخان (ولا يرث مرث) من أحد (ولا يرث) أى لا يرثه أحد وماله فى (ويرث الكافر الكافر) وان اختلفت ملتهم (كالهوى من النصرانى والنصرانى من المجوسى والمجوسى من الوثنى وبالعكس لكن المشهور انه لا توارث بين حربى وذمى) لا تقطاع الموالاة بينهما فيكون التوارث بين ذميين وحربيين والثانى يقول وبين ذمى وحربى تشمل الكفر والمعاهد والمستأنس كالذمى فالتوارث بينهما وبينه وبين كل منهما (ولا يرث من فيه رق) لنقصه (والجد يد أن من بعضه حربى يرثه فيما ملكه ببعضه الحر قريبه ومعتقه وزوجته والقديم لا يرث ويكون مملكه لما لا الباقي (ولا يرث) قاتل) من مقتوله مطلقاً الحديث الترمذى وغيره ليس للقاتل شيئاً أى من الميراث (وقيل ان لم يضمن) بضم أوله أى القتل كان وقع قصاصاً أو حداً (ورث) القاتل ويحمل الحديث على غير ذلك للمعنى ومن المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما تجب فيه الكفارة فقط كمن رمى صف السكناز ولم يعلم فمهم مسلماً فقتل قريبه المسلم فانه لاديه فيه (ولو مات متوارثان بغرق أو هدم) أو حريق (أو فى غربة معاً أو جهل أسبقهما) علم سبق أو جهل (لم يتوارثا وما ل كل) منهما (لأباقى وورثته) ولو علم أسبقهما ثم التمس وقف الميراث حتى يتبين أو يصطالحوا (ومن أسراً أو فقدوا تقطع خبره تركه ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضى مدة يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها فيجتمد القانى ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم) بموته ولا يرث منه من مات قبل الحكم ولو لم يخطه لجواز موته فيها (ولو مات من يرثه المفقود) قبل الحكم بموته (وقفنا حصنه وعملنا فى الحاضر بالأسوأ) فى حقهم فنيسقط منهم بالمفقود لا يعطى شيئاً حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بحياته أو موته يقدر فى حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبهما يعطاه فى زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر العم وفى جد وأخ لا يوين وأخ لأب مفقود يقدر فى حق الجد حياته فبأخذ السدس وفى حق الأخ لا يوين موته فبأخذ النصف ويبقى السدس ان تبين موته للجد أو حياته للأخ (ولو خلف حملاً يرث) لا محالة بعد انفصاله بان كان منه (أو قد يرث) بان كان من غيره كحمل أخيه لانه فانه ان كان ذكراً ورث أو أنثى فلا ورث أبوه مع زوج وأخت لا يوين فانه ان كان أنثى فلها السدس وتعول به المسئلة أو ذكراً سقط (عمل



(قوله) بينه وبين الاب أى فان تبين ذكوره أخذه أو أنوثته أخذه الاب بالتعصيب ثم الباقي في هذه المسئلة سهم من اثني عشر (قول المتن) كزوج الخ انما لم يمثل أيضا بين عمه وخاله لأم مع (٩) ان حكمه كذلك لانها انما تبين ذكوره اذا لم يكن

بالاحوط في حقه وحق غيره) قبل انفصاله وسيأتي بيانه (فان انفصل بحال الوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا) بان انفصل ميتا أو حيا لوقت لا يعلم وجوده عند الموت (قولا) يرث (بيانه) ان يقال (ان لم يكن وارث سوى الجمل أو مكان من قد يحجب) الجمل (وقف للمال) الى ان انفصل (وان كان) أى وجد (من لا يحجب) وله سهم مقدر أعطيه عائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبون لها ثمن ولهما سدسان عائلات) بالفوقانية لاحتمال ان الجمل يقسمان فعول للمسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كالأول لم يعطوا شيئا حتى ينفصل الجمل اذ لا ضبط له حتى يضم الى الأولاد (وقيل أكثر الجمل أربعة فيعطون) أى الأولاد (التيقن) بان يقدر الأربعة ذكورا وكونها أكثر الجمل بحسب الوجود عند قائله والأول قال وجد خمسة في بطن واثنان عشر في بطن ومعلوم ان الحامل الزوجة تعطى نصيبها (والخني المشكل ان لم يختلف ارثه) بالذكورة والأنوثة (كولد أم ومعتق فذاك) ظاهر أى قدر ارثه (والا) أى وان اختلف ارثه بهما (فيجعل بالتيقن في حقه وحق غيره ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين) الحال مثاله كما في المحرز زوج وأب وولد خني الزوج الربع وللأب السدس والخني النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب والخني ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج هو معتق أو ابن عم ورت بهما) فيستغرق المال ان انفرد (قلت) أخذا من الرافعي في الشرح (فلو وجد في نكاح المجوس أو الشبهة بنت هي أخت) لأب بان يطأ بنته قتل بنتا وتموت عنها (ورثت بالبنة) فقط (وقيل بهما) أى البنة والأخوة (والله أعلم) فتستغرق المال ان انفردت وهذا استدراك على قول المحرز في جهتي الفرض والتعصيب ورت بهما واستغنى بذلك عن أن يقول في الاخت لأب (ولو اشتراكا اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقراءة أخرى كإني عم أحدهما أخ لام فله السدس) فرضا (والباقي بينهما) بالعصوبة (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء) وسقطت أخوة الأم بالبنت (وقيل يختص به الاخ) ترجحا بقراءة الأم كإني مع أخ لأب وصورة إني عم أحدهما أخ لام أن يتعاقبا أخوان على امرأة وتلد لكل منهما ابنا ولا أحدهما ابن من غيرها فابناء ابنا عم الآخر وأحدهما أخوة لأمه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورت باقواهما فقط والقوة بأن تحجب أحدهما الأخرى أو لا تحجب) بالبناء للمفعول (أو تكون أقل حجبا فالأول كبنت هي أخت لأب بان يطأ مجوسي أو مسلم بشبهة أمه قتل بنتا) قتر منه بالبنة دون الأختية (والثاني كام هي أخت لأب بان يطأ) من ذكر (بنته قتل بنتا) قترت الوالدة منها بالأمومة دون الأختية (والثالث كام هي أخت) لأب (بان يطأ هذه البنت الثانية قتل ولدا فالأولى أم أمه وأخته) لا يسه قتر منه بالجدودة دون الأختية لان الخدمة أم الأم انما يحجبها الأم والأخت يحجبها جماعة كما تقدم

(فصل ان كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية) بينهم (ان تمحضوا ذكورا) كثلاثة بنين أو أخوة (أو أباؤهم) ككلمات نسوة أعنت عبد بالسوية بينهم (وان اجتمع الصنفان) من النسب (قد ركل ذكرا اثنين) ففي ابن وبنت يقسم المال على ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم (وعدد رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة) أى يسمى بذلك كالثلاثة فيما ذكر (وان كان فيهم ذو فرض أو ذوا) بالتثنية (فرضين متماتلين) ككصاف أو نصفين (فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر) ففي زوج وأخ لأب أو زوج وأخت لأب المسئلة من اثنين مخرج النصف كما قال (فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والثمن ثمانية) والثلاثان كالثلث لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا المخرج فان تدخل محرجا هما

٣ في الأفراد يحتاج الخمسة لان الثلث يعني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج المخرجين آخرين لان التركيب لا بد له من تماثل أو تدخل أو تباين أو توافق في الأولين يكفي باحد المثلين أو الأكبر وفي الآخرين يحتاج الى الضرب فيجمع اثناعشر وأربعة وعشرون



فأصل المسئلة أكثرهما كسدس وثلاث في مسئلة ام وولدى ام واخ لاب فهمى من ستة (وان توافقا ضرب وفق احدهما فى الآخر والحاصل أصل المسئلة كبسدس وثمان) فى مسئلة ام وزوجة وابن فالأصل أربعة وعشرون) حاصل من ضرب وفق احدا المخرجين وهو نصف الستة أو الثمانية فى الآخر (وان تباينا ضرب كل منهما) فى كل والحاصل الأصل كثلث وربيع) فى مسئلة ام وزوجة واخ لاب (الأصل اثنا عشر) حاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة (فالأصل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) والاخير ان يزيد ان على الخمسة السابقة فحسن قوله فالأصل بالفاء (والذى يعول منها الستة الى سبعة كزوج واختين) لأبوين أو لاب للزوج ثلاثة ولكل اخت اثنان (والى ثمانية كهم وام) لها السدس واحد (والى تسعة كهم واخ لام) له السدس واحد (والى عشرة كهم واخ لام) له واحد (والاثناعشر الى ثلاثة عشر كزوج وام واختين) لأبوين أو لاب للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولكل اخت أربعة (والى خمسة عشر كهم واخ لام) له السدس اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم واخ لام) له اثنان (والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبنتين وأبوين وزوجة) للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة والعول أخذا بما ذكر الزيادة على أصل المسئلة ما بقى من سهام ذوى الفروض ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنصيب أصحاب الدين بالمحاصة (واذا تماثل العددان) كثلاثة وثلاثة مخرجى الثلث والثلثين فى مسئلة ولدى ام واختين لاب (فذلك) طاهر أى فيقال فيهما متمثلان (وان اختلفا وفقى الأكثر بالأقل مرتين فأكثرتداخلان كثلاثة مع ستة أو تسعة وان لم يفهما إلا عدد ثالث فتوافقان بجزئية كاربعة وستة بالنصف) لانهما يفهما الاثنان وهو مخرج النصف (وان لم يفهما الا واحد) ولا يسمى عددا (تباينا كثلاثة وأربعة) يفهما الواحد فقط (والمتداخلان متوافقان ولا عكس) أى ليس كل متوافق متداخلا فالثلاثة مع الستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والاربعة مع الستة متوافقان من غير تداخل (فرع اذا عرفت أصلها) أى المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أى الورثة (فذلك) طاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل واحد سهم (وان انكسرت على صنف) منهم (قوبلت) أى سهامه (بعدده) فان تباينا ضرب عدده فى المسئلة بعولها ان عالت) مثاله بلاعول زوج واخوان لاب هى من اثنين للزوج واحد يبق واحد لا يصح قسمه على الأخوين ولا موافقة فيضرب عددهما فى أصل المسئلة تبلغ أربعة منها تصح ومثاله بالاعول زوج وخمس أخوات لاب هى من ستة وتعمل الى سبعة وتصح بضرب خمسة فى سبعة من خمسة وثلاثين (وان توافقا ضرب وفق عدده فيها) أى المسئلة بعولها ان عالت (فما بلغ صحت منه) مثاله بلاعول ام وأربعة أعمام لاب هى من ثلاثة للام واحد يبق اثنان توافقان عدد الأعمام بالنصف فتضرب نصفه اثنين فى ثلاثة تبلغ ستة منها تصح ومثاله بالاعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (وان انكسرت على صنفين قوبلت سهام كل صنف بعدده فان توافقا) أى سهام كل صنف وعدده (رد الصنف الى وقفه والا) بأن تباينا (ترك) الصنف بحاله وكذا ان كان التوافق فى صنف والتباين فى آخر وقد تحمل العبارة بدخول هذا القسم بأن يقال فى قوله توافقا أى السهام والعدد فى الصنفين أو احدهما وكذا فى تباينا (ثم ان تماثل عدد الرؤس) فى الصنفين بالرد الى الوق أو البقاء على حاله أو الرد فى صنف والبقاء فى آخر (ضرب احدهما) أى العددين المتماثلين (فى أصل المسئلة بعولها) ان عالت (وان تداخلا) أى العددان (ضرب أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا ضرب وفق احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى المسئلة) بعولها (وان تباينا ضرب احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى المسئلة) بعولها (فما بلغ)

قول المتن) والذى يعول منها اعلم ان الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه اجزاؤه الصحة أو يزيد عليه والناقص ما عداهما الستة اجزاؤها تساويه والاثنان عشر والاربعة والعشرون اجزاؤها تزيد عليهما بخلاف الخارج الاربعة الباقية فان اجزاء كل ينقص عنه فهذا اضاف الذى يعول والذى لا يعول \* فرع \* الذى يعول الذى لا يعول ففهما لان الأصلان المزيدين لا يعولان لثمانية السدس وثلث ما بقى لا يستغرة ثمانية عشر والسدس والرابع وثلث الباقى لا يستغرة ستة وثلاثين (قول المتن) كزوج الى آخره لومات عن ام أو جدة واختين لأبوين أو لاب واثنين من ولد الام فهمى من ستة وتعمل الى سبعة أيضا قالوا ولا يتصور فى الفرائض أن يكون الميت أحد الزوجين الا فى هذه المسئلة (قول المتن) فقد اخلان يعنى ان الأقل داخل فى الأكثر وان اقتضت العبارة ان كلا داخل فى الآخر (قوله) من غير تداخل لان شرط التداخل ان لا يزيد الأقل على نصف الأكثر (قوله) بأن يقال الخ هذا نقول ان اعتبرناه فى توافقا لم يصح اعتباره فيما بعد الا وان اعتبرناه فيما بعد الا لم يصح اعتباره فى توافقا وذلك لا يضر الشارح فيما حاوله فتأمل

به الضرب في كل مما ذكر (صحت منه) أي المسئلة فيه أمثلة ذلك في الرد إلى الوقف أم وستة أخوة لأم  
 وثنا عشر اختا لآب هي من ستة وتعود إلى سبعة للاخوة سهران بواقفان عددهم بالنصف فرد  
 إلى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم بواقف عددهن بالربع فترد إلى ثلاثة تضرب أحد الثلاثين في سبعة  
 تبلغ أحد وعشرين ومنه تصح أم وثمانية أخوة لأم وثمان أخوات لآب ترد عدد الأخوة إلى أربعة  
 والأخوات إلى اثنين وهما متداخلان فتضرب الأربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح أم وثنا  
 عشر أخا لأم وست عشرة اختا لآب ترد عدد الأخوة إلى ستة والأخوات إلى أربعة وهما متوافقان  
 بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ومنه تصح  
 أم وستة أخوة لأم وثمان أخوات لآب ترد عدد الأخوة إلى ثلاثة والأخوات إلى اثنين وهما متباينان  
 فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصح وأمثلة ما ذكر من  
 الأربعة مع بقاء عدد الرؤس بحالة ثلاث بنات وثلاثة أخوة لآب هي من ثلاثة والعددان متماثلان  
 يضرب أحدهما ثلاث في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ثلاث بنات وستة أخوة لآب العددان متداخلان  
 تضرب أكثرهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح سبع بنات وستة أخوة لآب العددان متوافقان  
 بالثلث تضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح  
 ثلاث بنات وأخوات لآب العددان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ  
 ثمانية عشر ومنه تصح وأمثلة الأربعة أيضا في الرد إلى الوقف في صنف والبقاء في الأخر ست بنات وثلاثة  
 أخوة لآب ترد عدد البنات إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح أربعة بنات  
 وأربعة أخوة لآب ترد عدد البنات إلى اثنين وهما متداخلان في الأربعة فتضربها في ثلاثة تبلغ اثني عشر  
 ومنه تصح ثمان بنات وستة أخوة لآب ترد عدد البنات إلى أربعة وهي توافق الستة بالنصف  
 فيضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنه تصح أربع بنات  
 وثلاثة أخوة لآب ترد عدد البنات إلى اثنين وهما مع الثلاثة متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة  
 تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح (ويقاس على هذا) المذكور كله (الانكسار على  
 ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف  
 كما علم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء أحدها لآب ولا تعد فيه وكذا الزوج  
 (فإذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل  
 المسئلة) بعولها إن عالت (فمما ضربته فيها فبلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف) مثاله  
 جدتان وثلاث أخوات لآب وعم لآب هي من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد  
 في ستة بستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل اخت ثمانية ولعم واحد  
 في ستة بستة زوجتان وأربع جدات وست أخوات لآب هي من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر وترد  
 عدد الجدات إلى اثنين والأخوات إلى ثلاثة وتضرب فيها أحد المتماثلين اثنان تبلغ ستة تضرب في ثلاثة  
 عشر تبلغ ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة تسعة وللجدات اثنان في ستة  
 باثني عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية وأربعين لكل اخت ثمانية \* فرع \*  
 في المناسحات (مات من ورثة مات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرث الثاني غير الباقي وكان  
 أرثهم منه كآرثهم من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الأول  
 (وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة وأخوات) من الآب (أوبنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين)  
 بدأ بالأخوة لأن أرثهم من الثاني بطريق أرثهم من الأول بخلاف الأولاد (وإن لم ينحصروا في ورثة

(قول المتن) ولا يزيد الكسر على ذلك  
 قال الزركشي كذا أطلقوه ويجب  
 تصديده بغير الولاء (قول المتن) جعل  
 كان الثاني لم يكن به يظهر وجه تسميتها  
 مناسحات وذلك لأن القسمة الثانية  
 نسخت الأولى



(كتاب الوصايا) قال الزركشي كانت واجبة بكل المال للوارث ثم نسخ بآية الموارث (قول المتن) يصح وصية الخ أي بالاجماع وكان من جهة أن يستثنى المسكران لأنه غير مكف عنه ووصيته صحيحة \* (فائدة) \* (١٢) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق

وكان المال عندنا قال الزركشي فظاهر بقاء الوصية (قول المتن) وإن كان كافرا هو شامل للردة إذا مات على الردة وليس كذلك قاله الأذرعى وتارعه في شرح الروض على قول الوقف وتصل عن النووي أنه صحيح في باب الردة العتقة انتهى (قول المتن) ولا رقيق أي لأن الله تعالى جعل الوصية حيث التوارث والعبد لا يورث (قوله) والمكاتب كالرقيق بحث الزركشي صحته أنه إذا عتق قبل الموت ثم لو أذن السيد للمكاتب فلا كلام في العتقة لأنه أتبع وتبرعته صحيحة بالأذن (قول المتن) لشخص الخ أي فلا تصح إيت نعم أن قال أصرفوا هذا الماء لأولى الناس به وهناك ميت قدم على الحى المتنجس قال الرافعي ولا يشرط أن يكون له وارث يقبل له \* (فائدة) \* قضية كلام الرافعي في باب الوقف أن الشخص لو قل أو صيت بثلث مالى واقتصر عليه من غير أن يذكر الموصى له أنه يصح ويصرف لفقراء والمساكين وعجالة الروضة هنا لو قال أو صيت بثلث مالى لله تعالى صرف في وجوه البر (قوله) ولا مبالاة كأنه يريد بهذا ما صرح به في شرح المنهج من أن زمن العلوق محسوب من الستة أشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلوق من جملة الستة ثم أعلم أن هذا لا يشكل بما سياتى من الاستحقاق إذا ولدته لأربع سنين ولم تسكن فراشا إذا ما شينا على مقتضى ما تقرر بأن حسبنا زمن العلوق من جملة الأربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لأنه صدق أنها لم تلده لأزيد من أكثر مدة الحمل فليشأمل فإنه قد يلبس

في الباقي) بأن شركهم غيرهم (أو انحصر) فهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الأول والثاني (فصح مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم إن انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فنالك) ظاهر (والأفان كان بينهما واقعة ضرب وفق مسئلته في مسألة الأول والا) أي وإن لم يكن بينهما واقعة بأن يباين ضرب (كلها فيما بلغ صحته منه ثم) قل (من له شيء من) المسئلة (الأولى أخذه مضروبا فيما ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الأولى أو في وقعه إن كان بين مسئلته ونصيبه وفق) مثال الانقسام زوج واختان لاب ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الأولى من ستة وتعمل إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليهما ومثال الوقف جدتان وثلاث اخوات متفرقات ماتت الأخت للام من أخت لام وهي الأخت للابوين في الأولى وعن اختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الأولى تبلغ ستة وثلاثين لكل من الجدتين من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للابوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للابوين في الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوقف زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لاوافق مسئلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين وزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشرة بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة

### \* (كتاب الوصايا) \*

جميع وصية بمعنى إيصاء وتحقيق بموص وموصى له وموصى به وصيغة كقوله أو صيت لفقراء بثلث مالى أي تبرعت لهم به بعد موتى وبدأ المصنف بالموصى قتال (تصح وصية كل مكاف حروا كان كافرا) هو صادق بالذمى وبه عبر في الوسيط وبالخبري وصرح به الماوردى (وكذا محجور عليه بسفه) هو من جملة الضابط فتصح وصيته (على المذهب) والطريق الثاني قولان أحدهما لا تصح للمحجور عليه فالسفيه بلا حجر تصح وصيته جرموا والمحجور عليه بالفلس تصح وصيته كذا كوفي باب في الروضة كاصلها (لا محجورون ومنغى عليه وصبي) أي لا تصح وصية كل واحد منهم (وفي قول تصح من صبي مميز) لتعلقها بالموت بخلاف الهبة والاعتناق (ولارقيق) أي لا تصح وصيته (وقيل إن عتق ثم مات صحت) لا مكان تنفيذها والمكاتب كالرقيق (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة) من كافر أو غيره فلا تصح الوصية لها أو تصح لغيرها من قرية وجائز كعمارة مسجد وفك أسرى الكفار من أيدي المسلمين (أو) أوصى (الشخص) أي معين كإلى المحرر وغيره (فالشرط أن يتصور له الملك فتصح له ولغيره) بالمعجزة (أن انفصل حيا وعلم وجوده عندها) أي الوصية (بأن انفصل دون ستة أشهر) منها (فإن انفصل ستة أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق) الموصى به لاحتمال حدوثة بعد الوصية والأصل عدمه عندها أي ولا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلحظة الوطء والعلوق أحدا مذكور (فإن لم تسكن فراشا وانفصل



(قوله) لاحتمال حدوثه أى ولا يضر ثبوت النسب لانه ثبت بمجرد الامكان بخلاف الوصية لابد فيها من التيقن واجاب الاول بأن الشبهة نادرة وتقدر الرأى اساءة ظن (قوله) للاصل يريد الاصل الذى لم يعارضه ظاهر (قوله) بعد خروجه حيا متعلق بقوله ويقبل الوصية (قوله) ولا يقتصر الى اذن السيد بل لو نهاه لم يضر تكلعه مع نهي السيد عنه \* فرع \* لو كان المعبد صغيرا فهل ينتظر كاله أو يقبل السيد كولى الحر الظاهر الثانى (قول المتن) فان عتق لوعتق بعضه فلهما (قول المتن) لانه وقت القبول الاولى ان يقول وقت الموت (قول المتن) فباطلة أى بخلاف المعبد فانه يحتاج ويتأتى منه القبول (قوله) كالصدقة عليه لو قال لاهل الحرب أو لاهل الردة \* (١٣) \* بطلت بخلاف اهل الذمة (قوله) كالهبة يتجاءع ان كلا

تمليك بعقد (قوله) كالاثر أى يتجاءع ان كلا مال يستحق بالموت بل أولى من الارث لكونه قهريا ثم الخلاف ثابت سواء كان القتل عمدا أم خطأ بحق أو غيره كالميراث (قول المتن) ولو ارث الخ الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة ورواه البيهقي والثاني احتج بما ورد من ذلك بغير الاستثناء المذكور \* فائدة \* لا تجوز لولى المحجور فلو أجاز لم يضمن مالم يقبض \* فرع \* لو وقف ما يخرج من ثلثه على ورثته بقدر أنصابهم في مرض الموت مع من غير احتياج الى الاجازة ذكره الزركشى ولو قال أوصيت يزيد بألف ان تبرع لولدى بخمسمائة صح واذا قبل لزمه دفع الخمسمائة للولد نقله الزركشى وقال انه حيلة على الوصية للوارث وصورها الدميرى بقوله أوصيت لفلان بألف بشرط أن تبرع لولدى بألف \* فرع \* ولده الف كقولنا فى مرض موته وقف دارى على زيد مدة حياتى وبعد موتى على ولدى فلان والثلث يحتملها اهل لبقية ورثته بعد موته اعتراض فيما خص به ولده يتأمل ذلك (قوله) لاختلاف الأغراض من هذا التعايل تعلم انه لا يجوز ابدال مال الغير بثمنه (قوله) والثاني لا يقتضى رأى والامسا صح بيع المريض التركة بثمن مثلها فورا

لا كثر من أربع سنين فكذلك) لم يستحق لعدمه عند الوصية (أولادونه) أى دون الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثاني لا يستحق لاحتمال حدوثه بعدها واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لموافقته فيه للاصل ويقبل الوصية للحمل من يلى أمره بعد خروجه حيا (وان أوصى لمعبدا فاستمر رقه فالوصية لسيدته) أى تحمل على ذلك لتصح ويقبلها المعبد دون السيد لان الخطاب معه ولا يقتصر الى اذن السيد فى الاصح (فان عتق قبل موت الموصى فله) الوصية لانه وقت القبول حر (وان عتق بعد موته ثم قبل بنى على ان الوصية بمثلك) ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر فالسيد أو بالقبول بعد الموت فلا يعبد وتقدم ان الوقف على العبد لنفسه لا يصح فبأى مثله فى الوصية كما قاله فى المطلب (وان وصى لداية وقصد تمليكها أو أطلق فباطلة) وتقدم فى الوقف المطلق عليها حكاية وجه انه وقف على مال كماله قال الرافعى فيشبهه أن يأتى فى الوصية وقد يفرق بأن الوصية تمليك محض فينبغى أن تضاف الى من يملك قال فى الروضة الفرق أصح (وان قال ليصرف فى علقها فالنقل صحيح) لان علقها على مال كماله فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين الصرف الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى وقوله فالنقل اشارة الى ما فى الروضة كمالها انه يحتمل مجيء وجه بالبطالان من الوقف على علقها (وتصح) الوصية (لعمارة مسجد) ومصلحه (وكذا ان أطلق) الوصية للمسجد تصح (فى الاصح) وتحمل على عمارته ومصلحه) والثاني تبطل كالوصية للدابة فان قال أردت تمليك المسجد فقيل تبطل الوصية وبحث الرافعى صحتها بان المسجد ملكا وعليه وقفنا قال فى الروضة هذا هو الافقه والارجح (و) تصح (لذمى) كالصدقة عليه (وكذا حرى ومردة فى الاصح) كالذمى والثاني لا اذ يقتلان (وقائل فى الاظهر) كالهبة وسواء كان بحق أم بغيره والثاني لا كالارث وصورته ان يوصى لرجل فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له الموصى لان الوصية للمعبد وصية لسيدته كما تقدم (و) تصح (لوارث فى الاظهر ان أجاز باقى الورثة) بخلاف ما اذ اردوا والثاني لا تصح له وعلى الاول الاجازة تنفذ للوصية (ولا عبرة بردهم واجازتهم فى حياة الموصى) فلن رد فى الحياة الاجازة بعد الوفاة والعكس اذ لا حق له قبلها (والعبرة فى كونه وارثا يوم الموت) أى بوقته (والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو) لانه يستحقه بلا وصية (وبعين هى قدر حصته صحيحة وتقتصر الى الاجازة فى الاصح) لاختلاف الأغراض فى الاعيان والثاني لا تقتصر (وتصح) الوصية بالحمل ويشترط انفصاله حيا لوقت يعلم وجوده عندها) ويقبلها الموصى له قبل الوضع ان قلنا الحمل يعلم (وبالمنافع) كالايمان (وكذا بشرة أو حمل سيحدثان فى اصح) والثاني لا لعدمهما الآن (و) تصح (باحد عبديه) ويعينه الوارث (وبنجاسة يحل الاتقاع بها ككلب معلم وزبل وخمر محترمة) ثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب العقور والخنزير (ولو أوصى بكلب من كلابه) أى المستغيب ما فى سيد

ع لى (قول المتن) وتصح بالحمل أى مع الام أو منفردا عنها وكانهم اغتفروا هنا التفريق لكن طرد ابن كج فى ذلك قولى التفريق (قول المتن) يعلم وجوده الخ ويرجع لاهل الخبرة فى حمل البهائم (قوله) كالايمان أى يتجاءع ان كلا يقابل بالاغراض (قول المتن) وكذا بشرة وتصح باللبن فى الضرع والصوف على ظهر الغنم ومهما حدث بعد الوصية فلوارث فلواختلفا فى القدر فالقول قول الوارث يمينه (قول المتن) سيحدثان أى كما يصح ملك المعبود بعقد السلم والضابط أن يكون مقصودا يقبل النقل ثم هذا التعبير جار على مذهب الكوفيين والملائم لمذهب البصريين ان يقول سيحدث من غير تنبيه (قوله) لثبوت الاختصاص فيها ولا ثم اتورث وتوهب والحاصل ان التصرف فى ذلك بالوصية وغيرها على معنى نقل اليد



قوله) بتعين الوارث قضية الطلاقه كغيره انه لو كان الموصي له يعاني الزرع مثلا (١٤) دون المصيد لا يتعين كلب الزرع لكن جزم الدارمي بخلافه

الزرع كشيء وهو الاقوى لان ذلك قريبة  
لي ارادة الموصي وهو السبكي الى الاول  
(قول المتن) لغت أي لتعذر تحصيله  
فصل) ينبغي الخ (قوله) محرمه يشهد لذلك  
حديث سعد (قول المتن) فاجازته تنفيذ الخ  
من فوائد هذا الخلاف ان اجازة الوارث  
اذا كان مريضاً تحسب من ثلثه على الثاني  
دون الاول وقوله تنفيذ لانه تصرف صادق  
المالك وحق الوارث انما يثبت بعد وقوله  
عطية متدأة أي يشترط فيها شروطها  
قوله الزرع كشيء (قول المتن) لغو أي لانها  
حق الوارث (قوله) لان الحق للمسلمين  
قال انتولي هذا اذا قلنا ينتقل ارثنا  
فان قلنا على جهة المصلحة فيشبه القطع  
بالجواز (قول المتن) يوم الموت أي لانها  
تمليك بعد الموت وحينئذ تلزم (قول المتن)  
ويعتبر من الثلث قال الزرع كشيء هو عطف  
على قوله ينبغي الخ بدليل قوله أيضا (قول  
المتن) وعق قبل يستثنى عتق المستولدة  
فالحق لا استثناء لان الاستيلاء استمتاع  
واتلاف وهو لا يحسب من الثلث (قول  
المتن) قسط الثلث أي ولا يقدم بالسبق قال  
التافه رضي الله عنه كما في العول (قول  
المتن) وفي قول يقدم العتق لقوته لتعلق  
حق الله تعالى وحق الادعي به (قوله)  
بالقيمة أي اذا كانت التبرعات اعيانا  
وباعتبار المقدار اذا كانت ابراء (قول  
المتن) وتصرف وكلاء هو تصوير للقيمة  
وليس بتعين اذ منه ان يقال اعتقت  
وأبرأت ووهبت فيقول نعم (قول المتن)  
ولا اقراع أي فهي مستتناة مما تقدم  
ومثلها ان يقول لثلاثة أعبد لث كل  
منكم حرب بعد موتي فانه لا اقراع لعدم  
السراية بعد الموت (قول المتن) والاصح  
انه لا تسلط الخ خص الزرع كشيء  
منع تصرف الموصي له والوارث بالبيع  
ونحوه دون الاستخدام ونحوه

أوماشية أو زرع (أعطى) الموصي له (أحدها) بتعين الوارث (فان لم يكن له كلب) منتفع به  
(لغت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب) منتفع بها (ووصى بها أو ببعضها فالاصح نفوذها) أي الوصية  
(وان كثرت) أي الكلاب الموصى بها (وقل المال) لانه خير منها اذ لا قيمة لها والثاني لا ينفذ الا في ثلثها  
صكها ولو لم يكن معها مال لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم  
الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع أي في قدره من الكلاب (ولو أوصى بطبل وله طبل له وطبل  
يحل الانتفاع به كطبل حرب) يضرب به للتهويل (و) طبل (حجج) يضرب به للاعلام بالنزول  
والارتحال (حلت) أي الوصية (على الثاني) لتصح (ولو أوصى بطبل للهو) وهو ما يضرب به  
المختون وسطه ضيق وطرفاه واسعان لغت الا ان صلح لحرب أو حجج بهيته أو بان يغير فتصح به  
(فصل) ينبغي ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله) لانه صلى الله عليه وسلم قال لسعد الثلث والثلث كثير  
رواه الشيخان والزيادة على الثلث قال المتولي وغيره مكروهة والقاضي حسين وغيره محرمة والاحسن  
أن يقتصر من الثلث شيئا (فان زاد) الموصي على الثلث شيئا (ورد الوارث بطلت في الزائد) لانه حقه  
(وان أجاز فاجازته تنفذ) للوصية بالزائد (وفي قول عطية متدأة) منه (والوصية بالزيادة لغو)  
وان لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لان الحق للمسلمين فلا يجيز (ويعتبر المال) الموصى بشئ (يوم  
الموت وقبل يوم الوصية) ويختلف قدر الثلث باختلاف قدر المال في اليومين (ويعتبر من الثلث)  
الذي يوصى به (أيضا عتق علق بالموت) سواء علق في الهبة أم في المرض (وتبرع بخبر في مرضه كوقف  
وهبة وعتق وبراء واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث) عنها (فان تمحض العتق) كأن  
قال اذامت فانتهم أحرار (أفرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل  
شخص (أو غيره) أي تمحض غير العتق (قسط الثلث) على الجميع فلو أوصى لزيد بمائة ولعمرو  
بخمسين ولبكر بخمسين وثلث ماله مائة أعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين  
(أو هو) أي اجتمع العتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثلث  
عليهما بالقيمة للعتق فاذا كانت قيمته مائة والثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون (وفي قول يقدم  
العتق) قسلا يكون لزيد في المثال شيء (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كان أعتق وتصدق ووقف  
(قدم الاول) منها (فالاول حتى يتم الثلث) ويتوقف ما بقي على اجازة الوارث (فان وجدت  
دفعة) بضم الدال (وانتخذ الجنس كعتق عبيدا وأبراء جمع) كأن قال أعتقتكم أو أبرأتكم (أفرع  
في العتق) حذرا من التشقيص في الجميع (وقسط في غيره بالقيمة كما تقدم (وان اختلف) الجنس  
(وتصرف وكلاء فان لم يكن فيها عتق) كان تصدق واحد ووقف آخر وأبرأ آخر دفعة (قسط) الثلث  
عليها (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث عليها أيضا (وفي قول يقدم العتق) كما تقدم ولو كان  
بعضها منجرا أو بعضها معلقا بالموت قدم المنجز منها (ولو كان له عبيدان فقط) أي لاثالث لهما  
(سالم وغائم فقال ان أعتقت غائما فاسالم حرثم أعتق غائما في مرض موته) ولا يخرج من الثلث  
الا أحدهما فقط (عتق) غائم فقط (ولا اقراع) لاحتمال ان يخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم  
ارقاق غائم فيفوت شرط عتق سالم ولو خرجا من الثلث عتقا (ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله  
وباقية غائب لم تدفع كلها اليه في الحال) لاحتمال تلف الغائب (والاصح انه لا تسلط على التصرف  
في الثلث) منها (أيضا) لان الوارث لا تسلط على الثلثين منها لاحتمال سلامة الغائب والثاني  
يقطع النظر عن الوارث



(فصل اذا طئنا) الخ (قول المتن) مخوفاً أن ينكر بعضهم هذا وصوب أن يقال مخيفاً قال لان الاول في الخوف المتعلق بالاسر ونحوه والثاني فيما يتولد منه الخوف كالمرض لكن النووي يجوز الاخرين قاله الزركشي (قوله) بفتح الراء هي لغة أهل الحجاز ولغة غيرهم الكسر (قول المتن) على الفحاة قال الزركشي المعروف في اللغة تكبرها وأما التعريف في المحكم استعمله ثعلب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه (قول المتن) لم يثبت الخ أي لانه حق آدمي اما الواو أو الموصى له ثم قضية اطلاقه (١٥) صحة الشهادة هنا على النفي كأن يقول ليس بمخوف وقد تبع في ذلك المتولي (قوله)

عدلين هذا ان أريد به عدل الشهادة أغنى عن قوله حزين والا فليذكر بقية شروط الشهادة من التكليف وغيره (قوله) بفتح اللام عبارة الزركشي هو بكسر اللام وعن القراء انه سيع فتحها (قول المتن) وذات جنب من علاماتها الحمي والوجع الناحس تحت الاضلاع وضعف النفس ونواتره وفي الحديث ما كان الله ليعدني بها (قول المتن) فالج هو في عرف الأطباء الاسترخاء لشيء من البدن وليس هذا معناه في اللغة (قوله) فاذا هاج الضمير فيه راجع لقوله وسببه (قوله) بان تخرق البطن الخ وكذا قوله الآتي وذكر الخ كانه دفع لما اعترض به من انه يشترط في السلافة المذكورة اتصالها بنوع اسهال (قوله) بكسر الباء أي ويجوز الفتح وفي الحديث الحمي رائد الموت لصكن في اسناده ضعف ولان الأطباء يذهب القوة التي تدوم بها الحياة (قول المتن) الا الربع قال الزركشي وتسميها العوام الثلاثة (قول المتن) وهيجان أي خارج عن العادة (قوله) يستعقب الهلاك غالباً ولا يندفع بدواء كالمرض وقوله لم يصب بدن الانسان مشكل في الطلق وما بعده \*فائدة\* خص الماوردي مسألة المطلق بالابكار والاحداث دون كبار النساء قال الزركشي وهو حسن (قوله) قولان قال الزركشي يخرج من كلام ابن

(فصل اذا طئنا المرض مخوفاً) أي يخاف منه الموت (لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) لانه محجور عليه في الزيادة (فان برأ) بفتح الراء (نفذ) تبين عدم الحجر وان طئناه غير مخوف فانت فان حمل على الفجأة) بضم الفاء والمد وبفتحها وسكون الجيم (نفذوا) أي وان لم يحمل عليها (فخوف) كاسهال يوم أو يومين (و) لو شككافي كونه مخوفاً لم يثبت الا بطييين حزين عدلين) اعتباراً بالشهادة (ومن الخوف قولنج) بفتح اللام وكسر ها وهو ان تعقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا تنزل ويصعد بسببه البخار الى الدماغ فيؤدي الى الهلاك (وذات جنب) وهي قروح تحدث في داخل الجنب يوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك (ورعاف) بتثنية الراء (دائم) لانه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لانه يشفر طويلاً بالبدن بخلاف غير المتواتر كان يتقطع بعد يوم أو يومين (ودق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تتمد معه الحياة غالباً (واستدأ فالج) بخلاف استمراره وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا هاج ربحاً أطفأ الحرارة الغريزية وأهلك (وخروج الطعام غير مستحيل) بان تخرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو كان يخرج بشدة ووجع أو ومعه دم) أي من عضو شريف ككبد بخلاف دم اليواسير وذكر كان مع المضارع لفائدة التكرار كما في قولهم كان حاتم يكرم الضيف (وحمي مطبقة) بكسر الباء أي لازمة لا تبرح (أو غيرها) كالورد وهي التي تأتي كل يوم والغب وهي التي تأتي يوماً وتقطع يوماً والثلث وهي التي تأتي يومين وتقطع يوماً وهي التي تأتي يومين وتقطع يومين (الاربع) وهي التي تأتي يوماً وتقطع يوماً يومين فليست مخوفة لان المحموم بها يأخذ قوة في يومى الاقلاع والحمي اليسيرة ليست مخوفة بحال والربع والثلث والغب والورد بكسر أولها (والمذهب انه يلحق بالخوف أسركفار اعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين متكافئين وتقديم قصاص أو رجم واضطراب ربح وهيجان موج في راكب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع مالم تفصل الشيمة) وهي التي تسميها النساء الخلاص لان هذه الاحوال تستعقب الهلاك غالباً ووجه عدم إلحاقها بالمرض انه لم يصب بدن الانسان فيها شيء والخلاف في مسألة المطلق الى آخرها قولان وفيما قبلها طريقان حاكية لقولين وقاطعة في التقديم لقصاص بعدم الإلحاق وفي غيره بالإلحاق كما نص عليه فهما والفرق ان مستحق القصاص لا تبعده منه الرحمة والعفو طمعا في الثواب أو المال ولا خوف في أسر من لم يعتد قتل الاسرى كالروم ولا فيما ادالم يلتحم القتال وان كانا يتراميان بالنشاب والحرب ولا في الفريق الغالب ولا فيما اذا كان البحر سائداً وقوله متكافئين المزيد على المحرر قال في الروضة سواء كانا مسلمين أو كفاراً أو مسلمين وكفاراً (وسيعتها) أي الوصية (أو وصيت له بكذا أو ادفعوا اليه) بعدموتى كذا (أو أعطوه بعدموتى) كذا (أو جعلته له) بعدموتى (أو هو له بعدموتى) فلواقتصر على قوله (هو له) فاقرار الا أن يقول هو له من مالى فيكون وصية) وفي الروضة كاصلها تجعل كتابة عن الوصية

الرفعة طريقة قاطعة بان المطلق مخوف مكلام النووي على اطلاقه (قوله) طريقان حاكية لقولين هي الصحيحة (قوله) والفرق الخ قديدي احتمال الرجوع في الرضا الثابت بالاقرار ويرد بان من أقر ارادة التطهر بالحدي بعد منه الرجوع وان أدلته الحجة (قوله) لا تبعده منه الرحمة لو قتل كافر كافراً ثم أسلم القاتل وأقارب المقتول كفار تخلف هذا التوجيه فيجعل أن يتخلف هذا الخلاف لذلك (قوله) تجعل كتابة عن الوصية أي لانه يحتمل الهبة الناجزة ويحتمل الوصية



(قوله) فيه الضمير فيه يرجع الى قول المتن وتعتقد بكائية (قوله) ولذلك أنه قط فاعله التووي في المنهاج وقال الزركشي لعل الذي في المحرر من كناية بالتاء وقوله عقبه والسكابة كناية ببيان كناية قوله (قوله) الضمير فيه يرجع للمحرر (قوله) بحثا مقابله نقل عن الثقة عدم الانعقاد بالسكابة بالتاء فائدة \* قال في البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فاعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة انتهى وقال غيره هو اقرار بمجهول فيرجع فيه لتفسير الوارث (قول المتن) لزمت بالموت قضية اطلاقه ان الحكم كذلك فيما لو كانت المصيغة أعطوهم كذا حتى يملك الاكساب الحاصلتين الموت والاعطاء وفيه نظر \* فائدة \* لا يحتاج الى قبول لا يرتد بردهم أيضا (قول المتن) اشترط القبول أي كالمهبة (قول المتن) ولا يصح قبول الخ قال الزركشي كان بعض الاكابر ينزع المانع من صحة \* (١٦) \* القبول قبل الموت وما الدليل على جواز تراخيها عن الموت \* فائدة \*

لو قبل بعد الموت ثم رد قبل ان يقبض فالاصح في الروضة عدم الرد ويرجح في تصحيح التنبيه خلافه قال الزركشي وهو المنصوص في الام قلت يؤيد ما في الروضة قولهم لو قبل ثم مات انتقلت الى وارثه سواء قبضها قبل الموت أم لا (قول المتن) ولا يشترط بعدم موته الفور أي والا لا عبرة عقب الايجاب \* فائدة \* لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالمتجه وجوبه فورا (قول المتن) وهل يملك الخ قد استعمل هل هنا بمعنى المهرزة اطلب التعيين بدليل الاتيان بام (قول المتن) بموت الموصي أي بشرط القبول لكنه قد يشكك بما سيأتي من ان الرد على هذا القول لا يمنع من استحقاقه الاكساب الحادثة بين الموت والرد ويوجب بان المراد انه يملك بالموت ويستقر بالقبول كما لو شرط الخيار للشترى ثم فسح (قول المتن) وعليها بنى الخ هو تعريف جنسي لثلاثة وانه يطلب فصلا حالا والمعطوف عليه يطلبه صفة لانه نسكرة (قول المتن) ويطلب الخ أي كالماتع مطلق احدي زوجته من التعيين قال الزركشي وهذا التفريع على قول القبول وهو مشكل وأما على

(وتعتقد بكائية) بالنون مع الباء قال الراجحي وفي كلام الامام وغيره اشعار بانه لا يجي فيه الخلاف في البيع وقال في الروضة بلا خلاف ولذلك أسقط من المحرر قوله فيها الاظهر (والسكابة) بالتاء (كناية) واذا كتب وقال نويت الوصية صحته ذكره الراجحي في الشرح بحثا وسكت عليه في الروضة كما هنا (وان وصي لغريمين كالفقراء لم يمت بالموت بلا قبول) أي من غير اشتراطه ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم (أولعين) كزيد (اشترط القبول) وان كان المعين متعددا كبنين زيد اشترط مع القبول استيعابهم والتسوية بينهم وان كان المتعدد قبيلة كبنين هاشم فهم كالفقراء فيما تقدم (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) فلن قبل في الحياة الرد بعد الوفاة والعكس اذ لا حق له قبلها (ولا يشترط بعدم موته) أي الموصي (الفور) في القبول (فان مات الموصي له قبله) أي قبل الموصي (بطلت أو بعده) قبل القبول (فيقبل وارثه) أو يرد (وهل يملك الموصي له) المعين الموصي به (بموت الموصي أم بقبوله أم) هو (موقوف فان قبل بان انه ملك بالموت والابان للوارث أقوال أظهرها الثالث وعليها بنى الثمرة وكسب عبد حصلا بين الموت والقبول ونفقته وفطرته) بينهما فعلى الاول والثالث للموصي له الثمرة والكسب وعليه النفقة والفطرة وعلى الثاني لا ولا ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره وعلى الثاني والثالث لا ولا وعلى النفي في الموضعين يتعلق ما ذكر بالوارث (ويطالب) بكسر اللام أي العبد (الموصي له) به (بالنفقة ان توقف في قبوله ورده) فان أراد الخلاص رد

(فصل أوصى بشاة تناول صغيرة الجثة وكبيرتها سلمية ومعيه ضا ناومعرا) لصدق الاسم بما ذكر (وكذا ذكر في الاصح) لما ذكر والهاء في الشاة للوحدة والثاني لا يتناول للعرف (الاسخلة وعناق في الاصح) لان الاسم لا يصدق بهما الصغر سنهما والثاني قال يصدق والاسخلة تقع على الذكر والاثني من الضأن والمعز والعناق الاثني من المعز ومثلها الذكرا أي الجدي (ولو قال أعطوه شاة من غنمي) أي بعد موتى (ولا غنم له لغت) وصيته هذه (وان قال من مالي) ولا غنم له كما في المحرر (اشتريت له) شاة وان كان له غنم في الصورة الاولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه (والجل والناقة يتناولان البخاني) بتشديد الباء وتخفيفها (والعرب لا أحدهما الآخر) أي لا يتناول الجل الناقة والعكس لان الجل للذكر والناقة للأنثى (والاصح تناول بعير ناقة) سمح حلب بعيره والثاني المنع كالجل (لابقرة ثورا) بالثنية والثاني يقول الهاء للوحدة

قول الوقف فالمتجه ان النفقة عليهما معا كثنين عقد على امرأة وجهل السابق منهما (فصل) أوصى بشاة (قول المتن) صغيرة الجثة (والثور خصها بعض اللغويين بالجسم اذا كان جالسا (قول المتن) ومعيه هذا يخالف اشتراط السلامة في نظير ذلك من الكفارات والتوكيل في الشراء وأجيب بان ذلك لا مرزأه على مقتضى اللفظ (قول المتن) ضا ناومعرا صرح الزركشي بان ذلك وضع اللغة (قول المتن) وكذا ذكر أي لانها اسم حسن كئساب (قوله) للوحدة مثل حمامة وحمام (قوله) لا الاسم الخ أي كما لا يسمى الطفل رجلا (قول المتن) من غنمي قال ابن الجبار العامة تخطئ فيها متى وجهين قوتهم من غنمه وتخصص ذلك بالضأن (قوله) والثاني يقول الخ أي فهو كالخلاف في الشاة مع المذكور والتصحيح متعاكس \* فائدة \* نقل التووي في التحرير باتفاق أهل اللغة عن تناول البقرة نازك والاثني



(والثور للذكر) مبتدأ وخبر (والمنزلة حمل الدابة) وهي لغة ما يلي على الأرض (على فرس وبغل وحمار). كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه لاشتهارها فيها عرفا فقيس هذا على عرف أهل مصر وإذا كان عرف أهل غيرها كالعراق الفرس حمل عليه والأصح العمل بالنص في جميع البلاد فهذا اختلاف في فهم المراد بالنص يصح التعبير فيه بالمنزلة (ويتناول الرقيق صغيرا وأنثى ومعبا وكافرا وعكوسها) أي كبيراً وذكراً وسليماً ومسلماً (وقيل إن أوصى باعتقاق عبد وجب الجزئ كفاً) بخلاف ما إذا قال أعطوه عبداً (ولو وصى بأحد رقيقه فأتوا أو قتلوا قبل موته بطلت وصيته) (وان بقي واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن يمسكه ويدفع قيمة مقتول وان قتلوا بعد الموت والقبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم أو بينهما فكذلك ان قلنا علك الموصى به بالموت أو هو موقوف وان قلنا بالقبول بطلت الوصية (أو باعتقاق رقاب ثلاث) لانه أقل عدد يقع عليه الاسم (فان عجز ثلثه عنهن فالمنزلة لانه لا يشتري شقص) مع رقبتي (بل) يشتري (نقيستان) به فان فضل عن أنفس رقبتي شيء فله ورثة) وقيل يشتري شقص وعبر في الروضة بالأصح عند جماهير الأصحاب والثاني وصفه الغزالي بالأظهر ولا نفراده بترجيحه عبر المصنف بالمنزلة (ولو قال ثلثي للعتق اشتري شقص) بلا خلاف أي يجوز شراؤه (ولو وصى لملها) بكذا (فأنت تولدين فلهما) بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى (أو) أنت (بجى وميت فلكه للعتق في الأصح) والثاني للعتق نصفه والباقي للوارث الموصى (ولو قال ان كان حملك ذكراً أو قال) ان كان (أنثى فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكراً وأنثى (لغت) وصيته لان حملها جميعه ليس بذكراً ولا أنثى (ولو قال ان كان بطنها ذكراً) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكراً وأنثى (استحق الذكر) لانه وجد بطنها وزيادة الأنثى لا تنص (أو ولدت ذكراً من فالأصح صحتها) أي الوصية (ويعطيه) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما) والثاني المنع لاقتضاء التكثير التوحيد والثالث يوزع عليهما (ولو وصى لجيرانه فلا ربعين داراً من كل جانب) من جوانب داره الأربعة حديث في ذلك رواه البيهقي وغيره قال في الروضة ويقسم المال على عدد الدور لا على عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه) ولا يدخل فيهم من يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة ولا بالتون فان السماع المجرد ليس بعلم (لامقرئ وأديب ومعبر وطبيب) برفع الأربعة عطفًا على أصحاب أي ليسوا من علماء الشرع (وكذا متكلم عند أكثرين) وقال المتولي هو منهم قال الرافعي وهو قريب (ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه) لو وقع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد (ولو جمعهم ما شئت) بضم أوله (نصفين وأقل كل صنف) منهما (ثلاثة وله التفضيل) بين أفراد الثلاثة فكثر (أو) وصى (لزيد والفقراء فالمنزلة لانه كأحدهم في جواز إعطائه أقل شئول لكن لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه وان كان غنياً وقيل هو كأحدهم في سهام القسمة فان ضم إليه أربعة من الفقراء كان له الخمس أو خمسة كان له السدس وهكذا وقيل له الربع لان أقل من يقع عليه اسم الفقراء ثلاثة وقيل له النصف لانه مقابل للفقراء والأولان فسرهما قول الشافعي انه كأحدهم كما ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة وعبر فيها بأصح الأوجه (أو) وصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية صحت في الأظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالفقراء والثاني لا يصح لان اللفظ يقتضي الاستيعاب وهو مجتمع ولا عرف يخصه بخلاف الفقراء فان العرف خصه بالاكتفاء فيه بثلاثة المتضمن للجنة وأجيب بان الجنة فيها ما صارت أصلاً جاز أن يلحق به فيها من ذكر ونحوهم كالهائمية (أو) وصى (لاقرب زيد دخل كل قرابة له وان بعدت) مسلماً

(قوله) مع رقبتي أي أم الولد يسع الثالث سوى شقص فقط فلا يشتري قطعا قاله الزركشي ثم وجهه امتناع شراء الشقص كونه لا يسمى رقبته (قول المتن) فلهما لانه مفر من مضاف فيم كمال لو وقف على ولد زيد وله أولاد (قول المتن) لجيرانه في الحكم الجار المجاور وعينه وأوجهه أجوار وجيرة وجيران (قول المتن) وقعة نقل النووي في كتب البيع من شرح المهذب عن الوافي ان الوصية للفقهاء تدخل الفاضل لا المتدنى من شهر ونحوه والمتوسط بينهما درجات يجتمع المفتي فيها والورع لهذا المتوسط الترتيب وان أفتاه المفتي بالدخول (قول المتن) ومعبر الأصح وعابر لانه يقال عبرت بالتخفيف قال تعالى ان كنتم لا ترون اتصرون وأنكر بعضهم التشديد وفي الحديث الرواية الأولى عابر (قول المتن) دخل كل قرابة لان هذا اللفظ يذكروا لا أرادته جهة القرابة حتى لو لم يكن الا واحد أخذ الكل وقد استشكل ادخال البعيد مع ان أقارب جمع أقرب أفعال التفضيل وأجيب بان التسوية ثابتة بالعرف كما أنه يدخل في قوله تعالى وأندر عشرته الاقرب بين سائر قرين ثم محل هذا اذا انحصروا والا فكل العلوية غير المحصورين



(قوله) اذ لا يسمون الخ وقد استدلو عليه أيضا بظاهر قوله تعالى للوالدين والاقرين فان العطف يقتضي التغاير (قول المتن) ينسب اليه زيد قال الزركشي هو منهم انه لا يعتبر جدا لام قال نعم لو اشتهر به كثير من الاسباط ففيه نظراته (قوله) والثاني يسوي بينهما هذا الوجه قال الزركشي هو قوي فان الموصي انما اعتبر الاقربة وهما فيها سواء وقول الشارح الاول نظرا الى قوة ارث الابن الخ برده عليه ان قضية تقديم اولاد البنين على اولاد البنات والاعمام على الاخوال ولم يقولوا به \* (١٨) \* (قوله) والى قوة النبوة في الاخ أي كافي الولاء لسكن قضية هذا

تقديم المم على الجد كافي الولاء ولم يقولوا به (قول المتن) ولو أوصى لأقرب نفسه الخ مثله ما لو أوصى لأقرب أقارب نفسه (فصل تصح) بمنافع عبد أي بالاجماع والمسئلة مكررة لسبقها أول الباب وذكرها هنا لترتيب علمها ما بعدها وانما صحت لما في لسانها تقابل بالاعواض كالأعيان وانظر لو أوصى بثمرة سنة عشر سنين كيف استويتم (قول المتن) ويثبت انوصى له حلاله للعينية في جعلها باباحة (قول المتن) منفعة العبد يؤخذ من قوله المنفعة دون ان يتنفع انه يؤجر ويعبر ويوصى بها ونورث عنه على غير ذلك وهو كذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما زلت استشكل ملك الرقبة دون المنفعة وأقول ما الذي يستفاده ويحصل له من ملكها حتى رأيت قائلا في النوم يقول لو ظهر في الارض معدن ملكه ما لث الرقبة دون المنفعة (قوله) هذا الاخير يرجع الى قوله فلا يستحق بدلها (قوله) والثاني الاشبه قال الزركشي أي من حيث البحت (قول المتن) بل هو كالام محله اذا كان موجودا وقت الاباء أو حدث بعد موت الموصي (قول المتن) منفعة له قد استبعد ذلك الامام والغرائ من حيث ان استحقاق المنفعة لا يتعدى شافيه الولد كافي الاجارة (قول المتن) وله اعتاقه أي ويهكون الامر على نظيره ما كان في الاكساب المعتادة والنادرة وهل له أن يستعير نفسه منه كالحرة المؤجرة قال الزركشي

كان أو كافر اقربا أو غنيا وارثا أو غيره (الأصل وفرعا في الاصح) أي الا الاوين والاولاد كافي الروضة كاصلها اذ لا يسمون أقارب في العرف ويدخل الاجداد والاحفاد وقيل لا يدخل أحد من الاصول والفروع ويوافق تعبير المحرر بالاصول والفروع وقيل يدخل الجميع (ولا تدخل قرابة أم في وصية العرب في الاصح) لانهم لا يفتخرون بها والثاني تدخل كافي وصية العجم قال الراعي وهو الأقوى وغير في الروضة بالاصح (والعبرة بأقرب جد ينسب اليه زيد وتعد أولاده قبلة) فلا يدخل أولاد جسد فوقه فلو أوصى لأقرب حسني لم تدخل الحسينيون بالتصغير (ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع) أي الابوان والاولاد كما يدخل غيرهم عند اتفاقهم (والاصح تقديم ابن عمي أب وأخ على جد) والثاني يسوي بينهما الاستواء الاولين في الرتبة والاخيرين في الدرجة والاول نظرا الى قوة ارث الابن وعصوبته والى قوة النبوة في الاخ وفي الروضة كاصلها في الثانية فلولان (ولا يرجح بكورة ووراثته بل يستوي الاب والام والابن والبنات) والاخ والاخت (و يقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لان الاول أقرب (ولو أوصى لأقرب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح) لانهم لا يوصى لهم فيختص بالوصية الباقيون والثاني يدخلون لتناول اللفظ لهم ثم يطل نصيبهم ويصح الباقي لغير الوارث قال الراعي ولك أن تقول يجب اختصاص الوجهين بقولنا الوصية للوارث باطلة فان وقفناها على الاجارة فليقطع بالوجه الثاني قال في الروضة الظاهر انه لا فرق في جريانها لان مأخذها ان الاسم يقع لكنه خلاف العادة

(فصل تصح الوصية بمنافع عبد ودار وغلة حائوت) مؤبدة وموقته ومطلقة والاطلاق يقتضي التأييد وغلة معطوف على منافع (ويملك الموصي له منفعة العبد واكسابه المعتادة) كالاخطاب والاحتشاش والاصطباد وأجرة الحرفة بخلاف النادرة كالكاهنة واللقطة لانها لا تصد بالوصية (وكذا مهرها) أي الامة الموصى بمنفعتها اذ تزوجت أو وطئت بشبهة يملكه الموصي له (في الاصح) لانه من غناء الرقبة كالسكسب والثاني لا بل هو لوارث الموصي لانه بدل منفعة البضع وهي لا تجوز الوصية بها فلا يستحق بدلها بالوصية والاول يمنع هذا الاخير وقال في الروضة كاصلها الثاني الاشبه (لاولدها) من سكاح أو زنا أي لا يملكه الموصي له (في الاصح) بل هو كالام منفعة له ورقبه للوارث) لانه جزء منها والثاني يملكه انوصى له ككسبها (وله اعتاقه) أي للوارث اعتاق العبد الموصى بمنفعته كما عبر به في المحرر وغيره لانه مال الرقبة لكن لا يجزئ اعتاقه عن الكفارة لعجزه عن السكسب واذا اعتقه تبقى الوصية بجاهها (وعليه نفقته ان أوصى بمنفعته مدة وكذا أبدا في الاصح) والثاني على الموصي له والقطرة كالنفقة (ويصح ان لم يؤبد) أي الموصى بالمنفعة (كالستاجر) فيصح للموصي له وغيره على الرابع (وان أبدا) المنفعة (فلا يصح ان يصح بيعه للموصي له دون غيره) اذ لا فائدة لغيره فيه والثاني يصح مطلقا لكل الملك والثالث لا يصح مطلقا لاستغراق المنفعة بحق الغير (و) (والاصح) انه تعتبر قيمة العبد كلها) أي قيمته بمنفعته (من الثلث ان وصى بمنفعته أبدا) لانه حال بين الوارث وبينها والثاني تعتبر منه ما بين قيمته بمنفعته وقيمه بلا منفعة لبقاء الرقبة للوارث فاذا كانت قيمته بمنفعته مدة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث على الاول مائة وعلى الثاني تسعون (وان أوصى بهامدة قوم

لم أر تلافيه (قوله) لعجزه عن السكسب أي فأشبه الزمن (قول المتن) وكذا أبدا أي بان يقول مدة حياة العبد أو يقول أبدا أو يطلق بمنفعته (قوله) والثاني على الموصي له أي تزوج الرقيقة (قول المتن) فلا يصح ان يصح قال الزركشي سكتوا عما لو أوصى بمنفعته مدة حياة الموصي له أو مدة حيا دريدوا بقياس البطلان مطلقا لجهالة مدة استحقاق المنفعة (قوله) اذ لا فائدة لغيره فيه يرد على ذلك صحة بيع العبد الزمن لان من فوائد العتق قنات ومن الثوائد أيضا ما لا يشتري للأكساب النادرة (قول المتن) وان أوصى بهامدة أي بشرط ان لا يوصى مع ذلك بالرقبة لا خروا الاعتار الجيس من



(قول المتن) تلك المدة الطاهران قوله تلك المدة راجع لقوله مسلوبها خاصة كما يرشد إليه قول النارح الآتي فإذا كانت قيمته الخ (قول المتن) وتصح بجمع تطوع في الأظهرهما جاربان أيضا فمن مات من غير حج لعدم الاستطاعة وان كان الحج عنه يقع عن فريضة الإسلام (قوله) تحسب من الثلث أي فإن احتمله فذاك والأبطل وعاد للورثة (قول المتن) ويصح من بلده أي إن احتمله الثلث والأقن حيث احتمل (قوله) كغيرها من الديون يدل على ذلك تشبيهه صلى الله عليه وسلم إياها بالدين في قصة المرأة المشهورة \* تشبهه \* بعبارة تفيد أنه لو قال أو وصيت لفلان بقضاء دينه من الثلث زاحم الوصايا فإن عجز الثلث كمل من أصل المال وهو كذلك كما قالوا بمقتله في حجة الإسلام ويلزم الدور (قول المتن) أو ألبت أي ويصون فائدة ذكر الثلث الفرق بالورثة في من احتمل الوصايا فيه ثم إن لم يف الثلث كمل من رأس المال وتنور المسئلة حينئذ (قول المتن) وإن أطلق الوصية بها من رأس المال \* (١٩) \* أي ويحتمل الإيصاء على التأكيد (قول المتن) ويصح من الميقات قضيته

الجيزم بذلك مطلقا وليس كذلك بل إن قلنا من رأس المال فسلم وإن قلنا من الثلث فمن الميقات على الأصح كالتطوع بنصفه عليه الزكشي \* فائدة \* لو حج من ميقات أبعد من ميقات بلده لكن بأجرة ميقات بلده فقيل يجب الدم للمخالفته والأظهر المنع ولو عين قدر الحج فاستأجر بعضه فهل يرجع الباقي للورثة أولا أو يفرق بين أن تكون الأجرة أجرة المثل أولا محل نظر (قوله) أي الوارث كذا في الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود الضمير للميت وليس بواضح لأن أذه يتوقف على حال جواز الاستئجار بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل أن محل الخلاف إذا فعل الأجنبي من غير وصية ولا إذن من الوارث ومتى وجد أحدهما جاز قطعاً (قول المتن) ويطعم ويكسو الخ قال الشيخ أبو علي السخي بتعين أقل الخصال (قول المتن) إذا لم تنكس تركه فضته اعتبار ذلك في مسألة الأجنبي الآتية بالأولى وفيه نظر ولعله لموافقة الغالب (قول المتن) وينفع الميت صدقة قال الزكشي معنى ذلك على

بمنفعته ثم مسلوبها تلك المدة ويحسب النساء من الثلث فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدينها تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بجمع تطوع في الأظهر) بناء على الأظهر من دخول النيابة فيه قياسا على الفرض وقابله بقول الضرورة في الفرض متقبلة في التطوع وظاهر على الصحة أنها تحسب من الثلث (ويصح من بلده أو الميقات) كما قيد وإن أطلق فمن الميقات (في الأصح) والثاني من بلده لأن الغالب الجيزم للحج منه وعورض بأنه ليس الغالب الأحرام منه (وحجة الإسلام من رأس المال) كغيرها من الديون (فإن أوصى بها من رأس المال أو الثلث عمل به وإن أطلق الوصية بها من رأس المال) على الأصل (وقيل من الثلث) لأنه مصرف الوصايا فيجمل ذكر الوصية عليه (ويصح من الميقات) إذا يجب من دونه (وللاجنبي أن يحج عن الميت) حجة الإسلام (بغير أذنه) أي الوارث (في الأصح) كقضاء الدين والثاني لا بد من أذنه للافتقار إلى التبرع والوارث أن يحج عنه وإن لم يوص كما ذكره في المحرر وليس للأجنبي أن يحج عنه تطوعا إذا لم يوص به (ويؤذى الوارث عنه) من التركة (الواجب المالي في كفارة مرتبة) ككفارة الوقاع من اعتناق والطعام والولاء للميت (ويطعم ويكسو في الخيرة) ككفارة اليمين (والأصح أنه يعتق أيضا) لأنه نائبه شرعا فاعتاقه كاعتاقه والثاني قال لا ضرورة هنا إلى الاعتاق (و) (الأصح) أنه له أي في المرتبة والخيرة أخذ من الإطلاق (الاداء من ماله إذا لم يكن تركه) كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة والثالث مجتمع الاعتاق فقط بعد إثبات الولاء للميت (و) (الأصح) أنه يقع أي الطعام أو الكسوة (عنه) لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة (لا اعتناق) أي لا يقع عنه (في الأصح) لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاء للميت والثاني يقع عنه كغيره وهذا التصحيف في الخيرة والمرتبة أخذ من الإطلاق ولا ينافي ذلك ما في الروضة كاصلها في كتاب الإيمان من تصحيح الوقوع في المرتبة بناء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغیر اعتناق فليست أملا (وينفع الميت صدقة) عنه (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) بالاجماع كما نقله المصنف وغيره قال الشافعي رضي الله عنه وفي وسع الله تعالى أن يشيب المتصدق أيضا (فصل له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية أو أطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هدد الوارث) مشيرا إلى ما وصى به لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع تعلق الموصي له عنه (ويبيع واعتاق

المشهور أن يصير الميت كأنه تصدق أي بخلاف الدعاء فإنه شفاعة أجرها للشافع ومقصودها للميت ثم أطلقه الصدقة يشمل الوقف وقدر حكاها الرافعي عن صاحب العدة في وقف المحض وقال ينبغي أن يحق به كل وقف ثم أفهمت عبارة الكتاب عدم نفع القراءة للميت وهو انشهر وخلافا للائمة الثلاثة لكن اختار الوصول جماعة من أئمتنا منهم ابن الصلاح قال وينبغي أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه نفلان قال والآية والخبر لا يدلان على بطلان هذا أما الآية فلأن المراد لاحق له ولا جزء الأقياسي ولا يدخل في ذلك ما تبرع الغير به لاحق له فيه ولا مجازاة وإنما أعطاه غيره تبرعا والحديث وارد في عمله وهذا عمل غيره وحمل غيره المنع على ما إذا قصد أن يكون ثواب القراءة للميت من غير دعاء عقبه \* فائدة \* قبل لا يجوز أن يدعى للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة المجردة عن الصلاة لما في الصلاة من التعظيم \* (فصل له الرجوع) \* عن الوصية دليله الاجماع ولو أدارها على الرجوع لزم أن يمكنه فكما بإدارة العزل فيما يظهر (قول المتن) له الرجوع عن الوصية أي المضافة للموت دون المجردة من التبرعات



(قوله) لخروجه عن ملكه نظر بعضهم فيه بان الوصية تصح فيما سجد كما قال فالأولى التعليل بأنه دال على الاعتراض (قول المتن) وعرضه عليه أي بخلاف التدبير فان العرض فيه لا يؤثر (قوله) والثاني الخ أي فيكون رجوعاً في النصف كالوصية لشخص ثاني نية عليه الزكشي وفيه نظر (قول المتن) وخلط خنطة أي خلط الموصي ومثله الوكيل في ذلك \* (٢٠) \* فيما يظهر (قوله) لظهور هذه الأفعال الخ هذا ميل من

الشارح إلى ان فعلها من الاجنبى لا يضر وهو ملوجه الأذرعى لكن في شرح الكمال المقدسى ان الاصح البطلان عند ذوال الاسم انتهى قلت وليس في الروضة كاصلها تصريح بترجيح

\* (فصل) \* يسن الايصاء (قول المتن) والنظر في أمر الاطفال قال الزكشي كان القياس منعه لانتقاع سلطنة الموصى بالموت لكن قام التعليل على جوازه (قول المتن) وشرط الوصى قال صاحب الصحاح الوصى يطلق على الموصى وعلى الموصى له انتهى ومراد المصنف الثاني (قول المتن) لكن الاصح جواز وصية ذمى مقابلته المنع قياساً على الشهادة (قول المتن) ذمى الى ذمى قال ابن الصلاح ليس للحاكم التعرض لاموال أبنام أهل الذمة ما لم يترافعوا اليه أو يتعلق بها حق مسلم ونازع الزكشي في ذلك وقال لعل المراد انه لا يتكشف عنها ويحبل الامر على العدم أمام من علم بذلك فعليه العمل بقضاء (قوله) وفي معناه قيم القاضى مثلها أيضاً الأب والجد لكن لو نأيا عادت الولاية بخلاف الاولين \* فائدة \* قال الماوردى والرويانى وليس للقاضى أن يتكشف عن حال اطفال الأب والجد وكذا القيم بخلاف من في تكلم الوصى فقيه وجهان قال الماوردى أحقهما عندى أن عليه ذلك (قوله) وهو معطوف الخ هو إشارة الى رد ما اعترض به الزكشي من لزوم التكرار على هذا الضبط من حيث ان الوصية بقضاء الدين تقدمت أول الفصل

واصدق لما وصى به لخروجه عن ملكه (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض وكذا دونه في الاصح) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية والثاني يقبل ببقاء ملكه (وبوصية بهذه التصرفات) فيما وصى به (وكذا وكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح) لانه توسل الى ما يحصل به الرجوع والثاني يقول قد لا يحصل بيعه (وخلط خنطة معينة) وصى بها (رجوع) لانه أخرجها عن امكان التسليم (ولو وصى بصاع من صبرة فخلطها باجود منها فرجوع) لانه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية (أو مثلها فلا وكذا بارد في الاصح) لانه كالتعيب والثاني يقول غيرها كما كانت كالتعيب بالاجود (ولم يكن خنطة وصى بها وبذرهما) بالجمعة (وعجن دقيق) وصى به (ونسج غزل) وصى به (وقطع ثوب) وصى به (قبصا وبناء وغراس في عرصة) وصى بها (رجوع) لظهور هذه الأفعال في الصرف عن جهة الوصية \* تمة \* لو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه يبيع أو اعترق أو غيرهما لم يكن رجوعاً لان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية

(فصل يسن الايصاء بقضاء الدين) ورد المظالم كما في الروضة كأصلها (وتنفيد الوصايا والنظر في أمر الاطفال) فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها قاله في الروضة كاصلها وزاد فيها ان الايصاء في رد المظالم وقضاء الدين الذي يجزئ عنه في الحال واجب وفيها كاصلها في أول الباب من عنده وديعة أو في ذمته حق لله تعالى كزكاة وجع أو دين لا دمي يجب عليه أن يوصى به اذا لم يعلم به غيره زاد فيها المراد اذا لم يعلم به من يثبت بقوله وعلم محاد كران سن الايصاء بقضاء الدين والمظالم اذا كانا معلومين (وشرط الوصى تكليف) أي بلوغ وعقل (وحرية وعدالة وهداية الى التصرف الموصى به واسلام لكن الاصح جواز وصية ذمى الى ذمى) أي عدل في دينه كما في الروضة وأصلها واستغنى عنه بقوله السابق وعدالة ولم يحتاج في الجواز الى قول الوجيز في أولاده الكفار لظهور انه المراد اذا لولاية الكافر على أولاده المسلمين ولا يوصى على أولاده الامن له ولاية عليهم كما سيأتي فخرج الصبي والمجنون ومن نفسه رفق والفاسق ومن لا يهتدى الى التصرف لسفه أو هرم أو غيرهما فلا يصح الايصاء اليهم (ولا يضر العمى في الاصح) والثاني يضر لان الاعمى لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفوض اليه أمر غيره ودفع بانه يوصى كل فيما لا يتكمن من مباشرة (ولا تشترط الذكورة) فيجوز أن يكون الوصى امرأة (وأم الاطفال أولى من غيرها) اذا حصلت الشروط فيها وهي تعتبر عند الموت وقبل وعند الوصية أيضاً وقيل وما بينهما أيضاً (وينعزل الوصى بالفسق) بتعدى المائل أو بسبب آخر وفي معناه قيم القاضى (وكذا القاضى) أي ينعزل بالفسق (في الاصح لا الامام الاعظم) لتعلق المصالح الكلية بولايته وقاس عليه مقابل الاصح وفيه وجه بالانعزال أيضاً (ويصح الايصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف) قال بعضهم كذا في أكثر النسخ تنفيذ تختاتية بين الفاء والذال كما في المحرر والروضة وأصلها وفي خط المصنف تنفيذ بلا تختاتية مضموم الفاء والذال بعد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله من الى آخره (ويشترط في أمر الاطفال مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف (ان يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة كاصلها ابتداء من الشرع لا بتفويض أي فيوصى الأب أو الجد دون غيرهما من أهل (وليس لوصى أيضاً فان ادن له فيه

وتقدم أنها سنة فلا فائدة للحكم ثانياً ببحثها وايضا يلزم عدم بيان متعلق التفوذاتى (قول المتن) أن يكون له ولاية عليهم جاز الخ كلام الشارح من جملة ما خرج بهذا الأب والجد فبين طرأسفهم فان ولية الحاكم قال الزكشي وكذا الأب الفاسق لا يصح ان يقيم وصياً خلافاً لائمة الثلاثة أي لان الأول لم يوص بتصرف الثاني



(قول المتن) جاز في الاظهر أى بشرط أن يقول غنى أو يضيف الى نفسه كان يقول بتركتى فان قال أوص الى من شئت ولم يقل ذلك لم يصح (قول المتن) ولو قال الخ قال الزركشى كان ينبغي تأخير هذا الى قوله ويجوز فيه التوقيت الخ فانه مثال له (قول المتن) فاذا بلغ أو قدم ظاهراً كلامهم انزال الاول بمجرد القيد والبلوغ \* (٢١) \* وان لم يكونا بصيغة الولاية فليجوز لهما كم (قوله) والجذخى ظاهره ولو كان غائباً

(قوله) ويجوز له في قول المنهاج والجذخى إشارة اليه (قوله) لا يزوج الصغير والصغيرة يرد عليه السفه فالاحسن التعليل بان الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن النسب (قوله) واذا جاء الخ هي صيغة مستقبلة فاندفع ما عساه يتوهم من قول السارح ونحوه أوصيت الخ هو عين ماسلف (قول المتن) لعا قال الزركشى ويتجه ان مثل هذا جعلته موصى (قول المتن) والقبول أى ولا يشترط الفور كالوصية (قول المتن) ولورصى اثنين الخ قال العبادى في الزيارات لو قال اعمل برأى فلان أو بعلمه أو بحضرة جاز أن يخالفه فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال الا بأمره الا بعلمه الا برأيه فاهما وصيان (قول المتن) أو فى دفع اليه لم يظهر وجه تنكير هذا دون الاتفاق

\* (كتاب الوديعة) \*

حكى الكشاف انه يقال أودعه بمعنى قبل وديعته فهي اذن من الاضداد (قول المتن) شرط موكل ووكيل أى فلا يجوز استبداع المحرم صيداً ولا الكافر المحفف (قول المتن) كاستودعته الخ هي صرائح من الكفاية خذ ونحوها (قول المتن) ويكفى القبض أى وان لم ينقل فيما يظهر وان كان مقتضى العبارة خلاف ذلك فقد نقلا عن التهذيب انه لو قال ضعه فوضعه كان ايداعاً فائدة \* قد علم من اشتراط العلم اشتراك الوديعة مع الوكالة في العاقد والصيغة وذلك بخلاف المودعة لا اشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة (قوله) والثاني يشترط الخ

جاز في الاظهر) والثاني لا يجوز والثالث ان عين الوصى جاز والافلا (ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابنى أو قدم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصى جاز) ذلك واختفرا التوقيت في الايصال الى الاول والتعلق في الايصال الى الثاني ونحوه أوصيت اليك سنة وبعدها وصيتي فلان (ولا يجوز) للاب (نصب وصى) على الاطفال (والجذخى بصفة الولاية) عليهم لان ولايته ثابتة شرعاً ويجوز له نصب وصى في قضاء الدين وتنفيذ الوصايا وهو أولى من أبيه (ولا) يجوز (الا يصاب بتزويج طفل وبنت) لان غير الاب والجذخى لا يزوج الصغير والصغيرة (ولفظه) أى الايصال (أوصيت اليك أو فوضت) اليك (ونحوهما) كالتفويض (ويجوز فيه التوقيت والتعلق) نحو ما سبق ونحو أوصيت اليك سنة واذا جاء فلان فهو وصى (ويشترط بيان ما وصى فيه) كقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وأمر الاطفال (فان اقتصر على أوصيت اليك الخ) هذا القول (و) يشترط (القبول) أى قبول الايصال وفي قيام العمل مقامه وجهان أحدهما الوكالة (ولا يصح) القبول (في حياته) أى الموصى (في الاصح) كالوصى له والثاني يصح كالموكل به عمل يتأخر يصح القبول في الحال والرد في حياة الموصى على هذين الوجهين فعلى الاول لو رد في حياته ثم قبل بعد موته جاز ولو رد بعد الموت لغا الايصال (ولو وصى اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (الا ان صرح به) أى بالانفراد فيجوز (وللموصى والوصى العزل متى شاء) أى للموصى عزل الوصى وللوصى عزل نفسه قال في الروضة الا ان يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره وعبارة المحرر والروضة وأصلها وللموصى الرجوع (واذا بلغ الطفل ونازعه) أى الوصى (في الاتفاق عليه صدق الوصى) بيمينه كما صرح به في الروضة كما صرح بها (أو فى دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد) بيمينه كما صرح به الرافعى في الشرح والفرق انه لا يعسر إقامة البينة عليه في ذلك بخلاف الاتفاق وفي وجهه يصدق الوصى تقدم مثله في القيم في آخر الوكالة

\* (كتاب الوديعة) \*

هي العين التي توضع عند شخص لحفظها يسمى مودعاً بفتح الدال والواضع مودعاً بكسرهما (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يثق بامانه) فيها (كراه) له قبولها وعبارة المحرر لا ينبغي ان يقبلها وفي الروضة كما صرح به المحرر بقبولها أو يكره وجهان (فان وثق) بامانه فيها (استحب) له قبولها (وشرطهما) أى المودع والمودع المتعلقين بها (شرط موكل ووكيل) لان الايداع استناية في الحفظ (ويشترط صيغة المودع) كاستودعته هذا أو استخفظت أو أئنتك في حفظه والاصح انه لا يشترط القبول لفظاً ويكفى القبض (والثاني يشترط الثالث يشترط في صيغة العقد نحو ما تقدم دون صيغة الامر كالحفظ هذا أو تهتم نظيره هذا الخلف في الوكالة (ولو أودعه صبي أو مجنون ما لم يقبله فان قبل ضمن) ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولى أمره (ولو أودع صبياً ما لا تلف عنده لم يضمن وان ألتفه ضمن في الاصح) كما لو ألتف مال غيره والثاني لا يضمن لان المودع سلطه عليه (والمحجور عليه بسفه كصبي) في ايداعه والايداع عنده وهو مراد المحرر وغيره بالسفه (وترفع) الوديعة من حيث الايداع المتعلق بها أى تنهى

٦ نظر الى أنها عقد لا مجرد اذن (قول المتن) ولو أودعه صبي الخ قال الزركشى حكم العبد كالصبي الا في شئ واحد وهو انما اذا تلفت تحت يد العبد بتفريط ضمن (قول المتن) فان قبل ضمن أى فليس الفاسد هنا كالحجج (قول المتن) ولو أودع صبياً مثلاً الخ (قول المتن) وترفع أى وبعد الارتفاع عليه الرد وقيل يتوقف على الطلب



(قول المتن) وانما استشكل الزركشي افراد الضمير هنا وتنبه فيما يأتي وقال الإوجه التسمية في الافراد تقدم العطف باو (قول المتن) وأصلها الأمانة يعني ان الأمانة مقصودة منها بحسب وضعها الأصلي وليست بتابعة كفاي الرهن وبإل القراض وأقبحار المساقاة ونحو ذلك \* فائدة \* قال في السكافي لو أودعه ثوبا واذن له في لبسها فهو أيداع فاسد لا قترانه بشرط مفسد فان تلفت قبل اللبس لم يضمن الخافا للفاسد بالصحيح بخلافه بعد اللبس فيضمن الخافا للفاسد العارية بصحتها قاله الزركشي (قول المتن) ولا عذر قال الزركشي منه الشجر \* (٢٣) \* من الحفظ على المذهب (قول المتن) فيضمن

وله تضمن الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على الأول في حال الجهل دون حال العلم (قول المتن) فيضمن أيضا قيل هو مستدرك لعناء مقبله عنه (قوله) سواء الخ أي بخلاف ما لو استعان بأحد وبيده علمها فانه جائز مثل أن يرسلها مع ولده للسقي ونحوه كما سبق في المتن (قول المتن) وإذا لم تزل يده عنها قال الزركشي حقه أن يقول ولا بصرفه فانه المنتقل عن ابن سريج قال الرافعي وتابعه عليه الأصحاب (قول المتن) وإذا أراد سقرا أي وإن قصر (قول المتن) ولقاضي قال الزركشي متى حملها اليه قبل أن يأمره بحملها له يعلم ويضمن (قول المتن) فان فقدته فاسير فان تركها بمنزلة وسافر ولم يفعل شيئا من ذلك ضمن وهذا أمر يقع للناس كثيرا فليفتن له (قول المتن) أمثال النوى رحمه الله في نسكت اتية صورة المسئلة عند فقد الحاكم انتهى قال الزركشي الأحسن أن يحمل الأمين على ميشل الوكيل والحاكم والعدل على الترتيب السابق (قول المتن) يسكن مثله المراقبة من غير مسكن (قول المتن) إلا إذا وقع حريق الخ هذا إذا تأملته اقتضى أن العجز عن الرد إلى من سلف لم يمنع السفر بها إلا مع الحريق ونحوه وليس كذلك فانه لا يضمن بالسفر عند العجز إذا كان الطريق آمنا قاله في الأنوار (قوله) أو يوصى بها قلت فإذا الأحسن حمل قول المتن الآتي أو يوصى بها على ما يشمل

(موت المودع أو المودع وجنونه وانما) كالوكالة (واهما الاسترداد والرد كل وقت) أي للمودع الاسترداد لانه مالك أو نائب عنه والمودع الرد لانه متبرع بالحفظ (وأصلها الأمانة وقد تصير مضمونة بعوارض منها أن يودع غيره بلا إذن) من المودع (ولا عذر) له (فيضمن) سواء أودع زوجته وولده وعبد موثقا وغيرهم (وقيل أن أودع القاضي لم يضمن) لان أمانة القاضي أظهر من أمانته (وإذا لم يزل) بضم التحتية وكسر الزاي (يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها إلى الحرز أو يضعها في خزانه) بكسر الخاء بضبط المصنف (مشاركة) بينه وبين ابنه مثلا كما في الروضة كاصلها عن القفال (وإذا أراد سفره فليرد) الوديعة (إلى المالك أو وكيله) ان كان (فان فقدتها) لغسة أو نحوها (فالقاضي) أي يردّها اليه وعليه قبولها (فان فقدته فأمين) أي يردّها اليه ولا يكف تأخير السفر فارادة عذري الرد إلى غير المودع (فان دفنها موضع وسافر ضمن) ان لم يعلم بها من يذكر (فان أعلمها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح) لان اعلامه بمنزلة ايداعه والثاني يمنع ذلك (ولو سافر بها) من الحضر (ضمن) لان حرز السفر دون حرز الحضر (الا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عن دفعها اليه كما سبق) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (والحريق والغارة في البقعة وشراف الحرز على الحراب) ولم يجحد حرزا ينقلها اليه كافي الروضة كاصلها (أعذار كالسفر) في الرد إلى غير المودع (وإذا مرض مخوفا فليردّها إلى المالك أو وكيله) ان وجدته (والأفالحاكم) أي يردّها اليه ان وجدته أو يوصى اليه بها كافي الروضة كاصلها (أو) يردّها إلى (أمين أو يوصى بها) اليه ان لم يجحد الحاكم كافي الروضة كاصلها وفيها المراد بالوصية الاعلام والامر بالرد وانه يشترط ان بينها أو يميزها عن غيرها (فان لم يفعل) ما ذكر (ضمن) لانه عرضها للنفقات اذا الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه (الا إذا لم يتمكن بان مات فجأة) وفي الحرر وغيره أو قتل غيلة أي فلا يضمن بترك ما ذكر (ومنها) أي من عوارض الضمان (اذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن والا) أي وان لم تكن دونها فيه بان كانت مثلها فيه أو أحرز منها (فلا) يضمن ولو نقلها من بيت إلى بيت في دار واحدة فلا ضمان وان كان الأول أحرز قاله البغوي (ومنها) ان لا يدفع متلفاتها (لوجوب الدفع عليه لانه من حفظها الواجب) (فلو أودعه دابة فترك علفها) بسكون اللام (ضمن) لوجوبه عليه لانه من حفظها (فان نهاه) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على الصحيح) كما لو قال أقبل دابتي فقتلها لكن يعصى لحزمة الروح والثاني يضمن لتعديه بالعصيان (فان أعطاه المالك علفا) بفتح اللام فيما لم ينه (علفها منه) والا فليراجعه أو وكيله (ليعلفها أو يستردها) (فان فقد الحاكم) أي يراجعه ليقترض عليه أو يوجرها ويصرف الأجرة في مؤنتها ليعلفها أو يبيع جزأ منها (ولو بعثها مع من يسقها) وهو أمين (لم يضمن في الأصح) لجرى العادة بذلك والثاني يضمن لأخراجها من يده مع امكان أن يسقها بنفسه فان كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعاً قاله

الحاكم والأمين (قول المتن) ضمن أي اذا وقع التلف بعد الموت دون التلف الكائن بين الترتل والموت هذا ما يفهم من كلام الزركشي رحمه الله في (قول المتن) ضمن استثنى الزركشي منه ما لو نقلها وهو يظنها ملكه (قول المتن) ضمن قال الزركشي وان لم يمت على ما في الرافعي ونقله النووي في نسكت اتية عن البغوي (قوله) والثاني يضمن هذا زيفه الامام بأنه يقتضي الضمان في نحو اقل عبدى أو أحرق ثوبى قال وهو خرق للاجماع (قول المتن) فان فقد الحاكم قال الزركشي فان لم يجد قتيلا من هرب الجمل ونحوه ان يتعاطاه بنفسه ويشهد كما صرح بذلك الماوردي ربه ارنى ونيرهما فان لم يشهد في الرجوع وجوان انتهى



(قول المتن) لا تنفل يصح أن يكون من أقل ومن قفل (قول المتن) ولو قال اربط الدراهم الخ لو نهاه مع ذلك عن المسك باليد خرجه الامام على النقل الى الاحرز عند النهي عن النقل قلت ولو قال أمسكها في يدك فربطها في كفه فانظر انعكاس الحكم (قوله) اطلاق قولين لان كلا من الربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ملبس فعملا لآخر \* (٢٣) \* (قول المتن) يضمن قال الزركشي استثنى الشافعي

رضي الله عنه في الام ما اذار بطها بين عضده وجنبه فلا يضمن لانه لا يجدين ثبته احرز من ذلك الموضع (قول المتن) وأمسكها أي امسكها بطها فقط فهو كالو أمره بالربط فامتثل وحكمه انه ان جعل الخيط من خارج فضاغت بالطرار ضمن أو بالاسترسال فلا وان جعله من داخل انعكس الحكم (قول المتن) أو جعلها في جيبه قال الماوردي لو أراد وضعها في الجيب فوضعها في كور عمامته ولم يشدها ضمن انتهى ثم محل التفصيل المذكور في المتن ما لم ينته الى البيت والاوجب الوضع فيه لانه احرز لو خرج بها بعد ذلك في كفه أو يده أو جيبه ضمن قاله الماوردي (قول المتن) فان أخرج استثنى الفارق وان أبي عصرون ما اذا تأخر بها في حانوته للتجار ونحوه ثم ذهب بها بعد انتهاء أمره اذا كان من عادة الجلوس في السوق الى وقت معلوم قال الزركشي ولو أودعه وهو في حانوته فوضعها بين يديه فسرق قال الماوردي ان وضعها ليرتاد لها موضع لم يضمن وان كان اهما لا ضمن (قول المتن) بأن يضعها الخ منه ما لو هجم عليه قطاع الطريق فألقاها في مضيقه ارادة الاخفاء فضاغت (قوله) بأن يعلم بها أي ولو مكرها على ما قاله الروائي واختاره السبكي (قول المتن) فالمالك الخ وان كان الاثم متفيا (قول المتن) خيانة يرد عليه مالواستعملها يظنها ملكه فانه يضمن (قول المتن) فيضمن أي بالقيمة والاجرة (قوله) لئنه الخيانة أي وكما كان نية القنية

في الوسيط ولو بعثها مع غير أمين ضمن قطعاً (وعلى المودع تحرير ثياب الصوف للريح كيلا يفسدها الدود وكذا لبسها عند حاجتها) ليعقب بهار راحة الأدمى فتدفع الدود فان لم يفعل وقصدت ضمن الا ان ينهيه عنه فلا يضمن وأشار في التهمة الى انه يجبي فيه الوجه السابق في العلف ولولم يعلم بها بأن كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان (ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور به من المودع) وتلفت بسبب العدول فيضمن (ولو قال) له (لا ترد على الصندوق) بضم الصاد (فرقد وانكسر بقله وتلف ما فيه ضمن) لخالفته المؤدية الى التلف (وان تلف غيره) أي بغير ثقله (فلا) يضمن (على الصحيح) والثاني يضمن لان الرقود عليه يوهم السارق نفاسة ما فيه فيفسده (وكذا لو قال لا تقفل عليه فقلين) بضم القاف يعني لا تقفل الا واحدا (فاقفلها) أو لا تقفل عليه فاقفل لا يضمن بذلك على الصحيح وتوجيه الضمان بما تقدم لا يعلم الا قول انه يقتضيه (ولو قال اربط الدراهم) بضم الباء وكسر ها (في كحك فأمسكها في يده فتلفت فالذهب انها ان ضاعت بنوم ونسيان) أي واحد منهما (ضمن) لانها لو كانت مربوطة لم تضع هذا السبب فالتلف حصل بالمخالفة (أو) تلتفت (باخذ) غاصب فلا يضمن لان اليد احرز بالنسبة اليه والطريق الثاني اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن وان أمسك بعد الربط لم يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) لانه احرز الا اذا كان واسعا غير ضروري كما في الروضة وأصلها (وبالعكس) وهوان يربطها في الكم بدلا عن قوله اجعلها في جيبك (يضمن) تركه الاحرز (ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه لم يضمن) لانه بالغ في الحفظ الا أن يكون الجيب واسعا غير ضروري فيضمن لسهولة تساؤلها باليد منه (وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغفلة أو نوم) لتقصيره (وان قال احفظها في البيت فليض اليه ويحجزها فيه فان أخبره لا عذر ضمن) لانه لم يحفظها فيه زمن التأخير (ومنها ان يضعها بأن يضعها في غير حرز مثلها أو يدل عليها سارقا) بأن يعين موضعها (أو من يصادر المالك) بأن يعلم بها فيضمن بذلك (فلو أكرهه ظالم حتى سلمها اليه فللمالك تضمينه في الاصح) لتسليمه (ثم يرجع على الظالم) والثاني ليس له تضمينه لادراكه ويطالب الظالم وله على الاول مطالبته أيضا ولو أخذها الظالم من المودع مهر افلا ضمان على المودع (ومنها ان يتنفع بها بأن يلبس) الثوب (أو يركب) الدابة (حياته) بالخاء (أو يأخذ الثوب) من محله (ليلبسه أو الدراهم) من محلها (لنقتها فيضمن) بما ذكر وقوله خيانة أي لغيره ذرا حترزه عن اللبس لدفع الدود وركوبه لا يتعادلسق ويأخذ معطوف على يتنفع (ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) لانه لم يحدث فعلا والثاني يضمن لئنه الخيانة (ولو خلطها بماله ولم يميز ضمن) لتعديه (ولو خلط دراهم ككيسين للمودع ضمن في الاصح) لخالفته لغرض في التفريق والثاني يقول قد لا يكون له فيه غرض (ومتى صارت مضمونة باتتفاع وغيره) كما تقدم (ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من الضمان (فان أحدث له المالك استئمانا) كان قال استأمتك اعلمها (برئ في الاصح) والثاني لا يبرأ حتى يردّها اليه (ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يخلى بينه وبينها) وليس عليه حملها اليه (فان أخبره لا عذر ضمن) وان تلفت في زمن العذر كقضاء الحاجة فلا ضمان

تقطع حول التجارة (تنبيه) عبارة المهاج تفهم انه لو أخذ ضمن من حين البية لا من حين الأخذ فقط (قول المتن) ككيسين لو كانا مشدودين ضمن مجرد الحل وان لم يخلط (قوله) من الضمان أي كما لو جردها ثم اعترف (قوله) كان قال استأمتك قال الفارقي لو قال استودعتك يا هاربي قطعاً



(قول المتن) صدق بيمنه أي بالاجماع (قول المتن) صدق بيمنه أي بالاجماع (قول المتن) أو على غيره هذا العموم يشمل الامانات الشرعية كالشوب التي اتعاهها الربح واللقطة وهو كذلك خلافا للفقهاء في جزمه بالتصديق من غير بيمنة (قول المتن) أو ادعى وارث المودع الخ لو ادعى ان مورثه رد على المالك قبل موته صدق على الاصح (قول المتن) على المالك خرج به دعوى الرد على المستأجر نفسه فإنه يصدق \* (كتاب قسم النفي والغنية) \* (قول المتن) مال هو باعتبار الغالب والا فلا اختصاصات كالأموال قبل لو قيل الحصول بكونه على سبيل الغلبة مخرج ما أورد من نحو المال المسروق منهم فإنه غنية لافيء (قول المتن) وايضا خيل وركاب واحد راحلة من غير لفظه \* (٢٤) \* قال الزركشي ينبغي أن تكون الواو

في انوضعين بمعنى أو أو تقدير ما حصل عند انتفاء احده هذه الامور الذي هو اعم من انتفاء كل واحد ويلزم من انتفاء اعم انتفاء الاخص (قول المتن) خوفا مثله ما جلاوا عنه بخير خوف وعذر المصنف موافقة الغالب (قول المتن) فيجوز أي خلافا للامة الثلاثة حيث قالوا يصرف الجميع للمصالح محتجين بأن آية النفي ليس فيها تخميس بخلاف الغنية واجيب بأن المطلق محمول على المقيد أي ترك بيان التخميس في آية النفي احواله على بيانه في آية الغنية كذا ذكره الزركشي قلت وقولهم ليس فيها تخميس محل توقف نعم ليس فيها التخميس الذي قاله انتهى (قول المتن) والعلماء قالوا الغزالي بعدد كرام العلماء ونحوهم ويجوز ان يعطى هؤلاء مع الغنى ويكون الى رأى السلطان بالصحة حكاه عنه النووي في باب البيع من شرح المذهب قلت وعبارة المهاج تقتضيه حيث أطلق فيه وقيد في الابقام (قول المتن) كالارث يريد ان هذا عطية من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها مذكر كالارث بخلاف الوصية للاقارب فانها عطية آدمي على من المرفق واثور ذهبها الى التسوية كالوصية واعلم انه يسوى بين المدلى بجهتين والمدلى بجهة وانهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالاعراض (قوله)

(وان ادعى تلفها ولم يذ كر سببا أو ذكر) سببا (خفيا كسرقة صدق بيمنه) لانه أثبتته (وان ذكر) سببا (طاهرا كحريق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلايين وان عرف دون عمومه صدق بيمنه) في التلف لاحتماله (وان جهل) الحريق (طوبل بيمنة) على وجوده (ثم يحلف على التلف به) وان نكل المودع عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق (وان ادعى ردها على من أثبتته صدق بيمنه) كما تلف (أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو ادعى عند سفره أمنا فادعى الامين الرد على المالك طوبل) كل من ذكر (بيمنة) بالرد على من ذكره (وجودها بعد طلب المالك مضمين) بخلاف انكارها من غير طلبه ولو كان بحضوره لان اخفاءها أبلغ في حفظها

#### \* (كتاب قسم النفي والغنية) \*

(النفي مال حصل من كفار بلا قتال و) بلا (ايحاف) أي اسراع (حيل وركاب) أي ابل (كخزينة وعشيرة تجارة وما جلاوا عنه خوفا) من المسلمين عند سماع خبرهم (ومال مرتد قتل أو مات ومال دمي مات بلا وارث فيخمس) خمسة اخماس قال تعالى ما افاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماس وخمس خمسة ولكل من الاربعة المذكورين معه خمس خمس ويصرف ما كان له بعده من خمس الخمس لمصالح المسلمين ومن الاخماس الاربعة للمرتقة كما تضمن ذلك قول المصنف (وخمس لخمس احدها مصالح المسلمين كالتغور والقضاء والعلم بمقدم الاهم) فالاهم (والثاني بموهاشم و) بنو (المطلب) وهم المراد بنو القرى في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له رواه البخاري (يشترك) فيه (الغنى والفقير والنساء وفضل الذكر كالارث) فله سهمان وللانثى سهم ولا يعطى أولاد البنات كما فعل الأولون (والثالث اليتامى وهو) أي اليتيم (صغير لا اب له ويشترط فقره على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة والثاني لا يشترط لشمول الاسم للغنى (الرابع والخامس المساكين وابن السبيل) وسياق بيانهما وبيان الفقير في الكتاب التالي لهذا (ويتم الاصناف الاربعة المتأخرة) بالعتاء (وقيل يخص بالخاص في كل ناحية من فيها منهم) وان لم يتم الجميع للشقة في النقل واجيب بأن النقل لناحية لا شئ فيها أو لم يف ما فيها عن فيها بقدر الحاجة لعموم الآية (واما الاخماس الاربعة فالأظهر انها للمرتقة وهم الاجناد المرصدون للجهاد) لعل الأولين والثاني انها للمصالح الخمس والخمس واهمها تعهد المرتقة فيرجع الى الاول ويخالفه في الفاضل عنهم والثالث انها تقسم كما يقسم الخمس خمسها للمصالح والباقي للاصناف الاربعة وعلى الاول (فيضع) الامام (ديوانا) بكسر الدال وهو كتابي

ولا تعطى أولاد البنات هذا قد يشكل عليه عددهم من خصائصه عليه الصلاة والسلام انتساب أولاد بناته اليه والجواب قول الشارح الشامل كما فعل الأولون (قول المتن) فقره أي بالغنى الشامل للسكنة (قوله) والثاني لا يشترط استدلاله بالماوردى بأنه لو اشترط الفقر لدخل في المساكين واجيب بأن فائدة النص عليه عدم جواز الحرمان (قول المتن) للمرتقة لو لم يف النفي عنهم وهم فقراء عاواهم من سهم سبيل الله (قوله) والثالث الخ مأخذه ظاهر آية الحشر ولانها كانت للنبي صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة به فقصر من بعده لمن به النصرة (قوله) وعلى الاول كان الشارح خص النفي بالاول لان قوله الآتي فان فضلت الاخماس الخ لا يأتي على غيره (قوله) كفي الشامل أي خلافا لما قال غيره ان اراد به من يضبط الاسماء



(قوله) ونصبه الخ ~~سكت~~ عن بيان  
الديوان وكذا في الروضة وهو يفهم  
الوجوب لكن صرح الامام بالاستحباب  
(قول المتن) ثم الانصار هم من ولد قطان  
(قول المتن) ولا من لا يصلح للغزو وهو من  
عطف العام على الخاص (قول المتن)  
زوجته وأولاده افراد الا قول وجع  
التاني رجاؤهم الاقتصار على زوجة  
وليس كذلك والجواب انه مفرد مضاف  
فيعم ولو كانت الزوجة ذمية قال الزركشي  
لم أرفقه نقلا ثم استعرب انها تعطى (قول  
المتن) وزع قال الزركشي هنا \* فرع \*  
للامام صرف مال النبي في غيره ويعطيه  
من غيره اذ رأى المصلحة في ذلك بخلاف  
الزكاة

\* (فصل الغنمة) \* مال حصل قال  
الزركشي الاحسن حصاناه يخرج  
ما حصل بقتال أهل الذمة لهم فليس  
بغنمة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من  
كفار رأى أهل حرب بقرينة القتال  
وقوله وايحاف الواو بمعنى أو وهو  
لموافقة الغالب (قول المتن) للقائل  
يشترط أن لا يكون ذلك القتل منها عنه  
كما في النساء والاطفال واما من يكره  
قتله من الاقارب كالأب فحل نظر (قول  
المتن) وهو خوف بلا قدم أي فنفعه خاص  
بالساق (قول المتن) وسلاح الخ لو كان  
الغلام يحمله ويناوله ما يحتاج اليه قال  
الامام يجوز أن يكون كالفارس المجنوب  
ويحتمل خلافه انتهى ولو جاوز العادة  
في السلاح ونحوه قال الامام فالزائد  
محمول لا سلاح انتهى ولو كان لفارسه  
مهر لم يدخل (قول المتن) وجنية تعبيرة  
يفهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك  
نعم عند التعدد يختار واحدة كما اختاره  
النووي لأن الزيادة كما قال الزركشي  
لا تكون ضارة (قول المتن) لاحقية سميت بذلك لانها تجعل على حقوق البعير

الشامل الدفتر الذي ثبت فيه اسماء المرتقة وأول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وينصب  
لكل قبيلة أو جماعة عريفا) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة ونصبه قال في الروضة  
مستحب (ويبحث عن حال كل واحد منهم) وهما له وما يكفيه فيعطيه كفايتهم) نفقة وكسوة وغيرهما  
ليتفرغ للجهاد (ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء) قريشا استحبوا بالشرف فهم بالنبي صلى الله عليه  
وسلم ولحديث قدموا قريشا واد الشافعي بلاغا وابن أبي شيبة باسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كاهن)  
احد اجداده صلى الله عليه وسلم (ويقدم منهم بني هاشم) جده الثاني (وبني المطلب) شقيق  
هاشم (ثم) بني (عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) بني (نوفل) اخي هاشم لايه عبد مناف  
ابن قصي وتقدم بني المطلب لما تقدم من نسوة النبي بينهم وبين بني هاشم في القسم (ثم) بني (عبد  
العزى) بن قصي لانهم اصهاره صلى الله عليه وسلم فان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد  
العزى (ثم سائر البطون الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم بعد بني عبد  
العزى بنو عبد الدار بن قصي (ثم) بعد قريش (الانصار) لانهم الحميدة في الاسلام وهم  
حيان الاوس والخزرج (ثم سائر العرب) أي باقيهم (ثم) يعطى (العجم) لان العرب  
أقرب منهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الترتيب مستحب (ولا يثبت في الديوان أعصى ولا زنا  
ولا من لا يصلح للغزو) وغيرهما لعجز أو غيره وانما يثبت الاقرباء المستعدين للغزو من الرجال المكلفين  
الاحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أو جن ورجى زواله) أي زوال مرضه أو جنونه  
(أعطى) لئلا يرغب الناس عن الجهاد ويستغلوا بالكسب (فان لم يرج) زواله (فالاظهر انه  
يعطى) أيضا (وكذا) تعطى (زوجته وأولاده اذا مات) لئلا يشتغل الناس بالكسب  
عن الجهاد اذا غلبوا ضياع عيالهم بعدهم (فيعطى الزوجة حتى تسكن والاولاد) الذكور  
(حتى يستقلوا) بالكسب والانات حتى يتزوجن كما اقتضاه كلام الوسيط والقول الثاني لا يعطى هو  
ولا عياله بعده لعدم رجاء نفعه وزوال تبعيته له (فان فضلت) بالتشديد (الاخماس الاربعة عن  
حاجات المرتقة وزع) الفاضل (عليهم على قدر مؤنتهم والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح  
الثغور والسلاح والسكرع) أي الخيل لان ذلك عدة لهم ويكون الموزع الباقي بعد ذلك والثاني  
المتعبل يوزع جميع الفاضل (هذا حكم منقول النبي فاما عقاره) وهو الدور والاراضي (فالذهب  
انه يجعل وقفا) بأن يقفه الامام (وتقسم غلته) كل سنة (كذلك) أي مثل قسم المنقول  
اربعة اخماسها للمرتقة وخمسها للمصالح والاصناف الاربعة سواء ومقابل المذهب وجه انه يصير وقفا  
من غير جعل ووجه انه يقسم كالمنقول لاسم المصالح

\* (فصل الغنمة مال حصل من كفار بقتال وايحاف) \* بخيل وركب (فيقدم منه السلب لقاتل)  
المسلم حرا كان أو عبدا صبيا كان أو بالغاً ذكرا كان أو أنثى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه  
رواه الشيخان (وهو ثياب القليل والخف والران) بالراء والنون وهو خوف بلا قدم (وآلات  
الحرب كدرع) أي زردية (وسلاح ومركوب وسرج ولجام) ومقود (وكذا سوار) وطوق  
(ومنطقة وخاتم ونفقة معه) بهميائها (وجنية تقاد معه) وفي المحرر وغيره بين يديه (في الاظهر  
لاحقية مشدودة على الفرس) بما فيها من الامتعة والدرهم (على المذهب) والطريق الثاني طرد  
القولين فيها وجه أولهما ان هذه الاشياء في يده تمتد طمع القاتل اليها والثاني قال ليس مقاتلا بها  
والفرق بين الجنية والحقية ان الجنية في معنى المركوب (وانما يستحق) السلب (بركوب غرر  
يكفي به شر كافر في حال الحرب فلورمى من حصن أو من الصف أو قتل نائما أو اسيرا أو قتله) أي



(قول المتن) بأن ينفق عينيه المراد إزالة الضوء بقوى أو غيره (قول المتن) أو قطع يديه ورجليه ولو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء القتال فهو يشتركون محل نظر (قول المتن) على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم له سلبه اجمع (قول المتن) ان نقل ضبطه المؤلف بالتصنيف ومعناه جعل النفل فيكون متعديا لواحد ويجوز التشديد فيعتدى لاثنتين \* (٢٦) \* (قول المتن) لمن يفعل أى معناه أو غيره (قوله) ويجوز

ان ينفل الخ قال الزركشى ان هذا القسم يتعين فيه سهم المصالح ولا يجري فيه الخلاف السابق (قوله) في الاظهر الآتى لك ان تقول وكذا على مقابل الاظهر أيضا لانه من أهل الرضخ حينئذ وأصحاب الرضخ من الغانمين (قوله) ومن حضر غير كامل أى فهو من جملة الغانمين والعبارة تشمل لأن الكلام فيمن يستحق من الاحماس الاربعة لا فيمن يستحق السهم فقط وقوله الاظهر الآتى يريد الآتى في قوله ومحل الاربعه من الاربعه في الاظهر وذلك لأن الكلام هنا في ان الغانمين المستحقين للاخماس الاربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الاظهر المذكور لأن مقابلته يجعل الرضخ من أصل المال أو من الخمس وقوله في الاظهر حال من قوله من حضر (قول المتن) بعد انقضاء الخ مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء ولكن بعد الحوز خلافاً للإمام والغزالي (قول المتن) فحقه لوارثه قال ابن الرفعة اذا قلنا الغنمة لا تملك إلا بالقسمه أو باختيار التملك وهو الصحيح ومات قبل ذلك فينبغي ان ينتقل الى الورثة حق التملك لا الملك انتهى وعبارة المؤلف لا تبايه (قول المتن) الا لفرس أى بشرط أن يكون جديداً أو ثيباً عليه الرافعي في باب المسابقة (قوله) لأن هذه الدواب الخ استأنسوا لذلك أيضاً بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث اقتصر عليها ولو تولد بين ما يسهم له وما لا يسهم له يسهم له قاله أبو النضر ج الرازي (قول المتن)

الكافر (وقد اهرزم الكفار فلا سلب له) لا تنفاه ركوب المغرر المذكور (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بأن ينفق عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر) والثاني يقول في الاسر لم يدفع به شره كله وفي قطع اليدين قد يهرب ويجمع القوم وفي قطع الرجلين قد يقاتل راكبا يديه ويجرى الخلاف في قطع يد ورجل بخلاف قطع احدهما (ولا يخمس السلب على المشهور) والثاني يخمس نفمسه لاهل الخمس والباقي للقاتل (وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما للحاجة الى ذلك) ثم يخمس الباقي نفمسه لاهل خمس النفي بقسم) بينهم (كما سبق) قال تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول الآية (والاصح ان النفل) بفتح النون والفاء (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح ان ينفل مما سيغنم في هذا القتال) والثاني من أصل الغنمة والثالث من أربعة اخماسها (ويجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة بشرطها الامام أو الامير ان يفعل ما فيه سكاية في الكفار) كالتهم على قلعة والدلالة عليها وحفظ مكن وتجنس حال (ويجتهد) الشارط (في قدره) بقدر الفعل وخطره فان كان مما سيغنم فيذ كر جراً ربع أو ثلث ويحتمل فيه الجهالة للحاجة وان كان من الحاصل عنده فيشترط كونه معلوماً ويجوز ان ينفل من غير شرط من ظهر منه في الحرب مبارزة وحسن اقدام وأثر محمود ما يليق بالحال (والاخماس الاربعة عقارها ومنه قولها للغانمين) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهي من حضر الواقعة بنية القتال وان لم يقاتل) ومن حضر لآيته وقاتل في الاظهر الآتى ومن حضر غير كامل فله الرضخ في الاظهر الآتى (ولاشئ لمن حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال وجه) انه يستحق (ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على ان الغنمة تملك بالانقضاء والثاني يقول بالانقضاء والحيازة معاً (ولو مات في القتال فالذهب اياه لاشئ له) والطريق الثاني فيه قولان احدهما انه يستحق بحضوره بعض الواقعة والثالث ان حصلت الحيازة بذلك القتال استحق أو بقتال جديد فلا (والاظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ امتعة والتاجر والمخترف يسهم لهم اذا قاتلوا) لشهودهم الواقعة والثاني لا اذ لم يقصدوا الجهاد (وللراجل سهم وللفرس ثلاثة) سهمان لفرس وسهم له للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الا لفرس واحد عربي كان أو غيره) كالبرذون ابواه عجبيان والهمجين أبوه عربي واهه عجمية والمقرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء أبوه عجمي واهه عربية (لا لبعير وغيره) كالفيل والبغل والحمار لأن هذه الدواب لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالسكر والفر الذين تحصل بهما النصر تغم برضخ لها ورضخ الفيل أكثر من رضخ البغل ورضخ البغل أكثر من رضخ الحمار (ولا يعطى لفرس عجف) أى مهزول (وما) لا (غناء فيه) بفتح المعجمة والمد أى نفع كالسكر والهم (وفي قول يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره) كما يعطى الشيخ الكبير اذا حضر وقرق الاول بأن الشيخ يتفجع برأيه وودعائه وقوله ان لم يعلم نهى الامير صادق بما في الروضة كما صلها ان لم ينه أو لم يبلغ النهى (والعبد والصبي والمرأة والذمي اذا حضروا) الواقعة (فلهم الرضخ) للاتباع رواه في العبد الترمذى وصححه

وما لا غناء فيه من عطف العام على بعض أفرادهم ثم المراد من اتصف بما ذكر في أول الامر وأما اذا عرض له ذلك في أثناء القتال فمسئلة وفى أخرى (قول المتن) نهى الامير قال الزركشى لو قبل الاعتبار بعلمه بنهى التسرع لكان أولى لم يسهم له (قول المتن) اذا حضروا أى لو حضر واحد من فردين وغزاهم جميعكم الكاملين على الاصح (قول المتن) فمهم الرضخ هو لوعة العطاء والتبيل وحوز ابن يونس فيه الحاء المهملة أيضاً



(قوله) فان حضر الخ مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم اذا حضر بغير اذن الامام لانه لسيدته وهو ككافر (قوله) فله الاجرة أى ولو بلغت سهم الراجل على الاصح في باب السير قلت والظاهر \* (٢٧) \* أنها لو بلغت سهم الفارس جازاً أيضاً بحسب الحاجة \* (كتاب قسم الصدقات) \*

سميت بذلك لاشعارها بصدق باذلهما  
(قول المتن) ولا كسب قال الزركشي  
لم يجعلوا الغنى بالكسب كاللأل فيما يجب  
عليه كاللح بل فيما يجب له كالزكاة قبل  
كل من حق المؤلف أن يذكر الآية كما فعل  
المحرر ثم يسوق بيان الاصناف ليكون  
الكلام مرتبطاً بعبارة بعض وانما بدأ  
في الآية بالفقر لشدة حاجته (قول المتن)  
مسكنه وثيابه أى اللاتقان به فيما يظهر

(قول المتن) وماله الغائب أى قياساً على  
فسخ المرأة النكاح بمثل ذلك قال  
البعثوى قال الزركشي والقياس انه  
يعطى من سهم ابن السبيل لا من سهم  
الفقراء (قول المتن) ولو اشتغل بالنوافل  
فلا أى لان نفعها قاصر بخلاف العلم  
(قول المتن) الزمالة هي العاهة قاله  
في المحكم (قول المتن) أوزوج لواء عسر  
بالنفقة استحققت من الزكاة ولا تكلف  
الفسح \* فائدة \* لو مت القريب وعليه  
زكاة فهل تدفع لأقاربه أجاب  
النفق بالانهم ان كانوا من تجب نفقتهم  
في حال الحياة فلا تدفع لهم والا فنعيم ثم  
قال ويحتمل الجواز مطلقاً لانها ساقطة  
عنه بالموت قال الزركشي المذهب عدم  
الجواز لبقاء البعضية (قول المتن) ساع  
هو الأصل والبواقي أعوان (قول المتن)  
لا القاضى والوالى قال الزركشي أى  
اذا قام بذلك لاحق لهم فيها قال الزركشي  
وبعض المذكورات يدخل في ولاية القاض  
الا أن يكون الامام أقام لها ناطراً (قوله)  
والقول الثانى من سهم المصالح أنظر  
ما الجواب عن الآية حينئذ قال الزركشي  
ولو فرق المال سقط سهم المؤلف أى لان  
الامام هو الذى يعطىهم ارادعت الى دية

وفي النساء والصبيان خبر البيهقي مرسل وفي قوم من اليهود أبوداود بلفظ اسهم وحل على الرضخ  
وسواء اذن السيد والولى والزوج في الحضور أم لا (وهو دون سهم) وان كانوا فرسانا (يحتمل الامام  
في قدره) بحسب ما يرى ويفاوت بين أهله بحسب نفعهم فيرجح المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره  
والفارس على الراجل والمرأة التى تداوى الجرحى وتسقى العطاش على التى تحفظ الرجال (ومحله  
الانحسار الاربعة في الاظهر) والثانى أصل الغنمة والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق  
وفي قول مستحب (قلت) أخذنا من الرافعى في الشرح (انما يرضخ لدمى حضر بلا جرة وبأذن  
الامام على العجى والله أعلم) فان حضر بغير اذنه لم يرضخ له على الصحيح لانه منهم بموالاة أهل دينه بل  
يعززه ان رأى ذلك وان حضر باذنه باجرة فله الاجرة فقط

### \* (كتاب قسم الصدقات) \*

أى الزكوات المستحقينها وهم ثمانية أصناف يذكرون على ترتيب ذكرهم في قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء والمساكين الى آخره (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته) يمكن يحتاج  
الى عشرة ولا يملك أو يكسب الا درهمين أو ثلاثة (ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه) وان كانت  
لا تجعل قال ابن كج وعبد الله الذى يحتاج الى خدمته ذكره عنه في الروضة على وفق بحث الرافعى  
وقال وهو متعين (وماله الغائب في مرحلتين والموجب) فيأخذ ما يكفيه الى أن يصل الى ماله  
والى أن يحل الاجل (وكسب لا يليق به) فيتركه ويأخذ (ولو اشتغل بعلم) شرعى كفى الروضة  
وأصلها (والكسب يمنع) من الاشتغال به (فقير) فيشتغل بالعلم ويأخذ (ولو اشتغل  
بالنوافل فلا) أى فليس بفقر فيستب ولا يشتغل بها والفرق ان الاشتغال بالعلم فرض كفاية  
(ولا يشترط فيه) أى فى الفقير الذى يأخذ (الزمالة ولا التعفف عن المسئلة على الجديد)  
والقديم يشترطان لان غير الزمن يمكنه الكسب وغير المتعفف اذا سأل أعطى ومنع الاول  
التوجهين (والمكفى بنفقة قريب أوزوج ليس فقيراً فى الاصح) لانه غير محتاج كالمكسب كل يوم  
قدر كفايته والثانى ينظر الى أنه لا مال له ولا كسب ويمنع تشبيهه بالمكسب (والمساكين من قدر على  
مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة  
وفي الروضة كاصلها وسواء كان ما يملكه أو يكسب نصاً بأقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقعاً  
من كفايته المظن والمشرى والملبس والمسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بالحال من غير اسراف  
ولا تقتير للشخص ولما هو فى نفقته (والعامل ساع وكاتب) وحاسب (وقاسم) وحاشى يجمع ذوى  
الاموال) وحافظ لها (لا القاضى والوالى) أى والى الاقليم والامام فلا حق لهم فى الزكاة ورزقهم  
اذا لم يتطوعوا فى خمس الخمس المرصد للمصالح العامة لان عملهم عام (والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له  
شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة) والقول الثانى من سهم المصالح  
وقوة كلام الروضة كاصلها يقتضى القطع بالاول للآية (والرقاب المكاتبون) فيدفع اليهم ما يعينهم على  
العق ان لم يكن معهم ما يفي بنجومهم ويشترط كون الكفاية صحيحة ويجوز الدفع قبل حلول النجم وبغير  
اذن السيد (والغارم ان استدان لنفسه فى غير معصية) كنفقة عياله (أعطى) بخلاف المستدين  
فى معصية كالنجر والاسراف فى النفقة فلا يعطى (قلت الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم) صححه

حاجة ودعا اليه اجتهاده قاله ابن الرفعة والماوردي وغيرهما (قول المتن) المكاتبون أى خلافاً لما لك وأحمد فى جعلهم انفراداً أن يشتري  
بذلك رقبته وانما انتمهم فى الآية مع الغارمين وكما انه يدفع للغارمين كذلك الرقاب



(قول المتن) والاطهر اشتراط حاجته كالكاتب \* فائدة \* محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من الحاجة قطعاً ولو قدر هذا الغارم على الكسب لم يكف نعم ان كان استدان في معصية فحل نظره (قول المتن) قلت الاصح هذا يقتضي ان الخلاف وجهان وهو في الشرحين وصدر عبارة المتن يقتضي انه قولان (قوله) أي الحال تفسير لذات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلاحها بالتعهد ولما كانت ملازمة للبين وصفت به قليل لها ذات البين كما قيل للاسرار ذات الصدور كذلك انتهى (قول المتن) أعطى مع الغنى لو استدان لعمارة مسجد أو اقراء ضيف لم يعط مع الغنى قال الزركشي بل هو كاستدانة لنفسه (قول المتن) أو مجاز هذا بالاجماع وأما الاول فخالف فيه أبو حنيفة ومالك لأن السبيل \* (٢٨) \* هو الطريق فلا يضاف الالم لابس

ونزاه الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول له الا المجاز الاول وهو مجاز مغلوب فلا يجمع بينه وبين الحقيقة الغالبة كما لو حلف لا يام على فراش لا يحنث بالنوم على الارض (قوله) فان كان معه الخ لو كان كسوا جازاً لا عطاء وفارق مستف في تقدير ضرورة السفر هنا (قول المتن) ولا مطلباً قل بعضهم اجمعوا على جواره دفعها لبنى المطلب الا الشافعي وهو منهم \* فرع \* اولاد بنات بنى هاشم والمطلب تحل لهم الصدقة باتفاق لانه لا حق لهم في الخمس

### \* (فصل من طلب زكاة)

\* (قول المتن) عمل بعلمه قال الرافي ولم يخرجوه على القضاء بالعلم قال ابن الرفعة لانه ليس يحكم وقال التروى لانه ليس فيه اضرار بجمعين بخلاف الحكم انهم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك وان لم يطلب (قول المتن) لم يكف الخ دايه ان النسي صلى الله عليه وسلم أعطى للذين سألوه بعد أن أعلمهم انه لا حظ فيها لغنى وكذا يصدق في دعوى عدم الكسب قال الماوردي واذا كان طاهر حاله مخالفاً

في الروضة أيضاً ووجه مقابله بانه قد يتخذ التوبة ذريعة للاخذ ويعود والرافعي حكى الوجهين وتصح كل منهما عن جماعة (والاطهر اشتراط حاجته) بان لا يقدر على وفاء ما استدانه والثاني لا يشترط لعموم الآية (دون حلول الدين) فلا يشترط (قلت الاصح) اشتراط حلوله والله أعلم ليكون محتاجاً الى وفائه والاول ينظر الى وجوبه (أو) استدان (لاصلاح ذات البين) أي الحال بين القوم كان يخاف فتنة بين قبيلتين تازعتا في قتل لم يظهر قتاله فيتحمل الديّة تسكيناً للفتنة (أعطى مع الغنى) بالعقار والعرض وائتد لعموم الآية (وقيل ان كان غنياً بقدر فلا) يعطى والفرق ان اخراجه في الغرم ليس فيه مشقة بيع العقار أو العرض فيه ولو كان الشر متوقعاً في مال فتحمل قيمة المتلف في اعطائه مع الغنى وجهان أحدهما نعم لما فيه من المصلحة السكينة والثاني المنع لان قسمة الدم أشد ولو لزمه الدين بالضمان بغير اذن وهو معسر أعطى ما يقضى به الدين (وسبيل الله تعالى غزاة لا فيء لهم) بان نشطوا للجهاد ولم يجردوا له (فيعطون مع الغنى) بخلاف من تجردوا له وهم المرتقة الذين لهم حق في الفى فلا يعطون من الزكاة (وابن السبيل من شئ سفر) من بلد أو بلد كان مقيم به (أو محتار) يبلد في سفره (وشروطه الحاجة وعدم المعصية) بسفره فان كان معه ما يحتاج اليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط في الطاعة كالسفر للحج والزيارة وفي المباح كالسفر لطلب لائق والنزعة وفيه وجه انه لا يعطى (وشروط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا تعطى لكافر لحديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم (وأن لا يكون هاشمياً ولا مطلباً) فلا تحل لهم ما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد واهل بيته ولا لأهل بيته ولا لأهل البيت من الصدقات شيئاً ولا غسالة الأيدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم واه الطبراني (وكذا مولاهم) أي مولى بنى هاشم وبنى المطلب فلا تحل له (في الاصح) لحديث مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره والثاني قال المنع فيهم لاستغنائهم بخمس من الخمس كما تقدم ولا حق لمولاهم فيه فتحل له

\* (فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه أو عدمه عمل بعلمه) \* فلا يجوز الصرف لمن علم عدم استحقاقه ويجوز لمن علم استحقاقه (والا) أي وان لم يعلم استحقاقه أو عدمه أي لم يعلم واحداً منهما (فإن ادعى فقراً أو مسكناً لم يكف بينة) لعسرها ولا يحلف ان انهم في الاصح (فان عرف له مال وادعى تلفه كف البينة) لسهولتها (وكذا ان ادعى عيالا) يكف البينة (في الاصح)

لمسئلته وقوة بدنه وحسن هيئته فينبغي ان يقول له على طريق الوعظ ما قاله صلى الله عليه وسلم للذين سألوه لاحتظافها ولو قال لغنى ولا بدني قوة يستسب ثم هذا لا يختص بالزكاة ففي الوقف على الفقراء والوصية لهم كذلك كما صرح به الماوردي في الاول وبجته الزركشي في الثانية بخلاف الوقف على الأغنياء فان الغنى لا يقبل منه البينة (قوله) البينة لسهولتها قال الماوردي ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقره (قول المتن) في الاصح لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البينة قياساً على دعوى الفقير قال الزركشي وعليه فلا بد من البين قطعاً



(قوله) بلائنة ولا يمن قال الزركشي لانه في أمر مستقبل (قوله) ويحتمل تأخير الخروج الخ هذا يفيد انه انما يعطى اذا كان وفيه الخروج وبه صرح الرافعي في الغازي ومثله ابن السبيل (قوله) ولا يحتاج لو قال فلا يحتاج لكان أولى لان هذا استفاد من تعبيره بالاخبار (قوله) لاحتمال التواطؤ هو في مسألة وب الدين أقوى لان المكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد الاداء ولهذا قال ابن أبي عصرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن) ويعطى الفقير الخ قال الزركشي اعلم ان السلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية للاستحقاق ومن هنا الخ في كيفية الصرف وقدره (قوله) لان الزكاة الخ عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم كان يدخل اهله كفاية سنة \* (٢٩) \* (قول المتن) فيشتري به الخ اشارة الى انه لا يدفع له ما يصرفه عمر مدفوعة وانما يدفع

على الوجه المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكافي له يومافيرط لا يعطى شيئا قال الرافعي وكان هذا فيما اذا من أهل الضياع والاف يمكن من نصب عامل يتجر له ويحطى ولا يتعين شراء العقار (قوله) أي كل منهما قدر ذلك لاجل افراد الضمير الآتي (قول المتن) قدر حاجته قال الرافعي وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطاؤه ليس يبعد قال الزركشي وبه جزم الفارقي وقوله ومقما أي ويحتج به المعطى في قدر مدة الإقامة فان زادت زاده بعد ذلك (قول المتن) ويصير ذلك ملكا له قصيته انه لا يسترد منه اذا رجع وبه صرح الفارقي قال لانه أعطى لتحصي غرض وهو تحقيق الغزو وقد وجد ويشبه ان يأتي فيه ما سلف في فاضل النفقة انتهى قاله الزركشي (قول المتن) ويهيأ له الخ أي ويسترد ذلك منه اذا رجع كايه من قوة العبارة ثم قضية كلامه نيت ذلك لابن السبيل حتى في سفر التزفة وهو بعيد (قول المتن) في الاظهر المسئلة فيها طرق ثلاث قال الزركشي

ولو قال لا كسب لي وحاله يشهد بصدقه بان كان شيخا كبيرا أو زمنا أعطى بلائنة ولا يمن (ويعطى غازي وان سبيل بقولهما) بلائنة ولا يمن (فان لم يخرج الاسترد) منهما ويحتمل تأخير الخروج لانتظار الرفقة وتحصيل الاهبة وغيرها (ويطالب عامل ومكاتب وغارم مينة) بالعمل والكتابة والغرم لسهولتها والصنف الثاني من المؤلفات يطالب بينة والاول يقبل قوله (وهي) أي البينة في هذه المسائل وما تقدم (اخبار عدلين) ولا يحتاج الى دعوى عند قاض وانكار واستشهاد (وتغنى عنها الاستفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وكذا تصديق رب الدين) في الغارم (والسيد) في المكاتب يغنى عنها (في الاصح) لظهور الحال والثاني لا يغنى لاحتمال التواطؤ (ويعطى الفقير والمسكين) أي كل منهما اذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان الزكاة تسكر كل سنة فيحصل بها الكفاية سنة (قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور) يعطى (كفاية العمر الغالب فيشتري به عقارا يستغله) ويستغنى عن الزكاة (والله أعلم) ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها قلت قيمتها أو كثر أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما ينفي ربحه بكفايته غالباً بالبقلي يكتفي بخمسة دراهم والباقي لاني بمشرة والفاكهى بعشرين والخباز بخمسين والبقال بمائة والطار بألف والبراز بألفين والصير في بخمسة آلاف والجوهرى بعشرة آلاف (و) يعطى (المكاتب والغارم) أي كل منهما (قدر دينه) فان قدر على بعضه أعطى الباقي (و) يعطى (ابن السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطاها (و) يعطى (الغازي قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا وراجعا ومقما هنالك) أي في الثغر (وفرسا) ان كان يقاتل فارسا (وسلاحا) وعبارة المحرور يشتري له الفرس والسلاح وفي الروضة كصا لها يعطى ما يشتريهما به (ويصير ذلك ملكا له) ويجوز أن يستأجره (ويهيأ له ولا بن السبيل) أي لكل منهما (مركوبان كان السفر طويلا أو كان) هو (ضعيفا لا يطيق المشى وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) اذا ان يكون قدرا يعتاده مثله حمله بنفسه (فلا وكذا لو كان السفر قصيرا وهو قوى) واؤلفة يعطون ما يراه الامام قال المسعودي على قدر كفتهم وكفايتهم والعامل يعطى أجره مثل عمله فان زاد سهمه عليها رد الدافل على سائر الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة ثم يقسم ويجوز أن يكمل من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) كفقير غارم (يعطى باحداهما فقط في الاظهر) لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التغليب والثاني يعطى به ما يجعل تعدد الوصف كتعدد الشخص

لا يقال كان ينبغي التعبير بالذهب لان الاصح طريقة القولين انتهى قلت هذا بناء منه على ان التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك \* فيه \* حكم الصفات كالصفة في جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بهما دفعة واحدة أما واعطاها بالغرم فاذا لغريمه جاز اعطاؤه بعد ذلك بانقر قال الزركشي ولو قال آخذ باحداهما كان أولى لان الخيرة له لا المعطى ثم المراد صفات استحقاق الزكاة والافاها شئى اما زى بأخذ من التي هما قطعا كما سلف في باب



(فصل يجب استيعاب الاصناف) \* قال الامام لو صرف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء نظرا الى ان احتياج الفقراء أشد فهو نظرا باطل لان مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى حصول ذلك فهم من الفقراء فلا يمتنع ان يكون غرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتناسكوا ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن) ان قسم الامام مثله العامل يقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي قاله الزركشي (قول المتن) على سبعة أي وليس للامام أن يأخذ منهم \* (٣٠) \* العامل لنفسه وان تولاه لان نظره عام وحقه

(فصل يجب استيعاب الاصناف) \* الثمانية في القسم (ان قسم الامام وهنالك عامل والا) بان قسم المالك أو الامام ولا عامل بان حمل أصحاب الاموال زكاتهم الى الامام (فالقسم على سبعة فانهم بعضهم) أيضا (فعلى الموجودين) منهم فان لم يوجد أحد منهم حققت الزكاة حتى يوجد أو يوجد بعضهم (واذا قسم الامام استوعب من الركوات الحاصلة عنده آحاد كل صنف) وجوبا (وكذا يستوعب المالك) الآحاد وجوبا (ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة) من كل صنف لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس ولا عامل في قسم المالك ويجوز أن يكون واحد بحسب الحاجة كما استغنى عنه فيما تقدم (وتجب التسوية بين الاصناف) وان كانت حاجة بعضهم أشد الا العامل فلا يراد على أجره مثل عمله كما سبق (لا يبي آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا أن يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات) قاله في التمهيد وتعبه في الروضة بأنه خلاف مقتضى الإطلاق الجمهور واستحباب التسوية (والاظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون بان تصرف اليهم أي يحرم ولا يجوز لما في حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجوز للإطلاق في الآية (ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل) الى أقرب الملاذ اليه (أو عدم) بعضهم وجوزنا النقل مع وجودهم وحب نقل نصيب المعدوم الى مثله (والا يراد على السابقين وقيل ينقل) لوجود مستحقه والاول يقول عدمه في محله كعدم المطلق وفي الروضة كاصلها الخلاف في جواز النقل وتفرقه ظاهر فيما اذا فرق رب المال زكاته أما اذا فرق الامام فرما اقتضى كلام الاصحاب طردا لخلاف فيه وربما دل على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء وهذا أشبه انتهى (وشرط الساعي) وهو العامل وصف باحد أوصافه السابقة (كونه حرا عدا لا قهرا بابواب الزكاة) يعرف ما يأخذون من يدفع اليه (فان عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه) المذكور وتقدم شرطه أن لا يكون هاشميا ولا مطلقا ولا مولا لهم وكذا ولا مرتقا محمدا كفي سهم الغزاة (وليعلم) أي الساعي (شهر الاخذها) أي الزكاة ندبا ويستحب أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الخول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فوق الوحوب فيه اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ثم يبتع السعاة لاخذ الركوات واجب على الامام (ويسن ونعم الصدقة والفى) للتابع في بعضها في العجيين وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يرتدوا واجدها لو شردت أو ضلت (في موضع) قال في الروضة كاصلها صلب طاهر (لا يكثر شعره) والاولى في الغنم الآدان وفي الابل والبقر الاخذ (ويكره في الوجه) قال في الروضة قاله صاحب العدة وغيره (قلت الاصح يحرم وبه جزم الغوى) في التهذيب (وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم) روى مسلم عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه

في الفى (قول المتن) فان قد بعضهم الخ المراد هنا الفقراء مطلقا وأما من البلدة خاصة فسيأتى في المتن \* تنبيه \* لو فقد بعض صنف رد على باقيه ولو فضل شيء عن كفاية من وجد فالتاخر ان الامام يحفظه الى وجود أهله ولا يراد على الباقي الا مادام بصفة الاستحقاق يدل على ذلك قولهم لو فقد بعض الاصناف من البلد خاصة وفضل المال عن كفايته وجب النثل (قول المتن) من الركوات يريد أن الركوات في يده زكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحد لكن استشكل ذلك الثاني بان كل صدقة ملك للمستحقين فكيف يتأتى التخصيص (قوله) وجوبا ان وفيهم المال (قوله) الذي هو للجنس صفة لان السبيل (قول المتن) الا أن يقسم الامام الخ مثله المالك اذا انحصروا وفيهم المال (قوله) والثاني يجوز الخ هو ما أفتى به ابن الصلاح وابن الفركاح عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوى وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة ان الخلاف في الاجزاء أو اما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيهما انتهى وظاهر كلام المتن جريان الخلاف

ولو كان الفقراء محصورين بالبلد \* تنبيه \* لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفاضل (قوله) لا إطلاق الآية أي وعن قياسا على الكفارات (قول المتن) والا فتردها صادق بما اذا كان الموجود واحد من صنف فقط (قول المتن) نعم الصدقة مراد بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرها من الخيل والبغال والحمير والقبيلة وغيرها قوله والفى \* والوسم حقوز بعضهم فيه الاعجام وقيل بالاهمال للوجه وبالاعجام اسائر الجسد



( قوله ) في نعم الجزية الخ أي والدية في نعم الجزية التي هي بعض التي جزية أو صغار الخبر قوله جزية وما عطف عليه وأما بضية التي عن غير الجزية فيستحب عليه في \* تنبيه \* السكي بالنار جائز للعاجلة وتركه توكلأ أفضل ويجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويحرم في غيره والظاهر أن مرجع الصغر العرف ويحرم التحريم بين الهائم ويكره إزراء الحرم على الخليل لأنه سبب في قتلها

( \* فصل صدقة التطوع ) \* سنة ذهب بعضهم إلى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الأمر في قوله تعالى فان طين لكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ما أتاكم من هذا المال وأنت \* ( ٣١ ) \* غير مستشرف ولا سائل فخذ ( قوله ) وتحمل لغني أي بشرط أن لا يظن المدافع قصره والافقي

الاحياء ان علم الآخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا اذا دفع اليه لعله أو صلاحه أو نسيبه لم يحل له الا ان كان كذلك ( قول المتن ) ودفعها سرا أي ولا يتحدث بها بعد ذلك ( قول المتن ) تحريم صدقته قال ابن الرفعة وهل يملك المتصدق عليه في هذه الحالة ينبغي أن يكون نجس خلاف هبة الماء بعد دخول الوقت وقضيته انه لا يملكه

( \* كتاب النكاح ) \*

قال الزجاج بوضع نكح في كلامهم لزوم الشي را كعليه ويطلق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لأنه سببه انتهى وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك وذهب أبو خنيفة إلى الثاني ( قول المتن ) هو مستحب نقل الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهم ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا اقراء يغتهم الله من فضله ( قوله ) مؤن النكاح عبارة الزركشي القدرة على المأون وأما الباء بالقصر فهو الوطء ( قوله ) بان لم تنق نفسه قضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لغرض الاستئناس لا تنفي الكراه وفيه نظر قوله فلا يكره لو كان هذا الشخص غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولي انكاحه ( قول المتن ) لا يكره

وعن الوسم في الوجه وأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه ثم السمة في نعم الصدقة زكاة أو صدقة وفي نعم الجزية من التي جزية أو صغار ( \* فصل صدقة التطوع سنة ) \* لما ورد فيها من الكلب والسنة ( وتحمل لغني وكافر ) قال في الروضة يستحب لغني التنزه عنها ويكره له التعرض لأخذها وفي البيان لا يحل له أخذها مظهر الاتفاقية وهو حسن وفي الحاوي الغني بمال أو بصنعة سؤاله حرام وما يأخذه حرام عليه انتهى ( ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وحاراً أفضل ) من دفعها به راو في غير رمضان وغير قريب وغير جار لما ورد في ذلك من القرآن والسنة ( ومن عليه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يتصدق ) وفي المحرم وغيره لا يستحب له التصديق ( حتى يؤدي ما عليه ) فالتصدق بدون أدائه خلاف المستحب وربما قيل يكره ( قلت الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أوله من لا يرجوه وفاء ) لو تصدق ( والله أعلم ) فان رجاء وفاءه من جهة أخرى قال في الروضة فلا بأس بالتصدق وفيها ان التصديق بما يحتاج اليه لنفقة نفسه قيل يحرم وان الاول أصح أي انه لا يستحب وربما قيل يكره ( وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته ) لنفسه وعياله ودينه ( أوجه أصحها ان لم يشق عليه الصبر ) على الاضاقاة ( استحباب ) له ( والا فلا ) يستحب والثاني يستحب مطلقاً والثالث لا يستحب مطلقاً

( \* كتاب النكاح ) \*

أي التزويج ( هو مستحب محتاج اليه ) بان تنفق نفسه الى الوطء ( يجدا أهله ) أي مؤنة من مهر وغيره تحصيل الدين وسواء كان مشغولاً بالعبادة أم لا ( فان فقدها استحب تركه ويكره شهوة بالصوم ) ارشاد اقل صلى الله عليه وسلم عمار واه الشيخان يامعشر الشباب من استطاع منكم لباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي دافع لشهوته والباءة بالمؤن النكاح فان لم تنكسر بالصوم لا يكرهها بالكافور ونحوه بل يتزوج ( فان لم يحج ) اليه بان لم تنق نفسه الى الوطء ( كره ) له ( ان فقد الاهبة ) لما فيه من الترام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا ( والا ) أي وان لم يفقد الاهبة أي وجدها وليس به علة ( فلا ) يكره له ( لكن العبادة أفضل ) منه أي فاضلة عليه ( قلت فان لم يتعبد فالتكاح أفضل له ) من تركه ( في الاصح ) كما ذكره الرافعي في الشرح كيلا تقضي به البطالة الى الفواحش والثاني تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه ( فان وجد الاهبة وبه علة كهرم أو مرض دائم أو تعنين كره ) له ( والله أعلم ) لاتقاء حاجته اليه مع الخطر في القيام بواجبه وليست المسئلة في الروضة ولا أصلها وتوقف بعضهم في الكراهة فيها ( ويستحب دينه ) بخلاف الفاسقة

العبادة أفضل قضية هذه العبارة ان النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل صحته من الكافر ( قول المتن ) فالتكاح أفضل كان الشارح رحمه الله تركه تأويل هذا بالفاضل احالة على ما سبق قريباً ( قول المتن ) أو تعنين قيل الاولى تقيده بالدوام لخروج من يعين وتسادون وقت والتعنين مادته من عن اذا عرض قال الزركشي فكأنه يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه ( قول المتن ) دية قال الزركشي لو كانت تاركة للصلاة فيجتمل ان الذمبة أولى منها لان نكاحها يجمع على صحته وهذه مرتدة عند الامام أحمد رضي الله عنه وفي وجهه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ



(قول المتن) بكر كذلك بحسب الشخص أن لا يزوج ابنته الا من بكرأى لم يزوج قبلها (قوله) بخلاف بنت الزنا يدل على أنه أراد بالنسبة من لها نسب لا شريعة النسب (قوله) بأن تكون أجنبية يريدان عبارة المؤلف من باب نفي الموصوف مقيد بالصفة (قوله) كان أنسب الخ كان وجهه ان تكون الصفات كلها مفردة (قوله) ان يؤدم بينكما قال الزركشي ومعنى يؤدم يؤدم تقدم الواو على الدال وقيل من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه يطيبه حكى الماوردي الاول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة (قول المتن) فخل خرج به المسوح وسيد كره والخصى والمحبوب وحكمهما كالفعل عند اكثرين (قول المتن) الى عورة حرة \* (٣٢) \* المبعضة كالخزة قطعاً وقيل على الاصح (قوله) فيما يظهره

دفع لما اعترض به من ان الامن حقيقة لا يكون الامن معصوم (قول المتن) في المهنة قال ابن السيد المهن المصدر والمهنة المرة الواحدة وبالكسر المهنة ومعناها الابتذال للخدمة (قول المتن) حل النظر بلا شهوة قيده الاذرعى أيضا بأن لا يخاف الفتنة وهو ظاهر (قوله) في بعض المسائل أى كالأمة والامرء (قوله) الحكمة الخ هي في الأمة التوطئة لبيان محل استدراكه الآتي وكذا في الامرء فان قلت كان يلزمه حينئذ ان يتعرض لمثل ذلك في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبى قلت قد قال فيها ان لم يخف فتنة وهو محصل لغرض لانه يفيد اشتراط عدم الشهوة أيضا فان قلت قوله والى صغيرة عطف على قوله الأمة فيكون قيد عدم الشهوة مذكورا فيها وليس فيها معنى مما ذكرته قلت قد أشار الشارح الى ان قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال والاصح حل النظر الى الصغيرة ولم يقل بلا شهوة نعم كل هذا الذي قلناه انما يحسن اعتذارا عن المؤلف وأما الاعتذار عن المحرر فالوجه ان يقال فيه قيد بها في الامرء لانه لا يرى الحرمة الا عند الشهوة وتعرض لها في مسألة الأمة نظر الى كثرة اختلاف الاصحاب فيها فاعتنى بها وحرر محل اختلافهم ومثله يقال في مسألة نظر المرأة

(بكر) الا لعذر كأن تضعف آلتها عن اقتضاها (نسية) بخلاف بنت الزنا (ليست قرابة قريبة بان تكون أجنبية أو قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجى الولد خفيقا والبعيدة أولى من الاجنبية ولو قال بدل ليست غير كان أنسب بما قبله (واذا قصدت كاحها سن نظره اليها قبل الخطبة) لها (وان لم تاذن) فيه للامرء في حديث الترمذى وغيره عن المغيرة انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما أى يحصل بينكما المودة والالفة وقوله قبل الخطبة بيان لوقت النظر ولو كان وقته بعدها لشنق على المرأة ترك الناظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأه أى عزم على خطبتها (وله تكرير نظره) تبين هيئتها فلا يندم بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لانه عورة منها وفي نظره ما كفاية فانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن وينظرهما ما ظهر او بطنيا (ويحرم نظره فخل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية (مطلقا قطعاً والمراد) بالكبيرة غير الصغيرة التي لا تشمى (وكذا وجهها وكفيها) أى كل كف منها (عند خوف فتنة) أى داع الى الاختلا بها ونحوه (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما يظهر له من نفسه (على الصحيح) لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والثاني لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين نعم يكره والكف من رأس الاصابع الى المعصم لا الراحة فقط (ولا ينظر من محرمه بين سرور ركبة) أى يحرم نظره ذلك (ويحل) نظره (ماسواه) قال تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعوثهن أو آباءهن الآية والزينة مفسرة بما عدا ما بين السرور والركبة (وتيل) يحل نظره (ما يدو في المهنة) أى الخيمة (فقط) كالرأس والعنق والوجه والكف والساعد وطرف الساق اذا ضرورة الى غيره وسواء فيها ذكر المحرم بالنسب والمصاهرة والرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة الى الأمة الا ما بين سرور ركبة) فيحرم نظره لانه العورة منها والثاني يحرم نظرها كلها كالخزة وسيأتى ترجيحها والثالث يحرم نظره ما لا يدو منها في المهنة فقط والنظر بشهوة حرام قطعاً لكل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجه وأخته والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر بالتأمل (و) الاصح حل النظر (الى صغيرة الا الفرج) لانها ليست في مظنة الشهوة والثاني يحرم لاسها من جنس انثا أما الفرج فيحرم نظره قال الرافعى كصاحب العدة اتفاقا زاد في الروضة قوله قطع القاضي حسين بحله (و) الاصح (ان نظره العبد الى سيده ونظره المسوح) أى ذاهب الذكور والاثنيين الى أجنبية كالنظر الى محرم) فيحل نظرهما نظرا المحرم قال تعالى أو ما ملكت أيمانهم أو التابعين غير أولى الاربة من الرجال والثاني يحرم نظرهما كغيرهما

الى بدن الاجنبى والله أعلم ثم اطاعت على المحرر فرأيت لم يتعرض له كرا الشهوة في مسألة الأمة فليتبين ذلك والله أعلم (قوله) والثاني يحرم الخ قال ابن الصلاح لم أجد حكاية الخلاف في وجهها الا في الوسيط ويكاد ان يكون خرقا للاجماع والتعليل باطل بالمحرم فانه لا خلاف في جواز النظر الى وجوههن وهذا أولى لخروجها عن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قوله) والثاني يحرم الخ محل الخلاف في المسوح في النظر خاصة كما فرضه المؤلف وأما الدخول عليهن فبما تقرر من قطعاً عن الزركشي عن القاضي حسين ولو كان كافرا اتجه التحريم قطعاً بناء على تحريم النظر الذميمة الى المسئلة



(قوله) والمغفلون انظر ما وجهه حمل نظره وما المراد بهم (قوله) لم يظهر وا الخ أى لم يبلغوا ان يصفوا العورات (قول المتن) ويحرم نظراً مرديقا غصن أمر دأى لا ورق عليه قال فى الكافى وهو أعظم اثماً من الاجنبية لانه لا يحمل بحال انتهى (قول المتن) قلت الخ قال الزركشى تقلا عن زوائد الروضة وكما ثبت التحريم فى حق الاجنبى ثبت فى حق القريب وكله يعنى غير المحرم (قوله) بحكايتها الضمير فيه راجع لقوله من الحرمة (قول المتن) والاصح الخ أى لقوله تعالى قل لا زواجك وبناتك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطن الصحيح انها عامة فى الحرار والاماء (قول المتن) تحريم نظره ذميه مثلها \* (٣٣) \* فيما يظهر الفاسقة المساحقة وقوله ذميه أى غير مملوكة للسنة ومثلها محارمها الكافرات

فما يظهر (قول المتن) قلت الاصح التحريم كهلها أى وأما حديث عائشة فى رؤيتها للعب الحبشة فقد أوله النووى رحمه الله تعالى على رؤيتها للعب والحراب دون الابدان انتهى (قوله) الى ما يبدو فى المهنة اعلم انه فيما سلف قد فسر ما يبدو فى مهنة المرأة بمثل الرأس والعنق والوجه الخ فيجتمل أن يريد به هنا أيضاً مثل ذلك لكن سيأتى قريباً تفسير ما يبدو فى مهنة الرجل المحرم بما فوق السرة وتحت الركبة فالتظاهر جريان ذلك هنا أيضاً لان الرجال يبدو فى مهنتهم ذلك غالباً اللهم الا ان يخيل فارق من حيث ان المحرم الرجل مع محارمه الاثنا يبدو فى مهنته معهن مثل ذلك بخلاف الاجنبى مع الاجنبية وهذا الفرق وان كان فيه نظر لا يخفى الا ان صنيع الشارح يؤيده حيث ترك هنا التفسير بما فوق السرة وتحت الركبة ولم يتعرض لذكره الا فى مهنة الرجل المحرم والله أعلم وعلى الاخير يلزم اتحاد الثالث والاول الا فى نفس السرة والركبة (قوله) وهو ما فوق السرة والركبة الخ عبارة الامام والمحققون على ان ما فوق السرة وتحت الركبة من الرجل لا يبدو عند المهنة

و المراد بالاربة الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون النساء (و) الاصح (ان المراهق كالبالغ) فيلزم الولى منعه من النظر الى الاجنبية ويلزمها الاحتجاب منه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والثانى انه ليس كالبالغ فله النظر كالدخول من غير استئذان الا فى الاوقات الثلاثة قال تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الآية وعلى هذا فنظره كالنظر الى محرم (ويحمل نظره رجل الى رجل الا ما بين سره وركبه) فيحرم نظره لانه عورة (ويحرم نظراً مرديقاً وهو ان يظفر فيلنذبه) قلت وكذا غيرها على الاصح المتصوص) لانه يخاف من نظره الفتنة ~~كالمراة~~ اذ الكلام فى الجميل الوجه كما قيده به المتولى وغيره والمصنف فى فتاويه وغيرها والثانى لا يحرم والا لامر المرد بالاحتجاب كالنساء وأجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب للشبهة عليهم فيه وفى ترك الاسباب اللازم له وعلى غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة والخلاف حكاه الرافعى فى الشرح عند خوف الفتنة وخبره عند عدمه بالجواز وزاد عليه فى الروضة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره انه يحرم النظر الى الامرد لغير حاجة ونقله الدار كى عن نص الشافعى فأخذ من هذا الاطلاق ما شمله عبارة فى المنهاج من الحرمة عند عدم خوف الفتنة حسماً للباب وان لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها فى المذهب ولم يبال بتعليل صاحب المذهب ما أطلقه بخوف الاقتتان ولا تعليل صاحب البيان ما نقله الدار كى عن النص بأنه يفتن وقد اعترض بعضهم على المصنف فى ذلك وقال ما ذكر من الحرمة عند عدم خوف الفتنة مخالف لما عليه الناس فى مخالطة الصبيان من عصر الحجابة الى الآن فى المكاتب ومحال الصنائع وغيرها وكان المصنف استشعر ذلك فدفعه بما سيأتى له انه يباح النظر للتعليم (والاصح عند المحققين ان الامة كالخبرة) فى حرمة النظر اليها (والله أعلم والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) فيحمل نظرها اليها الا ما بين سره وركبه فيحرم نظره (والاصح تحريم نظره ذميه الى مسلمة) لقوله تعالى أو نساهاهن والذميه ليست من نساء المؤمنين فلا تدخل الحمام مع المسلمات نعم يجوز أن ترى منها ما يبدو عند المهنة وقيل الوجه والكفين فقط والثانى لا يحرم نظراً الى اتحاد الجنس (و) الاصح (جواز نظره المرأة الى بدن اجنبى سوى ما بين سرته وركبته ان لم يخف فتنة) لان ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه (قلت الاصح التحريم كهلها أى كنظره) (الله أعلم) قال تعالى وقيل للمؤمنات يفضضن من ابصارهن والثالث يجوز الى ما يبدو فى المهنة فقط ادلاً لاجابة الى غيره فان خافت فتنة حرم قطعاً (ونظرها الى محرمها كعكسه) أى كنظر الرجل الى محرمه فتظهر منه ما سوى ما بين سرته وركبته وقيل ما يبدو منه فى المهنة فقط وهو ما فوق السرة وتحت الركبة (ومتى حرم النظر حرم المس) لانه أبلغ فى اللذة منه فيحرم على الرجل ذلك فخذ رجل بلا حائل ويجوز من فوق ازاره ان لم يخف فتنة وقد يحرم المس حيث

من المرأة انتهى تم التفاوت بين الوجهين يظهر فى السرة والركبة (قول المتن) ومتى حرم النظر حرم المس يستثنى منه طردا وعكسا فالاول العضو المبان محرم نظره دون مسه وحلقه دبر الزوجة يحرم نظرها على ما قاله الدار كى دون مسها وفرج الزوجة يحرم نظره على وجه ولا يحرم مسه والثانى ذكره الشارح والمستثنى من الطرد كما تقرّر ذكره الزركشى ومسألة العضو لم أرها لغيره وهى محل نظر



(قوله) ولو قال الخ أو رده الزركشي ثم نظره في أن الزمان منظور إليه أيضا فإن الأجنبية يحرم نظرها فإذا عقد عليها حل فإذا طلقها حرم والطفلة على العكس (قول المتن) شهادة لو عرفها في النكاح جازت الشهادة عليها \* (٣٤) \* من غير كشف وحينئذ يحرم النظر (قوله)

المرأة هو مفهوم قوله سابقا لا مرد خاصة  
\* (فصل) \* محل خطبة بل تستحب  
أن كان الخاطب ممن يستحب له النكاح  
وتكرهه أن كان ممن يكره له النكاح لأن  
حكم الوسيلة حكم المقصد وإن كان هذا  
التعليل يفتقر بالتحريم فإنه محل الخطبة  
دون النكاح والظاهر أنه محل خطبة  
الثيب الصغيرة وإن لم يحل نكاحها  
الآن قال الزركشي نعم يرد عليه حل  
خطبة المعتدة عن وطء الشبهة ثم نقل  
عن الماوردي أنه لو كان تحت أربع  
سواها حرم الخطبة انتهى قلت ما ذكره  
في المعتدة شبهة تبس في ابن القري وقد  
أنكره عليه الكمال المقدسي ونقل عن  
البغوي وغيره حرمة التصريح دون  
التعريض ففي سنن الدارقطني أنه  
سلي الله عليه وسلم دخل على أم سلمة فقال  
لقد علمت أني رسول الله وخبرته من  
خلقه وموضع في قومي فكانت تلك  
خطبة (قول المتن) خطبة هي بالكسر  
وحكى الضم وهي اسم من الخطب أي  
الشان أو من الخطاب بمعنى الكلام  
(قوله) وتحرم خطبة المنكوحه ينبغي أن  
يكون مثلها السرية وأم الولد إذا لم يعرض  
السيد عنهما (قول المتن) لا تصريح لمعتدة  
قال الماوردي حكمته أن في المرأة من  
غلبة الشهوة والرغبة في الزواج  
ما يدعوها إلى الكذب في انقضاء العدة  
(قوله) فتحرم أيضا لو اذن الزوج  
في التعريض للرجعية فهل ترتفع الحرمة  
هو محتمل (قوله) فإن لم تحل له الخ يريد  
أن فيها طريقة فاطمة بالحل وطريقة  
حاكية للخلاف ومن ثم قال الزركشي  
كان من حقه أن يميز ذلك ويعبر فيه

لا يحرم النظر كسر وجه الأجنبية فيحرم وإن قيل يجوز نظره وكفى الرجل ساق محرمه أو رجلها  
وعكسه فيحرم مع جواز النظر إلى مذكور ولو قال بدل متى حيث كفى المحتر كان أقرب للمراد  
لأن حيث اسم مكان والمراد أن المحل الذي يحرم نظره يحرم مسه ومتى اسم زمان ولا موقع لإرادته  
الأن يؤول بغيره (ويباحان) أي النظر والمس (لفصد وجامة وعلاج) لعله للحاجة إلى ذلك  
وليكن ذلك بين الرجل والمرأة بحضور محرم أو زوج ويشترط أن لا توجد امرأة تعالج المرأة أو رجل  
يعالج الرجل وأن لا يكون ذميا مع وجود مسلم (قلت ويباح النظر لعاملة) يبيع أو غيره  
(وشهادة) تحملا وأداء (وتعليم) وهو لا امر خاصة لمساوي (ونحوها) كإرادة الرجل شراء  
جارية والمرأة شراء عبد (بقدر الحاجة) في الجميع (والله أعلم) فنظر في إرادة شراء  
الجارية أو العبد ما عدا ما بين السرة والركبة ونظر في تحمل الشهادة على المرأة وأدائها وجهها فقط  
ومسئلة التعليم فريدة على الروضة وأصلها والقصد منها تعليم الامر خاصة فله لما قال بحرمة النظر  
إليه مطلقا ولا غنى للرد عن تعليم الواجبات وغيرها ولا تنافي تعليمهم بدون النظر إليهم ذلك  
كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الأسراء أما المرأة فلا تفقد من يعلمها من محرم أو امرأة  
فلا يجوز نظر الأجنبية لها للتعليم وسيأتي في الصداق أنه لو أصدقها تعليم قرآن وطلق قبل الدخول  
تعذر تعليمه (والزوج النظر إلى كل بدنها) لأنه محل استمتاعه لكن يكره نظره الفرج  
وسيد الأمة التي يجوز له الاستمتاع بها كالزوج فيما ذكر

\* (فصل محل خطبة خلية عن نكاح وعدة) \* تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة المنكوحه كذلك  
اجماعا فیهما (لا تصريح لمعتدة) فيحرم رجعية كانت أو بائنا أو في عدة وفاة اجماعا (ولا تعريض  
لرجعية) فيحرم أيضا لأنها في معنى المنكوحه (ويحل تعريض في عدة وفاة) قال تعالى ولا جناح عليكم  
فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة (وكذا البائن) بطلاق أو فسخ (في الاظهر)  
لا تقطاع سلطنة الزوج عنها والثاني يحرم اذ لصاحب العدة أن ينكحها فاشبهت الرجعية فان لم تحل  
له كالمطلقة تلاقا والمفارقة بلعان فكالمعتدة عن وفاة وقيل فيها الخلاف والتصريح نحو  
أريدان أنكك أو اذا انقضت عتتك نكحتك والتعريض نحو من يجد مثلك أو اذا حلت فأذن بني وحكم  
جواب المرأة تصريحاً وتعريضاً حكم الخطبة (وتحرم خطبة على خطبة من صرح بإجابته إلا بآذنه)  
أو ترك الحديث الصريح واللفظ لمسلم لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه  
الأن يأذن له وفي رواية حتى يذروا لوصرح برده حلت (فإن لم يجب ولم ير) أي لم يصرح بإجابة ولا رد  
بان سكنت عنهما أو دكر ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة عنك (لم تحرم في الاظهر) وقطع به في السكوت  
لأنها لا تبطل شيئا مقرر والثاني تحرم لا طلاق الحديث وتعتبر الإجابة والرد في لاغية الاذن من  
الولي وفي معتبرته منها وفي الرقيقة من السيد وتجوز خطبة من لم يدر أخطبت أم لا ومن لم يدر أجيب  
خاطبها أم رد لان الأصل الإباحة وسواء فيما ذكر الخاطب المسلم والذمي في الذمية وقوله في الحديث  
على خطبة أخيه جرى على الغالب وقيل هو في المسلم فقط لظاهر الحديث (ومن استشير في خاطب  
ذكر مساويه) بفتح الميم أي عيوبه (بصدق) ليحذره لا للنصيحة وسميت عيوب الإنسان مساوي لان  
ذكرها يسوؤه فالياء بدل من الهمزة وقياس المفرد مسوا كسكن واستغنى عنه بسوء كافي حسن  
ومحاسن (ويستحب تقديم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسر ها (و) أخرى (قبل



(قول المتن) قلت الصحيح المذهب السبكي وغيره الى بطلان العقدية على هذا القول قال الزركشي والشي في الشرحين والروضة حاصله وجهان أحدهما البطلان لانه غير مشروع والثاني \* (٣٥) \* استحبابه والقول بأنه لا يستحب ولا يطل خارج عنهما انتهى (قول المتن) فان طال المذكور الخ

هذا الكلام مع ما سبق يستفاد منه ان غير المذكور من الكلام يضر ولو يسيرا \* (فصل) \* انما يصح النكاح الى آخره (قول المتن) وهوز وجنتك لو قال تزوجت لك أو اليك فهل يصح أو لا جزم الغزالي في فتاويه بالصحة قال لان الخطأ في الصلاة اذا لم يخل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الاعراب بالذكري والتأنيث ولو قال تزوجتك وأشار الى ابنته صح انتهى (قول المتن) لا بكائية لو كانت الكاتبة في المقصود عليه كان قال تزوجت بنتي ونوبوا واحدة قال العراقيون يصح واعترض ابن الصباغ بأن الشهود لا يطلعون على البنية قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن) ولو قال تزوجتك الخ اعلم انهم في نظير ذلك من البيع قالوا ينعقد ويكون صريحا واستشكله الزركشي بأنه ان كان المقدر كالمفوض لزم الانعقاد في النكاح والا فلا يكون صريحا في البيع انتهى \* فائدة \* اذا قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمسمى بخلاف قبلت نكاحا فانه يلزم مهر المثل لانه لما خص النكاح بالقبول لم يلزمه المسمى قاله الماوردي والرواي (قوله) أي بنتي الخ يوههم عدم الاكتفاء بما قبله وليس كذلك (قوله) وان البنت اذا أذنت هذا تصويره مشكوك وقد صور بعضهم بما لو قالت البنت أذنت لابي في تزويجي ان طلقت واعتدلت ذكره الزركشي وذكر أيضا ان بعضهم صور مسألة الكتاب بالمجنونة قلت ولا يحتاج الى ذلك لا مكان ان يكون طلقت واعتدلت بمعنى أذنت اذا تاجرا ثم قال ان كانت طلقت الخ وهذا واضح والله أعلم (قول المتن) فالمذهب بطلانه قال الزركشي وسواء كان الاب عالما بالحال أم لا انتهى قلت ويشكل على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر بينة

العقد) لحديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة وفي رواية كل كلام فيحمد الله تعالى الخاطب ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول جئتكم خاطبا كرميتكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو ذلك وبحصل المستحب بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو خطب الولي) وأوجب كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله تزوجت الى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت) الى آخره (صح النكاح) مع ما تداخل بين الإيجاب والقبول (على الصحيح) لان المختل مقدمة القبول فلا تقطع المولاة كالأقامة بين صلاتي الجمع والتأنيث لا يصح لان المختل ليس من العقد (بل) على الصحة (يستحب ذلك) المذكور بينهما الحديث السابق (قلت الصحيح لا يستحب والله أعلم) بل يستحب تركه كما صرح به شارح التيجيز خروجا من خلاف من أبطل به وسكت على استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابله (فان طال المذكور الفاصل) بينهما (لم يصح) النكاح قطعا قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الذكور مقدمة القبول فلا يضر طالته لانها لا تشعر بالاهراض

\* (فصل انما يصح النكاح بإيجاب وهوز وجنتك أو أنكحتك) \* الى آخره (وقبول بان يقول الزوج تزوجت أو أنكحت) الى آخره (أو قبلت نكاحها أو تزويجها) أو هذا النكاح والنكاح هنا بمعنى الانكاح ليوافق الإيجاب (ويصح تقدم لفظ الزوج على) لفظ (الولي) في تزوجت ونكحت وكذا قبلت كما صرح به الشيخان في مجتبه التوكيل لحصول المقصود مع التقدم كالتأخير (ولا يصح) النكاح (الابلغة التزويج أو الانكاح) لان القرآن ورد بهما فيقتصر عليهما فلا يصح بلفظ الإباحة أو الإحلال (ويصح) بمعنى اللفظين (بالجمية) وان أحسن العاقلة العربية (في الأصح) اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الوارد فن لم يحسنه يصبر الى ان يتعلم أو يوكل والثالث ان أحسنه لم يصح بغيره والأصح لعجزه وقطع بعضهم بالشق الأول وبعضهم بالثاني والمراد بالجمية ما عدا العربية والمسئلة فيما اذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر فان لم يفهمه وأخبره ثقة بمعناه في الصحة هنا بناء على الصحة هنا الوجهان (لا بكائية) نحو أحملتك ابنتي فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف البيع لانها لا بد فيها من البينة والشهود شرط في صحة النكاح كما سياتي ولا اطلاع لهم على البينة (ولو قال) الولي (زوجتك) الى آخره (فقال) الزوج (قبلت) مقتصر عليه (لم ينعقد) بذلك النكاح (على المذهب) لانتفاء التصريح في القبول باحد اللفظين وبينه لا تفيد وفي قول ينعقد بذلك لانصراف القبول الى ما أوجبه الولي وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني (ولو قال) الزوج (زوجني) بنتك الى آخره (فقال) الولي (زوجتك) الى آخره (أو قال الولي تزوجها) أي بنتي الى آخره (فقال) الزوج (تزوجت) الى آخره (صح) النكاح في المسألتين بما ذكر لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي نظير ذلك من البيع خلاف تقدم لانه قديز كفيه لاستبانه الرغبة بخلاف النكاح لخطره على انه حكى فيه الخلاف أيضا (ولا يصح تعليقه) أي النكاح كأن يقول اذا جاء رأس الشهر فقد تزوجتك الى آخره كالبيع وأولى منه لا اختصاصه بوجه الاحتياط (ولو بشر بولد فقال) لجليسه (ان كان أنثى فقد زوجتكها) الى آخره قبل (أو قال) له (ان كانت بنتي طلقت) أو مات زوجها (واعتدت فقد زوجتكها) قبل وبان الامر كما قدر وان البنت أذنت لابيها في تزويجها (فالمذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصيغة بالتعليق والطريق الثاني في صحته وجهان من القولين فيمن باع مال مورثه أو زوج أمته طائفا حيا به فبان متاحين البيع

فقال ان صدق الخبر فقد زنى تسكنهم قيد شيخنا مسألة الكتاب به وله ولم يتبين صدق الخبر



(قوله) للنهي عن نكاح المتعة الخ كان رخصة في أول الاسلام للخطر كلعن الميتة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقبل عام الوداع ثم حرم ابدًا قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم شيئاً حرم ثم أبيع ثم حرم الا المتعة وعن البيهقي تصحح تحريمه عام الفتح لئلا يلزم النسخ مرتين ونصر هذا القول ابن أبي هريرة وأجاب عن حديث النهي عن متعة النساء ولحوم الجربوم خبيراً بأن ذكر المتعة إدراجها الراوي (قوله) كان يقول الخ قال الزركشي قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت العقدين وفيه نظر \* (٣٦) \* وعبارته فيقبل أو يقول مثله (قوله) حيث

بجعل الخ أي فاشبه التزويج من رجلين قال الزركشي وهو ضعيف فان النساء انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة التملك والعرضية وقال المتولي قوله وبضع كل صدق الاخرى يقتضي استرجاعه ليحمله صداقاً فقد رجع عن ما اوجبه قبل القبول فبطل انتهى وعول الامام على الخبر وضعف المعاني التي ذكرت في ذلك (قوله) ولذلك سمي شغاراً قال القفال في المحاسن كأنهما قصد اقضاء الحاجة من غير نكاح (قوله) والثاني بطلانها عليه بعضهم باطلاق النهي عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الاخرى وان لم يصرح به الزركشي وهذا الوجه الثاني هو نص الام (قوله) التعليق أي تعليق العقد (قوله) لانه لم يخل عن المهر هذا مبني على ان علة البطلان في الاول الخلو عن المهر (قول المتن) ولا يصح الخ قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن تساهلنا في عده ركا (قول المتن) بحضرة شاهدين أي شرط ان يسمعا العقد بالفعل (قول المتن) حرية الظاهر انه يكتفي بمن عتق في مرض الموت قبل موت المعتقد اذا كان بحيث يحتمل ان يثب الآن فان طرأ بعد ذلك نقص في المال وردت الورثة الزائدة على الثلث تبين البطلان ويحتمل خلافه وقوله سمع وصرأي لان الاقوال لا تثبت الا

أو التزويج ووفق الاول بينهما يجزى الصيغة هناك (و) لا يصح (توقيته) كان ينكح الى شهر أو الى قدوم زيد للنهي عن نكاح المتعة في حديث الصحيحين وهو الوقت سمي بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح (ولا) يصح (نكاح الشغار) للنهي عنه في حديث الصحيحين (وهو زوجتكما) أي بنتي (على ان تزوجني بتك وبضع كل واحدة) منهما (صدق الاخرى فيقبل) ذلك كان يقول تزوجت بتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مأخوذ من آخر الحديث المحتمل لان يكون من تفسير النبي وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي فيرجع اليه والمعنى في البطلان التشرية في البضع حيث جعل مورد النكاح وصدق الاخرى وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر ولذلك سمي شغاراً من قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلا عنه (فان لم يجعل البضع صداقاً) بان سكت عن ذلك (فالاصح الصحة) في النكاحين لانتفاء التشرية المذكور ولكل واحدة مهر المثل والثاني بطلانها لوجود التعليق واعتراض بانه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يبطل النكاح (ولو سمي ما لا مع جعل البضع صداقاً) كان قيل وبضع كل واحدة وألف صدق الاخرى (بطل) نكاح كل منهما (في الاصح) لوجود التشرية المذكور والثاني يصح لانه لم يخل عن المهر (ولا يصح) النكاح (الابحضر شاهدين) لحديث ابن حبان لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للايضاع وصيانة الانكحة من الجحود ولا يشترط احضارهما كما يؤخذ من قوله بحضرة (شرطهما حرية وكورة وعده وسمع وبصر) فلا يصح بحضرة من اتقى فيه شرط مما ذكر وفي الاصح وجه انه يصح بحضرة وفي الصحة بحضور الاخرس وجهان بناء على الخلاف في قبول شهادته والاصح عدم قبولها ويجريان في ذي الحرفة الدينية ولو عقد بخنثيين قبا ناذكرين صح في الاصح ولا يصح بمن لا يعرف لسان المتعاقدين فان كان يضبط اللفظ ففيه وجهان لانه ينقله الى الحاكم ولا يصح بالمغفل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قريب (والاصح انعقاده) أي النكاح (بابي الزوجين) أي بابي كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعده وسمعاً) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة والثاني لا تعذر ثبوت هذا النكاح بهما في المسألتين وقطع بعضهم بالانعقاد في الثانية ووفق بان العداوة قد تزول وينعقد بانيه مع ابها وبعدويه مع عدوها قطعاً لا مكان اثبات شقيهم (وينعقد بمستوري العدالة) وهما المعروفان بها ظاهراً لا باطناً (على الصحيح) لان النكاح يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو متصف بها فيطول الامر عليهم ويشق والثاني لا ينعقد بحضورهما لتعذر ثبوتيهما (لا مستورا لاسلام والحرية) وهو من لا يعرف اسلامه وحرية بان يكون في موضع يحتلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب فلا ينعقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية وكذلك

بالعبادة والسماع (قول المتن) بابي الزوجين مثلها الاجداد وكذا أبوا الزوج وأما أبو المرأة فانه لا يصح نعم يمكن لا ينعقد تصويره بأن تكون أمة وزوجها السيد (قوله) وهما المعروفان الخ اقتضى ان من لم يعرف حاله في العدالة لا ينعقد به وهو كذلك على ما رجحه النووي (قول المتن) لا دستور لاسلام الخ طاهر اعطى جريان خلاف هنا قال الزركشي وهو كذلك



(قول المتن) ولو بان الخ من هنا أخذ السبكي ان انعقاده بمستوري العدالة في الظاهر فقط وتوابع على ذلك بحيث أثبت شيخنا في متن المنهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر الى هذا المأخذ ان لا يخص مقالته بالمستورين بل يلزمه أن يقول بمثل ذلك في العدلين باطنا أيضا وذلك لأن الشهود متى تبين فسقهم تبين البطلان سواء زكوا عند الحاكم أو لا أم كانوا مستورين والله أعلم (قول المتن) فباطل على المذهب هذا شامل لما إذا تقدم الحكم بالعقد وتعديل الشهود وهو كذلك \* تنبيه \* لو ادعى الزوج النكاح وأراد اثباته قال صاحب الشامل يبحث القاضي عن الشهود ولا يبحث عن حالهما حين العقد كما ذكره \* (٣٧) \* الشيخ أبو حامد ونظر فيه في الذخائر بأن محله إذا شهد غير من حضر العقد والافلا

بدم من النظر في حالهما عند العقد (قوله) وعليهما التعويل الخ أي فلا تنفذ الى الشرع على الولي (قوله) فلا يقبل قولهما على الزوجين أي أما في حق أنفسهما فقد يكون لذلك أثر مثل ان تكون الزوجة أختها مثلاً ثم تموت قبل الدخول وهما وارثاها فلا مهر (قوله) كان قالت الخ أي فلا يردان التعبير بالاذن أولى من التعبير بالرضا (قول المتن) فلا يشترط قال الإمام فيه اشكال لأن الاشهاد في النكاح ركن والغرض منه الاثبات والاحتياط في شأن الابضاع والوفاء بهذا الغرض يوجب الاشهاد على رضاها انتهى وعمل في الذخائر عدم الاشتراط بأنه اذن كالاذن في سائر التصرفات

\* (فصل) \* لا تزوج امرأة نفسها (قوله) ولا ولاية أي ولا ملك \* فائدة \* استثنى بعضهم ما لو تغلبت امرأة على الامانة العظمى فانها تنفذ أحكامها للضرورة فلها على هذا مباشرة عقد النكحة (قول المتن) ولا تقبل نكاحا لا حداً أي ولا يست كالفاسق تكون وكيل لا تمانع غير لازم قال الزركشي ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو سفبه أو مجنون هي وصية عليه (قوله) ولا امرأة نفسها زاد الزركشي فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قوله) لفساد النكاح أي ولماروى الترمذي وحسنه أي امرأة

لا انعقد أيضا بظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فهما باطنا (ولو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب) لقوات العدالة والطريق الثاني هو صحيح في أحد قولين استثناء بالاسترئوس (وانما بين) فسقه (بيته) تقوم به (أو اتفاق الزوجين) عليه بان نسياء عند العقد وتذكره بعده أو لم يعرفا حين الشاهد عند العقد ثم عرفاه مع معرفتهما بفسقه أو عرفاه عنه وفسقه عند العقد وفي الصورة الاخيرة قال الامام بين البطلان بلا خلاف لا تنفك الشرع عليهما يومئذ وعليهما التعويل في التحريم والتحليل (ولا أثر لقول الشاهدين كالفاسقين) عند العقد لأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين (ولو اعترف به) أي بالنسبة (الزوج وأنكرت فرق بينهما) لا عترافه بما تبين به بطلان نكاحه (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخلها والا) أي وان دخل بها (فسكه) لأنه لا يقبل قوله عليها في المهر وهي فرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق لو نكحها كما لو اقرب بالرضاع وقيل فرقة طلاق بائنة ولو اعترفت الزوجة بالفسق وأنكره الزوج فالأصح قبول قوله عليها لان العصمة بعده وهي تريد رفعها والاصل بقاؤها فان طلقت قبل دخول فلا مهر لا نكاحها أو بعده فلها أقل الأمر من المسمى ومهر المثل (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كان قالت رضيت به أو أذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بان تكون غير مجبرة احتياطا ليؤمن انكارها (ولا يشترط) في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المستتر فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه

\* (فصل لا تزوج المرأة نفسها بادن) \* من ولها ولا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية (ولا تقبل نكاحا لا حدا) بولاية ولا وكالة قطما لها عن هذا الباب ادله يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وتقدم حديث لا نكاح الا بولي وروى ابن ماجه حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني باسناد هلهي شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلا ولي) بان زوجت نفسها (بوجب مهر المثل) دون المسمى لفساد النكاح (لا الحد) لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أبا خيفة يصححه نعم يعزرم معتقد تحريمه (ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بالانشاء) وقت اقراره بان كان مجبرا لقدرته على انشاء النكاح حينئذ (والا) أي وان لم يستقل بالانشاء النكاح وقت اقراره بان كان غير مجبر (فلا) يقبل اقراره عليها لا تنفك قدرته على انشاءه بدون رضاها (ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح) لمن صدقها (على الجديد) لان النكاح حق الزوجين فيثبت بصادقهما كالبيع وغيره والقديم لا يقبل اذا كانا بلدين لأنه يسهل عليهما إقامة البيئة بخلاف الغريبين وعلى الجديد قبل يكفي اطلاق اقراره والاصح انه لا بد ان تفصل فتقول زوجني منه ولي بحضور عدلين ورضائي ان كانت ممن يعتبر رضاها (وللاب تزويج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها) لكامل شفقتة (ويستحب استئذانها) أي الكبيرة تطيبا لخاطرها (وليس له تزويج ثيب الا باذنها فان كانت صغيرة لم تزوج حتى

نكحت بغير اذن ولها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف متناول له في القبل والدبر لان كلاهما يقدر المهر قال الزركشي نقل النووي في شرح المذهب عن النص والاصحاب ان الوطء في النكاح الفاسد يوجب المهر دون ارش البكارة بخلاف الوطء في البيع الفاسد لان اتلاف البكارة ما دون فيه في النكاح الفاسد كالبيع بخلاف البيع فانه لا يلزم منه الوطء (قوله) نعم يزر الخ منه تعلم ان نفى الحد لا فرق فيه بين معتقد التحريم وغيره (قوله) والقديم لا يقبل قال الزركشي قضية كلامهم على هذا جواز نكاحها غيره ونقل الرافعي عن القفال منع ذلك حتى يقطعها كما في نظيره من الوكيل وغيره (قول المتن) وللاب الخ شمل هذا الاطلاق الرقاع والتراء والصغيرة



(قول المتن) والجدة كالأب وهل الحق به قياسا أو الاسم شامل له وجهان في الحاوي والبحر أحدهما الأول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول عند عدمه أو عدم أهلية يشمل ما لو ولد له بنت في كمال التاسعة فانها لحقه ولا يحكم ببلوغه لانه لا يثبت بالاحتمال بخلاف النسب انتهى ونبه أيضا أن الجد قد يزيد على الأب كافي تولى الطرفين الآتي (قول المتن) بوطء حلال أو حرام يرد عليه ووطء الشبهة لانه لا يوصف بحل ولا حرمة (قوله) ولا أثر الخ الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالأخبار وكذا إلا كفاء بالصمت وأما لو وطئها انسان فالظاهر انه لا يلزمه الامهر ثيب (قول المتن) بصريح الاذن أي ولو بلفظ التوكل (قوله) لمن في حاشية النسب أفادك \* (٣٨) \* بهذا انه كاف في حق الآباء قطعاً وهو كذلك

لزيد الحياء في حقهم ثم السكوت كاف وان لم تعلم انه كاف خلافاً لابن المنذر وسيأتي في القضاء ان شاء الله تعالى انه لا يشترط في الحكم بالنكول تقدم اعلام الناكل بموجب نكوله ولو كان الزوج غير كفوء كفي السكوت أيضاً قال الزركشي ينبغي ان يقيد بما اذا علمت حاله ونبه أيضاً على ان السكوت كاف في اذنها للحكم حيث جوزناه (قوله) فيما ذكر فيه قبه بذلك لئلا يرد انه يخالفه في تزويج المجنونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالارث قال الزركشي الاحسن ان يعود الى قوله ثم سائر العصابات دون جميع ما تقدم لئلا يرد ان الجد هنا مقدم على الاخ بخلاف الارث (قوله) كالارث أي فانه مقدم فيه قطعاً وكذا في الولاء والوصية بخلاف هنا وتحمل العقل أي الدية وصلاة الجنازة فان فيه خلافاً (قول المتن) ولا يزوج ابن الخ خالف في ذلك الاثمة الثلاثة (قول المتن) فان كان ابن ابن الخ لو كان لابن ابن العم المذكور أخ من أبيه ففهما خلاف الاخ الشقيق مع الاخ للأب فنكون النوة مرجحة قاله الزركشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معتقاً أو خالاً م قدّم فائدة قد يتصور تزويج الابن لأمه في غير هذه الصورة كما لو

تبلغ لان الصغيرة لا اذن لها (والجد كالأب عند عدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في التيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لزوالها بوطء كسقطه) وأصبح وحده حيض (في الاصح) فهي في ذلك كالبكركي بقائه على حياتها حيث لم تمارس أحد من الرجال والساقى انها كالتيب فيما ذكر فيها الزوال العذرة والموطوءة في الدبر كالبكركي في الاصح (ومن على حاشية النسب كأخ وعم) وابن كل منهما (لا يزوج صغيرة بحال) أي بكراً كانت أو ثيباً لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة بصريح الاذن) للأب أو غيره (ويكفي في البكر) البالغة اذا استؤذنت (سكونها في الاصح) لحديث مسلم واذها سكوتها والناسي لا يكفي لمن على حاشية النسب كالتيب (والمعتق) وعصبته (والسلطان كالأخ) فيما ذكر فيه (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب ثم جد) أبو الأب (ثم أبوه) وان علل الى حيث ينتهي لان لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم الا عصوبة ويقدم الاقرب منهم فالأقرب (ثم أخ لابوين أولاب ثم ابنه) أي ابن الاخ لابوين أولاب (وان سفل ثم عم) لابوين أولاب ثم ابنه وان سفل (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالارث ويقدم أخ لابوين على أخ لاب في الاظهر) كالارث لزيادة القرب والشفقة والساقى أنهم مساوون لان اخوة الأم لا تفيد ولاية النكاح فلا ترجح بخلافها في الارث ويجرى القولان في ابنتهما وفي العين وابنتهما (ولا يزوج ابن بنته) لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يعتق يدفع العار عنه (فان كان ابن ابن عم) لها (أو معتقاً) لها (أو فاضياً زوج به) أي بما ذكره ولا تضره النوة لانها غير مقتضية لامانة (فان لم يوجد نسب زوج المعتق ثم عصبته) بحق الولاء (كالارث) أي كترتيبهم في ارثهم وقد تقدم سيانه في بابه (وزوج عشقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية) لانها لما اتفت ولاية المرأة للنكاح استتبعت الولاية عليها الولاية على عتيقها فيزوجها أبو المعتقة ثم جدّها على ترتيب الاولياء ولا يزوجها ابن المعتقة ويعتبر في تزويجها رضاها (ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح) لانها لا ولاية لها والثاني يعتبر لان الولاء لها والعصبة انما تزوج لادلائبها فلا أقل من مراجعتها فان امتنع تاب الحالكم عنها في الاذن وزوج ولها (فاذا ماتت زوج من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على أبيها (فان فقد المعتق وعصبته زوج السلطان) بالولاية العامة (وكذا يزوج اذا عضل القريب) من النسب (والمعتق) لان التزويج حق على كل منهما فاذا امتنع منه وفاء الحالكم وهل تزويجه بالولاية أو بالبيعة عن الولي وجهان (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفؤ وامتنع) الولي من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يتحصن حقها بخلاف ما اذا دعت الى غير كفؤ فلا يكون امتناعه عضلاً لان له حقاً في الكفاءة ولا بد من ثبوت العضل عند الحالكم ليرزوج بان يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والمرأة والخاطب حاضران أو تمام البيعة عليه لتعزز أو توار بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض والافاضل فلامعنى للبيعة عند حضوره (ولو عينت كفؤاً أو أراد الاب)

كان مكاتباً وملكها فاته يزوجها بالملك باذن سيده وكما لو تولدت قرابة من انكحة المجوس أو وطء الشبهة (قول المتن) المجبر زوج المعتق أي المذكور وقوله ثم عصبته أي سواء كان المعتق ذكراً أم أنثى (قول المتن) ويزوج عشقة المرأة مثلها في هذا أمة المرأة الا ان السيدة الكاملة يعتبر اذنها نطقاً ولو بكراً (قوله) ويعتبر في تزويجها رضاها ونكفي السكوت من البكر (قول المتن) القريب الخ لو قال به له الولي كان أحصر وأشمل



\* (فصل) \* لا ولاية لرقيق والاقتصار على نفي الولاية عنهم جواز الوكالة أعني أن يكون وكيلًا وهو كذلك في القبول دون الإيجاب على الأصح فهما فان اذن السيد جاز القبول قطعًا ومثل الرقيق المحجور عليه بسفه فيصح توكله في القبول دون الإيجاب (قوله) دون افاقته لو وكل هذا الولي في حال الافاقة شخصًا \* (٣٩) \* اشترط في صحة العقد ايقاعه قبل عود الجنون أي لانه ينزل بالجنون قاله في الروضة

(قول المتن) أو خبل هو فساد في العقل

وفسره بعضهم بالجنون (قول المتن)

فالولاية للأبعد دليله ان النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج أم حبيبة رضي الله عنها

بولاية خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان

ابن عفان وكلاهما ابن عم أبيها مع وجود

أبي سفيان كقرا ثبت ذلك في الكفر

فيقاس الباقي عليه فائدة قال الأقرب

للأبعد زوجت بعد تأهلي فتزويجك

باطل وقال الأبعد بل قبله فتزويجي صحيح

لا اعتبار بقولهما والمرجع في ذلك

للزوجين (قوله) أي يومًا ويومين الخ جملة

على ذلك موافقة عبارة الروضة وأصلها

واقضاء التعبير بالأيام ان اليوم واليومين

خارج عن محل الخلاف مع انه منه (قول

المتن) انتظر الاحسن في هذا ما قال امام

الحرمين ان كان مدته بحيث يعتبر

فيها اذن الولي الغائب ذهابًا وإيابًا انتظر

والازواج الحاكم قال الزركشي لانه اذا

زوج الحاكم مع صحة عبارة الغائب فمع

تعذر ذلك باعتماده أولى (قول المتن) ولا

يقدر العي في الأصح قبيل محل الخلاف

اذا عقد بنفسه اما لو وكل فيصح قطعًا

كنظيره من البيع ثم اذا قلنا بلى وكان

الصداق عينا لم ينب كما في شراء الغائب

قاله الشيخان (قوله) وقيل يقدر الظاهر

(قول المتن)

المجبر كفوا (غيره فله ذلك في الأصح) لانه أكل نظرامنها والثاني لاعطاءها وهو قوي أما غير المجبر فليس له تزويجها من غير من عينته جرمًا

\* (فصل لا ولاية لرقيق) لنقصه (وصبي) لسلب عبارته (ومجنون) أطبق جنونه لعدم تمييزه

أو قطع كما صححه في أصل الروضة تغليبًا لزمان الجنون فيزوج الأبعد في زمن جنونه دون افاقته والاشبه

في الشرح الصغير انه لا يزال الولاية كالانعماء فتتغير افاقته ولو قصرت نوبه الافاقة جدا فهي كالعدم

كما قاله الامام (ومختل النظر بهرم أو خبل) أصلى أو عارض المجزء عن البحث عن احوال الازواج

ومعرفة الكفو منهم وفي معناه من شغله عن ذلك الاسقام والالام (وكذا محجور عليه بسفه) بأن

بذر في ماله (على المذهب) لانه لنقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره والطريق الثاني يلى في وجه

لانه كامل النظر في أمر النكاح وانما حجر عليه لثلا يضيع ماله فان لم يحجر عليه قال الرافعي فما ينبغي

ان تزول ولايته وهو احد وجهين في الحاوى وصح في المطلب كالتأخر زوالها امام من بلغ مفسد الدين

فاستمر الحجر عليه فهو من صور مسألة الفاسق الآتية والمحجور عليه بالفلس بلى لكامل نظره والحجر عليه

لحق الغرماء لا لنقص فيه (ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد) فيزوج مع وجود

الأقرب فاذا زالت عادت الولاية للأقرب (والانعماء ان كان لا يدوم غالبًا) كان حصل بهيجان المرة

الصفراء (انتظر افاقته) لانه قريب الزوال كالنوم (وان كان يدوم ايامًا) فاقبل أي يومًا

ويومين وأكثر كما عبر به في الروضة وأصلها (انتظر) الافاقة منه أيضا لان مدته قريبة (وقيل

الولاية للأبعد) كما في الجنون (ولا يقدر العي في الأصح) لحصول المقصود معه من البحث عن

الاكفاء ومعرفة قهرهم بالسمع وقيل يقدر لانه نقص يؤثر في الشهادة فاشبه الصغير فيزوج الأبعد

(ولا ولاية لفاسق على المذهب) مجبرًا كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو غيره أعلن بفسقه أو أسرته

لان الفسق نقص يقدر في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الأبعد والقول الثاني انه بلى لان الفسقة

لم يمنعوا من التزويج في عصر الاولين ولان أمر النكاح خطير فالاهتمام بشأنه وان كان الشخص

فاسقًا أقرب من تركه قال الرافعي وبهذا يفتى أكثر المتأخرين لاسباب الخراسانيون وقطع بعض

الاصحاب بالاول وبعضهم بالثاني وبعضهم بأن المجبر بلى بخلاف غيره لكامل شفقته وبعضهم بعكس ذلك

لان المجبر قد يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على اذنها فتتغير لنفسها وبعضهم بانه ان فسق

بغير شرب الخمر بلى أو بشر به فلا يلى الاضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم بانه ان أسرفسقه

ولى أو أعلن به فلا يلى وافتي الغزالي بأنه ان كان لوسلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق ولى والا فلا

واستحسنه في الروضة وقال ينبغي ان يكون العمل به وهاهنا امور أحدها الامام الاعظم اذا لم ينزل

بالفسق وهو الصحيح فانه يزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخيما لشأنه وقيل لا كغيره فيزوجهن

من دونه من الحكم الثاني الفسق يتحقق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة كالعضل مرات أقلها

فيما حكى بعضهم ثلاث الثالث لا يلزم من ان الفاسق لا يلى اشتراط ان يكون الولي عدلًا فان المستور بلى

بلا خلاف كما قاله الامام وأصحاب الحرف الدينية يلون كارجح في الروضة القطع به بعد حكاية وجهين

(وبلى الكافر الكافرة) اذا لم يرتكب محظورًا في دينه فان ارتكبه فلا كما في المسلم الفاسق وسواء

على هذا ان الولاية للأبعد كما نقله الجليلي عن الامام واعتمده الشارح رحمه الله وقال الروياني بولى

وبلى الكافر أي الاصل



(قوله) أم مسلماً لا يشك ذلك بعدم انعقاده بالشاهد الكافر لأن الفارق الضرورة في الولي دون الشاهد (قوله) ولا يلي الكافر المسئلة الخ قال الفقهاء المعنى فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الأديان إذا عداوة أشد من الاختلاف في الدين ف وقعت التهمة في الاختيار انتهى واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسئلة بقصة أم حبيبة رضي الله عنها \* (٤٠) \* (قوله) والكافر في الثانية أي والابعد

الكافر (قوله) لحديث مسلم الخ روى مسلم أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواده ابن عباس رضي الله عنهما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم إمامنا الأول لا مور منها قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا كنت الرسول بينهما حسنه الترمذي وأيضاً ابن عباس كان يرى أن من قلدا الهدى صار محرماً لعل النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد تقليد الهدى فكانت روايته على وفق مذهبه وأيضاً فدلنا محرم وقول وذاك محلل وفعل وعند التعارض يصار إلى ترجيح المحرم والقول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول المتن عوض الزوجة أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فعقد عليه جبراً لم يصح وكذا يقال في السيد مع عبده ثم أنه كما لا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال (قول المتن) لم يصح أي بخلاف ما لو عقد الوكيل في حال صلاة الموكل لأن الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسياً صرح قاله النووي في شرح المذهب (قول المتن) ولو غاب الأقرب الخ لزواج السلطان على ظن الغيبة الشرعية ثم تبين قرب مكانه فاعقد بأهل (قول المتن) بغير اذنها وقيل لا يجوز إلا باذنها فيمنع في الصغيرة وعلى الأول يستحب للوكيل استئذانها خروجاً من الخلاف (قول المتن) تعيين الزوج في الاظهر لأنه يملك التعيين فملك الاطلاق كالوكالة في البيع (قوله) لا اختلاف الاغراض الخ قال الزركشي قضية هذا التعليل أن الأب لو وكل الجار

كان الزوج كافراً أم مسلماً في الذمة ولا يلي الكافر المسلم ولا المسلم الكافر بل يلي الابعد المسلم في الأولى والكافر في الثانية فان قد فالحاكم يزوج بالولاية العامة وهل يلي اليهودي النصرانية وعكسه قال الرافعي يمكن أن يلحق بالارث أي فيلى ويمكن أن يمنع لأن اختلاف الملل وإن كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر ويؤخذ من هذا المشر إلى الناع على أن الكفر ملة أو ملل كما بناءه المتولى ترجيح الأول من عموم عبارة المباح والمرد لا يلي مرتدة ولا غيرها (واحرام أحد العاقلين) من ولي ولو كان السلطان أو زوج أو وكيل عن أحدهما (أو الزوجة) بالحج أو بالعمرة أو بهما (يمنع صحة النكاح) لحديث مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولا تنقل الولاية) إلى الابعد (في الأصح) لبقاء الرشد والنظر (في زوج السلطان عند احرام الولي لا الابعد) وقبل يزوج الابعد بناء على انتقال الولاية إليه (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (ولو أحرم الولي أو الزوج) بعد التوكيل (فعقد وكيله الحلال لم يصح) العقد (والله أعلم) لأن الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل على أنه قبل يعزل الوكيل باحرام الموكل والأصح لا فيزوج بعد التحلل ولو أحرم السلطان أو القاضي جاز خلفائه أن يعقدوا الأنكحة كما ذكره الخفاف لأن تصرفهم بالولاية لا بالوكالة (ولو غاب الأقرب إلى مرحلتين زوج السلطان) نيابة عنه لبقائه على الولاية ولا يستأذن لطول مسافته (ودونهما لا يزوج إلا باذنه في الأصح) لقصر مسافته والثاني يزوجها السلطان ولا ينتظر اذنه لأنه قد يفوت الكفو الراغب بالتأخير فتضرر به ولو ادعت غيبة ولها وانها خلية عن النكاح والعدة فهل يعول الحاكم عليها في ذلك ويزوجها أم لا بد من شهادة خبيرين به احتياطاً لا لبضاع وجهان أحدهما الأول فان العقود يرجع فيها إلى قول أربابها (وللمجبر التوكيل في التزويج بغير اذنها) كما يزوجها بغير اذنها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الاظهر) والثاني يشترط لا اختلاف الاغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون للوكيل شفقة داعية إلى حسن الاختيار ودفع هذا بأن شفقة الولي تدهو إلى أن لا يوكل إلا من يثق بحسن نظره واختياره (ويجئنا التوكيل) حيث لم يعين له الزوج (فلا يزوج غير كفؤ) فان تزوج به لم يصح (وغير المجبر) بأن كان غير الأب والجد مطلقاً أو أحدهما في التيب (ان قالت له وكل وكل وانتهت) عن التوكيل (فلا) يوكل لأنها انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه (وان قالت زوجني) وسكتت عن التوكيل (فله التوكيل في الأصح) لأنه تصرف بالولاية فيتم من التوكيل بغير اذن كالوصي واقيم والثاني لانه تصرف بالاذن فلا يوكل إلا باذن كالوكيل (ولو وكل قبل استئذانها في النكاح لم يصح) توكيله (على الصحيح) لأنه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه والثاني يصح لانه يملك تزويجها بشرط الاذن فله تفويض ماله إلى غيره ولا يزوج الوكيل حتى تأذن هي للولي ولا يكفي اذنها للتوكيل كما في الروضة كأصلها وقال ابن الرفعة الاشبه أنه يكفي ولو قالت وكل بتزويجي واقتصرت عليه فله التوكيل وكذا التزويج بنفسه في الأصح لانه يبعد منعه مما له التوكيل فيه فان نهته عن التزويج بنفسه لم يصح الاذن لأنها منعت الولي وردت التزويج إلى الوكيل الاجتنبى فأشبهه التفويض إليه ابتداء (وليقل وكيل الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقل الولي

صح قطعاً ويجب أيضاً اختصاصه بخلافه إذا لم تصرح المرأة بسقاط الكفاءة (قول المتن) ولو وكل قبل استئذانها الخ لو كان الولي الحاكم فأمر رجلاً بتزويجها قبل الاستئذان فنقلنا عن فتاوى البغوي أنه يصح أن قلنا الاستئذان منه في شغل معين استخلاف وهو الأصح



(قول المتن) زوجت بنتي فلانا الخ لوقال زوجت بنتي منك للخاطب الذي وكلت لم يصح أيضا إلا في وجهه حكاية صاحب البحر (قوله) أي الأب والجد أي فهما المراد بالمجبر لا بقيد كون المولية (قوله) هو مراد المحتررا الخ لم يقل هو بمعنى قول المحتررا كأنه لما قد يتوهم من عبارة المحتررا خلاف ذلك وذلك بأن يفسر عند ظهور الحاجة \* (٤١) \* يجعل الظهور الذي هو البلوغ سواء وجدت الحاجة بالفعل أم لا (قوله) بالبلوغ عن

الحاجة أي عن التصريح باشتراطها والافهسي مشترك على أن هذا مراده بقوله الآتي فكأنه قيل بالغة محتاجة (قوله) والحكمة في المخالفة بينهما أي باعتبار ما في المحتررا والمنهاج والافالمذهب استواءهما في الاكتفاء بمطلق الحاجة كما يلف عن الروضة والله أعلم (قوله) عاقلين الظاهر أن التعميم أولى وكأنه قرأ من ذلك للزوم التكرار وإيهام العبارة الجواز في المجنون الصغير وهو لا يجوز (قول المتن) لزمه الإجابة قال الزركشي قضيته أنه يصير بالامتناع عاضلا فيزوجها القاضي وهو مشكل إذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر قل والأقرب أنه يزوج لكن بأذنهم انتهى قلت وحاصله أن القاضي لا يستقل بالأبعد امتناع الجميع والله أعلم \* فائدة \* الزامه بالإجابة ترتب الأثم عند المخالفة والله أعلم (قوله) بالنظر إلى غيره أي وإن لم يكن قضيا في عرف الشرع وقس على ذلك الأورع والاسن هذا مراده فيما يظهر والله أعلم (قوله) والثاني الخ قال الإمام لا أدري هل ذلك هذا أم لا بقراءة السلطان أو يعمر قال وعلى أنه صحيح يكره التزويج في قرعة السلطان دون غيره انتهى (قوله) والآخراطل أي سواء دخل بها الثاني أم لا خلافا لما لا رحمه الله قاله الزركشي (قول المتن) فباطلان استشكل البطلان في الثانية بآثار الأصل عدم المعية (قول المتن) فإن ادعى كل زوج الخ ليس تقريرا على الخامسة بل المعنى أن جميع ما تقدم إذا اعترف

لو قيل الزوج زوجت بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها (فإن لم يقل له ونواه لم يصح النكاح لأن الشهود المشترط حضورهم فيه كما تقدم لا اطلاع لهم على التية (ويلزم المجبر) أي الأب أو الجد (ترويح مجنون بالغة) كذا في المحتررا (ومجتنون ظهرت حاجته) هو مراد المحتررا بقوله عند ظهور الحاجة وفي الروضة وأصلها يلزمه ترويح المجنون والمجتنون عند الحاجة يظهر أمارات التوقان أو توقع الشفاء عند إشارة الأطباء أي يقول عدلين منهم كذا ذكره في المطالب في المحتررا والمنهاج اكتفي في المجنون بالبلوغ عن الحاجة لانه مظنتها واقتصر في المجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها للبلوغ بخلاف الخفية التي أشار إليها الأطباء فكأنه قيل بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها يقيد بالمهر والثقة وتزويجه يغرمه إياهما (لأصغرة وصغير) عاقلين لعدم حاجتهما إليه في الحال وسيأتي الكلام في المجنونين (ويلزم المجبر وغيره أن تعين) كاخ واحد أو عم واحد (إجابة ملقمة التزويج) تخصينها (فإن لم تعين كاخوة فسألت بعضهم) أن يزوجهما (لزمه الإجابة في الأصح) كيلا يتواكوا فلا يعفو عنها والثاني لا يلزمه لعدم تعينه للولاية (وإذا اجتمع أولياء في درجة) كاخوة أو أعمام (استحب أن يزوجهما أفقهما) بالنظر إلى غيره لانه أعلم بشرائط النكاح (وأسنهم) بالنظر إلى غيره لزيادة تجربته وكذا أورعهم لانه أشفق وأحرص على طلب الحظ (برضاهم) أي برضا باقهم لتجتمع الأراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار البعض (فإن تشاحوا) بأن لم يرضوا بواحد منهم وأراد كل منهم أن يزوج (أقرع) بينهم فن خرجت قرعته زوج (فلوزوج غير من خرجت قرعته وقد أدنت لكل منهم) أن يزوجهما (صح) تزويجه (في الأصح) للآذان فيه والثاني لا يكون لقرعة فائدة واجب بأن فائدتهم تقطع النزاع بينهم لا تفي ولاية البعض (ولو تزوجهما أحدهم زيدا وآخر عمرا) وقد أدنت لهم في التزويج وسبقوا أحد التزويجين (فإن عرف السابق) منهما (فهو الحكم) والآخراطل (وإن وقع معاها وجهل السابق والمعية فباطلان) لتدافعهما في المعية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر فبما مع امتناع الجمع بينهما ولتعذر امضاء العقد في السابق المحتمل لعدم العلم به لانا (وكذا لو عرف سبق أحدهما ولم يتعين) أي فهما بالطلان (على المذهب) أما الثاني منهما فظاهر وأما الأول فلتعذر امضائه لعدم تعيينه وفي قول يخرج بوقف الأمر حتى يبين وبعضهم أبي تخريجه وقطع بالأول (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يبين) فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا لثالث نكاحها قبل أن يطلقها أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتقتضي عدة الوفاة وبعضهم أجرى هنا قول البطلان فيما قبله (فإن ادعى كل زوج) عليها (عليها بسبقه سمعت دعواهما بناء على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح فإن أنكرت حلفت قال البغوي لكل واحد منهما أي أنها لا تعلم سبق نكاحه وعن الفضل إذا حضر المجلس الحكم وادعى أي معا حلفت لهما يميناً واحدة أي أنها لا تعلم سبق نكاح واحد منهما بعينه (وإن أقرت لأحدهما) بالسبق (ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى الآخر وتحليفها) أنها لا تعلم سبق نكاحه (يبني على القولين فيمن قال هذا الزيد بل لعرو هل يغرمهم وإن قلنا نعم) وهو الظاهر (فنعلم) أي تسمع الدعوى وله التحليف رجاء أن تقر فيغرمها

بني الزوجان بأن الحال كذا كرفان تنازعوا وزعم كل أنه السابق وأما تعلم ذلك فقصه هذا التفصيل يعرف هذا بجملة الرافعي المذكر (قول المتن) وسامع دعوى الآخر الخ استشكل ابن الرفعة البناء المذكور فإن الدعوى على النكاح إنما هي لعنه لا لما يلزم عنه من الغرم فكيف يجوز على من لم يذمه والخلف إنما يكون لبي المدعى به ونبه الزركشي على أن المدعى إذا كان له بينة ينبغي أن يسمع بلا خلاف قلت وكذا لو لم يكره ما لا احتمال أن يدعى ثم يقيم البينة



(قوله) فيكون كالأقرب له على الاظهر مقابله انها كالبيئة وعليه قسيل نسمع لاحتمال ان شكل ويخالف قسيل له وتترج من الاول والصحيح عدم السماع لانها كالبيئة في حق المتداعين دون غيرها ولو علمنا بها لزم بطلان نكاح الاول والله أعلم كذا في التكملة وغيرها (قول المتن) في تزويج الخ مثل ذلك تزويج الامة بعبد الصغيران قلنا له اجباره وفي الجرح لو اراد القاضي تزويج الجنون مجنونة لانص له والقياس ان لا يتولى الطرفين ويحمل المذهب غيره انتهى ومن لا ولي لها الا القاضي يجوز ان ينصب شخصا يزوجه للجنون المحتاج والقاضي يقبل وبالعكس (قوله) لقوة ولايته هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبرا وبه صرح ابن الرفعة حتى لا يجوز في بنت ابنه التي بالبالغ العاقل وبه صرح الماوردي وغيره (قول المتن) ولا يزوج ابن العم نفسه مثلها ابنه الصغير (قول المتن) أو خليفته عليه الزكشي بأن حكمه نافذ عليه وبأنه لا يملك عزله بلا سبب بخلاف الوكيل فلهما ولو استتاب شخصا في هذا التزويج فقط فالظاهر انه لا يملكه ويحتمل الكفاية عند انفراد القاضي بالبلد (قوله) تكلفاء القاضي أي فان بعضهم \* (٤٢) \* يزوج بعضا وهم مستوون (قوله) والثاني

يجوز الخ لنا وجه ثالث بالجواز للجدون غيره ذكره الزكشي وقال عقبه تنبيه مقتضى تعليلهم ان الجد ولو وكل وكيل في تولي الطرفين صح وقضية كلام الرافعي المنع انتهى وقوله يجوز للجدون غيره يجب تقريره على القول بأن الجد لا يتولى الطرفين كما يلوح ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى

\* (فصل) \* زوجها الولي (قول المتن) صح يدل له حديث تزوج فاطمة بنت قيس القرشية من أسامة وتزوج بناته صلى الله عليه وسلم من علي وغيره ولا مكافي له صلى الله عليه وسلم \* فائدة \* يكره التزويج من غير الكفو عند الرضا المصلحة ويكفي في الرضا السكون في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلا فبان الزوج غير كفوء قال الامام صح باتفاق الاصحاب قال البغوي ولكن لها حق الفسخ كما لو أدت في رجل ثم وجدت به عيبا (قوله) لان النقصان الخ زعموا هو اختصاص الخلاف بالعيب وقضية

وان لم تحصل له الزوجية وان قلنا لا يغرم لعرو ولا تسمع الدعوى هنا لا تنفع فائدها لانها لو أقرت له أو نكحت عن اليمين خلافه وفيه كون كالأقرب له على الاظهر لا تغرم له شيئا على القول الذي عليه التفريع وحيث غرمت فالواجب عليها هو الواجب على شهود الطلاق البائن اذ ارجعوا بعد تفريق القاضي وهو كما سيأتي في باب مهر المثل وفي قول نصه ان كان قبل وطء (ولو تولى طرف في عقد في تزويج بنت ابنه بان ابنه الآخر صح في الاصح) لقوة ولايته والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينتظم وانما يجوز ذلك في البيع لطفل ومنه لكثرة وقوعه (ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عم في درجته) ان كان (فان فقد القاضي) ولا تنقل الولاية الى الاعداد (ولو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) خاصا (زوجها) ايها (من فوقه من الولاية) كالسلطان (أو خليفته) ان كان له خليفة أو مساويه تكلفاء القاضي (وكلا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجد كما تقدم (لا يجوز ان يوكل وكيل في احدهما) ويتولى الآخر (أو وكيلين فهم في الاصح) لان فعل الوكيل في ذلك منزل منزلة فعل الموكل بخلاف تزويج خليفة القاضي له لان تصرفه بالولاية والثاني يجوز لان القصد رعاية التعدد في صورة العقد وقد حصل

\* (فصل زوجها الولي) المنفرد كالاب والاخ (غير كفوء برضاها أو بعض الاولياء المستوين) كاخوة أو اعمام غير كفوء (برضاها ورضا الباقيين صح) التزويج لان الكفاءة حقها وحق الاولياء وقد رضيت معهم بتركها (ولو زوجها الاقرب برضاها) غير كفوء (فليس للاعداد اعتراض) اذ لا حقه الا في التزويج (ولو زوجها أحدهم به) أي أحد المستوين غير كفوء (برضاها دون رضاها) أي رضا باقهم (لم يصح) التزويج لان لهم حقا في الكفاءة فاعتبر رضاها بتركها كالمراة (وفي قول يصح ولههم الفسخ) لان النقصان يقتضي الخيار لا البطلان كما في عيب البيع (ويجوز القولان في تزويج الاب) أو الجد (بكر صغيرة أو بالغة غير كفوء برضاها) أي رضا البالغة (ففي الاظهر) التزويج (باطل) لانه خلاف الغبطة كالتصرف في المنال على خلافها بل أولى منه لان البضع يحتاج فيه (وفي الآخر يصح وللبالغة الخيار والصغيرة) أيضا

كلامهم التعميم في سائر خصال الكفاءة (قول المتن) ويجوز القولان الخ خص بعضهم الخلاف بحالة جهل الاب وقطع (إذا عند العلم بالبطلان كذا نقله ابن الرفعة عن مقتضى كلام العراقيين وتصريح الماوردي فليست على هذا أي حالة ثبت فيها الخيار للاولياء والمرأة بالجنون والجدام والبرص \* كما صرحوا به في باب الخيار والجواب ان صورته ما لو أدت البالغة في معين فبني الولي الحال على ظن السلامة ثم بان معينا قال الرافعي وجوابه اذا طنت زيدا كفوا واذا نت في تزويجها منه ثم بان انه غير كفوء فلا خيار والنقصان منها ومن الولي حيث لم يجئنا وليس هذا كظن سلامة العيب لان الظن فيه يبنى على الغالب وهنا لا يقال الغالب كفاءة الخاطب انتهى وهذا كما ترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب واما غير هذه الصورة فلا يصح النكاح نظر للمولية جهل الولي الحال أو علمه والخصيص بهذه الصورة أخذته من كلام نفسه ابن الرفعة لكن قضية الحاشية المسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن ان يضم اليها اخرى وهي لو أدت في غيره معبر وكان اتولى أهلا



(إذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها) خاصا (أن يزوجه السلطان) أو العاصي (بغير كفوف فعل لم يصح) التزويج (في الأصح) لما فيه من ترك الحظ والثاني يصح كافي الولي الخاص (ونخصال الكفاءة) أي الصفات المتبعة فيها ليعتبر مثلها في الزوج خمسة (سلامة من العيوب المثبتة للخيار) وسيأتي في باب من به بعضهما كالجنون أو الجذام أو البرص لا يكون كفواً للسلية عنها لأن النفس تعاف صحبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضاً فإن اختلف العيان فلا كفاءة بينهما وإن اختلفا وما به أكثر فكذلك وكذا أن تساوي أو كان ما به أكثر في الأصح لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه ويجري الخلاف فيما لو كان محبوباً وهي رتقاء أو قمران (وحرية الرقيق ليس كفواً للحرية) أصلية كانت أو عتقة لأنها تعير به وتتضرر بأنه لا ينفق إلا نفقة المعسر (والعتيق ليس كفواً للحرية أصلية) بخلاف العتقة ومن مس الرق أحد آياته ليس كفواً لمن لم يمس أحد من آباءها أو مس أباً بعد قال الرافعي ويشبه أن يكون الرق في الأمهات مؤثراً ولذلك تعلق بها الولاء زاد في الروضة قوله المفهوم من كلام الأصحاب أنه لا يؤثر صريح به صاحب البيان يقال من ولده رقيقة كفولن ولده عربية لأنه يتبع الأب في النسب (ونسب) كان تنسب إلى من تشرف به بالنظر إلى مقابله كالعرب فإن الله فضلهم على غيرهم (فالعجمي ليس كفواً عربية) والاعتبار بالأب فن أبوه عجمي وأمه عربية ليس كفواً لمن أبوه عربي وأمه عجمية (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كفواً قرشية لحديث قدموا قریشاً ولا تقدموها رواء الشامي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلي) من قریش كفواً (لهما) لحديث مسلم أن الله اصطفى بكاة من ولد اسماعيل واصطفى قریشاً من كاة واصطفى من قریش بنی هاشم واصطفاني من بنی هاشم وحديث البخاري نحن وبنو المطلب شيء واحد وبنو هاشم وبنو المطلب أكفاء وغير قریش من العرب بعضهم أكفاء بعض كاذ كره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الأكثرين (والأصح اعتبار النسب في العجم كالعرب) والثاني لا يعتبر لأنهم لا يعتنون بحفظ الأنساب ولا يدقون بها بخلاف العرب (وعتقة فليس فاسق كفواً عتقة) وإنما يكافؤوها عتيف وان لم يشتهر بالصلاح شهرتها والمستدع ليس كفواً للسنبة (وحرقة فصاحب حرقة ذنبه ليس كفواً رفع منه فكس وحجام وحارس وراع وقيم الحمام ليس كفواً بنت خياط ولا خياط بنت تاجر وأبرز ولاهما بنت عالم وقاض) نظراً للعرف في ذلك (والأصح أن اليسار لا يعتبر) لأن المال غادر رائج ولا يفخر به أهل الروايات والبصائر والثاني يعتبر لأنه إذا كان معسراً تتضرر هي بنفقه وعدم انفاقه على الولد وعلى هذا قيل يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة فيكون بهما كفواً للصاحبة الأول والأصح أنه لا يكفي ذلك لأن الناس أصناف غني وفقير ومتوسط وكل صنف أكفاء وإن اختلفت المراتب ولا يعتبر أيضاً الجمال نعم يعتبر الإسلام الأباة وكثرتهم فيه فن أسلم بنفسه ليس كفواً لمن لها أبوان أو ثلاثة في الإسلام وقيل أنه كفواً لها ومن له أبوان في الإسلام ليس كفواً لمن لها عشرة آباء في الإسلام وقيل أنه كفواً لأن الأب الثالث لا يذكر في التعريف فلا يلحق العار بسببه (و) الأصح (أن بعض الخصال لا تقابل ببعض) فلا يزوج سليمة من العيوب ذنبه بمعيب نسب ولا حرقة فاسقة بعبد عتيف ولا عربية فاسقة بعجمي عتيف ولا عتيفة رقيقة بفاسق حرماً بالزوج في الصور المذكورة من النقص المانع من الكفاءة ولا تتجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها ومقابل الأصح أن دناءة نسبه تجبر بعفته الظاهرة وإن الأمة العربية يقابلها الحر العجمي قال الإمام والتقي من الحرف الذنبه يعارضه الصلاح وفاقوا اليسار (اعتبر يعارض بكل خصلة غيره) (وليس له تزويج ابنه الصغیر أمة) لاتقاء خوف الرنا المشروط في جواز نكاحها (وكذا معية على المذهب) لأنه خلاف الغبطة فلا يصح وفي قول يصح ويثبت له الخيار

أوأحرامه ونحوه ما فهو باطل قطعاً وأما لو كان حاضر أو هو فاسق مثلاً وليس بعده إلا السلطان فالتأثير أنه من محل الخلاف ويحتمل خلافه (قوله) لما فيه الخ عبارة الزركشي لأنه نائب المسلمين ولهم حظ في الكفاءة كالأول كبل (قوله) والثاني يصح كالحق قوى هذا الزركشي وغيره واستدلوا بظاهر حديث فاطمة بنت قيس فإن ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجهما واختاره الجويني والإمام والغزالي والعبادي وقال في المتأخراته المذهب ومقابله ليس بشيء (قول المتن) حرية قال العراقي المراد بالعرب من كان منتسباً إلى أحد قبائل العرب فأما الحضرة والمتولدة فن كان منهم مضبوط النسب فكالعرب والافكال انتهى (قول المتن) والأصح الخ عاله الزركشي بالقياس على العرب (قول المتن) وعتقة قال الله تعالى أفن كان مؤمنة كن كان فاسقا (قول المتن) فصاحب حرقة ذنبه ليس كفواً رفع منه أي لأنها تدل على خسة النفس (قول المتن) وقيم الحمام هو البلان كذا رأيت في نسخة شرجالهما مش التكملة وعليه صح والله أعلم (قول المتن) والأصح أن اليسار لا يعتبر قال أبو طالب في خطبته عند تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم لخديجة رضي الله عنها أن كان في المال قل فإن المال ظل زائل وأمر حائل (قول المتن) لا يقاب بعض أي كافي القصاص (قوله) ومقابل الأصح الخ منه تعلم أن ما اقتضا ظاهر المتن من عموم الخلاف لصو التقابل ليس مراداً وقوله وإن الأمة العربية يقابلها الحر العجمي أي فيكون الأصح خلاف ذلك وحديثه فيكم يجتمع هذا مع قوله في آخر الفصل الآ

وله تزويجها يعني الأمة من رقيق ودني النسب لأنه لا تنسب لها وقد يعتذر بأن المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجنب ذلك غير المبرر كركيله في تزويج أمته من غير تعيين زوج وكافي تزويج ولي المرأة أمها



اذ بلغ وقطع بعضهم بالبطلان في تزويجه الرقاع أو القرناء لما فيه من بذل مال في بضع لا ينتفع به (ويجوز من لا تكافئه بياقي الخصال) كالنسب والحرقة (في الأصح) لان الزوج لا يعبر باستفراش من لا تكافئه نعم ثبت له الخيار اذ ابلغ والثاني لا يجوز ذلك لانه قد لا يكون فيه غبطة

\* (فصل لا يزوج مجنون صغير) \* لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير الحاجة) كان تظهر رغبته في التسا عبدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو بتوقع الشفاعة بقول عدلين من الاطباء فواحدة لا تدفع الحاجة بها وزوجه الاب ثم الجد ثم السلطان دون سائر العصابات كولاية المال وقد تقدم انه يلزم المجهري تزويج مجنون لمهرت حاجته (وله) أي للولي (تزويج صغير عاقل أكثر من واحدة) لانه قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر للولي وزوجه الاب والجد دون الوصي والقاضي لعدم الحاجة وانتفاء كل الشفقة (وتزويج المجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة) في تزويجها (ولا تشترط الحاجة) اليه بخلاف المجنون لان التزويج يفيد لها المهر والتفقه ويغرم المجنون (وسواء) في حواز التزويج (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر) وقد تقدم انه يلزم المجهري تزويج مجنونة بالغة (فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صغرها) لعدم الحاجة اليه (فان بلغت زوجها السلطان في الأصح) كما يلي مالها لكن بمراجعة أقاربها وجوباً في وجه صحته البغوي لانهم أعرف بمصلحتها وندبا في آخر تطييبا لقلوبهم والثاني يزوجه القريب باذن السلطان مقام اذنها (للحاجة) كان تظهر علامات غلبه شهوتها أو بتوقع الشفاء بقول عدلين من الاطباء (للمصلحة) من كفاية تفقه وغيرها (في الأصح) ومقابلته يلحق السلطان بالمجير (ومن حجر عليه بسنه) أي تذيير في ماله (لا يستقل بنكاح) الا يقضى ماله في مؤه (بل ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي) باذنه كما سيأتي لانه حر مكاف صحيح العبارة والاذن ويعتبر في نكاحه حاجته اليه بالامارات الدالة على غلبه الشهوة وقيل بقوله ولا يزاو على واحدة وقيل تكفي في نكاحه المصلحة (فان أذن) له الولي (وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل فان زاد) عليه (فانتهى ورخصة النكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) المعين ويلغو الزائد والثاني طلانه لزيادة وقيل ابن الصباغ القياس على الصحة ان يطل المسمى ويثبت مهر المثل في الذمة (ولو قل انكح بأف ولم يعين امرأة نكح بالاف من أف ومهر مثلها) فان نكح امرأة بالف ومهر مثلها الف أو أكثر صح النكاح بالمسمى أو أقل من الف صح النكاح بمهر المثل ولغا الزائد ولو قال انكح فلانة بالف وهو مهر مثلها فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لغا الزائد (ولو أطلق الاذن) فقال تزوج (فالأصح صحته) أي الاذن والثاني يلغو والالم يؤمن ان ينكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله وهذا مدعوع بقوله (وينكح بمهر المثل من تليق به) فان نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو أكثر لغا الزائد وان نكح شريفة المذكورة لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لا انتفاء المصلحة فيه والاذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل (فان قبل له وليه اشترط اذنه في الأصح) لما تقدم والثاني لا يشترط لان النكاح من مصالحه وعلى الولي رعايتها فلا يحتاج في فعلها الى اذن كما في الاطعام والكسوة (ويقبل بمهر المثل فأقل) لمن تليق به (فان زاد) عليه (صح النكاح بمهر المثل وفي قول يطل) لزيادة (ولو نكح السفيه بلاذن فباطل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شيء) وان لم نعم الزوجة سفيه لم تغري بترك البحت عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لشبهة النكاح المسقطه لحد (وقيل أقل متمول) لتمييز النكاح عن السفاح (ومن حجر عليه فليس يصح نكاحه) لانه صحيح العبارة

\* (فصل) \* لا يزوج مجنون الح (قول المتن) فواحدة أي ولو أمة بشرطها ويجوز في واحدة الرفع والنصب (قوله) ثم السلطان الح ويأتي في مراجعة أه قارب ماسياً في تزويج المجنونة (قوله) وندبا في آخره على هذا قال لنا موضع يزوج فيه السلطان جبراً من غير استئذان أحد وهو هذا دون غيره (قوله) ويلغو الزائد لانه تبرع من سفيه (قوله) وقال ابن الصباغ قد رجع الرافي عن مثل مقالة ابن الصباغ فيما لو عقد لطفل بفوق مهر المثل قال انزركشي ولا فرق بينهما ولهذا سوى البغوي بينهما في التهذيب وأي فرق بين كون المحجور صغيراً أو سفيه (قوله) القياس أي على ما لو عقد لطفله بفوق مهر المثل فقد رجع الرافي فيها وفق مقالة ابن الصباغ وفرق بعضهم بأن الولي متصرف على الغر وهذا في مال نفسه (قوله) كفي الاطعام والكسوة والتصرفات المالية (قول المتن) وفي قول يطل أي كماله اشترى له بأكثر من ثمن المثل والوجه هو الاول كماله تزوج مولته بأقل من مهر المثل فان النكاح صحيح (قوله) وقيل مهر المثل قال الزركشي حص المهر وردى الخلاف بالمطوعة فان كانت مكرهة لم يهرمه مهر المثل قولاً واحداً ونقل عن البصريين تخصيص الخلاف بحالة جهل السفيه والمجرو والافلامه قولاً واحداً وقيل الخلاف في احكامه انتهى واستشكل الرافي عدم وجوب المهر حالة الجهل وأجيب بأن حقها بطل بالتمكين



(قول المتن) ونكاح عبد بلا إذن سيده باطل وقضية الطلاقه انما لو طلق في نكاحه (قوله) قال في ذمته لم يقولوا بجعل ذلك في  
السفيه وكان الفرق كون الرقيق صالحا للتصرف في نفسه لا يتوقف على موافق سيده (قول المتن) اجبار عبده  
يقال جبره على كذا وأجبره عليه (قوله) لانه لا يملك رفعه هذه الآية موجودة في قوله لا يملك رفعه (قوله) كسلفه فرق بين العبد الصغير  
بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير \* (٤٥) \* بأن ولاية الأب التي تزوج بها ابنه الصغير لا تمنع من جبره بخلاف ولاية الأب في  
لا تمنع من جبره بخلاف ولاية الأب في تزوجها بعد

وله ذمة (ومثون النكاح في كسبه لا فيما معه) ليعمل حق المهر بما في يده (ونكاح عبده  
بلا إذن سيده باطل) للحجر عليه (وبأنه صحيح) لجهة موافقه وشواه كل السيد كرا أم أمي (قوله)  
الطلاق الاذن وله تقيده بامرأة) معنة (أو قبله أو بعده ولا يعدل عما أذن فيه) مراعاة لجنه  
فان عدل بطل النكاح نعم لو قدر له مهر آخر ادعى عليه فالزاني في ذمته يطالب به اذا غنى وله في الطلاق الاذن  
نكاح الحرّة والامة في تلك البلدة هو غيرهما والسيد منه من الخروج الى البلدة الاخرى ولو طلق لم ينكح  
اخرى الا باذن جليده (والاظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صغيرا كان أو كبيرا لانه  
لا يملك رفعه بالطلاق فلا يملك اثباته والثاني له اجباره كالامة بان يزوجه بغير رضاه قال الخوي  
أوبى كرهه على القبول لانه اكره بحق وخالفه المتولي والثالث له اجبار الصغير دون الكبير  
(ولا عكسه) أي ليس على السيد تزويج العبد اذا طلبه في الاظهر لما في وجوبه من تشويش مقاصد  
الملك وفوائده والثاني يجب عليه حذرا من وقوعه في الفاحشة (وله اجبار أمته) على النكاح  
(بأي صفة كانت) من صغير وكبير وبكارة وثبوبة وعقل وجنون لان النكاح يرد على منافع البضع  
وهي مملوكة له وبهذا تفارق العبد لكن لا يزوجهما بغير كفؤ يعيب أو غيره الارضاها فان خالف  
بطل النكاح وفي قول يصح ولها الخيار وله تزويجها برقيق ودنى النسب لانها لا نسب لها (فان  
طلبت لم يلزمه تزويجها) لانه ينقص قيمتها ويفوت الاستمتاع عليه فيمن عمل له (وقيل ان حرمت  
عليه) مؤبدا كان تكون اخته (لزمه) اذ لا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعفائها بخلاف  
مالو وطئ احدي اخين ملكهما فانه لا يلزمه تزويج الاخرى قطعا لان تحريمها عليه قد يزول فتوقع  
منه قضاء الشهوة (واذا تزوجهما فلا يصح أنه بالملك لا بالولاية) لانه يملك الاستمتاع بها والثاني أنه بالولاية  
لما عليه من رعاية الحظ حتى أنه لا يزوجهما بغير كفؤ كما تقدم ويجوز بيعهما من مجذوم ونحوه ويجزى  
الخلاف في تزويج العبد بناء على اجباره (فبزوج) تقرى على الاصح (مسلم منه الكافرة) أي  
الكفاية كما عبر به في المحرر لان غيرها لا يحل نكاحها كما سيأتي (وفاسق ومكاتب) أمته وعلى  
الثاني لا يزوج واحد من الثلاثة من ذكرت لان المسلم لا يلي الكافرة والفاسق يسلب الولاية والرق  
يمنعها كما تقدم (ولا يزوج ولي عبدا صبي) لما فيه من انقطاع اكسابه عنه (وزوج أمته في الاصح)  
اكتسابا للمهر والنفقة والثاني لا يزوجهما لانه ينقص قيمتها وقد تجبيل فتهلك ومن يزوجهما قبل ولي  
المال كالوصي والقيم والاصح أنه ولي النكاح الذي يلي المال وهو الاب أو الجد وعبد المجنون والسفيه  
وامتهم كعبد الصبي وأمته فيما ذكر ويحتاج الى اذن السفيه في نكاح أمته

### \* (باب ما يحرم من النكاح) \*

تحرم الامهات أي نسكاهن وكذا الباقي (وكل من ولدت أو ولدت من ولدك) ذكرا كان أو أنثى بواسطة  
أو بغيرها (فهى أمك) ودليل التحريم فيها وفي بقية السبع الآية قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم

١٣ في (قول المتن) فهي أمك الى آخره ظاهرا لطلاق الام على الجدات حقيقة وكذا يقال في البنات وغيرهما بما يأتي  
(قوله) ودليل التحريم هذا بناء منه على ان لفظ الام شامل ومتناول للعليا ولفظ البنت متناول للسفلى وذلك اما بالاتزام كون ذلك من الحقيقة  
العرفية أو من حيث استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وهذا الثاني متعين في العمات والحالات كما لا يخفى ثم رأيت الرركشي تعرض لهما  
وأثبت فيهما خلاف الامهات والبنات على انه يجوز الحاق غير المنصوص بماد كقياسا



(قول المتن) من ماء زناه الظاهر ان ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لو خرج بسبب محرم ثم استدخلته زوجته كيف الحكم والوجه ثبوت النسب (قول المتن) ويحرم على المرأة مثلها المحارم المدلون بها كبتها \* (٤٦) \* وأمها نسبا أو رضاعا (قول المتن)

إلى آخره (والبنات وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها) ذكرنا أن أوثق بواسطة أو غيرها (فثبتت قلت) أحدا من الرافعي في الشرح (والمخلوقة من) ماء (زناه تحلل له) إذ لا حرمة لماء الزنا نعم تصكره له خروجاً من خلاف من حرّمها عليه كالخفية (ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله أعلم) لثبوت النسب والارت بينهما (والأخوات) وكل من ولدها أبوالأخوات أو أحدهما فأختك (وبنات الأخوة و) بنات (الأخوات) وإن سفلن (والعمات والخالات وكل من هي أخت ذكر ولدك) بواسطة أو غيرها (فثبتت) وقد تكون من جهة الأم كاخت أبي الأم (أو أخت أنثى ولدك) بواسطة أو غيرها (فثبتت) وقد تكون من جهة الأب كاخت أم الأب (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) الحديث العجيب يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وقال تعالى وأمها تنكحكم إلا أني أرسعنكم وأخواتكم من الرضاعة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو ذالنها) وهو الفحل بواسطة أو غيرها (فأم رضاع وقس الباقي) بما ذكرنا فكل من أرضعت بذلك أو بلبن من ولده بواسطة أو غيرها أو أرضعتها امرأة ولدها بواسطة أو غيرها وبناتها من نسب أو رضاع وإن سفلت فبنت رضاع وكل من أرضعتها أمك أو أرتضعت بلبن أمك أو ولدتها مرضعتك أو الفحل فاخت رضاع واخت الفحل واخت ذكر ولده بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع عمه رضاع وأخت المرضعة وأخت أنثى ولدها بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع خالة رضاع وبنت ولد المرضعة والفحل من نسب أو رضاع وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرتضعت بلبن أختك وبناتها من نسب أو رضاع وإن سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو أرتضعت بلبن أمك من نسب أو رضاع وإن سفلت بنت أخ وأخت رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعت أختك) أو أختك ولو كانت أم نسب كانت أمك أو زوجة أمك فتحرم عليك (وإنفلتت) وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب كانت بنتك أو زوجة أمك فتحرم عليك (ولا أم مرضعة ولدك وبناتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت زوجتك فتحرم أمها عليك وبناتها فهذه الأربع يحرم من في النسب ولا يحرم من في الرضاع فتستثنى عندهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والجمهور كما قاله في الروضة لم يستثنوها لا شفاء جهة الحرمة في النسب عن الرضاع فإن أم الأخ مثلاً حرمت عليك في النسب لكونها أمك أو زوجة أمك وذلك متفق في كونها أم رضاع وكذا الباقي كما تقدم ولهذا سكت المصنف هنا عن الاستثناء (ولا) تحرم عليك (أخت أختك بنسب ولا رضاع) هو متعلق بالأخت (وهي) في النسب (أخت أختك لا لك لأمه) بأن كان لأم أختك بنت من غير أمك (وعكسه) أي أخت أختك لا لك لأمه بأن كان لأم أختك بنت من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع لا أختك بأن أرضعتها أجنبية لأنها أجنبية منك في الشقين (وتحرم) عليك (زوجته من ولدت أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو غيرها (وأمها من زوجتك منهما) أي من النسب أو الرضاع بواسطة أو غيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو غيرها (إن دخلت بها) أي بالزوجة قال تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لبيان أن زوجة

وبنات الأخوة الخ لو أخره عن العمات والخالات تأسيساً بالقرآن لكان أحسن وقوله والعمات والخالات منه مع الذي قبله يفهم حل بنات العمات والخالات (قوله) وقال تعالى قدم الحديث لعموم دلالة وقيل إن الله سبحانه وتعالى نبه بالذكوريتين في الآية على باقي السبع حكاه البيهقي عن الشافعي رضي الله عنه ووجهه أن السبع حر من معنى الولادة والأخوة يظهر ذلك بالتأمل (قول المتن) أو ذالنها وكذا مرضعة الفحل (قوله) من نسب أو رضاع متعلق ببنت الولد المذكور لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ (قوله) لا أخيك أي شقيقاً كان أو لاب أو لام خلافاً لما في شرح المهج (قوله) في الشقين راجع لقول المتن بنسب أو رضاع (قوله) بواسطة أي وهل دخوله بالدليل الآتي بأقياس أو شمول الاسم فيه الخلاف السابق في الحاشية وكذا يقال فيها يأتي (قول المتن) إن دخلت بها أي ولو كان العقد فاسداً وأما الثلاثة الأولى فإنها تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا بالدخول وإن كان فاسداً وقول الشارح الآتي بواسطة قال الزركشي هي مسألة نفيسة يقع السؤال عنها كثيراً ومثل الدخول استدخالها ماء المحترم (قوله) قال تعالى وحلائل أبنائكم الخ هذه الأدلة التي ذكرها خاصة بجهة النسب وأما جهة الرضاع ففقالوا دليلها الحديث

السالف ولأن توقف فيه من حيث أن زوجة الأب مثلاً إنما حرمت على الولد بالصاهرة فلا يتناولها الحديث



(قوله) ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الخ قال القفال في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الربائب لانهن في معنى النسب فكذلك امرأة الأب لانها في معنى أمه قال وحكى عن بعض العلماء أنه قال من عجايب الشريعة كون الرجل محرما لامرأة أبيه بعد نكاحها منه ولا يكون الأب محرما لها وبوجهه أن من تزوج امرأة فقد أثبت لها بالنكاح حرمة مؤبدة فمن ولدت صار ولده منها ماضيا لولدها منه ولو طلقها الزوج الذي هو أبو ولدها لم يكن له من الحرمة ما للولد فكذلك ولد الزوج لما تصور بصورة ولدها فأبقت حرمة أمته انتهى وقوله في معنى أمه الضمير يرجع لولد الأب لا للأب وقوله منها \* (٤٧) \* متعلق بصار الأول وكذلك منه يتعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولد الأب منها

وقوله وكذلك ولد الزوج أي من غيرها والله أعلم (قول المتن) ومن وطئ الخ هذا الوطء ثبتت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول إلى المخالطة في الأول دون الثاني (قول المتن) وكذلك الموطوءة بشبهة أي تحرم أصولها وفروعها ويحرم عليها أصوله وفروعها ولا تثبت المحرمية بخلاف الموطوءة بالملك (قول المتن) لا المزني بها وذلك لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون الحرمة التي امتن بها من الزنا الذي فاعله عاص الله تعالى قاله في الام (قوله) وليست مباشرة خرج النظر ولو إلى الفرج (قوله) في الشبهة كان باشرها بعقد فاسد ونحو ذلك مما سلف لامع علم الحال ورأيت في الزركشي ما نصه يرد عليه يعني المصنف ليس الأب جارية الابن فانها تحرم لماله من الشبهة في ملكه بخلاف ليس الزوجة ذكراه الاماء والظاهر ان الامام قرعه على القول بأن اللبس يؤثر (قوله) والثاني نعم الخ علل أيضا بأنه استتماع بوجوب الفدية على المحرم فكان كالوطء وبه قال جمهور العلماء قال الرافعي وهو قوي (قول المتن) منهن يؤخذ منه عدم جواز نسك الجميع وهو كذلك وهل ينسك إلى أم تبقى واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور

من بنيائه لا تحرم قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وذرا لجور جرى على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة لا تحرم بنتها (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبساتها وحرمت على آباءه وأبناؤه لأن الوطء في ملك المملوك نازل منزلة عقد النكاح) (وكذا الموطوءة بشبهة في حقها) بأن طهار زوجته أو أمته بنكاح أو شراء فاسدين أو غير ذلك تحرم عليه أمهاتها وبساتها وتحرم هي على آباءه وأبناؤه كما ثبت هذا الوطء النسب ويوجب العدة وسواء ظنته كاذب أم لا (قيل أوحقها) بأن ظنته كاذب وهو عالم بالحال فالحرمة كاذب أيضا والأصح المنع لا تنفائس ثبوت النسب والعدة هنا وقيل فيما إذا ظنت دونه تحرم على أبيه وابنه ولا تحرم أمها وبنتها عليه وفيما إذا ظن دونها حرمت عليه أمها وبنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه ولا تحرم أمها وبنتها عليه (لا المزني بها) فانها لا تحرم على الزاني أمها وبنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه كما لا يثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كفاخذة وليس (بشبهة) في الشبهة (كوطء في الظاهر) لانها لا توجب عدة والثاني نعم يجامع التلذذ بالمرأة فتحرم أمها وبنتها عليه وتحرم هي على أبيه وابنه واحتراز بالشبهة عن عدمها فلا أثر للبشارة في ذلك (ولو اختلطت محرم) من نسب أو رضاع أو مصاهرة (بنسوة قرية كبيرة) كألف امرأة (نكح منهن) واحدة مثلا ولا لا تمتنع عليه باب النكاح فانه وإن سافر إلى بلد آخر لم يأمن مسافرتها إلى ذلك البلد أيضا (لا بمحصورات) كالعشرة والعشرين فانه لا ينكح منهن إذا لم يمتنع عليه باب النكاح بذلك فلو نكح منهن لم يصح النكاح لغلبة التحريم وقيل يصح للشك في سبب منع المنكوحة ولا مدخل للاجتهاد في ذلك لفقد علامة الاجتهاد (ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه كوطء زوجته أبيه) أو ابنه (بشبهة) أو وطء الزوج أمها أو بنتها بشبهة فينفسخ نكاحها (ويحرم جمع المرأة وأختها وعمتها وأخواتها من رضاع أو نسب) قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح ونحو صدره في الصحيحين (فإن جمع بعقد بطل أو من نكح الثاني) باطل (ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بملك لا ملكهما) فيجوز شراء أختين مثلا ويحرم وطؤهما وله وطء أختها شاء (فإن وطئ واحدة) منهما (حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى) يحرم (كيس) لكلها أو بعضها (أو نكاح) أي تزويجها أو كتابة (لاحيض وأحرام) لانهما لم يزل الملك ولا الاستحقاق (وكذا رهن في الأصح) لأنه لم يزل الحل إذ يجوز الوطء معه باذن المرتهن والثاني يكفي الرهن كالزويج فلو عادت الاولى كأن ردت بعيب قبل وطء الاخرى فله وطء أختها شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها حرمت تلك العائدة حتى يحرم الاخرى (ولو ملكها ثم نكح أختها) الحرة (أو عكس) أي نكح امرأة ثم

اختار الر واني الثاني وقول المتن نكح مثله شراء الامة (قوله) لفقد علامة الاجتهاد نازع الرافعي في هذا التعليل فالاحسن التعليل بأن العلامة لم تأيد بأصل الحل (قول المتن) ابنه قال الزركشي ضبطه المصنف بخطه بالتون وبالباء (قول المتن) ويحرم الخاء انتهى قسم المؤبد شرع في غيره (قول المتن) حرم في الوطء وذلك لأن الوطء أولى بالتحريم من عقد النكاح (قوله) فيجوز شراء أي كما يجوز أن يشتري أخته ويمتنع عليه نكاحها



(قول المتن) فقط يرجع الى قوله امرأتان وقوله أربع (قوله) لغيلان حديث غيلان يفيد المنع في الاستدعاء بالاولى (قوله) وأما العبد فلانه على النصف من الحر قال القفال النكاح من باب النضائل فكما لم يلحق الحرفيه مرتبة النبوة لا يلحق العبد مرتبة الحر (قول المتن) لم تحل له الخ أي لم يحل نكاحها ولا وطؤها بالملك لو كانت أمة فاشتراها (قول المتن) ويغيب بقيلها أي ولو في حال نومها أو نومته ذكره في شرح البهجة (قوله) من مقطوعها لم يقل منه كما سلفه في باب الغسل لان ضمير حشفته هنا مفعول عن ذلك (قول المتن) بشرط الانتشار قال الزركشي ليس لناوطء بشرط فيه الانتشار الا هذا ونقل عن صاحب المطلب فيه انه لا يشترط الانتشار بالفعل بل بالقوة ثم قال أهني الزركشي قلت قد جزم الشيخ أبو حامد واتباعه من العراقيين بانتشار الانتشار بالفعل وقوة كلام الرافي يقتضيه \* (٤٨) \* ولهذا قالوا ان الصبي الذي لا يتأتى منه الجماع

لا يحل فلجمل كلام النووي في انتهاج على اطلاقه انتهى واعتمد شيخنا في شرح البهجة ما قاله الزركشي (قول المتن) لا طفل لا يريد طفلا لا يتأتى جماعه أمام من يتأتى جماعه وان لم يكن بالعا طه يجل كمن ربح به في شرح الارشاد وعبره وأما الطفلة التي لا تحتل الجماع فان وطأها محلل على المذهب (قول المتن) ولو نكح الخ على هذا حمل حديث لعن الله المحلل والمحلل له قال ابن عرابي المالكي في التمهيد لان ارادة المرأة الرجوع الى زوجها الاول اذا لم يقدح في العقد كادل عليه حديث امرأة رفاعه ونوله صلى الله عليه وسلم تريد أن ترجعي الى رفاعه مع انهما فيه ظاهرا نكاح كذلك والمطلق أخرى أن لا يراعى فم يبق الا أن يكون معنى الحديث اطارا الشرط فيكون كالتمتع فسطل وما روى عن عمر لا يفي بمحلل الأرجنة محله التغليب لانه صرح عنه عدم حذر الجاهل بالتحريم فكيف بانتاؤل ولا خلاف انه لا رجم عليه انتهى وهو مع حسنه بطرقه ان ارادة امرأته الرجوع الى غيرها لا تخو من الحديث قد يكون عروضا بعد انعقد وليس في الحديث يقتضي سبقها بل فيه قرينة

ملك أختها (حلت المنصوحة دونها) أي دون الملوكة ولو كان وطئها في الصورة الاولى لان الاستباحة باذمكاح أقوى منها بالملك اذ يتعلق به الطلاق وعبره لا يندفع بالاضعف بل يدفعه (وللعبد امرأتان وللعز أربع فقط) أما الحر فلقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقال صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم وتحتة عشر نسوة أمسك أربعاً وبارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وأما العبد فلانه على النصف من الحر وقد أجمع النجاة على انه لا ينكح أكثر من اثنتين رواه البيهقي عن الحكم بن عتيبة (فان نكح خمسا بطلن أو مريثا فالحامسة) يبطل نكاحها (وتحل الأخت والحامسة في عدة بائن لاربعية) لانها في حكم الزوجة (واذا طلق الحر ثلاثاً أو العبد طلقين) قبل الدخول أو بعده (لم تحل له حتى تنكح) زوجا غيره (ويغيب بقيلها حشفته أو قدرها) من مقطوعها (بشرط الانتشار) في الذكر (وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلا على المذهب فحين) وفي وجه قطع الجمهور بخلافه انه يحصل التحليل بلا انتشار لشلل أو غيره لحصول صورة الوطء وأحكامه وفي قول انكره بعضهم في الوطء في النكاح الفاسد لان اسم النكاح يتناول وفي وجه نقل الامام اتفاق الاصحاب على خلافه ان الطفل الذي لا يتأتى منه الجماع يحلل (ولو نكح) الثاني (بشرط) انه (اذا وطئ طلق أو بانث) منه (أو فلا نكاح) بينهما (بطل) النكاح لانه ضرب من نكاح التمتع (وفي التطلاق قول) ان شرطه لا يبطل النكاح ولكن يبطل الشرط والمسمى ويجب مهر المثل ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق اذا وطئ كره وصح العقد وحلت بوطئه

\* (فصل لا ينكح من يملكها أو بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه) أي انفسخ لان ملك البين أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة فسقط الاضعف بالاقوى (ولا تنكح من تملكه أو بعضها) ولو ملكت زوجها أو بعضها انفسخ النكاح لان أحكام النكاح والملك متناقضة لاها تطلب به بالسفر الى المشرق لانه عبدها وهو يطلها بالسفر معه الى المغرب لانها زوجته واذا دعاهما الى الفراش بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك واذا تعذر الجمع بينهما بطل الاضعف وبطل الاقوى وهو الملك (ولا ينكح) الحر أمة غيره الا بشرط أن لا تكون تحتة حرّة) مسئلة أو كاتبة (تصلح للاستمتاع قيل ولا غير صالحة) له كأن تكون صغيرة أو مجنونة أو مجنونة أو برصاء أو رتقاء لا طلاق الهى في حديث هسي ان نكح الأمة على الحرّة رواه البيهقي عن الحسن مرسلًا والا قول يقيد بالصالحه للاستمتاع نظر المعنى وقوله أمة غيره مقيد بما سبأ في فصل الاضاف

انه

على تأخرها أهني قولها وانما معه مثل هدية الثوب واقه أعظم وقوله فالنكاح كذلك كذا لعله فالنكاح حينئذ كذلك

\* (فصل) لا ينكح من يملكها شر دية أو موقوفة وان قلنا انكحته وكذا الموصى بمنفعها قيل وبعبارة المؤلف تشمل ذلك يجعل الملك شاملا الملك المتافع وقوله ولو ملك زوجته الخ محصر في الزركشي ان المؤثر انكح المتام فلا يضر في زمن الخيار وان قلنا الملك للمشتري (قوله) لان ملك البين أي آخره أي ولتناقض أحكامهما فلا يشترط المبيع ان يوجره (قول المتن) الا شروط أي وعند اجتماعها قيل يستحب لقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلهن وقبل الامر لا باحبة ينيب وان تصبروا خير لكم الاول لابن السمعاني والثاني للزركشي هذا الشرط الاول مستفاد من الآية بقياس الأولى وقول المتن حرّة الخ حسن منكره



(قول المتن) وان يعجز عن حرة وذلك يصدق بأن يقدر على المهر ولا يجحد من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائباً (قول المتن) تصلح للاستمتاع في فتاوى البغوى يعتبر ان لا يجحد مهر حرة وسط لا يعجز ولا قبحة (قول المتن) قيل وغير صالحة مدخول الوار المذكورة مفرد وهو معطوف على جملة تصلح لانها في تأويل المفرد أو المأواري فالظاهر انها أو التلحين كما في قوله ومن ذريتي وذلك لان المتعاطفين هنا أحدهما لقائل والآخر لآخر (قوله) لا طلاق النهى أى ولا مسكان الوطء في غير الفرج (قوله) ومن لم يستطع قال الشافعي رضي الله عنه لا أعلم الآن أحدا يعجز عن طول حرة (قوله) فيما اذا كانت تحتها الرافعي وأولى بالجواز (قوله) الى الاسراف أى وان لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم (قول المتن) أو بدون مهر المثل أى بخلاف ما لورضيته بلامه فان الامة تتحل لوجوبه بالوطء (قول المتن) فلو أمكنه تسري أى والفرض انه عاجز عن طول حرة \* (٤٩) \* كما صرح به الشارح في توجيهه مقابل الاصح (قوله) بشراء أمة خرج ما لو كانت الامة في ملكه فانه لا يتزوج بأمة في هذه الحالة قطعاً قاله

الزركشي (قوله) وهذا هو الشرط في الامة هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من العجز عن طول الحرة دون خوف الزنا ويحجب بأن معنى كلامه ان من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى العجز عن طول الحرة لا العجز عن التسري والله أعلم (قول المتن) واسلامها مرفوع وهو من عطف المصدر الصريح على المصدر ان نسبت من ان والفعل (قوله) فلا تتحل كناية لا يخفى ان الكلام في النكاح وأما التسري بها فجاز وانما لم تتحل الكناية لانه اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب فكانت كالحرّة الوثنية اجتمع فيها نقص الكفر والرق ثم اذا قلنا بالتقديم وهو ان العربي لا يجري عليه رق فلا يشترط في حق العربي المسلم سوى الاسلام (قول المتن) على الصحيح تظهر فائدة الخلاف في التأني وفيما لو طلبوا من قاضينا ان يزوجهما لاحد منهما

انه لا يتحل له نكاح أمة ولده وأمة مكاتبه (وان يعجز عن حرة) مسألة أو كناية (تصلح) للاستمتاع (قيل أولاً تصلح) له بأن لا يجدها أولاً لا يقدر على صداقها قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات الآية والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله المؤمنات جرى على الغالب والوجه المرجوح في غير الصالحة كالقراء والرتقاء بوجه يحصل بعض الاستمتاع بها والمتولى في الخلاف فيها على الخلاف فيما اذا كانت تحتها والبغوى جزم بجواز الامة هنا مع الجواب بالنكح هناك (فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة في قصدها أو خاف زنا مته) أى مدة قصده والافلا تتحل له الامة وضبط الامام المشقة المعتبرة بأن ينسب محتملها في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد (ولو وجد حرة بموكل أو بدون مهر مثل) وهو قادر عليه (فالاصح حل أمة في الاولى دون الثانية) لانه في الاولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله وفي الثانية قادر على نكاح حرة ووجه الثاني في الاولى تمكينه من نكاح حرة وفي الثانية المنع بالنقص واجيب بأن المنع فيه قليلة لجران العادة بالمناجحة في المهور (وان يخاف زنا) بأن تغلب شهوته ويضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أى الزنا أصله المشقة سمي به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة وعلم من هذا الشرط ان من تحتها أمة لا ينكح اخرى (فلو أمكنه تسري) بشراء أمة (فلا خوف في الاصح) فلا يتحل له نكاح الامة والثاني يحل له لانه لا يستطيع طول حرة وهذا هو الشرط في الامة ولو قال المصنف كالمحرر لم ينكح الامة كان أحسن فان الخلاف في ذلك لا في الخوف للقطع بانتفائه (واسلامها) فلا تتحل الكناية للحر المسلم لقوله تعالى فاما ملكتم أيمانكم من قبائلكم انؤمنات (ويحل لحر وعبد كايين أمة كناية على الصحيح) لاستوائهما في الدين والثاني بقول كفرها مانع من نكاحها (لا لعبد مسلم في المشهور) لان كفرها مانع من نكاحها والثاني تتحل له لاستوائهما في الرق ولا بد في حل نكاح الحر الكائي الامة الكناية من أن يخاف زنا ويقعد الحرة كما فهمه السبكي من كلامهم وان لم يصرح به الرافعي ولا غيره (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا ينكحها الحر الا عند اجتماع الشروط المذكورة (ولو نكح حرامه بشرطه ثم أسرا ونكح حرة لم تنسخ

١٣ في تم الخلاف في العبد مرتب على الخلاف في الحر وأولى بالجواز (قوله) لان كفرها مانع الخ أى فكانت كثرته وقوله لاستوائهما في الرق أى ولا يضر الاختلاف في الدين كما ينكح الحر المسلم الحرّة الكناية (قوله) الكائي أى الحر قال الزركشي وظاهر القرآن خلاف ذلك قال وكذا المعنى فان الكافر غير الكامل يرق بالاسر والكمال يتخبر فيه الامام فيبعد النظر هنا للمعنى الملاحظ في الحر المسلم (قوله) كما فهمه السبكي الخ هذا قد يشكل عليه ما سياتي من ان أمن الزنا واليسار اذا قرأ عقد الكافر ثم أسلم لا يقدح الا اذا كان مقارناً بعد ذلك لاجتماع الاسلامين فانه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لآثر عند مقارنة العقد مع أحد الاسلامين كغيره من المفاسد كالعدة ونحوها (قول المتن) ثم أسرا لوزال العنت بتعني مثلاً قال الغزالي قد وافق الزني هنا على عدم الانتساخ وخالف في الصورتين بغنى التين في المتن



(قوله) لقوة الدوام أى وكفى الردة والغرة والاحرام وقال المزنى يتفسخ في صورتين الحاقا لنكاح الامة بأكل الميتة وأشار الشافعي الى جوايز نكاح الامة في الجملة وكون أكل الميتة بعد زوال \* (٥٠) \* الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج

ولهذا لا بحث باستدامته (قوله) كان يقول الى آخره أى بخلاف ما لو قال زوجتك بنتي بألف وأمتي بمائة فقبل البنت ثم الامة فانه يصح في البنت قطعا ولو اقتصر في مسألة الشارح على قبول البنت فانظروا هجران الخلاف في الحرّة أيضا نظرا للإيجاب (قوله) وفي قول قد يم الخ على هذا القول لا يشترط في نكاح العربي للامة سوى اسلامها

\* (فصل) يحرم نكاح الخ (قول المتن) وتحلل له كناية يستثنى انسى صلى الله عليه وسلم فلا تحلل له الكناية الا بملك اليمن (قوله) لانه يخاف الخ أى ويخاف أيضا على ولده منها الفتنة والثاني لا كراهة لان الاستفراش اهانته وهذا الثاني لم يذكره الشارح (قول المتن) يهودية أو نصرانية أى لقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقوله لا تمتسكة الخ أى وان كان الاصح تقريرهم بالجزية (قوله) لان ما ذكر الخ عبارة الزركشي عن هذه لانه اوحى وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان الذى قاله محمل تأمل (قول المتن) فان لم تكن الكناية اسراييلية قال الزركشي كالروم (قوله) لتمسكهم بذلك الدين مما يدل على اعتبار الدين وان تخلف النسب الى اسرائيل صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم

الامة ( لقوة الدوام ( ولو جمع من لا تحلل له أمة حرّة وأمة بعقد ) كان يقول لمن قال له زوجتك بنتي وأمتي قبيلت نكاحهما ( بطلت الامة ) قطعا لا تنفائا شروط نكاحها ( لا الحرّة في الاظهر ) تفريقا للصفة والثاني بطل الحرّة أيضا فرارا من تبعض العقد ولو جمعهما من تحلل له الامة بعقد كان رضى الحرّة بتأجيل المهر بطلت الامة قطعا لانها لا تقارن الحرّة كما لا تدخل عليها ولا تستغنا عنها وفي الحرّة طريقان أرجحهما في الشرح الصغير نه على القوانين والثاني القطع بالبطلان لانه جمع بين امرأتين يجوز افراد كل منهما فيمتنع الجمع بينهما كالاختين وفرق الاول بان نكاح الحرّة أقوى من نكاح الامة والاختان ليس فيهما أقوى دل في الروضة ولو نكح أمتين في عقد بطل نكاحهما قطعا كالاختين \* ( فرع ) \* ولد الامة المنكوحه رقيق لما لكها بعلها وان كان زوجها الحرّ عربيا وفي قول قد يم ان ولدا العربي حر وهل عليه قيمته كالمغرور أو لا شيء عليه لرضاء سيدها حين زواجها عربيا قولان

\* (فصل يحرم) \* على المسلم (نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية ونحل) له ( كناية ) قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم ( لكن تكره ) كناية ( حرية ) لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد تسرق وهي حامل منه ولا يقبل قولها ان حملها من مسلم ( وكذا ) تكره ( ذميمة على الصحيح ) لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين وقوله ومجوسية طاهره العطف على وثنية وهو مبني على احد القولين ان المجوس لا كتاب لهم والاشبه انه كان لهم كتاب وبدلوه فرفع لكن لا تحلل منا كتهم لانه لا كتاب بأيديهم الآن ولا نتيقنه من قبل فتحناط ويحتمل ان يعطف على من فيوافق الاشبه والوثنية عابدة الوثن ومثلها عابدة الشمس والنجوم والصور التي يستحسنونها والوثن والصنم قيل بمعنى واحد وقيل الوثن ما كان غير مصور والصنم ما كان مصورا ( والسكانية يهودية أو نصرانية لا متمسكة بالزبور وغيره ) كصنف شيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحلل منا كتهم قبل لان ما ذكر لم ينزل بنظم يدرس وتلى وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواعظ لا احكام وشرائع ( فان لم تكن الكناية اسراييلية ) أى من ولد اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام ( فالظاهر حلها ) للمسلم ( ان علم دخول قومها في ذلك الدين ) أى دين موسى أو عيسى عليهما الصلاة والسلام ( قبل نسخه وتحريفه ) لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقا ( وقيل يكفي ) دخولهم في ذلك الدين ( قبل نسخه ) سواء دخلوا قبل تحريفه أم بعده لتمسكهم بالدين قبل نسخه والثاني لا تحلل له مع وجود الشرط المذكور لا تنفائا للنسب الى اسرائيل ولو كانت من قوم علم دخولهم في ذلك الدين بعد تحريفه ونسخه كمن تهودا وتصبر بعد بعثة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تحلل وكذا من تهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام في الاصح وكذا لو كانت من قوم لم يعلم انهم دخلوا في ذلك الدين قبل التحريف أو بعده أو قبل النسخ أو بعده لا تحلل أخذابا لا حياط أما الاسراييلية فتحل من غير نظر الى ان

في كتاب هرقل يا أهل الكتاب والروم ليسوا من بني اسرائيل فقد اعتبر الكتاب وجعلهم من أهله



(قوله) أما بعد السبع بيعة نينا الخ هذا الكلام يقتضي ان الدخول في شأن الاسرائيلية قبل بعثة مينا صلى الله عليه وسلم لا يضر ولو بعد النسخ لشرعية عيسى صلى الله عليه وسلم وقد يلزم ذلك لشرف نسبها وعبارة الروضة صريحة في ذلك حيث قال بل لا يحرم من الاسرائيليات الا من علم دخول آبائهما بعد النسخ ببيعة نينا صلى الله عليه وسلم انتهى وهاهنا سؤال وهو ان هذا الكلام كما ترى يقتضي ان الاسرائيليات تنقسم الى من تحمل وتحرم وان مابه التحريم من الدخول بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم أمر ممكن في حقها وحينئذ كيف يجتمع ذلك مع ما نقله الزركشي عن امام الحرمين حيث قال قال الامام من ضرورة كونها من ولد اسرائيل ان يكون أول آبائهما دخل في الدين وهو غير محرم فيجتمع شرف النسب والتعلق بالدين قبل التغيير انتهى وكأنه رحمه الله \* (٥١) \* بنى كلامه هذا على ان سائر بني اسرائيل آمنوا بعيسى صلى الله عليه وسلم قبل التحريم لم يتخلف

أحد منهم وفيه نظر اذ يحتمل تخلف بعضهم فالحق ما قاله الشخان والله أعلم اذ المراد بالآباء مطلق الاصول ولو جدد ذكره في شرح الارشاد (قول المتن) في نفقة عبارة الشافعي رضي الله عنه في المختصر هي كسلة فيما لها وعليها الا التوارث وهي أحسن (قوله) ويعتذر عدم التية الخ قال الزركشي قطع المتولى يعني عند عدم الامتناع بأنه لا بد من نيتها ورجحه في التحقيق أما اذا امتعت فيغسلها الزوج ويستبجها وان لم توجد نية وقيل بنوى عنها وهو ضعيف كذا قاله في شرح المذهب قل يعني في شرح المذهب ولو امتعت المسلمة فغسلها فهاهنا حلت وهل يقتضي الى نية الزوج الظاهر انه على الوجهين في المجنونة ورجح في التحقيق اشتراط نية الزوج في المجنونة انتهى كلام الزركشي (قول المتن) في الاظهر هذان القولان جاريان في اجبار المسلمة على الغسل من اجنابة (قول المتن) على غسل ما نجس من اعضائها ينبغي ان يكون الثوب المتنجس أودات الرائحة الكريهة كذلك (قوله) تغليبا للتحريم لم يقولوا بمثل ذلك في

آباءها دخلوا في ذلك الدين قبل تحريفه أو بعده وقبل نسخه لشرف نسبها أما بعد النسخ ببيعة نينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تفارق فيه الاسرائيلية غيرها (والكناية المنكوحة كسلة في نفقة وقسم وطلاق) بخلاف التوارث (وتجبر على غسل حيض ونفاس) ان امتعت منه لتوقف الحل عليه ويعتذر عدم التية للضرورة كما في المسئلة المجنونة (وكذا اجنابه) أي غسلها (وترك أكل خنزير) تجبر عليهما (في الاظهر) لما في أكل الخنزير وترك الغسل من الاستقذار وترك التطف والثاني لا تجبر على ذلك لانه لا يمنع الاستمتاع (وتجبر هي ومسئلة على غسل ما نجس من اعضائها) ليمكن من الاستمتاع بها (وتحرم متولدة من وتي وكناية) لان الانساب الى الاب وهو ممن لا تحمل منا كته (وكذا عكسه) أي تحرم متولدة من كنانة ووثنية (في الاظهر) تغليبا للتحريم والثاني لا تحرم لان الانساب الى الاب وهو ممن تحمل منا كته (وان خالفت السامرة) وهي طائفة تعد من اليهود (اليهود والصابئون) وهم طائفة تعد من النصارى (النصارى في أصل دينهم حرم والافلا) أي وان لم يخالفوهم في الاصول وانما خالفوهم في الفروع فتجوز منا كتهم وما نقل عن الشافعي من قولين في منا كته السامرة والصابئين محمول عند الجمهور على التفصيل المذكور المنصوص عليه في مختصر المزني وقد نقل ان الصابئين فرقتان فرقة توافق النصارى في أصول الدين وأخرى تخالفهم وتعبد الكواكب السبعة وتضيف الآثار لها وتفي الصانع المختار وقد أفتى الاصطخري بقتلهم لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم (ولو نهود نصراني أو عكسه) أي تصريه يهودي (لم يقر في الاظهر) لانه أحدث ديناً باطلا بعد اعترافه بطلانه فلا يقر عليه كما لو اراد المسلم والثاني يقر لتساوي الدينين في التقرير بالجزية (فان كانت امرأة لم تحمل لمسلم) تقر بها على انه لا يقر (فان كانت منكوحته) أي المسلم (فكرده مسلمة) فان كن اليهود أو النصر قبل الدخول تجزى الفرقه أو بعده توقفت على انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) لانه أقرب بطلان ما انتقل عنه وكان مقراب بطلان المتقل اليه (وفي قول أودينه الأول) لتساوي الدينين في الحكم ولو أباي الاسلام على القول الأول أو الاسلام ودينه الأول جميعا على القول الثاني ففي قول أو وجه يقتل والاشبه لابل يلحق بما منه (ولو توش) يهودي أو نصراني (لم يقر وفيما يقبل) منه (القولان) أحدهما الاسلام فقط والثاني هو أودينه الأول وفي ثالث أو مساويه فان كانت امرأة تحت مسلم تجزى الفرقه قبل الدخول وتوقف بعد على انقضاء العدة

التولد بين مسلم وكافر لان الاسلام يعلو ويغلب (قوله) وقد نقل الخ هذا الاينا في كلام المتن لان الغرض من هذا الادلام بما نقل ان الصابئين فرقتان وان الفرقه الثانية تعبد الكواكب السبعة الخ قال بعضهم في هذه الثانية انها أقدم من النصارى (قول المتن) لم يقر ببحث الزركشي اختصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحراية أخذ من قولهم اذا امتع من الاسلام الحق بما منه قال أم لو نهود النصراني في دار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها والله أعلم قلت وقوله لمصلحة قبولها يشعر بأنه لو كان امرأة لم تحمل ما كنها (قول المتن) وفي قول أودينه الأول ليس المراد على هذا تخييره بينهما لان الباطل لا يؤمر به ولكن نقول له لا يقبل منه الا الاسلام فان باءدور رجوع الى دينه أو تركه وعن ابن أبي هريرة لا مانع من التخيير وليس دعاء الى الكفر بل هو اخبار عن حكم الله تعالى كما ان الدعاء الى الجزية ليس رضاء بالكفر (قوله) لتساوي الدينين راجع لكل من قول المتن الا الاسلام أو دينه الأول



(قول المتن) ويتعين الاسلام فان ابي قتل أي بعد الحاق بما منه ان كان له أمان (قوله) فان أبي أي المرتد قتل الضمير فيه راجع لقول المتن كسلم ارتد (قوله) ولا من الكفار هو شامل للمرتد وهو كذلك (قول المتن) تجزئ الفرقة حتى الماوردى في ذلك الاجماع قلت لكن خالف أبو خنيفة في المعية \* (باب نكاح المشرک) \* (قول المتن) أسلم كذا أي ولو تبعه لاحد أبويه \* (٥٢) \* (قول المتن) دام نكاحه أي بالاجماع ولأنه

أولى من الابتداء (قول المتن) ان اعتقدوه مؤيداً لظاهر كلامهم اعتبار اعتقاد الزوجين جميعاً (قوله) وقد بقي الخ أي أما إذا لم يوثق شيء فقد فوات النكاح (قوله) معاً أو مرتباً أم مع المعية أو تقدم نكاح آخر فلا إشكال في اندفاع الامة لأن المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وإنما أفسد وفيه نكاح الامة نظرين في ذلك إلى انه كالاتداء دون اندوام بخلاف نحو العدة انطارية بعد العقد قال الزايعي لأن نكاح الامة بدل يعزل إليه عند نكاح الامة والابدال أضيق حكماً من الاصل فكذا غلب هنا شائبة الابتداء انتهى قلت وكذا لو طرأ اليسار أو آمن العنت بعد نكاح الكافر الامة بحيث قارن اجتماع الاسلامين اندفعت الامة \* فائدة \* قال الزركشي المفسد لنكاح ان قارن العقد واستمر إلى الاسلام اكتفى في كونه دافعاً بمقارنة أحد الاسلامين وان طرأ وقتئذ نكاح غيره كاليسار وآمن العنت في الامة اشترط مقارنته للاسلامين انتهى ومراوده بمقارنة الاسلامين مقارنته اجتماعهما فإنه لو أسلم أولاً وهو معسر ثم طرأ اليسار واستمر حتى رزق اسلامها اندفعت كسبائتي في الفصل بعده واعلم انه يرد على صدر كلامه لو قارن اليسار رأس العنت العقد واستمر فإنه لا يضر إلا ان قارن الاسلامين كفي البهجة وغيرها (قوله) مع وجود حرة تحته أي بالشرط السابق وهو الصلاحية للاستمتاع قبل الركني حاصل ما سلف ان كل امرأة يجوز

(ولو تودوثي أو تنصر لم يقر) لانتقاله عما لا يقر عليه إلى باطل والباطل لا يفيد فضيلة الاقرار (ويتعين الاسلام كسلم ارتد) فإنه يتعين في حقه الاسلام فان أبي قتل على ماسيأتي في باب المرتد (ولا تحل مرتدة لاحد) لامن المسلمين لأنها كافرة لا تقر ولا من الكفار لبقاء علقته الاسلام فيها (ولو ارتد زوجان) معاً (أو أحدهما قبل دخول تجزئ الفرقة) لعدم تأكد النكاح بالدخول (أو بعده وقتت فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما (والا فالفرقة من الردة) منهما أو من أحدهما (ويحرم الوطء في التوقف) لترزله ملك النكاح بما حدث (ولا) حذفه لشبهة بقاء النكاح وتجب العدة منه كما لو طلق امرأته ثم وطئها في العدة

### \* (باب نكاح المشرک) \*

هو الكافر على أي ملة كان (أسلم كذا أو غيره) كوثي أو مجوسي (وتحت كذاية دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) أسلم وتحت (وثنية أو مجوسية فتخلفت) عنه أي لم تسلم معه (قبل دخول تجزئ الفرقة) بينهما (أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والا) أي وان لم تسلم فيها بأن أصرت إلى انقضائها (فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (اسلامه ولو أسلمت) أي الزوجة الكافرة (وأصر) الزوج على كفره (فكعكسه) أي فان كان ذلك قبل دخول تجزئ الفرقة أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه وان لم يسلم فيها فالفرقة بينهما من حين اسلامها والفرقة فيما ذكر فرقة فسمع لا فرقة طلاق (ولو أسلم معادام النكاح) بينهما (والمعية بآخر اللفظ) الذي يحصل به الاسلام بأوله (وحيث أدمننا) النكاح (لا تضر مقارنته العقد) أي عقد النكاح (المفسد هو زائل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الآن) تخفيفاً بسبب الاسلام (وان بقي المفسد) عند الاسلام (فلانكاح) بينهما يدوم (فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام) لا تنفأ المفسد عنده بخلاف غير المنقضية فلا يقر على النكاح فيها بقاء المفسد (و) يقر على نكاح (مؤقت) بمدة كعشرين سنة (ان اعتقدوه مؤبداً) ويكون ذكر الوقت لغواً بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقناً فإنه اذا حصل الاسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (وكذا لو قارن الاسلام عدة شبهة) بأن أسلم بعد عرضها وقبل انقضائها فإنه يقر على النكاح الذي عرضت له (على المذهب) لأنها لا ترفع النكاح وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المعتدة (لانكاح محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه وأبنته فإنه لا يقر عليه للزوم المفسد له (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) لأن الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح وفي قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمة) معاً أو مرتباً (وأسلوا) أي الزوج والمرأتان معه (تعينت الحرة واندفعت الامة على المذهب) لأنه لا يجوز له نكاح أمة مع وجود حرة تحته وفي قول من الطريق الثاني لا تدفع الامة نظراً إلى ان الامساك كاستدامة النكاح لا كابتدائه (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بعينه (على الصحيح) قال تعالى وامرأته حمالة الحطب وقالت امرأة فرعون (وقيل فاسد) لان الظاهر اخلاصهم بشروط

ابتداء نكاحها يجوز امساكها بعقد مضي في الترتك والافلا لا في العدة والاحرام الطارئ (قوله) أي محكوم بعينه يريد النكاح بهذا دفع ما اعترض به من ان العدة موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم التحقيق انها يعني أنكحهم ان وافقت الشرع وهي صحيحة والا فمحكوم لها بالعلة رخصة وترغيباً في الاسلام قال الامام قدس سره الشافعي رضي الله عنه هنا عن قياس مذهبه من تركايف الكافر بافرع ولا اخبار والترغيب في الاسلام (قول المتن) على الصحيح قال امام الحرمين لا خلاف في صحة بيعهم وتصرفاتهم







(قوله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق الخ قال السبكي الذي أفهم منه أن أمسك لا لإباحة وفارق للوجوب لحقهن في رفع المجلس عنهن فالتسكوت عن الكل لا يحذور فيه إلا إذا طلع فوجب كسائر الديون والام يجب فينبغي حمل كلامهم عليه وتعبه الأذرعى بأن التسكوت مع الكف يلزم منه أمسك أكثر من أربع في الإسلام وذلك محذور انتهى \* فائدة \* لو تزوجت في الشرك بزوجة ثم أسلموا قل القاضي لا يعرف للشافعي فيما نص ويحتمل أنها تختار أيهما شئت وفي التمسك لا بخلافه في عدم تخيير الزوجين وفي المرأة وجهان والصحيح عدم تبوته واعلم أن المخالف حمل حديث غيلان على الأوائل وهو بعيد وأبعد منه حمل أمسك على ابتدئ \* (٥٤) \* ولنا ظاهر اللفظ وأنه لم يتقل بتجدي

عقد وأنه واحتاج إلى التجديد لم يجعل الخيرة له لتوقف ذلك على الرضا (قول المتن) وفي قول الخ لا يقال قضيته أن الرابع تعين البنت على قول الفساد أيضا أي كما تعين على القول الرابع القائل بجهة نكاحهم لانا نقول لما صرح بأن قول التعيين مبني على الصحة اعتد ذلك (قول المتن) تجزأت افرقة أي كناية كانت أو غير كناية وسواء كان الزوج حرا أم عبدا (قول المتن) اختار أمة إن حلت له الخ أي ولا يندح في ذلك صدورا لا اختيارا عند عرض اليسار فيما يظهر (قول المتن) فانقضت عدتها اختار أمة يفهم أنه لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فيبدو يحتمل أن يقال بانقضائها بين اعتبارها ثم رأيت في شرح الهبة أن الاختيار قبل اليأس عن الحرة يفي وأنه أعلم (قول المتن) والاحتار يخصل الاختيار أيضا بما لو اختار هرت مرزادت على الأربع م لا لأنه يتعين الأربع للنكاح وبه ماوردى على أن ينسخ أيضا صرائح وكليات ما قول كدسخت نكاحها ورفعة والده أن كسرقها وأبعدتها (قول المتن) والطلاق اختار قبل أن أراد لفظ الطلاق ورد عليه أنه يصح بمعناه كلفظ النسخ أن أريد به الطلاق وإن أراد الأعم ورد عليه لفظ انفراق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء نكحهن معا أم مرتبا وإذا نكح مرتبا فله أمسك الأختراوات وإذا مات بعضهن فله اختبار الميتات ويرث منهن كل ذلك لترك الاستفصال في الحديث (وان أسلم معه قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط تعين) واندفع نكاح من بقي (فلو أسلم وتحت أمة وبنتها كبايتان أو) غير كبايتين (واسلمتا فان دخل بهما حرمتا أبدا) بناء على صحة نكاحهم وفساده (أولا) أي وإن لم يدخل (بواحدة) منهما (تعين البنت) واندفعت الأم بناء على صحة نكاحهم (وفي قول يخبر) بينهما بناء على فساد نكاحهم فان اختار البنت حرمت الأم أبدا أو الأم اندفعت البنت ولا تحرم مؤبدا إلا بالدخول بالأم (أو) دخل (بالبت) فقط (تعين) وحرمت الأم أبدا (أو) دخل (بالأم) فقط (حرمتا أبدا) لان الدخول بالأم يحرم بنتها مطلقا والعقد على البنت يحرم أمها بناء على صحة نكاحهم (وفي قول تبقى الأم) بناء على فساد نكاحهم وسواء فيما ذكر نكاحهما معا أم مرتبا (أو) أسلم (وتحت أمة أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعد اسلامه (في العدة أقر) النكاح (ان حلت له الأمة) حينئذ أي حين اجتماع الاسلامين لانه إذا حل له نكاح الأمة لم يتر على نكاحها فان لم تحل له الأمة اندفع نكاحها (وان تخلفت) عن اسلامه (قبل دخول تجزأت النفقة) كفي الحرة (أو) أسلم وتحت (أما وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (في العدة اختار أمة ان حلت له عند اجتماع اسلامه واسلامهن) لانه إذا جازله نكاح الأمة جازله اختيارها (والا) أي وإن لم تحل له الأمة حينئذ (اندفعن أو) أسلم وتحت (حرة وأما وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (في العدة تعين) أي الحرة (واندفعن) أي الأم لانه يمتنع نكاح الأمة لمن تحت حرة فمتنع اختيارها (وان أصرت) أي الحرة (فانقضت عدتها اختار أمة) ان حلت له كالمولم تكن حرة تبين أنها بائنة باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن ثم أسلمن في العدة فكرائر) أصليات (فختار أربعين) ممن ذكرن (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك أو أقررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) وإبرادهم يشعر بأن جميع ذلك صريح كما قاله الرافي قال لكن الأقرب أن يجعل قوله اخترتك أو أمسكتك من غير التعرض للنكاح كناية وسكت عليه في الروضة ومثله ثبتك (والطلاق اختيار) للطاقة لأنه إنما يختار طيبه المنكوحه فاد اطلاق أربعين انقطع نكاحهن بالطلاق واندفع الباقيات بالشرع (إلا الظهار والإيلاء) فليسا باختيار (في الأصح) لان الظهار محترم والإيلاء حلف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالأجنبية ألبق منه بانه ككوة والثاني يقول هما تصرفان مخصوصان بالنكاح كالطلاق (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كقوله ان دخلت الدار فقد اخترت

فنه هنا عند الاطلاق فسخ على الأصح قلت له أن يختار الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا إذا نواه (قول المتن) في الأصح يجوز نكاحك أن يكون راجعا للطلاق أيضا فإن نكحها بأية لا يكون اختيارا للنكاح لما في قصة فيروز وطلق أيها شئت وأجيب بأن لا روى ذكر لفظ الفراق بالمعنى (قول المتن) ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ عليه أن الاختيار كالنكاح أو كالرحمة وكل منهما لا يصح تعليقه والفسخ يتضمن اختيار الأخرى وكأنه عاق وأيضاً المقود التي يتبعه تعليقه أي لا يصح فسخها أو فسخه ماله ربه اطلاق



(قول المتن) ولو حصر الاختيار قال الزركشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه \* فائدة \* لو قال حصر المختارات في العدد الفلاني قال الزركشي لم يفسد شيئا (قول المتن) وعليه التعيين الخ يجوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيده قول المحرر في دفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فهن ولأن وجوب \* (٥٥) \* أصل التعيين قدمه أول الفصل وأن يكون كلاما مبتدأ ويؤيده أن المصنف عمل بخطه فاصله

قبله وأن حكم النفقة وما بعده لم يسبق له ذكر قال شارح التحرير وفي التعبير بالتعيين سر وهو الإشارة إلى أنه بمجرد الإسلام زال نكاح ما زاد فلا خيار تعيين لامر سابق لا إنشاء ازالة (قوله) فلا تعتد عدة الوفاة عبارة في غاية الحسن اذ لو قال بدلها فتعتد عدة الفراق لزمه أن غير المدخول بها تعتد عن الفراق وهو فاسد \* (فصل) \* أسلم معا الخ (قول المتن) وان أسلمت الخ ينبغي استثناء ما إذا كان الخلف لعذر من صغر أو نحوه (قول المتن) فلها نفقة العدة هو بعمومه ليحمل ما لو كان للزوج عذر من صغر أو نحوه وهو محتمل (قول المتن) وان أسلمت في العدة قال الرافعي رحمه الله ولا يجي فيه القديم المتقدم لأنها هناك أقامت على ديسها ولم تحدث شيئا قال المصنف وطرده جماعة (قوله) ويشبه أن يجي فيه خلاف أي كافي تطير المهر بردهم قال الزركشي وهو غير مسلم لأن باب النفقات لا يبنى على مسائل التطير

\* (باب الخيار)

ذكر من أقسامه ثلاثة خيار العيب والتغير وانعق ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الغفاري التي وجد النبي صلى الله عليه وسلم بكشكها أيضا وفعل عمر لا مثله لا يقال إلا عن توقيف وفعل عمر وقع في البرص والجنون والجدام وقيس الباقي على ذلك (قول

نكاحك أو فسخت نكاحك ولو علق الطلاق قبيل لا يصح لأن الطلاق اختيار وتعلق الاختيار تمتع والصحيح صحته وحصول الاختيار بالطلاق ضمنى ويغتفر في الضمني ما لا يغتفر في المستقل (ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر إذ يخفى به الإيهام (وعليه التعيين) لأربع من الخمس (ونفقتهن) أي الخمس (حتى يختار) أربعاً منهن لأنهن محبوسات بسبب النكاح (فإن ترك الاختيار حبس) إلى أن يختار فإن أصرت عذر بضرب أو غيره مما يراه الإمام (فإن مات قبله) أي قبل الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل (وإذا أشهر وغيره مدخول بها بأربعة أشهر وعشر وإذا أقراء بالاصح أكثر من الأقراء أربعة وعشر) لأن كلا سنين على انفرادها يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعتد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعتد عدة الوفاة فاحيط بما ذكر ففي ذات الأقراء ان مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر اكملت وان مضت الأربعة وعشر قبل تمام الأقراء أتمت وابتداء الأقراء من أسلمها معا أو أسلام السابق منهما (ويوقف نصيب زوجات من ربع أو ثمن (حتى يصطلحن) لعدم العلم بعين مستحقة فلولا علم استحقاق الزوجات للارث كما لو أسلم على ثمان كبايات وأسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار لا يصح أنه لا يوقف للزوجات شيء لجواز أن يختار الكبايات ويقسم التركة بين باقي الورثة وقيل يوقف لهن لأن استحقاق غيرهن نصيبتن غير معلوم

\* (فصل أسلمها معا استمرت النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة) وهي غير كفاية (فلا) نفقة لنشوزها بالخلف (وان أسلمت فيها لم تستحق لعدة الخلف في الجديد) لما ذكره القديم أم استحق لأنها لم تحدث شيئا والزواج هو الذي يدل الدين وتستحق من وقت الإسلام قطعا (ولو أسلمت أو أسلمت في العدة أو أصرت) إلى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) وهي في الأولى لعدة الخلف وقيل لا نفقة لها لأنها أحدثت المانع من الاستمتاع وأجيب بأنها أنت بما هو واجب عليها فلا يسقط به نفقتها كما لو صلت أو صامت (وان ارتدت) أي الزوجة (فلا نفقة) لها (وان أسلمت في العدة) لنشوزها بالردة وتستحق من وقت الإسلام في العدة (وان ارتدت) الزوج (فلها) عليه (نفقة العدة) لأنها لم تحدث شيئا والزواج هو الذي أحدث الردة ولو ارتدت معافلا نفقة قاله البغوي قال الرافعي ويشبه أن يجي فيه خلاف وسكت عليه المصنف

\* (باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد)

إذا وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا مطبقا أو متقطعا (أو وجدنا) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر (أو برصا) وهو بياض شديد يقع (أو وجدنا رتقا أو قرنا) أي منسدا محل الجماع منها في الأول اللحم وفي الثاني عظم وفيل اللحم ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه (أو وجدته غنينا) أي عاجزا عن الوطء (أو مجبوبا) أي مقطوع الذكر

المتن) وجد أحد الزوجين يفهم أن العالم خيار له وهو كذلك في غير العنة (قوله) وهو بياض يقع شديد يذهب معه دم الجلد وعلمته أن يعصر المكان فلا يحمر (قوله) وقيل اللحم أي فيكون الرق والقرن واحدا وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله يخرج البول الخ راجع لكل (قوله) أي عاجزا عن الوطء منتهى ضعف في الثلب أو لدماع أو انكبد أو الآلة



(قول المتن) ثبت الخيار قال الامام النووي رحمه الله قد اجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب فساد وثم الفوات مالية يسيرة فقوات مقصود النكاح أولى انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للمرأة بسبب العيب المقارن لأنها ان علمت به فلا خيار وان لم تعلم فالتنقي من العيوب شرط لصحة النكاح قال في الكفاية وهو غفلة عن قسم آخر وهو ما لو أذنت له في التزويج من معين أو من غير كفؤ وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فاذا هو معيب فإن المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب الوكالة والمراجعة ذكره الزركشي في التكملة \* فرع \* لو وجدته محبوباً بآباء فرضيت به ثم وجدته رتقاء أو قرناً فهل يثبت له الخيار محل تطرقت وقول الزركشي فيما حكاه عن ابن الرفعة من غير كفؤ الخ معناه ولو قال بدله أو من غير معين لوافق ما ساف عن الزركشي نقلاً عن الامام عند قول المنهاج فصل زوجها الولي غير كفؤ الخ حيث قل ولو أظفقت الاذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كفؤ قال الامام صح باتفاق الاصحاب \* (٥٦) \* قل البغوى ولو سكن لها حق الفسخ كالأول

أذنت من معين ثم تبين به عيب انتهى وقوله فبان الزوج غير كفؤ يقتضي أنه لو كان الولي عالماً بالحال لم يصح النكاح وهو ظاهر (قول الشارح) وإنما يثبت المستحكم خلاف ذلك لما وردى والمخاء لي فقل لا يشترط الاستحكام (قوله) أمّا المجنونان مفهوم قوله من الجذام والبرص (قوله) قدرا وخشاً زاد الزركشي ومحلاً (قول المتن) تخيرت قل انما قال عمدة الاصحاب في هذا القياس على حدوث عتق الأمة تحت زوجها الرقيق (قوله) الاغنة بعد دخول أي حصول مقصود النكاح لها من تقرير المهر والحضانة ولم يبق إلا التلذذ وهو شهوة لا يجبر الزوج عليها مع احتمال عتقه للزوال بخلاف الحب (قول المتن) ولا خيار لولي بحادث أي لان حق الاولياء انما يراعى في الابتداء دون الدوام بدليل ما لو عتقت تحت رقيق ورضيت به فإنه ليس لهم اعتراض ولا كذلك الابتداء (قول المتن) وعنه هي باسم الخمر عن الوطء وخيمة أو حظيرة تتخذ من أغصان الشجر قاله ابن مالك وانظر كيف تصويرا بمقارن مع قولهم

(ثبت) لا واعد (الخيار في فسخ النكاح) لفوات الاستمتاع المقصود منه بواحد مما ذكره حتى الامام عن شيخه ان أوائل الجذام أو البرص لا يثبت الخيار وإنما يثبت المستحكم وهو في الجذام بالتقطع وتردد أي الامام في ذلك وقال يجوز أن يكتفى بأسوداد العضو وحكم أهل البصائر باستحكام العلة وقول المصنف ثبت جواب لاذا المقدرة قبل وجد ليرتبط الكلام وقوله وجد أحد الزوجين إلى آخره أعم من أن يكون به عيب مثل موجدته بالآخر بأن كانا مجذومين أو أبرصين أو لاوه وصح (وقيل ان وجدته مثل عيه) من الجذام أو البرص قدرا وخشاً (فلا) خيار له لتساويه بما ورد بأن الانسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه أمّا المجنونان فيعذر الخيار لهما لا تنفاه الاختيار (ولو وجدته خنثي واضحاً) بالذكورة أو الانوثة (فلا خيار) له (في الاظهر) لان ما به من زيادة ثقبه في الرجل أو سلعة في المرأة لا تقوت مقصود النكاح والثاني له الخيار بذلك لمفردة الطبع عنه وسواء اوضح بعلامة قطعية كلولادة أو ضمنية أم باختياره أما المشكل فلا يصح نكاحه (ولو حدث به) بعد العقد (عيب تخيرت) حصول الضرر به سواء حدث قبل الدخول أم بعده ونوجبت ذكره ثبت لها الخيار في الأصح كاستأجر إذا خرب الله أو استأجر بخرجه بخلاف المشتري إذا عيب المبيع قبل القبض فإنه قابض لحقه (الاغنة بعد دخول) فلا خيار لها بها لانها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه بخلاف الحب على الأصح لانه يورث اليأس عن الوطء والغنة قد يرحى زوالها (أو) حدث (بها) عيب (تخير في الجديد) سواء قبل الدخول وبعده كما لو حدث به والقديم لا خيار له لانه من الخصاص بانطلاق وضعف ضرره بنصف الصداق أو كله (ولا خيار لولي بحادث) لانه لا يعبر بذلك (وكذا بمقارن جب وعنة) لما ذكره ضرره يعود إليها (ويتخير بمقارن جنون) وان رضيت لانه يعبر به (وكذا جذام وبرص في الأصح) لتعريضهما والثاني لا يتخير بهما لان ضررهما مختص بهما (والخيار) هنا (على الفور) خيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قولي خيار العتق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام والثاني إلى أن يوجد صريح الرضاء به أو ما يدل عليه (والفسخ) بعينه أو عيبها (قبل دخول يسقط انهر) لارتفاع النكاح الخالي عن الوطء به سواء كان العيب مقارناً للعقد أم حادثاً بعده (و) الفسخ (بعده) أي بعد الدخول بأن لم يعلم بالعيب الا بعده (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل ان فسخ بمقارن) للعقد (أو بحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى ان حدث

انه قد يعن عن امرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر قيل وقد يصور بما لو تزوجها وتبقت الغنة فطلقها ثم أراد تجديد نكاحها بعد (قوله) لا يعبر به هذه العلة ترشد إلى أن المراد بالولي القرابة (قول المتن) والخيار على الفور قال القفال لانه لو كان ممتداً لم يدر الزوج ما هي فيه وما يؤول أمرها فلازم صحة ولا تقع معاشرة وكذا في المرأة فانه يصير في معنى غير انتكاحه ثم معنى كونه على الفور ان الرفع إلى القاضي يجب المبادرة به (قوله) قولي خيار العتق أي ان رجوعه إلى الزوجين والافلاطه فيه أيضاً أنه على الفور (قول المتن) يجب مهر المثل ان فسخ الخ أي لان قضية استرجوع كل منهما إلى عين حقه أو بدله ان تنف ف يرجع الزوج إلى المسمى والزوجة إلى بدل بضعها وهو مهر المثل لنوات حقها بدخول وههنا سؤال وهو أن الفسخ ان رفع العقد من أصله فينبغي وجوب مهر المثل مطلقاً أو من حقه المسمى مطلقاً فوجه التفصيل في الجواب أن الغنة ودعائه غنائاً من غير لائتمن حقيقة لا بالاستيعاء بخلاف المبيع قاله الزركشي



(قوله) وقيل في المقارن الخ قيل هذا لا يتجه غيره لأن بدل المسمى في التمتع بسلعة وقد استوفاه (قول المتن) ولا يرجع الخ أي لئلا يكون جامعاً بين العوض والمعوض (قوله) أي الذي غرمه فليس المراد المهر السابق الذي جعله قسيماً للمسمى بل المراد ما يشمل المسمى كما سيصرح به رحمه الله لكن لا يخفى أن المسمى إنما يتصور في التغرير فيه \* (٥٧) \* على القول بوجوده مطلقاً لما سأتى أن العيب الحادث لا رجوع فيه قطعاً لعدم التغرير (قوله) أم المسمى أي على القول بوجوده مطلقاً

(قوله) وكذا سائر العيوب أي لأنها مجتهد فيها فأشبهه النسخ بالأعسار (قوله) بأقراره يخبر به المصبي والمجتنون (قوله) عند الحاكم أي بما قيد بذلك لئلا يقال ما بعده هذا أغنى قوله أو بينة أي آخره يغني عنه (قوله) والثاني يمنع ذلك أي لأنه قد يكرهها أو يستحي منها (قوله) وتابعه العلماء عليه قال الإمام قد أجمع المسلمون على اتباعه في هذا (قوله) علمنا أنه عجز الخ قال ابن الرفعة وهذا التعليل بخدشه كون الشخص يعن عن امرأة دون أخرى وعن مأتى دون غيره ولو كان للفصل أثر لا ثم مطلقاً (قوله) من وقت ضرب القاضي لأنها مجتهد فيها لثبوتها باجتهاد عمر بخلاف الإبلاء لثبوتها بالنص فيكون من وقت الحلف قلت وهذا التعليل فيه نظر فإن الحجة في العامم الإجماع (قول المتن) رفعته ظاهر العبارة وجوب الفور (قوله) من النسخ بناء على أنه فوري (قول المتن) فمما أسلم لم يقل في أحدهما إشارة إلى أن ضابط المذكور هنا أن يكون النكاح يصح مع قطع النظر عن الشرط فلو شرطت الكفاية أسلامه فأخلف الطرد القولان (قوله) ككونها بكرًا لو اختلفا فزعمت زوال البكارة المشروطة بوطئه وأنكر صدقت بينهما لرفع النسخ وصدق بينهما لرفع كمال المهر حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشطر (قول المتن) فالأظهر صحة النكاح هذا بعمومه ليشمل ما لو كانت المنكوحه

بعدوطء) لأن الوطء في النكاح لا يخلو عن مقابل والثاني يجب المسمى مطلقاً لتقرر بالدخول والثالث مهر المثل مطلقاً لأن الرضاء من الجانبين بالمسمى فيمن هو سالم عن العيب أبداً وقيل في المقارن أن فسخ بعضها فمهر المثل وإن فسخت بعضه فالمسمى وقوله جهله الواطئ ذكره يانا لحمل النسخ فإنه إذا علمه قبل الوطء لا فسخ لرضاء بالعيب ويأتى مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو أنسخ) النكاح (بردة بعدوطء) بأن لم يجمعهما إلا سلام في العدة (فالمسمى) لتقرر بالوطء (ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه بالدخول (على من غره في الجديد) والتقديم يرجع به للتدليس عليه باخفاء العيب المقارن للعقد أما الحادث بعده إذا فسخ به فلا يرجع بالمهر فيه قطعاً لتفاء التدليس وسواء على القديم كان المهر المثل أم المسمى والغارز الولي أم الزوجة بأن سكت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه (ويشترط في العنة رفع إلى حاكم) ليفعل ما سأتى بعد ثبوتها وكذا سائر العيوب أي باقيا يشترط في الفسخ بكل منها الرفع إلى الحاكم في الأصح ليفسخ بحضرة بعد ثبوتها والثاني لا يشترط ذلك وينفرد كل من الزوجين بالفسخ كما في فسخ البيع بالعيب (وتثبت العنة بأقراره) عند الحاكم (أو بينة على أقراره) ولا يتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (وكذا) تثبت (بينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الأصح) لا مكان اطلاعها على عته بالأقراء والثاني يمنع ذلك ويقول لا تخلف ويقضى بنكوله (وإذا ثبت ضرب القاضي له سنة) كما فعله عمر رضي الله عنه رواه البيهقي قال الرافعي وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الإجماع قد يكون إعارض حرارة قترول في الشتاء أو برودة قترول في الصيف أو يوسه قترول في الربيع أو رطوبة قترول في الخريف فإذا مضت السنة ولا إصابة علمنا أنه عجز خلقى وابتداء السنة من وقت ضرب القاضي وإنما يضرب (بطلبها أي المرأة فلو سكتت لجهل أودهشة فلا بأس بتسميها ويكفي في الضرب قولها أني طالبة حتى على موجب الشرع وإن جهلت الحكم على التفصيل ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد (فإذا تمت) أي السنة (رفعته إليه فإن قال وطئت) في السنة أو بعد ها ولم تصدقه (حلف) أنه وطئ كما ذكر (فإن نكل) عن اليمين (حلفت) هي (فإن حلفت) أنه ما وطئ (أو أقتر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لها به (أو فسخه ولو اعترله أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) وتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج في السنة فأنها تحسب عليه ولو وقع لها مثل ذلك في بعض السنة وزال فالتعاس أن تستأنف السنة (ولو رضيت بعدها به بطل حقها) من الفسخ أي سقط لرضاها بالعيب (وكذا لو أجلته) بعد السنة مدة أخرى كسنة أو سنة فأنه بطل حقها من النسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفقوت للفور والثاني لا يبطل لاحسانها بالتأجيل فلا يلزمها فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط فيها سلام أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) ككونها بكرًا أو ثيبًا أو كفاية أو أمة أو كونه عبداً (فأخلف) الشروط (فالأظهر صحة النكاح) لأن العقود عليه معين لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة والثاني بطلانه لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشااهدة فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين ولو اختلفت العين بأن

١٥ في قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما يظهر مالو الزوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفؤ أنسأله الأخيرة وذكر فيها ما حاولته (قوله) والثاني بطلانه انظر لو كان خيرا مما شرط هل يتخلف هذا القول أم لا ظاهر الاطلاق انعموه



قوله) وبفرق بينهما أى على القول الثانى القائل بالبطلان (قوله) فى أحد القولين المراد بهما الأظهر ومقابله (قوله) وقيل  
لاخباره مطاوعا هذا هو مقابل الأصح السابق فى المتن فكان ينبغى أن يقول \* (٥٨) \* كاشمته العبارة كما قال فيما سلف

قوله المتن) فلا خيار أى كالموطن  
العبد المبيع كاتبا مثلا فإخلف  
(قوله) وهذا هو المنصوص أى  
مقابله مخرج من النص فى الأولى  
كان مقابل النص فى الأولى مخرج  
من النص فى الثانية (قوله) وفرق  
بأن هذا الفرق رده ابن الرقعة بأنها  
متضررة بالنسخة فكيف يجعل  
تغير غيرها سببا لضررها (قوله)  
المتن) بمن لفته ككفوا مثل ذلك  
فيما يظهر ما وجهت كون الكفاءة  
معتبرة ثم ما ذكره هنا إلى قوله والله أعلم  
يفيد أن يكون الإخلال بالكفاءة  
مفسدا للنكاح محله إذا كانت  
المنكوحة مجبرة لم تأذن وعلم الولي  
الحال وكذا الوجهل فيما يظهر وأما  
غير المجبرة إذا كان الإذن لغير معين  
أو لمعين فالنكاح صحيح ولا خيار  
إلا فى العيب والرق على ما تقررهنا  
مع ملاحظة ما سلفناه فى الحاشية  
أول الفصل نقلا عن ابن الرقعة  
والإمام نعم لو أذنت لغير معين  
وزوجها الولي بغير كفومع علم  
أشار إليه البطلان (قوله) كما أشار  
إليه أرافعى أى بحثنا قال الزركشى وقد  
سعد فى ذلك بحثناه نص إمام المذهب  
رضى الله عنهما وعن الزركشى وعن  
سائر المسلمين (قوله) وتجب مما قاله  
هنا قلت ولهذا تعجب بعضهم من التووى  
رحمه الله فى اتباعه للرافعى هنا (قوله)

نشرط لم يقل أو الظن نقول المتن والرجوع به على الغارفلان مسألة أخلف فيما لو طنته حرأفان عبدا فيها بحث  
الشجب السابق (قوله) والمؤثر للنسخة البطلان أبضا على قوله



(قوله) حرأى انعقد حراً خلافاً لاحتمال عن الشيخ انى على بأنه يعقد رقيقاً ثم يعتق (قوله) ويرجع بها على الغار قال الامام باجماع انتهى  
وهذا بخلاف المهر كما سبق (قوله) والتغريير بالخربة الح جعل الجيلي من صور التغريير ما لو قال زوجتلك أختي هذه ونظر فيه الزركشي  
بأنه يجوز ان تكون أخته وهي رقيقة \* (٥٩) \* (قوله) من وكيله مثله وليه قال الزركشي في الوكيل والمرأة صور الشافعي الغرور فكان  
ذلك حاملاً للاصحاب على قولهم انه

لا يتصور من السيد وانما أراد الشافعي  
التشبيك بأن ذلك يكون من السيد في  
صور وساقها (قوله) والظن أخرى  
راجع لقوله أو قبله ومن هنا يعلم ان قوله  
السابق أو يصفها بذلك الخ مراده به  
انه ملحق بخلف الشرط لانه منه (قوله)  
ولا عبرة بقول الخ أى فلا يكون الولد حراً  
ولا رجوع ومنه مسألة المتن السابقة فيما  
نوفها حرة فبات أمة (قوله) ومن  
عتقت الخ هو شامل للبعضة التي كمل  
عتقها تحتها \* فرع \* لو أنكر السيد العتق  
وصدق الزوج صدق السيد وهل ينسخ  
قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت  
شيخي أباعلى يسئل عن ذلك فقال يحتمل  
وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في  
زعمها والحق لا يعدو هما قال صاحب  
الكافي فعلى هذا الوسخة قبل الدخول  
لم يسقط الصداق لانه حق السيد ولو  
عتق العبد وأيسر فليس له نكاحها لان  
أولادها أرقاء (قوله) تخيرت في فسخ  
النكاح لومات أو عتق قبل اختيارها قلاً  
خيار (قوله) أما من عتقت تحت حر  
فلا خيار خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه  
(قوله) من حين علمت عبارة الزركشي  
في حكاية هذا القول قال الامام وابتدأوها  
من وقت تخييرها انتهى وزاد اندارمي  
وجها آخر ما لم يحسها قال الزركشي  
المرجح في الدليل في أبي داود في قصة بريرة  
ان قربك فلا خيار لك وأطال زركشي  
في ذلك (قوله) وثبوت الخيار عطف  
على قوله العتق (قوله) ان أمم كن

(فالولد) الحاصل (قبل العلم) بانها أمة (حر) لظن الزوج حريتها حين حصوله سواء كان حراً  
أم عبداً وسواء فسخ العقد أم أجازة اذا ثبت له الخيار (وعلى المغرور قيمته لسيدها) لانه قوت عليه  
رقه التابع لرقها بظنه حريتها فتستقر في ذمته حراً كان أو عبداً وتعتبر قيمته يوم الولادة لانه أول أيام  
امكان قويمه (ويرجع بها على الغار) لانه الموقوع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على ان يغرمها  
بخلاف المهر واما يرجع كالمضام من واحتزر بقوله قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق  
والمراد بالحصول العلق وقوله وصحناه لانه موهوم لانه الحكم كذا اذا أبطل لشبهة الخلاف وكذا  
اذا بطل بكون الزوج لا يحصل له نكاح - الامه لشبهة التغريير (والتغريير بالخربة لا يتصور من  
سيدها) لانه اذا قال زوجتلك هذه الحرة أو على انها حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) يتصور (من  
وكيله) في نكاحها في صلب العقد أو قبله كما تقدم والقوات في ذلك بخلف الشرط تارة والظن أخرى  
(أو منها) والقوات فيه بخلف الظن ولا عبرة بقول من ليس بعاقده ولا معقود عليه (فان كانت منها  
تعلق الغرم بذمتها) فتطالب بعد العتق ولا يتعلق بكسها ولا برقبها (ولو انفصل الولد ميتاً بالاجنابة  
فلا شيء فيه) لان حياته غير متعينة بخلاف ما لو انفصل بجنابة فحيه لان عقاده حرة لوارثه على  
عاقلة الجاني اجنبياً كان أو سيداً أمة أو مغروراً فان كان عبداً تعلقت الغرة برقبته ويضمنه المغرور  
لسيد الامه لتفويتها بغيره بعشر قيمتها لانه القدر الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد ان يضمن به  
الرقيق والغرة عبداً أو أمة كما سيأتي في الجراح ولا يتصور ان يرث منها في مسائل التامع الاب الحرة غير الجاني  
الأم الام الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رقيق تخيرت في فسخ النكاح) قبل الدخول  
وبعده لانها تعبر عن فيه رقيق والاصل في ذلك ان بريرة عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكنز وجها عبداً فاخترت نفسها واه مسلم عن عائشة أما من عتقت تحت حر فلا خيار لها لان  
ما حدث لها من الكمال منصف به الزوج ولو عتقتا معاقلاً خيار (والاظهر انه) أى الخيار (على  
الغور) نكحار العيب في البيع وغيره والثاني بتمتدة التروى ثلاثة أيام ومبدؤها من حين علمت  
بالعتق وثبوت الخيار والثالث يمتد الى ان تصرح باسقاطه أو تمكن من الوطء طاعة (فان قالت) بعد  
تأخيرها الفسخ مريده له (جهلت العتق صدقت بيمينها ان أمم كن) جهلها (بأن كان العتق غائباً)  
عنها حين العتق والا بان كانت معه في بيته ويجهل خفاء العتق عليها فاصدق الزوج (وكذا ان قالت  
جهلت الخيار به) أى بالعتق فانها تصدق بيمينها (في الاظهر) لان ثبوت الخيار به خفي لا يعرفه الا  
الخواص والثاني يمنع ذلك ويطل خيارها بالتأخير ولو ادعت الجهل بأن الخيار على الغور فقال  
العبادي ان كانت قديمة العهد بالسلام وخالطت أهله لم تعذر وان كانت حديثة العهد به أولم تحالط  
أهله فقولان وأطلق الغزالي انها لا تعذر ووجهه بان الغالب ان من علم أصل ثبوت الخيار علم انه على  
الغور نكحار العيب \* فرع \* الفسخ بالعتق لا يحتاج الى المرافعة الى الحاكم لانه ثابت بالنص والاجماع  
(فان فسخت قبل وطء فلا مهر) وليس لسيدها منعها من الفسخ لتضررها بتركه (أو بعده يعتق  
بعده وجب المسمى أو) يعتق (قبله) بأن لم تعلم بالعتق الا بعد الوطء (فمهر مثل) لا المسمى لتقدم سبب  
الفسخ على الوطء (وقبل المسمى) لتقرر به الوطء قبل العلم وما وجب من مهر المثل أو المسمى فلا سيد

الاحسن عبارة المحرر ان لم يكن بها طاهر الحال ووجه الاحسن ان دائرة الامكان واسعة (قوله) بأن كان العتق الاحسن كان (قوله) والثاني  
يمنع ذلك أى كافي البيع ورد بأن عيوب المبيع شهيرة له انزركشي (قوله) وقبل المسمى ذهب اليه الامام والغزالي لان المهر للسيد وهو محسن  
العتق (قوله) فلا سيد استشكل ابن الرفعة ما اذا كان الوطء متأخراً عن العتق قال لانها وطئت وهي حرة انتهى وهو مذهب مالك رحمه الله



\* (فصل) يلزم الولد لو تعذر الولد اعتبر الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع (قوله) اعفاف الأب أي الحر المعصوم (قوله) ثم عليه مؤنتهما كذا هو بخط المصنف بالنسبة قيل وفيه نظر لأن مؤنة الأب لازمة قبل الاعفاف \* (٢٠) \* وبعده وفي بعض النسخ مؤنتها بالأفراد

وهو ما في المحرر (قوله) وغيرهما حكى الرافعي في النفقات عن البغوي أنه لا يلزمه الأدم ونفقة الخادم لأن قددهما لا يثبت الخيار قال الرافعي وقياس قولنا أنه يحتمل ملزم الأب وجوب ما لانهما يلزمان الأب مع اعساره (قوله) التسري هو مأخوذ من السرو أصله التسرر وهو الوطء لأنه يكون سرا (قوله) أوفسخته حكم هذا يفهم بالأولى (قوله) فاقدم مهر المعتبر بقصد ما يمكن به من الاستمتاع ولو غن سرية (قوله) إذا ظهرت الحاجة عبارة الرافعي إذا أظهر حاجته وهي أحسن لا قضاء الأولى التوقف على ظهورها لنا بالقرائن (قوله) ويحرم عليه أي بالاجماع (قوله) أمة ولده أي وإن نزل وكذا حكم ثبوت الاستيلاد وغيره كما سيأتي هذا حاصل ما في الزركشي (قوله) وجوب مهر يجب أيضا أرش البكارة (قوله) لا حد أي ولو كانت مستولدة للابن ولو كان الأب رقيقا وإن كان التعليل فاصرا عن افادة ذلك (قوله) في أحد الوجهين كأنه عرفهما ما أشاره إلى أنهما الوجهان في وطء أمة الغير المطاوعة (قوله) ويجب مهر معنى كلام الشارح رحمه الله أن المتن لو قال هذا كان المذهب معبراه عن الطريقة القاطعة وجوبه مفترعا عليها وأما عدم وجوب المهر فنماريع طريقة الخلاف (قوله) فالولد حر أي ولو كان الأب رقيقا كما نقله الشيخان عن القفال خلافا لقائني (قوله) موسرا كان أو معسرا مسلما كان أو كافرا ولو كانت الأمة مسلمة

(ولو عتق بعضهما أو كونت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لها ولا له لأن معتمد هذا الخيار الخبر وليس شيء من الصور المذكورة في معنى صورته لبقاء النقص في الأولى والثانية ولأنه لا يتغير باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالإطلاق

\* (فصل يلزم الولد) \* ذكرنا أن أوأنتي (اعفاف الأب والجداد) من جهة الأب أو الأم (على المشهور) لأنه من وجوه حاجاتهم المهمة كالنفقة والكسوة والثاني لا يكالا يلزم الأب اعفاف الابن والاعفاف (بأن يعطيه مهر حرة أو يقول) له (النكح) وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ويجهز أو يملكه أمة) لم يطأها (أو غنما) ولا فرق في الحرة المنكوحة بين المسلمة والكافية ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه عجوزا شوها أو معسرة لأنها لا تغنيه ولا أن يزوجه أمة لأنه مستغن بمال ولده (ثم عليه مؤنتهما) أي مؤنة الأب والمرأة التي أعف بها من نفقة وكسوة وغيرهما إن لم يقدر عليها الأب أم لا لزوم مؤنته فظاهر لما سيأتي في النفقات وأما مؤنتها فلا نهما من تمام الاعفاف والمحرر راقص على مؤنتها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري ولا) تعيين (رفيعة) بجمال أو شرف للنكاح لأن المطلوب دفع الحاجة وهي تدفع بالتسري وبغير ربيعة المهر (ولو اتفقا على مهر فتعينها للأب) لأنه أعرف بغرضه في قضاء شهوته (ويجب التجديد إذا ماتت) زوجة كانت أو أمة (أو أنفسخ) النكاح (بردة) منها (أو فسخته) أو فسخته (بعب وبكذا إن طلق) أو أعنتق (بعذر) كشقاق أو نشوز (في الأصح) كالموت ولا يجب التجديد في الرجعي إلا بعد انقضاء العدة ووجه مقابل الأصح أنه المفوت على نفسه وإن طلق أو أعنتق بغير عذر فلا يجب التجديد لأنه المقصر والمفوت على نفسه (وإنما يجب اعفاف فاقدم مهر) وإن قدر على المؤنة (محتاج إلى نكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوطء وليس تحتته من يدفع حاجته فالقادر على المهر أو التسري وإن كان بدون مهر الحرة لا يجب اعفائه ومن تحتته من لا يدفع حاجته كصغيرة أو عجوز شوها يجب اعفائه (ويصدق إذا ظهرت الحاجة) إلى النكاح وقضاء الشهوة (بلايين) لأن تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بحيث يخاف الزنا أو يضر به التعزب ويشق عليه الصبر والأب الكافر يجب اعفائه في الأصح بخلاف الرقيق (ويحرم عليه وطء أمة ولده) لأنها ليست بزوجه ولا مملوكة (والمذهب وجوب مهر لأحد) بوطئه لها لأن له في مال ولده شبهة الاعفاف الذي هو من جنس ما فعله فأتى منه بها الحرة وجب عليه ولده المهر وفي قول من الطريق الثاني يجب الحدو على هذا إن طأ وعته فلا مهر في أحد الوجهين وإن أكرهها وجب المهر ولو قال المصنف والمذهب لأحد ويجب مهر كان أوضح مما قاله في حكاية الخلاف (فإن أحبل) الأب بوطئه (فالولد حريسيب) لأشبهة (فإن كانت مستولدة للابن لم تصر مستولدة للأب) لأن أم الولد لا تقبل النقل (والأ) أي وإن لم تكن مستولدة للابن (فلا تظهر أنها تصير) مستولدة للأب لأشبهة موسرا كان أو معسرا ويقدر انتقال الملك فيها إليه قيل العلوق والثاني لا تصير لأنها ليست ملكا له ولا حاجة إلى تقدير انتقال الملك فيها إليه (و) لا تظهر (إن عليه قيمتها) أصرورتها مستولدة له (مع مهر) لأنه وجب بالوطء كما تقدم ومقابل لا تظهر مبنى على أنها لا تصير (لأقيمة ولد في الأصح) لا انتقال الملك فيها قيل العلوق ومقابل يقول ينتقل الملك بعد العلوق لتحقيق الصيرورة حيثئذ (وسكاحها) أي ويحرم عليه نكاح أمة ولده لأنها لماله في مال ولده من شبهة

وتدخل في ملكه قهرا كالأرث (قوله) قيل العلوق أو معه (قوله) لأنه وجب بالوطء هذا محله إذا تأخر الانزال عن دخول الحشفة كما هو الغالب (قوله) ونكاحها أي إذا كان حرار فهو معطوف على قوله أمة ولده أي ويحرم عليه نكاحها



(قوله) لم ينسخ أي والولد الحاصل بعد ذلك نعتد رفقاً لأنه يطوها بجهة النكاح ولا نظر للشبهة (قوله) لا مفهوم له الخ كلامه كقوله في بعض جريان الوجه الثاني إذا كانت تحلل له وهو ظاهر في الأب الحظر بخلاف الأب الرقيق فإنه يجوز له ابتداء نكاح أمة وهذه فينبغي لجزء عدم تأثير طريان ملك ولده لها والله أعلم ثم رأيت الزركشي نقاه وادعى أن التقيد في المتن لا فائدة القطع في هذه \* (فصل) السيد بآذنه في نكاح عبده لا يضمن يوهم أن انتفاء الضمان \* (٦١) \* تسبب من الأذن وليس مراداً قال الإمام حقيقة الخلاف أن الأثر ينحصر في الكسب

أو يعم أموال السيد وليس بضمان حقيقة لأن قدر النفقة مجهول انتهى قلت ولأنه لم يجب بعد ثم على القول بالضمان الصحيح في الشرح الصغير أن الوجوب لا في العبد ثم تحمله السيد عنه حتى لو أبرأ العبد برى السيد ويطاوعان بخلافه على مقابل الصحيح وقول أنهما في كسبه الخ قال الزركشي الظاهر أنه مفرع على القولين انتهى أقول كيف يكون ذلك وقد قال المتن بعد النكاح مع ما سلف عن إمام الحرمين في أن معنى التقديم يتعلق بسائر أموال السيد (قوله) في الجدي لا لأنه يلزم شيئاً والتقديم بقول الترمه ما ضمنا (قوله) والتقديم يضمهما القولان جاريان في كل دين أذن له في الجملة كالضمان ونحوه (قوله) وهما في كسبه وذلك لأن الأذن فيه أذن في لوازمه وكيفية الصرف البداءة بالنفقة وما فضل للمهر قاله الرافعي (قوله) بعد النكاح خرج الذي قبله ولو بعد الأذن بخلاف نظير ذلك من الأذن في الضمان والفرق لاخ (قوله) سواء الخ الظاهر أنه مثل ذلك كسبه بغير التجارة التي بعد الأذن ولو قبل النكاح (قوله) ففي ذمته لو جهلت الحال ثبت لها التسخ قاله الزركشي (قوله) وفي قول على السيد قال الزركشي الظاهر أنهما نقولان الأولان يعني الجديد ومقايه تسمى

الاعفاف والنفقة وغيرهما كالشركة (فلو ملك زوجة والده الذي لا تحلل له الأمة) حين الملك كأن أيسر بنفسه أو بيسرة ولده (لم ينسخ النكاح في الأصح) لأنه يقتصر في الدوام لقوته مالا يقتصر في الابتداء وليس ملك الولد كملك الوالد في رفعه النكاح والثاني ينسخ كولو ملكها الأب لما له في مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاف وغيره وقوله الذي لا تحلل له الأمة لا مفهوم له فإنه إذا حللت له لم ينسخ النكاح أيضاً من باب أولى وإنما فرض عدم الحل صاحب الوجه الثاني ليقرب من المحمة (وليس له نكاح أمة مكاتبه) لما له في ماله ورقبته من شبهة الملك بتجيزه نفسه (فإن ملك مكاتب زوجة سيده انسخ النكاح في الأصح) كولو ملكها السيد لما ذكر والثاني يلحقه بملك الولد زوجة أبيه ودفع بأن تعلق السيد بمال المكاتب أشد من تعلق الأب بمال الابن

\* (فصل) السيد بآذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر و نفقة في الجديد) والتقديم يضمهما (وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد) صكاً لا اصطفاً والاحتطاب وما يحصل بالحرقة والصنعة (والنادر) كالحاصل بالهبة والوصية أما الكسب قبل النكاح فيجتمه به السيد (فإن كان مأذوناً له في تجارة فغنياً سيده من ربح) لأنه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال في الأصح) كدين التجارة والثاني لا كسائر أموال السيد (وإن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له في التجارة) (ففي ذمته) كاقترض للزومه برضا مستحقه (وفي قول على السيد) لأن الأذن في النكاح لمن هذه حاله التزام لمؤنه (وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع) بالزوجة عليه لأنه مالك الرقبة فيقدم دفعه (وإذا لم يسافر) به (لزمه تخليته ليلاً للاستمتاع) لأنه محله (ويستخدمة منهاراً إن تكفل المهر والنفقة والافخليه لكسبهما وإن استخدمه بلا تكفل لزمه الأقل من أجره مثل) لمدة الاستخدام (و) من (كل المهر والنفقة) لمدة الاستخدام لأنه ألتف منفعته باستخدامه مع آذنه في النكاح المقتضى لتعلقهما بكسبه ولو خلاه للكسب وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة أو أقل لم يلزمه الاتمام (وقيل يلزمه المهر والدفع) وإن كانا أكثر من أجره المثل لأنه لو خلاه للكسب تلك المدة لربما كسب ما يفي بهما (ولو نكح فأسداً) بأن نكح من غير إذن السيد أو بآذنه وخالفه فيما أذن له فيه (ووطئ) فيه قبل أن يفرق بينهما (فمهر مثل) يجب (في ذمته) لزومه برضا مستحقه كالقرض الذي ألتفه وفي قول في رقبته كغير الوطء من الأتلافات (وإذا زوج) السيد (أسته استخدمه منهاراً وسلمها للزوج ليلاً) لأنه يملك منفعتي استخدامها والاستمتاع بها وقد نقل الثانية لزوم قبضه الأخرى يستوفيهما في النهار دون الليل لأنه محل الاستراحة والاستمتاع (والنفقة على الزوج حينئذ) أي حين استخدامها (في الأصح) لاتقاء التسليم والتمكين التام والثاني يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب شطرها توزعها على الزمن فلو سلمها ليلاً أو مراً وجبت قطعاً (ولو أخلى) السيد (في داره بيتاً وقال لزوجه تخلو به فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة يمنعانه من دخول داره

١٦ ج ن (قوله) وله المسافرة الخ أي بشرط أن يتم فذل المهر والنفقة كفي الاستخدام قوله الزركشي وتعبير المصنف يوهم أن العبد ليس له استصحابها وليس كذلك فلو فعل وجب على السيد تخليته لها ليلاً (قوله) أن يكفل المرء من ذلك لا أن يترأها والأداء لاحقيقة الضمان قال الزركشي فلو كان معسراً فالتمه أن التزامه لا يفيد (قوله) لمدة الاستخدام لو استخدمه ليلاً ونهاراً قل أن اوردى اعتبر مدة النهار فقط (قوله) وخالفه لو عين له مهرأفراد عليه صح وتثبت الزيادة في ذمته ولو أذن له في نكاح فاستدعى بكسبه



(قوله) فله أن يسترده أي في مسئلة سفر السيد بها أما اذا استخدمها نارا وسلمها ليلا فلا يجوز له الاسترداد منه عليه في شرح الارشاد (قوله) بخلاف ما اذا دخل بها يرجع لكل من قوله ولا يلزمه تسليم المهر وقوله وان سلمه فله أن يسترده (قوله) لو قتلت نفسها أي أما لو قتلها أجنبي أو الزوج أو ماتت قبل الدخول فان المهر لا يسقط بخلاف (قوله) قبل الدخول هو مستفاد من قول المتن بعد دخول وانما قيد بذلك وان اتحد الحكم لمكان الخلاف في الاول دون الثاني (قوله) في قتل السيد أمة زاد الرزكشي انه يصدق أيضا في قتلها نفسها وجعل ذلك مثل قتل السيد في اجراء الطريقين أقول ما ذكره من أن فيها نصا مسلم لكنه مقرر على القول بالسقوط \* (٦٢) \* في قتل السيد وما ذكره من جريان الطريقين

فهما ممنوع يعرف ذلك بمراجعة الراعي فالحق ما سنكه الشارح من أن فيها قولاً ووجهها والله أعلم (قوله) والفرق الخ فرق أيضاً بين الغرض من الحرّة الوصلة وقد وجدت به عند الغرض من نكاح الأمة الوطء به ليس شتره خوف العنت ولم يحصل بقصد فرجع إلى المهر (قوله) فلا حاجة إلى التسمية أي ولا تنحب أيضاً (قوله) وفيه يجب ثم يسقط فيه الأمانة مقتضى سقوطه دوام مقرب بالعقد

\* (كتاب الصداق)

هل الصداق عوض أو تكريم وفضيلة لنزوح قوله أن حكمهما انزعجت والمستحب أن يكون من الفضلة قوله الرزكشي (قوله) اخلاؤه منه أي من غير ذكره اجماعاً وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الآية قال في الروضة ولم يكن ركناً كالبيع لأن الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الركن (قوله) وما صح ميعا قديماً شموله للمنافع لأن الاجارة يبيع منافع نعم يراد الدين على غيرها فانه يصح بيعه ممن هو عليه ولا يصح جعله صداقاً وكذا القود عليها أو على عبدها يصح جعله صداقاً ولا يصح بيعه وكل ذلك لا يخرج فلا يراد (قوله) واذا أصدق عينا مثلاً المنفعة (قوله)

ولو فعل ذلك فلا نفقة عليه والثاني يلزمه ذلك لتدوم يد السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول إلى حقه وعلى هذا يلزمه لنفقة (والسيد السفر بها) لانه مالك ثقتها فيقدم على مالك الاستمتاع (ونزوح صحتهما) في السفر يستمتع بها ليلا وليس للسيد منعه من السفر ولا الزام به لينفق عليها واذا لم يسافر فلا نفقة عليه ولا يلزمه تسليم المهر ان لم يدخل بها فان سلمه فله أن يسترده بخلاف ما اذا دخل بها (وان ذهب أن السيد لو قتلها أو قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويته محلها قبل تسليمه وتفويتها كنفوته (وان الحرّة لو قتلت نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت فلا) يسقط المهر قبل الدخول (كما لو هلك بعد دخول) وما ذكر في قتل الحرّة هو النصوص فهما عكس النصوص السابق في قتل السيد أمة والفرق ان الحرّة كالمسلة إلى الزوج بالعقد اذ له منعها من السفر بخلاف الأمة وبذلك يجب في المستثنين طريقان أشهرهما في كل قولان بالنقل والتخريج أرجحهما النصوص فهما والطريق الثاني القطع بالنصوص فهما وفي وجه ان قتل الأمة نفسها لا يسقط المهر لأنها ليست المستحقة له وفي وجه ان قتل الأجنبي لها أو موتها يسقط المهر كفوات المبيع قبل القبض بناء على ان السيد يزوج بالملك (ولو باع مزرّوجة) قبل الدخول أو بعده (فالمهر) المسمى (للبائع) لانه وجب بالعقد الواقع في ملكه (فان طلق) بعد البيع (قبل دخول فنصفه) الواجب (له) لما ذكر (ولو تزوج أمة بعبده لم يجب مهر) لأن السيد لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة إلى تسميته وقبل يجب ثم يسقط فيسمى حتى لا يعرى النكاح عن المهر لأن عروقه عنه من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم

\* (كتاب الصداق)

هو المهر ويقال فيه صدقة بفتح أوله وضم ثانيه والاصل فيه قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وغيره (يسن تسميته في العقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً منه (ويجوز اخلاؤه منه) اجماعاً (وما صح ميعا صداقاً) قل أو كثر فان انتهى في القلة إلى حد لا يتقبل فسدت التسمية ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم حاله لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وأن لا يزداد على خمسة مائة درهم خالصه صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه واهه مسلم عن عائشة (واذا أصدق عينا فتلقت في يده ضمنها ضمان عقد) كالبيع في بد البائع (وفي قول ضمان يد) كالمستام (فعلى الأول ليس لها بيعه قبل قبضه) كالبيع بخلافه على الثاني (ولو تلف في يده) بآفة (وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق بالتلف بخلافه على الثاني فلا ينفسخ ويجب مثل التالف ان كان مثلياً وقيمه ان كان متقوماً وهي أقصى القيم من يوم الا صداق إلى يوم التلف لاستحقاق التسليم في كل وقت

كالمستام أي بدليل انه لا ينفسخ النكاح تلفه ووجه الأول انه مملوك بعقد معاوضة كالبيع (قوله) فعلى الأول قرع من القاضى حسين حجة الأقالة في الصداق على القولين فيصح على الأول دون الثاني (قوله) ليس لها بيعه لو كان ديناً صح الاعتراض عنه ولو زال بها سلم من ارادته عليه (قوله) وجب مهر مثل أي ووطئته منه قبل ذلك فامتنع وانما وجب مهر المثل لان البضع بالعقد كالتلف وعرض البضع مهر المثل



(قوله) وقيل قيمته يوم الاصداق قال الرافي لانها التي تناولها العقد فان فرضت زيادة وجب أن لا يضمنها لانه غير متعدي (قوله) قضاضة هو شامل للجاهلة (قوله) وقياسه الخ قال ابن الرفعة أني يتجه ذلك على قول ضمان العقد (قوله) تخيرت على المذهب أي على القولين وسيأتي بحث الشجين في ذلك (قوله) ومثل الصداق \* (٦٣) \* الخ قضية صنيعة انها لا تطالب المتلف وهو ظاهر (قوله) وبحث الرافي كأن وجه

التعبير بالمذهب النظر لهذا البحث (قوله) فيما ذكر الخ راجع لقول المتن تخيرت على المذهب (قوله) فتدفع عبد أي بأية دليل قوله انسخ الصداق أم لو أنلفته فتأبضة حصته أو اتلفه أجنبي فانه لا يفسخ ويختبر بين فسخ الصداق وعدمه على القولين معا خلافا لبحث الشجين كما سلف نظيره في اتلاف الكل مع تفريره السابق (قوله) قبل قبضه أي سواء قبض غير التالف أم لا لكنه اذا قبض يصح كون الامر أولى بعدم الانفساخ سواء تالف المقبوض أو بقي هذا ما قالوه في البيع والظاهر جرياه هنا (قوله) من خلاف تفريق الصفقة هو طريقان احدهما قاطعة بعدم الانفساخ فيه والثانية حاكية لقولين والمرجح طريقة القطع (قوله) فيه راجع لقول المتن لا في الباقي (قوله) وعلى الثاني ان فسخ الخ اقتضاء هذا أن الخيار على القولين (قوله) ومقابل المذهب الى آخره ظاهره ان هذا المقابل جار على القولين وهو ممنوع ففي الرافي وأما نقصان الصفقة كعبي العبد وشله فللمرأة الخيار وعن ابن النوكيل لا خيار على قول ضمان الغصب والمذهب الاول انتهى قلت وقد يجاب بأنه مراد الشارع بدليل قوله كولو أجازت فنه يعين قول الغصب (قوله)

من ذلك وقيل قيمته يوم التلف لعدم التعدي فيه وقيل قيمته يوم الاصداق وقيل الاقل من قيمته يوم الاصداق الى يوم التلف (وان أنلفته) الزوجة (قضاضة) لحقها على القولين وفيما اذا أنلف المشتري المبيع قبل القبض وجهه انه لا يكون تأبضه بل يغرم قيمته للبائع ويسترد الثمن وقياسه كما قاله الشجين ان تغرم الزوجة صداق وتأخذ مهر المثل (وان أنلفه أجنبي تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه (فان نسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على القول الاول ومثل الصداق أو قيمته على الثاني ويأخذ الزوج الغرم من المتلف (والا) أي وان لم تفسخ الصداق (غرمت المتلف) امثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على الاول ولها مطالبة بالغرم على الثاني ويرجع هو على المتلف ومقابل المذهب انها لا تختير ويكون الحكم كما لو تلف بأية وبحث الرافي فيما ذكر من ثبوت الخيار على القولين فقال وتبعه المصنف يجوز أن يقال انما ثبت لها الخيار على قول ضمان العقد فأما على ضمان اليد فلا خيار وليس لها الا طلب المثل أو القيمة كما اذا أنلف أجنبي المستعار في يد المتعبر (وان أنلفه الزوج فكلفه) بأية (وقيل كأجنبي) أي كاتلافه وقد تقدم حكمهما (ولو أصدق عيدين فتلّف أحدهما) قبل (قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) من خلاف تفريق الصفقة (ولها الخيار) فيه (فان فسخت فمهر مثل والصفقة التالف منه) هذا كله على القول الاول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبد وان أجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف (ولو تعيب قبل قبضه) كعبي العبد ونسيانه الحرقه (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخت فمهر مثل والا فلا شيء لها) كما اذا رضى المشتري بعيب المبيع هذا كله على القول الاول وعلى الثاني ان فسخت رجعت الى بدل الصداق من مثله أو قيمته وان أجازت فلها ارش العيب ومقابل المذهب انها لا تختير فيكون لها ارش العيب كولو أجازت وان لم يصرح به الشجين (والمنافع الفاسدة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) بخلافه على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع باجرة المثل فحيث لا امتناع لا ضمان على القولين (وكذا التي استوفاهم بـ كـوب ونحوه) كلس واستخدام لا يضمنها (على المذهب) نظرا مع النساء على ضمان العقد الى أن اتلافه كالتلف بأية ومقابل المذهب انه يضمنها باجرة المثل نظرا مع النساء المذكور الى أن اتلافه كاتلاف الاجنبي أو بناء على ضمان اليد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المسئلتين لتعدي بالامتناع في الاولى وبالاتيفاء في الثانية وليس كاتلاف عين الصداق لان لها به حق الفسخ والرجوع الى مهر المثل (ولها احسن نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا الموحل) لرضاها بالتجيل (فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الاصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الحل والثاني ينظر الى حلوله ويلحقه باحال اثناء (ولو قال كل) من الزوجين للآخر (هـ) أسلم حتى تسلم ففي قول يجبر هو) على تسليم الصداق أولا دونها لان استرداد الصداق ممكن بخلاف البضع (وفي قول لا يجبر فن سلم أجبر صاحبه)

وان لم يصرح به الضمير فيه راجع بقوله فيكون لها (قوله) لا يضمنها أي كتنظيره في البيع وان امتنع البائع من التسليم (قوله) واستشكل بعضهم الى آخره الاشكال قوى لان الجناية على المنافع وهي حادثة لا على عين الصداق وانما جعلت جناية البائع ومثله الزوج على العين كالاتي لئلا يتوانى على العين ضمان ولا كذلك المنافع اذ هي بمنزلة الزوائد الحادثة



(قوله) وان لم يأتها أى لم يبطأها (قوله) ولو بادرفسما الخ لوسلها الصداق فسلت ووطئ ثم خرج مستحقا فهل لها الامتناع محل نظر \* تنبيه \* محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن حكاه من الخاطئ انه موضع العقد فاذا عقد ببغداد على امرأة بالكوفة لا نفقة لها قبل التسليم ببغداد (قوله) أمهلت ما يراه قاض الخ الظاهر ان اسمها له مثل اسمها لها \* (٦٤) \* (قوله) ولا تسلم الخ لو عرضت على الزوج لزمه قبول

المريضة دون الصغيرة ولو اختلفا في امسكن الوطء قال الأصحرى فالقول قول الاب (قوله) بوطء أى وان كان لا يحصل به التحليل فيما يظهر كالصغير الذى لا يتأتى جماعه (قوله) لانتهاء العقد أى وانتهأوه كاستيفاء المعقود عليه كفى الاجارة

\* (فصل) \* نكحها بنحمر مثل ذلك الدم ونحوه لكن خائفوا ذلك في الخلع فجعلوه رجعا اذا كان على دم ونحوه قال الزركشى فيطلب الفرق فان قضية ما في الخلع ان يكون هنا كالمفوضة قبل وقوع الرافعي في باب الخلع التعرض للمسئلة وقال ان قضية ما في الخلع ان يكون الحال في مسئلتنا كما لو سكت عن المهر فوجب مهر المثل واعترض على الرافعي بأن قضية الخلع جعلها كالمفوضة (قوله) أو مغموب في معناه الآتي وانرهون للعجز عن التسليم (قوله) وفي قول قيمته علل ذلك بأن ذكرهما العوض يقتضى انه قصد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والعجب ان الرافعي أنكر على الغزالي في تعبيره بالقيمة وعبر بها في المحرر (قوله) والخمر عصيرا قد قدره في نكاح المشرک بالقيمة عند أهلها وفي تفريق الصفقة بالخس قال الرافعي والاضطراب مما يؤيد الأصح قوة وهو وجوب مهر المثل (قوله) والاكثر الخ أى في انقضاء عموم المتن من ترجيح طريق الخلاف في هذه الصورة ليس مرادا (قوله) وفي قول يقتنع به أى بناء على ان المشتري يقتنع

لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر (والاظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتمكين فاذا سلئت أعطاهما العدل) قال الامام وان لم يأتها الزوج قال فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرت فحكنت طالته بالصداق) على الاقوال كلها (فان لم يبطأ امتنعت حتى يسلم) الصداق ويكون الحكم كما قبل التمكين (وان ووطئ فلا) أى فليس لها أن تمتنع وفيه وجه نعم لو وطئها مرة ففعلها الامتناع وقيل لالان البضع بالوطء كالتالف (ولو بادرفسلم) الصداق (فلتمسك) أى يلزمها ذلك اذا طلبه (فان منعت بلا عذر استردان قلنا انه يجبر) أولا لان الاجبار مشروط بالتمكين فان قلنا لا يجبر فليس له أن يسترد لتبرعه بالمبادرة وقيل له الاسترداد لعدم حصول الغرض (ولو استمهل لتتلف ونحوه) كاسترداد (أمهلت ما يراه قاض) كيوم أو يومين (ولا يحاوز ثلاثة أيام) وهذا الامهال واجب وقيل مستحب (لا ينقطع حيض) لان مدته قد تطول ويتأتى الامتناع كله معه بغير الوطء (ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع ووطء) لتضررهما به وان قال الزوج لا أقربهما حتى يزول المانع لانه قد لا ينفي بذلك كما قاله في البسيط (ويستقر المهر بوطء وان حرم كحائض) لاستيفاء مقابله (وبموت أحدهما) لانتهاء العقد به ويستثنى من ذلك ما تقدم ان الامة اذا قتلت نفسها أو قتلها السيد يسقط مهرها ونبه الجليلى على انه لا يستقر بالموت في النكاح الفاسد (لا بخلو في الجديد) والقدي يستقر بها لانها مظنة الوطء وان لم تدعه المرأة ومحلها حيث لم يكن بها مانع حسي كرتق وكذا شرعى كحيض في أحد الوجهين وعزاء في الوسيط الى المحققين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا

\* (فصل) \* نكحها بنحمر أو حر أو مغموب كتب بان أشار الى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كعصير أو رقيق أو مملوك له (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا في الاول والثاني ومثل كالزوج في الثالث (وفي قول قيمته) أى قيمة ما ذكر بان بقدر الحر رقيقا والحر عصيرا لكن يجب مثله وكذا المغموب المثل يجب مثله والاكثر فيما اذا قال هذا الحر القاطع بوجوب مهر المثل لفساد العبارة ويلحق به هذا الحر وهذا المغموب (أو بمملوك ومغموب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر) من قولى تفريق الصفقة (وتتخير) هي بين فسخ الصداق وابقائه لان المسمى لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها) ويأتى القولان على مقابل الاظهر أيضا ولو قال بدلهما ليشمل المثل كذا أحسن (وان أجازت فلها مع المملوك حصه المغموب من مهر مثل بحسب قيمتهما) فاذا كانت مائة بالسوية بينهما قلها عن المغموب نصف مهر المثل وفي قول قيمته أو مثله (وفي قول تقتنع به) أى بالمملوك لا جازتها ولو قال زوجتكم بنتي وبعثت ثوبها بهذا العبد صح النكاح وكذا المور والبيع في الاظهر) من قولى جمع الصفقة مختلفي الحكم ويوزع العبد على الثوب ومهر المثل فان كان مهر المثل ألفا وقيمة الثوب خمسمائة قتلت العبد عن الثوب وثلاثمائة صداق يرجع الزوج في نصفه اذا اطلق قبل الدخول ومقابل الاظهر بطلانها ما ووجوب مهر المثل وما ذكره المصنف هنا في المسئلة أبسط مما ذكره فيها في المناهى من البيع (ولو نكح بألف على أن لا يها أو ان يعطيه ألفا فانه ذهب فساد الصداق ووجوب مهر مثل في المسائلين لانه جعل بعض ما التزمه في مقابلة

ببعض المبيع اذا خرج بعضه مستحقا (قوله) وما ذكره المصنف الخ دفع لماعا بهتهم من التكرار وفيه رد على البضع الزركشى حيث قال ان الرائد هنا هو التصوير لا عبر ووجه الرد عليه ان قوله ويوزع الخ لم يسبق هنالك



(قوله) لان شأنه الزوم أى ولانه عقد معاوضة لا مدخل لخيار فيه فيفسد باشتراطه كما لصرف (قوله) والثالث الخ هو نصه في الاملاء وعنه خرج قول بفساد النكاح في كل موطن فسد فيه العداق ومنهم من أبى التخرج وقال ان دخول الخيار في البذل كدخوله في المبدل أى فليس الفساد بغير الخيار كالفساد به فلا تخرج \* (٦٥) \* (قوله) وعلى صحتهما ثبت الخيار قال ابن الرفعة حيث ثبت بالقياس ثبوته للزوجين (قوله) لغا قال

ابن الرفعة ليس باطلا بل هو مؤكد لمقتضى العقد يعنى فيما وافق مقتضاه (قوله) أولا نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها على بل على فلان ثم في جعلهم التزوج عليها من مقتضى العقد نوع خفاء ولو قال المتن والا فان لم يخل بمقصوده الخ اركان واضحا فانه حينئذ يكون مثالا لما تعلق به غرض (قوله) كان لا يبطأ أى مطلقا أو ليلا أو نهارا أو أن يبطأها مرة (قوله) كما يقع في نكاح المحلل كأنه يريد بهذا انه لا تكرار في النكاح في مسألة شرط التطليق كما زعم الزركشي وبيان ذلك ان السابق في التحليل شرط طلاق بعد الوطء وهنا أعم من ذلك (قوله) وقيل الخ هو المصحح في الشرح والروضة (قوله) على مهور أمثالهن أى لا على عدد رؤسهن كما قيل به (قوله) بدونه الى آخره لو تزوج ابنته الصغيرة أو المجنونة بعرض أو بغير نقد البلد قال البغوي جاز كييع ماله عند النظر فان كانت باللغة لم يصح يعنى المهر على أصح القولين وفي السان مثله قال ومثل البالغة ماله لو كان الولي غير الاب والجدا انتهى والمراد بالصفة وعدمها في المهر اما النكاح فهو صحيح على كل حال (قوله) ولا هنا الخ هو رد على ما عارض به الزركشي من ان لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة سابق وجب تكرارها كقوله تعالى لا قارض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة (قوله) ومنهم الخ قال الزركشي لا يتجه خلاف فيها (قوله) ثم المعتبر هو توجيه لضمير الجمع في عبارة المتن (قوله)

البضع لغير الزوجة والطريق الثاني فساد في الاولى دون الثانية كما نص عليه في مختصر المزني لان لفظ الاعطاء لا يقتضى أن يكون المعطى للاب والطريق الثالث في كل قولان بالنقل والتخرج أحدهما الصحة بالالفين وبلغو ذكرا للاب (ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح) لان شأنه الزوم (أو في المهر فلا يظهر صحة النكاح لا المهر) لانه لكونه العوض في النكاح لا يليق به الخيار ولا يسرى فساد الى النكاح لاستقلاله والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح لفساد المهر وعلى صحتهما ثبت الخيار لهما فان أجازت فذلك وان فسخت رجعت الى مهر المتس كما ترجع اليه على قول بفساد المهر وقيل لا يثبت لهما خيار (وسائر الشروط) أى باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط أن ينق عليها أو يقسم لهما (أو لم يتعلق به غرض) كشرط أن لا يأكل الا كذا (لغا) ذكر الشرط لاتقاء فائده (ومع النكاح والمهر وان خالف) مقتضى النكاح (ولم يخل بمقصوده الاصل كشرط أن لا يتزوج عليها أولا نفقة لهما مع النكاح وفسد الشرط والمهر) أيضا لانهم لم يرض بالمسمى الا بشرط أن لا يتزوج عليها وهو لم يرض بالمسمى الا بشرط أن لا نفقة لهما (وان أدخل) بمقصود النكاح الاصل (كان لا يبطأ أو) ان (يطلق) كما يقع في نكاح المحلل شرط الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) للاخلال المذكور وفي قول يصح ويلغو الشرط وقيل ان كان الشرط لترك الوطء الزوج صح لان الوطء حقه فله تركه بخلافه فيها نعم من لا تحتل الوطء في الحال اذا شرط في نكاحها على الزوج أن لا يبطأها الى زمن الاحتمال صح لانه قضية العقد صرح به البغوي في فتاويه (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كان زوجة من أبوابهن أو معتقة من أو وكيل عن أولياتهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن في الحال (ولكل مهر مثل) والثاني صحته ويوزع على مهور أمثالهن (ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل) من مال الطغل ومثله المجنون (أو نكح بنتا لارشيده) كالمجنونة والبكر الصغيرة أو السفهة (أو رشيدة بكرة بلا اذن بدونه) أى بدون مهر مثل (فسد المسمى) لاتقاء الحظ والمصلحة فيه (والأظهر صحة النكاح بمهر مثل) والثاني فساد لفساد المهر بما ذكر ولو عقد لابنه بأكثر من مهر المثل من مال نفسه ففي فساد المسمى احتمالا لان للامام لانه يتضمن دخوله في ملك الابن وقطع الغزالي وغيره بالصفة حذرا من اضرار الابن بلزوم مهر المثل في ماله وقول المصنف بتأجيله ثم نون كاضبطه بخطه ولا في قوله لارشيده اسم بمعنى غير طهر اعرا بها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وقوله بلا اذن أى في النقص عن مهر المثل لتعلقه بالبكر التي لا يحتاج في انكاحها الى اذن وسما في الكلام فبين يحتاج الى اذنها في النكاح (ولو توافقوا على مهر سرا وأعلنوا زيادة فالذهب وجوب ما عقده) فان عقد سرا بألف ثم أعيد العلانية بألفين تجملا فالواجب ألف وان توافقوا سرا على ألف من غير عقد ثم عقد علانية بألفين فالواجب ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل نص الشافعي في موضع على ان المهر مهر السرى في آخر على انه مهر العلانية والطريق الثاني اثبات قولين في الحالة الثانية نظرا في الاكتفاء بمهر السرى الى انه المقصود ومنهم من أثبتهما في الحالة الاولى أيضا نظرا في مهر العلانية اليها ثم المعتبر توافق الولي والزوج وقد يحتاج الى مساعدة المرأة (ولو قالت لوليها تزوجني بألف فنقص عنه بطل النكاح) للخالفه وفي قول من الطريق

١٧ في وفي قول من الطريق الثاني أفاد بهذا أن المرجح في هذه المسئلة على طريق الرافعي انما هو طريق القطع خلاف ما يوهمه ظاهر المنهاج من رجوع قوله الآتي وفي قول يصح الخ للسائلين معا بقتضى استواءهما في الخلاف وال ترجيح وليس كذلك



(قوله) قلت الاظهر الخ لو كانت سفينة وسمى دون تسميتها ولكنه كان زائدا على مهر المثل فينبغي أن لا يضيع الزائد عليها كما يحتمل الزكشي ثم ما عجزه  
النزوي بشهده صحة نكاح المجرى بدون مهر المثل وقد وافق الراجعي على صحته وأيضا وافق على صحته في السفينة كما سلف وأيضا وأطلق الاذن  
لشخص في الخلع فاختلعه بدون مهر المثل صح بمهر المثل وقد عذر عن الراجعي رحمه الله \* (فصل) \* قالت رشيدة  
(قوله) غير رشيدة الاحسن غير مطلقة التصرف فان من طرأسفها بعد رشدها غير رشيدة ومع ذلك تصرفها نافذ الى أن يحجر عليها (قوله)  
لا يجب شيء اذ لو وجب لتشطر قبل الدخول وقد دل القرآن على أنها لا تستحق سوى المتعة \* (٦٦) \* وقوله تفويض صحح احترازه عن الفاسد

كأنه وكغير الرشيدة فانه يجب مهر  
المثل بنفس العقد (قوله) والثاني يجب به  
مهر المثل قال الزكشي لا يكون  
الوجوب على هذا أيضا منقضا بالعقد  
بل ينتظر مع ذلك الى حالة الوطء والا  
لتشطر بالطلاق قبل الدخول وهو  
لا يجب قطعا الا على وجه شاذ انتهى  
وتوجيهه مقابل الاظهر انظر الى أن  
انبعج يجب للزوج بالعقد والى أن المهر  
يستقر بانوت (قوله) ولها قبل الوطء  
مطالبة الزوج الخ قل الزكشي أي  
سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجب به ولا  
يتشطر كما هو المذهب ليتقرر ان شرط  
انتهى \* سؤال أورده في البسيط ان قلنا  
يجب بالعقد فامعنى النقوض وان قلنا  
لا يجب فكيف يطلب ما لم يجب انتهى  
قل والذى في البسيط فامعنى الفرض  
(قوله) بأن يفرض مهر أي مهر المثل  
(قوله) ويشترط رضاها الخ لو طابت  
قدرا معنا ففرضه الزوج لم يحتج لرضا  
أن ذكره الراجعي وبحث الزكشي  
عدم التوقف على الرضا اذا فرض قدر  
مهر المثل قال واليه يشير كلام المصنف في  
والامام (قوله) لا عنيما بقدره هذا  
قبل الدخول أم بعده فلا بد من العلم  
لانه قيمة مستهلكة المأوردى (قوله)  
لانه ليس بدلا عنه عبارة الزكشي

الثاني يصح بمهر المثل (فلو أطلقت) بأن سكنت عن المهر (فمنقص عن مهر مثل بطل)  
النكاح لان انطبق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح بمهر مثل قلت الاظهر صحة  
النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم) كسائر الاسباب المفسدة للصداق  
\* (فصل) \* اذا (قلت رشيدة) لولها (زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر أو سكنت) عنه (فهو  
تفويض صحح) وسيأتي حكمه (وكذا لو قال سيد أمة زوجتكها بلامهر) أو سكنت عنه فهو  
تفويض صحح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فاذا قالت السفينة زوجني بلامهر استناد به الولي  
الاذ في النكاح ونفا التفويض (واذا جرى تفويض صحح فلا يظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد)  
والثاني يجب به مهر المثل وعلى الأول (فان وطئ فمهر مثل) لان الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه من  
حق الله تعالى (ويعتبر) المهر (بحال العقد في الاصح) لانه انقضى للوجوب بالوطء والثاني  
بحال الوطء لانه الذي لا يعرى عن المهر بخلاف العقد (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض  
مهر أو حبس نفسها ليفرض) لتكون على بصيرة في تسليم نفسها (وكذا لتسليم المفروض  
في الاصح) كالسمي في انعقد والثاني للمساخنة بالمهر فكيف يضائق في تقديمه (ويشترط رضاها  
بما يفرضه الزوج) ليتعين كالسمي فان لم ترض به فكانه لم يفرض (لا علمهما) حيث تراضيا  
على مهر (بقدر مهر المثل في الاظهر) لانه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما والثاني يشترط  
علمهما بقدره بناء على أنه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل في الاصح)  
كالسمي والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (وفوق مهر  
مثل وقيل لا ان كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يراد البديل عليه فان كان من غير  
جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان الزيادة غير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها  
(ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تازع فيه) أي في المفروض أي كم يفرض (فرض القاضي  
تقدرا بالبدل حالا) وان رضيت بالتأجيل وتوخر هي ان شئت (قلت ويفرض مهر مثل ويشترط  
علمه والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه نعم القدر اليسير الواقع في محل الاجتهاد لا عبرة به ولا  
بوقوف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الاصح) لانه  
خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزم برضاء الزوج كما يجوز أن يؤدى الأجنبي المسمى عن  
الزوج بغير اذنه وعلى الحكمة يلزم الأجنبي ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسمي فيتشطر  
بطلاق قبل الوطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) وقيل يجب الشطر بناء على وجوب مهر المثل  
بالعقد (وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالطلاق (قلت الاظهر وجوبه

في أواخر الفصل مانعه وحكي في الوسيط تردد في أن الواجب أحدهما لا بعنه اذا اصل مهر المثل والمفروض بدل عنه والله  
(قوله) وفوق مهر مثل أي وأنقص ولكن لا خلاف واستشكل بأن الفرض الآن لا يصح الحاقه بالعقد السابق ادليس بحريمه ولا بالوطء  
الا لاحق لانه ابراء عما لم يجب (قوله) فرض القاضي الخ قل الزكشي ينبغي اذا زوج القاضي امرأة لاولى لها سواد أن يجوز له تأجيل المهر  
بالمصلحة كما يجب ماله كذا لها (قوله) ولا يصح القضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونبه ابن الرفعة على أن محل الخلاف  
في العين ام الدين فلا يصح فرضه منه لانه لا يملك ادخاله في ملك الزوج كي يقع عنه (قوله) وقيل يجب الشطر الخ أي والحكيم لا يجب بناء على هذا  
أيضا ذكره الزكشي



\* (فصل) \* مهر المثل ما يرغب به في مثلها (قوله) وركنه الاعظم نسب لان المهر يفخر به فينظر فيه الى النسب كالفاء في النكاح وبحيث  
الرافعي استثناء العجم أخذ من قولهم لا يعتون بحفظ الانساب ولا يدقون بها (قوله) من نساء العصابة استدوا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قضى في  
مهر بروع بنت واشق بمهر نساءها قالوا لان اطلاق لفظ نساء ينصرف الى نساء العصابات وتازع صاحب المختار في ذلك بأن النساء من الجاهل  
نساء وهابل هو عام ويخص بالمعنى لان مهر المثل قيمة البضع وتعرف قيمة الشيء بالنظر الى أمثاله وأمثاله كنساء عشرين المساويات لها في نسبها  
لان النسب معتبر في النكاح ومن لا ينتهي الى نسبها لا يساويها فيه انتهى أقول \* (٦٧) \* وأخصر منه أن يقول المعنى المخصص

هو أن المهر يفخر به فيراعى فيه النسب  
كالـ كفاءة ومراعاة تعيين نساء  
لعصابات (قوله) ثم عمت بهم  
تقدمهن على بنات ابن الاخ وليس  
مراد ابل جهة الاخوة مقدمة على جهة  
العمومة فتقدم بعد بنت الاخ بنت ابن  
الاخ وان نزل ثم العمت دون بناتهن ثم  
بنات الاعمام ثم بنات بنهم ثم عمت  
الاب دون بناتهن ثم بنات اعمام الاب  
ثم بنات بنهم وهكذا (قوله) فأرحام  
كحذات ليس المراد بالارحام هنا ما سلف  
في الفرائض يدل على عدم الام والجدّة  
ونحوهما فتعتبر الام ثم الاخت للائم ثم  
الجدات ثم الخالات ثم بنات الاخوات  
ثم بنات الاخوال ذكره الماوردي (قوله)  
ويعتبر الخ بنه صاحب الكافي على  
اعتباره حال الزوج أيضا من اليسار  
والعلم والعفة والنسب ونحو ذلك (قوله)  
العشيرة هي الاقارب (قوله) نظرا الى  
يوم الاتلاف لا يوم العقد كما في السنخية  
(قوله) واحد كما في النكاح - انتهى أي  
لان حكم انقاس في الضمان حكم التبع  
(قوله) فهرأي في اعلى الاحوال محسن  
هذا اذا كان الحال عند عدم الشهادة  
لامهر فيه فان كان عند عدمها يجب فيه  
المهر متعددا فالحال مستمرو له آثار

والله أعلم) لان الموت كلوط في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض وقدر روى أبو داود  
وغیره ان بروع بنت واشق نكحت بلامهرفات زوجها قبل أن يفرض لها قضي لها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بمهر نساءها وبالبراث قال الترمذي حسن صحيح

\* (فصل) \* (مهر المثل ما يرغب به في مثلها وركنه الاعظم نسب فيراعى اقرب من نسب) من  
نساء العصابة (الى من نسب) هذه (اليه) كالانخوات والعمات دون الجدات والخالات  
(واقربهن أخت لا بون ثم لائب ثم بنات أخ) لا بون ثم لائب (ثم عمت كذلك) أي  
لا بون ثم لائب ثم بنات الاعمام كذلك (فان تعد نساء العصابة أولم ينكحن أو جهل مهرهن  
فأرحام كحذات وخالات) تقدم الجهة القريبة منهن على غيرها وتقدم القريبة من الجهة الواحدة  
كالجدات على غيرها وليس المراد بـ تعد نساء العصابات موتهن بل يعتبر من بعد موتهن فان تعددت  
ذوات الارحام اعتبرت بمثلها من الاجنبيات وتعتبر القريبة بمثلها والامة بأمة مثلها وينظر  
الى شرف سيدها وخسرتها والمعتقة بمعتقة مثلها ولو كانت نساء العصابة يبلدين هي في أحدهما اعتبر  
نساء بلدها (ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثبوبة وما اختلف به غرض) كحمال وعفة وعلم  
وفصاحة وشرف نسب فيعتبر مهر من شاركتهم المطلوب مهرها في شيء مما ذكر (فان اختصت) عنهن  
(بفضل أو نقص) مما ذكر (زيد) في مهرها (أو نقص) منه (لائق بالحال ولو ساحت  
واحدة) منهن (لم يجب موافقتها) اعتبارا للغالب (ولو خفض للعشيرة فقط اعتبر) ذلك  
في المطلوب مهرها في حق العشيرة دون غيرهم (وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء) كوطء  
الشبهة نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد لانه لا حرمة للعقد الفاسد (فان تكرّر) الوطء (فهر)  
واحد كما في النكاح الصحيح لكن (في اعلى الاحوال) للوطء من أحوال الوطئات فيجب مهر  
تلك الحالة لانه لو لم يقع الا الوطء فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة اذا لم تقض زيادة لا توجب  
نقصا (قلت ولو تكرّر وطء بشبهة واحدة فهر) واحد (فان تعدد جنسها تعدد المهر) بعدد  
الوطئات (ولو كثر وطء مغصوبة أو مكرهة على زنا تكرّر المهر) بتكرّر الوطء (ولو تكرّر  
وطء الاب) جارية ابنه (والشريك) الامة المشتركة (وسيد مكاتبه فهر) واحد لشمول  
شبهة الاعفاف والملك لجميع الوطئات (وقيل مهر) بعدد الوطئات (وقيل ان اتحد المجلس  
فهر والا فهور والله أعلم)

\* (فصل) \* (الفرقة قبل وطء منها) كفضها بعبه أو بعثها بخير فيق أو اسلامها أو ردّها

لاتحاد الشبهة كل وضيئ المشتري من الغاصب على ظن الخل قد صرح الامام بأنه تعدد المهر ذكره الزركشي قلت وهو محل النظر  
ثم رأيت ابن تاضي عجّلون قال ان وطء المغصوبة في حال الجهل لا يعدد المهر (قوله) فان تعدد جنسها لوقال فان تعددت كان آخر  
وأشمل فتأمل (قوله) مغصوبة صورته ان يكرهها فهو من عمام بعده وقد يجب بان هذا أعم لشموله مال ووطئها وهنالك شبهة من جهة  
أونامة (قوله) وطء الأب أي من غير اجمال (فصل) \* الشريعة أي في الحياة (قوله) بعينه مثله الاعمار فيما يظهر (قوله) اسلامها  
أي ولو تبعا



(قوله) لانها من جهتها أى وهو الجارى على القياس وخلاف في الطلاق وما ألحق به لورود النص (قوله) كطلاق أى بائن ولو بخلاف (قوله) وردته أى وحده قال الرافعي في الكلام على المتعة لوارتدادها في المتعة وجهان كالوجهين في التضرع اذا ارتد اما قبل الدخول والاصح المنع انتهى ووجهه البلقيني تبعاً للتولي (قوله) وارضاع أمه هذا يخرج ما لو دبت الصغيرة وارتضعت فان المهر يسقط وهو كذلك (قوله) خيار الرجوع قضية كلام الرافعي أنه على التراخي فانه جعله خيار الوهاب (قوله) وان شاء تركه أى كالشفيع (قوله) فلوزاد الخ لو نقص بعده لزمها الارش وان لم يتعدد على الاصح في الشرح الصغير وغيره أغنى بناء على الاصح (قوله) فنصفها للزوج الخ \* (٦٨) \* أى ولا يأتى في ذلك ثبوت الخيار للمرأة

كما سيأتى في المتصلة لتوضيح الفرق هذا ما ظهر من كلامه ثم رأيت في الرافعي (قوله) وانما هو قيمة النصف هذا أيده ابن الرفعة بأن الشريك اذا اعتنق يغرم قيمة النصف لان نصف القيمة قال في التوضيح الفرق صحيح ان أراد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف القيمة نصف قيمة الكل مجوعا كما هو ظاهر اطلاق ويحتمل أن يراد بقيمة النصف قيمته مجوعا أيضا ونصف قيمة الكل قيمته مجوعا فلا فرق وأن يراد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف قيمة الكل قيمته منفردا فهذه معان تحتلها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدها والاولى أن لا يحمل عليه لا تاراً بائناً من غير هذه قد عبر بالآخرى كصاحب التيسر فانه عبر بنصف القيمة فيما اذا كان ناقصا وقيمة النصف فيما اذا كان زائدا ولا فرق بين الزيادة والنقص في ذلك قد دل على أن العبارتين عنده بمعنى انتهى (قوله) وان تعيب في يدها يجب حمله على تعيب قبل الفراق ولو تعيب بجنابة أجنبي فله الارش صرح بذلك في شرح الارشاد كالمسئلة الآتية وان كان ظاهر صنيع المهاج خلافاً على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتي في جنابة الأجنبي راجعاً للمسئلةين (قوله) فان عاب بجنابة الخ أى صار ذاعيب ويجوز استعماله

أوارضاعها زوجة له صغيرة (أو بسببها كفسخه بعينها تسقط المهر) لانها من جهتها (ومالا) أى والتي لا تكون منها ولا بسببها (كطلاق واسلامه وردته ولعانه وارضاع أمه) لها وهى صغيرة (أو أمها) له وهو صغير (يشطره) أى نصف المهر أتمافي الطلاق فلقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وأتمافي الباقي فبالقياس عليه وشراؤها زوجها يسقط جميع المهر وشراؤه زوجته يشطره على الاصح المنصوص فنهما (ثم قيل معنى التشطر ان له خيار الرجوع) في النصف ان شاء رجع فيه وتملكه وان شاء تركه (والصحح عوده) اليه (بنفس الطلاق) لظاهر الآية السابقة وكذا غير الطلاق من صور الفراق السابقة (فلوزاد) المهر (بعده) أى بعد الطلاق (فله) نصف الزيادة لحدوثه في ملكه سواء كانت متصلة أم منفصلة وعلى الوجه الاول ان حدثت قبل اختيار الرجوع فكلاهما للزوجة في المنفصلة بخلاف المتصلة فنصفها للزوج في الاصح (وان طلق والمهر تألف) بعد قبضه (فنصف بدله من مثل) في المثل (أو قيمة) في المتقوم وقوله كالمجهور نصف القيمة قال الامام فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهى أقل من ذلك (وان تعيب في يدها فان قنع به) أخذه بلا ارش (والا فنصف قيمته سليما) دفعا للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورضيت به (فله نصفه ناقصا بخيار) ولا ارش لانه نقص حال كونه من ضمانه (فان عاب بجنابة وأخذت ارشها فلا يصح ان له نصف الارش) لانه بدل الفاتت والثاني لانه لا شيء له منه لانها أخذته بحق الملك فهو كزيادة منفصلة (وله ازيادة منفصلة) كالولد واللبن والكسب سواء حصلت في يدها ام في يده فيرجع في نصف الاصل دونها (وخيار في متصلة) كالسمن وتعلم صنعة (فان شئت) فيها (فنصف قيمته بالزيادة) أى يقوم من غير تلك الزيادة وله نصف تلك القيمة (وان سمحت) بها (لزمه القبول) وليس له طلب نصف القيمة وقيل له دفعا للمنة (وان زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لان الصغير يدخل على النساء ولا يعرف النوازل ويقبل التأديب والرياسة وفي النخلة من حيث أن ثمرها ثقل والزيادة فيها بسثرة الحطب وفي العبد لانه أقوى على الشدائد والاسفار وأحفظ لما يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذلك (والا فنصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبره على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله لانقص (وزراعة الارض نقص) لانها تستوفي قوة الارض (وحرث ازيادة) لانه يهيئها للزراعة المدة فان اتفقا على نصف الارض المحروثة أو المزروعة ووزل الزرع الى الحصاد فذلك والارجع بنصف قيمة الارض بلا زراعة ولا حرث (وحمل أمة وبهيمة زيادة) لتوقع الولد (ونقص) أتمافي الأمانة فلضعف في الحال وخطر الولادة وأتمافي البهيمة فلان المأكولة يردأ لحما وغيرها تضعف قوتها (وقيل البهيمة) أى حملها (زيادة) بلانقص

متعدداً قاله في الصحاح (قوله) وخيار في متصلة اعلم أن المتصلة تتبع في سائر الامور كالفس والهيبة المرجوع فيها لا تنفأ وغير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه ابتداء ملك لا عن سبيل الفسخ (قوله) دفعا للمنة ردبأنها تابعة تقرب عطية فلا ينظر اليها (قوله) لانه يهيئها الخ يريد أن كلام المتن محله في الارض المعدة لذلك (قوله) وبهيمة قد خالف في الروضة في باب الخيار فقال ان الحمل ليس عيافاً في الهيبة بخلاف الأمانة وقد يجب ان لا يلزم من كونه هنا ناقصاً أن يلحق بالعيوب



(قوله) لأنها قد تنضرر الخ أي وقد يمنعها السقي إذا ضرر به الشجر واحتاجت هي إليه للثمر (قوله) اعتبر الأقل الخ قال الزركشي يستثنى ما لو تلف في يدها بعد الفراق وقتلنا بالمذهب أنه مضمون عليها فيعتبر قيمة يوم التلف لأن الرجوع وقع إلى عين الصداق ثم تلف تحت يدضامته انتهى وقول الشارح أو تلف بخالفه إلا أن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق (قوله) فالأصح قال الزركشي موضع الخلاف حيث يمكنه تعليمها مع انتفاء الخلوة فإن لم يقدر على تعليمها إلا مع خلوتها فقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليم قطعا (قوله) تعذر تعليمه لم ينظروا في ذلك إلى عدم التعذر بأن يترضا على استنابة \* (٦٩) \* شخص يعلمها من محل نظره وقد يوجب ذلك (قوله) والثاني لا تعذر الخ عليه جمع

كثير ووجه الزركشي (قوله) وفي قول يجب أجرة التعليم أي بناء على أن تلف الصداق يوجب قيمته (قوله) والنصف ان طلق قبله النصف المشاع غير ممكن وهذا النصف دون ذلك التحكم وأيضا يختلف صعوبة وسهولة ويؤدي إلى النزاع فليظركيف الحكم على هذا الوجه وكذا مسألة صداقه في الذمة الآتية في الشرح (قوله) وقد زال ملكها مثله ما لو تعلق به حق لازم والحق بذلك التدبير لأنه يتقاعده عن الزيادة انصلة قال صاحب الكافي والقياس الرجوع (قوله) كييع يستثنى ما إذا كان بشرط الخيار وقتلنا الملك للبائع وهذا لا يحتاج إليه لأن ملكها لم يزل (قوله) ولو وهبته له ثم طلق مثله ملو جرى ما يوجب رد الجميع (قوله) والثاني لاشئ له هو مذهب الأئمة الثلاثة واختاره المنزني والبعثي وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كما في تعجيل الزكاة والدين (قوله) وسواء قبضته الخ هذا يوهم صحة الهبة قبل القبض وهو تفرع على مرجوح أعني جعل الصداق مضمونا على الزوج ضمان يد ولو كان ديناً قبضته ثم وهبته فهو كالعين ابتداء ولو باعته محاباة رجعت قطعا قاله الإمام وأيضا غرض الشارح رحمه الله أن القولين بآثار سواء كانت الهبة بعد

لانتفاء خطر الولادة (والإطلاع نخل زيادة متصلة) وقد تقدم حكمها (وان طلق وعليه ثم مؤبر) والتأبير تشقيق الطلع (لم يلزمها قطعه) أي قطعه ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجراد (فان قطف تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن القطف ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سعف وأغصان (ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمرة إلى جداره أجبرت في الأصح وبصير النخل في يدهما) كسائر الأملاك المشتركة والثاني لا تجبر لأنها قد تنضرر بيده ودخوله البستان (ولو رضى به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقى الثمرة إلى الجدار (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإبراء (ومتى ثبت خياره أولها) حدوث نقص أو زيادة أو لهما الاجتماع الأمرين كما سبق (لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار) منهما أو من أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومتى رجع بقيمة) زيادة أو نقص أو تلف (اعتبر الأقل من) قيمتي (يومی الاصداق والقبض) لأن الزيادة على قيمة يوم الاصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها من ضمانه فلا يرجع به عليها وجوز الأمام اعتبار قيمة يوم الطلاق لأنه يوم ارتداد الشطر إليه (ولو أصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله) فالأصح تعذر تعليمه لأنها صارت محرمة عليه لا يجوز الاختلاء بها والثاني لا ينعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ويجب) على الأول (مهر مثل) ان طلق (بعد ووطء ونصفه) ان طلق (قبله) وفي قول يجب أجرة التعليم أن نصفها ولو طلق بعد التعليم وقبل الوطء رجع عليها بنصف أجرة التعليم ولو أصدق التعليم في ذمته وطلق قبله استأجر امرأة أو محرما يعلمها الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ولو طلق) قبل دخول وبعد قبض الصداق (وقد زال ملكها عنه) كييع أو هبة مع قباض أو عتق (فنصف بدله) من مثل في المثلى وقيمة في المتقوم (فان كان زال وعاد) قبل الطلاق المذكور (تعلق) الزوج (بالعين في الأصح) لوجودها في ملك الزوجة والثاني ينتقل إلى البديل لأن الملك في العين مستفاد من جهة غير الصداق (ولو وهبته له ثم طلق) قبل الدخول (فلا يظهر أن له نصف بدله) من مثل أو قيمة لأنه ملكه قبل الطلاق من غير جهته والثاني لاشئ له لأنها عجلت له ما يستحقه بانطلاق وسواء قبضته قبل الهبة أم لا في جريان القولين وقيل ان وهبته قبل القبض لم يرجع قطعا (وعلى هذا) أي الأظهر (لو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله وفي قول النصف الباقي) لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فأخذه وتخصر هبتها في نصيبها (وفي قول تخيير بين بدل نصف كله أو نصف الباقي وربع بدل كله) ولو قال نصف بدل كله كما في المحترر كان أوفق ولو عبر بدل أو الجارية على الالسنه في مثل هذا الكلام بالواو وكان أقوم (ولو كان) الصداق (دينا فأثرأه)

١٨ في القبض أم قبله على القولين بآثاره وذلك إذا قلنا بضمان اليد (قوله) بدل كله أي لأن الهبة وردت على مطلق الجملة فيشيع (قوله) وفي قول يتخير الخ أي لما في الوجه الأول من التشقيص عليه (قوله) كان أوقف أي لما عبر به هنا وفيما سنف وان كانت هذه العبارة هي الموافقة لاختيار الإمام أعني قيمة النصف دون نصف القيمة وأما تعبيره بربع البديل فلا شك في موافقته (قوله) ولو كان ديناً الخ نظيره الوارء المضمون له الضامن فلا رجوع له أو قبض منه تدو به فيه الرجوع



(قوله) والفرق الخ لئلا يكون رد عليه ما قسمه في الهبة قبل القبض وقد يفرق (قوله) والتقديم للجبر العفو الخ قال الزركشي يشترط ان يكون المصدق ديناً قاله المراوزة وغيرهم ونزع فيه الشيخ أبو محمد (قوله) وحمله الجديد على الزوج يرشد الى ذلك قوله وان تعفوا أقرب للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة اذا عفو ان حينئذ من جهة واحدة بخلاف حمله على الزوج لئلا يكون قد يعترض هذا بأنه يجوز ان يكون قوله وان تعفوا راجعاً للازواج ولا يقدح ذلك تفسير الذي بيده عقدة النكاح بالولي وفيه بعد وأما تعبير التكلم في الأول بالغية أفنى قوله تعالى أو يعفو \* (٧٠) الذي بيده الخ وان كان مرجحاً القديم بحسب الظاهر فيجاب بأن الالتفات فن من

البلاغة ثم وجه القديم ترغيب الكفو في المولية بحسن معاملة أوليائها  
\* (فصل) \* لطلقة أى ولو بخلع (قوله)  
قال تعالى لا جناح عليه عزم الخ قال  
البيضاوي مفهوم الآية يقتضي تخصيص  
إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج  
وأحق الشايعي في أحد قوله الممسوسة  
المفوضة وغيرها قياساً وهو مقدم على  
المنهوم (قوله) وفي قول يجب الخ قال  
السبكي هو أقوى جداً نظاهر الآية  
(قوله) لقوله تعالى وللطلقات متاع  
الاستدلال بهذا يخالف ما سلف عن  
البيضاوي في رأس الصفحة من الاستدلال  
بالقياس ووجه المخالفة ان شرط القياس  
أن لا يكون حكم الفرع ثابتاً بالنص  
(قوله) ووطء أي شبهة (قوله)  
وقيل حاله أي كالتفقه ونظاهر الآية  
(قوله) وعلى تقديره انهم يرفيه راجع  
لقول المتن قدرها انماضي

\* (فصل) \* اختلف في قدر مهر  
(قوله) مسمى هذا احتراز عما ذكره  
الزركشي من انه لو وجب مهر مثل فساد  
التسمية مثلاً ثم اختلفا في مقدار فلا  
تحالف ويصدق الزوج لانه غرمه والاصل  
براءة الزمة من الزيادة (قوله) فتختلف

منه ثم دلت قبل الودء (لم يرجع عليها على المذهب) بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين  
لم تخدمه مالا ولم تحصل على شيء والطريق الثاني طرد قول الهبة واتفق مشبهوهما على ان الظاهر  
عدم الرجوع وسكت الرافي عن ترجيح واحد من الطريقتين وعبارة الروضة كالمنهاج (وليس لولي  
عفو عن صداق على الجديد) كسائر الديون للمولية والقديم للجبر العفو بعد الطلاق قبل الدخول  
في الصغيرة العاقلة بناء على انه الذي بيده عقدة النكاح وحمله الجديد على الزوج يعفو عن نصفه  
\* (فصل) \* نطلقة قبل وطء متعة ان لم يجب \* لها (شطر مهر) بأن كانت مفوضة ولم يفرض لها شيء قال  
تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن فان وجب لها  
الشطر بسمية أو بفرض في التفويض فلا متعة لها لانه لم يستوف منفعة بضعها وتشطر المهر لما لحقها  
من الابتدال فلا حاجة الى شيء آخر وفي قول يجب لها المتعة لا طلاق قوله وللطلقات متاع (وكذا  
لو وطء) متعة (في الاظهر) لقوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف والثاني لا متعة لها لانها  
تستحق المهر وبه غنية عن المتعة (وفرقة لا سببها) كدته واسلامه ولعانه وارضاع أمه أو بنته وزوجه  
ووطء أي أو ابنة لها (كطلاق) فان كان ذلك قبل دخول فيجب لها الشطر فلا متعة كما تقدم وان كان  
بعد دخول فيجب لها المتعة كما تقدم فان كانت الغرة بسببها كسلامتها وردتها وفسخها بعينه وفسخه  
بعينها فلا متعة لها سواء قبل الدخول وبعده (ويستحب أن لا تنقص) المتعة (عن ثلاثين درهما)  
وأن لا تزد على خادم فلا حد للواجب وقيل هو أقل ما يتمل كإسباني واذا تراضيا بشئ فذلك (فان تنازعا  
قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده (معتبراً حالهما) أي يسار الزوج وأعمارهن ونسب الزوجات  
وصفاتهن (وقيل حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل) لا بقدرها بشئ بل الواجب (أقل مال) وعلى  
تقديره يجب ما يقدره

\* (فصل اخيراً) \* أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسمائة  
(أو) في (صفته) كأن قالت بألف صحبة فقال بل مكسرة (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية  
اليمين ومن يبدأ فختلف الزوجة أنه مانكها بخمسمائة وانما نكحها بألف ويختلف الزوج أنه  
مانكها بألف وانما نكحها بخمسمائة (ويختلف وارثاهما ووارث واحد) منهما (والآخر)  
اذا اختلفا فيما ذكر ويختلفان في طرف النفي على نفي العلم وفي طرف الإثبات على البت فيقول  
وارث الزوج والله لا أعلم أن مورثي نكحها بألف انما نكحها بخمسمائة ويقول وارث الزوجة والله  
لا أعلم أنه نكح مورثي بخمسمائة انما نكحها بألف (ثم) بعد التحالف (يفسخ المهر) على ما مر  
في البيع من أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وان  
زاد على ما ادعته الزوجة وقيل ليس لها في ذلك الا ما ادعته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فأنكرها)

ان زوجه السنة البداءة بنزوح تقوى جنبه ببقاء البضع (قوله) على نفي العلم قال الرافي وأحسن بعضهم فقال يختلف الوارث والمسمى  
على البت فيهما لأن من قطع بألف قطع بأنه غير الفين واستعدد بعضهم بأنه قد يجوز جريان عقدين وذلك يمنع من القطع بالفين بخلاف  
انعاقد نفسه وفي النهاية وغيرها تقول المرأة لا أعلم أن أي زوجتي بألف ولقد تزوجني بالفين واختارده الزركشي قال خصوصاً اذا  
زوجت وهي صغيرة



(قوله) والمسمى أكثر من مهر المثل قال ابن الرقعة مثله قدر مهر المثل إذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو أذعت عينا معينة لتعلق الغرض بها (قوله) لأنه يقول الخ عبارة الرافعي رحمه الله لأن الزوج إذا لم يدع تفويضا فكذا أنه يقول الواجب مهر المثل (قوله) وأقول قوله بيمينه أي فاذا حلف وجب مهر المثل كالموتخا لفا (قوله) وأنكر أي قال لا يستحق على مهر أي يؤخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني (قوله) أو سكت زاد الرافعي على هذا ولم يدع التفويض ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر (قوله) وهو تخالف الخ ربما يتخالف ما سلف في الحاشية عن الزركشي من أن القول قول الزوج (قوله) تخالفا قال في المهمات إذا بدا أن الأب الزوج وحلف فأى فائدة في تخليف الولي بعد ذلك إذا مهر المثل ثبتت بيمين الزوج (قوله) أقل من مهر المثل بحث في المهمات بجريان التحالف إن كان مدعى الولي فيها \* (٧١) \* قدر مهر المثل فإن كان أكثر رتبته

التحالف وجاء أن ينكح الزوج فنفسه  
الولي بالتحالف وثبت الزيادة قال وإذا  
جعلت هذا ضابطاً لتحالف اتصفت  
أمره انتهى قلت أذا بد أن بالزوج وحلف  
تعذر المعنى الذي نظر إليه العراقي ذى  
قائدة في تخليف الولي بعد ذلك (قوله)  
ويرجع في الأول إلى مهر المثل الخ هذا  
نقل الزركشي عن الرافعي ونظر فيه بأن  
الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد  
النكاح أقول نظره مردود لأن قول الرافعي  
قريب من هذا التعليق قال الزركشي  
وهو مشكل على طريقته فإنها تقتضي  
فساد النكاح في هذه الصورة أقول  
مستتافى غير الرشيدة والرافعي قائل فيها  
بفساد النكاح فلا إشكال (قوله)  
لا مكان صحة العقد الخ قال الزركشي  
كذا قالوه والتحقيق أنه يلزمه إلا أن  
ونصفه لأن الأصل عدم الدخول في الأول  
إلا أن يثبت (قوله) وسقط الشطر  
من الاثنين هـ دايدن على أن صورة  
المسئلة أن يكون النكاح أول في الشيء  
بعد الطلاق (قوله) لأنه خلاف  
الظاهر قال البلقيني هذا الظاهر  
عارضه أصلاً بقاء النكاح الأول وبراءة  
ذمة الزوج من صداق ثان

والمسمى أكثر من مهر المثل (تخالف في الأصح) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في القدر لأنه يقول  
الواحد بمهر المثل وهي تدعى زيادة عليه والثاني لا تخالف والقول قوله بينهما لموافقة للأصل ولو ادعى  
تسمية فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فالقياس كما قال الرافعي والمصنف مجيء الوجهين  
(ولو ادعت نكاحاً ومهر مثل) بأن لم تجز تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر أو سكنت) عنه  
بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه (فالأصح تكليفه البيان) أي بيان مهر لان النكاح يقتضي المهر  
(فإن ذكر قدر أو زادت) عليه (تخالف) وهو تخالف في قدر مهر المثل (وان أصر منكر) للمهر  
(حلفت) أنها تستحق عليه مهر مثلها وقضى لها به والوجه الثاني أنه لا يكف بيان مهر والقول قوله بينهما  
أنها لا تستحق عليه مهر لان الأصل براءة ذمته والثالث ان القول قولها يبينها لان الظاهر معها  
(ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة) كأن قال الولي تزوجتكم بألفين فقال الزوج  
بل بألف وهو مهر مثلها (تخالف في الأصح) أما الولي فلأنه العاقد وله ولاية قبض المهر وأما الزوج  
فواضح والثاني لا تخالف لانا وحلفا الولي لا يثبتا يمينه حق غيره وذلك محذور وإدام تخلفه لا يخلف  
الزوج ويتنظر بلوغ الصغيرة لتخلف معه وله أن يخلف قبل بلوغها ولو كان ما دعاه الزوج أقل من  
مهر المثل أو أكثر منه فلا تخالف ويرجع في الأول إلى مهر المثل لان نكاح من ذكرت بدون مهر المثل  
يقنضيه وفي الثاني إلى مدعى الزوج حذراً من الرجوع إلى مهر المثل ولو بلغت الصغيرة قبل حلف  
الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة حلفت دون الولي (ولو قات) في دعاها  
(نسكتني يوم كذا) كالخمس (بألف ويوم كذا) كالسب (بألف) وطالبته بألفين (وثبت العقدان  
بإقراره أو يمينه) أو يمينها بعد نكوله (لزم أنان) لا مكان صحة العقد من بان يتخالفا حلف ولا حاجة  
إلى التعرض له ولا للوطء في لدعوى (فإن قال لم أطأها فمأوى أو في أحدهما صرت يمينه) نوافقه للأصل  
(وسقط الشطر) من الألفين أو من أحدهما (وان قال كأننا في نكاحنا لم يعقد) لأنه  
خلاف الظاهر نعم له تخليفها على نفي ذلك

\* (فصل وليمة العرس سنة) \* ثبتوا عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أولم على بعض نسائه بمدّين من شعير واه البخاري وعلى صفة بحيس (وفي قول) كما ~~كاه~~ في المذهب (أو وجهه) كما في غيره (واجبة) لظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد أعرس أولم ولو بشاة متفق عليه والأول يعمل على الندب (والاجابة اليها) على الأول (فرض عين وقيل)

\* (فصل) \* وليمة العرس الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع وبعضهم نظم أسماء وليمة العرس وغيرها فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة \* عقيقة مولود وكيرة باني \* وضيفة ذي موت نعيمة قادم \* عذيرة أو اعدار يوم ختان \*

ومأذنة الخلان لاسبب لها \* حذاق صغير عند ختم لقمرآن وقوله ولأمة العرس ربحا يخرج به التسمري قال الزركشي وانظروا استحبابه انه ي  
ولو تزوج أربعاء عامثا لاهل يكفي ولأمة واحدة أمته تعدد أم يفرق بين ان يعدد عليهن معا أو هر تباعحل نظر (قوله) وأحبة هو شامل للعسر  
(قوله) والاول بحمله على التدب لقوله صلى الله عليه وسلم لسائله هل على غيرها قال لا الا ان تطرق وقياسا على الانجبة ولا يأنو كات واحدة  
لوجبت الشاة وقد أجمعوا على عدم وجوبها قلت وفي الاحبر نظر



(قوله) موافقة للحجاب إليه يرتد السلام (قوله) يدعى لها الاغنياء الخ هو حال مقيد بسببها تكون الولية شر الطعام فلو دعا عام لم تكن شر الكن سباق الحديث يقتضي أنه مع ذلك لا يسقط الطلب فيشكل عليه قولهم ان تخصيص الاغنياء مانع من الوجوب (قوله) بشرط ان لا يخص الاغنياء أي لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة (قوله) وان يدعو به يستفاد منه انه لو فتح بابه وقال ليحضر من شاء فلا وجوب وهو كذلك وأما عدم السنية فحل نظر والظاهر عدمها أيضا أخذنا من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم هذه الحاشية سطرته باقبل النظر في كلام الشارح ثم رأيت صرح بحاصلها وأشار الى استفادة ذلك من المتن بالفاء في قوله فان فتح الخ\* (٧٣)\* وقوله في اليوم الاول الخ مراد الشارح

من هذا ان عبارة المتن أولا لما كانت تقتضي عدم الاستحباب حقا في اليوم الثاني أكمل مراده بما يدفع ذلك حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفي الوجوب (قوله) لم تجب في الثاني بحث الزركشي الوجوب على من لم يدع في الاول لعذر ثم دعى في الثاني (قوله) واستحبها فيه الخ عبارة المنهاج لا تفيد الاستحباب (قوله) ولا منكر منه ان يكون هناك من يفحش الناس بالفحش والكذب قال انغرالى ومن الموانع ان يكون المولى متكافأ طالبا للباهة والفخر انتهى قال الماوردي اذ لم يشاهد الملاحى لم يضره سماعها كالذى يجواره وكذلك قيد صاحب التعليقة عدم الوجوب بأن يكون المنكر في الموضع الذى يجلسون فيه وقول الشارح واستعمال أوانى الذهب والفضة يقتضى ان وجود ذلك من غير استعمال ليس عذرا في التخلف لكن الزركشى بحث الحاق ثياب الحرير غير الملبوسة باللبوسة في كونه منكرًا وقياسه في الاوانى كذلك وأولى (قوله) فراس حرير هذا لا يتناول نصبه على الجدار مع انه حرام على الرجال والنساء قاله الزركشى (قوله) منصوبة أى بقربة المعطوف عليه كقيد المخدة بقربة معطفت عليه (قوله) ويجوز ما على أرض أى استعمال ذلك على اوجه

فرض (كفاية وقيل سنة) والاصل في ذلك حديث اذا دعى أحدكم الى الولية فليأتها متفق عليه والثالث يحمله على الندب موافقة للحجاب اليه ويدفع ذلك حديث مسلم شر الطعام طعام الولية يدعى لها الاغنياء وترى الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله والثاني ينظر الى أن المقصود اظهار النكاح بالدعاء الى وليته وذلك حاصل بحضور البعض أما الاجابة اليها على القول بوجوبها فواجبة جزما وجوب عين أو كفاية على الوجهين وانما كان المراد في الاحاديث وليمة العرس لانها المعهودة عندهم أما غيرها كولية الولادة والختان فستحبة قطعاً وقيل على الخلاف والاجابة اليها مستحبة قطعاً وقيل على الخلاف (وانما تجب) الاجابة (أو تسن) كما تقدم (بشرط ان لا يخص الاغنياء) بالدعوة فان خصهم بها اتى طلب الاجابة عنهم حتى يدعوا الفقراء معهم (وأن يدعو في اليوم الاول) أى يخصه بالدعوة بنفسه أو بمرساله فان فتح داره وقال ليحضر من شاء أو من شاء فلان فلا تطلب الاجابة هنا وقوله في اليوم الاول اكمل المراد باشتراطه بقوله (فان أولم ثلاثة لم تجب في الثاني) قطعاً واستحبها فيه دون استحبابها في الاول (وتكره في الثالث) قال صلى الله عليه وسلم الولية في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة رواه أصحاب السنن الاربعة (وأن لا يحضره الخوف) منه لولم يحضره (أو طمع في جاهه) بل يكون للتقرب أو التودد فان أحضره أى دعاه للخوف أو الطمع المذكورين اتى عنه طلب الاجابة (وأن لا يكون ثم من يتأذى) هو (به أو لا يلحق به مجالسته) كالاراذل فان كان فهو معذور في التخلف (ولا منكر) كشرب خمر وضرب ملاء واستعمال أوانى الذهب أو الفضة (فان كان يزول بحضوره فليحضر) اجابة للدعوة وازالة المنكر وان لم يزل بحضوره حرم الحضور لانه كإرضاء بالمنكر فان لم يعلم به حتى حضر نهاهم فان لم ينتهوا وجب الخروج الا اذا خاف منه بان كان بالليل فيقعدها ولا يستمع ولو كان المنكر مختلفاً فيه كشرب النبيذ حرم الحضور على معتقد تحريمه (ومن المنكر فراس حرير وصورة حيوان) منقوشة (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة (أو ستر) معلق (أو ثوب ملبوس ويجوز ما على أرض وبساط) يداس (ومخدة) يتصاعلها (ومقطوع الرأس وصور شجر) والفرق أن ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل والمنسوب مرتفع يشبه الاصنام (ويحرم تصوير حيوان) على الحيطان والسقوف وكذا على الأرض وفي نسج الثياب على الصحيح قال صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور (ولا تسقط اجابة الصوم) لحديث مسلم اذا دعى أحدكم وهو صائم فليجب (فإن شق على الله دعى صوم نفل فانظر أفضل) من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فلا تمام أفضل أم صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقاً كان أو موسعاً كالنذر المطلق ويستحب للفطر الاكل وقيل يجب وأقبح لقمة (ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من المضيف اكنفاء بقربة التقديم نعم

الذي كور لا منها صرح به الشيخ أبو محمد اخوين وأما تصوير خراف على هذا الوجه وغيره كما سباق في كلام الشارح ولأنه ان تقول قضية ان جواز استعماله ممتنة جواز التصوير لهذا الغرض كمنع الخريز من بحر له ولكن اطلاقهم ياباه على انه في شرح مسلم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في منتهى أيضاً وقال انه مذهب قوي في الزركشى وهو كذا في حجاب عن قطع الستور سادتين بأن القطع ذهب به صورة التماثيل انتهى (قوله) وأقله الضمير راجع لكل من قوته يستحب وقيل يجب (قوله) مما قدم يفيد انه ليس بسفلة اذا قدم لهم نوع ان يتجاوزوا الى ما قدم لغيرهم من الامثال قال الماوردي وتحريم الزيادة على الشيء وزوره له بمن وقول امرء لا يسلم له لا تحرم زيادة على الشيء الام من جهة انه مؤذ لمزاجه مضيق لما أفسده من الطعام



(قوله) أو يأذن المضيف لفظاً مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقريته التقديم (قوله) ولا يتصرف فيه أى سواء قلنا يملكه بالوضع بين يديه أو بالراجح من أنه بالازدراء \* (٧٣) \* يتبين الملك قبله (قوله) ويجوز أن يلتم غير الخ يستثنى ما إذا فوات بينهم في الطعام

(قوله) ويملكه أى بخلاف طعام الواجبة فإنه لا يملكه إلا بالازدراء على ما رجح من الأوجه (قوله) ولو أخذته غيره لم يملكه بخلاف المتجر إذا أحياءه غيره ولا أخذ متصرف في ملك غيره انتهى يريد ملك النائر (قوله) ولو سقط أى فيما إذا لم يسقط حجره له

\* (كتاب القسم والنشور) \*

(قوله) والنشور أى الارتضاع والامتناع عن الحق الواجب عليه (قوله) بزوجات تستثنى المعتمدة عن وطء شبهة في حال الزوجية (قوله) إلى الماء أى المملوكات

(قوله) أشعر ذلك الخ كان مراده بالأشعار عدم التصريح بالحكم والا فالآية مفيدة لذلك بلانزع (قوله) أنه ترك أى كسكنى الدار المستأجرة (قوله) ما تضمنه أى وهو التسوية بينهما في البيات إذا فعله (قوله) ومن بات بربعينهم أن من يعتبر في حقه الليل لو أقام عند واحدة نهاراً إذا جاز له ذلك من غير قسم وعليه منع طاهر قال الزركشي فليؤول بات بصار ثم قوله ومن بات بربعينهم عدم توقف البداية على انقراة وليس مراداً (قوله) لم يدثم أى ولو طبته ذلك قبل فلو قل كما في المحرر لم يكن لهن الطلب كن أصوب (قوله) مريضة الخ لو سافر بسائر نساءه وتخلفت واحدة لمرض فلها النفقة ولا قسم لها ثم مثل المريضة ومن ذكر معها المريض والعين والابصر والمحبوب ونحو ذلك فيجب القسم على الجميع (قوله) فلا يحرم عليه تنقي

أن كان ينتظر حضور غيره فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً (ولا يتصرف فيه إلا بأكل) فلا يطعم منه السائل والهرة ويجوز أن يلتم منه غيره من الأضياف (وله أخذ ما يعلم رضاه به) فإن شئت حرم الأخذ (ويحل نثر سكر وغيره) كاللوز والجوز والتمر (في الأملاك) على المرأة للنكاح وفي الختان (ولا يكره في الأصح) لكن الأولى تركه وقيل يكره للدناءة في التقاطه بالانتهاج وقد يأخذه من غيره أحب إلى صاحب النثار (ويحل التقاطه وتركه أولى) كالنثر إلا إذا عرف أن النثر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط فلا يكون الترك أولى ولا تخفى كراهة الالتقاط نثره على كراهة النثر ويكره أخذ النثار من الهواء بأزار أو غيره فإن أخذه كذلك أو التقطه أو وقع في حجره بعد بسطه لم يؤخذ منه ويملكه وإن لم يسقط حجره له لا يملكه لأنه لم يوجد منه قصد ملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذته غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفذه فهو كالموقع على الأرض

\* (كتاب القسم والنشور) \*

بفتح الداف (يختص القسم بزوجات) لا يتجاوزهن إلى الماء فلا حق لهن فيه وإن كن مستولات قال تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكن يستحب كي لا يحقد بعض الماء على بعض والمراد من القسم للزوجات والأصل فيه الليل كما سيأتى أن يبيت عندهن ولا يلزمه ذلك ابتداء لأنه حقه فله تركه وإنما يلزمه ما تضمنه قول المصنف (ومن بات عند بعض نسوة لزمه) أن يبيت (عنده من بقي) منهن فيعصى بتركه تسوية بينهما سواء بات عند البعض بقرة أم لا وسيأتى وجوبها لذلك ولا تجب التسوية بينهما في الجماع وغيره من الاستمتاع لكن يستحب (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحته غيرها فلم يبيت عندهن ولا عندها (لم يأنم) لما تقدم وكذا لو أعرض عنهن بعد القسم والتسوية بينهما مدة جاز (ويستحب أن لا يعطاهن) بأن يبيت عندهن ويحصن وكذا الواحدة وأدنى درجاتها أن لا يخل بها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات (ويستحق القسم مريضة ورتقاء) وقرناء (وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الانس لا الوطء (لأنشزة) أى خارجة عن طاعة الزوج كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه منها فأنها لا تستحق القسم وإذا عادت إلى الطاعة لا تستحق القضاء والمستحق عليه القسم كل زوج عاقل بالغاً كان أو مراهقاً شديداً أو سفهاً فإن وقع جور من المراهق فالأثم على وليه بخلاف السفه فالأثم عليه (فإن لم ينفر ديمسكن دار علمهن في بيوتهن وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى اليهن) صوتاً لهن عن الخروج من المساكن (وله دعاهن) إلى مسكنه وعليهن الإجابة ومن امتعت منهن فأنشزة (والأصح تحريم ذهابه إلى بعض ودعاء بعض) إلى مسكنه لما فيه من تفضيل بعضهن على بعض والثاني جواز ذلك كما يجوز له المسافرة ببعضهن دون بعض (الأنعزض كقرب مسكن من مضى إليها) دون الأخرى (أو خوف عليها) دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى عجوزاً فلا يحرم عليه ما ذكر



(قوله) ان يقيم قال الزركشي ينبغي ان تكون الإقامة أياما كالأقامة دواما (قوله) ويدعوهم لو أجنبه لذلك لصاحبة البيت المنع وان كان البيت ملك الزوج نقله الزركشي عن بعض الاصحاب (قوله) وان يجمع بين ضربين مثلها الزوجة والسرية ويجوز ان تشملها العبارة وبحث الزركشي استثناء حالة السفر من أصل المسئلة لمكان الكلفة ولانه غير دائم (قوله) والنهار معاشا نظم القرآن في سورة عم وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (قوله) ولو ظنا بل لو احتمل ذلك وأراد الدخول ليتبين حال المرض كان الحكم كذلك (قوله) قضى أى ولو بعد موت المظلوم بسببها وان انفردت الزوجة \* (٧٤) \* اذ معنى القضاء حينئذ وجوب المبيت وهذا

و يلزم من دعاها الاجابة فان أتت بطل حقها (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة ويدعوهم) أى الباقيات (اليه) لما فى اتياهن بيت الضرة من المشقة عاهن وتفضيلها عليهن (وأن يجمع بين ضربتين) مثلا (فى مسكن الأبرضا هما) لان جمعهما فيه مع تباعضهما يولد كثرة المخاصمة ويشوش العشرة فان رضى تابه جار لىكن يكره وطء احدهما بحضرة الاخرى لانه يعبد عن المروءة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو اشتملت دار على حجر مفردة المرافق جاز اسكان الضرات فهما من غير رضاهن وكذا اسكان واحدة فى السفل واخرى فى العلو والمرافق متميزة لان كلاما ذكرا مسكن (وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها والاصل الليل والنهار تبع) لان الليل وقت السكون والنهار وقت التردد فى الحوائج قال تعالى هو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراوقال وجعلنا الليل لباسا والنهار معاشا (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه) أى الاصل فى حقه النهار والليل تابع له هذا كما فى المقسيم أما المسافر الذى معه زوجه فمما د القسم فى حقه وقت النزول ليلا كان أو نهارا قليلا كن أو كثيرا (وليس للأول) وهو من الاصل فى حقه الليل (دخول فى نوبة على اخرى ليلا الا لضرورة كمرضها الخوف) ولو ظنا (وحيث ان طأ مكته قضى) مثل ما مكث فى نوبة الدخول عليها (والافلا) يقضى وكذا الوعدى بالدخول يقضى ان طأ المسكن والافلا بمن يعصى وقد راى فى حنين الطويل بثبت الليل والصحيح لا تقدير (وله الدخول نهارا لوضع مناع ونحوه) كأخذ مناع وتسليم نفقة (وينبغى أن لا يطول مكته) فان طوله قال فى المذهب يجب القضاء ولم يذكره الشيخان (والصحيح أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة) كما ذكره الثانى يقضى كما فى الليل (وان له ما سوى وطء من استمتاع) والثانى لا يجوز أما الوطء فيحرم جرما (وأه يقضى اذا دخل بلا سبب) والثانى لا يقضى (ولا تجب تسوية فى الإقامة نهارا) تتبعته الليل (وأقل نوب القسم ليلة) فلا يجوز ببعض ليلة ولا بليلة وبعض اخرى لما فى البعض من تشويز العيش (وهو أفضل) لقرب العهد به من كاهن (ويجوز ثلاثا) وليتبن (ولا زيادة على المذهب) من غير رضاهن لما فيها من طول العهد بهن وقيل فى قول أو وجه يراعى الثلاث وعلى هذا قيل لا يراعى سبع لانها مدة تستحق لجديدة كما سبأ وقيل يراعى عليها ما لم تبلغ أربعة أشهر مدة تربص المولى (والصحيح وجوب قرعة) بين الزوجات (للانتهاء) بواحدة منهن (وقيل يتخير) بينهما فى ذلك فيبدأ بمن شاء منهن وعلى الاول يبدأ بمن خرجت قرعتها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات تم بين الاخرتين فاذا تمت النوب راعى الترتيب ولا يحتاج الى اعادة قرعة ولو بدأ بواحدة فلا قرعة فقد طم ويشرع بين الثلاث فاذا تمت النوب أقرع له ان شاء (ولا يعصى فى قدر نوبه) وان ترجحت احدها بنسوة وعبره فتجب التسوية بين المسلمة وانكارية فى ذلك (لكن لحرمة مثلاًمة) كان سبق نكاح الامة بشرطه على نكاح الحر أو كان

وجه والصحيح فوات القضاء ولو فارق المظلومة ثم عادت بعد طلاق المظلوم بسببها فلا قضاء سواء أنكح غيرها أم لا (قوله) وكذا الوعدى بالدخول هو يفيد ان قول المتن وحيث نذراج حالة الضرورة كما هو ظاهر العبارة (قوله) لىكن استدرال على قوله يقضى ان طأ انكث وعلى قوله والافلا (قوله) وينبغى الخ قال الزركشي عبارته تشعر بأن الطول خلاف الاول (قوله) كما فى الليل منه تعلم ان صورة المسئلة مع الطول كما تقدم فى الليل فقول الشارح السابق ولم يذكره الشيخان أى صريحا (قوله) والثانى لا يجوز لانه يقضى الى الوطء (قوله) فيحرم جرما هو قضية المتن قال الزركشي وليس كذلك بل يحرم على الصحيح (قوله) ان دخل بلا سبب أى وطأ (قوله) فى الإقامة قال الزركشي أى فى قدرها كما فى الروضة وغيرها وأما أصلها فلم أر من ذكره انتهى قال امام الحرمين لو كان يخرج فى نهار واحدة ولازم فى اخرى فان اتفق ذلك لشغل فلا قضاء وان كان عن قصد فغيبه احتمال طأه ما خور من كلامه انتهى قلت يحتمل ان يكون محال الاحتمال اذا لم يوجد دواعى ميل قلبى ونحوه ويحتمل عدم اعتبار ذلك لما فيه من ضرر الاخرى (قوله) وأقل نوب القسم ليلة أى ونيلة

لانه عبر بالنوب (قوله) فلا يجوز ببعض ليلة لان النهار تبع (قوله) ولا بليلة وبعض اخرى عبارة المنهاج الزوج لا تفيد هذه المسئلة (قوله) والصحيح الخ قال زركشي هذا فى انتهاء مدوقه أما مدون ليلة أو الطواف عليهن فى ساعة وفى وجوب قرعة الانهاء من (قوله) وقيل يتخير على ذلك مثله الاعراض عليهن قال زركشي وقت انتهاء مدوقه على قول التخير لو بات عند واحدة يجب الاقراء بين ما تمات لاتقاء العلة الكبيرة



(قوله) فزورهما اثلاث أي ولا يجوز ليلتان وأربع لما يلزم من مجاوزة الثلاث وهو متنع (قوله) عند زفاف بسبع أي ولاء وكذا الثلاث (قوله) واجب على الزوج أي إذا كان \* (٧٥) \* في نكاحه غيرها بيت عندها نعم ذكر الشيخان أنه لو تزوج جديدين ليس في نكاحه غيرهما يجب

لهما حق الرقاف وحمل على ما لو أراد القسم لهما (قوله) ومن سافرت الح أي بلا ضرورة نكح اب البلد والزوج غائب يستثنى الأمة إذا سافر بها السيد بعد أن بات عند الحرة ليلتين فإنها باقية على حقها من القسم وربما يفهم ذلك من قول المصنف وحدها قال البلقيني ولا يخالف ذلك قولهم إنما يجب لها القسم إذا سلمت ليلا ونهارا لأنها استعقت حقها ما قسم للحرة وقد كانت تستحق النفقة فلما سافر بها لم يسقط لعدم التقصير بخلاف الناشئة (قوله) واغرضها لو كان اغرضها ما بقياس المتعة والتشطير عدم القضاء (قوله) وأن يخلفهن اقتضى هذا الإطلاق ولو كان البلد المتقل البه قريبا جدا وهو محتمل (قوله) بفرقة لو أقرع فخرجت لواحدة فأخذ غيرها قال الزركشي فالظاهر أنه يقضى للظلمة فقط لا لخصار الحق فيها (قوله) ولا يقضى مدة سفره أي ذهبا (قوله) وصار مقيما أفاد هذا القيد أن الرجوع انقوري لا قضاء فيه لمدة الرجوع قطعا (قوله) قضى مدة الإقامة أي أن لم يعتزلها تلك المدة (قوله) فإن رضى الح قال الزركشي ليس لناهية يقبل فيها غير الموهوب له الا هذه (قوله) كل ليلة في وقتها قال الزركشي هو منذهب من قوله ليلتهما

الزوج عبد افدورهما اثلاث ليلتان للحرة وليلة للأمة وإنما تستحق الأمة القسم إذا استعقت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلا ونهارا كالحرة (وتخص بكرة جديدة عند زفاف بسبع بلا قضاء) للآخرات (وثيب ثلاث) لحديث ابن جبان سبع للبكر وثلاث للثيب (ويسن تخييرها) أي الثيب بين ثلاث (بلا قضاء) للآخرات (وسبع بقضاء) لهن كما فعل صلى الله عليه وسلم بأمة سلمه رضي الله عنها والتخصيص المذكور واجب على الزوج لتزول الحثمة بينهما وتجب موالاتها ما ذكره لان الحثمة لا تزول بالمفروق فلو فرقه لم تحسب واستأنف وقضى المفروق للآخرات ولو كانت ثيبا بغير وطء فهي كالبكر في الأصح وسواء كانت الجديدة حرة أم أمة وقيل للأمة نصف ما ذكره من غير جبر للكسر وقيل بجبره فللبكر أربع وللثيب ليلتان ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد للآخرات وكذا لو زاد الثيب على ثلاث بغير اختيارها يقضى الزائد كما يقضى السبع إذا اختارتها (ومن سافرت وحدها بغير اذنه ناشئة) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (وإذنه لغرضه) كأن أرسلها في حاجته (يقضى لها) ما فاتها (ولغرضها) كحج وعمرة وتجارة (لا) يقضى لها (في الجديد) وإذنه رفع الأثم عنها والتقديم يقضى لوجود الأذن (ومن سافرت لثمة حرم أن يستحب بعضهن) بفرقة ودونها وان يخلفهن حذرا من الاضرار بل يقلفهن أو يطلقهن فان سافر ببعضهن قضى للآخرات وقيل لا يقضى مدة السفر ان أقرع (وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستحب بعضهن بفرقة) وقيل لا يستحب في القصيرة لأنها كالإقامة (ولا يقضى مدة سفره فان وصل المقصد) بكسر الصاد (وصار مقيما قضى مدة الإقامة لا الرجوع في الأصح) وقيل يقضى مدة الرجوع لأنها سفر جديد بغير فرقة (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها على ما سيأتي (لم يلزم الزوج الرضا) بذلك لان الاستمتاع بها حقه فلا يلزمه تركه وله أن يبيت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة (ووهبت لمعنة) مهن (بات عندها ليلتهما) كل ليلة في وقتها متصلتين ~~ككائنا~~ أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (بوالهما) بأن يقدم ليلة الواهبة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهبة لان ذلك أسهل عليه والمقدار لا يختلف وعورص ذلك بأن فيه تأخير حق من بين الليلتين وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في الشق الأول والموالات تفوت حق الرجوع وقوله رضى يشعر بأنه لا يشترط رضا الموهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لهن سوى) بينهما فيجعل الواهبة كالعدومة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له فله التخصيص) أي تخصيص واحدة بنوبة الواهبة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء ويأتي في الاتصال والانفصال ما سبق (وقيل يسوى) بين الباقيات ولا يخص لان التخصيص يورث الوحشة والحق فيجعل الواهبة كالعدومة ويقسم بين الباقيات

\* (فصل ظهرت أمرات نشوزها) \* قولا كان تحبها بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كان يحدها اعراضا وعيوسا بعد لطافة وجه (وعظها بألا هجر) ولا ضرب فلعلها تبدي عذرا أو تتوب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كان يقول اتق الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة وبين لهما ان النشوز يسقط النفقة والقسم (فان تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المجمع)

\* (فصل) \* ظهرت الح (قوله) ولم يتكرر وعظ الح لو صدر منها شتم له وبذاءة لسان فهل له تأديبها أو يرفع الامر الى الحاكم مشقة وعار او جرمه الرافعي في باب التعزير الروضة أنه ذلك لان في رفعها الى الحاكم مشقة وعار او جرمه الرافعي في باب التعزير



(قوله) ولا يضرب في الاظهر قال الرافي لان ما جرى قد يكون لعارض سريع الزوال غير محتاج الى التأديب (فرع) لو ضربها وادعى انه بسبب نشورها وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قل والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك (قوله) وقال المراد الخ قيل يدل لذلك انه سبحانه وتعالى رتب العقوبات على خوف النشور ولا خلاف في انتفاء \* (٧٦) \* الضرب قبل اظهاره وأيضا ذكره

العقوبات متصاعدة على الوجه المبين في الآية فيه تنبيه ظاهر على الترتيب أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الأول فخواه ان الخوف بمعنى العلم على انه يمكن الجواب عن الثاني أيضا بأن يجعل حكمة ذكرها متصاعدة الاشارة الى أنه لا يتنقل الى نوع وهو يرى مادونه كفاية فان ذلك شرط على كل قول والله أعلم (قوله) فلو تكرّر ضرب أي بشرط أن لا ينفع غيره من الوعظ والتعجير وإذا أُلّف ضمن لانه تبين انه اتلاف لا اصلاح (قوله) الزمه القاضي أي ولا تجبره هي كما يجبرها الجبرها عنه وقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية لم أره لاحد وهو ظاهر (قوله) هذا الى آخره توطئة لكلام المتن الآتي (قوله) تعالى وان خفتم شقاق بينهما الخ اعلم أن التضمين من قوله ان يريد او قوله بينهما مرجع الاول منهما للحكمين والثاني للزوجين وقيل هما الحكمين وقيل للزوجين وفي الآية تنبيه على ان من أصلح بينهما فيما يجترأه أصحاه بتغاه

\* (كتاب الخلع) \*

قال القفال هو ضرب من الجمالة

بفتح الجيم (ولا يضرب في الاظهر قلت الاظهر يضرب والله أعلم) أي يجوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتي تخافون نشورهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم كما في قوله تعالى فمن خاف من موص جنفاً أو اثماً والاول بقائه على ظاهره وقال المراد واهجروهن ان تشرن واضربوهن ان أصرن على النشور وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرّر ضرب) ولو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرّر كان أقعد ولا يأتي بضرب مبرح ولا على الوجه والمها لك والاولى له العفو وأفهم قوله في الجمع انه لا يجبرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما قاله في الروضة للحديث الصحيح لا يجبر لمسلم أن يجبر أخاه فوق ثلاث (فلو منعها حقها كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيقه فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلاسبب نهاء) عن ذلك (فان عاد) اليه (عزّره) بما يراه هذا فيما اذا تعدي عليها وما قبله فيما اذا تعت عليه (وان قال كل) منهما (ان صاحبه متعد) عليه (نعرف القاضي الحال بثقة) في جوارهما (يخبرهما) بفتح أوله وضم ثالثه (ومنع الظالم) منهما من عوده الى ظلمه اعتمادا على خبر الثقة وظاهر اطلاقهم الاكتفاء بقول عدل واحد قال المصنف تبعاً للرافي ولا يخلو عن احتمال (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي (حكما من أهله وحكما من أهلها) لنظر في أمرهما بعد اختلاء حكمه وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ويصلح بينهما أو يفرقا ان عسر الاصلاح على مسيأتي قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكمه واجب أو مستحب وجهان صحيح في الروضة وجوبه لظاهر الامر في الآية (وهما وكيلان لهما وفي قول) حاكم (موليان من الحاكم) لان الله تعالى سماهما حكمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الاول ان الحال قد يؤدي الى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فعلى الاول بشرط رضاها) بيعت الحكمين (في قول) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكّل) هي (حكمها ببذل عوض وقبول طلاقه) ويفرق الحكمان بينهما ان رأياه صوابا وعلى الثاني لا بشرط رضاها بيعت الحكمين واذ رأى حكم الزوج الطلاق استقل به ولا يزيد على طلقه وان رأى الخلع ووافقه حكمها تخالعا وان لم يرص الزوجان ثم الحكمان يشترط فهما على القولين معا الحرية وانعدالة والاهتداء الى ما هو المقصود من بعثهما دون الاجتهاد وتشترط انه كورة على الثاني وكونهما من أهل الزوجين أولى لا واجب

\* (كتاب الخلع) \*

(هو فرقة بعوض) مقصود لجهة الزوج (بلفظ طلاق أو خلع) كقوله طلقك أو خانتك على كذا فتقبل وسيأتي صحته بكليات الطلاق فالمراد بقوله بلفظ طلاق لفظ من ألفاظه صريحا كان أو كناية ونقطة الخلع من ذلك كما سيأتي وصرح به لانه الاصل في الباب (شرطه زوج يصح طلاقه)

مشاكل للمعاوضة لان في بضعها معنى المملوك للزوج بالمهر فاذ خالعا فقد رد بضعها وجوز له الشارع دفعها يعني مضرراته هي (قوله) بعوض أي وان لم يذكر (قوله) بلفظ طلاق أو خلع قال الزركشي هذا يوهم انه من تنبيه التعريف هنا فلعني المسمى بالخلع لا لفظ الخلع



(قوله) يعني أن يكون الزوج الحريد ثم زاد دفع محذور الأخبار بالذات عن الحدث وأيضا الزوج ركن لا شرط (قوله) وان لم يأذن السيد كذا قطعوا به ولم يجروا فيه الخلاف فيما إذا قبل هبة أو وصية بغير إذن سيده هل يصح القبول أولا لأنه جرى في ضمن الطلاق وهو خارج عن الحجر قاله الإمام في باب نكاح العبد (قوله) ووجب دفع العوض الخ لو دفعته للسفيه فتلغ في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رشده بخلاف ما لو دفعته للعبد وتلف في يده فإنها ترجع عليه بعد العتق والفرق أن الحجر على العبد لحق السيد فينتفي الضمان مادام حقه باقيا والحجر على السفيه حق نفسه بسبب النقصان فينتفي الضمان حالا وما لا (قوله) إلى مولاه ولو كان العبد مبعضا ولا مهاباة دفع له قسط حريته والباقي للسيد (قوله) ليصح خلعه الخ أي من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ما سيأتي من أنه لو خالعه فمته وقبلت وقع الطلاق رجحيا وقد \* (٧٧) \* يعتذر عن الشارح بأن خلعه المذكور غير صحيح لعدم ترتب أثره من البيئونة

والمال لكن يرد عليه الأمانة بغير المال فكأن غرضه ليصح خلعه من حيث التزام المال ووجوب دفعه حالا وأيضا قضية قوله ليصح خلعه أن الخلع إذا لم ترتب أثره على الوجه الذي صدر لا يكون صحيحا وإن ترتب عليه حصول البيئونة بدليل مسائل الأمانة فإنها غير مطلقة التصرف والبيئونة حاصلة بل والسمي لازم لها في مسائل الدين غاية الأمر أنه لا مطابقة بالحال وفي كون الخلع الذي بهذه الصفة فاسدا نظرا ظاهر (قوله) غير محجور عليه دخل فيه من سفه بعد رشده وهو كذلك (قوله) فإذا اختلفت أمة أي ولو مكانة كافي الروضة (قوله) وللزوج في ذمتها الخ أي سواء علم أنها مأذونة في التصرف أم لا ورجحه في المحرر والشرح الخ غير الخ هو الموافق لشرائه بغير إذن سيده قال العراقي وانفرد على القول بأنه لو صح الشراء لم يمكن جعل المبيع للعبد ولا للسيد لكونه غير من لزمه الثمن بخلاف الخلع لا يجبي فيه ذلك لأنه يصح

يعني أن يكون الزوج يصح طلاقه بأن يكون بالغاً فلا مختاراً كما سيأتي في باب (فلو خالعه عبد أو محجور عليه) لوجود الشرط وان لم يأذن السيد والولي (ووجب دفع العوض) دينا كان أو مهنيا (إلى مولاه أو وليه) ليبرأ الدافع منه ويملكه السيد كسائر أكساب العبد ولو قال السفيه أن دفعت إلى كذا فأنت طائقي لم تطلق إلا بالدفع إليه وتبرأه كما قاله الماوردي وكذا يقال في العبد وأسقط المصنف من المحرر أنه يصح خلعه المفسر لتقدمه في بابه (وشرط قابله) أي الخلع من الزوجة أو الأجنبي بجواب أو سؤال ليصح خلعه (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون مكلفا غير محجور عليه (فإن اختلفت أمة بلا إذن سيديدين) في ذمتها (أو عين ماله بآنت) لذكر العوض (وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قيمتها) أو مثلها الفساد العوض بآتفاء الأذن فيه (وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل) ورجحه في المحرر والشرح الصغير ورجح في أصل الروضة الأول ثم ما ثبت في ذمتها انما تطالب به بعد العتق (وان أذن) السيد (وعين ماله) أي من ماله (أو قدر دينا) في ذمتها كألف درهم (فأتمثلت تعلق بالعين) في صورة العين (وبكسها في الدين) فإن زادت على ما قدره طوأت بالزائد بعد العتق (وان أطلق الأذن اقتضى مهر مثل من كسها) فإن زادت عليه طوأت بالزائد بعد العتق وان قال اختلفي بما شئت اختلفت بمهر المثل وأكثر منه وتعلق الجميع بكسها ثم ما يتعلق بكسها يتعلق بما في يدها من مال التجارة كانت مأذونا لها فيها وهل يكون السيد بأذنه في الخلع بالدين ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد (وان خالعه سفيه) أي محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع كقوله خالعتك على ألف (أو قال) لها (طلقتك على ألف فقبلت طلق رجحيا) ولما ذكر المال وان أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامه وظاهر أنه لو كان ذلك قبل الدخول طاعت بآتساب لآمال كما قاله المصنف في نكحت التنيه (فإن لم تقبل لم تطلق) لأن الصيغة تقتضي القبول فأشبه الطلاق المعلق على صفة (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت) إذ لها التصرف في مالها (ولا يحسب من التلت الأمانة على مهر المثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فن رأس المال لأن التبرع انما هو بالزائد وليس وصية لو ارتل خروج الزوج بالخلع عن الارت ويصح خلعه انريض

٣٠ في مع الأجنبي والبضع غير حاصله (قوله) ورجحه في المحرر من هنا قال الزركشي تصحيح المصنف لم يقع عن قصد لأنه لم ينبه على أنه من زيادته (قوله) ثم مثبت الخ أي ولا يضر جهالة الوقت لأنه تأجيل ثبت بالشرع (قوله) من كسها كغيره في الأذن للعبد في النكاح قال ابن الرفعة ينبغي اختصاص ذلك بقولنا ان الخلع بغير ذكر المال يقتضي المال والأفلا يتعلق بالسكسب (قوله) ان كانت راجع لقوله التجارة (قوله) طلقت رجحيا قيد الزركشي عدم الوقوع أصلا بما لوجهل السفه (قوله) بخلاف مهر المثل استدل القفال ذلك بما لو نكحت امرأة في مرض موتها بدون مهر المثل فإن العوض يفسد ويجب مهر المثل قال فسلوكوا بالبضع عند التلث مملك الاموال ولم يسلوكوا به هذا السلك عند إزالة الملك أقول ويحسرى اشكاله هذا في المسئلة الآتية في كلام الشارح بالاولى



(قوله) والثاني لعدم الحاجة الخ كيف تتنفي الحاجة مع افادته قطع سلطنة الرجعة (قوله) قليلا وكثيرا أي ولو زاد على الصداق (قوله) ومنفعة قضية ما قالوه في كتاب الصداق في تعدد التعليم انه لا يصح أن يخالعهما على تعليم سورة مثلا (قوله) أو خمر يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خمر أو مغصوب ووصفا بالخمرية والغصب وكانت ذلك مع أجنبي ولو أباهما فانه يقع الطلاق رجعيا (قوله) وله أن يزيد الخ استشكل ذلك الباقين بجزمهم في التوكيل بالبيع من معين يمنع الزيادة على \* (٧٨) \* معين وعلمته قصد الحجابة منها وهي

مرض الموت بدون مهر المثل لان البضع لا يفي للوارث لو لم يخالعه (ورجعية في الاظهر) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام والثاني لعدم الحاجة الى الاقتداء الذي هو القصد بالخلع وعلى هذا يقع الطلاق رجعيا اذا قبلت كالسفينة (لابائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذا فائدة فيه (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا دينا وعينا ومنفعة) كالصداق (ولو خالعه بمجهول) كثوب غير معين أو غير موصوف (أو خمر) معلومة (بانت بمهر المثل) لانه المرد عند فساد العوض (وفي قول بيدل الخمر) وهو قدرها من العصور كالقولين في اصداقها ولو خالعه على ما لا يقصد كالموقع رجعيا بخلاف الميتة لانها قد تقصد للجوارح وللضرورة (ولهما التوكيل) في الخلع (فلو قال لو كيله خالعهما بمائة لم ينقص منها) وله أن يزيد عليها من جنسها أو غيره (وان أطلق لم ينقص عن مهر مثل) لانه المرد وله أن يزيد عليه من جنسه وغيره (فان نقص فيهما) بأن خالعه بدون المائة في الاولى وبدون مهر المثل في الثانية (لم تطلق) لمخالفته للمأذون فيه وللمرد (وفي قول يقع بمهر مثل) لفساد المسمى بنقصه عن المأذون فيه والمردورجحه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الاولى للمخالفة فيها الصريح الاذن (ولو قالت لو كيله اختلعه بألف فامثل نفذ) وكذا لو اختلعهما بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلعهما بألفين من مالها بوكالتها بانت ويلزمها مهر مثل) لفساد المسمى بزيادته على المأذون فيه (وفي قول لا كرمته ومما سمته) لرضاها بما سمته زائدا على مهر المثل كذا حكى هذا القول في المحرر والشرح وزاد في الشرح في بيانه انه اذا كان مهر المثل زائدا على ما سماه الوكيل لا يجب الزائد عليه لرضا الزوج به ثم قال والعبارة الوافية بقصد القول أن يقال يجب عليها أكثر الأمرين مما سمته هي ومن أقل الأمرين من مهر المثل وما سماه الوكيل وعلى هذا اقتصر في الروضة في حكايته (وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع أجنبي) وهو صحيح كما سيأتي (والمال عليه) دونها (وان أطلق) الخلع أي لم يصفه الهب ولا الى نفسه (فلا ظهر ان عليها ما سمته وعليه الزيادة) فعلى كل منهما في الصورة المذكورة ألف والقول الثاني عليها أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل كما تقدم وعليه التسكيلة ان نقص عن مسماه ولو أضاف الوكيل ما سمته اليها والزيادة الى نفسه ثبت المال كذلك وحيث يلزمها المال يطالبها الزوج به ولو أطلقت التوكيل بالاختلاع لم يزد الوكيل على مهر مثل فان زاده عليه وجب مهر مثل كما لو زاد على المقدر ولا يجزئ قول وجوب أكثر الأمرين (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع من مسلة (ذميا) لجهة خلعه ممن أسلمت تحتة في العدة ثم أسلم (وعبد أو محجور عليه بسفه) ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفها وان أذن الولي له الا اذا أضاف المال اليها قسین ويلزمها اذا ضرر عنده في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعيا كاختلاع السفهية قوله البعوى وأقتره الشيخان ولو ركت عبدا في الخلع جاز وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال

آنية هنا ثم حاول الفرق بأن الزوجة متعنة أيد بخلاف المشتري فاذا عنه ظهر قصد الحجابة ووفر الفرق العراقي بأن الخلع ليس من المعاوضات المبنية على المغالبة تارة والحجابة اخرى فلم ينظر فيه للتعين (قوله) واذا أطلق الى اخره اما بأن يقول خالع فقط أو يقول على مال (قوله) ويلزمها مهر المثل والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا نقص عن معناه ان الزوج مالك لطلاق فلا يقع الا كما أذن والزوجة مالكة للعوض فمخالفة وكيلها لا تدفع طلاقا أو وقع ماله كما وانما تؤثر في العوض وان الخلع من جانب الزوج نازع منزع ان تعليق فكانه علق الطلاق بالمقدر بخلاف جانب المرأة (قوله) ثم قال والعبارة الوافية الخرج بعضهم عبارة المنهاج على هذه من حيث ان الغرض زيادة الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الاكثر مما قدرت وأقل الأمرين والحال ان أحدهما تسمية الوكيل وهي أكثر مما سمته انتهى وفيه نظرنم عبارة الرافعي المذكورة لا تفيد حكم ما لو كان مهر المثل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل فيجب مسماه (قوله) والقول الثاني الخ لم يسلك في تقديره ما قال الرافعي انه انعبارة الوافية لما سلف لك في اخاشية

انتى قبل هذه (قوله) ذميا مثله اخري (قوله) الا اذا اضاف المال اليها أي لفظا لا يكون طريقا في الضمان (قوله) فان اليها أطلق الخ أن تقول في هذا وجب المثل عليها لما سلف في ان رشيد من ان حاز الاطلاق ينصرف الى الموكل ما عدا الزائد ويجاب بأن الوكيل معتز به عهدة فيلزم أن يكون اسفه ضرر شاق في نفسه لا في غيره فان اياه يسر طر قضا في الضمان



(قوله) طوبى للمال ظاهر صنيعة ان الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشكل عليه ما سلف في حالة الاطلاق من الحر الرشد  
(قوله) ففي التهمة ان المختلع يبرأ خص بعضهم ذلك بالعين قال وأما الذين فلا يبرأ الا بقض صحيح (قوله) أو طلاقها يستثنى ما اذا أسلم على أكثر  
من أربع نسوة فلا يصح توكيل المرأة في طلاق بعضهن لتضمن ذلك الاختيار للنكاح وهي لا يصح توكيلها فيه

\* (فصل) \* الفرقة بلفظ الخلع احترز عن الفرقة بلفظ الطلاق على عوض فانه طلاق جزما (قوله) طلاق أى لانه لو كان فسخا لما جاز على  
غير المصداق لان الفسخ يوجب استرجاع البذل كما ان الاقالة لا تجوز بغير الثمن الاول ثم الماراد هنا الحكم بالطلاق في الجملة وأما  
الصراحة وعدمها فستأني (قوله) ينقص خبرتان أو وصفة كاشفة (قوله) وفي قول فسخ الخ هذا القائل احتج بقوله تعالى فان طلقها  
فلا تحل له من بعد الخ فان تعقبه للخلع \* (٧٩) \* بعد ذكر الطلقتين يقتضى أن يكون طلقه أربعة لو كان الخلع طلاقا وأجيب بان قوله تعالى فان طلقها

تعلق بقوله الطلاق مرثان وتفسير بقوله  
أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر  
الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة  
وبعوض أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره  
من العراقيين محل الخلاف اذا لم يقصد  
بالخلع الطلاق والا كان طلاقا جزما  
لكن حكى الامام خلافا في انصراف  
الخلع الى الطلاق بالنسبة ان جعلناه فسخا  
قال والمحققون على المنع (قوله) وفي قول  
فسخ به قال مالك وأبو حنيفة وأحمد  
واختاره كثيرون من الأصحاب (قوله)  
كناية في ان طلاق أى كالمصدر من غير ذكر  
مال وليس بصريح لانه لم يرد في القرآن  
ولم يشتهر عرفا فيه (قوله) كما انه على قول  
الخ أى ولا يكون على هذا القول كناية  
في الطلاق لانه وجد نقضا في موضوعه  
وهو صريح في ببه وكل ما كان كذلك  
لا يكون كناية في غيره (قوله) فيه الضمير  
فيه راجع بقول منسوخ (قوله) رانما داه  
معطوف على قوله فسخ (قوله)  
فتبنت قبل الخ أشار بهذا الى دفع  
معساده بهوهم من اشتراط لفظ المقاداة

اليها فهي المطالبة به وان أطلق ولم يأن السيد في الوكالة طوبى للمال بعد العتق واذا غرمه  
رجع به على الزوجة اذا قصد الرجوع وان أذن السيد في الوكالة تعلق المال بكسب العبد فاذا أدى منه  
رجع به على الزوجة ويجوز توكيلها في الخلع ذميا أيضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض  
العوض) في الخلع فان وكاله وقبض ففي التهمة ان المختلع يبرأ والموكل مضيع لماله وأقره الشيخان  
(والاصح صحة توكيله امرأة للخلع زوجه أو طلاقها) لان للمرأة تطبيق نفسها بقوله لم ياطلق نفسها  
وذلك اما تملك للطلاق أو توكيل به ان كان توكيلا فذلك أو تملكها في جاز عليه الشئ جاز توكيله به  
والثاني لا يصح لانها لا تستقل بالطلاق ولو وكلت الزوجة امرأة باختلاعها جاز بلا خلاف  
لاستقلال المرأة بالاختلاع (ولو وكلت رجلا) في الخلع (تولى طرفا) منه مع أحد الزوجين  
أو وكيله ولا يتولى الطرفين كما في البيع وغيره (وقيل) يتولى (الطرفين) لان الخلع يكفي فيه  
اللفظ من أحد الجانبين كما لو قال ان أعطيتني ألفا فانت طالق فأعطته ذلك يقع الطلاق خلعا وعلى  
هذا ففي الاكتفاء بأحدث في الخلع خلاف كما في بيع الاب مال نفسه من ولده

\* (فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق) ينقص العدد فاذا خالعه ثلاث مرات لم يشكها الا بمحصل  
(وفي قول فسخ لا ينقص عددا) ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر (فعلى الاول لفظ الفسخ)  
كان قال فسخت نكاحك بألف فقبلت (كناية) في الطلاق يحتاج في وقوعه الى نية كما انه على قول  
الفسخ صريح فيه (والمفاداة) كأن قال فاديتك بكذا فقلت قبلت أو افسدت (الخلع) في  
صراحته الآتية (في الاصح) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقعدت به ولثاني  
انه كناية جز لانه لم يكرر في القرآن ولا شاع في اسان جملة اشريعة (ولفظ الخلع صريح)  
في الطلاق لشيوعه في العرف والاستعمال للطلاق (وفي قول كناية) فيه خطاه عن لغة الطلاق

في الايجاب والقبول معا أخذ من التعبير بالمفاداة وقوله وفي صراحته الآتية عبارة الزركشي أى كلفظ الخلع فيجوز القولان لورودها  
في القرآن وصورته فديتك بألف والثاني انه كناية لانه لم يكرر ولم يشتهر انتهى قلت من تعليل هذا الثاني وكذا الاول يتضح له ان المراد بالقولان  
الآتيان في المتن لا السابقان (قوله) والثاني انه كناية جزم يعلم من هذا ان الوجه الاول يجري فيها قولى الخلع الآتيان لكن ببيانى هذا  
قول الشارح في صراحته ويوجب بمنع المخالفة بقراءة قوله الآتية (قوله) لانه لم يكرر أى بخلاف الطلاق (قوله) ولا شاع الخ أى بخلاف  
الخلع (قوله) ولفظ الخلع صريح معطوف على قوله ونفط الفسخ قال الزركشي هذا اذا ذكر العوض كما قيده في صحيح التتبيه وانه يشترط فيه دفع  
الاول لوجرى بغيره كرم والاف الصريح انه كناية وقد مر في الروضة بأنه يشترط في صرحه ذكر العوض انتهى (قوله) شيوعه الخ قال الزركشي  
من علم هذا جعله صريحا وان لم يذكر المال بخلاف من يستره كراى لاقوله او في قول كناية قال الزركشي هذا هو المراد لا وند



(قوله) فعلى الأول الخ قال الزركشي هذا يفيد وقوع الطلاق جزما وهو مخالف لما في الروضة من انه عند عدم ذكر المال كناية انتهى وكذا قال ابن النقيب قال العراقي الحق انه لا مخالفة فانه ليس في المتهاج انه صريح مع عدم ذكر المال فلعلم مراده انه جرى بغير ذكر مال مع وجود صحيح وهو اقتران التبعة قال ويدل على ذلك انه في الروضة عقب اشتراطه في الصراحة قال وهل يقتضي الخلع المطلق الجاري بغير ذكر المال ثبوت المال وجهان أحدهما عند الامام والغزالي والرويان نعم ثم قال فان اتبنا المال فان جعلناه فسحا أو صريحا في الطلاق أو كناية ونوى وجب مهر المثل وحصلت البينة وان جعلناه كناية ولم نولغا انتهى وفي الرافعي اختلفوا في مأخذ القولين يعني الصراحة والكناية فعن الاكثرين بناء وهما على ان اللفظ اذا شاع في العرف والاستعمال للطلاق هل يلحق بالمتكرر في القرآن ومنهم من بناء على ان ذكر المال هل يلحق بالصريح فمن أخذ بالأول أثبت الخلاف وان لم يجز

(٨٠)\*

في التهمة وفي الجملة تعليل القول بانه كناية بقوله لانه لما كان كناية فيه بغير عوض كان كناية فيه مع العوض كسائر كلياته انتهى وفي شرح الهجة لوقال خالعتك فقط ولم يلتص بجواب قضية كلام الروضة انه كناية وهو الظاهر وقضية كلام الافوار واللقيني وغيرهما انه صريح اعلم ان هذا المحل الذي حاوله العراقي بانه قول الشارح الآتي وما ذكره على الاول يأتي على الثاني أيضا الخ (قوله) بغير ذكر مال أي عوض (قوله) لا طراد العرف الخ أي وكما لو جرى على خمر أو خنزير مثلا وكما في النكاح (قوله) ويصح بكايات الطلاق كما يصح بصراحته (قوله) له الضمير فيه راجع لقول المتن الطلاق (قوله) يصح بالكناية أي الكليات المذكورة (قوله) وعلى قول الفسخ الخ منه تعلم ان سائر ما سلف في المتن مقرر على قول الطلاق (قوله) منها الضمير فيه راجع لقوله بالكايات (قوله) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا حكى القاسمي وجهان انه صريح اذا قلنا فسخ (قوله)

المتكرر في القرآن ولسان حملة الشريعة (فعلى الاول لو جرى بغير ذكر مال) كأن قال خالعتك فقبلت (وجوب مهر مثل في الاصح) لا طراد العرف بجران الخلع على المال فاذا لم يذ كر رجوع الى مهر المثل لانه المرد وحصلت البينة والثاني لا يجب شي لعدم ذكر العوض ويقع الطلاق رجعا وما ذكره على الاول يأتي على الثاني أيضا لكن مع نية الطلاق (ويصح) الخلع (بكايات الطلاق مع التبعة) له وسبب أن معظمها في باب وعلى قول الفسخ يصح بالكناية أيضا على الاصح ومنها مسألة بعثت نفسك الآتية (و) يصح (بالجمية) نظرا للمعنى والمراد بما عدا العربية ولا يجي فيه الخلاف المذكور في النكاح الناظر لما ورد فيه (ولو قال بعثت نفسك بكذا فقلت اشتريت) أو قبلت (فسكية خلع) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا (واذا بدأ) الزوج (بصيغة معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا) قبلت (وقلنا الخلع) في الصورة الثانية (طلاق) وهو الرابع (فهو معاوضة فيما شوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول فان قلنا فسخ فليس فيه شوب تعليق (وله الرجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل) كفي البيع (فلو اختلف المحاب وقبول كطلقتك بألف قبلت بألفين وعكسه) كطلقتك بألفين قبلت بألف (أو طلقتك ثلاثا بألف قبلت واحدة بثلاث ألف فلعنوا) في المسائل الثلاث وفي الشامل في الاولى انه يصح ولا يلزمها الا ألف (ولو قال طلقتك ثلاثا بألف قبلت واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب ألف) لان الزوج يستقل بالطلاق والزوجة انما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره والثاني لا يقع طلاق لا بخلاف الايجاب والقبول والثالث يقع واحدة نظرا الى قبولها فانها لو لم تقبل شيئا لا يقع شيء وعلى هذا ووقوع الثلاث قيل يجب مهر مثل ردا بالاختلاف المذكور الى التأثير في العوض فيفسده (وان بدأ بصيغة تعليق كتي أو متي ما أعطيتني) كذا فأنت طالق (فتعلق فلا رجوع له) قبل الاعطاء (ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس) أي على الفور فتى وجد الاعطاء تطلق وان زادت على ما ذكره (وان قال ان أو اذا أعطيتني) كذا فأنت طالق (فكذلك) أي تعليق لا رجوع للزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظا (لكن

فهو معاوضة لانه يأخذ مالا في نظير ما يخرج عن ملكه (قوله) لتوقف وقوع الخ متعلق بقول المتن شوب تعليق يشترط

(قوله) فليس فيه شوب تعليق أي بل هو كائنه البيع لان الفسخ لا يقبل التعليق (قوله) وله الرجوع لم يهر بالفاء لانه يلزم أن يكون التصريح على المعاوضة والتعليق معا (قوله) كافي البيع أي تسترط الموافقة في المعنى نحو قبلت وضمنت لاحصوص اختلعت والفصل بالكلمة الاجنبية لا يضرك كما سيصرح به في المتن آخر الفصل (قوله) قيل يجب الخ أي فالاصح وجوب الالف على وقوع الثلاث كما في المتن والاصح على وقوع الواحدة أيضا وجوب الالف خلافا لهذا الوجه المرجوح فيهما (قوله) في المجلس أي مجلس التواجب وهو ما يرتبط به القبول بالايجاب دون مكان العقد قاله في المحرر وقول الشارح أي على الفور إشارة لذلك (تبي) لو قال متى لم تعطني ألفا فأنت طالق فبقي زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تفعل طلقت (قوله) وان زادت على ما ذكره بخلاف نحو خالعتك على ألف كائنه (قوله) فكذلك لكن يشترط راء أن هذه المسئلة تلاحظ فيها المعاوضة والتعليق معا



(قوله) لان قضية العوض بسط ما في الرافي حيث قال أما اشتراط الاعطاء في المجلس فلان ذكر العوض قرينة تقتضي التججيل لان الاعراض تججل في المعاوضات وانما تركت هذه القضية في متى واخوانها لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات وان واذا لا تشملها وانما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى انه ينتظم أن يقال ان أو اذا أعطيتي الآن أو ساعة كذا ولا ينتظم متى أو أي وقت أعطيتي الآن أو ساعة كذا فلم تصلح ان واذا دافعة للقرينة المقتضية للتججيل انتهى وسبقه الى ذلك الامام فقال ليس ذلك لاقتضاء ان واذا الفورية فانه شرط والشرط ينسبط على الازمان بل للاقراران بالعوضية المقتضية للتججيل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لانها عامة في الازمان ومقتضى النصوص لا تدركه \* (٨١) \* القرائن انتهى واعلم انهم فرقوا بين ان واذا في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا

لو قال ادالم أطلقك فأنت طالق تطلق بمضى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق لا تطلق الا باليأس وفرقوا بان ان حرف شرط لا اشعار له بالزمان بخلاف اذا واعلم أيضا انه لا فرق في الفورية هنا بين الحرمة والامة كما قاله ابن الرفعة خلافا للتولي وانه لو قال ان أعطيتي بالفتح طلفت في الحال والله أعلم (قوله) فعاوضة قال الرافي لانها تحصل انك في البضع بما تبذله من العوض وأما شوب الجعالة فلعله بما ذكره الشارح وزاد عليه ولان الجاعل ملتزم ما فيه خطر فيتأني وقد لا يتأني والمرأة تلتزم من الزوج الطلاق القابل للتعليق بالخطار والقرار انتهى (قوله) لانها تبذل المال علة تقول المتن مع شوب جعالة (قوله) لانه شأن المعاوضة فان قيل لم لا يجوز تم التأخير نظر ان شأبه الجعالة كما جوز التعليق لها قلت أجيب بتيسر التججيل عليه وتيسره على عامل الجعالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ملوص تحت بالتراخي (قوله) ولا فرق الخ قال الرافي لان المال هو الذي من

يشترط) فيه (اعطاء على الفور) لانه قضية العوض في المعاوضة وانما تركت هذه القضية في متى لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات كأي وقت وان لا تشملها واختار الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في المذهب الحاق اذا جئتي محتجاً بأنه اذا قيل لك متى أهلك جاز أن تقول اذا شئت كما تقول متى شئت ولا يجوز أن تقول ان شئت وقيل لا يشترط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفرق وان طالت المدة كما في القبض في الصرف والسلم (وان بدأت بطلب الطلاق) كان قالت طلقني على كذا (فأجاب فعاوضة مع شوب جعالة) لانها تبذل المال في تحصيل ما يستقل به الزوج من الطلاق المحصل للغرض كما ان الجعالة بذل الجاعل المال في تحصيل ما يستقل به العامل من الفعل المحصل للغرض (فلها الرجوع قبل جوابه) لان هذا شأن المعاوضة والجعالة كليهما (ويشترط فور لجوابه) لانه شأن المعاوضة ولا فرق فيما ذكرين أن تطلب بصيغة معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بان أو جئتي بحوان طلقني أو متى طلقني فكذلك اذا وان أجابها بأقل مما ذكرته لم يضر (ولو طلبت ثلاثاً ألف) وهو يملكها (فطلق طلقه بثلثة) أوسكت عن العوض (فواحدة بثلثة) تغليباً لشوب الجعالة ولو قال فيها رد عدي الثلاثة ولك ألف فرد واحد استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم انه لو قال الزوج طلقك ثلاثاً ألف فقبلت واحدة بثلثة انه لغو لانه صيغة معاوضة اختلف فيها الايجاب والقبول وسيأتي الكلام فيما اذا كان لا يملك الا طلقه (واذا خالغ أو طلق بعوض فلا رجعة) سواء جعل الخلع فسحاً أم طلاقاً وسواء كان العوض صحيحاً أم فاسداً (فان شرطها) كان قال خالغتك أو طلقتك بدنياً صلى أن لي عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) لان شرط المال وشرط الرجعة متناهيان فيتساقطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة (وفي قول بئس بمهر مثل) لفساد العوض باشتراط الرجعة (ولو قالت طلقني بكذا واريدت) عقبه (فأجاب ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) على الردة (حتى انقضت العدة بانته بالردة ولا مال) ولا طلاق (وان أسلمت فيها طلق بالمال) المسمى حين الجواب وتحسب العدة من وقت الطلاق (ولا يضر تخلل كلام يسري بين ايجاب وقبول) في الخلع كما في مسألة الارتداد بانقول بخلاف الكلام الكثير فيضرب لان قوله بعده معرضاً

\* (فصل قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا) \* كأنف (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعياً قبلت

٢١ في جهتها وهو لا يقبل اتعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كالوقال ان بعنتي فكذلك لاسكن لها هنا من شائبة الجعالة احتملت صفة التعليق (قوله) فلا رجعة وذلك لان الله سبحانه وتعالى ذكر الطلاق بغير عوض وشرع معه الرجعة ثم ذكر الطلاق بعوض ولم يذكر بعده رجعة وأيضاً جعله فدية والفدية خلاص النفس ولا خلاص مع سلطنة الرجعة وخالف الحنفية في ذلك (قوله) ولا مال مستدرك أي قياساً على ما لو طلق حامل بشرط عدم العدة والنفقة (قوله) واريدت مثله ارتدادهما أو ارتداده وحده (قوله) فأجاب أشار بالتعبير بالفاء الى أنه لو أجاب قبل ردتها صح الخلع ووجب المال وكلامه يقتضي أن الحكم كذا فيهما لوقارن الجواب الردة وبصرح شيخنا في شرح المنهج يسكن قال الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر منه وتنت بالردة انتهى \* (فصل) \* قال أنت طالق الخ



(قوله) لأنه لم يذكر عوضا الخ قال الزركشي من هذا التعليل يؤخذ أنه لو قال خالعنك ولي عليك ألف أنه كالألف لفظ الخلع ولم يذكر كمالا وتلغى هذه الجملة انتهى يعني فيقع بآثار المثل (قوله) بخلاف ما إذا قالت الخ لو قالت طلقني وأعطيت ألفا وأبرئت من صداقي فطلق وقع رجعا ولا يلزمها شيء (قوله) وانفرد الخ زاد الزركشي ولأن الواو جواب الأمر والأمر كالشرط ~~هكذا~~ قاله الخليل لما سأله سيئويه وعليه يخرج أحمل هذا أولك درهم (قوله) فكهو في الأصح الخ علل هذا بأن اللفظ هنا يصلح كناية عن الإلزام قال ابن الرفعة وهذه العلة تشعر بالمنع أن لم يصح الخلع بالسكينة وفيه نظر لأن ~~السكينة~~ هنا في العوض لا في صيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك انتهى (قوله) ويكون المعنى الخ محصل هذا أن الصيغة تكون كناية في الإلزام (قوله) لأن اللفظ لا يصلح للإلزام أي لأنه إخبار (قوله) فكان لا إرادة أي فيقع رجعا قبلت أولا (قوله) أن كانت قبلت قال في شرح المنهج في هذه الصورة ويقع \* (٨٢) \* بآثار ولا مال لكن قول الشارح الآتي

وعلى كل كن لا إرادة يقتضي أنه يقع رجعا (قوله) فإن لم تقبل فلا حلف أي ويقع رجعا قبلت أم لا أخذنا من قول الشارح الآتي وعلى كل كن لا إرادة (قوله) وعلى الوجه الثاني لا حلف أي ويقع رجعا قبلت أولا أخذنا من قول الشارح الآتي (قوله) وعلى كل كن لا إرادة أي فيقع الطلاق رجعا هذا قضية كلامه في المسائل الثلاث واستشكله الزركشي بأن هذه الجملة تحتل الحالية فتكون مفيدة وقد ادعى إرادة ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا الاحتمال ونبه على أن الوقوع إنما هو بحسب الظاهر وأما بينه وبين الله تعالى فلا قطعا (قوله) وإن سبق أي في مسألة الكذب (قوله) طلبها للطلاق بمال كالف أشار بهذا إلى أنها سألت بمعين قبل وهو يؤخذ من قول المتن بأن كورا أما إذا كان السؤال بهمهم فإن أجاب عن معنى فهو كداء فلا بد من إيجاب صحيح فإن قبلت بآثاره فلا طلاق وإن

أم لا (لا مال) لأنه لم يذكر عوضا وشرط بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يثربها الطلاق وتلغى في نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني وعلى أولك ألف فانه يقع بآثار ألف والفرق أن الزوجة تتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الإلزام والزواج يفرد بالطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما يفرد به (فإن قال أردت ما يراد بملكك بكذا وصدقه فكهو في الأصح) أي قس من منه بالمسمى أن كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضا فإن لم تقبل لم يقع شيء والثاني لا أثر لتوافق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح للإلزام فكان لا إرادة فإن لم تصدقه حلفت على الأول أنها لا تعلم أنه أراد ذلك أن كانت قبلت فإن لم تقبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف لأنه لا أثر للتصديق عليه وعلى كل كن لا إرادة (وإن سبق) طلبها للطلاق بمال كالف (بانت بالمذكور) تتوافقهما عليه فإن قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا كما قاله الإمام قال والقول قوله في ذلك بينه (وإن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالذهب أنه كالمقتل ~~هكذا~~ إذا ذاق بات) على الفور (بانت ووجب المال) وذكر الغزالي أنه يقع الطلاق رجعا ولا يثبت المال لأن الصيغة صيغة شرط والشرط في الطلاق يلغى إذا لم يكن من قضاياها كما لو قال أنت طالق على أن لا تزوج بعدك أو على أن لك علي كذا وحكي وجهين فيما إذا فسر بالإلزام هل يقبل أولا أي مع انكار المرأة إرادة ذلك بخلاف انكارها في قوله ولي عليك كذا حيث لا يقبل عليها قطعا لأن الصيغة هنا أقرب إلى الإلزام أن لم تكن ظاهرة فيه من تلك والمصنف حيث عبر بالذهب ساق ما ذكره الغزالي طريقة لأنه ذكره حكمة للذهب (وإن قال إن ضمننت لي ألفا فأنت طالق فضمننت في الفور بانت ولزمها الألف وإن قال متى ضمننت لي ألفا فأنت طالق (فمتى ضمننت طلقت) والفرق ما تقدم في أن أعطيتي ومتى أعطيتي وليس لزوم الرجوع قبل الضمان ولا يشترط القبول لفظا كما تقدم هناك (وإن ضمننت دون ألف لم تطلق) لا تنفاء المعلق عليه (ولو ضمننت ألفين طلقت) لوجود المعلق عليه مع مزيد بخلاف ما تقدم في طلقك بألف فقبلت بألفين أنه لا يخلو أنها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم المزيد بلغرضمانه ولو نقصت أو زادت في التعليق بالأعطاء فالحكم كما ذكرهنا وانقبوض الرائد على ما علق به أمانة عنده (ولو قال طلقني نفسك إن ضمننت لي ألفا فقالت

أجاب بهمهم أولم يذكر كمالا طلقتم بهمهم المثل (قوله) فإذا قبلت الخ أي ولو بلفظ ضمننت كما هو صريح كلام الماوردي طلقتم (قوله) شرط أي الزام أما التعيني فلا كلام في اعتباره (قوله) هل يقبل أولا أي ويقع بآثار العوض المسمى (قوله) لأنه ذكره إلى آخره أي لم يذكره اختيار نفسه والضمير في قوله لأنه راجع للغزالي (قوله) ولا يشترط القبول لفظا أي في المسئلتين قال الزركشي ولا يكفي الأعطاء من غير لفظ الضمان وذلك أيضا مقتضى كلامه أنه لا بد أن تقول ضمننت فلو قالت شئت لم يقع قبلت انتهى ولو كان له على شخص ألف فضمتها فكذلك ضمان فيما يظهر أعني أن الصيغة لا تحصل به (قوله) لفظا الخ وأما ضمننت فلا بد منها وتكون كالأعطاء هنا



(قوله) بآلف علل اشتراط الاتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله بهما فقبول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخير الآخر وقال الماوردي بشرط تقديم الضمان لانه يجعله شرطاً في الطلاق قال بعضهم وهو قوى اذا جعلنا التفويض الهاتو كيلاً كما لو قال لاخر طلقها ان ضمنت لي ألفاً انتهى (قوله) فوضعت بين يديه أى فوراً في ان واذا دون متى ونحوها كما سلف قال الزركشي وينبغي أن يشترط علمه بوضعه (قوله) لان حصول الملك الخ هو قوى بالنظر الى القواعد فرع \* لو قال ان أعطيت زيدا ألفاً فانت طالق فهو تعليق على مجرد صفة \* (٨٣) \* فتى أعطته طلقت (قوله) فبرء المعطى الخ أنظر لما اذا لم يقع رجعي كما في ان أقبضتني

ويحجب بانه نظير ان أعطيتني عبداً (قوله) ومنه اشتراط الفور رأى في ان واذا دون متى ونحوها كما سلف (قوله) والاصح الخ استثنى المتولى ما اذا سبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألف فقال ان أقبضتني ألفاً فانت طالق فانه يكون كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان (قوله) ولا يشترط الخ أى لان اشتراط الفورية في ان أعطيتني انما جاء من حيث أن الاعطاء يفيد التمليك (قوله) أخذه بيده أنكره البلقيني وغيره وأما قوله ولو مكرهه فحمله السبكي على الوهم أقول سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يسأل به ولم يقصد حثاً ولا منعاً انه يحتج بفعل جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً وذلك مؤيد لما في المنهاج (قوله) من وقوع الطلاق وذلك لانه تعليق محض لا يختلف بالاكره وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطلوع الشمس (قوله) انقضى التمليك أى وهنالمسا كان الاقباض لا يحصل به التمليك لم يلتفت الى كون المدفع اختياراً (قوله) لوقوع الطلاق بالمعطى أى فصار كالمعين في العقد (قوله) عبد لو قال ان أعطيتني زق خمر فأعطته زق خمر مفصول طلقت بجهرا مثل (قوله) على أى

طلقت وضمنت أو عكسه) أى ضمنت وطلقت (بآلف فان اقتصرت على أحدهما فلا ينوونه ولا مال لاتفاء المواقفة وفي المواقفة يشترط وجود التطبيق والضمان على الفور وقيل يكفي وجودهما قبل التفرق ولا يشترط اعطاء المال في المجلس ولا يخفى ان المراد بالضمان هنا القبول والالتزام دون الضمان المفتقر الى الاصاله (واذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه طلقت) وان امتنع من قبضه لان تمكينها اياه من القبض اعطاء منها وهو بالامتناع من القبض مفوت لحقه وقيل لا تطلق لان الاعطاء انما يتم بالتسليم والتسلم (والاصح دخوله) أى المعطى (في ملكه) للملك المرأة البضع بوقوع الطلاق والعرضان بتقارنان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لان حصول الملك له من غير لفظ ملك من جهتها بعيد فبرء المعطى ويرجع الى مهر المثل (وان قال ان أقبضتني) كذا فانت طالق (فقيل) هو (كلا اعطاء) في جميع ما ذكر فيه ومنه اشتراط الفور وملك المقبوض نظراً الى أنه يقصد به ما يقصد بالاعطاء (والاصح) انه (كسائر التعليقات) لان الاقباض لا يقتضي التمليك بخلاف الاعطاء ألا ترى انه اذا قبل اعطاء عطية فهم منه التمليك واذا قبل أقبضه لم يفهم منه ذلك (فلا يملكه) أى المقبوض ولا يرجع الى مهر المثل (ولا يشترط للاقباض مجلس قلت ويقع) الطلاق (رجعي) ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الاقباض المتضمن للقبض (أخذه بيده منها ولو مكرهه والله أعلم) فلا يصح في الوضع بين يديه ولا يمنع الاخذ كرهاً من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالاعطاء المتقضي للتمليك لانها لم تعط وقال الامام يكتفي الوضع بين يديه وحكي في الاخذ كرهاً قولين أرجحهما المنع (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبده ووصفه بصفة سلم فأعطته) عبداً (لأب الصفة لم تطلق أو بها) سليماً طلقت وملكه الزوج أو (معافاه) مع وقوع الطلاق به (ردّه) للغيب (ومهر مثل وفي قول قيمته سليماً) وليس له أن يطالب بعبد تلك الصفة سليم لوقوع الطلاق بالنعطى بخلاف ما لو قال طلقتك على عبد صفته كذا فقبلت وأعطته عبداً تلك الصفة معافاه رده والمطالبة بعبد سليم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة وفي وجه في مسئلة الكتاب لا يرده العبد بل يأخذ ارش العيب (ولو قال) في التعليق بالاعطاء (عبداً) ولم يصفه (طلقت بعبد) على أى صفة كان (الامغصوباً في الاصح) لان الاعطاء يقتضي التمليك كما تقدم ولا يمكن تمليك المغصوب والثاني تطلق بالمغصوب كالمملوك لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكاً كما سيأتي فلا معنى لاعتبار ملكها (وله مهر مثل) بدل المعطى لتعذر ملكه لانه يؤخذ عوضاً وهو مجهول عند التعليق والمجهول لا يصلح عوضاً ولا يأتي قول بالرجوع الى القيمة لان المجهول لا تعرف قيمته حتى

صفة كان لو كان أب الزوج قال الطبري رحمه الله يحتمل وجهين انتهى قلت الظاهر الوقوع لانه لا يملكه وهو ممن يصح تمليكك أباه وان كان يعتق عليه ثم في أصل المسئلة اشكال لان ان أعطيتني محتمل للتمليك وللإقباض فان أريد التمليك فينبغي أن لا يقع الطلاق لعدم وجود الملك وان أريد الاقباض وقع رجعي والعبد في يده أمانة قلت يحجب باختيار الشق الاول ولكن لما تعذر ملكه فجعله فسد العوض ووجب مهر المثل كما لو قل ان أعطيتني هذا المغصوب (قوله) أيضاً على أى صفة كان أشار رحمه الله بهذا الى تصحيح الاستثناء لانه لا يكون الا من جهة عام والعبد مطلق



(قوله) ويعلم مما تقدم الخ ينبغي أن يرجع هذا أيضا المسئلة التعليق باعطاء المال الساقط بل هو مراده تطعا (قوله) ولو طلبت طليقة بألف \* تنبه \* أهمل المصنف ما ذكره لسقوطه من نسخة من المحرر هنا وهو قوله ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثا وقع الثلاث ولو أعاد ذكر الألف فكذا في الظاهر (قوله) كما لو قال أنت طالق الخ لو قال في هذا المثال قبلت بألفين ~~كان~~ أنسب في توجيه هذا القول فليأمل (قوله) ولو قالت طلقني الخ مثله كما في الشرح الكبير أن طلقني غدا فلك ألف اشتراط الفور (قوله) وزاد بتجمله نازع البلقيني في ذلك وقال كيف تطلق قبل الغد وقد يكون غرضها بقاء العصمة اليه واستمرار \* (٨٤) \* حقوقها (قوله) وقيل في قول بالسمى

أي ويكون الخلع صحيحا وهو ما في الوجيز  
وهنا قول آخر يدل المسمى وهو مع  
قول مهر المثل مفرعان على فساد  
الخلع ولذا قل الزر كشي الصواب تعبير  
المناهج ببذل المسمى لان القولين من  
الطريقة الثانية مفرعان على فساد  
الخلع وأما لزوم المسمى فإنه انما يتفرع  
على صحته (قوله) ووجه القاطع الخ  
قريب منه قول غيره لانه سلم في الطلاق  
وهو لا يثبت في الذمة (قوله) فان  
اتهمته حلف قال الزر كشي لانها لو سألت  
ايقاع الطلاق ناجزا بعوض فطلعتها ثم  
قال لم أرد جوابها بل الابتداء صدق بيمنه  
فهنا أولى (قوله) الى اشتراط اتصال  
القبول لك أن تبحث فيه بأن الذي في  
حيز انفاء القبول والدخول المعطوف  
عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك  
لا في القبول فقط كما قيل بمثل ذلك في قوله  
تعالى اداقم الى الصلاة فاغسلوا الخ  
ردا على ضعيف زعم أن انفاء تعيد سبق  
غسل الوجه على غيره وقصر عليه باقي  
الاعضاء (قوله) بالسمى اقتضت  
عبارة عدم التردد في كون ايجاب  
المسمى وجهها والذي في المحرر كما قاله  
الزر كشي أن الواجب مهر المثل أو المسمى  
وفيه وجهان أو قولان ثم هنا تعلم أن  
الخلع يصح تعليقه نعم لو كان الاجل مجهولا

يرجع اليها ويعلم مما تقدم اشتراط الفور في التعليق بان دون متى واقتصر المصنف على استثناء  
المغضوب وان كان المشتري مثله فيما ذكر لانه مغضوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فأعطته  
بتلك الصفة طلقت له مهر مثل بدل لما تقدم كما قاله الماوردي (ولو ملك طليقة فقط فقالت طلقني  
ثلاثا بألف فطلق الطليقة فله الألف) لانه حصل بتلك الطليقة مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى  
(وقيل ثلثة) توزيعا للمسمى على العدد المسؤول كما لو كان يملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل ان علمت  
الحال) وهو انه لا يملك الا طليقة (فألف) لان المراد والحالة هذه كمال الثلاث (والا ثلثة)  
لما تقدم والاول نص عليه في المختصر والثاني قاله المزني والمفصل حمل الاول على حالة العلم والثاني على  
حالة الجهول وقيل يرجع الى مهر المثل وقيل لا شيء لانه لم يطلق كما سألت (ولو طلبت طليقة بألف  
فطلق) طليقة (بمائة وقع بمائة) رضاهما (وقيل بألف) كما لو سكت عن العوض وبلغوذ كر  
المائة موافقة لها (وقيل لا يقع) للخالفه كما لو قال أنت طالق بألف قبلت بمائة والفرق ظاهر  
(ولو قالت طلقني غدا بألف فطلق غدا أو قبله بان) لانه حصل مقصودها وزاد بتجمله في الثانية  
(بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول بالسمى) وفي القول الآخر الظاهر بمهر المثل ووجه القاطع به  
بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو مجهول  
فيكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه الى مهر المثل وقيل ان طليقة عالمها بطلان  
ما جرى منها وقع رجعي ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعيان اتمته حلف كما قاله  
ابن الرفعة ولو طلقها بعد مضي الغد نفذ رجعيان لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر ما لا فلا بد  
من القبول (وان قال اذا دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت على الصحيح)  
لوجود المعلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لان المعاوضة لا تقبل التعليق فيمتنع معه ثبوت المال فينتفي  
الطلاق الربوط به وأشار بالفاء في قوله قبلت الى اشتراط اتصال القبول وقال القفال يحتمل أن يخبر  
بين أن يقبل في الحال وبين أن يقبل عند وجود الصفة (بالسمى) كما في الطلاق المنجز (وفي وجه أو قول  
بمهر مثل) لان المعاوضة لا تقبل التعليق وان قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع الى مهر المثل  
وظاهر العبارة ان المال انما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجهه والاصح في أصل الروضة وجوب  
تسليمه في الحال وتبع المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان وفي الروضة وأصلها وجهان  
ويقال قولان (ويصح اختلاع أجنبي وان كرهت الزوجة) ذلك والتزامه المال فدائها كالتزام المال  
لعنق السيد عبده وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتخليصها من يسيء العشرة لها ويمنعها حقوقها  
وسوء اختلاعها بلفظ طلاق أم بلفظ خلع بناء على انه طلاق فان قلنا انه فسخ لم يصح لان الفسخ بلا سبب

فالظاهر وجوب مهر المثل (قوله) وهو في المسمى وجهه أي أمان على وجوب مهر المثل فيسلم حالا بلا خلاف هذا مراده فيما يظهر (قوله) لا يفرد  
وجوب تسليمه في الحال لان الاعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه  
تأخر العوضين كذا في شرح المنهج والذي في الزر كشي لان الاعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض لا يتأخر بالتراضي  
وهذا تحريف فقد رأيت المسئلة في الشرح الكبير كما قاله شيخنا ثم نقل عن الامام أنه قال لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم تتحقق الصفة  
لان الطلاق يقع عند وجودها ويستحق ثبوت المال مقدما على حصول الفراق قال أعني الزر كشي وهذا هو الوجه فان ملك العوضين وقت  
واحد كما صرح به الرافعي في مواضع (قوله) ويصح اختلاع أجنبي ان يؤخذ من هذا جواز بطلان المال لاسقاط الحق من الوطبيعة وان توقف



(قوله) وحكم استنى ما لو قال الاجنبي طلقها على هذا التصوب أو أخرج أو عبد زيد فطلق فانه يقع رجعا بخلاف ظاهر ذلك في المرأة وما سأل الاجنبي الطلاق في الحيض فانه حرام بخلاف خلعها فيه ثم اضية التشبيه انه يشترط الدور وان علق الاجنبي بعتي ونحوها (قوله) لشوب التعليق فيه نظر والصواب لشوب المعاوضة (قوله) حيث نوى الخلع له مثله ما لو أطلق وكيلها (قوله) أو باسنة قلال صورة خالعتك على عبدها بنفسى أو عني ونحوه أو خالعتك على ثوبها عني \* (١٥) \* لكنك أن تقول قد قلوا في تصريح الاجنبي بالغصب انه رجعي اللهم الا أن يفرق بين اذ ب

والاجنبي أو تصور مسئلة الاب بما لو قال خالعتك على هذا ولم يصنع بأنه لها لكن كلام المتن واضح وأعم منه خصوصاً قول الشارح الآتي مقتضراً على ذلك فانه يعين التصوير الأول والأحسن بل المتعين لتزام التصوير الأول وأن تقول محل الرجعي في الاجنبي اذا قال من مالها أو بهذا العبد المغصوب ولم يقل عني أو انفسى والافيقع بائناً بغير المثل كالخلع على البراءة من صداقها اذا صدر من أبيها بشرط الضمان فيكون الاب والاجنبي سواء وهذا حسن ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله) كان اختلعها بعبد الخ مثل هذا ما لو اختلعها الاب على صداقها أو عني البراءة منه ولم يصرح بضمان \* تنبيه \* قولهم في هذه المسائل بما لها قبل الامام علم الزوج بذلك كذبت الاب له هذا محصل في التكملة لكن في الصحيح لو اختلع أبوها بما لها ولا يذكر نسيابة واستقلال ولا انه من مالها فحينئذ يغيب عن علم الزوج انه من مالها في الأصح (قوله) وخرج القاضى الخ فرقاه وبن الزوجتين ان لم يصير منفعة البضع لهما والزوجة في بذل الملك لهما مجازاً فمنها ان البذل واجب متبرعاً بما يملكه يحصل له فيه فائدة فاذا اضاف الى مالها قد صرح وترك التبرع وبني البغوى على ان يفرق أن الاجنبي لو خالعت عني موصوب أو غير

لا ينفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه (وهو كاختلاعها لفظاً وحكماً) فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جعله اذا قال الزوج للاجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الاجنبي للزوج طلق امرأتى على ألف في ذمتى فأجابه وقع الطلاق بائناً بالسمى وللزوج أن يرجع قبل قبول الاجنبي نظر الشوب التعليق وللاجنبي أن يرجع قبل اجابه الزوج نظر الشوب الجعالة الى غير ذلك من الاحكام (ولو كيلها) في الاختلاع (أن يختلعه) كماله أن يختلعه لها بأن يصرح بالاستقلال أو بالوكالة أو بنوى ذمتها فان لم يصرح ولم ينو قال الغزالي وقع لها لعود منفعتها اليها (ولا جنبي توكيلها) في الاختلاع (فتخيرهي) أيضاً في الاختلاع لها والاختلاع له بأن تصرح أو تنوى ذلك كما تقدم فان طلقت وقع لها على قياس ما تقدم عن الغزالي وحيث صرح بالوكالة عنها أو عن الاجنبي فالزوج بطالب الموكل والا طالب المباشر ثم يرجع على الموكل حيث نوى الخلع له (ولو اختلعه رجل وصرح بوكالتها كاذباً) فيها (لم تطلق) لان الطلاق مربوط بالسال ولم يلتزمه واحد منهما (وأبوها كاجنبي فيختلعه بما له) أي يجوز له ذلك (فإن اختلعه بما لها وصرح بوكالة) عنها كاذباً (أو ولاية لم تطلق) لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه (أو باستقلال خلع بمغصوب) لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فيقع الطلاق بائناً ويلزمه مهر مثل وفي قول بدل المال المبذول كما تقدم أول الباب في اختلاع الامة بعين مال السيد وان لم يصرح بشئ مما ذكر كان اختلعها بعبد أو غيره ذكرانه من مالها مقتصر على ذلك وقع الطلاق رجعياً حرج عليه في مالها بما ذكره في خلع السفينة وخرج القاضى حسين من الخلع بمغصوب وقوع الطلاق بائناً ويعود القولان في الواجب

(فصل ادعت خلعاً فأذكر صدق بيمينه) اذا اذ اصل عدمه فان اقامت به بينة رجعين قضى بهما ولا مل لانه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قوله الماوردي (وان قال طلقتك بكذا فقالت) طلقتني (مجاناً بآيات) بقوله (ولا عوض) عنها اذا اذ اصل عدمه فتصدق بيمينها في نفيه ولها النفقة فان اذم بيمينته أو شاهد او حلف بيمينته ثبت كماله في البيان (وان اختلفا في جسر عوضه أو قرره) أو صفته كان قال خالعتني على دنانير فقالت بل على دراهم أو قال على مائتين فقالت بل على مائة أو قال على صحاح فقالت بل على مكسرة (ولا يمينه) لو احدى منهما (تحالفا) كما تبين في كيفية الخلف ومن يبرأ به يفسحان أو أحدهما أو الحلف كما انعوض وتبين (ووجب مهر مثل) لانه امرأتان كان أحدهما بينة عمنها أو لكل منهما بينة سقطت وفي قول يفرع بينهما وان اختلفا في عدد الطلاق كان قلت ستين ثلاث طلقات بألف فأجبتى وقل بل سألت واحدة بألف فجئت تحالفا ووجب مهر مثل والتمول في عدد الطلاق نواق. قوله بيمينه (ولو حلف بالف ونوباً نوعاً) من نوعين مثلاً بالبلد لا غالب منهما كدراهم فضة أو فلوساً (زعم) الحاقاً للنوى بالمغصوب (وقيل) لزوم (مهر

٢٢ جنبي ما يقع رجعياً \* (فصل) ادعت خلعاً الخ (قوله) وان قال طلقتك بكذا الخ قال الزركشي صورة انشدته بقرآن السال مما يتم الخلع بدون تبضعه فان اقرباً بان خلعها غير تعجيل شئ يتم الخلع الا بهضه لم يلزمه شئ الا بدفعه قاله الشافعي في مختصر الموطأ انتهى وسأل سبب فيه فظهر أن بقرآن دالة على اعطاء ألف فقولهم ان (قوله) لم أي واحتمل ذلك فيه لانه ليس بمعاوضة بمحضه بخلاف البيع



(قوله) للجهالة في اللفظ كما ان البيع لا يصح بذلك \* (كتاب الطلاق) \* هو تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقع النكاح (قوله) أي فانه ينفذ هذا يعلم به ان الاستثناء من مفهوم المتن قنامل (قوله) لم يستثن انه راجع لقوله ومرادنا (قوله) بلانية أي بلانية الايقاع بخلاف الكتابة أما قصد اللفظ فلا فلا بد منه ليخرج سبق اللسان قالوا ولا بد أيضا من قصد اللفظ لعنايه قال الزركشي ليخرج العجي اذا قلن كتمه وهو لا يعرفها انتهى ولك أن تقول الهازل يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لعنايه ويرد بأنه استعمل اللفظ في معناه ولكن لم يقصد الايقاع وليس بشرط في الصريح كما سلف قال الزركشي وصريح الطلاق كناية في حق المكره ان نوى وقع والا فلا (قوله) وبكناية احتجوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم للعائذة ألحقى بأهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد الية بقول كعب بن مالك رضي الله عنه \* (٨٦) \* ألحقى بأهلك وكوني عندهم حتى يقضى

الله تعالى في هذا الامر حيث لم تطلق منه لعدم الية ولو تكلم سرا بحيث لم يسمي نفسه فنقل قولين من غير ترجيح ورجح النووي في زوائد الروضة عدم الوقوع (قوله) وغيره الضمير فيه راجع لقوله معنى (قوله) لاشتهاره الخ قال الزركشي الاشبه انه يفيد ذلك من حيث الوضع العرفي لا لغوى \* تنبيه \* قاله الماوردي كل ما كان عند المشركين صريحا في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وان كان كناية عندنا وكذلك كل ما كان كناية عندهم يعطى حكمها وان كان صريحا عندنا لان عقودهم تلحق بمعتقدهم فكذا طلاقهم (قوله) والسراح قول الازهرى هو اسم وضع موضع المصدر يقال سرحت الناقة اذا أرسيتها أقول وطاهر ان الطلاق كذلك (قوله) وفارقوهن بالمعروف قيل التساوية فارقوهن بمعروف (قوله) والثاني انهما كنايةتان قد يؤيد بما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ثم قال لواحدة فارقتك فانه فسخ لا طلاق على الأصح (قوله) وأنت طالق ومطلقة لو اقتصر على الخبر أو المبتدأ أو حذف حرف النداء قل الزركشي يقتضى كلامهم عدم الوقوع وان نوى وقد صرح به

مثل) للجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنسبة فان لم ينو يا شيئا لزم مهر مثل جزما (ولو قال أردنا) بالالف (دنانير فقلت بل دراهم) فضة (أوفلوسا) ويعرف كل منهما مرادا لا آخر بالقرينة (تحالفا على الأول) الأصح وهو لزوم التنوي كالمفوض لانه يرجع الى الاختلاف في جنس العوض (ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني) لما تقدم فيه

### \* (كتاب الطلاق) \*

(يشترط لنفاذه التكليف) في المطلق أي ان يكون مكففا فلا ينفذ طلاق الصبي والمجنون قال المصنف زيادة على الرافعي وغيره (الا السكران) أي فانه ينفذ طلاقه كما سيأتي وهو غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول قال ومرادهم انه غير مخاطب بحال السكر ومرادنا هنا أي حيث لم يستثن انه مكلف بقضاء العبادات بأمر جديد انتهى وانتفاء تكليفه لا تنفاهم الفهم الذي هو شرط التكليف فلا تعص منه الصلاة ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الاحكام بالاسباب كما قاله الغزالي في المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استند اليه الجويني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى بقاء عقله (ويقع) الطلاق (بصريحة بلانية وبكناية بنية) والكتابة ما تختمل معنى الصريح وغيره (فصريحه الطلاق) لاشتهاره فيه لغة وشراعا (وكذا الفراق والسراح على المشهور) لور ودهما في القرآن بمعناه قال تعالى وسرحوهن سرا حبيلا وقال وفارقوهن بالمعروف والثاني انهما كنايةتان لانهما لم يشتهرا اشتهار الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره ومثال لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق ومطلقة) بفتح الطاء (وبالطالق لأنك طلاق والطلاق في الأصح) لان المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا فيكون كنايةين والثاني انهما صريحان كقوله يا طالق ويقاس بما ذكر فارقتك وسرحتك فهما صريحان وأنت مفارقة ومسرحة وبامفارقة وبامسرحة فهي صريحة وقيل كناية لان الوارد في القرآن من اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق قال تعالى والمطلقات يتربصن وأنت فراق والفراق وسراح والسراح فهي كناية في الأصح (وترجمة الطلاق بالعجمية صريح على المذهب) لشهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثاني وجهان أحدهما انها كناية اقتصارا في الصريح على العربي لور وده في القرآن وتكرره على لسان حملة الشرع (وأطلقتك وأنت مطلقة) بسكون الطاء (كناية) لعدم اشتهاه في معنى الطلاق (ولو اشتهر لفظ للطلاق

انتقال في طلقت انتهى وقوله وأنت مفارقة الخ يعني اذا قلنا بالمشهور السابق فهذه صريحة على الأصح وقوله بعد وأنت فراق كالحلال عطف على قوله فارقتك الخ (قوله) فهما صريحان أي على المشهور (قوله) كقوله الخ عبارة الزركشي لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل حتى صار ظاهرا فيه (قوله) ويقاس بما ذكر فارقتك الخ المراد بما ذكر فارقتك الخ قوله في الأصح الصريح منقاس على الصحيح والكتابة منقاس على الكناية (قوله) وترجمة الطلاق الخ يحتمل ان يريد الطلاق من حيث هو لا خصوص لفظه فيوافق ما في المحرر ويحتمل أن يريد بخصوص نفعه فيوافق صحيحه في الروضة من ان ترجمة الفراق والسراح كناية والفرق اشتها لفظ الطلاق في كل لغة قاله الزركشي (قوله) صريح وان أحسن العربية (قوله) وأنت مطلقة لو قال أنت أطلق من امر أدق لان وكانت مطلقة قال الزركشي فانظروا انه كناية نحو أنت ازني من فلان



(قوله) على حرام راجع لقوله كالحلال أو حلال الله على (قوله) لأن الصريح المخزاذع غيره والأماي فرق بين الفراق واليئونة قال الزركشي ومثل هذا على الحرام الحرام يلزمي وأما على الطلاق ففي البحر عن المزني أنه كناية وفي شرح الكفاية للزمخشري أنه صريح وأفتى ابن الصلاح بعدم الوقوع لكونها صيغة يمين وكذا حكى في المطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب الغزالي أنه كان يفتي بعدم الوقوع وإن نوى في قول الفاضل الطلاق يلزمي لأنه التزام ما لا يلزمه وكان يقول الطلاق وضع حل النكاح لا ليمين قال الزركشي بعد حكاية ذلك والحق الوقوع لا شهره في معنى الطلاق وكأنه لم يشهره في ذلك الزمان ونقل في شرح البهجة أن الرافي في كتاب الأيمان والنذور في النذر جرما بالصراحة في انطلاق لازم لي (قوله) كانت خلية فعيلة بمعنى فاعلة \* (٨٧) \* (قوله) بئله منه النهي عن التبتل (قوله) بئله ولو قال عقب ذلك يئونة لا تحل لي

أبدا (قوله) ونحوها قال الزركشي الضابط أن يكون للفظ اشعار قريب بالفرقة ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا انتهى ومن الكناية أحلتك وتنعى وتسترى والزنى الطريق ولا حاجة لي فيك وأنت وشأنك ولك الطلاق وعليك الطلاق وكلني واشربني دون أغناك الله واقعدني واغزلي وفري وما أحسن وجهك ونعالي واقربي وأسقيني وأطعميني وأحسن الله عزاءك وزودي ونحو ذلك مما يحتمل الفراق بتعسف (قوله) وعكسه قال الزركشي هو عطف على الجملة ومرجع الضمير مضمون الجملة السابقة المفهوم منها قبل انسي أي وعكس كون الطلاق كناية في الظاهر كذلك (قوله) أنت عني حرام ذكر الرافي في الظاهر أن هذا أمر مكروه ثم مثل ذلك في الحكم رأسا أو فرحتا على حرام (قوله) معا حترز عما لو نواهما مرتب فقد قال ابن الحداد إن قدم الظهار وقع بعده الطلاق وإن

كالحلال) بالضم (أو حلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصريح في الأصح) عندهم اشتهر عندهم لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم به عندهم (قلت الأصح أنه كناية والله أعلم) لأن الصريح إنما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشريعة وليس المذكور كذلك أما من لم يشهر عندهم فهو كناية في حقهم قطعا ولو قال أنت حرام ولم يقل على فهو كناية قطعا (وكأنه) أي الطلاق (كانت خلية برية) أي من الزوج (بنة) أي مقطوعة الوصلة (بئله) أي متروكة النكاح (بائن) أي مفارقة (اعتدى استبرئ رحمك) أي لاني طلقك وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها وقيل إن ذلك في غير المدخول بها لقولنا ليست محلا للعتة واستبراء الرحم (الحق بأهلك) أي لاني طلقك (حبك على غاربك) أي خليت سبيلك كما تحل البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف يشاء (لا أنه سربك) أي لا اهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء والابل وميرعى من المال وأنه أزرع (اعزبي) بجملة ثم زاي أي من الزوج (اعزبي) بجملة ثم راء أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني ودعيني) لأنك مطلقة (ونحوها) كجردى أي من الزوج وترودي آخرجى سافري لاني طلقك (والاعتاق كناية طلاق وعكسه) لا شترأ كهما في إزالة الملك فإذا قال لزوجته أعتقتك أو أنت حرة ونوى الطلاق طلقت وإذا قال لعبد طلقك ونوى العتق عتق (وليس الطلاق كناية طهار وعكسه) وإن اشتركا في إفادة التحريم لأن تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه (ولو قال) لزوجته (أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا أو طهارة حصل) أي المنوى لأن الطهار يقضي التحريم إلى أن يكفر بخاز أن يكفى عنه بالحرام والطلاق سبب محرم وهذا الطلاق رحيم وإن نوى فيه عدد أو وقع ما نواه (أو نواهما) أي الطلاق والظهار جميعا (تخير وثبت ما اختاره) منهما (وقيل) الواقع (طلاق) لأنه أقوى بآثاره الملك (وقيل طهار) لأن الأصل بقاء النكاح ولا يشتان جميعا لأن الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه (أو تحريم عينا) أو فرجها أو وطئها (لم تحرم) عليه (وعليه كفارة يمين) كما لو قال ذلك لأمته أخذ من قصة مارية لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النسي لم تحرم ما أحل الله لك إلى أن قال قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة أيمانكم والأصح أن وجوب الكفارة تتوقف على الوطء

قدم الطلاق وكان به ما فلا يقع الظهار بعده أو رجعا فإن راجع وقع وأذا طلاق فقط وجعله الشيخ أبو علي مثل المعية ومشي عليه شيخنا في شرح المنهاج قلت وكلامه مبني على أن الآية في الكناية لا باعتبار اقترانها بكل انقضاء ثم رأيت في نسخة من الشرح التعبير بجميعا بدل معا وعلى ذلك فالشارح ما شاع على كلام أبي علي وهو المرح في الروضة (قوله) وعليه كفارة يمين أي كفارة يمين لأن هذا اللفظ يمين لما تقررا أنها لا تتعدر إلا باسم الله أو صفته سبحانه ولهذا تجب الكفارة من غير توقف على الوطء كما سيأتي في كلام الشارح وقوله كما لو قال الخ يعني أرا أنه ورد في الأمانة وقسنا عليها الحرمة (قوله) تحلة أيمانكم أي تحليلها وهو رخص عندنا بالكفارة قوله ليساوي



(قوله) وكذا ان لم تكن نية اى لعموم قصة مارية رضى الله عنها ولا يشكل كونه صريحا في الكفارة بصحة صرفه الى الطلاق أو الظهار كما سلف لان وجوب الكفارة حكم رتبة الشرع على التلفظ بهذه الصيغة وليس مدلولاً للفظ واطلاق الصراحة هنا يجوز (قوله) فلا كفارة عليه كلغو المير (قوله) وقد تقدم الخ غرضه من هذا ان مسألة المتن هنا محلها فيما لم يشتر لانه \* (٨٨) \* كلام المحرر (قوله) فكالزوجة قيل فيه نقدان

وقيل تتوقف عليه كاليمين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة يمين (ان لم تكن نية في الاظهر والثاني) ذلك اللفظ منه (لغو) فلا كفارة عليه وقد تقدم أن أنت على حرام ونحوه اذا اشتمر عند قوم للطلاق كان صريحا فيه عندهم على أحد الوجهين فاذا نوى به على هذا الوجه غير الطلاق لغت نيته وتعين الطلاق (وان قاله) أى أنت على حرام أو نحوه (لامته ونوى عتقاته) أو طلاقاً أو ظهاراً لئلا مجال له في الامة (أو تحريم عنها أو لانية) له (فكالزوجة) فيما تقدم فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة يمين قطعاً في الاولى وعلى الاظهر في الثانية وقيل قطعاً لان الامة هي الاصل في ورود الآية السابقة (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلغو) لانه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والعتق (وشرط نية الكفاية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله) وينسحب ما بعده عليه وقيل يكفي بآخره لانه وقت الوقوع فلو تقدمت أو تأخرت لغت قطعاً وفي أصل الروضة لو اقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت على الاصح ورجح في الشرح الصغير في اقترانها بأوله وقوع الطلاق (واشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقني فأشار بيده أن اذهب (لغو) لان عدوله عن العبارة الى الإشارة يفهم انه غير قاصد لطلاق وان قصده بها فهي لا تقصد لفهام الا نادرا (وقيل كناية) لحصول الافهام بها في الجملة (وبعد بشارة أحرص في العقود) كالبيع والنكاح وغيرهما (والحلول) كالطلاق والعتق وغيرهما الضرورة (فان فهم طلاقه بها كل أحد فصرحة وان اختص بفهمه فظنون) أى أهل الفظة والذكاء (فكفاية) تحتاج الى البينة ومنهم من أوقع الطلاق بشارته ان فهمه نوى أو لم ينو وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحدة من المقامين وما ذكر في الطلاق يقال في غيره (ولو كتب ناطق طلاقاً) كان كتب زوجتي طالق (ولم ينو فلغو) وتكون كناية لتجربة القلم أو المداد أو غير ذلك وفي وجه ان الكفاية صريحة كالعبارة يقع بها الطلاق (وان نوادها لا تظهر وقوعه) لان الكفاية طريق في افهام ان أراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية والثاني لا يقع انهما فعل والفعل لا يصلح كناية عن الطلاق كما لو أخرجهما من بيته ونوى الطلاق وقطع قاطعوناً. ولآخرين بالثاني وهما في الغائب والحاضر لان الحاضر قد يكتب الى الحاضر استحياء منه أو غير ذلك وقيل هما في الغائب وكفاية الحاضر لغو قطعاً لانها على خلاف الغالب وقيل هما في الحاضر وكفاية الغائب كناية قطعاً وينتصل من هذا الخلاف للمختصر ثلاثة أقوال أو أوجه ثالثها انها كناية في حق الغائب دون الحاضر ويجرى الخلاف في غير الطلاق بما لا يحتاج الى القبول كالاغتياق والبراء والعفو عن القصاص وما يحتاج الى التبول فيه على وقوع الطلاق وجهان أرجحهما في غير النكاح كالباع والجاراة واسبة الانعقاد وفي النكاح المنع لان الشهود شرط فيه ولا اطلاع لهم على البينة والخلاف في الغائب والحاضر كما سبق وكفاية الآخرس بالطلاق كناية وقيل صريح وهو تلفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق الا ان يسهل قراءة ما كتبه فيقبل ظاهراً في الاصح وقرع على وقوع الطلاق بالكفاية مسائل

الاول انه يوهم اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يعلم من كلام الشارح الثاني انه يفهم أن الحرية أصل في الباب والامة مقبسة عليها والامر بالعكس (قوله) بكل اللفظ أى لفظ الكفاية وهو بائن من قولك أنت بائن وانما اشترط لان جزء اللفظ غير مستقل بالافادة (قوله) بطلاق كانه احتزبه عن الإشارة للحل ففي التكملة قضية كلام الروضة أنه لو قل امرأتى طالق وأشار لواحدة من زوجتيه الجرم بالوقوع من انشاز اليها لولو ادعى مع هذه الإشارة راءة الاخرى قبل على الاصح في الروضة (قوله) والحلول أى وغير ذلك كالاقرب والمعاوى (قوله) لحصول الخ أى وكفى في الكفاية (قوله) فالأظهر وقوعه بخلاف اشارته لاختلافها باعتبار الاحوال والاشخاص واحتد في فهمه بخلاف الكفاية قسماً اخرين وضرورة لفهام كالعبرة وقد سبقت الإشارة الى ان هذه الإشارة لا تقصد لفهام الا نادرا (قوله) ثلاثة أقوال وأوجه اعلم أن الامام الرافعي ساق هذه المسألة ومقابلته قل ان الاول منصوص في الم والمختصر والثاني يحكي عن الاملاء ومنهم من خرج من قوله في الرجعة حيث قل انهما لا تحصل بوطءه بل لم يكن نكاح ولا طلاق بكلامه كذا لرجعة وعبر بعضهم عن حذف بوجهين لمكان التخرج انتهى وينفع الترجيح

تردد الشارح المذكور (قوله) ان وجه اخذ عند من سب أن من قل هما في الحاضر وكفاية الغائب كناية قطعاً فيها قد نسب الى الامام رضى الله عنه قوله كذا في الغائب دون الحاضر وهو ان قولها في الحاضر لغو عند أصحاب هذه الطريقة ومثل ذلك يشارفين قال هما في الغائب وكفاية الحاضر قطعاً



(قوله) فانما تطلق بيلوغه ولو انجى ما عدا سطر الطلاق (قوله) نقرأه قال الزركشي ظاهر العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالقاصد (قوله) والثاني تطلق أى كافي التعليق برؤية الهلال ويرد بأن العرف قاض في الهلال بذلك بخلاف هذا (قوله) فقرأ عليها طلقت استشكله الاسنوي بعدم الوقوع فيما لو علق على مستحيل نحو ان طلعت السماء فانت طالق قال بل هذا أولى بعدم الوقوع لانه يمكن في الجملة وفيه نظر فان هنا حالة تصح أن تراد ولا كذلك مسألة المستحيل \* (فصل) \* له تفويض طلاقها أى لا تفويض تعليقها لانه يمكن ولو في العلق (قوله) والاصل في ذلك الخ هذا الكلام \* (٨٩) \* يشكل عليه أن زوجاته صلى الله عليه وسلم لو فرض أن واحدة منهن اختارت الفراق حين

خيرها لم تطلق لقوله تعالى فتهالين أمتعكن وأسرحكن سراحا جيلا وأيضا فاختيارهن لم يكن واجبا على الفور لما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة اني اذا كركك أمرا فلا تسأريني بالجواب حتى تستأمرى أبويك ثم رأيت ابن الرفعة رحمه الله قال لا حجة في الحديث لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن في إيقاع الفراق بأنفسهن وانما خبرهن حتى اذا اخترن الفراق ظفهن بدليل قوله تعالى فتعالن استعصكن الخ (قوله) وهو تملك أى اذا لم يكن ذلك بلفظ التوكيل والا فلا فورد له الزركشي (قوله) في الجديد انما كان تملكها لان فائدته ترجع اليها دون الموكل وكان كالهبة (قوله) لان تطبيقها نفسها يتضمن القبول هذا التعليل في الشرح والروضة قبل وقضيته الاكتفاء بقولها قيات اذا قصدت به الطلاق خلاف ما يفهمه ظاهر المنهاج (قوله) متضمن لقبول متعلق بشول المتن وهو تعليق وقوله وفي قول توكيل عطف على قوله في الجديد (قوله) قبولها لفظا أى بأن تقول قبلت الوكالة (قوله) وجار على قول التوكيل قال الصمري في الايضاح ينبغي عند مجيء

فيها تعليق بشرط ذكرها بقوله (فان كتب اذا بلغك كافي فانت طالق فانما تطلق بيلوغه) رعاية للشرط (وان كتب اذا قرأت كافي) فانت طالق (وهي قارئة قراءته طلقت) قال الامام وكذلك اذا طالعته وفهمت ما فيه ولم تلتقط بشئ تطلق باتفاق علمائنا (وان قرئ عليها فلا) تطلق بذلك (في الاصح) لا تنفاء الشرط المقذور عليه والثاني تطلق لان المقصود اطلاعا على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تكن قارئة فقرأ عليها طلقت) لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد

\* (فصل له تفويض طلاقها اليها) \* كان يقول لها طلقي نفسك ان شئت والاصل فيه أنه صلى الله عليه وسلم خير نساء بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لاز واجل ان كنتن تريدن الحياة الدنيا الى آخرة (وهو تعليق للطلاق في الجديد فيشترط لوقوعه تطبيقها على فور) لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلما أخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وان قال طلقي) نفسك (بألف فطلقت بانتهى لزمها ألف) وهو تعليق بالعوض كالبيع وادالم يذكر عوض فهو كالهبة (وفي قول) نسب الى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشترط) في تطبيقها (فور في الاصح) كافي توكيل الاجنبي والثاني يشترط لان التفويض يتضمن تملكها نفسها بلفظ تأتي به وذلك يقتضي جوابا عاجلا (وفي اشتراط قبولها) لفظا (خلاف التوكيل) المتقدم في باب الوكالة وهو ثلاثة أوجه أحدها لا يشترط وثالثها لا يشترط في الايمان بصيغة العقد نحو وكتبتك بطلاق نفسك دون صيغة الامر نحو طلقي نفسك (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لان التملك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول والتصرف (ولو قال اذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لغا على التملك) كما لو قال ملكتك هذا العبد اذا جاء رمضان لان التملك لا يقبل التعليق وجاز على قول التوكيل كما لو وكل أجنبيا بتطبيق زوجته بعد شهر وتقدم في الوكالة انه لا يصح تعليقها بشرط في الاصح وانه اذا انجزها وشرط للتصرف شرطا جاز فليأمل الجميع بين ما هنا وما هناك (ولو قال أيني نفسك فقالت أمنت ونوبا) عند قولهما الطلاق (وقع) كما يقع بالصرح (والا) أى وان لم ينوبا أو أحدهما (فلا) يقع لاندان لم ينولم يفوض الطلاق واذا لم تنوها ما مثلت (ولو قال طلقي) نفسك (فقالت أنت ونوت أو أيني) نفسك (ونوى فقالت طلقت وقع) الطلاق ولا يضر اختلاف لفظهما (ولو قال طلقي) نفسك (ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتن) بأن علمت نية (فثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوبا (والا) أى وان لم تنوها عددا (فواحدة في الاصح)

٢٣ الخ في المعلق أن يكون لها الطلاق في المجلس خاصة وكذا قل القاضي حسين قل وليس هو منصف للوكالة بل هو تملك متعلق انتهى أقول هذا الكلام يلزم قلته أن يقول بملكه في التفويض النجز على قول التوكيل وهو مرجوح كما سلف اللهم الا أن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهنا فاسد لتعنيقه (قوله) فليست مل الجميع الخ يمكن الجواب بأن الوكالة المعلقة وان فسدت يسوغ التصرف بعموم الاذن وهو المراد من الجواز هنا لا الحكم بالصحة (قوله) ونوبا استشكل بعض المتأخرين التوقف في هذه المسائل على نية المرأة وقال ينبغي الاكتفاء بنية الرجل أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول المرأة أنت عند قول الرجل طلقي (قوله) وان لم تنوها عددا أى أما اذا نوت اثنين فلا يقع غير ما نوت قطعا وكذا لو نوت واحدة أو لم ينوال وج شيئا بل أطلق والحاصل ان الشارح انما خص هذه الحالة لان الخلاف اندك في كونه لا يثبت في غيرها والله أعلم لكن ينبغي أن مراد الشارح بالعدد ما يشتمل الواحدة لئلا يقتضي عبارته جريان الخلاف في صورتها



\* (فصل) \* مر بلسان نا ثم هذا يغني عنه اشتراط التكليف فيما سبق (قوله) بطلاق أو صفته كالثلاث (قوله) لما تقدم وكان كالنساء (قوله) وقصد النداء قال الزركشي أي باسمها والافاننداء موجود عند ارادة الطلاق أيضا (قوله) وكذا ان أطلق هذا محله اذا كان اسمها ذلك حين النداء والابان كان اسمها ذلك قبل النداء ثم غير فانها تطلق عند الاطلاق (قوله) هازل ولاعبا قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزحشري هما من وادي الاضطراب وفي الكافي للخوارزمي الهازل هو الذي يأتي بلفظ الطلاق لا للحكم المقصود الذي شرعه وفي النهاية الهازل الذي يقصد اللفظ دون معناه واللاعب هو الذي يصدر منه \* (٩٠) \* اللفظ من غير قصد (قوله أيضا) هازل

عبارة الرافعي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختبار وليس فيه الا أنه غير راض بحكم الطلاق ظان انه اذا كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى اقول وهذا الكلام قديم ~~كل~~ على قول الامام وغيره ان الهازل لم يقصد اللفظ لمعناه وما قاله الرافعي رحمه الله هو الحق وصدق عليه انه هنا قصد اللفظ لمعناه غاية الامر انه لم يرض بوقوعه ويعتقد انه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارح في تعليقه الآتي لقصده اياه موافق لما قاله الرافعي كما لا يخفى (قوله) وقع الطلاق أي ظاهر او باطنا هذا هو الظاهر خلافا للامام في الهازل فانه عنده يدين لكن قضية كلام الروضة فيمن ظن الاجنبية التدين (قوله) الطلاق والنكاح والرجعة أي وغير هذه مثلها من باب أولى (قوله) ولو افظ مجمى به بانعريسة وكذا عكسه (قوله) في اغلاق قال البغوي كأنه يغلق عليه

وقيل ثلاث جملا على منوبه (ولو قال) طلق نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أي قال طلق نفسك واحدة فطلعت ثلاثا (فواحدة) لانها الموقع في الاولى والمأذون فيه في الثانية \* (فصل مر بلسان نا ثم طلاقا) \* لاتقاء القصد اليه وان قال بعد الاستيقاظ أجرت ذلك والمجى عليه كالنساء (ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا) لما تقدم (ولا يصدق طاهرا الا بقرينة) كان دعاها بعد طهرها من الحيض الى فراشه وأراد أن يقول أنت الآن طاهرة فسبق لسانه وقال أنت الآن طاهرة (ولو كان اسمها طاهرا فقال باطالق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان أطلق في الاصح) جملا على النداء لقربه والثاني تطلق احتياطا ولو قصد الطلاق طلقت (وان كان اسمها طاهرا أو طالبا أو طالعا) (فقال باطالق وقال أردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) لظهور القرينة (ولو خاطبها بطلاق هازل أو لاعبا) كان تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال والملاعبة طلقني فيقول طلقتك (أو هو يظنها اجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم) بذلك (وقع) الطلاق لقصده اياه والهزل واللعب وظن غير الواقع لا يدفعه وفي الحديث ثلاث جدتهن جد وهزلتهن جد الطلاق والنكاح والرجعة قال الترمذي حديث غريب والحاكم صحيح الاسناد (ولو لفظ مجمى به بالعربية ولم يعرف معناه) كأن لقنه (لم يقع) لاتقاء قصده (وقيل ان نوى) به (معناها) أي العربية (وقع) لانه نوى الطلاق ورده بأنه اذا لم يعرف معنى الطلاق لا يصح قصده ولو لم يعرف معناه وقصده قطع النكاح لم تطلق كما لو أراد الطلاق بكلمة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكره) الحديث لا طلاق في اغلاق رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكره (فان ظهرت قرينة اختيار بأن اكره على ثلاث فوحد أو صرح أو تعليق فكفي أو نجز أو على طلقت فصرح أو بالعكس) أي اكره على واحدة قتل أو على كناية فصرح أو على تجيز فعلى أو على أن يقول سرحت فقال طلقت (وقع) الطلاق ولو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لاختياره وقيل لا يقع للاكره ومجرد الية لا يعمل (وشرط الاكره قدرة المكره على تحقيق ما هدده) عاجلا (بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بهرب وغيره) كالاستغاثة بغيره (وظنه انه ان امتنع حققه ويحصل) الاكره (بتخويف بضرب شديد أو حبس أو اتلاف مال ونحوها) كأخذ المال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وقيل يشترط قتل) فالتخويف بغيره لا يحصل به اكره (وقيل) يشترط (قتل أو قطع) لطرف مثلا (أو ضرب مخوف) أي يخاف منه الهلاك فالتخويف بغير ذلك لا يحصل به اكره ولا يحصل الاكره بالتخويف

الباب ويحبسه حتى يطلق (قوله) ولا يقع طلاق مكره أي ولو وكيلافيه (قوله) بالاكره أي لا بالغصب (قوله) بالعقوبة وظنه الخ قال الزركشي قديقال الاول يغني عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف أخرق بما يحسبه مهلكا فاللامام فيه احتمالا ان من الخلاف فيما اذا رأوا سواد الظنوه عدوا فصلا فبان خلافه قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار (قوله) بضرب شديد قال بالدارمي وغيره ان المضرب غير الشديد اكره في حق أهل المروآت انتهى وقديقال عبارة المصنف تشمله لانه شديد بالنظر اليهم (قوله) ويختلف ذلك في التخويف بقتل الاصل والفرع أو قطعهما وجهان (قوله) لا يحصل به اكره لانه يخاف منه التلف وربما يجامعه منقررا الاختيار



(قوله) بأن ينوي غيرها أو ينوي حل الوثاق أو يقصد بطلت العزم على الطلاق في المستقبل أو الاخبار كاذبا ولو عبر بالكاف كان أولى ومثل ذلك أن ينوي بقلبه التعليق على مشيئة الله تعالى كما في الرافعي والروضة واعترضه ابن الرفعة بأن النواي لذلك في الاختيار ولا يدين إلا أن تلفظ سرا وأجاب الزركشي بأن المكره يكفي فيه القصد القلبي كما نقله القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أنه لو قصد التوقف على مشيئة زيد فإنه بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختارا يدين بخلاف مشيئة الله تعالى كما سيأتي في آخر فصل السني والبدعي (قوله) من شراب أو دواء قضيه أنه لو ألقى نفسه من شاهق فزال عقله لا يكون \* (٩١) \* كذلك وفيه نظر (قوله) نفذ طلاقه الخ قال الماوردي لأنه مؤاخذ بسكره فوجب

أن يؤاخذ بما يحدث منه ~~ص~~ كالسر في الجنابة (قوله) اذهب من قبيلر الأحكام الخ قلت فحينئذ لا يحتاج أن يكون له فهم وقصد إلا أن يقال هذا من الشارح ميل إلى عدم تكليف الف الذي لا فهم له ولا قصد أصلا ~~ك~~ سيأتي عن إمام الحرمين رحمه الله (قوله) وقيل عليه عبارة المحر في هذا وقرئ فارقون بين ماله فجعله والقولين فقطعوا بنفوذها عليه فأنز الزركشي وهذا لا يفهم من صنيد المهاج (قوله) عليه لو كن التصرا له وعليه كالأجارة والبيع قال الرافعي نفذ على هذا تغليباً للذي عليه (قوله) ويرجع في حد السكران الخ قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء بخرة متعاعدة من المعد على معادن الفكر فائدة ~~ل~~ لو قال السكر بعد ما طلق شرب الخمر مكرها أو أعلم أنه مسكر صدق بيئته قاله في البحر (قوله) من المضاف إليه إلى الباقي قال ابن السمعاني هذا غلط وإنما البعض ~~ك~~ الكل في محل الطلاق (قوله) كما يسرى في العتق يجامع أن كلاً إذا ملك تحصل بالصريح والكناية لسكر نظر بعضهم في القياس بأن الجزء يصح عتقه ولا يصح طلاقه نعم احتجوا بالأجاء

بالعقوبة الآجلة كقوله لا ضرب نفسك غدا (ولا يشترط) في عدم وقوع طلاق المكره (التورية بأن ينوي غيرها) أي غير زوجته كان ينوي بقوله طلق فاطمة غير زوجته (وقيل أن تركها بلا عذر) من جهل بها أو دهشة أصابته لا كراه (وقع) طلاقه لا شعاع تركها بالاختيار ورد بالمنع (ومن أثم يزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولاً وفعلاً) كالنكاح والعتق والبيع والشراء والاسلام والرذة والقتل والقطع (على المذهب وفي قول لا) يتقدش من تصرفه لأنه ليس له فهم وقصد صحيح ويحجب بأن ما عنده من الفهم والتصديق في نفوذ التصرف اذهب من قبل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم عن الغزالي (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والقرار والضمان تغليظاً عليه لينزج ردون تصرفه كالنكاح لما تقدم وأصل الخلاف أن الشافعي رضي الله عنه نص على وقوع طلاق السكران ونقل عنه في ظهاره قولان عن القديم طردا في غيره من تصرفاته وفي تصرفات من شرب دواء مجنونا غير تداو ونفي بعضهم قول المنع وطردا الآخر في جنس المنصوص من التصرفات التي علمها فقط فصل من ذلك ما حكاه المصنف واحتراز بقوله أثم ممن لم يأثم بما ذكر كمن أوجر مسكراً أو أكره على شربه أو لم يعلم أنه مسكر أو تناول دواء مجنونا بقصد التداوي ويرجع في حد السكران إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وحقق الإمام فقال شارب الخمر يعتريه ثلاثة أحوال أحدها هزلة ونشاط إذا دبت الخمر فيه ولم تستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طامخاً يسقط كالغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنتظم أقواله وأفعاله ويبقى تمييز وكلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فنفي الطلاق فيها قطعاً لبقاء العقل وأما الثانية فلا ينفذ فيها إذا قصد له كالغشي عليه ومنهم من جعله على الخلاف لتعديبه بالتسبب إلى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه المصنف وهذا أوفق لا طلاق إلا ~~ك~~ كثر من تغليظاً عليه (ولو قال ربعك أو بعضك أو جزؤك أو كبسك أو شعرك أو ظفرك) أو سنك أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعاً بطريق السراية من المضاف إليه إلى الباقي كما يسرى في العتق وقيل بطريق التعبير بالجزء عن الكل لأنه لا يتصور الطلاق في المضاف إليه وحده بخلاف العتق تظهر فائدتها فيما إذا قال إن دخلت الدار فيمينك طالق فقطعت يمينها ثم دخلت إن قلنا بالثاني طلق والأفلا (وكذا) دمك طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لأنه قوام البدن وفي وجه لا يقع لأنه كفضلة وقطع بعضهم بالاول (لافضلة كريق وعرق) كان قل ريقك أو عرقك طالق فإنها لا يقع بها الطلاق

ثم يشترط في الجزء أن يكون متصلاً اتصالاً أولياً وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن الغاء قوله ولا يمكن أن يقع الطلاق على بعضه دون بعض لأن المرأة لا تتبع في حكم النكاح فلم يبق إلا أن يعم حكمه انتهى (قوله) لأن به الخ فيل قضية هذا التعليل أنه لو أضاف لبعض الدم لا تطلق وفيه نظر (قوله) لا فضلة مثلها إلا خلاط المستهلكة في البدن كالبلغم والترين قيل وفي كلامه مؤاخذة من جهة الدم من الفضلات وشرط العطف بلا عدم صدق المعطوف على المعطوف عليه



(قوله) بين قبل الصواب يعني لان اليد مؤنثة (قوله) لم يقع على المذهب كما لو قال لحينك طالق (قوله) ولو قال انا منك طالق الخ قال في التمهيد لو قال لرجل طلق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لان النكاح لا يتعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى (قوله) لان عليه الخ وقيل لان الزوج معقود عليه كالمراة وضعف بعدم استحقاقها منافع وقيل لان المراة مقيدة بالزوج كالقيد قال القاضي وسواء جعل معقودا عليه أم لا يصح اضافة الطلاق اليه لفظا وان كانت مرادة للعلاقة (قوله) لحل السبب وهو العصمة التي يملكها منها (قوله) مع النية أي نية الطلاق أو الاضافة اليها كما سيأتي (قوله) وكذا ان لم ينو أي سواء \* (٩٢) \* اقتصر على مجرد نية الطلاق أو نوى

لانها غير متصلة اتصال خلقية بخلاف ما تقدم (وكذا منى وابن) كان قال منك أو انا منك طالق فانهما لا يقع بهما الطلاق (في الاصح) والثاني يقع بهما لان أصل كل منهما الدم ودفع بأنهما نية للخروج بالاستحالة فأشبهت الفضة (ولو قال لمقطوعة بين يمينك طالق لم يقع على المذهب) والثاني في وقوعه وجهان تخريجاً على الوجهين في أن الوقوع عند وجود المضاف اليه بطريق السراية أو بطريق التعبير عن الكل بالجزء ان قلنا بالثاني وقع والا فلا ودفع التخريج بأنه على القول بالثاني لا بد من وجود المضاف اليه لتنظيم الاضافة (ولو قال انا منك طالق ونوى تطبيقها طلقت) لان عليه حجر من جهة حيث لا ينكح معها اختها ولا أربعا ويلزمه صومها فصح اضافة الطلاق اليه لحل السبب المتقضى لهذا الحجر مع النية (وان لم ينو طلاقاً فلا) تطلق لان اللفظ كناية من حيث اضافته الى غير محله (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (اضافتها اليه) لا تطلق (في الاصح) لانها محل الطلاق وقد اضيف الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله والثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال انا منك بائن اشترط نية الطلاق وفي الاضافة) اليها (الوجهان) أصحهما الاشتراط فاذا نوى الطلاق مضافاً اليها وقع والا فلا ما تقدم (ولو قال أستبرئ رحي منك فلعو) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غير منظم في نفسه والكناية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد (وقيل ان نوى طلاقها وقع) والمعنى المراد أستبرئ الرحم التي كانت لي

\* (فصل خطاب الأجنبية بطلاق) \* كقوله لها أنت طالق (وتعليقه بنكاح وغيره) كقوله ان نكحتك فأنت طالق أو كل امرأة أنكها فهي طالق أو ان دخلت الدار فأنت طالق (لعو) أي فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا تنفاء الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والاصح صحة تعليق العبد بالثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت الدار) فأنت طالق ثلاثاً فيقعن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه) لانه يملك أصل النكاح وهو يفيد الطلاق الثلاث بشرط الحرية وقد وجد والثاني لا يصح لانه لا يملك تجزئتها فلا يملك تعليقها فيقع فيما ذكر طلقتان (ويحق) الطلاق (رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (لا مختلعة) لا تنفاء الولاية عليها (ولو علقه بدخول) مثلاً (فبان) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان) كانت (دخلت في البيئونة) لانحل اليمين بالدخول فيها (وكذا) لا يقع (ان لم يدخل) في البيئونة (في الاظهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود النصفة في النكاح من غير أن توجد قبله (وفي ثالث يقع ان بانث بدون ثلاث) لانها تعودها يباقي الثلاث تعود بصفتها من التعليق المذكور بخلاف ما اذا بانث بثلاث فلا يقع لاستيفائه بالثلاث ما علق (ولو طلق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل

تطلق نفسه فانها لا تطلق (قوله) ولو قال أستبرئ اختار الزكشي أنه فعل مضارع لا أمر

\* (فصل) \* خطاب الأجنبية الخ لعو أي باتفاق في الاولى والاخيرة وخلافاً لما لك وأبي حنيفة في الثانية ولا يخيصة في الثالثة (قوله) في الحديث لا طلاق الا بعد نكاح قال الماوردي لا يجوز جملة على وقوع الطلاق دون عقده لانه أمر معلوم به يحتاج الى البيان بل هو عام للأمرين أي لا طلاق واقع ولا معقود وناظر الكسائي أبابوسف في هذه المسئلة وتعلق بقوله لم السبل لا يسبق المطر انتهى وقال الرافعي احتج الأصحاب بما روى عن عبد الرحمن ابن عوف قال دعيتني أمي الى قرابة لها فزودوني في المهر فقلت ان نكحتها فهي طالق ثلاثاً فاسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنكها فانه لا طلاق قبل النكاح وبأنه يمين بالطلاق قبل النكاح فيلغو كالتعليق المطلق كان يقول لأجنبية ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ينكحها ثم تدخل فانه لا يقع اتفاقاً انتهى (قوله) رجعية لو قال زوجاتي طوالت دخلت الرجعية فهن (قوله) لا مختلعة أي خلافاً لابي حنيفة حيث قال يلحقها صريح الطلاق وظاهره يختص ذلك بما قبل انقضاء العدة (قوله) ان كانت دخلت هذا الدخول غير الدخول

المراد من قوله ثم دخلت فلا تدفع في كلامه خلافاً للزكشي (قوله) لارتفاع النكاح الخ أي وأما النكاح الثاني فلا تصح ارادته (وان) لا يلزم تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني ينظر الى قيام النكاح في حالتي التعليق والصفة (قوله) ولو بعد زوج أي واصابته فانه موضع الخلاف (قوله) دخل بها الزوج أم لا خالف الحنفية في حالة الدخول واحتجوا بان ذلك يهدم الثلاث فهم مادونها بالاولى واجيب بأنه لا يهدم بل يرفع التحريم والدفع غير هادم لامرين كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع حلت بغير عقد قال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت اصابة زوج غيره توجب التحليل وسالم يكن في الطلقة والطلقين من يوجب التحريم لم يكن لاصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاحين انتهى



(قوله) وللعبد طلقان قد يتصور ملكه ثلاثة في حال ربه كالمطلق الذي طلقين ثم تنقض العهد والتحقيق بالحرب واسترق ثم تزوجها فانه يملك عليها الثلاثة لان طريان الرق لا يمنع الحل الذي كان ثابتا وقيل لا يملك الثلاثة والله أعلم (قوله) سواء كانت الزوجة الخ وذلك لان الطلاق يملك فاعتبر بمالكه وخالف أبو حنيفة فجعل الاعتبار فيه بحال النساء كالعدة واختاره ابن سريج (قوله) أي الزوج المريض انما خص الامر به لكان السياق ولقوله بعد وفي القديم ترثه فانه لا يتصور في غير المريض (قوله) في عدة رجعي أي اجماعا (قوله) وفي القديم ترثه قال الائمة الثلاثة قيل ويرثه اتفاقهم على ان أسباب الارث القرابة والنكاح والولاء والاسلام ثم هل ذلك مقيد بانقضاء العدة أو أبدا أو إلى أن تسكن أقوال ولو صح من المرض ثم مات أو مات فيه بعارض كقتل ونحوه لم ترثه في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العلم بعنتها \* (فصل) \* قال طلقك الخ (قوله) وقع ما نواه قد جزموا بذلك هنا وأجروا وجهين فيما لو قال الله على ان اعتكف ونوى أياما قال الزركشي \* (٩٣) \* كان الفارق دخول الغاية في الطلاق دون الاعتكاف (قوله) لاحتمال اللفظ عبارة الراعي

لان الفعل والاسم المشتق من المصدر يشعران به ويدلان عليه وهو يصلح للواحدة وللجنس فكأننا محتملين للعدد واذا جاز الاحتمال وانضمت اليه وجب أن يقع انتهى (قوله) بالنصب قال الزركشي ولا يصح قراءته هنا بالرفع لان الاصح عندهما اذ ذلك وقوع المنوى (قوله) بظاهر اللفظ أي من أن واحدة صفة لاطقة انقرة وعبرة غير لان اللفظ يناقض المنوى والنصب مع اللفظ الذي يحتمل لا يعمل (قوله) عملا بالنية أي والمعنى حالة كونك واحدة أي متوحد من الزوج بسبب العدد المنوى أي يحمل على هذا والاقطاهراته لو زعم ارادة ذلك قبل كما قال الشنخان بمثله فيما لو قال أردت واحدة ملتقة من أجزاء ثلاث (قوله) بالرفع أي وأما أنت واحدة بالنصب فالظاهر انه مثل أنت طالق واحدة فيأتي فيه ما سلف لكن قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح الظاهر صحة قراءة المؤلف بالوجه ككلاهما وكل على الوجهين

(وان ثلث) أي طلق ثلاثا ووجد بعد زوج دخل بها وفارقها (عادت بثلاث) كما لو ابتدأ نكاحها (وللعبد طلقان فقط وللعمر ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منها حرة أم أمة والمبعض والمدير والمكاتب كالقن (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في صحته (وبتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) لبقاء آثار الزوجة في الرجعية بطوق الطلاق بها كما تقدم وصحة الايلاء والظهار واللعان منها كما سيأتي في الرجعة وجوب النفقة لها كما سيأتي في النفقات (لابائن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم ترثه) لان تطلقها بغيا اختيارها يدل على قصده حرمانها من الارث فيعاقب بنقيض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلعت أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءته لم ترث جزما

\* (فصل قال طلقك أو أنت طالق ونوى عددا) من طلقين أو ثلاث (وقع) ما نواه (وكذا الكناية) اذ نوى فيها عددا وقع ما نواه لاحتمال اللفظ له وسواء في هذا المدخول بها وغيرها كما زاده في الروضة (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب (ونوى عددا فواحدة) عملا بظاهر اللفظ (وقيل المنوى) عملا بالنية وصحح الثاني في أصل الروضة تبعاً للبعوى وغيره والاول صحة الغزالي وعبرة المحرر فيه ربح (قلت ولو قال أنت واحدة) بالرفع (ونوى عددا فالمنوى) حملا للتوحد على التفرّد عن الزوج بالعدد المنوى لقربه من اللفظ (وقيل واحدة والله أعلم) لان السابق الى الفهم من ذلك التطبيق بواحدة ولو ذكر قبل واحدة طالق ففيه الخلاف (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده قبل ثلاثا فثلاث) لتضمن ارادته المذكورة لقصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها (وقيل واحدة) كما لو اقتصر على أنت طالق لانه الذي صادف الحياة (وقيل لاشئ) لان الكلام الواحد لا يفصل بعضه عن بعض في الحكم ولا يعطى بعضه حكم كله وحقق اسماعيل البوشني فقال ان نوى الثلاث بقوله أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ ثلثا والافواحدة (وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل) بين

٢٤ في المذكورين (قوله) لان السابق الخ أي فيكون التقدير أنت ذات تطليقة واحدة ثم حذف المضاف واقامت صفة المضاف اليه مقامه (قوله) ففيه الخلاف أي والتعليل ما سبق وانما كان حكم النصب على ما مشى عليه المنهاج فيما سبق مخالف الحكم الرفع هنا لان النصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطلقة المعتدة والرفع بحسب الظاهر يجعلها صفة للمرأة فافترقا والله أعلم قال الزركشي ولو قال أنت واحدة بالجر أي ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغي أن يقع ما نواه وهو مقتضى تعليلهم (قوله) فانت قبله مثله ما لو سد شخص فاه أو أسلت أو ارتدت قبل الدخول (قوله) قبل ثلاثا أي قبل تمامها كما لو اقتصر قلت ان كان ذلك مع نية فلا يصح الحكم بوقوع واحدة وان كان مع عدمها لم يلاق تعليل الاول وبهذا تعلم أن الحق تحقيق البوشني الآتي (قوله) لان الكلام الواحد لا يفصل راجع لقول المتن وقيل واحدة (قوله) ولا يعطى بعضه حكم كله راجع لقول المتن ثلث (قوله) وان قال أنت طالق الخ مثله أنت طالق أنت مسرحة أنت مفارقة



(قوله) كان مسكت الخ قال الامام هو كالا استثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستثناء ان الكلام اليسير يقطعه بخلاف الايجاب والقبول انتهى لكن اطلق الشبان في باب البيع أن الكلام يضر ولم يتعرض اليسير ولا كثير ثم هذا في الطلاق المنجز أما المعلق اذا انفصلت صيغ التعليق فتقبل في دعوى التأكيدي كما نقله الامام في باب الایلاء عن المحققين (قوله) لم يقبل أي بخلاف ما لو أقر بألف في مجالس فانه يقبل دعوى التأكيدي واردة عادة الاول لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تعددت كلمة الايقاع تعدد الواقع (قوله) فان قصدتأكيدا ينبغي أن يجري في هذا نظير ما سياتي في الاستثناء من اشتراط قصده قبل قراغ المؤكد لا يقال هذه الفاظ ضريحة فكيف قبلت الصرف بالتبعية مع امكان نفاذها لا نقول ارادة التأكيدي منعت \* (٩٤) \* من الصراحة (قوله) بما بعد الاولى

لهما ولوراد على الثلاث بل هو أولى كما نه عليه البلقيني (قوله) وكذا ان أطلق في الاظهر لو تعذرت مراجعته فانظر حمله على الاطلاق (قوله) لان التأكيدي الخ في هذا التعليق نظر لان صورة المسئلة انه أطلق فلم يقصد تأكيدا ولا استثناء (قوله) وينبني عليهما الخ نازع ابن الرفعة في هذا البناء بأن لنا وجهها في أنت طالق ثلاثا انه يقع الثلاث عند قوله طالق فينبغي أن يكون لنا وجه انهما يتبعان معا عند قوله أنت طالق طلقة مع طلقة (قوله) لجواز الخ هذا التعليق يجري فيما لو قال أنت طالق طلقة مع طلقة أو معها طلقة ولم يتقدم فيه حكاية الوجه المذكور (قوله) ويلغوز كراخ أي كما لو قال أنت طالق أمس يقع في الحال ويلغوز قوله أسس (قوله) وقوع المضمنة الخ ليس المراد أن المضمنة تقع قبل تمام اللفظ بل يقعان بعد تمامه المضمنة عقب اللفظ ثم المنجزة في لحظة عقبها قاله في الروضة \* فرع \* اذا قرعنا على هذا فالطلقة التي تقع في غير الموطوءة هل هي المضمنة أو المنجزة (قوله) فطلقتان قال الزركشي صورها الامام في المسوسة وأما غيرها فينتجه انه كقوله طلقة مع طلقة انتهى أي يقع طلقان أيضا لكن

هذه الصيغ كان مسكت منها فوق مسكتة التنفس ونحوها (قثلاث) فان قال أردت التأكيدي لم يقبل ويدن (والا) أي وان لم يتخلل فصل (فان قصدتأكيدا) بما بعد الاولى لها (فواحدة) لان التأكيدي في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأكيدي (أو استثناء فثلاث) وكذا ان أطلق في الاظهر (عملنا ظاهر اللفظ والثاني لا يقع الا واحدة لان التأكيدي محتمل فيؤخذ باليقين (وان قصد بالثانية تأكيدا أو بالثالثة استثناء أو عكس) أي قصد بالثانية استثناء أو بالثالثة تأكيدا الثانية (فتنتان أو بالثالثة تأكيدا الاولى) مع الاستثناء بالثانية (ثلاث في الاصح) لتخلل الفاصل والثاني لا يقع الاثنتان لان الفصل اليسير محتمل (وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيدا الثاني بالثالث) لتساويهما (لا الاول بالثاني) لاختصاص الثاني بواو العطف الموجب للتغاير (وهذه الصور في موطوءة فلو قالهن لغيرها فطامة بكل حال) لانها تبين باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شيء (ولو قال لهذه) أي لغير المدخول بها (ان دخلت فأنت طالق وطالق فدخلت فتنتان في الاصح) لانهما جميعا معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو نجز ولو آخر الشرط فقبل على الوجهين وقبل يقطع بوقوع الثنتين لانتفاء احتمال تعلق الشرط بأحد اللفظين بخلافه في الاول (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فتنتان) معا وقبل مرتبا وينبني عليهما قوله (وكذا غير موطوءة في الاصح) فعلى المعية يقع ثنتان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فتنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها للترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع ثنتان في موطوءة وواحدة في غيرها (في الاصح) فهما وقبل لا يقع في موطوءة الا واحدة لجواز أن يكون المعنى بعد طلقة مملوك كأي وقبلها طلقة مملوك كأي وعلى الاول قبل تقع المنجزة أولا وتقعها المضمنة ويلغوز كربع وقيل والاصح في أصل الروضة وقوع المضمنة أولا ثم المنجزة وعلى هذا قيل يقع في غير الموطوءة ثنتان ويلغوز كربع وقيل وكأنه قيل طلقتين (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة وأراد مع) طلقة (فطلقتان) ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أمم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف طلقة في نصف طلقة بكل حال) محاذ كمن ارادة المعية وهو

وهو

على الاصح وقول الشارح ولفظه في الخ قال الغزالي والاحتمال البعيد يقبل في الايقاع وان لم يقبل في نبي الطلاق (قوله) لانها مقتضى

الظرف وذلك لان الذي أوقعه انما هو المظروف دون الطرف فصار كما لو أقر بالمظروف لا يكون اقرارا بالطرف وعكسه ولان الطلاق لا يصلح ظرفا لنفسه فيلغوز (قوله) من ارادة المعية وهو ظاهر الخ الذي في الزر كشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلانه في معنى نصني طلقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقتين لان التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة قال ثم رأيت في الاستقصاء وان قال نصف طلقة في نصف طلقة طلقت واحدة الا أن يريد نصف طلقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى \* فرع \* لو قال نصف طلقة ونصف طلقة وقع ثنتان



(قوله) وهو ظاهر من الزكشي ظهوره بأنه لو صرح بالمعينة وقع طلقان وهذا لم أره لغيره والمتجه وقوع واحدة في مسئلته أيضا (قوله) وهي صواب أي لأن عند إسقاطه وإرادة المعينة يقع طلقان (قوله) فثلاث لو كانت غير مدخول بها فيه الوجه السابق فإما لا يقع سوى واحدة (قوله) وقيل طلقان أي كالأقرب نصفين (قوله) وإن قوله والاصح أنه قوله كما هو قضية العطف في المتن ثلاثا يلزم كون الخلاف في الثانية قويا مع أنه ضعيف كما في الروضة (قوله) ثلاثة أنصاف \* (٩٥) \* لوزادت الأجزاء على طلقين نحو خمسة أنصاف طقة كان الخلاف في أنه يقع طقة أم ثلاث (قوله)

وفي الثانية قال البيهقيون التكررة إذا أعيدت كانت غير الأولى قال الزكشي من فوائد الخلاف إذا قالت طلق ثلاثا على ألف فطلقها طقة ونصفا فيستحق الثلثين على الثاني والنصف على الأول والصحيح استحقاق النصف ووقوع الطقة لا يحتاج إلى نية وحكي الرافعي في صراحته وكذا في وجهين ثم الوقوع بذلك البعض ثابت بالاجماع وذلك لأنه إذا اجتمع محل ومحرم غلب المحرم (قوله) ونظر في الثانية أي ولا يضر تكرر لفظة طقة لاحتمال التأكيد (قوله) ولو طلقها ثم قال الخ لوعلق طلاق امرأته بدخول الدار مثلا ثم قال لزوجه الأخرى أشركك معها فإن أردت أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل والظاهر أنه لا يدين لما يلزم من تغيير التعليق الأول بعد إبرامه وإن قال أردت إذا دخلت الأولى طلق الثانية قبل لأنه كناية وإن قال أردت تعليق طلاق الثانية بدخولها نفسها كما في الأولى فالاصح الصحة لأنه جائز في التخيير فكذا في التعليق

\* (فصل) \* يصح الاستثناء حذو عمرون من النكاح بأنه يتقن عن الثاني

وهو ظاهر أو الطرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء لأن الطلاق لا يتبع لفظة نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهي صواب كما ذكر في المحرر والشرح أدلو أسقطت وأريد المعينة وقع طلقان كما في الشرح (ولو قال) أنت طالق (طقة في طلقين وقصد معينة ثلاث أو ظرفا واحدة أو حسابا وعرفه ثقتان) لأنها موجبه (وإن جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطقة وقيل ثقتان) لقصد معنى الحساب وضعف بأن ما لم يعلم لا يصح قصده (وإن لم ينو شيئا فطقة) لأنها المحقق (وفي قول ثقتان إن عرف بحسابا) جملا عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طقة فطقة أو نصف طقة فطقة إلا أن يريد كل نصف من طقة) فيقع طلقان ووقوع الطقة بدكر بعضهما مبهما أو معينا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق السراية وإمام الحرمين بطريق التعبير ببعض عن الكل (والاصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقين) يقع به (طقة) لأنها نصفها وقيل طلقان نظرا إلى نصف كل طقة (و) إن قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طقة أو نصف طقة وثلاث طقة) يقع به (طلقان) نظرا إلى الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرر لفظ طقة مع العطف وقيل لا يقع فهما إلا طقة القاء للزائد في الأولى ونظرا إلى الثانية إلى أن المضافين من أجزاء الطقة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طقة فطقة) لا طلقان لاتقاء تكرر لفظ طقة ولو قال أنت طالق نصف طقة ثلاث طقة لم يقع إلا واحدة لاتقاء العطف (ولو قال لأربع أو وقعت عليك أو بينكن طقة أو طلقين أو ثلاثا أو أربعاً وقع على كل طقة) لأن ما ذكر إذا وزع عليهن خص كلامهن طقة أو بعضها فتكمل (فإن قصد توزيع كل طقة عليهن) وقع على كل مهن (في ثنتين ثقتان وفي ثلاث وأربع ثلاث) كما يقع في واحدة واحدة وعند الإطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فإن قال أردت بينكن بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا (لم يقبل ظاهره في الاصح) لأن ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن وبين والثاني يقبل لاحتمال بينكن لما أراد به بخلاف عليكن فلا يقبل أن يريد به بعضهن جزما قاله الإمام والبعوى (ولو طلقها ثم قال لأخرى أشركك معها أو أنت كهي) أو مثلها (فإن نوى) بذلك طلاقها (طقت والأفلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغير الطلاق (وكذا لو قال آخذك لامرأته) أي قال لها بعد أن طلق رجل امرأته أشركك معها أو أنت كهي أو مثلها فإن نوى طلاقها بذلك طقت والأفلا لما ذكر

\* (فصل يصح الاستثناء) \* في الطلاق كانت طالق ثلاثا لا واحدة فيقع ثقتان (بشرط اتصاله) بالمستثنى منه فإن انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكنة تنفس وعي) لأنها لا تعد فاصلا بخلاف الكلام اليسير الأجنبي فيضرب على الصحيح (قلت وبشرط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ اليقين

ما ثبت لغيره بالأوكية تقوم مقامها بشرط اتصاله خلافا لابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه لا يشترط قصد الإخراج قبل فراغ الكلام لكن نقل الزكشي عن القارسي أنه حكى الإجماع على عدم تأثيره إذا طهر بعد تمام الكلام وفيه نظرية المسئلة ذات خلاف وعن قال بالصحة الأستاذ أبو إسحق والصميري وحكماها الرويان عن الأصحاب قال ابن الرفعة وظاهر النص يقتضيه لأنه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولأن لفظ الاستثناء أقوى من نيته انتهى



(قوله) بعد تمام المستثنى أى ولا يمكن على الاتصال (قوله) ويشترط عدم استغراقه أى بالاجماع ويشترط أيضا التلطف بالمجرد النسبة لا يؤثر شيئا لا ظاهرا ولا باطنا أى اذا كان مستغرقا أو مثل أربعين طوا تو وأرلا الافلانة أو تعليقا بمشيئة الله قال الزركشى ويشترط أيضا تأخره على وجه ربح (قوله) الرافعي خلافة في كتاب الإيمان انتهى وقولنا ان مجرد النسبة لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة من آخر الطلاق ومراجعة ما يأتي آخر فصل السني والبدعي (قوله) ولو قال الخ يريد أن هذا ليس من الاستغراق على الأصح بخلاف المسئلة الثانية (قوله) فثلاث قال الاستوى قياس قولهم الاستثناء يعود الى كل الجملة قبله أن يقع طلقان (قوله) والاول لا يجمعه علل هدم الجمع في هذا والذي قبله بأن العطف يقتضى افراد كل من المتعاطفين بحكم وان كن بالواو التي هي لطلق الجمع كما لو قال تغير المدخول بها أنت طالق وطالق لا يقع سوى واحدة (قوله) من نفي اثبات قال العراقي سئلت عن طلب منه المبيت عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة الفلانية ليلة مستقبله هل يحث بترك مبيتها فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفنى شيخنا البلقيني بحضورى فبين حلف لا يشكو نحرجه الامن حاكم شرعى هل يحث بترك الشكوى مطلقا فأجاب بعدمه وبوافقه تصحيح \* (٩٦) \* النوى في الروضة فبين حلف لا يبطأ

في الأصح والله أعلم) والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي أن يدوله الاستثناء بعد تمام المستثنى منه واعتراض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بعد وقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستثنى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا لم يصح الاستثناء وقع الثلاث (ولو قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فواحدة وقيل ثلاث) الثاني يجمع المستثنى فيكون مستغرقا والاول لا يجمعه ويلغى قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة الا واحدة وثلاث وقيل ثنتان) الثاني يجمع المستثنى منه فيكون الواحدة مستثناة من الثلاث والاول لا يجمعه فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة فيلغى الاستثناء (وهو) أى الاستثناء (من نفي اثبات وعكسه) أى من الاثبات نفي (فلو قال) أنت طالق (ثلاثا لا اثنين الا طلبة ثنتان) لان المستثنى الثاني مستثنى من الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة (أو ثلاثا لا ثلاثا لا اثنين فثنتان لما ذكر) (وقيل ثلاث) لان الاستثناء الاول مستغرق فيلغى والثاني مرتب عليه فيلغى أيضا (وقيل طلبة) لان الاستثناء الثاني صحيح فيعود الى أول الكلام (أو خسا لا ثلاثا فثنتان وقيل ثلاث) اعتبارا للاستثناء من الملقوط لانه لفظي وقيل من المملوك (أو ثلاثا لا نصف طلبة فثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقي بعد الاستثناء وقيل ثنتان تكميلا للنصف المستثنى (ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله) أى طلاقك (وقصد التعليق لم يقع) أى الطلاق لان المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وقال صاحب التلخيص بالوقوع في الثانية لانه ربط الوقوع بما يصاده من عدم مشيئة الله له فهو كما اذا قال أنت طالق طلاقا لا يقع عليك واحترز بقصد التعليق عن قصد التبرك بذكر الله فانه يقع (وكذا يمنع) التعليق بالمشيئة (انعقاد تعليق) نحو أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله (وعتق) نحو أنت حر ان شاء الله (ويمين) نحو والله

في السنة الامرة انه لا يحث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة المتقدمة انتهى (قوله) فثنتان أى تصحح الاستثناء الاول بسبب تعليقه بالثاني لان الكلام انما يتم تأخره (قوله) وقيل من المملوك قضيه انه لو ملك اثنين مثلا اعتبر (قوله) أو ثلاثا الخ لو قال في هذه الصورة الانصاف فراجع فان لم تمكن مراجعته أو أطلق حمل على نصف الثلاث ولو قال أنت طالق طلبة الانصف طلبة طلقت واحدة قطعاً ولو قال أنت طالق طلبة ونصف الا طلبة ونصفاً فنقل الزركشى عن بعض فقهاء عصره أنه أفنى بوقوع طلبة قال لا ناكمل النصف في جانب الا يضاع ثم نستثنى طلبة ونصفاً في نصف طلبة (قوله) تكميلا للنصف لانه أحوط (قوله) وقصد التعليق الخ قال الزركشى أى قبل فراغ اللفظ

كما سبق نظيره في الاستثناء قال وليس هذا خاصا بالمشيئة بل كل تعليق كذلك انتهى ثم هذا التفصيل المشار اليه في المنهاج لا فعلن خصه شيخنا في شرح البهجة بالسئلة الاولى (قوله) لان المعلق عليه الخ أى وكما في التعليق بالصفات وغيرها من الشروط وهذا التعليل على طريقة الفقهاء وأما طريق المتكلمين من اصحاب الشافعي فعلموا ذلك بأنه يقتضى التعليق على مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فلما تعذر وقوع الصفة لم يقع الطلاق وجوابه بغير والله أعلم (قوله) لانه ربط الوقوع بما يصاده وذلك لانه لا يقع الا بالمشيئة (قوله) عن قصد التبرك الخ مثله سبق للسان وما لو قصد أن كل شيء بمشيئته تعالى وكذا لو أطلق على ما اقتضاه كلامهم (قوله) وكذا يمنع انعقاد الخ عليه بعضهم بأنه اذا منع المتجر من التعليق أولى (قوله) ويمين يدخل في عموم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفنى البارزى فيه بأنه يحث لانه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من قل في حلفه عند القاضي والله ما غصبت ان شاء الله يجعلنا كالا قال الزركشى بعد حكاية ذلك وهو يعنى قول البارزى ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل دون الماضي



(قوله) ان شاء الله اما لو قال ان شاء زيد ثم شاء فنقل الراجح عن القاضي عدم لزوم وخطاء الامام بأنه مشى ان قدم زيد لله على كذا (قوله) وكل تصرف يلحق بذلك ما لو قصد التعليق في نية الصلاة ونحوها من العبادات (قوله) ولو قال يا طالق الخ فرق الراجح بين هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بان كذا يقتضي حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال لتقريب من الوصول واصل وتقريب الشفاء أنت صحيح فيصح الاستثناء وينتظم (قوله) وقد تقدم أي فالعلة هناك هي العلة هنا (قوله) فلا يحصل الخلاص كما لو قال أنت طالق إلا ان شاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق ويفرق بإمكان معرفة المعلق عليه في هذا دون الاول ثم ان الوجه الثاني روجه العراقيون وقال \* (٩٧) \* الرواية انه المذهب ووجه القاضي والبعثي والماوردي \* فرع \* طلقها

ثلاثا بحضرة شاهدين فتشهد انك قلت عقبه ان شاء الله قال صاحب الكافي ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والام يلففت اليهما ونظر فيه الزركشي بان فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كالمصلي والشاهد

\* (فصل) \* شك في طلاق أي باستواء أوريجان كنظيره في الحدث (قوله) لان الاصل بقاء النكاح كما ان الاصل التحريم عند الشك في النكاح (قوله) لان الاصل عدم الزيادة الخ خلافا لما لاك حبت أوقع الاكثر كنجاسة في ثوب جهل موضعها وأجيب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستحب العدم في غيره وانما تطير المسئلة تحققها في طرف من الثوب مع الشك في اصابه غيره (قوله) وطلقها ثلاثا كذا في الروضة (قوله) لتجن لغيره يقينا من فوائد الثلاث انها اذا عادت له بعد الزوج تعود ثلاثا (قوله) ولزمه البحث حيث أمكن (قوله) أو نواها عند قوله الخ هذه بعينها هي المسئلة لآنية في قول المنهاج الآتي وقصد معنية ولكن وجه المخالفة دعوى

لا فعلن كذا ان شاء الله (ونذر) نحو الله على أن أنصدق بعبادة ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح) نظر الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بالمشيئة والثاني لا يقع نظرا الى أن المعنى بالنداء انشاء الطلاق وهو يقبل التعليق بالمشيئة (أو قال أنت طالق إلا ان شاء الله) أي الطلاق (فلا) يقع (في الاصح) لان استثناء المشيئة بوجوب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة وذلك تعليق بعدم المشيئة وقد تقدم انه لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لانه أوقعه وجعل الخلل عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص (فصل شك في طلاق) \* منجز أو معلق أي هل وقع عليه أولا (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل بقاء النكاح (أو في عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقا أو واحدة (فالاقل) يأخذ به لان الاصل عدم الزيادة عليه (ولا يحفى الورع) فيما ذكر بأن يحتمل فيه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع ليكون عني يقين من الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو بثلاث أسكت عنها وطلقها ثلاثا لخل لغيره يقينا وان كان الشك في العدد أخذ بالاكثر فان شك في وقوع طلقين أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح زوجا غيره (ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فانت طالق وقال آخر ان لم يكنه فامرأتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد) منهما لانه لو انفرد بما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فان قالها رجل لزوجته طلق احدهما) لوجود احدي الصفتين (ولزمه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجته ان تضع له تعلم المطلقة من غيرها وعليه الامتناع عنهما الى أن يتبين الحال (ولو طلق احدهما بعينها) كان خالطها بالطلاق أو نواها عند قوله احدا كما طالق (ثم جهلها) بأن نسها (وقف) الامر من قربان وغيره (حتى يذكر) المطلقة أي يتركها (ولا يطالب ببيان) للمطلقة (ان صدقتا في الجهل) بها فان كذبتا وبادرت واحدة وقالت انا المطلقة لم يكفه في الجواب لا أدري بل يحلف انه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لها ولا جنبية احدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية قبل في الاصح) بينه لاحتمال اللفظ لذلك والثاني لا يقبل وتطلق زوجته لانها محمل الطلاق فلا ينصرف عنها الى الأجنبية بالقصد (ولو قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت أجنبية) اسمها زينب يعرفها (فلا) يقبل (على الصحيح) لانه خلاف الظاهر ويدين والثاني يقبل بينه لاحتمال اللفظ لذلك (ولو قال لزوجته

٢٥ في التبيان هنا خلاف الآتي ثم ان سائر الاحكام المترتبة على المسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا والمثال المذكور قبيله وكذا في تعليق الرجل طلاق زوجته بمقتضى السابقة في المتن كما صرح بذلك في الارشاد وهو ظاهر (قوله) وقال قصدت الأجنبية احترز عما لو أطلق فانه يقع على الزوجة وان تشكك ان الرفعة بأن اللفظ متردد بين الزوجة والأجنبية (قوله) لانه خلاف الظاهر فرق الزركشي بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها عما لا أراد كما هو موضوع للقدر المشترك بخلاف ر. ب. ب. يتناول بحكم الوضع الاحتمالا واحدا فلها قبلت الارادة في ذلك دون هذا



(قوله) والا فاحداهما قال الزركشي هو يشمل ما لو نوى احداهما بعنهما أو أطلق أو نواهما معا وبالثالثة صرح الامام كما نقله عنه الرافعي قال ولا يجي فيه التردد فيما لو قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثا لان حمل أحد المرأتين عليهما لا وجه له انتهى (قوله) ويلزمه البيان الخ قال ابن الرفعة لا وجه لا يحجب ذلك قبل الطلب لانه لمحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو الانعزال عنهما وقد أوجبناه انتهى وقوله لمحض حقهما كأنه لما فيه من تطويل العدة عليهما (قوله) وتغزلان عنه أي ان لم يجعل الوطء تعيينا فان جعلناه فلا حبس أو في مسئلته (قوله) وعليه البداريهما اقتضى هذا أنه لو استهل لا يهمل وقال ابن الرفعة يهمل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعي فانه يهمل ثلاثا وهذا القياس صحيح اذا عين نفسي أو أبهم فان عين ولم يدع النسيان فلا وجه \* (٩٨) \* للامهال وقال البلقيني لا نسلم اللزوم

ولا العصيان بالتأخير مادامت العدة قائمة انتهى (قوله) والاصح في الرجعي لا بدار عليه أي مدة العدة (قوله) في الحال قبل مستدرك لانه قال ونفقتهما بالثنية (قوله) لا يسترده المصروف قال الامام وهو من النوادر لانها نفقة بائن (قوله) لان الطلاق لا ينزل الختم فيه في الرأعي ولكن قول الزوج احدا كما طالق خرم منه بالابتاع فاقضى ابتاع الخلو فان الطلاق وان لم يتم قد صدر صدور الابردة فلم يستقل بمستقل ليفع ولم يعلق ليتظروا كان مقتضاه الزام الزوج اتمامه ولو بعد حين فاذا أتمه وقع فكله أو جب الطلاق ولم يوقعه (قوله) يمنع منهما ولان التعيين بين التي اختارها النكاح فيكون ادفاع نكاح الاخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين (قوله) ليس بانثاء أي لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الاخبار به (قوله) وقيل تعيين أي لان التعيين انشاء اختيار والوطء دال عليه كوطء الميعة في زمن الخيار ورده ان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يترتب به بخلاف ملك الميعة وقد نص

احدا كما طالق وقصد معنة منهما (طلقت والا فاحداهما ويلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتعرف المطلقة منهما (وتغزلان عنه الى البيان أو التعيين وعليه البداريهما) أي بالبيان والتعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فان أخر عصي وان امتنع عزز والاصح في الرجعي لا بدار عليه لان الرجعية زوجة (ونفقتهما في الحال) الى أن يبين أو يعين لخصهما عنده حبس الزوجات الى ذلك واذا بين أو عين لا يسترده المصروف الى المطلقة لما ذكر (ويقع الطلاق باللفظ) في حالي التعيين وعدمه (وقيل ان لم يعين فعند التعيين) لان الطلاق لا ينزل الا في محل معين ودفع هذا بأنه ممنوع منهما الى التعيين كما تقدم فلولا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما (والوطء) لاحداهما (ليس بياناً) في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى لاحتمال أن يطأ المطلقة (ولا تعييناً) في الحالة الثانية لغير الموطوءة للطلاق بل يطالب بالبيان والتعيين فان بين المطلقة بغير الموطوءة قبل وكذا بالموطوءة لكن عليه الحدان كان الطلاق بانثاء والمهر لجهلها بانثاء المطلقة وله أن يعين للطلاق غير الموطوءة وكذا الموطوءة لكن عليه المهر بنساء على وقوع الطلاق عند اللفظ (وقيل) الوطء (تعيين) فلا يمنع من وطء أيهما شاء (ولو قال مشيراً الى واحدة هذه المطلقة فيان) لها أو هذه الزوجة فيان أن غيرها المطلقة (أو) قال مشيراً الى كل منهما (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (حكم بطلائعهما) في الظاهر لا قراره به بما قاله ورجوعه يد كبرل عن الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل أما في الباطن فالمطلقة من نواها فقط قاله الامام قال فان نواهما جميعاً فالوجه انهما لا يطلقان اذ لا وجه لحمل احدا كما عليهما جميعاً ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الاولى فقط كما في التهذيب والتمتة لفصل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الامام عن القاضي حسين في ثم وعترضه بضم الكلام الاعتراف بالطلاق فيهما فليحكم بوقوعه فيهما كما في الواو وسكت عن ذكر الفاء وهي كتم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن رجع في الروضة الاول ولو قال عند المطالبة بالتعيين هذه المطلقة وهذه أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الاولى ولغا ذكر غيرها لان التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق وليس له الا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيار غيرها (ولو ما تبا أو احداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبة) أي المطالبة للطلاق بهما (بيان الارث) فاذا بين أو عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بانثاء وان قبل بوقوعه عند التعيين لسبق

الشافعي رضي الله عنه عنى المنع منهما ولو كان تعييناً لما امتنع منهما ورد ابن الرفعة الاخير بأنه لا يلزم من كونه تعييناً أن يكون حلالاً الايقاع وبعه الزركشي وقال ان الأكثرين عليه (قوله) فيان أي لانه اخبار عن ارادة سابقة (قوله) أردت منه تعلم أن محل كلامه هنا عند سبق التعيين فتكون الكلام في البيان وذلك لانه اذا كان السابق ايها ما فلا ارادة معه وأما حكم هذه العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتي في كلام الشارح رحمه الله (قوله) لا قراره به أي فالطلاق انما هو بالقرار لا بقول احدا كما طالق فانه لا يصلح لطلاقهما معاً كما أسلفناه وسيصرح به الشارح قريباً (قوله) فالوجه انهما لا يطلقان أي بل تطلق واحدة فقط (قوله) بالترتيب والتعقيب عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقاً على موجب الترتيب وهو لم يطلق الا واحدة (قوله) لغيرها سواء قلنا تطلق باللفظ أو بالتعيين لان التعيين انشاء متمم للفظ السابق لا اخبار عما وقع (قوله) بقيت مطالبة هذا في الرجعي لا وجه له لان الميراث فيه ثابت على كل حال



(قوله) يمنع المرأة من الارث لقول حذت في العمد قبل نطقها (قوله) قولا الطلاق المهيمن أي والاصح منهما القبول لأنه من باب اليان من حيث أن الطلاق أو العتق ارتبط بعين \* (٩٩) \* ولكن لا يعرفه (قوله) فانها مؤثرة الخ أي فكان ذلك كالوشم برجل

وامرأتان به كلج فانه ثبت المال دون التكاك (قوله) والورع أن تترك الميراث الخ هو يوههم أن لها الآن سبيلا الى الميراث وليس مراد ان كان الاشكال مستمرا كما يصريح به الشارح

\* (فصل) \* الطلاق سني وبدعي يخرج بالطلاق الفسوخ وعتق المستفرشة فانه لا يكون بدعيًا وتعليقه ظاهر (قوله) ويحرم البدعي أي وينفذ لانه ازالة ملك مبنية على التغليب فلا يمنع تضرر المالك كالعق (قوله) ممسوسة ولو في الدبر ومثل ذلك استدخال المني وليس من البدعي ما يقع في الحيض من طلاق المولى والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيفك كما سيأتي والمعلق ينظر فيه الى وقت الصفة وفائدة كونه بدعيًا استحباب المراجعة اذ لا اثم نعم ان أوقع الصفة باختياره أو علم وقوعها في زمن البعدة فالظاهر التأثم (قوله) لرضاها بطول المدة رذائنه صلى الله عليه وسلم لما أنكر الطلاق في الحيض لم يستفصل (قوله) بناء على ان القرء الخ أنظر هذا تحريم طلاق المسوسة في طهر لم تمس فيه الظاهر لا (قوله) وحرمة هذا الخ استدلوا به بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ثم ان شاء فطلقها قبل أن يمسه (قوله) فطلقها أي من غير مس كما يفهم القاء وانما قيد بدئت تقابل الاصح (قوله) ويحل خلعهما لو سألته في هذه الحالة لطلاق من غير عوض قال القاضي عياض لم يحل الطلاق لما فيه من حق الولد ولم يحل فيه الخلاف السابق فيما إذا سألته في الحيض

الابقاع ويرث من الاخرى (ولومات) قبل اليان أو التعيين (فالظاهر قبول بيان وارثه لا قبول (تعينه) لان اليان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اخبار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه والثاني يقبل بيانه وتعينه كما يخلفه في حقوقه ككالدبال عيب والاخذ بالشفعة وغيرهما والثالث لا يقبل بيانه ولا تعينه لان حقوق التكاك لا تورث (ولو قال ان كان هذا الطائر غرابا فمرأتى طالق والافعدي حر وجهل منع منهما) لزوال ملكه عن أحدهما فلا يستمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا يتصرف فيه (الى اليان) لتوقعه وعليه نفقتهما اليه (فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) لانه يهيم في بيان أن الطائر غراب يمنع المرأة من الارث وابقاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولا الطلاق المهيمن بين الزوجتين (بل يصرع بين العبد والمرأة) فلعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث وترث المرأة الا اذا ادعت أنها طلقت بالتعيين وكان الطلاق بائنا (أو قرعت) أي خرجت القرعة عليها (لم تطلق) اذ لا أثر للقرعة في الطلاق والورع أن تترك الميراث (والاصح انه لا يرق) أي لا يرجع الى تحض الرق بل يبقى على حاله من تعليق عتقه ويستمر الاشكال بحاله والثاني يرق فيتصرف فيه الوارث كيف يشاء ويزول الاشكال ووجهه ان القرعة تورث في الرق كالعتق فكما يعتق اذا خرجت عليه يرق اذا خرجت على عديله ودفع بأنهم تورث في عديله فلا تورث فيه

\* (فصل الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان) \* أحدهما (طلاق في حيض ممسوسة) أي موطوءة وحرمة هذا الخ الفقه لقوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها بطول مدة التربص (وقيل ان سألته) أي سألت الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول المدة (ويجوز خلعهما فيه) لحاجتها الى الخلاص بالمفارقة حيث اقتدت بالمال وقد قال تعالى لا جناح عليهما فيما اقتدت به (لا أجنبي) أي لا يجوز خلعه في الحيض (في الاصح) لانه لم يعلم فيه وجود حاجتها الى الخلاص بالمفارقة والثاني يجوز لان الظاهر ان الاجنبي انما يبذل المال لحاجتها الى الخلاص ويحرم الطلاق في النفاس كالحيض لان المعنى المحرم شامل له (ولو قال أنت طالق مع آخر حيفك فسني في الاصح) لاستعنا به الشروع في العدة بناء على ان انقرة الطهر المحتوش بدمين وهو الاظهر كما سيأتي في العدة واشتاني بدعي بناء على القرء الانتقال من الطهر الى الحيض فلا يستعقب الشروع في العدة (أو مع آخر طهر) عنه (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) لانه لا يستعقب الشروع في العدة بناء على الرابع في تقرير القرء وقيل سني بناء على مقابله فالمراد بالمذهب هنا المعبر به في الروضة أيضا الرابع (و) الضرب الثاني (طلاق في طهر ووطئ فيه من قد تحجب) بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة (ولم يظهر حل) وحرمة هذا الاداة الى التدم عند ظهور الحمل فن الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند التدم قد لا يمكن التدارك فيضرب الولد (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها فبدعي) أيضا (في الاصح) فبحرم لاحتمال العلوق المتوذي الى التدم كقدّم والثاني ليس بدعي فلا يحرم لا شعار بقية الحيض ببراءة الرحم ودفع باحتمال أن تكون البقية محمدا دفعته الطبيعة أولا وهياته للخروج (ويحل خلعهما) أي الموطوءة في الطهر (وطلاق من طهر حملها) لان أخذ العوض



(قوله) وظهور الحمل الخ احتجوا أيضا على صورة الحمل بما روى مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدعة في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده ~~كغير المدخول بها~~ وقال القفال طلاق الحامل سني للحديث قال وكان الشافعي لم يبلغه ذلك انتهى ونفس كلام القفال أن الأصح المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سني ~~فكانه~~ لم يبلغه (قوله) والاصطلاح الثاني الخ هذا الاصطلاح لا يصح أن يريده المصنف ثلثا يلزم في عبارته السابقة الأخبار بالانحصار عن الأعم (قوله) ما عدا البدعي راجع لقوله معنى السني وقوله أنه جائز الضمير فيه راجع لقوله ~~وحكمه~~ (قوله) وليست بحامل لم يقل ولا صغيرة ولا آيسة لقوله في طهر (قوله) ثم إن شاء طلقها بعد طهر يعني بعد الطهر الثاني \* (١٠٠) \* كما ورد في الحديث قبل وفي إفادة التأكيد

الكامل أشعار بذلك (قوله) مره فليراجعها احتج به مالك رضي الله عنه على ما ذهب إليه من وجوب الرجعة وأجاب أئمتنا بأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرًا بذلك الشئ والأمر بغيره الشخص بأن يأمر فلا نابض عبده تعديا وأيضا فقوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة ليس أمرا منه للأولاد واستشكل بأن قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الزركشي الآن يكون المراد فليراجعها لا حمل أمرًا انتهى على أن مالكًا قائل بأن الطلاق في طهر الممسوسة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الإمام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة التردد لظاهر الحديث ولما فيه من الإيذاء انتهى ثم قضية الطلاقهم إن سن الرجعة يستمر إلى انتضاء العدة وهل يرفع الأثم إذا راجع حكى النووي عن شيخه الكامل سلا رحكاية وجهين (قوله) كما صرح بذلك الإشارة راجعة لقوله قبل أن

وظهور الحمل بعد احتمال الندم ولو كانت الحامل ترى الدم وقتلنا هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عذتها بوضع الحمل \* تنبيه \* سكوت المصنف عن بيان معنى السني وحكمه يشعر بأنه ما عدا البدعي وأنه جائز وذلك ما شاع على أحد الاصطلاحين أن السني الجائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السني بعض الجائز كطلاق ممسوسة في طهر لم يوطأها فيه وليست بحامل وإن طلاق الحامل والآيسة والصغيرة وغير الممسوسة ليس بسني ولا بدعي وهو جائز والأمر في ذلك يسير والأول لأنضا طه أولى (ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) الحديث الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسه إن أراد كما صرح بذلك في بعض رواياتهما ويقاس غير هذه الصورة من البدعي عليها (ولو قال الحائض) ممسوسة أو لنساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال أول السنة فحين تطهر) ولا يتوقف الوقوع على الاغتسال (أو) قال (لمن في طهر لم تمس فيه) وهي مدخول بها (أنت طالق للسنة وقع في الحال وإن مست فحين تطهر بعد حيض أو) قال لمن في طهر أنت طالق (للبدعة في الحال) يقع (إن مست فيه والّا) أي وإن لم تمس فيه وهي مدخول بها (فحين تحيض) أي ترى دم الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم يعد تبين أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب إن يكون طلاقها سنيا أو بدعيًا فلو قال لمن لا يتصف طلاقها بذلك كغير الممسوسة والصغيرة وغيرهما أنت طالق للسنة أو للبدعة وقع في الحال مطلقا ويلغو ذكر السنة والبدعة (ولو قال أنت طالق طلاقه حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله في كل السنة) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض (وطلاقه قبحة أو أقيح الطلاق أو أخشه كل البدعة فإن كانت في حيض وقع في الحال وكذا في طهر مست فيه والآخرين تحيض ولو خاطب بهذه اللفاظ من ليس طلاقها سنيا ولا بدعيًا كالحامل والآيسة وغيرهما وقع في الحال مطلقا كما لو قال للسنة أو للبدعة (أو سنية بدعية أو حسنة قبحة وقع في الحال) ويلغو ذكر المصنفين لتضادهما (ولا يحرم جمع الطلقات) أي أن يطلق ثلاثا دفعة لا تنفاء المحرم له والأولى

بمسها (قوله) فحين تطهر يستثنى ما لو وطئها في آخر الحيض واستمر إلى أول الطهر ~~وكذا~~ إن لم يستمر بناء على الأصح أنه بدعي ولو وطئها شخص بشبهة في دوام الزوجية وكان ذلك في الحيض المذكور فلا يطلقها إلا في الطهر الكائن بعد انتضاء عدة الشبهة (قوله) فحين تحيض قال الزركشي في التوقف على الحيض اشكال لأنه إذا وطئ في ذلك الطهر صدقت الصفة فيقع الطلاق (قوله) كالحامل والآيسة أبرزهما هنا كما أبرز فيما سلف غير الممسوسة والصغيرة ليكون ذا كرا أو لا مأبهما آخر أو ذا كرا آخر ما أبهما أولا (قوله) ولا يحرم جمع الطلقات احتج الأصحاب بان عويمر العجلاني عقب لعانه زوجته كذبت عليها أن أسكتها هي طالق ثلاثا قال الزركشي وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها بين اللعان ولم ~~يسكت~~ عليه النبي عليه الصلاة والسلام ودان فاطمة بنت قيس حكمت أن زوجها طلقها فذت طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثا



(قوله) بأن يفرقهن على الاقراء أى يقع طلاقاً في طهر فرء ثم يصبر الى قرء ثم يقع فيه طلاقاً آخر وهكذا (قوله) أو التجديد أى فيما اذا كان باناً بدون ثلاث (قوله) والاصح انه يدين \* (١٠١) \* لانه لو صرح بذلك لاستظم مع كلامه السابق كما في اردت ان شاء زيد بخلاف اردت ان شاء الله

كما سيجي وان انتظم مع كلامه السابق لكن فيه رفع لاصل الطلاق ولا يرد مالو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان فيه رفع لاصل الطلاق لان اللفظ بشعره ومن هنا تعلم أن قولهم ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد تضاداً في موضوعه محله باعتبار الظاهر (قوله) والا فلا لكن لو شكت كره التمكين (قوله) ويدين من قال الخ بشرط أن يقصده قبل فراغ النطق بالطلاق (قوله) مثل هذا العام أى عماله افراد قليلة محصورة

\* (فصل) \* قال أنت طالق الخ (قوله) بأول جزء أى كما أن التعليق بدخول الدار تحصل فيه الصفة بأول الدخول ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا أقصاها (قوله) أو في نهاره اعلم أن نساوجها أن النهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الفجر قطعاً وضمير نهاره ينبغي أن يعود على الشهر لا جل قوله أوائل يوم منه (قوله) ففي مثل وقته أى لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً كن أو متفرقاً واستشكه الرافي بما لو نذر اعتكاف يوم فانه لا يجوز تفريق ساعاته على الاصح (قوله) والالغا لوقال ليلا أنت طالق اليوم وقع حالاً لانه أوقع الطلاق وسمى الزمان بغير اسمه فلغت التسمية (قوله) ومن ليلة الحادى الخ فيه رد لما يقول الزركشى انه لا يتصور في القيس زيادة بخلاف القيس عليه (قوله) وقصد أن يقع في الحال احترز

له تركه بأن يفرقهن على الاقراء أو الاشهر ليمكن من الرجعة أو التجديد ان ندم (ولو قال) لمسوسة (أنت طالق ثلاثاً أو ثلاثاً للسنة وفسر بتفريقها على اقراء) أى قال انه نوى في كل قرء طلاقاً (لم يقبل) في الظاهر لمخالفته لمقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الاولى وفي الثانية ان كانت المرأة طاهراً وحين تطهران كانت حائضاً ولا سنة في التفريق (الا ممن يعتقد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كالمالكى فيقبل لموافقة تفسيره لا اعتقاده (والاصح) على عدم القبول (انه يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقاً بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه ان ظنت صدقه بقربة والا فلا وفي ذلك قول الشافعي رضى الله عنه له الطلب وعليها الهرب والوجه الثاني لا يدين لان اللفظ لا يحتمل المراد والنية انما يعمل فيما يحتمله اللفظ (ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار) أو ان شاء زيد بخلاف ان شاء الله لانه يرفع حكم الطلاق وما قبله يخصه بحال دون حال (ولو قال نسائي طالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) كفلاية وفلاية دون فلانة (فالصحيح انه لا يقبل ظاهراً) لمخالفته لعموم اللفظ المحصور افراده القليلة (الا لقربة بأن خاصته وقالت) له (تزوجت) على (فقال) منكر ذلك (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) فيقبل في ذلك رعاية للقربة والثاني يقبل مطاقاً لان استعمال العام في بعض افراده شائع والثالث لا يقبل مطلقاً والقربة الحالية لا تصرف مثل هذا العام عن عمومها وانما تصرفه اللفظية كالاستثناء وعلى عدم القبول يدين

\* (فصل) قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرة أو أوله \* أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الاولى منه ووجه في شهر كذا بان المعنى اذا جاء شهر كذا ومجيئه يتحقق بمجيء أول جزء منه (أو في نهاره أو أول يوم منه فبفجر أول يوم) منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبآخر جزء من الشهر وقبل بأول النصف الآخر) اذ كله آخر الشهر فيقع بأوله وورد سبق الاول الى الدهم (ولو قل ليلا اذا مضى يوم) فأنت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق (أو نهاراً في مثل وقته من غده) تطلق (أو اليوم) أى قال اذا مضى اليوم فأنت طالق (فان قاله نهاراً فبغروب شمس) تطلق (والا) أى وان لم يقبله نهاراً بأوله ليلا (لغا) أى لا يقع شئ (وبه) أى بما ذكر (يقاس شهر وسنة) والشهر والسنة فاذا قل ليلا أو نهاراً اذا مضى شهر فأنت طالق طلقت بمضى ثلاثين يوماً من ليلة الحادى والثلاثين أو يومه قدر ما سبق التعليق من ليلته أو يومه واذا قل في أسماء شهر اذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضى أحد عشر شهراً بالاهلة مع اكمل الاول من اثنا عشر شهراً ثلاثين يوماً واذا قل اذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بمضى بقية ذلك الشهر أو ثلث سنة (أو ثلث) (أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستنداً اليه وقع في الحال) وقصد ان يستند الى أمس استحالة (وقيل لغو) أى لا يقع به شئ لقصد به مستجيلاً (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة تصدق بيمينه) في ذلك وتكون عدتها من أمس المذكور ان صدقه ومن وقت اقراره ان كذبه (أو قال طلقت في نكاح آخر) أى غير هذا النكاح (فان اعرف) اضلاق المذكور بنكاحه (صدق بيمينه) في ارادته (والا فلا) يصدق وبحكم بوقوع

٢٦ ج ي عمالوقصد ايقاعه بالامس فان الحكم كذلك ولم يكن على النص الذي قطع به الا كثرون كذا قال الزركشى ولم أدركت هذه في الحكم المذكور (قوله) وهي الآن معتدة الخ ظاهراً أنه لو قال بدل وهي الآن معتدة ثم راجعها بخلاف الحكم



(قوله) فيشترط الفور في بعضها عبارة الزر كشي في ذلك في جميع الصيغ بل في ان واذا (قوله) ان شئت مثلها اذا شئت (قوله) ولا تكررا هو شامل لمثل ان دخلت الدار ابدا فانت طالق وهو كذلك (قوله) الا كلما وجهه ابن عمرو به بأن ما من كلام مع ما بعدها مصدر فغنى كلما دخلت كل دخول وكل معناه الاحاطة فتناول كل دخول (قوله) أو علق الح احتراز عن مجرد وجود الصفة ان كان تعليقها سابقا على قوله اذا طلقك فانت طالق (قوله) فطلقتان أي في مسوسة (قوله) فثلاث في مسوسة قال الزر كشي اذا قلنا العلة تقارن المعلول في الزمان فلا يجزئ الا وقوع طلقين لان تكرار كلما انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور وقعت طلقة فيقع معها في ذلك الوقت أخرى مشروطة بغيرها وتقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه طلاق فلم يظهر لتكرار كلما فائدة لانه لم يتعد وقت الطلاق انتهى ولك أن تقول سلمنا أن العلة تقارن المعلول زمانا ولو سلمنا ذلك الزمان مع ملاحظة \* (١٠٢) \* وقوع العلة فيه غيره مع ملاحظة المعلول

فهو وان اتحد ذاتا مختلفا اعتبارا وذلك كاف في ترتيب ما قالوه (قوله) عتق عشرة قال الزر كشي لو قيل في الاولى لا يعتق الا أربع اذا لا يصدق في العرف تطلق الواحدة والثنتين والثلاث الامع الاقتصار عليها وفي الثانية لا يعتق الا واحد حلا لقوله طلقت ثنتين على طلاتهما معا وكذا الثلاث والاربع لم يعد (قوله) غير الاولين لم يقبل في الواحدة غير الاولى لانه يحوج الى ذكر ذلك في الثانية وما بعدها (قوله) والوجه الثاني قال الشيخ أبو حامد والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه العشرين (قوله) في طلاق الثالثة انظر هلا اعتبر صفة الثنتين الاوليين أيضا في طلاق الرابعة (قوله) والثالث يعتق عشرون به قال أصحاب أني خيفة رضي الله عنه واحتج الاول بأن من قال كلما ~~اعتقت~~ نصف رمانة فعبد من عيسى حرثم أكل رمانة يعتق عبدان ولا يعتق ثالث باعتبار الربع الثاني مع الثالث لانهما اعتبار امره فلا يعتبران أخرى (قوله) عند

الطلاق في الحال كما قاله في الشرح الصغير ونقل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتماله واقتصر في الكبير على بحث الامام من غير عزو اليه وتبعه في الروضة والاوّل نقله الامام والبغوي عن الاصحاب (وأدوات التعليق من كمن دخلت) في الدار من زوجاتي فهي طالق (وان واذا ومتى ومتى ما وكلما) نحو ان دخلت الدار أو اذا أومتى أومتى ما أو كلما دخلتها فانت طالق (وأي كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق (ولا يقتضي فورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) أي بحيث كالدخول فيما ذكر (في غير خلع) أما فيه فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمننت واذا أعطيت ~~كما تقدم~~ (الأنث طالق ان شئت) فانه يقتضي الفور في المشيئة لتضمنه تمليك الطلاق كطلق نفسك (ولا تكررا الا كلما) فانها تقتضيه وسيأتي التعليق بالنفي (ولو قال اذا طلقك فانت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان) واحدة بالتطبيق بالتخيير أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق ثلثات في مسوسة) واحدة بالتخيير وثلثان بالتعليق بكلما واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وفي غيرها) أي غير المسوسة (طلقة) لانها تبين بالمنجزة فلا يقع المعلق بعدها (ولو قال وتحتة أربع) وله عيب (ان طلقت واحدة فعبد حروان) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وان) طلقت (ثلاثا فعبدان) من عيسى أحرار (وان) طلقت (أربعاً فعبدان) من عيسى أحرار (فطلق أربعاً معا أو مرتباً عتق عشرة) من عيسيه واحدة بطلاق الاولى واثنتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكلما خمسة عشر) عبدا (على الصحيح) واحدة بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الاوليين وطلاق أربع والوجه الثاني يعتق سبعة عشر باعتبار صفة الثنتين في طلاق الثالثة والثالث يعتق عشرون باعتبار صفة الثلاث أيضا في طلاق الرابعة والرابع يعتق ثلاثة عشر باسقاط صفة الثنتين في طلاق الرابعة (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل المذهب انه ان علق بان كان لم تدخل) أي الدار فانت طالق (وقع عند اليأس

اليأس أي يدى الامام احتمالا لانه باليأس يقع عقب اللفظ كعصية مؤخر الحج على ربه قال ولم أذكره ليكون وجهاً في المذهب من فانهم مجمعون على خلافه والزوج متسلط على الوطء بالاجماع انتهى ومال ابن الرفعة الى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال لا يتجه غيره \* تنبيه \* لو قال مثلان لم أطلقك فانت طالق فاليأس يتحقق قيل المرتب من لا يسح أنت طالق فاذا قلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت بزمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال ان لم تدخل الدار فانت طالق ثم حصل موتها في بلدة نائية عن الدار فانظروا استناد الطلاق الى زمن سابق على الموت به لا يمكن فيه الدخول كما يرشد الى ذلك قواعدهم الوقوع قبيل الجنون الذي اتصل به الموت كما يقال ان لم أطلقك فانت طالق ثم جئت



(قوله) أحدهما الخ به قال أحمد وأبو حنيفة (قوله) تقدير لأم التعليل أي وتعليل المنجز لا يرفع بل يؤكد بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت \* (١٠٣) \* قال الزركشي ومثله وإن سكتوا عنه أنت طالق إن جاءت السنة أو إن جاءت البدعة فلا تطلق

الوقت السنة أو البدعة انتهى وضابط الذي تكون فيه للتوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من شأنه أن يحيى ويذهب (قوله) قلت استشكل ذلك بما رجحه الشبان من الوقوع مطلقا في الحال في أنت طالق إن شاء الله بفتح أن وأجيب بأن مشيئة الله سبحانه وتعالى لما كانت مغيبة لم يحسن جعل المفتوحة هنا لتعليل فتجوز التعليل ذكره في شرح الإرشاد (قوله) والثاني يحكم بوقوعه اعتبارا باللغة

\* (فصل) \* علق بحمل (قوله) حمل ظاهر الخ قال العراقي المراد بظهوره أن تدعيه المرأة ويصدقها الزوج أمثلو شهد بذلك أربع نسوة في فتاوى الصفال أنها لا تطلق لأن الطلاق لا يثبت بالنسوة نقله عنه في الروضة وأقره قل ابن الرفعة وو كذبها الزوج لم تطلق حتى تلد \* فرع \* لو شهد بذلك رجلان فالظاهر وقوع الطلاق (قوله) أي بين السنة والأربع قال الزركشي مرجع الضمير السنة والأربع لا السنة والأربع لأن حكم الأربع حكم ما دونها كما قاله وصرح به صاحب الكافي لكن عبارة الوسيط تقتضي أن لها حكم ما فوقها وعليه مشيئة ابن الرفعة ووجهه أن أكثر المدة أربع سنين فإذا أنت به لها من وقت الحلف لم تكن حاملا وقت الحلف والا لزادت مدة الحمل على أربع سنين (قوله) ووطئت منه أو من غيره (قوله) تبين وجود الحمل ينبغي أن يأتي فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة الأشهر والوطئ وغير ذلك مما سلف (قوله) لأن قضية النكاح

من الدخول) كان ماتت قبله فيحكم بوقوع الطلاق قيل الموت (أو غيرها) كذا (فقد مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل) من وقت التعليق ولم يفعل يقع الطلاق هذا هو التصريح في صورتي أن وإذا افرق بينهما أن إن حرف شرط لا إشعار له بالزمان وإذا اطرף زمان كمتى في التناول للآوقات فإذا قيل متى ألقاه صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح أن شئت فقوله إن لم تدخل الدار معناه إن فأنك تدخلها وفواته بالموت وقوله إذا لم تدخل الدار فأنك طالق معناه أي وقت فأنك الدخول فيقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم يثبت به والطريق الثاني في كل من الصورتين قولان بخبر قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن الطلاق إنما يقع فهما عند اليأس من الفعل لا بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل كما في طرف الأبحاث لا يختص التعليق بالزمان الأول والقول الثاني يقع في كل منهما بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل لأنه أول وقت حصل فيه عدم الفعل المعلق به والطلاق يقع بأول حصول الصفة وألحقوا إذا غيرها من أخواتها فيما ذكر كما تملته عبارة المصنف نحو متى أو أي وقت لم تدخل الدار فأنك طالق فتطلق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به على الراجح (ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار) أو إن لم تدخل ففتح أن وقع في الحال) لأن المعنى للدخول أو لعدمه بتقدير لأم التعليل كما في قوله تعالى أن كان ذاملا وبنين وسواء كان فيما علق به صادقا أم كاذبا (قلت الأفي غير نحوي فتعليل في الأصح والله أعلم) لأن الظاهر قصده له وهو لا يميز بين أن وإن والثاني يحكم بوقوعه في الحال إلا أن يقول قصدت التعليق فيصدق بمبنيته قال الرافعي وهذا أشبه أي بالترجيح ورجحه ابن الصباغ وصح الأول في الروضة

\* (فصل علق بحمل) \* كان قال إن كنت حاملا فأنك طالق (فإن كان) بها (حمل ظاهر وقوع الطلاق في الحال) (والا) أي وإن لم يكن بها حمل ظاهر نظر (فإن ولدته دون ستة أشهر من التعليق بان وقوعه) حين التعليق لوجود الحمل حينئذ أقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لا أكثر من أربع سنين) من التعليق (أو بينهما) أي بين السنة وأشهر وأربع سنين (ووطئت) بعد التعليق (وأمكن حدوثه به) أي حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعليق طلاق تبين انتفاء الحمل في الصورة الأولى إذا كثرت مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال حدوث الحمل من الوطء بعد التعليق في الثانية والأصل بقاء النكاح (والا) أي وإن لم يوطأها بعد التعليق أو ووطئها بعده ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كن بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فالأصح وقوعه) تبين وجود الحمل عند التعليق ظاهر والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعليق باستدخالها فيه والأصل بقاء النكاح \* تنبيه \* التعرض للوطء حيث لم يكن حمل ظاهر يشعر بجوارده وحوازالاستمتاع وهو الأصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح وقيل يحرم ذلك احتياطاً في محل التردد إلى أن يستبرأ ببقراء وقيل بثلاثة (وان قال إن كنت حاملا بذكر فطلقته) أي فأنك طالق طلقته (أو أنثى فطلقته) (فولدتها ما وقع ثلاث) تبين وجود الصفتين وتقضي العدة في الصورة المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حمل ذكر فاطلقته أو أنثى فطلقته فولدتها لم يقع شيء) لأن قضية النكاح كون جميع الحمل ذكراً أو أنثى (أو) قال (إن ولدت فأنك طالق فولدت أنثى مرتباً

وجود الحمل ينبغي أن يأتي فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة الأشهر والوطئ وغير ذلك مما سلف (قوله) لأن قضية النكاح الخ وذلك لأن اسم الجنس المنساق من صيغ العموم (قوله) فولدت أنثى مرتباً بالولادة معا وقع الطلاق أيضا يحسن العدة بالآراء



(قوله) من حمل لو كانوا من حملين وكلن الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي (قوله) على الصحيح راجع لقوله وانقضت بالتالث ولا يقع به ثالثة (قوله) حتى لو قال الح أي على هذا القول والراجح \* (١٠٤) \*

خلافه حتى في مسئلة الرجعية (قوله) والا كثرون نفوه وبعضهم جمعه على ما لو ولدت ثلاثة معا (قوله) حوامل كذا في المحرر وغيره وليس بقيد فيما يظهر (قوله) كلما قال الزركشي مثلها أنسكن (قوله) وعلى ما تقدم الح لم يذكر هذا فيما سأل من قول المنهاج والثانية طلقة والثالثة طلقين لأن المرأة منهن لا تطلق بولادة نفسها (قوله) يمينها انما حلفت للتمهة لانها تتخلص به من النكاح \* فرع \* لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء (قوله) لانها أعرف منه استدلل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في أرحامهن لانهما حرم الله لكم دل على اغتبار القول ومقابل الاصح الآتي تمسك بعمومها (قوله) والثاني تصدق فيها بيمينها أي بالنسبة للطلاق خاصة دون حقوق النسب (قوله) ولا تصدق فيه في تعليق غيرها قال الزركشي اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها متهمه في حق الضرة بل لاننا نقبل قولها في حق غيرها حتى لو علق طلاق زوجته على حيض أجنبية فزعمته لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيه وأورد ابن الرفعة ان الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الا من جهته بعينين ويقضى بذلك على غيره كما في التعليق على مشيئة زيد قال ولا نظر الى اتهامها في طلاق ضررتها لان ذلك للزوج وقد علمه بما لا يعلم الا من

حجتها انفس

طلقت بالاول (لو حود الصفة) وانقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حمل الاول بان كان بين وضعهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالثاني لاقل من أربع سنين (وان قال كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتبا (وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها) (بالتالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح) اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة فلا يقارنه طلاق والثاني يقع به طلقة ثالثة وتعتد بعده بالاقرء ولا محذور في مقارنة الطلاق لانقضاء العدة حتى لو قال للرجعية أنت طالق مع انقضاء عدتك يقع الطلاق معه والاول المشهور المنصوص عليه في الام وغيره والثاني منقول عن الاملاء وبعضهم أثبتوا والا كثرون نفوه وقطعوا بالاول فلو عبر المصنف بدل الصحيح بالمذهب لوفي باصطلاحه في ذلك هنا ولو ولدت اثنين كما ذكره بالاول طلقة وتنقضي العدة بالثاني وهل يقع به ثانية وتعتد بعده فيه الخلاف المذكور ولو ولدت أربعة فيقع بالثلاثة ثلاث وتنقضي العدة بالاربع (ولو قال لاربعة) حوامل (كلما ولدت واحدة) منسكن (فصواحبهما طالق فولدت معا طلقين ثلاثا ثلاثا) لان لكل واحدة منهن ثلاث صواحب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلقة ولا يقع بها على نفسها شي وتعتد دن جميعا بالاقرء وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضارب وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) والاولى تعتد بالاقرء وفي استثنائها العدة للطلقة الثانية والثالثة الخلاف في طلاق الرجعية وهو طريقان أحدهما تستأنف في قول وتبني في قول والثاني القطع بالبناء والراجع النساء وان أثبتنا الخلاف (وقيل لا تطلق الاولى) أصلا (وتطلق الباقيات طلقة) بولادة الاولى لانهن صواحبها عند ولادتها لا اشتراك الجميع في الزوجية حينئذ وبطلاقهن انتفت العجة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض ودفع هذا بأن الطلاق الرجعي لا ينفى العجة والزوجية فانه لو حلف بطلاق نساء دخلت الرجعية فيه (وان ولدت تسنان معانم تسنان معا طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا) أي طلق كل منهن ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (وقيل طلقة) فقط بولادة رفيقتهما وانتفت العجة من حينئذ (والاخرى طلقين طلقين) أي طلق كل منهن طلقين بولادة الاوليين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شي وتنقضي عدتهما بولادتهما وعلى ما تقدم نقله عن الام لا يقع على كل منهن طلقة أيضا بولادة الاخرى ويعتدان بالاقرء (وتصدق بيمينها في حيضها اذا علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وأبكره الروح لانها أعرف منه به وتعتذر اقامة البينة عليه وان شوهه الدم لجواز أن يكون دم استحاضة (لا في ولادتها) اذا علق الطلاق بها فقالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الاصح) لا مكان اقامة البينة عليها والثاني تصدق فيها بيمينها لانها مؤتمنة في رحمها حيضا وطهرا ووضع حمل في العدة (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كان قال ان حضت فضررتك طالق فقالت حضت وأنكر الزوج اذ لو صدقت في ذلك يمينها لزم الحكم للانسان بيمين غيره وهو متمنع فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر (ولو قل) لامرأته



(قوله) صدق بيمنه لو رجع بعد ذلك وصدق واحدة ينبغي أن تطلق الاخرى اذا حلفت (قوله) المنجز فقط قال الرافعي رحمه الله لا يجمع بين المنجز والمعلق تمتع ووقوع أحدهما غير متمتع والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليقين ولانه جعل الجزاء سابقا على الشرط بقوله قبله والجزاء لا يتقدم فيلغو ولأن الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي محل للمنفعة السابقة انتهى واعلم أن هذه المسئلة أقرد لها جماعة من الأصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي اسحاق والغزالي والشاشي وغيرهم وقال ابن الصباغ وددت لو محبت هذه المسئلة وابن سريج يرى مما نسب \* (١٠٥) \* اليه فيها (قوله) ولغت الثالثة عبارة الرافعي رحمه الله ويلقي

قوله قبله لان الاستحالة جاءت منه (قوله) في المدخول بها لو كان لا يملك عليها سوى طلبة فكغير المدخول بها (قوله) قال ابن سريج واقعه على ذلك السفالان وابن الحذاق والشيخ أبو اسحاق المروزي وكذا الشيرازي والشيخ أبو حامد والنديمي والجرجاني والرويان وغيرهم ونقل في البحر عن أبي الطيب أن الشافعي رضى الله عنه نص على ذلك وحكاها الامام عن معظم الأصحاب (قوله) وبه اشتهرت الضمير فيه راجع لابن سريج (قوله) ولا يأتي الثاني هنا قل ازركشي اذا قلنا بوقوع المنجز ويكمل فينبغي هنا وقوع طلقين انتهى وكان مراده وقوع الطلقين ويعود اللعان والظهار والابلاء لانها تصح من الرجعية (قوله) وانما لم يأت الخ هذا يصلح أن يكون جوابا للبحث ازركشي الذي سقناه عنه على قول الشارح ولا يأتي هنا الثاني (قوله) واستعلق هنا الخ أقول وأيضا فيلزم على ذلك خروج الوطء عن كونه مباحا لان وطء الرجعية حرام (قوله) خطا با أوعية قيل لا تقابل بينهما فقد يجتمعان كما إذا كتب اليها أنت طالق ان شئت ونوى فوصل اليها وقد يفقدان كقوله بحضورها هي طالق ان شئت فان كان

(ان حقتا فانتما طالقان) والمعنى ان طلاق كل واحدة منهما معلق بيمينها جميعا وينبني عليه ما سبأني من تكذيب احدهما (فرعمناه وكذبهم ما صدق بيمنه ولا يقع) الطلاق لان الأصل عدم الحيض وبقاء النكاح (وان كذب واحدة) فقط (طلقت فقط) اذا حلفت أنها حاضت لتبوت حبيضا بيمنها وحيض ضررتها تصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها بيمنها لان اليمين لا تؤثر في حق غير الحالف فلم تطلق (ولو قال ان أو اذا أومتى طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز فقط) أي دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لزيادته على المملوك واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق لانه شروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة المنجزة وثنتان من المعلق ولغت الثالثة لادائها الى المحال (وقيل لاشي) يتسع من المنجز والمعلق لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وهذا الوجه والاول في المدخول بها وغيرها والثاني في المدخول بها ادغرها لا يتعاقب عليها طلاقا والثالث قاله ابن سريج وبه اشتهرت المسئلة بالسريحية واختاره كثير من الأصحاب كما اختار كثير منهم اه قول (ولو قال ان طاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح (يعين) فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به من الطهار أو غيره (ففي صحته الخلاف) فعلى الاول الرجوع بصح و يلغى تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغوان جميعا ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال ان وطئت) وطئا (مباحا فأنت طالق قبله ثم وطئت لم يقع) طلاق (قطعا) لانه لو وقع لخرج الوطء عن كونه مباحا وخروجه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا أم لا وانما لم يأت خلاف بالوقوع من الوجه الثاني في مسئلة الطلاق بالتعليق السابقة لان التعليق به يقصده سد باب الطلاق فعومل قائله بنقيض قصده بأن أوقع عليه مع المنجز بعض المعلق تعليلًا والتعليق هنا لكونه بغير الطلاق لا يثبت بابه (ولو علقه بمشيئتها خطابا) كان قال أنت طالق ان شئت (اشرطت) أي مشيئتها (على فور) لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطلق نفسك كتنسم (أو غيبة) كان قال زوجتي طالق ان شئت (أو عشيئة أجنبي) كان قال له ان شئت فزوجتي طالق (فلا) بشرط الفور في المشيئة (في الاصح) لاتقاء التملك في الثاني وبعده في الاول باتقاء الخطاب فيه والثاني بشرط الفور نظرا الى تضمن التملك في الاول والى الخطاب في الثاني ولو قال أنت طالق ان شاء فلان أو زوجتي طالق ان شاء فلان فلا يشترط فيه فور قطعا لاتقاء التملك والخطاب (ولو قال المعلق بمشيئته) من الزوجة أو الأجنبي (شئت كلها قبله وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا (وقيل لا يقع باطنا) لاتقاء المشيئة في الباطن ودفع ذلك بان ما في الباطن خلفاؤه لا يقصد

٢٧ في الاعتبار حقيقة الخطاب فكان ينبغي أن يقول خطا با أو غير خطاب وان كان الاعتبار الاستدعاء فليقل حضورا أو غيبة هذا حاصل ما في الزركشي والظاهر أن مسئلة الكذب من الخطاب دون الاخرى فالمراد بالخطاب ما كان يصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب وبالقية ما كان يصيغها كذلك



(قوله) وقيل يقع قبل منشأ الخلاف في المسئلة ان المسئلة هنا هل هي القول ام ارادة الطلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وانما يقصد التعليق باللفظ فالراجح هو الاول (قوله) والثاني تطلق الخ بهذا أفنى ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذر انه المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقد بوجه بأن التعليق مع الصفة تطبيق وصدور النسيان حالة الفعل كحال التلفظ بالطلاق مع نسيان الزوجة وتوقف جمع من قدماء الاصحاب عن الاقتفاء في هذه المسئلة ثم المعروف انه لا فرق في صور النسيان \* (١٠٦) \* بين المستقبل والماضي كان ينسى فيحلف

التعليق به وانما يقصد التعليق باللفظ الدال عليه وقد وجد فيما نحن فيه (ولا يقع بمشيئة صبية وصبي) علق الطلاق بها كان قال زوجته الصبية أنت طالق ان شئت أولا جنبي صبي أن شئت فزوجتي طالق فقال كل منهما شئت لا يقع الطلاق وان كان مميزا لانه لا اعتبار لقول غير البالغ في التصرفات (وقيل يقع بجمير) أي بمشيئته فتعتبر كما اعتبرت في اختيار أحد الأبوين ولو علقه بمشيئة بالغ مجنون من زوجة أو أجنبي فقال شئت لم يقع قطعا لان المجنون ايسر له قصد صحيح (ولا رجوع له) أي للعلق (قبل المشيئة) من المعلق بمشيئته نظرا الى أنه تعليق في الظاهر وان تضمن تعليقاً كما لا يرجع في التعليق بالا عطاء قبله وان كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الا أن يشاء زيد طامة فشاء طامة لم تطلق) نظرا الى ان المعنى الا أن يشاءها فلا تطلقين أصلا كما لو قال الا أن يدخل زيد الدار فدخلها (وقيل يقع طامة) نظرا الى أن المعنى الا أن يشاء طامة فلا يزد عليها (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كان علقه بدخول الدار (ففعله) المعلق به (ناسيا لتعليق أو) ذا كراه (مكرها) على الفعل أو طائعا جاهلا بأن المعلق عليه (لم تطلق في الاظهر) لحديث ابن ماجة وغيره ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بذلك والثاني تطلق لو جود المعلق به وایس النسيان ونحوه دافعا للوقوع (أو) علق الطلاق (بفعل غيره ممن يبالى بتعليقه) فلا يخالفه فيه اصداته أو نحوها (وعلم به فكذلك) أي اذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا لا يقع الطلاق في الاظهر (والا) أي وان لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان أو كان يبالى به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به كافي الروضة وأصلها (فيقع) الطلاق بفعله (قطعا) وان اتفق في بعض صور نسيان أو نحوه لان الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم اليه قصد انتع منه فان قصد المنع منه بان قصد الاعلام به ولم يعلم بالتعليق من يبالى بفعله فيأتي في الوقوع الخلاف كما أفهمه كلام الروضة وأصلها

\* (فصل قال) \* لزوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عددا لانية) له عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا (فان قال مع ذلك) القول والإشارة (هكذا طلقت في أصبعين طمقين وفي ثلاث ثلاثا) كما تطلق في أصبع طامة (فان قال أردت بالإشارة) في الصورة الثانية (المقبوضتين صدق يمينه) فلا يقع أكثر من طمقين (ولو قال عبد) لزوجته (ادامات سيدي فأنت طالق طمقين وقال سيده) له (ادامت فأنت حرف مقبوضه) أي بموت السيد بان خرج من ذلت ماله (فلاصح أنها لا تحرم) عليه (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعد انقضاءها (قبل زوج) والثاني تحرم فلا تحلل له الا بعد زوج ومعلوم ان الطلاق والعتق وقفا معا فالاول غلب العتق فكانه تقدم والثاني عكس فان لم يخرج العبد من الثلث بقي رقيق ما زاد عليه وحرمت

على ما لم يفعله انه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في أثناء تعليق الطلاق وخص البغوى عدم الحث بالنسيان في المستقبل دون الماضي ووافق ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عمدا ولا سهوا فدخل ناسيا فانه يحث بخلاف كما في زوائد الروضة وجرم به الرافعي في كتاب اللعان انتهى \* فرع \* لو حلف بالطلاق أن ولده أو داته أو غيره ما فعل الشيء الفلاني ناسيا فالمتجه عدم الحث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه قتأمل ولكن لم أرفقه شيئا (قوله) وليس النسيان ونحوه دافعا لانه متعلق بأدعى (قوله) وعلم به قال الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حثه أو منعه كما جزمه وفاقا للامام وغيره فانه قد يقصد التعليق بصورة الفعل انتهى وينبغي جريان مثله في مسئلة فعل نفسه السابقة (قول) المتن والافيق شامل لثلاث صور ان لا يبالى ويعلم بالتعليق أولا يبالى ولا يعلم أو يبالى ولا يعلم والا واثمان لا أشكال فيهما وأما الأخيرة فحلها اذا لم يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح \* فرع \* قال لها ان لم تدخل الدار اليوم فأنت طالق فنسيت الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشي فيه

احتمال والا قرب الانحلال \* (فصل) \* قل أنت طالق الخ (قوله) لم يقع عددا لانية وذلك لان الطلاق لا يتعددا لابقظ أو نية ولم يوجد واحد منهما وأفهم قوله عددان الواحد تقع وهو كذلك (قوله) فان قال مع ذلك الخ وجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام القظ بالعدد كقوله صلى الله عليه وسلم هكذا وهكذا وأشار بأصبعه وناسيا به في الثالثة وأراد تسعا وعشرين (قوله) طلقت في أصبعين أي من لم ينو



(قوله) نفي الخلاف أي قال يقع ظاهرا بخلاف لكن أنظر ما مذهبه في الوقوع باطنا على المخاطبة (قوله) فطلعتان استشكله الزركشي بأن النكرة إذا أعيدت تكون غير الأولى ولو قال ان أكلت رمانة فأكلت نصفين من رمانتين لم تطلق ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وان أكلت نصفه فأنت طالق وان أكلت ربعه فأنت طالق فأكلته طلعت ثلاثا وان أكلت نصفه قال الصميري فكذلك ولم يوجهه واستشكل (قوله) والхلف \* (١٠٧) \* بالطلاق الخ وذلك لان الخلف بالطلاق فرع الخلف بالله وهو مشتمل على

ذلك وسواء كان الخلف والتابع لنفسه أو لغيره أو لهما معا والخلف به مع الخلف وكسر اللام وسكونها أو يقال فيه محمول مصدر عوى وزم من عول وهو لغة انقسم ثم ان غرض من كلامه ان يبين الفرق بين الخلف بالطلاق والتعليق المحض على صفة (قوله) أو تحفة خبر أي منه أو من غيره (قوله) وهو في العدة طاهره اشتراط ذلك في الجية وفي توقف الاخيرة والله ولي على ذلك تطرل ينبغي اذا حصل اليأس أن يقع الطلاق في الأولى والاخيرة ثم انما المشكاة أيضا عني قوله لا حنث في الخلف على غيرة الخلف بقوله أيضا وهي في العدة يقتضي أن انصفاه اذا تحققت بعد انقضاء العدة لا حنث به والمتجه في الأولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موت ما بعد العدة من غير خروج يقتضي بوقوع الطلاق قبل انقضاء العدة الحكم المذكور في الاخيرة مشككا على تقديره من الخلف سئل في الخبر (قوله) اذا طلعت عبرها بباروفية سلف من اشارة الى أنه لا فرق بينهما وهو المذهب وقيل هو بأن حنث به وبأذاتوقيت فيهما (قوله) وتبرأه الخ الظاهر انه لو تكرر حنث به في التعليق أو تخلف به ارض لا

عليه لان البعض كالمقن في عدد الطلاق (ولو نادى احدي زوجتي فأجابته الاخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المنادة لم تطلق المنادة) لانها لم تخاطب بالطلاق وطق خطابها لا يقتضي وقوعه عليها (وتطلق الجيسة في الاصح) لانها خوطبت بالطلاق والثاني لا تطلق لانها لم تقصد بالطلاق وقيل الوجهان في الوقوع باطنا ولا خلاف في الوقوع ظاهرا واحتمل الامام نفي الخلاف في الوقوع ظاهرا وبوته في طلاق المنادة لانها المقصودة بالطلاق ومشي على ذلك الغرالى جازيا به (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كان قال ان أكلت رمانة فأنت طالق وان أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة فطلعتان) لحصول الصفتين بأكلها ولو كان التعليقان بكما طلعت ثلاثا لانها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين (والخلف بالطلاق ما تعلق به حث) على الفعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ليصدق فيه (فإذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فأنت طالق وقع انعاق بالخلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (ويقع الآخر ان وجدت صفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كونه وهي في العدة (ولو قال) بعد التعليق بالخلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج فأنت طالق لم يقع انعاق بالخلف) لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر ويوقع المعلق بالصفة اذا وجدت (ولو قيل له استخبارا أضفتها) أي زوجتك (تقال نعم فأقرار به) أي بالطلاق فان كان كاذبا فهمي زوجته في الباطن (فان قل أردت) طلاقا (ماضيا وراجعت صدق بيمينه) في ذلك (وان قيل) له (ذلك انما سألنا) فقال نعم فصريح) لان نعم قائم مقام طاعتها المراد به كره في السؤال (وقيل) كناية فتحتاج الى التنية \* (فصل علق) \* الطلاق (بأكل رغيف أو رمانة) كان قال ان أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة فأنت طالق (فبقى) من ذلك بعد أكلها (لبانة أو حبة لم يقع) طلاق لانه يصدق أنها لم تأكل الرغيف أو الرمانة وان تسامح أهل العرف في اطلاق أكمل الرغيف أو الرمانة في ذلك وقال الامام في ذات يد مدركه لا أثر له في بطلان حنث نظر ان عرف (ولو أكل) أي الزوجان (تمرا أو خملطان أو هما فقال) لها (ان لم تميزي فواث) عن نواي (فأنت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع) طلاق (الا أن يقصد تعيينا) لنواها عن نواه فلا يخلص من اليمين بما فعلت (ولو كان بفهمها تمرد فعلق بملعها ثم برميها ثم باسا كها) كن قل ان بلغت فأنت طالق وان رميتها فأنت طالق وان أمسكتها فأنت طالق (فبادرت مع فراغه) من انشغالتي (بأكل بعض) منها (ورمي بعض لم يقع) طلاق فلم تبادر بأكل المعصية والطلاق لا يمسك (ولو أكلت منها سرقة فقال ان لم تصدقني فانت ذائبة فماتت) كذا من أحدهما (سرق) والآخر (ماسرقت لم تطلق) لانها صادقة في أحد الكلامين (ولو قال ان لم تخبريني بعدد حبوب هذه الرمانة قبل كسرها)

لوجاء الاثرا كنفى به ولو تخلفوا عن وقت مجيئهم عادة فعل نظر (قوله) وقيل كناية لو قال نعم طلعت فهو صريح قطعا \* (فصل) \* علق بأكل رغيف الخ (قوله) وحدها أي بحيث ينعدم التماس بين اثنين منه (قوله) فلا تخلص الخ هي عبارة الشرح والسر بظاهرها في الوقوع حاه وناهر بارادتها كقول الزركشي الوقوع في الحال قلت وهو الحق انه من التعليق بالمستحيل مع الق (قوله) تمريها بظاهرها (قوله) ورمي بعض فماتت أو (قوله) ان لم تصدقني ذائبة فماتت (قوله) كذا من أحدهما (سرق) والآخر (ماسرقت) ان أن يكبر كالأما واحد المحل ما سما وصلا بجملة نسيت الأولى



(قوله) فتقول مائة وواحد الخ طاهره اشتراط الولاء وبه خبر الرافي حيث قال على الولاء انتهى والوجه عدم اشتراطه واعلم أن الخبر أعظم من الصدق فكان ينبغي الاكتفاء بأي عدد ذكرته صادقة أو كاذبة ومثله يقال في المسئلة لآنية وأجيب بأن القرينة هنا تقتضي الاخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لا بد في الخبر عن وقوعه من الصدق بخلاف محتمل الوقوع وعدمه (قوله) فلا يخلص من البين الخ أي ولكن لا يقع حالا خلافا لظاهر المنهاج هذا حاصل ما أشار إليه الزركشي والوجه \* (١٠٨) \* ما اقتضاه ظاهر المنهاج لانه تعليل

بالستحيل مع النفي كقوله ان لم تصعدى السماء فأنت طالق قال الكمال القدسي والتعليل بالاستحيل مع النفي يقع في الحال (قوله) لان القصد في التعليق بالضرب التشويش فلا بد في الضرب من الايلاء على الاصح (قوله) نظرا لوضع اللفظ الخ اعلم أنه اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الاول عند الجمهور لانه الاصل والعرف لا يكاد يضبط وقدم الثاني عند الامام لانه المتبادر بدليل ما لو حلف ليضرب بها حتى تموت فإنه يبرأ بالضرب الموجه جدا

\* (كتاب)

الرجعة هل هي كابتداء النكاح أو كدوامه قال الشيخان لا يطلق الترجيح بشئ لا اضطراب فروعهم قال الزركشي وسكتوا عن سنيها لاختلاف ذلك بحسب الحال (قوله) ولا صبي أي بأن يولد كل فيه مثلا أي فالصبي لانه مؤثر طلاقه (قوله) على الصحيح فاقس من وجهين الاول ان المقابل بحث للرافعي قال الزركشي وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولي أقوى من تصرف الوكيل لانه بالولاية فالظاهر الجواز وان منعنا التوكيل في الرجعة الوجه الثاني اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشي وغيره أيضا بأنه انما يتجه اذا قلنا الرجعة فلا ابتداء فان قلنا كالدوام فقد

فأنت طالق (فان خلاص) من البين (أن تذكر عددا يعلم أنها لا تنقص) عنه (كمائة ثم تزيد واحدا واحدا) فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا (حتى يبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه) فتكون مخبرة بعددها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فمن لم يقصد تعريفا) فان قصده فلا يخلص من البين بما ذكرته (ولو قال ثلاث من لم يتخير في عدد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقالت واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (واخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثلاثة احدى عشرة أي لسافر لم يقع) طلاق على واحدة منهن لصدقهن فيما ذكره من العدد كما تقدم (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين) أوزمان (طلقت بمضي لحظة) لصدق الحين والزمان بها والى بمعنى بعد (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد أو لمسه وقذفه تناوله) التعليق (حيا وميتا) أم في الرؤية والممس فواضح وأما في القذف فلان تذف الميت كقذف الحي في الاثم والحكم ويكفي رؤية شيء من البدن أو لمسه من غير حائل ولا يكفي لمس الشعر والظفر (بخلاف ضربه) اذا علق الطلاق به فلا يتناول التعليق ميتا لان القصد في التعليق بالضرب التشويش والميت لا يحس بالضرب حتى يتشوش به (ولو خاطبته) زوجته (بمكرهه كسفيهه يا خبيس فقال ان كنت كذلك) أي سفيهها أو خبيسا (فأنت طالق ان أراد كفايتها باسماع ما تكره طلقت وان لم يكن سفيه) أو خسة (أو التعليق اعتبر الصفة) فان لم تكن موجودة لم تطلق (وكذا ان لم يقصد شيئا تعتبر الصفة (في الاصح) نظرا لوضع اللفظ فلا تطلق عند عدمها والناسي تعتبر الصفة بل يحكم بوقوع الطلاق في الحال نظرا الى العرف في قصد المكافأة بما ذكر (والسفه منافي لطلاق التصرف) أي هو صفة لا يكون الشخص معها مطلق التصرف كان يبلغ مبدرا يضيع المال في غير وجهه الجائر (والخبيس قيل من باع دينه بديناه) بان ترك دينه لاستغاله بديناه (ويشبه أن يقال هو من يتعاطى غير لاثوبه بخلا) بما يليق به

(كتاب الرجعة)

هي الرذالي النكاح من طلاق غير بائن في الندة كما يؤخذ مما سياتي (شرط المرجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغاً عاقلًا فلا يصح رجعة مرتد ولا صبي ولا مجنون (ولو طلق فحق فللولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف في جواز التوكيل في الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل في ابتداء النكاح لان كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحصل) الرجعة (براجعتك ورجعتك وارنجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الاضافة معها كان يقول رجعتك الى أو الى نكاحي (والاصح ان الرذوال امساك) كقوله رددتك أو أمسكتك (صريحان) أيضا لو ردهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحا أي رجعة كما

فقال بكتفي بالمصلحة وان توقف الابتداء على الحاجة لان الابتداء يلزم بلا خلاف فرب مصلحة تهض بالتسوية قال

في المزامنة ابتداء (قوله) صريحة أي لشيوعها ووردتها في الاخبار وأفهم الاسناد الى الضمير جواز الظاهر بالاولى وينبغي أن يكون الصادر كتابية كمنظيره من الطلاق



(قوله) بناء الخ كلامه بوجه أن الخلاف السابق في صراحة الردع قطع النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الإمام التصريح بذلك قلنا لعل الإمام يرى أنه صريح معتبر عند الصلة (قوله) وعلى المفارقة قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان ذلك قرينة على عدمه فيما قرن بها ولذا نقل \* (١٠٩) \* الزخشي عن الشافعي استحباب آية شاهد لظاهر الآية انتهى (قوله)

على الاستحباب لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وجهان في الحاوي (قوله) ولا يصح بها الخ هو مستفاد من الفاء في المتن فيه إجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع أن الذي يستقل به الشخص بنفقة الكفاية قطعاً ولو اختلفت القرائن بالكفاية هنا قال الزركشي صح قطعاً كما قالوا في البيع انتهى أقول فيه نظر اشتراط الشهود على قوله (قوله) لأن ذلك الخ عبارة غيره لأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخيار فإنه لا يوجب الخيار بحال فإزان يقطعها ولأن الملك يحصل بالفعل كالسبي (قوله) بموطوءة تين هو أحسن من قول غيره معتدة لشهرته من طهقت في حيض فأنه تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة في حكمها كما قال الزركشي (قوله) باقية في العدة لو وطئها في أثناء العدة استنفت ودخل فيها بقية الوطء ويراجع في تلك البقية لا غير كما سيأتي في المتن ولقد نظمتها في العدة ثم تنص ولكن الرجعة في زمن الإفراء أو أثناء شهر خصة نفعاً عليه (قوله) فلا يصح تصديقها بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن الآية وله الرجعة بين أسوأين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فأصر على باقي الولد دون النسب وكذا في استبلا دالمة ونحوهما (قوله) فإنه وعشرون يوماً كذا في باب العدة أنه يصور في تين وكرافه في التمار والحاوي ونقل عن العراقيين

قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف وأوتسريحاً بحسن والساكنين أيهما كتمان يحتاج معهما إلى السكينة الأولى لم يتكرر في القرآن والثاني يحتمل الإمساك في البيت أو باليد (وأن التزويج والنكاح) كقوله تزوجتك أو نكحتك (كتمان) والثاني هما صريحان لأنهما صالحان لا بداء الحل فلان يصلح التدارك أولى ودفع هذا بأن ما كان صريحاً في بابه لا يكون صريحاً في غيره كالطلاق (وليقل وردتها إلى أو إلى نكاحي) بناء على أن الردع صريح ولم يقترن بنية وقيل لا تشترط الإضافة المذكورة كما في لفظ الرجعة وقرئ بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف لفظ الرد المطلق لا يهاجمه المعنى المقابل لقبول أو الرد إلى الأبوين بسبب القراق قال الرافعي ويشبه أن يحكي خلاف اشتراط الإضافة في لفظ الإمساك بناء على أنه صريح والذي أورده في التهذيب أنه يستحب أن يقول أمسكتك على زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في لفظ الرد وتبعه في الروضة على ذلك رافهم ما ذكرناه لا يأتى الاشتراط بناء على أنهما كتمان لوجود البنية (والجديد أنه لا يشترط الأشهاد) في الرجعة لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضاً أنه يشترط لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أي على الإمساك الذي هو بمعنى الرجعة وعلى المفارقة واجب بحمل ذلك على الاستحباب كما في قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدتم للإمن من الجحود (تصح بكفاية) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بها مع البنية بناء على الاشتراط لأن الشهود لا يطلعون على البنية فرع تصح الرجعة بغيرها بنية وقيل لا وقيل إن أحسن العربية لم تصح بغيرها ولا صحتها (ولا تقبل) الرجعة (تعلية) كتمكح فاذا قال راجعتك انشئت قنات شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفعل كوطء) ومقدمته لا رذل حرم بالطلاق كما سيأتي ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة) بخلاف من طلقت قبل الوطء أو بعده بعوض أو بدون واستوفى عدد طلاقها أو لم يستوفى وانقضت عدتها لحصول البينة فيما ذكر وبخلاف من انقضى نكاحها لاختصاص الرجعة بالطلاق (محل الحل لا مرئدة) فإنها لا تحل لأحد كما تنص في محله فلو ارئت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آيلة إلى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت إلى الإسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت نقضاء عدة أشهر) كن تكون آيسة (أو أسكر صدق بيمينه) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في وقت طلاقه والقول بقرنه فيه (أو وضع حمل لمدة أمكان وهي ممن تحبض لا آيسة فلا يصح تصديقها بيمين) لأن النساء مؤتمعات على أرحامهن والثاني لا وطالب بالبينة لا مكانها فان القوا بل تشهدن الولادة غالباً ما الآية من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لأنها لا تحبل وأما مدة الامكان فبينها بقوله (وان ادعت ولادة) ولد (نام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة نوطء ولحظة تولادة (أو) ولادة (سقط مصورة فائة وعشرون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح (أو) ولادة (مضعة بلا صورة ثمانون يوماً وخضتان) من وقت النكاح وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة على خلاف في الثالث تأني في بابها فان



(قوله) واللحظة الاولى الخ كذلك لنا قول أن اللحظة الثانية لا تكفي بل لابد من مضي يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشي وهو قوي  
 نظرا للاحتياط (قوله) ويصور أي ويصور الامكان على هذا بهذا \* (١١٠) \* (قوله) بأخرجه وهذا بخلافه

على الاول فانه لابد أن يبقى من الطهر  
 بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول  
 المنهاج في طهر خلاف ذلك (قوله)  
 أو في حيض الخ لو شكت فلم تدر هل  
 طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردي  
 حمل أمرها على الأقل وقال شيخه  
 الصميري لم يخرج الا يمين وهو الوجه  
 (قوله) فالحكم الخ أي فيكون للحرة  
 اثنان وثلاثون يوما ولحظة وللامه ستة  
 عشر يوما ولحظة وقوله وقد تقدم أي في  
 كلام الشرح قال المحشي هذه حاشية  
 صحيحة فينبغي تأملها (قوله) ان لم تخالف  
 عادة وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة  
 أو عاداتها أقل الحيض والطهر أو لم يكن  
 لها عادة أصلا (قوله) والثاني  
 لا تصدق قال الشيخ أبو محمد انه المذهب  
 والرواي انه الاختيار في هذا الزمان  
 قال الزركشي وحكاه الشيخ أبو محمد عن  
 النص ونص عليه في الام وهو الصواب  
 لانه يعضده أصل وظاهر انتهى ولو  
 مضت العادة فادعت مزيدا وان العادة  
 تغيرت فنقلنا في العدد عن الامام ان  
 الذي يدل عليه كلام الاصحاب تصديقها  
 وجها واحدا وعلى الزوج السكنى ثم أبدى  
 الامام فيه احتمالا بأن لو صدقها لم يما  
 تمادت الى سن اليأس وفيه اجحاف  
 بالزوج (قوله) لا ترفع الخ أي لان  
 تلك الطلقة حسبت ولم تمحها الرجعة ثم  
 قضية الطلاق المثنى ان المهر يجب ولو  
 علمت الزوجة التحريم وعلم أن ابن عبد

ادعت الوضع في أي قسم لاقل بما ذكر فيه لم تصدق وكان الزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء  
 على الغالب من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كالمشرق مع المغرسة تكون  
 المدد المذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل المدة الاولى أي اعتبار مدة الحمل بسبعة أشهر وقوله  
 تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل المدة الثانية والثالثة حديث  
 الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن امه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل  
 ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح الى آخره (أو) ادعت (انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت  
 في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم  
 تحيض أقل الحيض يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في  
 الحيض لحظة وهذه اللحظة لاستبانة القراء الثالث وليست من نفس العدة وقبل هي منها حتى تصح  
 الرجعة فيها واللحظة الاولى قبل لا تعتبر بناء على القول المرجوح ان القراء الانتقال من طهر الى دم  
 ويصور على ذلك بما اذا علق بأخر جزء من طهرها (أو في حيض فسبعة وأربعون) يوما (ولحظة)  
 وذلك بأن يعلق الطلاق بأخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض أقل الحيض  
 يوما وليلة ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وهذه اللحظة لاستبانة  
 كما تقدم ولا حاجة هنا الى لحظة في الاول (أو امة وطلقت في طهر فستة عشر يوما ولحظتان)  
 وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض  
 لحظة لاستبانة القراء الثاني وهو تمام عدة الامة وقيل لا حاجة الى اللحظة في الاول لما تقدم (أو في)  
 (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بأخر جزء من الحيض ثم تطهر  
 أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة تنسبه قوله في طهر  
 في المسألتين أي مسبق بحيض امام من ابتدأها الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة  
 ثمانية وأربعون يوما ولحظة وامة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فیهما على الرابع ان القراء الطهر المحتوش  
 بدمين فان قلنا بالمرجوح فالحكم حكم من حاضت قبل الطلاق وقد تقدم (وتصدق) المرأة في ادعاء  
 انقضاء العدة بأقل مدة الامكان بيمينها (ان لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة وكذا  
 ان خالفت في الاصح) لان العادة قد تتغير والثاني لا تصدق لانه (ولو وطئ) الزوج (رجعية  
 واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقي) من اقراء الطلاق دون ما زاد عليها للوطء  
 (ويحرم الاستمتاع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالبائن (فان وطئ فلا حد)  
 وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أبا حنيفة قال بحله لحصول الرجعة عنده  
 (ولا يعزرا لامعتقد تحريمه) بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع  
 وكذا ان راجع على المذهب) المنصوص والطريق الثاني لا يجب في قول مخرج من نصه فيما  
 اذا ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول ابو جوبه من  
 النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النصين والفرق ان أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع  
 بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بعد آخر (ويصح ايلاء وطء طلاق ولعان) من الرجعية  
 لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة  
 ما ذكره وتقدم مسائل التوارث والطلاق في بابها وستأتي الاشارة الى المسائل الباقية في أبوابها

انبر قال لا أعلم أحدا أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لانها محترمة عليه الابرجعة والغرض  
 (قوله) ابقاء الولاية عليها ولان الله سمى له علة في قوله تعالى ويعولتهن أحق بردهن قسبت أحكام العولية الا فيما استثنى كالوطء



(قوله) الانتضاء المراد وجود ما به الانتضاء عادة لاحقية لان دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقها عليه حقيقة (قوله) لان الاصل الخ علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله (قوله) انها ما انتقضت الخ قضيته انه لا يـ في أن يحلف انه لا يعلم انتضاءها يوم الخميس \* (١١١) \* وكل الفرق بينه وبين ما سلف في الاولى من أنها تحلف على نفي العلم بالرجعة يوم

الخميس كون الانتضاء ليس من الافعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وانما هو أثر الفعل وحكمه (قوله) ان عدتها انتقضت الخ قضيته انه لا يكتفى بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة (قوله) صدق اقتضى اطلاقهم هذا ان الحكم كذلك ولو كان وطؤها في العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لان المرأة تحاول رفع النكاح فيها وهو ثابت وهناك وقوع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والاصل عدمه (قوله) لان الاصل عدم الوطء أي وان وقعت خلوة \* (كتاب الابلاء) \*

هو مصدر آلى يولى ابلأ أي حلف (قوله) زوج خرج به السيد والاجنبى (قوله) من وطئها أي المشرع خرج غيره من بقية الاستمتاع (قوله) أوفوق أربعة أشهر الخ الآية الكريمة نفيد أن الأربعة فسادونها لا ايلاء فيها وذلك لان هذه المدة لا معنى لاهرها فيها بالترص أربعة أشهر لان المدة تنقضي قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك متمتعاً بغير عمن فلا يكون مولياً وفي هذه رد على ابن خزم حيث زعم أن الابلاء يحصل بأي زمن وانما التريص حكم من الشارع بعد ذلك \* تنبيه \* قوله أوفوق أربعة أشهر في معنى هذا التعليق بمسئ بعد الحصول فيها فلا يرد ذلك على المحتكم قبل هو ليس بجامع لعدم شموله مؤعلق بالوطء التزام شيء ولا مانع لشموله العاخر

والغرض من جمعهم الخمس هنا الاشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسياق في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فمافانكرت فان اتفقا على وقت الانتضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بيمينها) انها لا تعلم راجع يوم الخميس لان الاصل عدم الرجعة الى يوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انتقضت الخميس وقال السبت صدقت بيمينه) انها ما انتقضت يوم الخميس لان الاصل عدم انتضاءها الى يوم السبت (وان تنازعا في السابق بلا اتفاق) بان اقتصر الزوج على ان الرجعة سابقة والزوجة على أن انتضاء العدة سابق (فالأصح ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانتضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) ان عدتها انتقضت قبل الرجعة وسقط دعوى الزوج (أو ادعاها) أي الرجعة (قبل انتضاء) للعدة (فكانت بعده صدق) بيمينه انه راجع قبل انتضاءها (قلت فان ادعى ما صدقت) بيمينها (والله أعلم) نقله الرافعي عن البغوي وغيره وأسقط العزم من الروضة والوجه الثاني تصديقها مطلقا والثالث تصديقه (ومتى ادعاها) أي الرجعة (والعدة باقية) وأنكرت (صدق بيمينه) لقد رتبته على انشائها وقبل هي المصدقة لان الاصل عدم الرجعة فان ارادها أنشأها (ومتى أنكرت ما صدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كمن أنكرت حقا وحلف عليه ثم اعترف به لان الرجعة حق الزوج (واذا اطلق دون ثلاث وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت) وطئه (صدق بيمينه) انه ما وطئها لان الاصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالهر فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه الا بنصف) منه عملا بانكارها وترك المصنف ذكر اليمين في بعض صور التصديق للعلم بوجوده من البعض الآخر

#### \* (كتاب الابلاء هو حلف زوج يصح طلاقه) \*

بأن يكون بالغاً عاقلاً (لمتنع من وطئها) أي الزوجة (مطلقاً أوفوق أربعة أشهر) كان يقول والله لا أطأك أو والله لا أطأك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق كما سيأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية ويصح ايلاء العبد والذمي والمرضى كغيرهم وايلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وتقدم صحة الابلاء من الرجعية في باب الرجعة وسياق ضرب المدة من الرجعة ويصح الابلاء من الامة والذمية والمرضة والصغيرة (والجديده لا يحتص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به) أي بالوطء (طلاقاً أو عتقاً) كقوله ان وطئت فضرئت طالق أو عبدى حر (أو قال ان وطئت فثنته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولياً) لانه يمنع من الوطء لما علق به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرية كما يتسع منه بالحلف بالله تعالى والتدعيم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لانه المعهود دلائل الجاهلية الحاكمين بأن الابلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولو حلف أجنبى عليه) أي على الوطء كان قال والله لا أطأك (فيمين محضة) أي خالية عن

عن الوطء يجب ونحوه قلت يجب عن الشق الاول بأن التعليق المذکور حلف فهو داخل وعن الثاني بأنه غير مراد بقريته ذكره في المتن بعد ذلك (قوله) يؤلون من نسائهم ضمن معنى الامتناع فعلى من وكذا يقال في استعمال الفقهاء ذلك (قوله) والجديد الخ أي لان ذلك يسمى حلفاً فشملة الآية (قوله) دون الصفة أي الالهة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع عن الوطء



(قوله) للرتقاء والقرناء احتراز عن المحبوب  
 لان المدة تضرب له ويطلب بالبقيّة  
 باللسان بأن يقول له في وقت ولو قدرت  
 لا صبتك \* تنبيه \* لو طرأ الحجر بعد  
 الحلف لم يبطل الايلاء على المذهب  
 وسيأتي تصريح الشارح بذلك في الجب  
 الوهم أن الرق والقرن بخلافه وقد  
 بوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه  
 فيها ادلا مطالبة مع قيام المانع  
 والتعيين بقاؤه فيها لاحتمال الزوال  
 وان كانت المطالبة ممتعة مادام المانع  
 في الزوجة قائما (قوله) وهكذا امرارا  
 فيل الا حسن ان يقول وان قاله مرارا  
 (قوله) كنزول عيسى قديسا انه  
 الادنى للتحقق البعد نظرا الى ما ورد من  
 تأخير من الدجال (قوله) حيث تأخر  
 الخيزيدان هذا هو محل الوجه المرجوح  
 لامتوهمه العبارة من الحكم به حالا على  
 هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة انه  
 بمجرد التأخر عن الاربعة تتوجه  
 المطالبة من غير توقف على مضي مدة  
 اخرى وهو ظاهر (قوله) تغيب ذكر  
 صورته الشارح فيما يأتي بأن يقول لا  
 أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال  
 ابن الرعدة وله تأويلان الاول ان يراد  
 به اغيب شيئا منه والثاني انهم عبروا  
 به عن الحشفة لانها العدة في ترتيب  
 الاحكام انتهى (قوله) واقتضاض  
 البكر لو كانت غورا وعلم حالها قبل  
 الحلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون  
 موليا الا أن يقال الغيبة في حق البكر  
 تختلف الغيبة في حقها (قوله) فانه  
 قال أردت بالوطء المح اقضى صنبعا  
 لو ان أردت بالتغيب تغيب جيب  
 الكلابين بل في رأيي  
 في مراد الشارح

الايلاء فان نكحها فلا ايلاء بخلافه المذکور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح او بعده  
 كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء او قرناء أو آلى محبوب) أي مقطوع الذکر كله  
 (لم يصح) هذا الايلاء (على المذهب) لانه لا يتحقق فيه الغرض في الايلاء من قصد ايداء الزوجة  
 بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثاني يصح لعموم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول  
 وبعضهم بالثاني وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء والقرناء لان الامتناع من جهتها قاله ابن الصباغ  
 وفائدة الصحة التأتم فقط ومن جب بعض ذكره وبقى منه قدر الحشفة يصح ايلاؤه ولو بقي دون قدرها  
 فكجب جميعه واخصى يصح ايلاؤه ومن جب ذكره بعد الايلاء لا يبطل ايلاؤه على الرابع (ولو قال  
 والله لا وطئتكم اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم اربعة اشهر وهكذا امرارا فليس بمول  
 في الاصح) لا تنفاه فائدة لا يلاء من المطالبة بموجبه في ذلك ادب عدم مضي اربعة اشهر لا يمكن المطالبة  
 بموجب اليمين الاولى لا تخللها ولا بموجب الثانية لانه لم يمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد  
 مضي الاربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا الى آخر حلفه والوجه الثاني هو مول بما قاله  
 لاضرارها به فانه يمتنع به عن وطئها حذرا من الحنث وفائدة الايلاء على هذا أنه يأثم به اثم المولى وعلى  
 الاول هل يأثم اثم الايلاء أولا يأثم أملا لعدم الايلاء احتمالا لان الامام قال في الروضة الرابع تأتم به  
 (ولو قال والله لا وطئتكم خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم سنة) بالنون (فابلا أن لكل)  
 منهما (حكمه) فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الايلاء الاول من الغيبة أو الطلاق فان  
 طالبت فيه وفاء خرج عن موجبه وبانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الايلاء الثاني فلها المطالبة  
 بعد اربعة اشهر منها بموجب كما تقدم فان أخرت المطالبة في الايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس  
 منه فلا تطالب به لا تخلاله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع  
 من الوطء (بمستبعد الحصول في الاربعة) الاشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو  
 خروج الدجال كان قال والله لا أطأك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (قول)  
 لظن تأخر حصول المقيد به عن الاربعة الاشهر (وان طرأ حصوله قبلها) أي حصول المقيد به قبل  
 مضي الاربعة الاشهر كان قال في وقت غلبة الامطار والله لا أطأك حتى تجيء الامطار (فلا) أي  
 فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد يمين (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل مضي  
 الاربعة الاشهر أو بعد مصيها لا يكون موليا (في الاصح) لا تنفاه طرأ التأخر عن الاربعة الاشهر  
 حتى لو تأخر عنها لا تطالب به لا تنفاه تحقق قصد الاضرار أولا والثاني هو مول حيث تأخر المقيد به عن  
 الاربعة الاشهر فلها مطالبة حصول الضرر لها في ذلك (ولفظه) أي اللفظ المستعمل في الايلاء  
 لفائدة معنى الوطء (صريح وكفاية فمن صريحه تغيب ذكرى بفرج ووطء وجماع واقتضاض بكر)  
 كان يقول والله لا أغيب ذكرى بفرجك أو لا أطأك أو لا اجامعك أو لا اقتضك وهي بكر لا شهرار  
 ذلك في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع والاجتماع وبالاقتضاض الاقتضاض  
 بعيراه كالمقيد في الطاهر ويدين في الاولين وكذا في الثالث على الاصح كذا في الروضة وأصلها  
 وفي الكفاية في الثالث أنه يقبل في الاصح وتغيب الحشفة كتغيب الذكر (والجدید ان ملازمة  
 وما ذنعة وما سمره وانبا و غسبا او قرنا ونحوها) كالس والاقضاء كقوله والله لا أمسك أو لا أفنى  
 ائيك (كأن) معتبرة النية اوطء لعدم اشهارها فيه والقديم أنها صرائح لكثرة استعمالها



(قوله) أو بآية أي سعالا زما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وإن قلنا بزوال ملكه انتهى ولك أن تقول إذا زال ملكه لم يكن الخيار للشيء قط ثم فسح فكيف يعتق وقد تجد ذلك (قوله) ويحكمهما طاهر بحيث فيه الزركشي بأن طهاري مصدر مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على مخرج به التحاة كصاحب البسيط منهم حيث قال إذا قلت يجنبني انطلاقك فلا يدل على الوقوع بخلاف ذلك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول \* (١١٣) \* (قوله) وإذا وطئ في مدة لا يلاء أي بأن يكون الوطء بعد الطهارة ولو كان قبله ثم

وجد في المصريح شارح بجمعه وفي شرح الارشاد أنه يعتق العبد وتبين سقوط الإيلاء ثم ساق اشكالا للرافعي فليراجع (قوله) فضررتك طالق لو قال فعلى طلاق ضررتك أو فعلى خلاقتك فلا يكون موليا قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغیر الحلف بالله تعالى قال الزركشي وهو جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيئا انتهى أقول ووجه عدم لزوم أنها صيغة نذر وانطلاق لا يشت في الزمة فلا ينافي وقوع الإطلاق بها انشاده (قوله) لأن المعنى الخ قال الزركشي وكذا قوله وسألا كثر يدا وعمرا ويكرا (قوله) فان جامع ثلاثا أي ويؤبعد فراق الثلاث ولو في اندرة قاله الزركشي (قوله) ومقابل الاظهر به قول الأئمة الثلاثة (قوله) قول الخ طاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة لا يرتفع الإيلاء في الساقيات وهو مرجح لأنه لا ينافي لصيغة تضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتفق بصواباتها لسكنة لأن الأصح عند الأكثرين الانحلال وزوال الإيلاء لأنه حلف أن لا يطأ واحدة وقد وجد وبحت الرافعي أنه إن أراد المعنى الذي قاله الأئمة الوجه بقاؤه والا فليكن كقول لا جامعكن فلا يحنث الا بوطء الجميع

فيه (ولو قال ان وطئتك فبعتي حر قال ملكه عنه) كان مات أو اعتقه أو باعه أو وهبه (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيئا فلو عاد إلى ملكه لم يعد الإيلاء وفيه قول عود الحنث (ولو قال) ان وطئتك (فبعتي حر عن طهاري وكان طاهر قول) لأنه وإن لم يعتق عن الطهارة فعتق ذلك العبد وتجبيل عنه زيادة على موجب الطهارة التزمها بالوطء فإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن طهارة على الأصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى به حق الحنث (والا) أي وإن لم يكن طاهر (فلا طهارة ولا إيلاء باطنا ويحكمهما طاهرا) لافقاره بالطهارة وإذا وطئ عتق العبد عن الطهارة في الأصح (ولو قال) ان وطئتك فبعتي حر (عن طهاري إن طهرت فليس بمول حتى يظهر) لأنه لا يلزمه شيئا بالوطء قبل الطهارة لتعلق العتق بالطهارة مع الوطء فإذا طهر صار موليا وإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لو جرد المعلق عليه ولا يقع العتق عن الطهارة اتفاقا لأن اللفظ المفيد له سبق الطهارة والعتق انما يقع عن الطهارة بلفظ يوجد بعده (و) لو قال ان وطئتك فضررتك طالق قول من المخاطبة (فان وطئ) في مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت الضررة) لوجود المعلق عليه (وزال الإيلاء) لانحلاله (والا طهرته أنه نوقال لأربع والله لا جامعكن فليس بمول في الحال) لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن (فان جامع ثلاثا) منهن (قول من الرابعة) لحصول الحنث بوطئها (فلو مات بعضهن قبل ووطء زال الإيلاء) لانحلاله بعدم الحنث بوطء من بقي ومقابل الاظهر أنه مول من الأربع في الحال لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور فتضرب له من المدة ولكل منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لأربع والله (لا جامع كل واحدة منكن قول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول الحنث بوطء كل واحدة (ولو قال) والله (لا جامعك إلى سنة الأمرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوطء عمره شيئا لاستثنائها (فان وطئ) قد (بقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من يومئذ لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الحنث فتضرب المدة وتطأ به بعدها فان وطئ فلا يحنث عليه ثم تضرب المدة ثانيا ان بقي من السنة مدة الإيلاء

\* (فصل بمهل) \* المولى (أربعة أشهر) في زوجة (من الإيلاء لا قص وفي رجعية من الرجعة) لأن الإيلاء لا احتمال أن تبين وانما لم يحتج في الأمهال إلى قاض شيئا بالإيلاء السابقة بخلاف الرجعة لأنها مجتمعة فيها وقوله من الإيلاء أي في المنطقة للوطء أم غبرها كصغيرة أو مريضة فن حين أطاعة الوطء كما يؤخذ مما سياتي (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في السنة انقطعت) لأن النكاح يخل بالردة فلا يحسب زمنهما من المدة إذا أسلم في العدة (فإذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ما مضى

٢٩ في وفي كونه موليا في الحال الخلاف السابق انتهى قال الزركشي وبقي من صور رأسية ما نوقال لا جامع واحدة فحكمه ماسلف أو واحدة معية فواضح أو أطع حمل على استعجم وقد قيل دلت على هذه أي عند لاضلاق الوطئ واحدة انحللت اليمين في الباقيات (قوله) ولو قال لا جامعك الخ لو ترك الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه عن الرافعي في روضة المصريح مع الزيادة \* (فصل) \* يهل أربعة أشهر الخ



(قوله) ولم يخل بنكاح الخ احتراز عن مسألة الردة والطلاق الرجعي السابقين (قوله) كصوم مائع شرعي ومرض مائع حسي (قوله) كصغر ومرض أي مائع من إيلاج الحشفة (قوله) وصوم نفل اقضى صنيعة عنه من الموانع \* (١١٤) \* وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من

الوطء (قوله) والأفلاها مطالبة الخ خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضي المدة من غير طلب لأنه كان طلاقاً في الجاهلية إلا أن الله جعل المخلص منه بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها قال القاضي وهذه دهوى عريضة من ابن لهم أن الله سبحانه وتعالى جعل المخلص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فإن عذابه الأيلاء فليس فيه ذلك (قوله) بتغيب حشفة ولو بفعلها ولو مكرها وإن لم تحمل اليمين بذلك (قوله) كحيض قال في البسيط إن العجب أن الحيض يمنع المطالبة ولا يقطع المدة (قوله) والطريق الثاني عبارة الزركشي وقيل لا يتعين طلب الطلاق ويطلب منه الفقة باللسان كالمنايع والطريق الثاني يقال الخ (قوله) والثاني لا يلزمه قال الزركشي ليس لنا حانت تلزمه الكفارة جرماً لا هذا

\* (كتاب الظهار) \*

(قوله) وهو حرام أي كبيرة قال القفال لا ينكح من أن يعد الإنسان إلى ما أحل الله له فيشبه بما حرمه الله عليه من كل الوجوه وأقل ما فيه الإقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله انتهى ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين طاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت انظر في أمري فاني لا أصبر عنه فقال حرمت عليه وكررت وكررت فلما أيست شكت إلى مولاها فترلت

قبل الردة لأن الأضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح إن وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم وأحرام ومرض وجنون) أي يحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض منع) المدة فلا يتعد أبها حتى يزول (وإن حدث في المدة) كنشوز (قطعه) لا امتناع الوطء معه (فإذا زال) أي الحادث (استؤنفت) ولا يبنى على ماضي لا تنفاء التوالى المعتبر في حصول الأضرار (وقيل ببنى) عليه (أو شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أي يحسب زمنه منها لأنها لا تخلو عن حيض غالباً وهو متمكن في صوم النفل من تحليلها ووطئها (ويمنع فرض في الأصح) لا امتناع الوطء معه وقيل لا يمنع لتكتمه منه لبلا والنفس كالحيض وقيل لا لندرتة (فإن وطئ في المدة) فظاهر أن الإيلاء انحل ويلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وإن لم يطأ فيها (فلها مطالبة) بعدها (بأن يبنى) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبة لأن الاستمتاع حقها ويتنظر بلوغ المراهقة ولا يطالب لها ولها لما تقدم (ولو تركت حقها) بأن لم تطالبه (فلها المطالبة بعده) أي بعد الترتك لتجد الضرر (وتحصل الفقة بتغيب حشفة بقبول) ولا يكفي في الدبر لأنه مع حرمة لا يحصل الغرض (ولا مطالبة إن كان بها مائع وطء كحيض ومرض) لا امتناع الوطء المطلوب حينئذ (وإن كان فيه) أي في الزوج (مائع طبعي) من الوطء (كمرض طوبل بأن يقول إذا قدرت فئت) لأنه يخف به الأذى (أو شرعي كاحرام فالذهب أنه يطالب بطلاق) لأنه الذي يكتنه حرمة الوطء (فإن عصي بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له إن فئت عصيت وأفسدت عبادتك وإن لم تقئ طلقنا عليك كمن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت اللؤلؤة (وإن أبي الفقة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه طلاقاً) نيابة عنه والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف إليه بل يحبس أو يعزره لينيء أو يطلق (وأنه لا يهمل ثلاثة) لينيء أو يطلق فيها زيادة الضرر بها على الأربعة أشهر والثاني يهمل ثلاثة أيام لقربها وقد ينشط فيها للوطء (وأنه إذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحشة والثاني لا يلزمه لقوله تعالى فإن فاء فإن الله غفور رحيم أي يغفر الخنث بأن لا يؤاخذ بكفارته لدفعه ضرر الزوجة ولو وطئ في المدة فيل تجب الكفارة قطعاً لأنه خنث باختياره وقيل فيه الخلاف لأنه بادر إلى ما يطلب منه

\* (كتاب الظهار) \*

هو مأخوذ من الظاهر وصورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت علي كظهر أمي فيلزمه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كما سيأتي والأصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله تعالى فيه وأنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً (يصح من كل زوج مكاف) أي بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والاجنبى حتى إذا نكحها لا يكون مظاهراً بما قاله وتقدم صحنه من



(قوله) ولو ذمى الاحسن ولو كافرا وانما تعرض له مع شمول الاول له لخلاف الخفية فيه فالمرين الى أن الكفارة تحتاج الى نية لتأدية لفظ يقتضى التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور ملكه المسلم فان لم يكن فيقال له اسلم وكفر ان شئت والا فلا تقر بها وكذلك اذا أعسر بالعقوق وقد رعى الصوم لا نمكته \* (١١٥) \* من العدول الى الاطعام بل يقال له ما سلف (قوله) لانه الخ عبارة الزركشي كالوقار

أنت طالق ولم يقل منى (قوله) صريح اقضى كلامه انه صريح وان لم يقل عسى ونحوها لكن الذى فى الشرح والروضة والمحترز ذكر على قال الزركشي وهو الظاهر لانه مع تركها يحتمل التشبيه فى صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه (قوله) والاطهار الخ قال الزركشي لم تعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه محجة انتهى ووددت لو كان منه على ذلك عند قول المهاج الآتى وقوله ورأسك أو ظهرك أو يدك الخ (قوله) كعينها مثله أنت كروحها كذا قد جاء (قوله) ان قصد أى قصد انما احرام عليه كظهوره (قوله) رأسك الخ قضيته ان تخصيصه بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الرواق واللباب قال الزركشي وهو غريب (قوله) كقوله أنت أى وقباسا على الطلاق (قوله) بالجدة ويكون مظاهرا انصلا بـ بـ قياس على الأصح منه فى البحر (قوله) ومقابل المذهب اخص ان محرم النسب فيه قولان ومعداه فيه طرق (قوله) مع مقابلة هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيما ساقى وقطع بعضهم بأنه ظهار فالراجح فيه اذا طريق القولين وأما من طرأ تحريمها بالرضاع فظاهر صريح الشارح الآتى ان المراد بالمذهب فيها طريق انقطع وأما محرم المصاهرة فهي كحرم الرضاع فى هذا الامر انى نهنا عنه (قوله) وقطع

الرجعية فى باب الرجعة وسيأتى أن الرجعة عود (ولو ذمى وخصى) فانه يصح الظهار منها ويصح أبضا من العبد والمجبوب (وظهار سكران كطلاقة) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرقاء والقرناء والامة والذمية (وصريحه أن يقول لزوجته أنت على اومنى أو دعى أو عندى كظهرامى) أى فى التحريم (وكذا أنت كظهرامى صريح على الصحيح) لانه يتبادر الى الذهن أن المعنى أنت على والثانى انه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيرى (وقوله جسيمك أو بدنك أو نفسك كبدن امى أو جسمها أو جملتها صريح) لتضمنه لظهر (والاظهار أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله كظهرها والثانى انه ليس بظهار لانه ليس على صورة الظهار المعهود لاهل الجاهلية الحاكين بأنه طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت على (كعينها ان قصد ظهارا وان قصد كرامة فلا يكون ظهارا) (وكذا ان أطلق فى الأصح) حملا على الكرامة والثانى يحتمل على الظهار تغليظا عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهرامى ظهار فى الاظهر) كقوله أنت والثانى المنع لانه ليس على صورة الظهار المعهود فى الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظهار) سواء أراد الجدّة من قبل الام أم من قبل الام (والمذهب طرده) أى الحكم بالظهار (فى كل محرم يشبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة) (لم يطرأ تحريمها) على التشبيه كخته وبنته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التى نكحها قبل ولادته (لامرضعة وزوجة ابن) له لطرأ وتحريمها عليه وكذا امز وجته ومقابل المذهب فى محرم النسب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظهار لانه ليس على صورته المعهوده وفى محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرع مع مقابله على الجديد فى محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظهار لان الرضاع لا يقوى قوة النسب لا تتقاء بعض أحكام النسب عنه كالولادة والارث والنفقة وقطع بعضهم بأنه ظهار ومن طرأ تحريمها بالرضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار وحكى بعضهم فيه الخلاف ومحرم المصاهرة كحرم الرضاع فى جميع ما ذكر فيها وقطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار أصلا بعد المصاهرة عن اتسب بخلاف الرضاع لتأثيره فى انبات النعم ولذلك تعدى التحريم الى الامهات والاولاد ولا يتعدى فى المصاهرة من حليلة الاب والابن الى امهاتهما واولادهما (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطقة واخت زوجته وبأب وملاعة فلفظ) لان الثلاثة الاول لا يشبهن الام فى التحريم الثوب والاب أو غيره من الرجال كالابن والغلام ليس محلا لاستمتاع والملاعة ليس تحريمها الثوب للمعربية ولو صحت (ويصح تعليقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي فأنت على كظهرامى فظاهر) من الاخرى (صار مظاهرا منها) ولو قل ان دخلت اندار فأنت على كظهرامى فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التعليق وانما يصح تعليقه لانه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعليق (ولو قل ان ظاهرت من فلانة) فأنت على كظهرامى (وفلانة أجنبية فخا طمها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته) لاتقاء المعلق عليه شرعا (الأن يريد اللفظ)

بعضهم يجب أن يكون هذا القطع مفرعا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وجرى الخلاف هناك قد قل (قوله) بخلاف الرضاع يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون تأثر التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه



(قوله) وذاهر لو قال ثم طاهر كان أولى (قوله) أو بعد صكاها صار يشهد لهذا كما قال الزركشي قول النجاة ان الصفة في المعرفة للتوضيح نحو زيد العالم وفي النكحة للتخصيص نحو مرت برجل طريف انتهى وقد أشار اليه الشارح في جوابه الآتي (قوله) طلقت ولاظهار وجه انتفاء الظهار من الاولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لان قوله كظهر امي لا يفيد لا تقطاعه عن أنت بالفصل انتهى وأما الثانية وهو أن بنوى بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبغي أن يكون الجميع كذلك بمعنى انها تحرم بالطلاق كظهراته فلما قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر امي تأكيد للطلاق قال الماوردي ولا يأتى منه انما حرم محرمة زوال الزوجية \* (١١٦) \* بخلاف لظهاره من حاجة أو معمرة

وصورة الثالثة أن بنوى بمجموع كلامه الظهار وحده والرابعة أن بنوى بمجموعه وأما الخامسة فبحث الرافي فيها بأنه اذا خرج كظهر امي عن انصرحة ولم ينوبه الظهار وانما بنوى به الطلاق ينبغي أن يقع به طلقة ثانية اذا كان الطلاق رجعي (قوله) ان كان الخ قبله استدرك لان الحكم بالحصول لا يكون الا في رجعية (قوله) وقامت نيته بالخ عبارة غيره وهو ما على حذف المندا أو على تعدد الخبر وعبارة الرافي كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار اذا بنوى \* (فصل) \* على المظاهر كفارة الخ (قوله) لما قالوا الآية أي بالتدرك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل ذلك بالامسالك المذكور اذا تشبهه يتناول حرمة لحيمة استثناء عنه فهو أقل ما ينقض به قال السبكي بعد حكاية معنى هذا وعند أبي حنيفة باستثناءه استثناءها ولو بنظره وعند مالك بالعزم على الجماع وعن الحسن بالجماع انتهى قبل ولفظة ثم من حيث اقضاءها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعي رضي الله عنه لنا أن الأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شيء من

أي ان تلفظت بالظهار منها فيصير مظاهرا من زوجته لو جرد المعلق عليه (فلونكها وظاهر منها صار) مظاهرا من زوجته تلك لو جرد المعلق عليه (ولو قال) ان طاهرت (من فلائنة الأجنبية) فأنت على كظهر امي (فكذلك) أي ان خاطبها بالظهار قبل أن ينكحها لم يصير مظاهرا من زوجته الا أن يرد اللفظ أو بعد نكاحها صار (وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر) منها لانها ليست بأجنبية حين الظهار فلم يوجب المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المعلق عليه للتعريف لا للاستراط (ولو قال ان طاهرت منها وهي أجنبية) فأنت على كظهر امي فخاطبها بظهار قبل النكاح أو بعده (فلغو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ما علق به ظهارها من ظهار فلائنة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظهار فيجماع الأجنبية (ولو قال أنت طالق كظهر امي ولم ينو) به شيئا (أو بنوى) به (الطلاق أو الظهار أوهما أو الظهار بآنت طالق والطلاق بكظهر امي طلقت ولاظهار) أما وقوع الطلاق فلا ينافيه بصرح لفظه وأما انتفاء الظهار في الاولين فلهذا عدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا ينافيه بنوه بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظهار وعكسه كما تقدم في الطلاق (أو الطلاق بآنت طالق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار ان كان طلاق رجعة) وقامت نيته بالباقي مقام أن يقول فيه أنت فان كان الطلاق بائنا فلاظهار

\* (فصل) \* يجب (على المظاهر كفارة اذا عاد) لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآية (وهو) أي العود (أن يسكنها بعد ظهاره من امكان فرقة) لان العود للقول بخالفته يقال قال فلان فلان ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومقصود الظهار وصف المرأة بالنحر يم وامساكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط وجهان ومن قال يجب بالعود اقتصر على الجزء الاخير من الوجه الاول (فلو اتصلت به) أي بالظهار (فرقة بموت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو جتن) الزوج عقبه (فلا عود) لتعذر الفراق في الاخير وفوات الامسالك في الاول وانتفائه في غيرهما (وكذا لو ملكها) بان كانت رقيقة (أولا عنها) عقب الظهار فلا عود (في الاصح) لا تقطاع النكاح بالملك واللعان وقيل هو عائد في الاولى لانه نقلها من حل الى حل وذلك امسالكها وقيل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع امكان الفرقة بكلمة

ذلك منه واجباها قبل المسيس حجة على من اعتبر المسيس (قوله) وهو أن يسكنها الخ قيل يرد عليه ما لو كرر ألفاظ الظهار واحدة متتالية قبل أيضا وقضية قوله من امكان نه لو قال عقبه أنت طالق كان عائدا لكان أن يقول بدله طالق من غير أنت وفيه نظر لانه أخذ في أسباب نفرائه وقصد في البنية طاعة العود بقوله أنت طالق فاعترضه ابن الرفعة بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال عقب الظهار يا فلائنة ست فلان أنت طالق فليس يعود وكذا لو طلقها عن عوض لم تقبل بآنت طلقها مجانا (قوله) بموت منه أو منهما (قوله) وكذا لو ملكها هرسا لم ينأى ورثها ولا خلاف في بصرهود \* شرع \* لو استتبل بساوية وتقرر ان المسيس هو عائد في الاصح



(قوله) ولو راجع هو مختار قوله السابق ولم يراجع ولذا قال الشارح من طهها الخ والافعال عبارة شاملة لما اذا طاهر من رجعية ثم راجع وسيد كرها الشارح بعد ويحكى فيها قولين كما هنا ويحتمل على بعد أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فيها قولان فقط كما قد يرشد اليه قول الشارح فيها في الاظهر دون المذهب وحينئذ فيكون قول الشارح هنا من طهها الخ لاجل التعبير بالمذهب (قوله) امساك زاد الرافي ولا نه استحداث حل وذلك ابلغ \* (١١٧) \* في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت (قوله) ليس

بعائدهما وجهه في الرجعة ان العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح (قوله) ووجهان الخ محصل ما في الرافي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو مراد الشارح من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الاول أي المذكور في المتن واعلم أن في كل طريقين وان الاصح طريق الخلاف وان منيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار واعلام بأن الطرق ترجع الى الوجه الثلاثة (قوله) ولا تسقط الخ وذن لا استقرارها كانه لا يسقط بعد ثبوته (قوله) لا اتحاد الواقعة ولانه أولى بذلك اطول زمن الصوم (قوله) ويصح الطهارة المؤقت أي تغليبا لثبوتة اليمين كما انه لا يصح التوكيد في الطهارة نظر لذلك أيضا ودليل هذا أن سنة بن خزيمة ظاهر من زوجته حتى يسلم رمضان فوطئها في السنة فمره النبي صلى الله عليه وسلم بتكفير (قوله) وفي قول مؤيدا أي تغليبا لثبوتة الطلاق ويلغو التوقيت (قوله) لغو أي لا كفارة فيه وان كان الاثم تابا (قوله) لاحتمال أن ينتظر الخ أي وبوطئ انتفى هذا الاحتمال

واحدة وعلى الاول قال (بشرط سبق القذف لظهاره في الاصح) وكذا سبق المرافعة الى القاضي قاله البغوي وخزم به في الشرح الصغير وأصل الروضة لما في تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر حتى لو اتصل مع كلمات اللعان بالظهار لم يكن عائدا لاستغاله باسباب الفراق (ولو راجع) من طهها عقب الظهار (أو اريد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في مدة العدة (فالمذهب) بعد الاتفاق على عود الظهار وأحكامه (انه عائدا بالرجعة لا الاسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة امساك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة بتبديل للذين الباطل بالحق فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعده وقيل هو عائدهما وقيل ليس بعائدهما بل بعدهما وأصل الخلاف قولان في الرجعة أظهرهما أنها عود ووجهان على هذا في الاسلام بعد الردة أصحهما أنه ليس بعود وقطع بعضهم بالاول الفارق بينهما ولو طاهر من الرجعية ثم راجعها فهو عائدا بالرجعة أيضا في الاظهر (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويحرم قبل التكفير وطء) لان الله تعالى أوجب التكفير قبل الوطء حيث قال فمحرر رقبة من قبل أن يتماسا وقال فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ويقدر من قبل أن يتماسا في الاطعام حملا للمطلق على المقيد لاتحاد الواقعة (وكذا المس ونحوه) كلقبله (بشهوة في الاظهر) لان ذلك يدعو الى الوطء ويفضي اليه والتماس في الآية يشمل (قلت الاظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيح عن الاكثرين والتماس في الآية محمول على الوطء كما في قوله تعالى من قبل أن تمسوهن وفيما بين السرّة والركبة خلاف الحائض والاصح منه التحريم كما تقدم في باب (ويصح الطهارة المؤقت) كقوله أنت على كظهر امي يوما أو شهرا أو سنة (موقتا) أي يصح طهارة مؤقتة عملا بالتأقيت (وفي قول) يصح طهارة (مؤبدا) ويلغو التأقيت (وفي قول) هو (لغو) لانه بانتفاء التأيد فيه كالتشبيه بمن لا تحرم عليه مؤبدا (فعلى الاول الاصح ان عوده) أي انعود فيه (لا يحصل بامساك بل بوطء في المدة) لحصول المخالفة لماله به دون الامساك لاحتمال أن ينتظره الحل بعد المدة (ويجب الترع بمغيب الحشفة) لحرمة الوطء قبل التكفير أو انتضاء المدة واستمرار الوطء وطء والوطء الاول جائز فاذا انقضت المدة ولم يكفر جاز الوطء وبقيت الكفارة في ذمته ولم يبطأ أصلا حتى مضت المدة فلا شيء عليه ومقابل الاصح أن العود في المؤقت يحصل بالامساك كمنطلق وكذا ان قلنا المؤقت يتأبد (ولو قال لا ربع أنت على كظهر امي فظاهر منهن فان أمسكن فأربع كفارات) كما لو طاهر بأربع كلمات (وفي التقديم كفارة) واحدة لانه طاهر واحد (ولو طاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائده من الثلاث الاول) لامساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمساك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولو كرر) لفظ الطهارة (في امرأة

٣٠ في (قوله) جاز الوطء قال الزركشي ظاهرا نص يخالفه وظاهر القرآن أيضا أقول وجه الاول ان الطهارة وقع بتبديا بالمدة فلا يمنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت بالعود (قوله) وفي التقديم كفارة قال الزركشي فقد الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتهى أقول فيه نظر فان المجتهدين لا يقر بحجتها واعم أن الخلاف في عده المسئلة من عدى ان اعاد بها في ظهار سنة الطهارة لا في أمساك اليمين (قوله) متوالية احتراز عن غير المتوالية فان الحكم ثبت فيها من غير خفاء



(قوله) فظهار واحد أى كالطلاق (قوله) والثانى لا يتعد أى لان اللفظ الثانى لم يؤثر فى التحريم فأشبه ظهار الاجنبية (قوله) لقوته بازالة الملك ولان عدده محصور والزواج يملكه فيحمل تكراره على استيفاء العدد المملوك بخلاف \* (١٠٨) \* الظهار فى كل ذلك (قوله) وقيل

لا يتعد محل هذا اذا صدر قبل التكفير من الاول

\* (كتاب الكفارة) \*

قال الرافعى كفارة اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين انتهى قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جارة الظاهر الثانى لانها عبادات وقربات لا تصح الا بالنية وقال الامام فيها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المواخذه والعقوبة وغرضها الاظهار الارفاق انتهى ونبه صاحب التقریب على انها فى حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر (قوله) يشترط نيتها الحديث انما الاعمال بالنيات وقياسا على الزكاة (قوله) والاطعام هذا فى العاجز عن الصوم أو فى كفارة اليمين لما سبأنى انه لا يطعم فى الظهار ونحوه حتى يسلم وقد سلف أن الكلام فى مطاق الكفارة (قوله) قياسا أى لا لفظا بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المفيد مقتضى الاعتبار القيد فى المطلق من غير احتياج الى جامع كما قيل به ومنع الحنفى الحمل للاختلاف فسبق المطلق على اطلاقه والادلة مبسوطة فى الاصول وحديث الجارية التى قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعنتها فانها مؤمنة خطا بالسيد ها الذى ذكر أنه عليه رقية مؤيدا بقوله امامنا رضى الله عنه (قوله) يخل بالعمل والكسب قيل الاول يعنى عن الثانى (قوله) مشى

متصلا وقصدت أكيد اظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان فارقه أعقبه فلا شئ عليه وقيل يلزمه كفارة لانه بالاشتغال بالتأكيد عائد ودفع بأن الكلمات المكررة للتأكيد كالكلمة الواحدة فى الحكم (أو استئنافا لاظهار التعدد) للظهار بعدد المستأنف والثانى لا يتعد (و) الاظهر على التعدد (أنه بالمرّة الثانية عائد فى) الظهار (الاول) للامسالة لزمها والثانى لا يكون عائدا بها لانها من جنس الاول فالمرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيدا ولا استئنافا لاظهار اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بازالة الملك واحترز المصنف بقوله متصلا عن المنفصل فانه يتعد الظهار فيه مطلقا وقيل لا يتعد فى قصد التأكيد أى إعادة اللفظ الاول

\* (كتاب الكفارة) \*

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وصدره بما يعتبر فى أنواع الكفارة فقال (يشترط نيتها) أى كان يعتق بنية الكفارة فلا يكفي بنية العتق الواجب لانه قد يكون عن نذر وكذا يقال فى الصوم والاطعام (لا تعينها) بأن يفيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارة ظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا عن واحدة منهما وكذا الحكم فى الصوم والاطعام وانما لم يشترط تعيينها فى النية بخلاف الصلاة لانها فى معظم خصالها نازعة الى الغرامات فاكفى فيها بأصل النية فان عين فيها وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار لم يجزئه ما أتى به تلك النية عما عليه ويشترط نية الذمى فى الاعناق والاطعام كما جزم به فى أصل الرخصة لاحتكام منه ونيته للتمييز دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كان يسلم عبده أو عبد مورثه فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لمحضة قربة ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام فيقال له اما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من الصوم بأن تسلم وتأتى به ويقال له أيضا حيث لم تملك رقية مؤمنة اما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من اعتاق المؤمنة بأن تسلم فتملكها وتعتقها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث احداها (عتق رقية مؤمنة) قال تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقية الآية وقال فى كفارة القتل فتحرر رقية مؤمنة فحمل الشافعى رضى الله عنه المطلق فى الاول على المقيد فى الثانى قياسا بجماع حرمة سببهما من الظهار والقتل (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) ليقوم بكفايته فتفرغ للعبادات ووطائف الاحرار فيأتى بها تكمى لالحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والكسب لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بعقده مقصود العتق فلا يجزئ وفرع على ما ذكره ما بينه أجزاء ومنع بقوله (فيجزئ صغير وأقرع وأعرج يمكنه تباع مشى) بان يكون عرجه غير شديد (وأعور وأصم) وآخر من يفهم الإشارة (وأخشم وفاقد انفه و) فاقد (اذنيه و) فاقد (أصابع رجله) لان كلامنا من الصفات المذكورة لا يخل بالعمل والكسب (لازمن ولا) فاقد رجل أو خنصر وبنصر من يد أو اذنين من) أصبع (غيرهما قلت أو انملة ابهام والله أعلم) لا خلال كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزئ فاقد يد ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من اذنه ابهام والسبابة والوسطى وانه يجزئ فاقد خنصر من يد وبنصر من الاخرى وفاقد انملة من غير ابهام فلو فقدت انامله العليا من الاصابع الاربع أخر أو تردد الامام فيه ولا يجزئ

الاحسن تعريفه (قوله) واخشم هو فاقد الشم (قوله) ولا فاقد رجل حسا أو معنى (قوله) خنصر قضية كلام الجوهري الجنب حيث ذكره فى مادة خصر ان الوزن فنعمل لكن صاحب المحكم ذكره فى الرباعى فالوزن فعلى



(قوله) \* (١١٩) \* (قوله) بالاستناد إلى أسناد مجنون إلى أكثر (قوله) ومريض لا يرجي كالفالج وفي معنى

هذا اعتناق من قدم القتل (قوله) غير صحيحة قال في التنقيح وهو قوي لأنه غير جازم بأنه مرجو الزوال والتردد في الية فادح (قوله) شراء قريب مثله ملكه بغير الشراء كالهبة (قوله) لأن عتقه الخ أي فكان نظيره ما لو استحق عليه الطعام في النقطة فدفعه إليه بنية الكفارة (قوله) والمدير الخ يريد أنه تعليق خاص فلا يرد أن ما قبله يعني عنه (قوله) بخلاف ما إذا كان الخ أي فانه إذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وإن كان له سري وأجزاء النصفان وفي الأولى أهني إذا كانا لغيره ولو أيسر بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه آخر هذا يحصل ما في الزركشي والشارح رحمه الله قال فاسلف له قصده به تصوير المسئلة بما إذا كان الباقي رقيقا لغيره ليصح التفصيل بين من باقية حر وغيره (قوله) على العبد قال الزركشي لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره كأعتقت عبدي هذا عن كفاري بألف عليك فيقبل أو يقول له غيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا فيفعل فإن العتق يصح لا عن الكفارة ويلزمه العوض وكن الشارح إنما خص المسئلة بالعبد لأن حمله على النعموم يدعيه نحو أعتق عبدا عن كفاري على ألف (قوله) على ألف لوزاد لفظه عنى نقذا لعتق ولا عوض (قوله) والثاني لا يلزمه عبارة الزركشي والثاني كقوله عنى لقرينة العوض وسيأتي (قوله) عتق عن الطالب قال الزركشي لأنه إذا عتق عن الغير في السراية بغير رضی المالك فلا يقع عنه رضی المالك من باب أولى قال وشمل كلامه انصف ما إذا كان عن الطالب كفارة ونوى وهو

الجني وإن انفصل لمادون سنة أشهر من وقت الاعتناق لأنه لا يعطى حكم الحي وقيل إن انفصل كذلك بين الأجزاء (ولا) يجزئ (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزئ (و) لا (من أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاستناد إلى الزمان والاصل ولا من هو في أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو في أكثرها عاقل فيجزئ تغليبا للاكثر في الشقين ومن استوى فيه زمن جنونه وزمن افاقته يجزئ في الاصح (و) لا (مريض لا يرجي) برؤه كصاحب السل فإنه كالزمن بخلاف من يرجي برؤه فيجزئ (فان برئ) من لا يرجي برؤه بعد اعتناقه (بان الأجزاء في الاصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه والثاني لا يجزئ لأن نية الكفارة بما يظن عدم برئه غير صحيحة وإن مات من يرجي برؤه بعد اعتناقه فقبل لا يجزئ لتبين خلاف المظنون والاصح أجزاءه وموته يحتمل أن يكون لمرض آخر (ولا يجزئ شراء قريب) يعتق بمجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة (ولا) عتق (أم ولد وذى كفاة صحيحة) عن الكفارة لأن عتقهما مستحق بالابلا والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكتوب كفاة فأسدة فيجزئ عتقه عن الكفارة على الاصح لكامل رقه (ويجزئ مدبر ومعلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة عما لجواز التصرف فيهما والمدير من علق عتقه بموت السيد كان يقول له إذا مات فأنت حر (قلو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) عند حصول الصفة بان يعيد التعليق ويريد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فنت حر ثم يقول ان دخلتها فأنت حر عن كفارتى (لم يجز) ما أراده فلا يعتق المعلق بالصفة عند حصول الصفة عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وله تعليق عتق الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار فأنت حرة عن كفارتى فيعتق عنها بالدخول (و) له (اعتناق عبديه عن كفارتيه عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد فان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول المقصود من اعتناق العبدين عن الكفاريتين بما فعل وقيل يعتق عبدا عن كفارة وعبدا عن الأخرى ويلغو تعرضه للنصفين (ولو أعتق مدبر نصفين) له من عبدين (عن كفارة) عليه (فالأصح الأجزاء إن كان باقية ما حرا) بخلاف ما إذا كان رقيقا والفرق أنه حصل مقصود العتق من التخليص من الرق في الأول دون الثاني وقيل يجزئ اعتناق النصفين مطلقا تنزيلا لهما منزلة الواحد الكامل وقيل لا يجزئ اعتناقهما مطلقا لأننا موريه اعتناق رقبة ولم يوجد في ذلك (ولو أعتق) عبدا عن كفارة (بعوض) على العبد كان قال أنت حر عن كفارتى على أن ترد على دينار (لم يجزئ) ذلك الاعتناق (عن كفارة) لأنه لم يجزئ الاعتناق لها بل ضم إليها قصد العوض وقيل يجزئ عنها ويسقط العوض واستطرد المصنف بعالهم بذلك مسائل من استدعاء الاعتناق بعوض فقال (والاعتناق بما لا كطلاق به) أي فهو من جانب المالك معاوضة فيها شائبة التعليق ومن جانب المستدعي معاوضة فيها شائبة الجعالة (فتو قال أعتق أم ولدك على ألف فأعتق نقدا) الاعتناق (ولزمه العوض) المذكور وكان ذلك اقتداء من المستدعي باختلاع الأجنبي (وكذا لو قال أعتق عبدا على كذا فأعتق) فإنه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (في الاصح) لا لزامه إياه والثاني لا يلزمه إذا اقتداء في ذلك لا مكان نقل الملك في العبد بخلاف أم الولد (وان قال أعتقه عنى على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض) لتضمن ما ذكره ليسع بموقف العتق على الملك كما أنه قال بغية بكذا وأعتقه عنى وقد أحابه (والاصح أنه يملكه عتق لفظ الاعتناق) من الجيب كقوله أعتقته عنك لأنه الذي حصل به الملك (ثم يعتق عليه) لتأخر اعتق عن



(قوله) وقيل يحصل الخ استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك والانتهاه وأما الاول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتراف بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونبه الزركشي على أنه يدخل في ملكه قطعا وانما الخلاف متى يحصل وان بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزركشي وحديث السراية هو الدليل وهو اصل في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال اسبابها قولية أو فعلية كتلف المبيع قبل القبض والذي استبعد في الاقوال قرب الامر في الافعال لان موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان فرق بأن الاقوال تقبل الالغاء بخلاف الافعال فلذا احتج الى الخروج عن الاصل اجيب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق وانتقال الملك ولو لو خط ذلك المعنى للغا العتق ولم يملك (قوله) أو ثمنه فاضلا قال الزركشي هو حال من اليمين \* (١٢٠) \* والعبد انتهى وفيه نظر فان العبد نسكرة

الهمم الا أن يدعى أن ابتداءه بالمعرفة سهل مجيئ الحال منهما (قوله) كمن ملك عبدا الخ في جعل هذا خارجا عن سلف نظر ظاهر قائل ولذا قال الزركشي المراد بالعبد في عبارته من لا يحتاج اليه الخدمة ونحوها انتهى وقد يعتذر عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لا تغبر مكفي في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها (قوله) لا يفضل الخ أي بحيث لو كاف يبع ذلك عامدا مسكنا وانما يلزم بذلك لان عود المسكنه أشق من مفارقة العبد والمسكن المألوفين ولم يكلف بيعهما كما سيأتي قبل وهذا يقتضي أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو خلاف مرجح النووي في باب الكفارة كما سلف (فائدة) الضيعة العقار (قوله) يغن قال الزركشي وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بالوف وهي قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة (قوله) والثاني بوقت الوجوب على أنه حق يستوفي على جهة التطهير كالحل فمالوزني وهو حر ثم رق أو عكسه أو هو بكر ثم أحسن قال الرافعي ما معناه

الملك وقيل يحصل الملك والعتق معا عند تمام لفظ الاعتراف لحصولهما به ثم أخذ المصنف في بيان من يلزمه العتق عن الكفارة فقال (ومن ملك عبدا أو ثمنه فاضلا عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى وأثاثا لا بد منه لزمه العتق) أي بخلاف من لم يملك ما ذكر بوصفه كمن ملك عبدا وهو محتاج الى خدمته لمرض أو كبرا أو ضخامة مانعة من خدمته نفسه أو منصب يأبى ان يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتراف في الاصح لانه لا يلحقه بصرف العبد الى الكفارة ضرورة شديد وانما يقوته نوع رفاهية وسكنى وعن تقدير مدة النفقة وما ذكر معها وجوز الرافعي ان تقدر بالعم الغالب وان تقدر بسنة لان المؤنات تنص كزفها والصواب كما قاله في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دخلهما) من غلة الضيعة وربح مال التجارة (عن كفايته) لتحصيل عبيد يفتقه حاجته اليهما (ولا) بيع (مسكن وعبدا نفيسين ألفهما في الاصح) لعسر مفارقة المألوف ونفاستهما بأن يجذب ثمن المسكن مسكيا كفيه وعبدا يعتقه ويثمن العبد عبدا يخدمه وآخر يعتقه والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبيد يعتقه ولا التفات الى مفارقة المألوف في ذلك أما اذا لم يألفهما فيجب بيعهما لتحصيل عبيد يعتقه خروا (ولا) يجب (شراء يغن) كان وجد عبدا لا يبيعه ماله كنه الأيمن غال (وأظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتراف (بوقت الاداء) للكفارة والثاني بوقت الوجوب لها والثالث بأي وقت كان من وقتي الوجوب والاداء والرابع بأي وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الاداء والاخير ان يخرج ان مخرجان فالمعسر وقت الاداء على الاول أو وقت الوجوب على الثاني وفي الوقتين على الثالث فرضه الصوم فان أعتق كان اقترض الاول والثالث وايسر الثاني أخره للترقي الى الرتبة العليا وقيل لا لتعين الصوم عليه والموسر وقت الوجوب فرضه على الثاني وما بعده الاعتراف وان أعسر بعد ذلك والعبد المظاهر لا يتأتى تكفيره بالاعتراف والا طعام لانه لا يملك شيئا بتملك غير السيد ولا بتملك السيد في الاظهر كما تقدم في البيع وعلى الثاني اذا ملكه طعاما ليكفر به ففعل جاز أو عبدا ليكفر به لم يجز لا مستعقاب الاعتراف للولا ولا لاء الرقيق وتكفيره بالصوم للسيد تحليه منه ان لم يأذن فيه ثم أخذ المصنف في بيان الخصلة الثانية فقال (فان عجز) أي المظاهر (عن عتق) حسا أو شرعا كما تقدم (صام شهرين متتابعين بالهلال بنية كفارة) أي لصوم كل يوم من ليلته كما هو معلوم في صوم الفرض (ولا يشترط بنية تتابع في الاصح) لانه هيئة في العبادة والهيئة

ان القول الاول ناظر لسائبة العبادة والثاني لسائبة العقوبة انتهى وتوجيه السائل انه حق يجب في الذمة بوجود المال فاعتبر لا يجب أغلظ الاحوال كالخ يجب متى تحقق اليسار (قوله) والاخير ان يخرج ان مخرجان الى نقد على الموائف من حيث أن المخرج لا تطلق نسبته للشافعي من غير بيان الترجيح أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالنصوص على انه لم يصرح بالنسبة هنا (قوله) وايسر الثاني لم يفرض في الاولين يسرا غير اقتراف لانه اذا لم يفوت صدر المسئلة لوجود ايسر وقت الاداء فلا يكون مستقلا عن المرتبة الدنيا للعليا (قوله) بالهلال أي لانها الأشهر الشرعية لا بيسئلون عن الأهلية (قوله) بنية كفارة أي ولا يشترط تعيين المكفر عنه نعم لو جعل شهرا عن كفارة ثم آخره عن أخرى ثم آخر عن الاولى ثم آخر عن الاخرى لم يحرمه بخلاف نظيره من العبدين لفوات الولا في الصوم قاله في المطلب (قوله) لانه هيئة



(قوله) ليكون متعرضا لـ أي كنية الجمع واتصرف في الصلاة (قوله) ويرزول التابع الخ لو وطئ المظاهر ليلا قبل مضي شهرين عصى والتابع باق بحاله خلافا لابي حنيفة ومالك رحمهما الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجنا الاستئناف لوقع صوم الشهرين بعد القياس ولو لم توجه لكان بعضهما قبله وذلك أقرب الى المأمور به من الاول واحتج الاصحاح بأنه جماع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفة كذا كمل ليلا وجماع غير المظاهر عنها \* فرع \* لو أفطره سارا عدا اياه لا يقطعها التابع ففي قنأوى ابن البرزى تليد القرالى انه لا يقطع التابع وفيه نظر (قوله) عن القتل أما الطهارة فلا يتصور منها (قوله) بهرم أو مرض قال الزركشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا قول حاليسون المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي \* (١٢١) \* (قوله) لا يرجي زواله أي بخلاف الذي يرجي زواله فإنه لا يعدل به الى الاطعام كمال الغائب

القادر ربه على الحق (قوله) كفر باطعام الخ فيه موافقة لنظم السران وقد جاء اطعم بمعنى ملك في قولهم اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنة السدس \* تيه \* لم يذكرونا فضل الاطعام عن القوت كفى الصيام وظاهر حجة هنا قال الترمذي في جامعه قال الشافعي وقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل خذ ذؤنبه اهك يحمي أن تكون الكفارة عن من رعى بها وهذا رجل لم يقدر فيما أعطاه انبي صلى الله عليه وسلم شيئا او ملكه اياه قال الرجل ما أجند اقراييه منا فقال انبي صلى الله عليه وسلم خذ ذؤنبه اهك لان الكفارة انما تكون عن الفضل عن القوت قل أغني الترمذي واختار الشافعي من كن على مثل هذه الحال ان يأكله ويكون الكفارة ديناً عليه حتى ملك يوم كفر قل الزركشي وعادة الروضة ملكه وهو يقتضي اعتبار سنة (قوله) ستين سدا أي في قصة الاعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر ساعا (قوله) لكل واحد مد العبارة لا تنفي هذا صريحا (قوله) ولا من يلزمه نفقه نسب الناعل (قوله) عن خصلة أي

لا يجب التعرض لها في الية والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا خاصة هذا الصوم (فان بدأ بالصوم) في اثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث ثلاثين يوما لتعذر الرجوع فيه الى الهلال (ويرزول التابع بفوات يوم بلا عذر) فيجب الاستئناف ولو كان القاءت اليوم الاخير أو اليوم الذي نسبت الية والنسيان لا يجعل عذرا في ترك الأمور وهى بطل ما مضى أو ينقلب نفلا فيه قولان (وكذا) بفواته (بمرض) بأن أفطره (في الجديد) لان المرض لا ينافي الصوم وانما خرج منه بفعله والتقدم لا يزول التابع بالفطر للمرض لانه أفطر بما لا يتعلق باختباره (لا يحيض) في كفارة المرأة عن القتل لانه ينافي الصوم ولا يتخلو عنه ذات الاقراء في الشهرين غالباً والتأخير الى سن الياس فيه خطر والنفاس كالحيض وقيل يقطع التابع لندرتة (وكذا جنون) فانه لا يزول به التابع (على المذهب) لما فاته للصوم كالحيض والطريق الثاني فيه قول المرض ثم أخذ المصنف في بيان الخصلة الثالثة فقال (فان عجز عن صوم بهرم أو مرض قال الاكثرون) من الاصحاب (لا يرجي زواله) وقال الاقلون كالامام والغزالي يدوم شهرين فيما يظن بالعادة أو بقول الاطباء (أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة مرض كفر باطعام ستين مسكنا) للآية السابقة (أو فقيرا) لانه أشد حالاً منه كما تبين في قسم الصدقات (لا كافرا ولا هاشميا ولا مطليا) كما في الزكاة (ستين مدا) لكل واحد مد (عما يكون فطرة) من الحب الذي هو غالب قوت بلد المكفر كالبر والشعير فلا يجزئ الدقيق والسويق وقيل يجزئان وقيل يجزئ ان يعطى كل واحد رطل خبز وقيل آدم وتقدم في قسم الصدقات ان المسكين يتفق قريبا أو زوج ليس فقيرا في الاصح فلا حاجة الى ان يراعى على المنقيات هنا ولا من يلزمه نفقه كالزوجة والقريب فانه لا يجزئ الصرف اليه لخروجه بذكر الفقير ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها كونه على صورة الحرف وهو في معنى المستثنى ويزاد عليه العبد والمكاتب فلا يجزئ الصرف اليهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوقوع وهى كفارة الظهار انه لو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قرع على خصلة فعلها ومقابل الاظهر السقوط فيأتى من ذلك هنا

\* (كتاب العان) \*

هو كما سياتى قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا الى آخره فلذلك قل (يسبقه قذف وصريحه) أي القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل

٣١ في بخلاف بعضها الاطعام \* (كتاب العان) \* (قوله) فذلك الخ دفع ما يقال ان ترجمه قصيرة عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف (قوله) يسبقه قذف لو كان هنا ولزعم انه من وطء شبهة لا عن لذنية من غير قذف فاذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد (قوله) مطلقا أي سواء كان من الرجل أو المرأة بينهما زوجية أو فقهير عتد على القذف من حيث هو والا فانساق في المتن صورته نه صدر من الرجل أمر أنه قوته يسبقه قذف فتأمل



(قوله) ولو كسر التاء الخ جعله الزكشي دخلا في عبارة المتن قال ونسبة المصنف الى اهمال ذلك خطأ ونبه على انه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التعبير ليخرج الشاهد ونحوه وان يكون يمكن الوطء منه اوفيه (قوله) يمينه لو ترك ولم يخلف فخى الامام عن الاحتجاب انه يلزمه اظهار ما هنالك ليستوفي منه الحد قال ويحتمل ان لا يجب لما فيه من ايداء المقدوف كذا قالاه هنا ونقل الرافعي عن البغوي في باب حد الزنا التصريح بعدم الوجوب (قوله) ليس بقذف وان نواه اي كما ان التعريض في الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لان الحد ودندرا بالشبهات (قوله) اقرارا تعرض بأنه غير مفصل والتفصيل شرط (قوله) ورأى الامام الخ قال الرافعي وهو متين ويؤيده انه لو قال زنت مع فلان كان قاذفا لها دون فلان انتهى وأجاب في الوسيط بأن اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايداء التام لتبادر الفهم منه الى صدوره عن طوعية وان احتمل غيره ولذا يجب بالنسبة الى الزنا وان احتمل زنا العين وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول اقرار بتاويل بعيد لم يعد القبول اذله الرجوع عنه (قوله) لاحتمال أن يريد الخ هذا الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل أيضا أن يريد انهاء الزانية دونه وعكسه وقد حصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها جارية في المسئلتين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله (قوله) وان تريدني الزنا أي لان مثل هذا قد يقصد في الخطاب لانني

أو امرأة زنت أو زنت أو يازاني أو يازانية) لشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل أو فتحتها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللراة يازاني فكذلك لان اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والرعي بابلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الابلج (بتحريم أو) بابلاج حشفة في (دبر صريحان) فان لم يوصف الاول بتحريم فليس يصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء خوطب بهما ذكرا أم أنثى كان يقال له أو لجت في فرج أو دبرا أو أولوج في دبرك ولها أولوج في فرجك أو دبرك وقوله صريحان خبر المستدأ والمعطوف عليه المقدربا والتقسيمية أي الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصر وأوضح (وزنأت في الجبل) بالهمز (كناية) لان الزنا في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنأت فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الاصح) لان طاهره يقتضي الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث ان أحسن العربية ومواضع الهمز وتركة فكناية والافصر يح (وزنت في الجبل) بالياء (صريح في الاصح) والثاني هو كناية لاحتمال انه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث ان أحسن العربية نصريح منه ولا يقبل قوله أردت الصعود وترك الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر ولو قال زنأت في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوي وان غيره قال ان لم يكن البيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعاً وان كان فوجهاً (وقوله) للرجل (يا فاجرياً فاسق) يا خبيث (ولها) أي للمرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخلوة ولقرشي يانبطي وزوجته لم أجعل عذراء) أي بكرا (كناية) لاحتماله القذف وغيره والقذف في يانبطي لام المخاطب حيث نسبته الى غير من ينسب اليهم ويحتمل ان يريد انه لا يشبههم في السبر والاخلاق (فان أنكر ارادة قذف) في الكناية (صدق بيمينه) وليس له ان يخلف كاذباً فعلاً للحد أو تحرزاً من اتمام الايداء (وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بران ونحوه) كقوله أي ليست برانية (تعريض ليس بقذف وان نواه) لان الآية انما تؤثر اذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الاحوال وقيل هو قذف ان نواه اعتماداً على الفهم وحصول الايداء (وقوله) لزوجه أو لاجنبية (زنت بك اقرار برنا) على نفسه (وقذف) للمخاطبة ومثله قولها لزوجها أو لاجنبى زنت بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة للمخاطب ورأى الامام ان ذلك ليس صريحاً في القذف لاحتمال كون المخاطب مكرهاً وانتظام الكلام مع ذلك (ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني قاذف وكناية) لاحتمال ان تريد اثبات الزنا فتكون في الصورة الاولى مقرة به وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف منه وتعرز وتكون في الصورة الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي اليه وان تريدني الزنا أي لم يبطاني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فأنت زان أيضاً أو أزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في ارادة ذلك بيمينها (فلوقالت) في جوابه (زنت وأنت أزني مني مقرة) بالزنا (وقاذفة) له ولوقالت لزوجه يازاني فقال زنت بك أو أنت أزني مني فهي قاذفة صريحاً وهو كان على وزان ما تقدم الى آخره فلوقالت في جوابها زنت وأنت أزني مني فهو مقرة بالزنا وقاذفة لها على وزان ما تقدم أيضاً ولوقالت لاجنبية يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني فهو قاذف وهي قاذفة في الاول مع الاقرار فيه بالزنا وكناية في الثاني لاحتمال ان تريد انه أهدي الى الزنا أو أحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لاجنبى يازاني فيقول زنت بك أو أنت أزني مني ولوقالت ابتداء أنت أزني مني ففي كونه قذفاً وجهاً يأتیان في قوله لها ابتداء أنت أزني مني ولوقال لآخر أنت أزني من فلان فليس يتدفع الا ان يريد وقيل هو قذف لهما لان طاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص



(قوله) ودفعتم أي هذه المسئلة التي استدل بها الوجه المقابل بالقذف (قوله) ولولده لست حتى لو قال لوئله أنت ولدنا كن قاذفاً  
لامه قاله الماوردي وبه أجاب ابن الصلاح فقها وزاد أنه يعزّر للشتم أقول كثيراً يستعمل هذا اللفظ عند عقوق الوالد وعدم إتيان  
لامرأيه وشحه عليه وإيصال برّه \* (١٢٣) \* للاجانب دونه فثبت أراد الأب هذا المعنى فلا أشكل في قبوله ظاهراً وإنه

الموقف ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال  
لزوجته وأنت أيضاً فظاهر أنه كناية  
لاحتمال أن يريد وأنت قريبة منها  
(قوله) صريح استشكل باحتمال أن  
يكون من وطء شبهة ونحو ذلك أقول قد  
يقال المفهوم منه عرفاً إرادة الرجم  
الإيذاء التام للام فلا تقبل إرادة مثل  
هذا كما أسلفنا نظيره من الغزالي  
في مسئلة زنت بك \* فرع \* قال  
لقرشي لست من قرشي فهو كناية عندهما  
وتأخر فيه الزكشي ونسب للنص أنه  
صريح ولو قال لآخيه لست أخى فظاهر  
أنه كناية (قوله) ويحد قاذف محصن  
لم يذكر ضابط القاذف أعني كونه مكلفاً  
ملتزم مختار لأنه سيذكره في باب حد  
القذف وهذا أهمل هنا لشرط انعكاف  
وأحاله على هذا (قوله) مكلف أي  
لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حداً  
فأشبهه من نسب المكلف إلى وطء لا يحد  
به وأما الحرية فلأن الرق لما منع كمال  
الحد عليه دل على أن الجناية عليه بنسبه  
لزنا قاصرة عن الحرية على الخبرين  
وأما الإسلام فالحديث من أشرك بالله  
فليس بمحصن وإنما جعل محصناً في حد  
الزنا لأنه إهانة له وأما العفة فلفظهم قوله  
تعالى والذين يرمون المحصنات ولا به  
يقال شرط حد القاذف بعدم أتبانه زنى  
انقذوف \* فرع \* لو أضاف زنى  
المرتد والمجنون إلى حال الإسلام والافقة  
حد (قوله) عفيف أي ولا يحد عن

المخاطب بمزيد ويؤخذ مما ذكر في هذه المسئلة أن الرابع في التي قبلها عدم القذف أيضاً وأنه على وجه  
القذف فيها يكون القائل مقرباً بالزنا للعلة المذكورة ودفعت بأن الناس في محاوراتهم في الذم والشاعة  
لا يتقيدون غالباً بالوضع الأصلي للفظ فلا يحمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفعل في ذلك لغیر  
الاشتراك قال تعالى حكاية لقول يوسف عليه السلام لاخوته أنتم شرمكنا (وقوله) لغيره (زنا  
فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو تملك أو دبرك (قذف) لأن مذكر آلة الوطء أو  
محله (والمذهب أن قوله) زنا (يدك وعينك) ورجلك (ولولده لست مني أولست ابني كناية  
ولولده لست ابن فلان صريح الاتساع بلعان) أم في الأولى فلان المفهوم من زنا الأعضاء المذكورة  
المس والشي والنظر كما في حديث الصحابين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما  
أنه صريح الحاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فاذكرهما هو المتصوص وخرج بعضهم من كل منهما  
قولا في الآخر فحكى فيهما قولين أحدهما أنه صريح في قذف أم المخاطب لسببه إلى الفهم وأقيسهما  
أنه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحمل  
نص القذف على ما إذا أراد به الأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا يحتاجه إلى تأديب ولده  
وزجره عما لا يليق بنسبه يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الابن ويستفهم أن قال أردت أنه من زنا  
فهو قاذف لأمه أو أنه لا يشتمى خلقاً أو خلقاً فيقبل بيمنه وقول المصنف الاتساع بلعان مستثنى من قوله  
صريح أي لو قال للولد المتبني باللعان لست ابن فلان يعني الملاحن فليس بصريح في قذف أمه فليست فان  
قال أردت تصديق الملاحن في نسبة أمه إلى الزنا فهو قاذف لها وإن قال أردت أن الملاحن نفاه أو انتفاء  
نسبه منه شرعاً أو أنه لا يشبهه خلقاً أو خلقاً قبل بيمنه ويعزّر عليه للإيذاء ثم أخذ المصنف في بيان حكم  
القذف فقال (ويحد قاذف محصن ويعزّر غيره) أي غير قاذف المحصن وهو قاذف غير المحصن وسواء  
كان المذوف الزوجة أم غيرها وسياق بيان الحد وشرطه في بابه وبيان التعزير في آخر الشبهة  
والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة  
(والمحصن مكلف) أي بالغ عاقل (حر مسلم عفيف عن وطء يحده) بأن لم يبطأ أصلاً أو وطئ وطأ  
لا يحده بخلاف من وطئ وطأ يحده بأن زنى فليس بمحصن (وتبطل العفة) المعبرة في الإحصان  
(وطء محرم مملوك) له كآخته أو عمته من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على المذهب) سواء  
قيل بأن قول الرجوح أنه يوجب أخذ أم لا دلالة على قلة المبالاة بالزنا وهو أخش من الزنا لأجتنبات  
وقيل لا تبطل العفة به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب  
على خلاف اصطلاحه (لا) بوطء (زوجته في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولى) أو بلا  
شهود (في الأصح) وإن كان حراماً بقيام الملك في الأولى وثبوت انتساب غيباً بعد حاجت حصل علوق  
من ذلك الوطء مع انتفاء أحد في الجمب والثاني تبطل العفة بخرمته ووقوعه في غير منتهى غير الأولى  
ووطء زوجته أو أمته في حيض أو نفاس أو حرام أو صوم أو اعتكاف لا يبطل العفة وقيل فيه الوجهان

تبوت العفة وغيرها تغليظاً على التمايز (قوله) بلاولى أي سواء كان عاماً بالتحريم أو جاهلاً كما في الرخصة تقلاعاً عن البغوى ثم قال وينبغي أن يكون  
الجاهل كلواطئ بالشبهة (قوله) وإن كان حراماً كونه يشير إلى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولى أو شهودان الواضئ عام بالتحريم (قوله) مع انتفاء أحد  
في الجميع أي ولده ذمة حرمة أيضاً ووجه ما فحش الذي في الحرمان المذكور (قوله) ووطء زوجته هذه المسئلة في حكمها من أنت بلاولى



(قوله) ولو زنا مقذوف مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعنة (قوله) فاطهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً ولا نحدد القذف موضوع للبراسة من الزنا دون الردة بخلاف أن يسقط بحدوثه ذكره الماوردي ولأن الزنا معني بطل ماضيه الحصانة في زمان يسقطها مستقبلاً والكفر لا يؤثر ماضيه فكذلك مستقبلاً كالجنون \* فائدة \* يمكن تصور طرور الرق بعد القذف كسير قذفه شخص ثم اختار الامام رقه (قوله) كل الورثة لو قذفه شخص بعدموته فالظاهر ان أحد الزوجين يرث أيضاً والمسئلة فيها وجهان \* (١٢٤) \* من غير ترجيح \* تنبيه \* لبعضهم الاستيفاء

وان كان الباقي صغيراً أو غائباً أو حاضراً كاسلاً ولم يطلب (قوله) وانه لو عفا بعضهم قال العلماء لا نظير لذلك فان نظائرهما اما أن تسقط حصصه العاقبة كالثغفة واما أن يسقط الجميع كالقصاص \* (فصل) \* له قذف زوجته استدلال على الجواز بآية ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وجماروى أو داود من أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بعينه وسمع بآذنه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فذكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فنزلت الآيات واما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقق وكفى إيمان القسامة تنبئ على القرائن نعم إيمان القسامة يكفى فيها بالإشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب في هذه الفاحشة من السر (قوله) بان رآهما في خلوة أي ولو مرة نعم قال الامام المذني أراه لوراه الزوج على استحلالهما في موطن الرية فهو بمثابة الانضمام الى الاستفاضة مرة واحدة انتهى وهو متين (قوله) ومن صور الخ قد أشار اليه المؤلف بالكف من قوله كشيع (قوله) والافلا به ذنبا أي ولكن يلزمه النفي وقول فيماريبتها من اصابة غيرها لها على فراشي وان الولد من تلك الاصابة كما سيأتي بان ذلك في التنبيه الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني

ومقدّمات الوطء كالقبلة والممس وغيرهما لا تبطل العقبة بحال (ولو زنى مقذوف سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد فلا) يسقط الحد عن قاذفه والفرق ان الزنا يكتّم ما أمكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فاطهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً وفي الاولى قول قديم بعدم السقوط لطرق الزنا كالردة وفي الثانية وجه بالسقوط كالزنا (ومن زنا مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم يعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا أم بزنا بعده أم أطلق لان العرض اذا انخرم بالزنا لم تسد ثلثه بالعفة الطارئة وقال الامام ما أرى هذا يسلم من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحدد القذف بورثه ويسقط بعفو) لانه حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمي به وحق الآدمي شأنه ما ذكر وتغزير القذف كذلك (والاصح انه يرثه كل الورثة) حيث مات المقذوف قبل استيفائه كالمال والقصاص والثاني يرثه غير الزوج والزوجة لارتفاع النكاح بالموت وانقطاع واسطة التعبير (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) أي بعض الورثة عن حقه من الحد (فللباقى) منهم (كله) أي استيفاء جميعه لانه حق ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الثغفة والثاني يسقط جميعه كفى القصاص وفرق بأن للقصاص بدلا يعدل اليه وهو والدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاقبة ويبقى الباقي لانه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذي يقع فيه الشركة

\* (فصل له) \* أي للزوج (قذف زوجته علم زناها) بان رآه بعينه (أو ظنه ظناً مؤكداً كشيع زناها بزيد مع قرينة بان رآهما في خلوة) أو رآها تخرج من عنده ولا يكفي مجرد الشيع لانه قد يشيعه عدولها أوله أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة المذكورة لانه ربما دخل فيها خوفاً أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد ان تخبره بزناها فيقع في قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يشق به وان لم يكن عدلاً وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يخلص به منها لا حاجة الى الانتقام منها لتلطخها فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار أو الأولى ان يستر عليها ويطلقها ان كرهها هذا كله حيث لا ولد بنفيه (ولو أنت بولده علم انه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزومه نفيه) لان ترك النفي يتضمن استحقاقه واستحقاق من ليس منه حرام وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزم ان أيضاً وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كما تقدم في جوازه والا فلا يحد قذفها الجواز ان يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوي وغيره (وانما يعلم) ان الولد ليس منه (اذا لم يبطأ) أصلاً (أو) وطئ (و) ولده لدون ستة أشهر من الوطء التي هي أقل مدة الحمل (أو فوق أربع سنين) التي هي أكثر مدة الحمل (فلو ولده لما بينهما) أي بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم تستبرأ بعده) (بحيضة حرم النفي) للولد رعاية للفراش ولا عبرة بريته بجدها في نفسه (وان ولده لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل

وقول الشارح لزم قذفها لثان تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رجمها بالعلوق من غير (قوله) حرم النفي أي ولو علم زناها النفي راحتم كونه منه ايضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها (قوله) رعاية للفراش روى النساء أي أعمار رجل بحد ولده وهو نظرا ليه ١٠ يجب الله عنه وفحشه على رؤس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو نظرا ليه انه في حالة النظر اليه يكون أرق وأشفق فاذا وجد دماءه رابحاً في ارتكاب جريمة



(قوله) والوجه الثاني زاد الزركشي والثالث يجوز النفي سواء وجدت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الراجح والبعوى هذه الوجه  
وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجرى  
مطلقا قال وكلام النهاية والبسيط صريح \* (١٢٥) \* في ذلك ونبه أيضا على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك شبهة ولا فيجوز

الاستبراء لا يصح قطعاً انتهى (قوله)  
ومحل الخلاف الخ هذا عند التأمل  
يقضي أن قول المنهاج حل في الأصح محله  
عند وجود مخيلة الزنا فليأمل (قوله)  
بظهور دم الحيض أي فتجب المدة  
من وقت الظهور وان توقف الأمر على  
تمام الحيضة فلا يحصل ابتداء وهما من  
الانقطاع وكان الشارع رحمه الله غني  
ببعض المتأخرين الزركشي فقد بحثه في  
التكملة ويجوز أن يكون مسبوقاً به  
(قوله) ولو وطئ الخ انظر هل مثل ذلك  
مالووطي ولم ينزل

\* (فصل) \* في كيفية اللعان (قوله) أي الزوج (أربع مرات  
غابت أي بسبب حيض أو غيره من مرض  
أوموت ونحوه (قوله) في الكلمات أي  
في كل منها وذكر الزاني واجب أيضاً أن  
أراد إسقاط الحد بسببه (قوله) أن  
الوطء بالشبهة يريد وطء نفسه (قوله)  
لا احتمال الخ أقول فقول من أصابه غيره  
أو من وطء غيره ونحو ذلك فيجب أن  
يكون كافياً وحده تنقضاء هذا الاحتمال  
والله أعلم (قوله) ولا يحتاج المرأة الخ  
لا يقال كيف يصح ذلك مع اشتراط  
تقدم لعانه على لعانها لا نقول قد تقدم  
وأوجب الحد عليها لولا لعانها وإنما أعبر  
لنفي الولد خاصة هذا ما هو المشهور  
ظاهر أن شاء الله (قوله) وحينئذ الخ  
لا خفاء أنه قد يجوز أن يكون موطء

النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأولى أن لا ينفيه لأن الحامل  
قد نرى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبينة للقذف أو يتقنه جازاً النفي بل وجب  
لحصول الظن حينئذ بأنه ليس منه وإن لم ير شيئاً لم يجز ويرجح الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح  
الصغير والمحترز وليس في الكبير ترجيح ومحل الخلاف كما يؤخذ من التعليق ما إذا أمكن كون الولد  
من الزنا بعد الاستبراء بأن ولده لستة أشهر من الزنا فلو ولدته بعد ذلك من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجز  
نفيه جزماً كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ  
وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح  
جعل العزل إلى العزل مجوز للنفي ولو وطئ في الدبر أو فيما دون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها  
واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرئها (حرم النفي) رعاية للفراس كما تقدم  
وانما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابل قول الإمام القياس  
الجواز انتقاماً منها كما إذا لم يكن ولد وعورض بأن الولد يضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان  
أذيع بذلك وتطلق فيه الالفة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق مما كان بالطلاق  
\* (فصل) \* في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء  
الأنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله الآيات (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرات  
أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا) أي زوجته إن كانت حاضرة (وإن غابت  
سمها وورفع نسبها بما يميزها) عن غيرها (والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما  
رماها به من الزنا) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع ويأتي بدل ضمائر  
الغيبة بضمائر التكلم فيقول لعنة الله على أن كنت إلى آخره (وإن كان ولد ينفيه ذكره في الكلمات  
الخمس ليتنقى عنه) (فقال وإن الولد الذي ولده أو هذا الولد) إن كان حاضراً (من زنا ليس مني)  
ولو اقتصر على قوله من زنا لم يصح في الانتفاء عند أكثرين لا احتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة  
زنا وصح البعوى أنه يكفي حمل اللفظ الزنا على حقيقة وجزم بتعجيله في الشرح الصغير وأصل الروضة  
ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لا احتمال أن يريه أنه لا يشبه خلقاً وخلقاً ولو أغفل ذكر  
الولد في بعض الكلمات احتج لنفيه إلى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها وقيل يحتاج  
(وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله أنه من الكاذبين فيما ربيت به من الزنا والخامسة أن غضب  
الله عليها إن كان من الصادقين فيه) وتشير إليه في الحضور ويميزه في الغيبة كما في جامعها في الكلمات  
الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التكلم فتقول غضب الله على آخره ولا يحتاج إلى ذكر الولد لأن  
لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكره فتقول وهذا الولد ونده ليستوى اللعان \* تنبيه \* تقدم فيما إذا أتت  
بولد علم أنه ليس منه أنه لا يقذفها إذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحينئذ يقول في اللعان لنفيه كما قاله  
المأوردى أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيت به من أصابة غيري لها على فراشي وإن هذا الولد  
من تلك الأصابة فهو مني إلى آخر كلمات اللعان ولا تلاعن امرأة إذا لاحد عليها بهذا اللعان حتى يسقط  
بلعانها ولم يذكر الشيخان مقوله (ولو يدل) بالنساء ليفعل (لفظ شهادة بخلف ونحوه) كأن قيل أحلف



(قوله) لم يصح ذلك وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسمائه تعالى (قوله) وقيل لا يصح الخ لهذا قال الزركشي لو عبر في هذه المسئلة بالمذهب لو اتفق اصطلاحه يعني أبدل لفظ الغضب بافظ اللعن فان فيها طريقين (قوله) ويلقن مغن عما قبله \* (١٢٦) \* ثم التلقين معتبر في سائر الكلمات

ولا يكتفي في أولها فقط (قوله) لان لعانها الخ استدلال الزركشي بقوله تعالى يدرأ عنها العذاب (قوله) ويلعن أخرس أي بناء على ان المقلب كونه يمينا فان قلنا شهادة لم يصح منه (قوله) أو كآية أي فيكتب كلمات اللعن أربع مرات ثم الخامسة (قوله) وهو بعد صريحة الأولى ان يكون بعد فعلها (قوله) الحديث الصحيح وفي هذا وقت أيضا تنزل الملائكة وتصدق بالاعمال (قوله) عند المنبر روى ابن ماجه والحاكم وصححه لا يخلف عنده هذا المنبر عبد ولا أمة ولو على سائر طرب لا وجبت له النار ثم المراد عند المنبر ما يبي الحجر الشريفة وهو لروضة من الله عليا بروية ذلك قبل المات ثم الجنة من غير سابقة عذاب أمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله) المنبرة في الحديث الشريف المنبرة من الجنة (قوله) لا يدين أي لا يدرى ربيعة وأيسام أهلها (قوله) وذمى الاحسن يكتفى ايشمل من دخل دارنا ما من أهل الكتاب (قوله) لا يدين له حرمة ويترف هذا يوم ان السبع والكائن ما حرمه وشرف وعموه نوع فانه حسن وفي غيره لم يكن لها حرمة قط \* كرامة فعل ذلك وان كان زوجها ما كان قل زرع وعيره ان رضى بروي فقهه شاع ذلك اداسه منه رسل بان التعذيب عليها حقه فله تركه ما المحصل ما في الآية كاملة ولكن فيها عدل ان التعذيبات راجعة لنظر ما لا تتوقف على رضى الزوجين (قوله) في المك في فيه أيضا طريقة

أو أقسم بالله الى آخره (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه أو ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح) ذلك (في الاصح) اتباعا لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظرا للمعنى وقيل لا يصح ان يوثق بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لان الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشترب الموالات بين الكلمات الخمس على الاصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أي في اللعان (أمر القاضي) به (ويلقن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله الى آخره لان اللعان يمين لا يعتد بها قبل استخلاف القاضي وان غلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عنده باذنه (وان تأخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لا سقط الحد الذي وجب عليها بلعان الزوج (ويلعن أخرس باشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فان لم يكن له ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده (ويصح) اللعان بالعجمة وان عرف العربية لان المقلب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللغات سواء وترعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفين عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بالعجمة لعدوله عما ورد الشرع به مع قدرته عليه وعلى العجمة ان احسنها القاضي استحباب ان يحضره أربعة من يحسنها وان لم يحسنها فلا بد ممن يترجم ويصح في من جانب المرأة اثنان لان لعانها تنفي الزنا وفي جانب الرجل طريقان أحدهما على قولي ان الاقرار بالزنا يثبت باثنين أو يحتاج الى أربعة لان لعان الزوج قول يثبت به الزنا عليها كما ان الاقرار بالزنا قول يثبت به الزنا وأصحهما القطع بالاكتفاء باثنين ولا يظهر ثبوت الاقرار باثنين (ويغلق) اللعان (بزمان وهو بعد عصر جمعة) فيؤخرها ان لم يكن طلب أكيد فان كان فبعد عصر أي يوم كن لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة الحديث الصحيحين بالوعيد الشديد في ذلك وبعد عصر الجمعة أشد لانه ساعة الاجابة فيها عند بعضهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن والغضب (ومكان وهو أشرف بلده) أي بلد اللعان (فمكة بين الركن) الاسود (والانعام) وهو المسمى بالحطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الفخرة وغيرها عند سائر الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أو وجه أحدها وصححه البغوي نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الجملاني وامرأه على المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لان الصعود لا يليق بحالهما والثالث ان كثرة القوم صعودا وبروهم والافلا (و) تلاعن (حائض بياب المسجد) حرمة مكنها فيه ويخرج القاضي اليها أو يبعث نائبا (وذمى في بيعة) لصاري (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا المساجد (وكذا بيت نار مجوسى في الاصح) لانهم يعظمونه فيحضروا القاضي رعاية لاعتقادهم اشبه الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاعن في المسجد أو في مجلس الحكم (لا بيت أصنام وتنى) لانه لا حرمة له واعتقادهم فيه غير مرمي فيلاعن في مجلس الحكم وصورة ان يدخل دارنا بامان أو هدنة (وجمع) أي ويغلق بحضور جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) فان الزنا يثبت بهذا العدد فيحضرون أثباته باللعان (والتعليطات سنة لا فرض على المذهب) كتعليط اليمين بتعديد أسماء الله تعالى ووجهه الفرض الاتباع وهما قولان في المكان طردا في الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فهم ما والاصح انقطع به في الجمع دون الزمان (ويسن لقاض وعظهما) بان يخوفهما بالله تعالى ويقول لهما عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا وقرأ عليهما ما ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم الآية (ويبلغ عند الخامسة) منهما في الوعظ فيقول له اتق الله فان قولك على لعنة الله توجب اللعنة ان كنت



(قوله) قَائِمِينَ الْاَوْضَحَ مِنْ قِيَامِ (قوله) زَوْجٍ مَخْرُجٍ بِهِ السَّيْفُ فِي الْأَمَةِ (قوله) يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَذَنْبُهُ لِأَنَّهُ يَمِينٌ فَأَشْتَرَطُ فِيهِ مَا اشْتَرَطُ فِي الْخَالِفِ دُونَ الشَّاهِدِ وَاحْتِجَ الْأَصْحَابُ عَلَى كَوْنِهِ يَمِينًا وَلَيْسَ شَهَادَةُ يَمِينٍ فِي الْحَدِيثِ فِي قِصَّةِ هَلَالٍ أَحْلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنِّي لَصَادِقٌ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَأْتَتْ بِهِ عَلَى الذَّعْتِ الْمَكْرُوهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكُنْتُ لِي وَلَهَا شَأْنٌ وَبِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى وَقَوْلِي بِهِ مِنْ مَعْرِضِ الْخَضِرَةِ وَيُلَاعِنُ الْمَلَأَنَ لِنَفْسِهِ وَالشَّخْصَ لَا يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ تَسَاوَى الرَّجُلَ وَبِهِ أَنَّ الْإِيمَانَ تَكْرِيْرٌ فِي الْقِسَامَةِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ \* (١٢٧) \* فِي التَّنْقِيحِ وَالْمَرَادُ بِالزَّوْجِ مَنْ لَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ فَلَا يَرُدُّ حَيْثُ لَعَانَ الْأَجَنِبِيَّ عَدَا الْبَيْنُونَةَ لِنَفْسِ الْوَلَدِ

أَوَ الْحَدِّ وَلَا لَعَانَ مَنْ وَطِئَ بِشَيْءٍ ظَنُّهَا زَوْجَتُهُ أَوْ ابْنَتُهُ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ تَحْذَرُهَا فَأَنَّهُ يُلَاعِنُ لِنَفْسِ الذَّنْبِ وَقَوْلُهُ وَالْحَدَّ أَيُّ فِيهَا إِذَا قَدْ فَسَدَ حَالُ النِّكَاحِ - ثُمَّ أَبَانَ أَنَّهَا يُلَاعِنُ (قوله) حَيْثُ كُنَّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا لَوْ قَدْ فَسَدَ فِي حَالِ النِّكَاحِ ثُمَّ أَبَانَ أَنَّهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ (قوله) وَلَا تَسْأَلُ فَسَادَهُ إِلَى آخِرِهِ هَذَا مَحْمُولٌ إِذَا كَانَ الْقَذْفُ فِي حَالِ الرَّدَّةِ - كَمَا هُوَ صَوْرَةٌ الْمَسْئَلَةُ الَّتِي فِي الْإِتِّحَاقِ فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ النِّكَاحِ فَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا لَوْ قَدْ فَسَدَ زَوْجَتُهُ ثُمَّ أَبَانَ (قوله) فَرْدَةٌ يَشْكُرُ عَلَى ذَنْبِ قَوْلِ عَوِيْمٍ لَهَا زَوْجَتُهُ عَيْنُهَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ ذَنْبُهَا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهَا وَجَرَأَتْهَا فَطَنَ فِيهَا جَاهِلًا بِحُكْمِ الْعَانَ قَوْلَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قوله) وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ أَيْ لَا يَفِيدُهُ ذَلِكَ عَوْدُ النِّكَاحِ - وَلَا مَنَعَ التَّائِيدُ لَمْ يَكُنْ حَاقِقًا لَهُ وَقَدْ بَطَلَ بِنُعَانِ بِخِلَافِ حَقِّ وَحُوقِ الْمُنْسَبِ فَتَمَّ عَوْدُهَا لَمْ يَكُنْ حَاقِقًا بِهِ وَأَمَّا حَيْثُ فَهِيَ بِدَعْوَتِهِ فِي كِتَابَةِ لَمْ أَرَهُ يَكُنْ فِي كَلَامِهِ مَا يَفِيدُهُمْ السَّقُوطُ وَجَزْمُهُ فِي الْمُنْسَبِ فَلَا تَحْدِيدَ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْعَدَالَةِ أَقُولُ وَفِي ذِكْرَانِ وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ إِذْ أُنْشِئَ إِلَيْهِ (قوله) وَسَقُوطُ الْحَدِّ

كَذِبًا وَيَقُولُ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْغَضَبِ لَعَلَّهَا يَنْزِجُ رَأْيَ الْفَتَا حِينَ كَانَ فَانْ أَيْ الْقَهْمَا الْخَامِسَةُ (و) يَسْتَنَ (أَنْ يَتْلَا عِنْدَ قَائِمَيْنِ) لِيَرَاهُمَا النَّاسُ وَيَشْتَهَرُ أَمْرُهُمَا وَتَجْلِسُ هِيَ وَقَتْلُ لَعَانِهِ وَهُوَ وَقْتُ لَعَانِهَا (وشرطه) أَيْ الْمَلَأَنَ (زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ) بِأَنْ يَكُونَ بِالْغَاةِ قَلًا وَسَوَاءٌ الَّذِي وَالرَّقِيقُ وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ وَالسَّكْرَانُ وَغَيْرُهُمْ فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَلَا يَنْتَضِي قَدْ فَسَدَ الْعَانَ بَعْدَ كِلَاهُمَا وَيَعُزَّرُ الْمِيزُ عَلَى الْقَذْفِ تَأْدِيْبًا وَلَا لَعَانَ مَنْ أَجَنِبِيٍّ وَتَقْدِمُ صَحْنُهُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ فِي بَابِ الرَّجْعَةِ وَسَيَأْتِي صَحْنُهُ مِنَ الْبَائِثِ حَيْثُ كَانَ وَلَدٌ (وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ دَوِّ الْقَذْفِ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَا عَنْ) لِبَقَاءِ النِّكَاحِ (وَلَوْ لَا عَنْ) حَالِ الرَّدَّةِ (ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِدَّةِ (صَح) لَعَانَهُ لَبَيِّنَ وَقَوَعُهُ فِي صِلْبِ النِّكَاحِ (أَوْ أَمْرٍ) عَلَى الرَّدَّةِ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ (صَادَقَ) لَعَانَهُ (بَيْنُونَةُ) تَبَيَّنَ الْفَرْقَةُ مِنْ حِينَ الرَّدَّةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ فَتَقَاهُ بِاللَّعَانِ فَهُوَ نَافِذٌ وَلَا يَتَبَيَّنُ فَسَادُهُ وَلَا يَنْدَفِعُ بِهِ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْأَصَحِّ (وَيَتَعَلَّقُ بِلَعَانِهِ فَرْقَةٌ) الْحَدِيثُ الْيَهُودِيُّ الْمَتْلَا عِنْدَ أَنْ لَا يَحْتَاجَ أَنْ أَبْدَأُ وَلَمْ تَحْصُلِ الْفَرْقَةُ كَانَ الْأَجْتِمَاعُ حَاصِلًا وَهِيَ فَرْقَةٌ فَسَخَ الرِّضَاعُ لِحَصُولِهَا بِغَيْرِ لَفْظٍ وَتَحْصُلُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَادِقَةً لَا تَحْصُلُ بَاطِنًا (وَحَرْمَةُ مُؤَبَّدَةٌ وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ) لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ (وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ) أَيْ حَدُّ قَدْ فَسَدَ أَوْ تَعَزَّرَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحَصَّنَةٍ (وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا) وَسَيَأْتِي سَقُوطُهُ بِلَعَانِهَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كُلُّه الْآيَاتُ السَّابِقَةُ وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ مَسْئَلَتَانِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا فِيهِمَا حَدُّ الزَّوْنِ وَالذَّمِّ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْحَذَرُ عَلَى وَجُوبِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِذَا تَرَفَعُوا لِلنِّسَاءِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَعَلَى مَقَابِلِهِ لَا يَجِبُ حَتَّى تَرْضَى بِحُكْمِنَا فَإِنْ رَضِيَتْ وَلَمْ تَلْعَنْ حَدَّتْ (وَاتِّفَاءُ نَسَبٍ نَفَادُ بِلَعَانِهِ) أَيْ فِيهِ حَيْثُ كَانَ وَلَدًا فِي الصَّحِيحِ إِنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ (وَأَمَّا بِحْتَاجِ إِلَى نَقِيٍّ يُمْكِنُ مِنْهُ فَانْ تَعَزَّرَ) كَوْنُهُ مِنْهُ (بَنَ وَلَدُهُ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ) لَا تَتَفَاءُ زَمَنُ الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ (أَوْ) لَا كَثِيرٌ مِنْ سِتَةِ أَشْهُرٍ زَمَنُ الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ وَ (طُلُقٌ فِي مَجْلِسِهِ) أَيْ مَجْلِسُ الْعَقْدِ - لَا تَتَفَاءُ أَمَّا كَانَ الْوَطْءُ (أَوْ نِكَاحٌ وَهُوَ بِمَشْرِقٍ وَهُوَ بِمَغْرِبٍ) لَا تَتَفَاءُ أَمَّا كَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ (لَمْ يَلْحَقَهُ) لَا سَحَابَ كَرِهَ مِنْهُ (وَلَهُ فِيهِ مِثْلًا) فَإِنَّ النِّسَبَ لَا يَقْطَعُ بِنَوْتِ بَلْ يَقُولُ هَذَا ابْنُ وَلَدِ فَلَانٍ (وَأَتَى عَلَى الْفَوْرِ فِي الْجَدِيدِ) كَلَرْدُ الْعَيْبِ بِجَمَاعِ الضَّرَرِ بِذَلِكَ وَتَوَاقُعُهُ لَا بِأَمْرِ النِّسَبِ خَطِيرٌ قَدْ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ فَيَهْلُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ ثَلَاثِي مَتَى شَاءَ وَلَا يَسْتَطَاعُ أَنْ يَسْتَبْطِئَ قَوْلَانِ (وَيَعَزَّرُ) عَنِ قَوْلِ النَّوَوِيِّ (تَعَزَّرَ) كُنْ نَفْعُهُ الْخَبِيرُ يَدْخُرُ حَتَّى يَصْجَحَ أَوْ حَصَرَتْهُ الصَّلَاةُ فَقَدِمَهَا أَوْ كُنْ جَائِعًا فَكُلَ أَوْ مَرِيضًا أَوْ مَحْبُوسًا أَوْ لَمْ يَجِدْ نَفْعًا فَخَرَّ كُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ بَاقٍ

لِأَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ تَعَالَى فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى آخِرِهِ بَعِيدٌ ذَلِكَ (قوله) وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا أَيْ إِذَا أُنْشِئَ حَالُ الزَّوْجِيَّةِ وَالْأَفْسَاقِ (قوله) أَيْ فِيهِ أَرَادَ إِشَارَةً رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِي هَذَا أَنْ قَوْلَ الشَّخْصِ وَإِنْ هَذَا الْوَلَدُ لَيْسَ مِنْهُ مِنْ جَمَلَةِ الْعَانَ (قوله) لَا تَتَفَاءُ زَمَنُ الْوَضْعِ فَتَعَزَّرَ وَكَذَا الْكَلَامُ فِي لَا تَتَفَاءُ زَمَنُ الْوَضْعِ (قوله) لَا تَتَفَاءُ أَمَّا كَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْمُدَّةِ أَيْ لَمْ يَكُنْ بِمَشْرِقٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَلَدٍ عَرَبٍ وَالْعَمَلُ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ زَمَنُ سِتَةِ أَشْهُرٍ وَحَظَّتَانِ أَيْ لَمْ يَلْحَقْهُ أَيْ وَلَا اسْتَلْحَقَهُ (قوله) عَدْلُ قَوْلِ النَّوَوِيِّ - يَرْكَبُ - ثُمَّ يَعَزَّرُ فِي التَّحْدِيدِ عَزَّرَ عَنِ التَّحْدِيدِ - تَوَلَّى أَيْ



(قوله) مع امكان بنية ظاهر القرآن يخالفه  
ولكن صدقته الاجماع قال الزركشي ومن  
أحسن الاجوبة ان شرط العمل بالمفهوم  
أن لا يخرج على سبب وسبب الآية كان  
الزوج فيه فاقد البينة (قوله) ولها  
لدفع حد الرنا ظاهر العبارة ان لها  
تركه وان كان الزوج كاذبا لكن صرح  
الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب  
لثلاثة احوال أو ترجم فتتفحص أهلها  
\*(فصل) له اللعان لنفي ولد أي ولو  
من وطء شبهة أو نكاح فاسد والغرض  
من هذا الكلام ان ثمرات اللعان  
المتقدمة لا يضر بخلاف بعضها في مثل  
هذا (قوله) ولد دفع حد لو أضاف الرنا  
الى ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم  
مما سبق (قوله) ولتعزيره أي لانه  
اذا كان يسقط الحد فالتعزير أولى  
والظاهر ان القرعة تثبت بهذا اللعان  
وانه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن  
عبارة المناج توههم خلاف الثاني (قوله)  
تعزير تكذيب ككأن وجه التسمية  
ما في التعزير من اظهار كذب الصادف  
بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن  
ثبت زناها (قوله) عن الحد ومثله  
التعزير (قوله) بعد النكاح أي بعد  
عقده (قوله) كما في صلب النكاح  
قال الزركشي وأولى لان اللعان حجة  
ضعيفة فاذا أثرت مع قيام الفراش فبعد  
انقطاعه أولى (قوله) فان أضاف  
مثل هذا الموضع دمر منه القذف في حال  
الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح  
(قوله) في احد الوجهين لعل سبب  
التعريف انهما وجهان مذكوران  
في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد  
اذا كان هنالك ولد ثم قذف ولا عن فان  
الظاهر ان في وجوب الحد عام بخلافه وان  
الاصح عدم الوجوب لعدم تطابق الفراش

على النفي فان لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير وحقه الولد (وله نفي حمل وانتظار وضعه) ليتحقق  
ويستفي احتمال كونه بريحا فان قال علمت انه ولد وأخبرت رجاء الاجهاص متسافا كتنفي كشف الامر  
ورفع الستر بطل حقه من النفي في الاصح المنصوص لتأخير بلا عذر مع علمه والثاني لان الحمل  
لا يتيقن فلا أثر لقوله علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيمينه ان كان غائبا)  
قال في الشامل الا ان تستفيض وتتشير (وكذا الحاضر) يصدق (في مدة يمكن جهله فيها)  
بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونه ما في محلة أو محلتين أو دار أو دارين (ولو قيل له تمتعت بولده  
أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم تعذر نفيه) لتضمن ذلك للاقرار به والاقرار لا يرتفع بالنفي  
(وان قال جزأ الله خيرا أو بارك الله عليك فلا) يتعذر نفيه لان ذلك لا يتضمن الاقرار به والظاهر  
انه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (وله اللعان مع امكان بنية بزناها) لانه حجة كالبينة (ولها) اللعان  
(لدفع حد الرنا) عنها بلعانه ولا يتعلق بلعانها غير ذلك فان أثبت زناها بالبينة فليس لها ان تلاعن  
لدفع الحد لان اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة

\*(فصل) له اللعان لنفي ولد وان عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق أو غيره بل يلزمه  
اذا علم ان الولد ليس منه كما تقدم (ولد دفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد وتعزيره) أي ولد دفع  
تعزير القذف بان كانت الزوجة غير محضنة كالدمية والرقبة والصغيرة التي يوطأ مثلها (الاتعزير  
تأديب لكذب) معلوم (كقذف طفلة لا توطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها  
بالبينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا يستوفي الا بطلها وتعزير  
التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة  
المذكورة لا يستوفي الا بطلها على الصحيح (ولو عفت عن الحد أو أقام بنية بزناها أو صدقه) فيه  
(ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تعف (أو جنت بعد قدومه) ولا  
ولد في صورتين أيضا (فلا لعان في الاصح) لعدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث  
الاول ولا تنفاء طلبه في صورتين الاخريتين والثاني له اللعان لغرض القرعة المؤبدة والاتقام منها  
بإيجاب حد الرنا عليها ويستوفي في المجنونة بعد افاقتها ان لم تلاعن واذا كان في الصور الخمس ولد  
فله اللعان لنفيه قطعاً (ولو ابانها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها برنات مطلق أو مضاف الى)  
زمن (بعد النكاح لا عن ان كان ولديا حقه) ير يد نفيه ونفاه في لعانه كما في صلب النكاح ويسقط حد  
القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن حد الرنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط  
بلعانها أما اذا لم يكن ولدا فلا يلاعن ويحد وقيل يلاعن ان أضاف الرنا الى حالة النكاح ويدخل  
في الولد الحمل فيلاعن قبل انفصاله في الاظهر فان لا عن وبان ان لا حمل بان فساد اللعان (فان أضاف)  
الرنا (الى) زمن (قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان)  
ولد (في الاصح) والثاني له اللعان لانه قد يظن الولد من ذلك الرنا فيه باللعان واجيب بانه كان  
حقه حينئذ ان يطلق القذف ولا يؤزره (لكن له انشاء قذف) مطلق (ويلاعن) نافيا للولد  
ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم ينشئ حد وعلى مقابل الاصح ووجه أكثرهم كما قاله في الشرح  
الصغير اذا لا عن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الرنا في أحد الوجهين لانها  
لم تلطخ فراشه حتى ينتقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق ففي تأديب حرمتها  
عليه وجهان الاصح نعم وعلى مقابلة قال في الروضة هل يقتصر الى محلل كالطلاق الثلاث وجهان  
الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد توأمين) بان ولدتهما معا أو أحدهما بعد



(قوله) فسكت عن نفيه جعل الركني مثل ذلك ملومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعدني الأول \* (كتاب العدد) \* (قوله)  
النكاح خرج الوطء في غير النكاح \* (١٣٩) \* فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة (قوله) وان يتقن أي لان الاثران خفي فادى الامر على السبب

الظاهر وطرد في سائر الوطئات لمجوم  
مفهوم قوله تعالى من قبل أن تمسوهن  
(قوله) مقام الوطء قال بذلك عمر وعلي  
وقول الصحابي جهة في القديم (قوله)

والقرء الطهر قال الغزالي رحمه الله يشهد  
لذلك أن العدة وجبت ترصاعا عن النكاح  
وذلك جدير بأن يكون في وقت الاستمتاع

بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض  
(قوله) الذي هو الخ يريد أن الذي يحكم  
عليه بالطهر هو هذا والا فالقرء لغة

سيأتي تفسيره في كلام الشارح بأنه  
مشتراك (قوله) والقرء بالغتم الخ يريد  
أن ماضى تسميه مرادوه هذا تفسيره

النفوي (قوله) وقد بقي أي هذه دو  
المراد وان كنت ان عبارة صادقة بغيره  
أيضا (قوله) وفي قول الخ هذا خلاف

جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض  
(قوله) بناء الخ هذا البناء زيفه  
الامام بأن القائل لا يتقال يشترطه

من الطهر الى الحيض والذي تسميه  
للصبي لم يكن طهرا قال ابن الزبيدي لا به  
من طهرت وذات ما يشترط حقيقة

بعد حيض ولم يوجد مقتضى ذلك أن لا  
يعتد به قرء على القواين انتهى قال  
ان زركشي ومقصود التحسين في انتهاج

المسئلة المبني عليها يعلم حكم المبني  
(قوله) والثاني أن طهر استشكله الرافعي  
وكذا النووي بوقوع انقطاع

في الحال على من قال لمن لم تحض قط  
أنت طالق في كل قرء طهنة وأجاب  
باحتمال أن ترجحها فيها معنى يخصها

لا يكون الشرع والاتصال وبين  
في الزركشي المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لاجل براءة الرحم وريح الطلاق في مسئلة لوجود الاسم ثم  
لا يخفى ان هذا الحكم الذي ذكره الرافعي رحمه الله يشكل على مسئلة الشارح الآتية في لروضة عن المتولي

الآخر وبينهما أقل من ستة أشهر لان الله تعالى لم يجز العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد  
من ماء آخر فالتوا مان من ماء رجل واحد في حمل فلا يصح ان ينفي أحدهما ولو نقاهما باللعان ثم  
استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت اثنان فسكت عن نفيه لحقه الأول مع  
الثاني أما اذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فصاعدا فهما حملان يصح نفي أحدهما

\* (كتاب العدد) \*

جمع عدة وهي مدة تترى فيها المرأة لتعرف براءة رحمها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق  
بفرقة حتى بطلاق وفسخ) كاللعان ورضاع (وانما تجب بعد وطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى وان  
طلقتوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة (أو استدخل منه) لانه كالوطء (وان يتقن  
براءة الرحم) كما في الصغيرة تعيدا (لا بخلو في الجديد) والقديم مقام مقام الوطء لانها مظنة  
(وعدة حرة ذات أقرء) بان كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
أشهر (والقرء) الذي هو واحد الأقرء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله  
تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمانها وهو زمان الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما تقدم وزمن  
العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقرء الحيض كما في حديث النساء وغيره تترك الصلاة أيام  
أقرائها والقرء بالغتم والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل انه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض  
ويجمع على أقرء وقروء واقرو (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت بالطعن  
في حيضة ثالثة) لحصول الأقرء الثلاثة في ذلك بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرءا  
سواء جامع فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرءين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر  
معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة فان لم يمت يوم من يومين الطهر شيء كن قال أنت طالق آخر  
طهر لانه فاقضى عدتها بالطعن في حيضة رابعة (أو طهنت) حائضا في رابعة) أي فتقضى عدتها  
بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقرء الثلاثة على ذلك (وفي قول بشرط يوم وليلة بعد الطعن)  
في الحيضة الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية ليعلم انه حيض وعلى الأول أي الاكفاء بالطعن  
نظرا الى ان الظاهر انه دم حيض لو انقطع لدون يوم وليلة ولم يعد حتى مضى خمسة عشر يوما تينان  
العدة لم تنقض بما ذكر ثم حطه الضعن أو اليوم واليلة ليسنا من عدة بل تبين بهما انقضا وها وقيل هما  
منها فنصح فهما الرجعة على هذا دون الأول (وهل بحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت  
في أثناء عدتها بالأشهر (قرءا قولان بناء على ان القرء اتقال من طهر الى حيض أم طهر محتوش)  
بفتح الواو (بدمين) ان قنا بالاول فيحسب وتقضى عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو بالثاني فلا يحسب  
وانما تقضى عدتها بالطعن في حيضة رابعة (وانتاني أشهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف  
في كيفية اعتبار الطهر المفسر به ان قرء هل هو طهر بين دمين أو طهر ينتقل منه الى دم سواء سبقه دم  
آخر أم لا ثم توسع على الثاني واعتبر بنفس الانتقال قرءا حتى اكتفى في انقضاء عدة من قال لها أنت  
طالق في آخر طهر لك أو معه بالطعن في حيضة ثالثة وعلى الآخر انما تقضى عدتها بالطعن في حيضة  
رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين

٣٣ الج في الزركشي المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لاجل براءة الرحم وريح الطلاق في مسئلة لوجود الاسم ثم  
لا يخفى ان هذا الحكم الذي ذكره الرافعي رحمه الله يشكل على مسئلة الشارح الآتية في لروضة عن المتولي



وله) الى دم لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية (قوله) بثلاثة أشهر وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبنى على وجوب احتياط علم فان قلنا كبتدأة ثلاثة أشهر جرماً أي هلاكية لا على الوجه الآتي \* (١٣٠) \* في كلام الشارح رحمه الله لأنها

أجعلت كبتدأة تحيض يوماً وليلة  
ن أول الهلال لأنه الغالب كسلف  
باب الحيض فتكون عدتها في الحقيقة  
لا أقراء لكن ابتداء حيضها من أول  
شهر (قوله) على الخلاف الآتي أي  
الاصح منه الأول (قوله) كالقنة  
ويأبوا ود طلاق القنة طلقتان  
عدتها حيضتان وفيه رأيون تكلم فيه  
لكن اعتضد برواية أخرى وأيضاً الأمة  
على النصف من الحرّة في الحد والقسم  
سكتا هنا ثم لا فرق في الأمة المذكورة  
بين الوطء واستدخال الماء ونحو ذلك  
كسلف في الحرّة نعم لو وطئت بشبهة  
مهلكة اليمين وجب الاستبراء بقرعة فقط  
(قوله) عدة حرّة مطلقاً رحمه  
العراقيون وغيرهم قال الزركشي ونص  
عليه وهو المختار لأن ما يختلف به العدة  
ينظر فيه للآتي دون الابتداء كمعدة  
بالأشهر إذا عرض الأقراء في أثناءها  
ولما احتياط للعدة أولى من الاحتياط  
باعتقاد (قوله) لم تحض هو شامل  
كما قال الزركشي نقلاً عن الروضة  
من ولدت ولم تر نفاساً ولا حيضاً سابقاً  
فإنها تعتد بثلاثة أشهر (قوله) وجبت  
الأقراء ولا يحسب ماضى قرء في الأولى  
وكذا الثانية إذا كانت تحيض قبل  
اليأس (قوله) في ذات الأقراء أي  
في الحرّة ذات الأقراء فإنها عند اليأس  
تعتد بثلاثة أشهر بدلاً عن ثلاثة أقراء  
فالشهران بدل عن قرعين (قوله) لأن  
الماء الخ أي فارق انقضاء عدتها بقرعين  
لأن الحيضة الواحدة تدل على البراءة  
وإن زيادة علمها بعد موضوع على  
الفاضل فخارقت الحرّة فيه الأمة

يصدق بدعي الحيض وبدن النفاس ودم الحيض كما في القراء الأول من طهرها من نفاس ثم  
حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق بدم النفاس أيضاً فيمن بلغت بالحمل دون الحيض ولو قال لها  
حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلقه فإنها بناء على أن القراء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق  
طليقة في الحال لأنه طهر ينتقل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر  
من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقر (عدة مستحاضة) غير  
متخيرة) بأقراءها المردودة) هي (الها) حيضاً وطهرها وقد تقدم في الحيض أن المعتادة ترد الى  
عادتها في الحيض والطهر والميزة الى التمييز الفاصل بينهما والابتدأة ترد في الحيض الى أقله وفي قول  
غالبه وفي الطهر الى باقي الشهر أي الثلاثين يوماً من حين رأت الدم فتتقضى عدتها بثلاثة أشهر عديدة  
(ومتخيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها  
بطول الانتظار والتعطل وعلى الثاني لا يزداد في ثبوت الرجعة وحق السكينة على ثلاثة أشهر بخلاف  
حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطاً فيما يتعلق بها والاعتبار بالشهر الهلاكية فعلى الأول أن انطبق  
الطلاق على أول الهلال فذاً وان وقع في أثناء الشهر الهلاكي فإن بقي منه أكثر من خمسة عشر يوماً  
حسب ذلك قرء الاستمالة على طهر لا محالة وتعتد بعده بشهرين هلالين أو خمسة عشر يوماً فادونها ففي  
وجه يحسب قرء أيضاً لأن الغالب أنه طهر وإن الحيض في أول الهلال والاصح لا يحسب قرء الاحتمال  
أن يكون حيضاً وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلاكية لأن الأشهر  
ليست متصلة في حقها حتى يبنى على التمسك وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض  
أو وثقت وعلى هذا تمسكت شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو تمسكت تسعين يوماً من  
الطلاق على الخلاف الآتي قريبا في الآية (وأما ولد ومكاتب) ومديرة (ومن فهارق) بأن عتق  
بعضها (بقرعين) كاتمة (وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرّة في الظاهر أو بدونة فامة  
في الظاهر) ويتحصل من جملة المسائل ثلاث أقوال أحدها تكمل عدة حرّة مطلقاً بوجود  
العتق في العدة والثاني عدة أمة مطلقاً وطرو العتق لا يغير ما وجب والثالث ألا تطهر تكمل  
الرجعية عدة حرّة لأنها كالزوجة فكانها عتقت قبل الطلاق والبائن عدة أمة لأنها كالأجنبية  
فكانها عتقت بعد انقضاء العدة (وحرّة لم تحض) أصلاً (أو وثقت) من الحيض (بثلاثة  
أشهر) قال تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي  
لم يحضن أي فعدتهن كذلك والمراد بالشهر الهلاكية والأمر ظاهر أن انطبق الطلاق على أول  
الشهر كان علقه أو بانسلاخ ما قبله (فإن طلقت في أثناء شهر فبعده هلالاً وتكمل المنكسر  
ثلاثين) يوماً من الرابع وقيل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لأن المنكسر يتم بما يليه فكسراً أيضاً  
فتعتد بتسعين يوماً من الطلاق (فإن حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لأنها الأصل  
في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنتقل اليها كالتميم إذا وجد الماء في خلال التيمم  
(وأمة) لم تحض أو وثقت (بشهر ونصف) على النصف من الحرّة (وفي قول شهران) لأنهما  
بدل عن القرعين في ذات الأقراء (وقول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم إلا بعد هافان الولد  
يتخلق في ثمانين يوماً ثم يبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية (ومن انقطع  
دمها العدة) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعتد بالأقراء (أو نياس فبالأشهر)



(قوله) أولا لعلة فكذا في الجديد أي لان الأشهر لم يجعل إلا من لم تحض وللآيسة وأيضا فلا بد لا تقطاع من سبب وان خفي (قوله) ببالأشهر ظاهر الخلاف كغيره انه لا فرق في ذلك بين الاقطاع بعد الطلاق وقبله وحينئذ فلو طلقها ثم حاضت مرتين مثلا ثم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعتد بثلاثة أشهر وهو موضع نظر والوجه أن يحسب لها القرآن ثم تكمل العدة بشهر ويحمل كلامهم هذا على من انقطع حيضها قبل الطلاق (قوله) أو تنفس انظر عليه هل يستدز من الرجعة الى اليأس أم تقتضي بثلاثة أشهر كنظيره السالف في المتخيرة الظاهر الأول (قوله) تسعة أشهر استدلل في القديم بجمار واهم عيدين المسيب عن عمر قال البيهقي عاب الشافعي على من خالف ثم عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين \* (١٣١) \* والانصار ولم ينكر عليه فكيف يجوز مخالفته قال البارزي وأقيمت به لمصافيه من دفع

الضرر عن النساء لاسيما في الشواب وكذا في المتخيرة تعتد بثلاثة أشهر انتهى واعلم أن محصل أقوال المتقدم المذكورة اعتبار مدة الحمل الغائب أو الاكثر أو الأقل (قوله) ثم تعتد بالأشهر أي تعبد أو استظهرها (قوله) وبحسب ما مضى هذا ان كانت رأت الدم فيما مضى والا فلا بد من ثلاث كذا استدركه الزركشي وصورته فيمن شرعت في العدة بالأشهر بعد سن اليأس أو قبله ثم حاضت قبل فراغها لم تكن لا يخفى أن كلام المنهاج هذا فيمن كانت تحيض وأما هذه الصورة فهي السانقة في قول المنهاج وهل يحسب طهر من لم تحض قراء قولان الخ وفي قوله وحرمة له تحض مع قوله فان حاضت فيها وجبت الأقراء (قوله) من الابوين الأقرب فالأقرب بخلاف مورثي فإنه يعبر به نساء العصبات ولو اختلفت عادتهم فينبغي مراعاة ذلك فان لم يكن أكثر فيحمل أقبلهم عادة ويحمل أقصاهم \* (فصل) \* عدة الحامل بوضعه (قوله) انى دى العدة زوجا أو غيره (قوله) بلعان كذلك النفي عنه بغيره

وان طالت مدة الانتظار (أولا لعلة) تعرف (فكذا في الجديد) تصر حتى تحيض فتعتد بالأقراء أو تنفس فتعتد بالأشهر (وفي القديم تربع تسعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أمارته فيها (ثم تعتد بالأشهر) اذا لم يظهر حمل (فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الشهر وجبت الأقراء) رجوعا الى الأصل وبحسب ما مضى من الطهر قراء (أو بعد ما ذاقوا أطهرها ان نكحت) زوجا آخر (فلاشئ) عليها (والأقراء) عليها والشافعي لا يشترط عليها مطلقا انقضاء عدتها في الظاهر بالأشهر والثالث عليها ان تعتد بالأقراء مطلقا لتبين أنها من ذوات الأقراء لا آيسة فيتبين بطلان النكاح والأول في قوله لا شئ عليها ان نكحت نظر الى انقضاء عدتها في الظاهر مع تعلق حق الزوج بها وما ذكر على الجديد بعد اليأس يأتي مشددا على القديم بعد التبرص ولو حاضت بعده في الشهر العدة انتقلت الى الأقراء أو بعده وقبل ان تنكح انتقلت الى الأقراء أيضا على الأصح ونسب الى النص وقيل لا شئ عليها أو بعده ان نكحت فلا شئ عليها ويسمى بالنكاح وقيل يتبين بطلانه وعليها ان تعتد بالأقراء (والمعتبر) في اليأس على الجديد (يأس عشرين) من الابوين لتقاربهن في الطبع فاذا بلغت السن الذي ينقطع فيه حيضهن فقد بلغت سن اليأس (وفي قول) يأس (كل النساء) بحسب ما يبلغ من خبره ويعرف واقصاه اثنا وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (قلت ذا القول) أظهر والله اعلم ونقل ترجمته في الشرح الصغير عن الأكثرين وقال في الكبير اراد أكثرهم يقتضي ترجمته وفي المحرران الأول أقرب الى الترجيح

\* (فصل عدة الحامل بوضعه) أي الحمل قال تعالى واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (بشرط نسيته الى ذى العدة ولو احتملا كنفى بلعان) فاذا لاعن الحامل ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وان اتقى عنه في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند ما كان فان لم يمكن نسبة الحمل الى صاحب العدة فلا تقتضي بوضعه كان مات صبي لا ينزل وامرأته حامل فتقتضي عدتها بالأشهر لا بوضع الحمل لا تقائه عنه وكذا من مات أو طلق زوجته وأنت بوساء وستة أشهر من النكاح لا تقتضي عدتها بوضعه لا تقائه عن الزوج (وانفصال كما حتى نفي توأمين) لظهور الآية (ومنى تخلل دون ستة أشهر) بين النوضعي (فتوأمين) بخلاف ما دأبنا خمسة أشهر فأكثر فالشافعي

فيما لو أنت به لا أكثر من أربع سنين وأدعت انه راجعها أو وطئها بشبهة وأنكر فانه لا يلحقه وتقتضي به العدة والى هذا ونحوه أشار بالكاف في قوله كنفى (قوله) وانفصال كما قل ابن أبي الدم لو فصل بين ما ينفصل عنه وغيره لكان متجها واعلم ان سائر أحكام الجنين باقية ما لم ينفصل كنفى توريثه وسراية اعتق اليه وتبعيته للام في البيع وعدم الاجزاء عن النكاح فارة واجاب الغرة ونحو ذلك لكن ذكر في باب الغرة ما يخالفه (قوله) دون ستة أشهر جعل في الوسيط للسنة حكم ما دونها وغلظه الرافعي ورد ابن الرفعة مدقاه الرافعي بأنها اذا ولدت لستة أشهر فقط لا يكور أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء واذا سقط منها لحظة فوطء خرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح



(قوله) أخبر بها القوابل حكى أن ذلك وقع في زمن الاصطخري فأنكره عليهم ففسلها فظهر التخطيط (قوله) وقلن هي الخ قال الرويان كان طريق علمهن بذلك أن يشاهدن شيئاً في العروق والاعصاب الدالة على أنها الحيلة ولد \* (١٣٢) \* (قوله) فالنكاح باطل أي ولو انكشف بعد

ذلك عدم الحمل (قوله) فتصبرين بالخ أي نوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك إلى مالا يربك (قوله) فإن نكحت الخ مثله ما لو راجعها (قوله) نقف قال القاضي ليس هذا كالوقوف على القديم لأننا نقضي هنا بالصحة ثم يرتفع العقد لغيره يظهر (قوله) لا ربع سنين استشكله الشيخ عز الدين من حيث كثرة انفساد في هذا الزمان (قوله) فلا يلحقه ولكن تنقضي به العدة ان ادعت وطءاً وزوجاً بشبهة وان أنكر ومثله لو كان انطلاق رجعيًا وادعت رجعة وان أنكر (قوله) قبل الابانة عبارة غيره قبل الابانة (قوله) وفي قول الخ على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعة (قوله) وعلى الثاني الخ عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد اطلق الشيخ أيوب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه مني أنت به من غير تقدير لان الفراش على هذا عما يزول انقضاء العدة والثاني انه اذا مضت العدة بالاقرء أو اذ شهر ثم ولدت لاكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لانا نخففه فانه لم يكن موجوداً في الاقرء والاشهرتين بانقضائها وتصبرك لو بات بالطلاق ثم ولدت لاكثر من أربع سنين وهذا الثاني هو الأصح عندنا لاكثرين وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه ولأن أن تقول هذا وان استمر في الاقرء لم يستمر في الاشهر فان ابنتي لا تحتمل تعدد الاشهر فاذا حلت بان أن عتقها لا تنقضي بالاشهر انتهى (قوله) أي لاكثر أي

حمل آخر (وتنقضي عتق) كالحمل لا طلاق الآية (لاعلقة) لأنها لا تسمى حملاً ولا يتبين كونها أصل الولد (وبعضة فيها صورة آدمي خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عندهن كما لو كانت ظاهرة عند غيرهن أيضاً بظهور يدا وأصبع أو طرف أو غيرها (فان لم تكن صورة) أصلاً لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمي) لو بقيت لتصورت (انقضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم به وفي قول لا تنقضي به خرج من نصه على ان امية الولد لا تثبت بذلك لانقضاء اسم الولد وقطع بعضهم بالاول ولو شكك القوابل في أنها لحم آدمي لم تنقض بوضعها قطعاً (ولو ظهر في عدة أقرء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه) ولا اعتبار بما مضى من الاقرء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو اربأت فيها) أي في العدة المذكورة لتقل وحرمة تجدهما (لم تنكح) آخر بعد تمامها (حتى تزول الريبة) فان نكحت فالنكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (أو بعدها) أي اربأت بعد العدة (وبعد نكاح) آخر (استمر) النكاح لانقضاء العدة في الظاهر وتعلق حق الزوج الثاني (الأن تلد لدون ستة أشهر من عقده) فيبين بطلانه والولد الاول بخلاف ما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر فالولد الثاني (أو بعدها قبل نكاح) لآخر (فتصبر) عن النكاح نكاحاً (لتزول الريبة فان نكحت) قبل زوالها (فالمذهب) المنصوص (عدم ابطاله في الحال) لانا حكمنا بانقضاء العدة في الظاهر ولا يتقض الحكم بمجرد الشك بل نقف (فان علم مقتضيه) أي مقتضى ابطاله بان ولدت لدون ستة أشهر منه (أبطلناه) والا فلا نبطله والطريق الثاني في ابطاله قولان للتردد في انتفاء المانع في الحال وان بان انتفاؤه بناء على القولين فيمن باع مال مورثه على طن حياته فبان ميتاً وأظهرهما الله صكاً ما تقدم في بابه (ولو أبانها) بخلع أو غيره (فولدت لأربع سنين) فادونها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أولاكثر) منها (فلا) يلحقه لان مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق أكثرهم لأربع سنين من وقت الابانة كما هو سباق كلام المصنف أيضاً قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت امكان العلوق قبل الابانة والارادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجعيًا) والحال ما تقدم من الاتيان بولد لأربع سنين أولاً (ككثر) (حسبت المدة من الطلاق) لان الرجعية كالسائ في شجر يموء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجته (وفي قول من انصرام العدة) لان الرجعية كالنكاح في معظم الاحكام وفي اطلاق القولين التساهل الذي تبين قاله في الشرح الصغير وعلى الثاني اذا انت بولد لاكثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة بالاقرء لا يلحقه لانه تحقق انتفاء الحمل في الاقرء فبين بانقضائها ان أقرت بانقضائها والا فالولد يلحقه وان طال الزمان لان الظاهر قد يتباعد سنين فتعد العدة اطوله وحيث حكمنا بثبوت النسب تكون المرأة معتدة الى الوضع فيثبت لزوم الرجعة ان كانت رجعية ولها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر) من النكاح (فكانها لم تنكح) ويكون الحكم كما تقدم في الاتيان بالولد لأربع سنين أو أكثر الى آخره (وان كان لستة) فأكثر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وان أمكن كونه من الاول (ولو نكحت في العدة فاسد اقولدت للامكان من الاول) دون الثاني

وإذا كان لاكثر هل يطل النكاح الثاني حملاً على انه من وطء شبهة من غيره أم يصح حملاً على الزنا أو وطء شبهة منه محصل (لحقه)

ما في شرح الزووس عن ابن ابي عمير وانه لا يكره



(قوله) لحقه أى فتتقضى عدته بوضعه ثم تعتد الأول بعد انقاس (قوله) أيضا لحقه أى إذا لحقه بالثاني قال السنديني فلا تقضى عدة أمطه بهذا الوضع وان احتل كونه منه لأن الاحتياق بغيره مانع (قوله) انتظر بلوغه الى آخره قال السنديني وعليها بعد وضعه ان تستأنف ثلاثة أقراء احتياطاً لأنه ان كان من الثاني فقد احتسأت بالزيادة أو من الأول فقد أوفت عدتها من الثاني ولا يمكن ان تبقى العدة حتى ينبي أمره للضرر وعسارة الروضة فإذا وضعت ومضت ثلاثة أقراء حلت للزوج قال وإذا انفاه عنهما فعن الشيخ أبى حامد تسكمل العدة من الأول ثم تعتد للثاني (قوله) في الحاشية ثلاثة \* (١٣٣) \* أقراء احتياطاً حتى لو سبق قبل الحمل قرآن مثلاً فلا عبرة بهما وتسنأف ثلاثاً احتياطاً وله الرجعة

قبل وضع لا بعده لا حتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به (قوله) فظاهر الخ قال في الروضة وإذا انفاه عنهما فعن الشيخ أبى حامد أنه لا تقضى العدة بوضعه عن واحد منهما ما بل بعد الوضع تسكمل العدة عن الأول ثم تعتد عن الثاني انتهى (فائدة) الحمل المجهول كما هنا يحتمل بالنسبة للعدة على الزنا كما نقله عن الرويانى وأقره وأفتى به القفال وحمل الأمة المجهول علوه ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقت الحام تحيض وهو أنه طهر حل لاسيد الوطء ولا بد من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض اشروح السكن سياتى في باب الاستبراء انه يحصل بوضع حمل زنا في الأصح قلت لا اشكال لأن المجهول يحتمل ان يكون من شبهة فيكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وحمله على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا

\* (فصل) \* لزومها الى آخره (قوله) وقال الحلبي مقالة الحلبي زيفها الامم بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تسقط بالاضعف وقيل البقية تنحصر للزنى ثم تبدئ عدة الوطء وأفسده في البيط بأنه لو لم يسق الانصف قرء فهو الواجب

(لحقه وانقضت) عدته (بوضعه ثم تعتد للثاني أو لا مكان من الثاني) دون الأول (لحقه) كان أنت به لا أكثر من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قائف فان لحقه بأحدهما فلا للامكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان أحقه بهما أو اشتبه الحال عليه أو لم يكن قائف انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وان أنت به لزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لدون ستة أشهر من نكاح الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحد منهما

\* (فصل) اذا (لزمها عدة شخص من جنس) واحد (بان طلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر جاهلاً) في بائن أو رجعية بانها المطلقة (أو عا لما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئاً بالاحرمته (تداخلتاً فتبدئ عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق) وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطء وتسقط بقيتها قال وقياس ذلك أن لا يرجع في البقية لكن الاجماع صدعته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت احدهما حاملاً والاخرى أقراء) بان طلقها حاملاً ثم وطئها في الأقراء وأحبلها أو طلقها حاملاً ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدمع الحمل وقتنا بالراجع أنه حيض وبائر جوح أن العدة لا تقضى بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدخل على البراءة (تداخلتاً) أى دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لاتحاد صاحبهما (فتتقضان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) يراجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الأصح أنها لا تتداخلان لاختلاف جنسهما وعلى هذا ان كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة قبله أو لعدة الوطء أتمت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لانها لم تسكمل عدة الطلاق وقيل لأنها في عدة الشبهة اما اذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطء ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها بقية عدة الطلاق وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعده الى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فذلك أولم تنص أكملت ما بقى منها بعد الوضع وله الرجعة الى الوضع (أو) لزومها عدتان (لشخصين بان كانت في عدة زوج او شبهة

٣٤ في ولا عدة بوجوب نصف قرء (قوله) لكن الاجماع الى آخره سياتى فيما لو وطئها الزوج في العدة فحملت حكاه وجه بعد الرجعة بناء على سقوط بقية الاولى قال الزركشى وهو يرد على العبادى في حكاية الاجماع هنا (قوله) والاخرى أقراء زان في الأقراء أو أشهر (قوله) وهي ترى الدمع قيد في المسائلين فان قلت ما الحامل له على هذا القيد الا لزم جعل التداخل في المتزهر عا على مرجوح قلت قول المتزهد اخلنا (قوله) أول شخصين انتظر هل الاولى ان يقول أو شخصين



(قوله) فلا بد اخل قال الرافعي ان العدة نوع حبس استحقه الرجل على المرأة فلا يجوز ان تكون محبوسة الاثنين في وقت واحد كالنكاح (قوله) يكونها فراشا للوطئ قضية هذا انه لو كان نكاح فاسدا لا يراجع حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الارشاد (قوله) وله الرجعة في البقية الخ وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النكاح في البائن (قوله) عدة طلاق أي اذا كانت بغير حمل \* (١٣٤) \*

\* (فصل) \* عاشرها الخ (قوله) أي مطلقته أي ولومع علم التحريم (قوله) فلا رجعة لو مات عنها انتقلت الى عدة الوفاة وهل يثبت التوارث قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم ثبوته (قوله) ويقال الخ أخذ ابن الرفعة رحمه الله من ذلك عدم جواز الخلع كما لا تسحق الرجعة (قوله) ثم طلق خرج ما لو طلق الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف (قوله) فلا عدة قال الزركشي أي ويحسم على هذا الوجه بأن قضاء عدةها بالوضع تحت الزوج انتهى قال الرافعي في توجيهه ويجوز ان تقضي العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر فقوله ويحكم بانقضاء عدتها أي عدة الطلاق الاول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الرافعي واذا قلنا بالنساء فراجعها في خلال القراء الثالث مثلا فهل يحسب ما مضى منه قراء احكى المؤلف يعني الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لأن بعض القراء نازل منزلة جميعه فعلى هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول النساء تمام الاقراء لما مضى والثاني لا وعليه اقراء ثالث فان بعض الطهر الاول لا معنى لجعله قراءا وتظاهر هو الوجه الثاني (قوله) بناء على ان الحامل الخ اعلم ان غرض الشارح من هذا الكلام نه هذا الذي في المتن وجهه مرجوح ممرع على قول النساء وان الاصح على

فوطئت بشبهة او نكاح فاسدا و كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت فلا بد اخل) لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة (فان كان حمل قدمت عدته) سابقا كان ام لاحقا لان عدة الحمل لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة فاذا وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعدت بالاقراء للشبهة بعد طهرها من النفاس وانزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي الا وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته ~~بكونها~~ فراشا للوطئ وان كان الحمل من وطء الشبهة فاذا وضعت انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق او بقيتها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لانه من العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وان لم يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لقونها باستنادها الى عقد جائز (ثم استأنفت الاخرى) أي عدة وطء الشبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدته) ويأتي في وقت الوطء ما تقدم عن الروابي (فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وان سبق الشبهة الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقونها ~~كما تقدم~~ (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي انه لو كان الوطء بنكاح فاسدا انقطعت به عدة الطلاق أي الى أن يفرق القاضي بينهما

\* (فصل عاشرها) \* أي مطلقته (كزوج بلا وطء في عدة اقراء أو أشهر فأوجه أحدهما ان كانت بائنا انقضت والا فلا) والثاني تنقضي مطلقا والثالث لا تنقضي مطلقا لانها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر الى ان القصد من العدة مضي المدة الدالة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والاول نظر الى قيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الاقراء والاشهر) وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً (قلت ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كما ذكره الرافعي وقال انه مقتضى الاحتياط (ولو عاشرها أجنبي) بلا وطء أو معه (انقضت والله أعلم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عاها انقضت لانه وطء زنا لا حرمة له أو جاهلاً أو الرجعية مطلقاً فقد تقدم في الفصل السابق ان الوطء يجب به عدة تبدأ منه وتدخل فيها بقية الاولى ~~لكن~~ لا تشرع الرجعية فيها مادام الزوج يطأها كما قاله في التمهيد ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت بوضعه بلا شك مطلقاً (ولو نكح معتدة بظن الصحة ووطئ انقطعت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفراش بالوطء (وفي قول أو وجهه من العقد) لانها به معرضة عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقبل من آخر الوطئ الواقعة في النكاح واذا لم يطأ لم تقطع العدة لانقضاء الفراش وقيل تقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حائلاً ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم تنبئ) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع (حامل) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي عدتها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة بالاقراء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة) عليها بناء على أن الحامل تنبئ تعذر بناء الاقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها انه ان وطئ قبل الوضع

بناء وجوب الاستئناف وعبرة الرافعي فان لم يمسهما وقتنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالنساء يقدر بناء او بعده  
الاقراء على الحمل وفهما وجهها ان طهرهما اذا استئناف وجهه والثاني لا عدة عليها وتنقضي عدتها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الاقراء  
وه شهر انتهى ملخصاً



(قوله) ثبت على ما سبق قال الرافعي رحمه الله اذا سمح التي خالعها في العدة فمن ابن سريج لا تنقطع العدة ما لم يطأ كسكاح الاجنبي فيها جاهلا والصحيح الانتطاع بنفس السكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يجز ان تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التجدد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها ثبت على \* (١٢٥) \* العدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية انتهى

أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الاقراء والاشهر بعد التجدد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من البناء على اقراء والاشهر ومن الاستئناف في مسألة الحمل وينبغي ان يجري فيها وجه سقوط العدة كنظيرها من الرجعية وهذا كما أخذته من نظيره في مسألة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على ان الحامل الخ

\* (فصل) \* عدة حرة الخ (قوله) أي عشرين ليال بآيامها ذهب الاذرعى الى عشرين ليال وتسعة أيام لان العشر تستعمل في الليالي دون الأيام وروى بأن العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا أريد الليالي والأيام تقول سرت عشرين فوله يستوى في ذلك الخ أي بخلاف عدة لان مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج بالظهار التمتع لا غا غير محقة بالطلاق ولذا وجب الاحداد ولا يتخذ أنكار الاصابة ذريعة ولا منازع ولان الموت يقرر المهر كالدخول وخالف ما ثبت عند رؤية الدم في الاشهر (قوله) انتفت الخ بالاجماع وتسقط استنفة من وقت انوث وينزهاه لاحداد (قوله) أو بآين فلو علق الطلاق بالآين بالموت فينبغي ان تعتد لوفاة وان كانت لا تراث احتياط في الموضعين (قوله) بل تكمل عدة الطلاق قالها هنا ونبها المنفقة ان كانت حاملا وذكروا في النفقات خلافه وقوله الطلاق شبه الضحك (قوله) فهو مقيد الخ هذا قد يخالفه جمعها فيما سبق

أو بعده استأنفت فان لم يطأها فذلك وقبل لا عدة عليها ففي الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلوزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما في المحرر لوفى بما ذكر (ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في العدة (ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لانها من شخص واحد وقال القاري لم يسبق بعد السكاح والوطء عدة حتى يقال تدخل في غيرها ولو طلق قبل الوطء ثبت على ما سبق من العدة وأكملها ولا عدة لهذا الطلاق لانه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

\* (فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) \* قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أي عشرين ليال بآيامها ويستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة والدخول بها وغيرها واذات الاقراء وغيرها وزوجه العصى وغيره لا طلاق الآية المحمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن فان مات أول الاول فواضح أو في خلال شهر بقي منه عشرة أيام أو أقل ضمت الى ذلك أربعة أشهر بالاهلة وأكملت بقية العشرة بما بعدها أو أكثر من عشرة أيام ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر بالاهلة وأكملت عليه بما بعدها بقية أربعين يوما قبل اذا انكسر شهر اعتبرت الاشهر كلها بالعدد ثلاثين ثلاثين (وامة) حائل (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها ويقاس الالة كسار بما تقدم (وان مات عن رجعية انتقلت الى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق (أو بآين فلا) تنقل الى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لا طلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كما ونسبته الى ذى العدة ولو احتمل لا كفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الاشهر) لا بالوضع لان الحمل منى عنه لعدم انزاله (وكذا مسح) أي مقطوع الذكروا لاثنيين فانه اذا مات عن حامل اعتدت بالاشهر لا بالوضع (اذ لا يحقه) الولد (على المذهب) لانه لا ينزل ولم تنجر العادة بان يخلوله ولقد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لان معدن الماء الصلب وهو ينفذ في نقبة الى الظاهر وهما باقيان ويحكي ذلك قول الشافعي رضي الله عنه فتقضى عدتها بالوضع على هذا (ويلحق بمجربا في انشاء) لبقاء أوعية التي وقد يصل الى الرحم بغير ابلاج (فتعتد) زوجته الحامل (به) أي بالوضع لوفاة ولا عدة عليها لطلاقه لانه لا يتصور منه الوطء (وكذا ما سأل) حصنائه (بني ذكره) يلحقه الولد (على المذهب) وقبل لا يلحقه لانه لا ماء له ودفع بأنه قد يسالغ في الابلاج فيلند ويترمل رقيقا وادارة الحكم على الوطء وهو السبب الظاهر أولى من ادارته على الانزال الحفي فتعتد زوجته الحامل بالوضع لوفاة وطلاقه على العوق وبالاشهر لوفاة وبالاقراء بالطلاق على عدم الحقوق (ولو طلق احدي امرأته) معة أو مهيمة كن ذل لهما احدا كما طالق ونوى معة أولا (ومات قبل بيان) للمعة (أو تعين) للهيمة (فان كان لم يطأ) واحدة منهما (اعتدت الوفاة) لان كل واحدة منهما كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذنا به احتياطا

محمولة على الغالب لانه حينئذ يغني عن التقييد (قوله) لانه لا ينزل زاد غيره لان الاثنيين محل التي يتدقق بعد انفصاله من الظاهر (قوله) وغيره أي كالتامضيين والصيدلاني والصيرفي وابن عبيدة ابن حريويه حكى انه ولي قضاء مصر فتقضى بالحقوق فحملة الخصى على كتمه وخرج يقول اتقاني جالس يفرق أولادنا على الخصيان (قوله) بقاء أوعية التي زاد غيره ومقها من الثقة المحملة به



(قوله) وان احتمل الخ هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية اذا كان الموت بعد اعضاء التهر والافراء والا فلا يصح فرضه لا تتدالها الى عده الوفاة (قوله) بالاكثر لان الاقراء ان كانت أكثر فان كانت هي المطلقة فهي عدتها وان كانت هي الزوجة فقد حصلت الاشهر في ضمنها وان كانت الاشهر أكثر فان كانت هي المطلقة فقد حصلت الاقراء وان كانت هي الزوجة فعدتها الاشهر قال في الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على ان الوارث هل يقوم مقام المورث في البيان وكان ينبغي بناؤها \* (١٣٦) \* على ذلك (قوله) حتى يتبين موته الخ

رواه الشافعي عن علي رضي الله عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي والقياس الجلي كما سيأتي في كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترث وتتقضى عدتها منه (قوله) نقض قال القاضي والامام رجيع الشافعي عن القديم اذ بان له ان تقليد الصحابي لا يجوز للمجتهد (قوله) بعد التبرص والعدّة أي وبعد ما سلف من ضرب القاضي وحكمه هذا مراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرها بحثا قبل اطلاعي على تصريح الشارح بمعناها في قوله الآتي وقت الحكم بالفرقة والله الحمد (قوله) صح النكاح الخ نظريه الزركشي بما سلف من عدم صحة نكاح المرتبة اذا حصلت الرية وان بان ان النكاح مصادف البيونة قال وقد جعلوا من مواع النكاح الثلث في حل المنكوحه كما لو نكح من لا يدري أم معتدة أم لا وهل هي أخته من الرضاع أم لا انتهى أقول لأشكال لأن الامر هنا متأكد بضر القاضي وحكمه فاقبل مراتبه ان يكون كما لو حدثت الرية بعد انقضاء العدة وهو لا يضر كما سلف (قوله) ويجب الاحداد من أحد وهو المنع لانها تمنع نفسها التزين وتمنع الخطاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكثت أربعة أعوام هل تحدد مدتها أو ولدت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أما

(وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذوانا أشهر) سواء كان الطلاق بائنا أم رجعي (أو اقراء والطلاق رجعي) فانهما يعتدان عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الاشهر وكذلك اذا اقراء بناء على الغالب من ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر أخذ بالاحتياط أيضا وقد تقدم أن الرجعية تنتقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق في ذواتي الاقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها) احتياطاً أيضا ( وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق) فلو مضى قرء أو قرءان قبل الموت اعتدت بالاكثر من عدة وفاة ومن قرءين أو قرء (ومن غاب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح) لغيره (حتى يتبين موته أو طلاقه) لان النكاح معلوم يتبين فلا يزول الا يتبين وعن الفقهاء لو أخبرها عدل بوفاة حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تبرص أربع سنين ثم تعدل وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك وتحسب المدة من وقت انقطاع الخبر ~~اي~~ يمكن تنقير الى ضرب القاضي لها في الاصح فلا يحسب ماضى قبله واذا ضرب بها بعد ظهور الحال عنده فمضت فلا بد من الحكم بوفاة وحصول الفرقة في الاصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مستند الثاني ان عمر رضي الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقي (فلو حكم بالقديم) أي بما قبل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد المدة (قاضي نقض) حكمه (على الجديد في الاصح) لمخالفته للقياس الجلي فانه لا يحكم بوفاة في قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لا اختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة فبان) الزوج (مينا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الاصح) لخلوه عن المانع في الواقع والثاني لا يصح لاتقاء الجرم بخلوه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد ان نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد لتبين الخطأ في الحكم لكن لا يطاقها حتى تعدل لثاني وقيل هي زوجة الثاني لا ارتفاع نكاح الاول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقيل الاول مخير بين أن يترعاها من الثاني وبين ان يتركها وبأخذ منه مهر مثل لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب الاحداد على معتدة وفاة) لحديث الصحاحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخذ على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا أي فانها يحل لها الاحداد عليه أي يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أي لا يجب عليها التوقع الرجعية قال بعضهم والاولى ان تزني بما يدعو الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي انه يستحب لها الاحداد (ويستحب لبائنا) بخلع أو ثلاث (وفي قول يجب) كالموت في عناء وجهها بجامع الاعتماد عن نكاح وفرق بأنها محفوفة بالطلاق فلا يلحق بها ايجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو زك لابس مصبوغ لينة وان خشن)

من تعدد بالاكثر من الاقراء والاشهر لو فرض زيادة الاقراء فالوجه سقوطه في الرائد لان تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم الحديث (قوله) على معتدة وفاة هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهي ما لومات عنها وهي معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع (قوله) بالاجماع نقل ابن المنذرات الحسن البصري حالف انتهى ومن الأدلة على الوجوب ان الاحداد كان متمعا فاذا جاز وحب كتقطع بد السارق



لحديث الصحبين عن أم عطية كأنهسى ان نخذ على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا  
وان نكحل وان تطيب وان نلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج) كالبرود لا تنفاه  
الزينة فيه بخلاف ما صبغ بعد النسيج كالصفر والمزفر (ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكان  
وكذا أبريسم) أى حرير (فى الاصح) كاللكن اذا لم يحدث فيه زينة كنقش والثاني يحرم لان  
لبسه تزين فعلى هذا يحرم العتابي الذي قلب فيه الابريسم ويباح الخرز قطعاً لا استنار الابريسم فيه  
بالصوف الذي هو سداه (و) يباح (مصبوغ لا يقصد زينة) بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالا سود  
والكحل لا تنفاه الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالا خضر والازرق فان كان براقا صافي  
اللون حرم لانه مستحسن يتزين به أو كدر امتبعا فلا لان المشبع من الاخضر يقارب الاسود ومن  
الازرق يقارب الكحل (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من  
الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تسكحل رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن والمشقة  
المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهى المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويستوى فى الحلى الخلل  
والسوار والخاتم وغيرها لا طلاق الحديث وقال الامام والغزالي يجوز لها التخم بخاتم الفضة كالرجل  
وانما يحرم عليها ما يختص النساء بحمله (وكذا) يحرم (لؤلؤ فى الاصح) من تردد الامام وجزم به  
الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لانه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الرويانى ولو تخلت  
بنحاس أو رصاص مموه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الا بعد التأمل لم يحز والافان كانت  
من قوم يزينون بمثله لم يحز أيضا أو يستعملونه لمنفعة يتوهمونها فيه جاز (و) يحرم (طيب فى بدن  
وثوب) لحديث أم عطية السابق وان تطيب (وطعام وكحل) غير محرم قياسا على البدن والثوب  
(و) يحرم (اكتحال بالثمد) وان لم يكن فيه طيب لحديث أم عطية السابق وان نكحل (الاحاجة  
كرد) فتكحل به ليلا وتحمه نهارا فان دعت الحاجة اليه فى النهار جاز فيه والكحل الاصفر وهو  
الصبر بكسر الباء كالا ثمد فى الحرمة لحديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة  
على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه  
بالليل وامسح به بالنهار وأما الكحل الابيض كالتونيا فلا يحرم لانه لازية فيه وقيل يحرم على  
اليضاء حيث تزين به وقيل لا يحرم الاصفر على اليضاء وقيل لا يحرم الاثمد على السوداء لانه بسواده  
لا يغيدها جمالا (و) يحرم (أسفيداج) بالذال المعجمة (ودمام) بضم المهملة وكسرها وهو  
المسمى بالحجرة لانها تزين بهما الوجه وكذا يحرم الاثمد فى الحاجب لانه يزين به (وخضاب حناء)  
ونحوه لحديث أبي داود السابق ولا تختضب وذلك فيما يظهر من البدن كالوجه واليدين والرجلين  
ولا يحرم فيما تحت الثياب ذكره الرويانى (ويحل تجميل فراش وأثاث) بأن تزين بيتها بالفراش  
والستور وغيرها لان الحداد فى البدن لافى الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بغسل رأس وقلم)  
لا طغار (وأزالة وسخ قلت ويحل امتشاط وحمام ان لم يكن فيه خروج محرم) واستحداد فان ذلك كله  
ليس من الزينة كما ذكره الرافعى فى الشرح وسكت عن العيد فى الحمام (ولو تركت الاحداد)  
الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت وانقضت العدة كالموت فارت المسكن) الذى يجب عليها  
ملازمته كمنسباتى فانها تعصى وتنقض عدها بمضى المدة (ولو بلغت الوفاة بعد المدة) أى مدة عدة  
الوفاة (كانت منقضية) لمضى مدتها (ولها) أى المرأة (احداد على غير زوج) من الموتى  
(ثلاثة أيام) فادونها (ويحرم الزيادة) عليها (والله أعلم) وذلك مأخوذ من حديثي الصحبين  
السابقين وقد ذكر هذه المسائل الرافعى فى الشرح ولم يصرح بحرمة الزيادة

(قوله) وان نكحل مكان هذا  
من عطف الجدل والمعنى ونهى ان  
تفعل كذا على زوج (قوله) وكان  
هو يفتح الكاف وحكى كسرهما (قوله)  
ويحرم طيب لو كانت تختب فيه فحل  
تظفر (قوله) وأسفيداج هو يؤخذ  
من الرصاص وهى لفظه مولدة (قوله)  
حناء هو مذ كرم ودومهموز واحد  
حناءة (قوله) فراش هو ما ترقده عليه  
من مرتبة ونظف ووسادة فائتامة غطى  
به فقال ابن الرفعة الاشبه انه كاشيب  
لانه لباس (قوله) من الموتى قل  
الزركشى من الاقارب (قوله) وتحرم  
الزيادة قال الامام لان فى ذلك اظهار عدم  
الرضا بالقضاء والاليق التلغع بجلباب  
الصبر وخص فى الثلاث لان النفوس  
قد لا تستطيع ذلك فبها تأسر  
التعزية فيها لان اعلام الحزن تسكر  
بعدها انتهى وقد سفت ان مدة التعزية  
من انوت وقيل من الدفن فيه يعنى ان  
يجي مثله هنا



\*(فصل يجب)\* (قوله) ولو بائن بالجر قال الزركشي والوجه نصبه (قوله) وكذا تستني الامم لکن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو اراده الزوج حكى الرافعي عن الامام ان ينافي صلب النكاح ان تكون في المسكن الذي يعينه الزوج وجبت الملازمة وان قلنا بحجاب السيد فوجهان وقضية انشاء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي (قوله) ولعنة وفاة لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعا ثم مات في اثناء العدة وحب لها السكنى قطع (قوله) الحجر أي صحن الدار (قوله) وعيب لم يذكروا فرقة العمان لان البغوى جرم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (مأذنة) حيث قلنا لا تستحق فلو اراد الزوج الاسكان وجب عليها الاجابة وينبغي ان يكون مثل ذلك ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول بعدم الوجوب (قوله) لم يحجز قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضي وكذا اتوا بها مما فيه حق لله تعالى (قوله) مسكن أي لا من حيث انها تملو كهلون والامم الاختصاص حكم بالطلاق (قوله) وكذا بائن روى مسلم عن جابر رضى الله عنه قال طلقت خالتي سليبي فأرادت ان تحبذ نخلها فخرجها رجل ان يخرج فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى تحبذى بخلك فانك عسى ان تتصدقى أو تفعلى حبرا قال الشافعي رضى الله عنه ونحيل الانصاف فرية من منازلهم والجد لا يكون الانهارا (قوله) وقيل عند الخ قال ابن ابي الدم هو الاقيس وشهرله حديث الرجل الذي خرج اياما واحتجعت فيه الملائكة

\*(فصل يجب سكنى لعنة طلاق ولو بائن)\* بخلع أو ثلاث حاملا كانت أو حائضا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) بأن طلقت حال نشورها فانها لا سكنى لها في العدة كما في صلب النكاح قال في التتمة ولو نشرت في العدة سقطت سكناها فان عادت الى الطهارة عاد حق السكنى وقيل ان نشرت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستعصت عليه من كل وجه فلا سكنى لها ويستثنى الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فانها لا سكنى لها بنا على الاصح انها لا تستحق النفقة حالة النكاح وكذا تستثنى الامم حيث لا يجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولعنة وفاة في الاظهر) لحديث فريضة بضم الفاء بت ذلك أخت أبي سعيد الخدري ان زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترجع الى أهلها وقاتلت زوجها لم يتركها في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجر أو في المسجد عانى فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه الترمذي وغيره والثاني لا سكنى لها كما هو قضية اذن النبي لفريضة أولا وقوله لها ثانيا امكثي في بيتك محمول على الندب جمعا بينهما ويجب بان حمله على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق بجامع فرقة النكاح في الحياة وسواء الفسخ بردة واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا يجب لان وجوبها بعد زوال النكاح مستبعد والنص انما ورد في المطلقة فيبقى غيرها على الاصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح كان فسخت بخيار العتق أو بعيب الزوج أو فسخ هو بعينها فلا سكنى لها قطعا وان لم يكن لها مدخل في ارتفاعه كان انفسخ باسلام الزوج أو رده أو الرضاع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقه الاول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوجة وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير حاجة لم يحجز وعلى الحاكم المنع منه لان في العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن واضافة البيوت اليهن من جهة انهم مسكنهن قال في النهاية والرجعية كغيرها في ذلك قال في المطلب ونص عليه في الآم وفي الحاوي والمذهب ان للزوج ان يسكنها حيث شاء كالزوجة وجزم به المصنف في بكت التنية (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن في النهار لشراء طعام وغزل ونحوه) لحاجتها الى ذلك وعبر في الروضة كأصلها بشراء طعام أو قطن أو بيع غزل (وكذا البلاء الى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما) للتأنس فيها لكن (بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها) وفي البائن قول قديم انها لا تخرج ما ذكر خلاف المتوفى عنها لما ورد فيها من حديث مجاهد ان رجلا استشهد وبأحد فقالت نسأوهن يا رسول الله اننا نسئو حسن في بيوتنا فنبيت عند احدنا فأذن لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتحدتن عند احداهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل امرأة الى بيتها رواه الشافعي والبيهقي أما الرجعية فلا تخرج لما ذكره كالأبانه كالزوجة اذ عليه القيام بكفائتها (وتنقل من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو ماله (أو على نفسها) من فراق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم بها اذى شديد والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كاه الرافعي في الشرح وما يصدق به الجيران الاجماء وقد فسروا قوله تعالى الا ان يأتين بفاحشة مبينة بالبذاءة باللسان على الاجماء (ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه على النص) لانها مأمورة بالمقام فيه وقيل تعتد في الاول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل تخير بينهما لانها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها تعلق بكل منهما وقيل تعتد في أقربهما اليها عند الفراق وان استوى يا تخيرت أما اذا وجبت العدة بعد وصولها الى الثاني فتعتد فيه جرما وان لم تنقل







\*(باب الاستبراء)\* (قوله) أوسى أى مع القسمة ثم محل الاكتفاء بالاستبراء اذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما سيأتى فى المحوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الاحرام لم يكف ولا بد من اعادته (قوله) ومن استبرأها البائع أى لكن هذه يجوز تزويجها الغير المشتري وله ان أعتقها من غير تجدد استبراء وكذا المملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة اذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها لغيره الا بعد الاستبراء لشبهها بالحرث كما سيأتى (قوله) لعود ملك الاستمتاع عبارة غيره لانها بالكاتبه كالتجارة من ملكه فى تحريم الاستمتاع وإيجاب المهر بوطئه (قوله) وكذا امرئته لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلعنى فالظاهر انه لا بد من الاستبراء ولو زوج (١٥٠) الشخص أمته فطلقت واعتدت وجب

الاستبراء ان لم تسكن مستولدة والا فلا  
لشبهها بالحرث (قوله) بعد حرمتها  
على السيد بذلك احترزه عن التي  
اشتراها محرمة ونحوها فانه لا يكتفى  
بالاستبراء قبل زوال ذلك لانه يصدق  
ان تحريمها على السيد لاجل الاستبراء  
لا لاجل المذكورات وأيضا فحل  
الوجه الآتى فى المحرمة اذا كان  
الاحرام بغير الاذن (قوله) ولو اشترى  
زوجته بشرط الخيار قال الرافعى فليس  
له الوطء لضعف الملك (قوله) لتجدد  
الملك قال الرافعى لان الموجب وجد ولم  
يمكن ترتب حكم عليه حالا فاذا أمكن  
رتب ولا يعتد فى تراخي الحكم من  
السبب كما فى المعتدة عن نكاح اذا  
وطئت بشبهة تعتد بعد الفراغ من عدة  
النكاح عن الشبهة (قوله) موطوءة  
خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا  
استبراء عليها الا أن يكون البائع قد  
وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد  
من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع  
المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيره بزوال  
الفراس أحسن من تعبيره بزوال  
الملك ثم قوله بعنق أو موت السيد فيه  
نوع قصور اذ لو زال الفراس عن نكاح  
فاسد بالفراق أو زال فراس الاب عن  
وطء جارية الابن ونحو ذلك كان الحكم  
كذلك (قوله) أو موت السيد الظاهر  
ان هذا خاص بالمستولدة فان غيرها

صاحبها التهذيب والتقى وغيرهما حذرا من الخلوة فى ذلك ومنهم من لم يشترط الثانى كفى البيتين  
من الختان (وسفل وعلو كدار وجرة) فيما ذكر من انه ان اتحدت المرافق اشترط محرم والام لم يشترط

### \*(باب الاستبراء)\*

هو التعريض بالمرأة مدة بسبب ملك المين حدوثا أو زوالا لتعرف براءة رحمها من الحمل أو تعبدا (يجب  
بسببين أحدهما ملك أمه بشراء أو أرث أو هبة أو سبي أو رد يعيب أو يخالف أو اقاله) أو قبول  
وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنثقلة من صبي وامرأة وغيرها) أى  
غير المذكورات ويدخل فيه الصغيرة والآيسة والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى سبأيا  
أو طأس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواه أبو داود وغيره وقاس  
الشافعى رضى الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من الاطلاق فى المسبية انه  
لا فرق بين البكر وغيرها والحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض فى اعتبار قدر الحيض  
والطهر غالباً وهو شهر كما سيأتى (ويجب) الاستبراء (فى مكاتبه عجزت) أى عجزها السيد لعود  
ملك الاستمتاع بعد زواله بالكاتبه وكذا الوفقت الكاتبه يجب (وكذا امرئته) عادت الى الاسلام  
فانه يجب استبرأؤها (فى الاصح) لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالردة والثانى لا يجب لان الردة  
لا تنافى الملك بخلاف الكاتبه (لامن حلت من صوم واعتكاف وأحرام) بعد حرمتها على السيد  
بذلك لاذنه فيه فانها لا يجب استبرأؤها لان حرمتها بذلك لا يخل بالملك بخلاف الكاتبه (وفى الاحرام  
وجه) انه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالأردة لتأكد الحرمة به وقطع الجمهور بانه  
لا استبراء (ولو اشترى زوجته) بان كانت أمه فانه يفسخ نكاحها (استحب) الاستبراء ولا يجب  
لانه لم يتجدد بالشراء حل وانما استحب ليعبر بولد النكاح عن ولد ملك المين فانه فى النكاح يعقد مملوكا  
ثم يعتق بالملك وفى ملك المين يعقد حراً ونصير أمه أم ولد (وقيل يجب الاستبراء) لتجدد الملك (ولو ملك  
مروجة أو معتدة) من زوج أو وطء شبهة وهو عالم بالحال أو جاهل به وأمضى البيع (لم يجب) فى الحال  
استبراء لانها مشغولة بحق غيره (فان زالا) أى المذكوران من الزوجية والعدة بان طلقت قبل الدخول  
أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (فى الاظهر) لحدوث الملك والثانى  
لا يجب لان حدوث الملك يخلف عنه حلها فيسقط أثره (الثانى زوال فراس عن أمه موطوءة) غير  
مستولدة (أو مستولدة بعنق أو موت السيد) فيجب عليها الاستبراء كما يجب العدة على المفاوعة  
عن نكاح (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها) سيدها مضى (أومات) عنها (وجب)  
عليها الاستبراء (فى الاصح) لما تقدم والثانى لا يجب ويكتفى بما مضى (قلت ولو استبرأ أمه  
موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها استبراء (وتزوج فى الحال) اذ لا شبهة  
منه كوجه بخلاف المستولدة ذكره الرافعى فى الشرح (والله أعلم ويحرم تزويج أمه موطوءة)

ينتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الاول اللهم الا أن يريد المدبرة والمستولدة (قوله) فأعتقها غير  
لم يقل أومات عنها لانها تنتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم الاول ولا يدفعه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت نعم للوارث تزويجها  
من الغير بلا استبراء وكذا من نفسه اذا أعتقها وقولنا لانها تنتقل الى الوارث يستثنى المدبرة فانها تعتق بموته ويكتفى فيها بالاستبراء السابق كالتى أعتقها  
فيما يظهر (قوله) لم يجب عليها استبراء ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه لكن هل يشترط فى عدم اللعوق أن ينفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثانى



غير مستولدة (ومستولدة قبل استبراء) حذر من اختلاط المائتين (ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما ينسكح المعتدة منه والثاني لالان الاعتاق يقتضي الاستبراء فيشوق نكاحه عليه كتزويجها لغيره (ولو أعتقها أو مات) عنها (وهي مرقوجة) في المستثنين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي الاستبراء في ذات الأقراء (بقراء وهو حيضة كاملة في الجديد) لما تقدم في الحديث السابق والتقديم أنه طهر كما في العدة وفرق على الأول بينهما بأن العدة تتكرر فيها الأقراء فتعرف براءة الرحم بالحيض المختل بينها وهنا لا تتكرر فيعتمد الحيض الدال على البراءة ونسبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقيتها فلا يقتضي الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب في أثناء الطهر اكتفى بما قبله على أحد الوجهين كما في العدة ورجحه في البسيط وجزم البغوي بأنه لا يكفي ولا يقتضي الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ورجحه في الشرح الصغير وشارك العدة بأن فيها عدد الجازان يعبر بلفظ الجمع عن اثنين وبعض الثالث (وذا أن شهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن الشهر حيضا وطهر في الغالب (وفي قول بثلاثة) نظر إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والرقبة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل لما تقدم في الحديث (وان ملكك بشراء) وهي في نكاح أو عدة (قد سبق أن الاستبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما في الظاهر فلا يكون الاستبراء من قبل بوضع لأنه إما غير واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قل الرافعي في الشرح (يحصل بوضع حمل زنا في الأصح والله أعلم) لا طلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تقتضي به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بئنا كيد بدين اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل قبض حسب أن ملك بارت) لأن المولود به ثبوت كد الملك فيه نازل منزلة القبض بدليل صحة بيعه (وكذا شراء في الأصح) تمام الملك ولزومه والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (لابهة) فإنه إذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يحسب لتوقف الملك فيها على القبض في الظاهر كما تقدم في بابها وتسمع هنا في التعبير فيها مع غيرها بالملك قبل القبض لداعي الاختصار (ولو اشترى مجوسية) أو مريدة (خاضت ثم أسأت لم يكف) حبسها المذكور في الاستبراء لأنه لا يستغقب حل الاستمتاع الذي هو المقصد من الاستبراء وقبل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالاستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطة) لما تقدم (وغیره) كقبلة وليس وتطر بشهوة قياسا عليه (الامسية ليحل غير ووطه وقيل لا) يحل فيها أيضا لغيرها وعلى الأقول فارق الوطه غيره صيانة منه عن الاختلاط بماء الحربي لا حرمة ماء الحربي (وإذا قالت) مملوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فإن ذلك لا يعلم إلا منها ولا تخلف فإنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منع السيد فقان) لها (أخبرني بتمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها بعد الغسل لأن الاستبراء مفروض إلى أمته وإلهذا لا يحال بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تخليفه وجهان الأصح في الروضة نعم قل وعليها الامتناع من التمتع كمن إذا تحققت براءة شيء من زمن الاستبراء وان أبحناها له في الظاهر (ولا تصير أمة فراشا إلا بوطة) ويعلم الوطه بأقراره به أو البينة عليه (فإذا ولدت له أمه) كان من وطئه حقه (وان لم يعترف به وهذا فائدة كونها فراشا بوطة وقوله لا فراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد

(قوله) وهي مرقوجة مثلها المعتدة (قوله) حمل زنا سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضت في زمنه أو مضى شهر في من لم تحض فهل يستغنى بذلك مع وجوده قضية في الروضة أن ذلك لا يكفي إلا على النول بعدم كفاية وضع حمل الزنا ثم رأيت في شرح الهجعة نقلا عن قساوى الزركشى أنها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حمل زنا لا يوجب منعاً لإفراغ منه لا يوجب حلاوته أفقئ القفال (قوله) بارت الحق بعضهم به ما في معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على التبض كرجوع الولد في حبه وقبول الوصية ونحو ذلك (قوله) أو مريدة أو محرمة أو اشترى م كاتب أمة بل جعل الجرجاني من ذلك أيضا ولو اشترى صغيرة لا تحتل الوطه فاستبراءها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك (قوله) لأنه يستغقب الحل على أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أو جاب الاستبراء فكيف لا أقرب وذاك (قوله) وغيره أي لا محال أن تكون أم ولد ببيعها أو دمل لا يجزئ من وطئه شبهة فلا يصح البيع من تقديريين ولأنه عوار وطه بخلاف ولد حربي في المسئلة أنه لا يمنع الزرق ولا حرمة نسائه (قوله) غير وطئه قضية هذا الإطلاق الحل حتى فيما تحت الأزار وقه تردد الإمام في ذلك وأيراد السديني يقتضي الحل (قوله) صيانة منه هذه الآية في الكرم أن حكمها كغيرها



(قوله) ونفي الولد ظاهرة انه لو سكنت عن النفي والاستحسان انه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر (قوله) لستة أشهر خرج ما لو اثنى به لدونها فانه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا (قوله) المنصوص وفي قول يلحقه تخريجا الخ به تعلم انه كان من حق العبارة ان المؤلف يقول على النص (قوله) وقد عارض الوطء أى فلم يبق بعد المعارضة سوى مجرد الامكان وهو غير كاف \* (١٤٢) \* في ملك اليمين (قوله) حلف قال

الخلوة بها حتى اذا اولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكفى فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام فلا يكفى فيه الا بالامكان من الوطء (ولو اقرب بوطء ونفي الولد وادعى استبراء) بعد الوطء بحبيضة وأنى الولد لستة أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه تخريجا من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أنت بولد يمكن ان يكون منه فانه يلحقه والفرق على الاول ان فراش النكاح أقوى من فراش التسرى بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسرى اذا لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق ومنهم من خرج في مسألة الزوجة من نص الامة قولا بعدم الحقوق (فان أنكرت الاستبراء حلف ان الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل به كفى الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق بلا يمين واذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبراء ثم قبل ستة أشهر من ولادته هذا الولد أو يقول ولدته بعد ستة أشهر بعد استبرائها فيه وجهان (ولو ادعت استبراء فأنكر أصل الوطء وهناك ولد لم يحلف على الصحيح) لموافقته للاصل من عدم الوطء والثاني يحلف لانه لو اعترف اثبت النسب فاذا أنكر حلف واذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الأصح) لأن الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء

#### \* (كتاب الرضاع) \*

تقدم الحرمة به كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك مما سياتى (انما ثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت بلبن رجل لانه لم يخلق لغذاء الولد ولا بلبن خنثى مالم تطهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى اذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن الادميات ولا بلبن ميتة كان ارتضع منها طفل أو حلب وأوجره لانه من جثة منفكة عن الحل والحرمة ككالهية ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها بخلاف من بلغتها لوصولها السن الحليض وسواء فيها البكر والخلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها وماتت (فاوجر) بعد موتها حرم) بالتشديد (في الأصح) لانفصاله منها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعده أثبات الامومة بعد الموت (ولو حبس أو زرع منه زبد) وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذي به (ولو خلط بمائع حرم ان يلبس) بفتح الغين على المائع (فان غلب) بضم الغين بان زالت أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب الكل قيل أو البعض حرم في الاظهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني لا يحرم لان المغلوب المستهلك كالمعدوم والاصح ان شرب البعض لا يحترم لانتقاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كان بقي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزما على الاظهر (ويحرم) بالتشديد (ايحار) وهو صب اللبن في الحلق ليصل الى الجوف لحصول التغذي بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الانف ليصل الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لان الدماغ

القاضى انما سمعنا عنه لانه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أى كفى نفي ولد الحرة واستشكه في المطلب من حيث أن يمينه ليست من طبقة على دعوى الاستبراء الذى هو متعلق بالنفي قال ولذا قالوا اذا أجاب بنفى المدعى لم يحلف الاعلى ما أجاب ولا يكفيه ان يحلف على انه لا حوله على الا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه الى ذكره (قوله) وهناك ولد قال الرافعى أما اذا لم يكن ولد فلا يحلف بخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بخلاف اذا عرضت على البيع ونحوه لانه دعواها تنصرف الى حريةها دون ولدها (قوله) لم يحلف وجهه المتولى بأه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضى نسبا فلا معنى للتخليف

#### \* (كتاب الرضاع) \*

(قوله) بلبن امرأة لو انفخ عنها موضع من غير الثدي وتزل منه لبن قال بعضهم اتجه قياسه بالآلة المنفخة في مخرج الخارج منها وعدمه (قوله) وأطعم الطفل أى دبت اللبن والزبد او اللبن واللبن المتزوع منه الزبد فان العبارة صادقة بذلك (قوله) لحصول التغذي به قال بعضهم بل هو أبلغ في حصول التغذي من مائع اللبن والحاصل ان الشافعى رضى الله عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر باسم

الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما فى معناه في الجوف (قوله) لان المغلوب كالمعدوم أى كفى الخمر اذا استهلك في ماء لاجد جوف لما ذكرنا الجارية المستهلكة أثرا لها وكذا الطبيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه (قوله) فان تحقق الخ أى فتكون هذه الحالة كما لو شرب الكل



(قوله) يعني أن يكون صحيح للعبارة ودفعنا يقال الرضيع ركن لا شرط (قوله) رضعات لابد من اشتراط التفريق كما يرشد إليه جمع الرضعة (قوله) فائدة) فعلة اذا كان اسما أو مصدر \* (١٤٣) \* فتحت عنه في الجمع كغرفات ومجرات وركعات واذا كان وصفا سكنت نحو ضخامات (قوله)

ولو حلب منها خرج ما ولو حلبه من خمس وأوجره فرضه فانه يحسب من كل رضعة (قوله) فرضة وفي قول خمس اعلم أن في الصورة الاولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضعة وكذا في الثانية لكن المرجح في الاولى طريقة الخلاف وفي الثانية طريقة القطع وتعبر المصنف يقتضي استواءهما في ترجيح طريق الخلاف (قوله) نظرا الى أن الاصل الخ به تعلم أن الشك في الثانية من تعارض الاصلين وبحث ابن الرفعة ثبوت الحرمة دون المحرمية لان الاصل عدم المحرمية والا صل في الارضاع التحريم (قوله) والذي منه اللبن أباه منه تعلم ان المرأة اذا امارها لبن يعذبوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بنظرهما دون الزوج (قوله) لان لبن الجميع منه به تعلم أن صورة المسئلة ان النسوة مدخول بهن فحتى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم (قوله) منزلة الواحدة أي البنت الواحدة أو الأخت الواحدة (قوله) كما في المستودات فانه ينزل منزلة المستوداة الواحدة اذا أرصعت خمس رضعات (قوله) وولده أخوه أو أخته هذه تقسم بعد قوله وتسرى الحرمة ان أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء لاقسام كلها (قوله) لمن نسب اليه ولدي يقتضي ان امر كذلك ولو كانت نسبة لغيره به بالامكان من غير ان يشبوطه في وجه النكاح لكن خالف في ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة ولعمري

جوف للتغذي كالمعدة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يحرم لاتقاء التغذية به (لاحقته في الاظهر) لاتقاء التغذية بها لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء والثاني تحريم كما يحصل بها الفطر (وشرطه رضيع حي) يعني ان يكون الرضيع حيا فلا أثر لوصول اللبن الى المعدة الميت لخروجه عن التغذية (لم يبلغ سنتين) فان بلغهما لم يحرم ارتضاعه لحديث الارضاع الا ما كان في الحولين رواه البيهقي والدارقطني وتعتبر الستات بالاهلة فان انكسر الشهر الاول كمل بالعدد من الشهر الخامس والعشرين وانداؤهما من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمسة رضعات) روى مسلم عن عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فتسجن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدد أوله ووعاد في الحال أو تحوّل من ثدي الى ثدي فلا) تعدد (ولو حلب منها دفعة وأوجره خمسا أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره في مرة (فرضة) نظرا الى انفصاليه في المسألة الاولى وابتجاره في الثانية (وفي قول خمس) نظرا الى ابتجاره في الاولى وانفصاليه في الثانية (ولو شك هل) رضع (خمسا أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم) للشك في سببه (وفي الثاني قول أو وجهه) بالتحريم نظرا الى أن الاصل بقاء المدة (وتصير الرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة الى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مستودات أو أربع نسوة وأم ولد فوضع طفل من كل رضعة صار ابنه في الاصح) لان لبن الجميع منه (فيحرم من) على الطفل (لانهم موطوءات أبيه) ولا أمومة لهن من جهة الرضاع والثاني لا يصير ابنه لان الأمومة تابعة للأمومة من حيث ان انفصال اللبن عنهما مآه فلا أمومة ولا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل المستودات بنات أو اخوات) فوضع طفل من كل رضعة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (في الاصح) لان الجدودة للام أو الخولة انما تثبت بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا والثاني ثبتت الحرمة بتزويلا للنسب أو الاخوات منزلة الواحدة كما في المستودات وعلى هذا قال البغوي تحريم الرضعات لكونهن اخوات الطفل أو عمتاه واعترضه الرافعي والمصنف بان ذلك انما يصح لو كان الرجل أباً وليس باب وهو اما جد لأم أو خال فينبغي ان يقال يحرم من لكونهن كالحالات لان بنت الجد للام اذا لم تكن أما تكون خالة وكذا أخت الخال (وأما الرضعة من نسب ورضاع أجداد للرضيع) فان كان أنثى حرم عليهم نكاحها (وأماها) من نسب ورضاع (جداته) فان كان ذكرا حرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب ورضاع أخوته وأخواته وأخواتها) من نسب ورضاع أخواته وخالاته (فيحرم التناكح بينه وبينه وكذا بينه وبين أولاده) بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لانهم أولاد أخواته وخالاته (وأبؤذي اللبن) أي ابوا المنسوب اليه اللبن (جدّه وأخوه) هم وكذا الباقي فأمه جدته وولده أخوه وأخته وأخوه وعمه وعمته وأولاد الرضيع من نسب ورضاع أحفاد الرضعة والفعل (واللبن من نسب اليه ولد نزل به بنكاح أو وطء شبهة لآزنا) لانه لا حرمة للبن الزنا فلا يحرم على الزاني ان ينكح الصغيرة المرتضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نفاه) أي نفي الزوج الولد (بلعان اتقى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للناسي فلو استحلقت الولد حتى الرضيع أيضا (ولو وطئت منكوحة) أي وطئها واحد (شبهة أو وطئ اثنان) امرأة

مخالفة على ان انهر لا يستقر بذلك أم اذا قلنا يستقر فينبغي انما ثبت أبوة الرضاع الا أن يقال ان ذلك انما ثبت ويستقر به الزمان لا جله انهر وعين الرضاع لا مدخل في غير المراد في أنباتها وأهلات عبارة المصنف أيضا ان اللبن لو ارتبط قبل الحمل لا يثبت الأمومة وهو كذلك



(قوله) فان نكحت آخر الخ مثله وطء الشبهة اذا حملت منه وولدت وأما لو حملت من الرنا وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي الدنم لم أر فيه نقلا ولا يبعد أن يتقطع عن الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الرنا لا حرمة له قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو ارتضع صغير بلبنها ثبتت الأخوة بينه وبين ولدها من الرنا (قوله) ويقال إن أقل الخ وقال الشيخ أبو حامد يرجع إلى قول القوابل وعلى ذلك جرى إمام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يحدث إلا عند استكمال خلق الحمل وجوز دلالة (قوله) وفي قول لهما \* (١٤٤) \* أي فيجوز أن يكون له أبوان من

الرضاع وإن لم يجز مثله في النسب  
 \* (فصل) \* نختته اعلم أن الرضاع  
 الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى  
 حرمة مؤبدة أم بتحريم جمع وسياق  
 أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه  
 أو اخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه  
 نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه  
 نكاح ابنته لكان أعظم أشمول الجدة  
 والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة  
 أبيه أو أمه أو أخيه إذا ارتضعت بلبنهم  
 (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة  
 تحرم أبدا سواء ارتضعت بلبنه أو بلبن  
 غيره موطوءة لأنها صارت أمز وجته  
 وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة  
 حرمت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءة  
 سواء ارتضعت بلبنه أو لبن غيره وإن لم  
 تكن موطوءة فالتحريم فيها بتحريم جمع  
 فقط لأنها بنت لم يدخل بها وسياق  
 ذلك في البنت ثم الكبيرة إذا كانت  
 مدخولا بها فلها النهر والأفلا (قوله)  
 ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت  
 موطوءة فلها جميع المهر لكنها تلفت  
 عليه بضع نفسها وفقرته قال الأئمة ومع  
 ذلك لا يرجع عليها بمهرها لتلاصير  
 النكاح خاليا من المهر وهو من  
 خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم  
 الكبيرة كما سيأتي (قوله) وله على  
 المرضعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

(بشبهة فولدت) بعد ذلك الوطء ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) فيما ذكر (بقائه  
 أو غيره) بأن انحصر الأماكن فيه في الصورة الأولى وكذا الثانية والقائف حيث لا ينحصر المكان  
 في واحد فالمرتضع من ذلك اللبن ولد رضاع لمن لحقه الولد (ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوجات أو طلق)  
 وله ابن (وان طالت المدة) كعشر سنين بأن ارتضع منه جماعة متتابعون (أو انقطع) اللبن (وعاد)  
 لأنه لم يحدث ما يحال عليه إذا الكلام في الخلية وقيل إن عاد بعد أربع سنين لا ينسب إليه كما لو أتت  
 بولد بعدها (فإن نكحت آخر وولدت منه) فاللبن بعد الولادة وقبلها للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن  
 حمل الثاني (ويقال إن أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما) (وكذا إن دخل) وقته يكون  
 اللبن للأول دون الثاني لأن ابن غدا للولد لا للحمل فيتبع المنفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم  
 لا وسواء انقطع وعاد للعمل أم لا (وفي قول لثاني) فيما إذا انقطع ثم عاد للحمل (وفي قول لهما)  
 وفي قول إن زاد فلهما والأفلا

\* (فصل) \* نختته (صغيرة فأرضعتها أمه أو اخته) من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له  
 (انسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته ومن الكبيرة لأنها  
 صارت أم زوجته (ولا صغيرة نصف مهرها) المسمى إن كان صحيحا والاقتصاف مهر مثلها (وله  
 على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كاه) لأنها ألتفت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول  
 اعتبر ما يجب له بما يجب عليه (ولو رضعت من ثمعة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر  
 للمرضعة) (لأن الانقاسا حصل بفعلها وذلك يسقط المهر قبل الدخول) (ولو كان نختته) زوجتان  
 (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الظاهر) لأنها  
 صارتا أختين ولا سبيل إلى الجمع بين أختين والثاني يختص الانقاسا بالصغيرة لأن الجمع حصل  
 بارضاعها (وله) على الظاهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر  
 الصغيرة) على الزوج (وتغريم المرضعة ما سبق) فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على  
 المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كاه (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) لها عليه نصف المسمى  
 الصحيح وله على أمها المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كاه (فإن كانت) موطوءة (فله على  
 المرضعة مهر مثل في الظاهر) كما وجب عليه لبنتها المسمى الصحيح بكاه والثاني لاشئ عليها لأن البضع  
 بعد الدخول لا يتقوم للزوج (ولو ارتضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها  
 صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت  
 زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان نختته صغيرة فطلقها فأرضعتها  
 امرأة صارت أم امرأته) فتحرم عليه أبدا (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق  
 والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو تزوج أم ولده

الارضاع علمه عند خوف تلف الصغيرة (قوله) وفي قول هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا وافرقت  
 بأنه الفرق هنا حقيقة بخلاف تلك فإن النكاح باق برجمهم وقد حالوا بينه وبين الزوج (قوله) فله على المرضعة الخ \* فرع \* نختته كبيرتان  
 وصغيرة فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد الرؤس أم على عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره  
 من العتق ترجيح الأول (قوله) أم زوجته أي جدة زوجته (قوله) فلا تحرم أي لأن الرية لا تحرم إلا بالدخول (قوله) فتحرم عليه أبدا أي ولا نظر  
 إلى طروا الأمومة بعد النكاح الحاقا لطارئ بانصارت كما هو شأن التحريم المؤبد



(قوله) فأرضعت لبن السيد الخ احترز عن غير بنه أن انكح بتفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه (قوله) انفسخت هذه الصورة تقدمت أول الفصل \* (١٤٥) \* وذكرت هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان آخره

عبد الصغير بناء على القول المرجوح انه تزوجه (فأرضعت لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أرضعت موطوءة الأمة صغيرة تحتها بلبنه أو لبن غيره) بان تزوجت غيره (حرمنا عليه) أبدا لصيرورة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءة (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختها) لصيرورة الصغيرة بنتا للكبيرة واجتماع الام والبنت في النكاح تمتع (وحرمنا الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بان كان الارضاع بلبن غيره (فريبة) له فان دخل بالكبيرة حرمت عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغيرات فأرضعتهم حرمنا أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغار ان أرضعتهم بلبنه أو لبن غيره وهي موطوءة) لأنها بنته أو بنت مدخولته وسواء أرضعتهم أم مرتبا (والا) أي وان لم تكن موطوءة (فان أرضعتهم معا بأبجاءهم) الرضعة (الخامسة انفسخت) لصيرورتهم اخوات ولا اجتماعهم مع الام في النكاح (ولا يحرم من مؤبدا) لتغناء الدخول بأمهم فله تجديد نكاح كل منهم من غير حرم بين بعضهم (أو) أرضعتهم (مرتبا لم يحرم من) مؤبدا الماذكر (وتفسخ الاوفى) بأرضاعها لاجتماعها مع الام في النكاح (والثالثة) بأرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتفسخ الثانية بأرضاع الثالثة) لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قولنا لا تفسخ) لان اجتماع الاختين انما حصل بالثالثة فمختص الانفساخ بها كمنكح امرأة على أختها (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا انفسختها أم الثانية) فقط الاظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معا بطريق السابق انفسخ نكاحهما جزمنا تقدمه والمرضعة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

\* (فصل) \* (قل هند بنتي أو أختي برضاع أو ذات هوئي) أو ابني برضاع (حرمنا كحما) مؤاخذه لكل منهما بأقراره بشرط الامكان فلو قال فلانة بنتي وهي أكبر سنًا منه فنفق (ولو قال زوجان بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر مثلان وطئ) وان لم يطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضاعا فأنكرت انفسخ) انفساخ مؤاخذه له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله علمها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل أقل من المسمى فان نكحت حلف هو وزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله (وان ادعته) أي الرضاع (فأنكر صدق بيمنه ان زوجت برضاها) منه تضمن رضاها الاقرار بحلها (والا) بان رزقها المجر (فلا يصح تصديقها) بيمنها والثاني يصدق هو بيمنه ومحل الخلاف اذا لم يتمكن فان مكنته فكمل لورثيت (ولها) في صورتين (مهر مثلان وطئ والا فلا شيء) لها عملا بقوله فيما لا تسخنه والورع لزوج فيما اذا ادعت الرضاع ان يدع نكاحها بطلقة لغيره لغيره ان كانت كاذبة (ويحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على البت) رجلا كان او امرأة لان الارضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في محله ولونكل انكر او المدعي عن الامين وردت على الآخر حلف على البت (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالولادة وكل ثنتين برجل وما قبل فيه النساء يقبل فيه الرجال وانتوءان (والاقرار به شرطه رجلان) لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا

\* (فصل قال هند) الخ فرع على اذ ب بينها وبين الخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب ان يحوز له التزوج منه فلو أصر وجب ان يحبر فان امتنع فعاضل وأجاب القاسمي الحسين بنحوه (قوله) حرمنا كحما لورجع هو أو هي عن الاقرار لم يقد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فأمها تصدق وانفردت تأبد الحرمة هنا فكان كالاقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة ان الحرمة لا تثبت عملا بالاحتياط قل ولم أره منه ولا (قوله) وسقط المسمى لو كان الارضاع مضافا بعد الوطء وجب المسمى (قوله) ووجب مهر المثل أي اذ كانت جارية عند الوطء (قوله) ننسخ أي ولو كانت امرأة اتى نسب الارضاع بها (قوله) صدق بيمنه أي تسمع دعواها تخليفه لكنه في الروضة قيل الصادق قيده بم لو أبدت عذرا من نسيان ونحوه ثم انظر انما تسمع الحق لا تسمع النفي لانه محبوسه عنده لحقه (قوله) برضاها انظر هل منه ما تسمع وتؤذنت البكر فسكتت ثم رأيت في كلامهم انه كالتطوق في هذه المسئلة (قوله) فلا يصح تصديقها لانها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالوذكرت ذلك قبل النكاح (قوله) في صورتين ظاهره ان الامر كذلك في الام ولو كان المسمى انقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الاذرعى فقال يجب تصدقه بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أما اذا كان زائدا

٣٧ في فليس لها المطالبة بالزائد (قوله) حلف على البت أي لأنها مثبتة (قوله) وبأربع خالف أحمد رضي الله عنه فأثبتته بالرضعة وحدها نظا هر حديث ورد في ذلك وجهه أصحنا على الورع (فرع) لو كان الشرب من طرف لم يكف النساء المتهمات كذا قيل في التهمة قل الاذرعى روى فيها ان لا يقبل الا الرجال



(قوله) ان لم تطلب أجرة أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه مثبت لها بذلك من جواز الحلو والمسافرة كما ان الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح (قوله) لان فعلها غير مقصود ولانها تشهد على الوضع الذي هو فعل الغير (قوله) بل يجب الخ منيعه يوهم ايجاب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراد فان الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له (قوله) أو قرعن لانها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرعن قد يفيدان اليقين (قوله) بعد علمه أي لانه قد يلتمظ ثديها ليعمل به كما يفعل بالمقطوم وتكون المرأة غير ذات لبن (قوله) قال الرافعي ويحسن الخ قال في المطلب وكونه قفيا لا يكفي بل ينبغي \* (١٤٦) \* ان يكون على مذهب القاضي وكلاهما مقلد

قلو كذا يجتمع من فقيه نظر لانه قد يغير احتماد أحدهما عند الشهادة (قوله) وفي قبول الشهادة الخ امر مح في شهادة على الاقرار بالزنا الا شرا وضو قد سري بينهما امتولى في خلاف \* (كتاب النفقات) \*

بها الا انها أنواع ثلاثة (قوله) وبدأ بوثنها أي لانه معاونة ولا يسطع بصي الرمن بخلاف الاثني عشر (قوله) كل يرم أي بلبائته أعني بنت خمره صريح بذلك الرافعي في النسخ لانه سارق قال وانيوم انما تب الى انتضاء اليوم وانبيلة بعده لان النفقة لها وبمضيهما تستقر انتهى أقول وبه تعلم انها لو نشرت البيلة المستقبلة سقطت نفقة اليوم قبلها وأيضا فقد اعتبر استارع جنس طعام الكفارة نفقة الزهر فزار من أوسطه تنجوب أهليكم ريث يدل عليه المقارنة والشابهة بينهما قال الامام ولان نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبعها فاذا اطلت الكفاية حين تقر بها من الكفارات (قوله) وذلك في كفارة الاذى أي اخذ (قوله) وعلى المتوسط ما بينهما أي وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا (قوله) ولا تعتبر كفايتها الخ هذا المتفق

(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكرت فعلها) كان شهدت بان بينهما رضاعا بوصفه الآتي (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لانهما غير متممة في ذلك واثنان لا يقبل لانهما فعل نفسها كما لو شهدت بولادتها وقرق الأول رتاهما في ولادة اذ يملقها النفقة والميراث وسقوط القصاص أما اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانهما بذلك (والاصح انه لا يكفي) في الشهادة ان يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الخواين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وايجار وازدراد أو قرائن كالمقام ثدي ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدراد بعد علمه انها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له ان يشهد لان الاصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أحذا نظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمدها ويحزم بالشهادة ومقابل الاصح انه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن ان يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله في الاخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة واثنان لا يشترط لان المقر يخطأ فلا يقر الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تبعاله

### \* (كتاب النفقات) \*

جميع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك اليمين وقراءة البعضية وستأني وبدأ بأولها فقال (على موير لزوجه كل يوم مائة طعام ومعمير مائة متوسط مائة ونصف) واحتج الاصحاب لاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بجامع ان كلا منهما مال يجب بالسرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الاذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مائة وذلك في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلمة والذمية والحرّة والامة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لانها تسحقها أيام مرضها وشبعها (والمائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) لانه رطل وثلاث بغدادي ورطل بغداد مائة وثلاثون درهما كما تقدم في زكاة النيات (قلت الاصح مائة واحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هنا ثمن ان الرطل مائة وثمانية وعشرون

دعوات قوى في الدليل وحديث همد يشهد بذلك وهو مذهب أبي خنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقياس واربعة عشر الكفارة لا يصح لان الله تعالى جعل الكفارة فرعا بنفقة الاهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضي وعيبه ان يجتمع ويقدّر (قوله) والمدة الخ قد سبق في الزكاة ان المداير على السكيل وينبغي ان يكون هنا كذلك وقد حرّاس الرفعة انما ترجع بمائة وثلثمائة من حب الزهر



(قوله) ومسكين الزكاة معسر قيل العبارة مقلوبة والاصل والمعسر مسكين الزكاة (قوله) وقيل يرجع الى العرف به قال المتولي واقتضى كلام  
البعوى انه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام الاكثرين حيث لم يتعرضوا للضبط اشكالا على العرف انتهى وقال الزركشي  
ان الاول من تفقه الامام وكلام الاصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع  
لا تخرج عن الاعسار هنا وان \* (١٤٧) \* اخرجت عن استحقاق سهم المساكين (قوله) غالب قوت البلد أى لا ماخرجه ابن سريج

من انه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله  
في القدر الحافا لنفسها بقدرها (قوله)  
وعليه تملكها أى الواجب الدفع ويكفى  
الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب  
والقبول فليس بشرط لان هذا وفاء عما  
وجب في ذمته (قوله) جاز في الاصح شمل  
الطلاق الاغتياض عن المؤن فان قلنا  
باستحقاقها عند بيع الطعام فلا اشكال  
في صحة الاغتياض والاثر خلاف في  
الصحة هنا بناء على تفريق الصفة  
كذا في المطلب وقوله والامعنا  
ان يغتاض عن الجميع وبتمام الاغتياض  
يسقط ما يقابل المؤن لان منعها من ذلك  
انما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق  
الصفة (قوله) ولا يجوز الاغتياض  
انظر ما وجهه فان هو كذلك ولكن  
هل الواجب أحد الامرين التقدير أو  
الأكل أو الواجب المقدّر وهذا بدله  
اغترر رقعا ومساخنة احتمالا ان في  
المطلب ولو اضافها انسان أيا ما فظاهر  
السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبر  
وقال بل على النفقة صدق الزوج بلايين  
كم لو دفع اليها شيئا وادعت انه هدية وقال  
بل من الهرة الزركشي (قوله) لانه  
لم يرد الواجب وتطوع بغيره فظاهر  
التعليل انه يذهب بحاجتها وتقل التلقيح  
عن الاصحاب الضمان (قوله) الا ان  
يكون الخ قيل هذا بشكل على سلف

وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات انه من قدر على مال أو كسب  
يقع موقعان كفايته ولا يكفيه (معسر ومن قوته ان كان لو كاف مدين رجع مسكينا فوسط والا فوسر)  
ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل الموسر من يز يدخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط  
من استوى دخله وخرجه وقيل يرجع في الثلاثة الى العادة وتختلف باختلاف الاحوال  
والبلاد فرع العبد ليس عليه النفقة المعسر وكذا المكاتب والمبعض وان كثر مالهما للضعف  
ملك المكاتب ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الخطة وغيرها (قلت فان اختلف)  
غالب قوت البلد أو قوته من غير غالب (وجب لا ثوبه) أى بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره  
طلوع الفجر والله أعلم) لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالموسر حينئذ عليه نفقة اليسار  
وان اعسر في أثناء النهار والمعسر بعكسه ذلك كره الرافي في الترخ (وعليه تملكها حبا)  
كال كفارة (وكذا) عليه (طعمته وخبره في الاصح) للحاجة اليهما والثاني لا كال كفارة وفرق  
الاول بأنهما في حبسه والثالث ان كانت من أهل القرى الذين عادتهم الطحن والخبز بأنفسهم فلا  
والا فنع (ولو طلب أحدهما بدل الحب) من خبر أو غيره أى طلبته هى أو بدله هو بالمعجزة (لم يجز المتع)  
منهما (فان اعتاضت) عنه شيئا (جاز في الاصح الا خبرا ودقيقا) فلا يجوز (على المذهب) أما الجواز  
في غيرهما كالدرهم والدنانير والصاب فلانه اغتياض عن طعام مستقر في الذمة لتعين  
كالاغتياض عن الطعام المغصوب المتلف ووجه المنع القياس على السلم فيه والكفارة فانه لا يجوز  
الاغتياض عنهما قبل قبضهما وان فصل الاول في قياسه عن ذلك بان المسلم فيه غير مستقر وطعام  
الكفارة لا يستقر ليعين وأما الجواز في الخبر والدقيق الذي قطعه به البعوى فلانها تستحق الحب  
والاصلاح وقد فعله فاذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا عوضه ورجح العراقيون  
وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لانه ربا هذا كله في الاغتياض عن النفقة الماضية أو الحالية  
أما المستقبل فلا يجوز الاغتياض عنها قطعا ولا يجوز الاغتياض من غير زوج قطعا (ولو أكلت معه  
كالعادة سقطت نفقتها في الاصح) لا كنفاء الزوجات به في الاعصار والانصار وجريان الناس عليه فيها  
والثاني لا تسقط لانه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الا ان تسقط بغير رشيدة ولم يأذن ولها  
والله أعلم) في أكلها معه فانها حينئذ لا تسقط عما جرمه كد كرهه اذ فعي في الشرح بخلاف ما اذا أدن  
الولى ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مشروعا على جرار اغتياض الخبر وان يجعل ما جرى قسما  
مقام الاغتياض يعني ان لم يلاحظ ما جرى عليه انفس في اذعدهم (ويجب أدم غالب  
البلد كزيت ومن وجبت وتغر) واخل (ويختلف بنصول) فيجب في كل فعل ما يناسبه (وبقدره  
قاض باجتهاده ونفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فيظنه يحتاج اليه الله فيفرضه على المعسر

من التعليل بجريان الناس على ذلك فانهم جرر على ذلك في الرشيدة وغيرها فلا معنى لاعتباره في شيء دون شيء (قوله) ولم يأذن ولها انظر  
كيف الاذن في الصغيرة وكأنهم جعلوا الزوج كوكيل عن الولي (قوله) بخلاف ما اذا أذن الولي لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن  
وما المراد بالولي (قوله) ويجب أدم منه الزركشي على وجوب الشرب قال وهو واسع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا انظر قال الرافي  
وقد تغلب الفواكه في وقتها فتجب قال الداسي الرطب في وقتها والياس في وقتها والزركشي مرادهما اذا غلب التأدم بها والاقتناء  
كما صرح به صاحب الترغيب انتهى وفيه نظر



وضعه على الموسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سم  
أي أوقية فتقريب (و) يجب (لحم يلبق يساره وأعساره كعادة البلد) وما ذكره الشافعي  
رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان  
وعلى المتوسط رطل ونصف وإن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند الأكثرين  
على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعد ما بحسب عادة البلد قال البغوي يجب في وقت  
الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء  
في أيام مرة على ما يراه الحاكيم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن  
فيه كفاية لمن قنع قال الرافعي وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا  
له ويحتمل أن يقال إذا أوجس على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء  
والآخر عشاء على العادة (ولو كانتا كل الخبر ووحده وجب الأدم) ولا نظر إلى عاداتها  
والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من العاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على  
الخبر ووحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف (تكفها) أي على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وهزالها  
وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة يسار الزوج وأعساره ولكلتهما  
يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قبض وسراويل وخمار) للرأس (ومكعب) أو نحوه يداير  
فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصيف كما يؤخذ مما سياتي أنها تعطى الكسوة أول شتاء  
وصيف (ويزيد في الشتاء) على ذلك (جبة) محشوة أو نحوها الحاجة إلى ذلك فإن لم تكف لشدة  
البرد يد عليها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الحار أي إن نساء أهل القرى  
إذا لم تجر عادتهن أن يلبسن في أرجلهن شيئا في البوت لم يجب لأرجلهن شيء (وجنسها) أي الكسوة  
(قطن) فيكون لامرأة الموسر من لينة ولا امرأة المعسر من غليظة ولا امرأة المتوسط مما بينهما  
(فإن جرت عادة البلد) أي الزوج (بكن أو حرير وجب في الأصح) ويفاوت بين الموسر والمعسر  
في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة (ويجب  
ما تقعد عليه كزينة) بكسر الزاى أي لامرأة المتوسط (أولبد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف  
كلاهما لامرأة المعسر والموسر طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف (وكذا فراش النوم في الأصح)  
فيجب مضربة وثيرة أو طيفة والثاني لا بل تنام على ما تقعد عليه نهارا (ومخدة ولحاف) أو نحو  
(في الشتاء) في البلاد الباردة وذكر الغزالي المخففة أي في الصيف وسكت غيره عنها وفي البحر  
لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يلزم شيء آخر وليكن ما يلزم من ذلك لامرأة  
الموسر من المرتفع ولا امرأة المعسر من النازل ولا امرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظف  
كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يغسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرثك ونحوه) في  
صنان) إذا لم يقطع بالماء والتراب (لا كل وخضاب وما يزين) بفتح الياء غير ما ذكرناه لا يجب  
فإن أراد الزينة به هياها لها تزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وفاسد فلا يجب ذلك لأن  
لحفظ البدن (ولها طعام أيام المرض وأدمها) وصرف ذلك إلى الدواء ونحوه (والأصح وجوب  
أجرة حمام بحسب العادة) فإن كانت ممن لا تعتاد دخوله فلا يجب والثاني لا يجب إلا إذا اشتد  
البرد وعسر الغسل إلا في الحمام وعليه الغزالي وحيث وجبت قال الماوردي إنما تجب في كل شهر  
مرة (و) الأصح وجوب (ثمن ما يغسل جمع ونفاس) إذا احتاجت إلى شراؤه (لا حبر

(قوله) أي أوقية حكى الجليلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أربعون درهما وهو ظاهر فإن العراقية لا تغني شيئا (قوله) وجب الأدم كذا قطعوا به ولو قيل أنه تقريع على المذهب من عدم لزوم الكفاية لمكان منجها (قوله) يكفها أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع بخلاف الكفارة ووجهه البغوي بأنه يستمع بجمع بدنها فعليه كفايتها (قوله) وسراويل مثله المتر في حق من اعتاده (قوله) لثمة قضيته النظر إلى الزوج دونها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الرافعي وغيره مصرح بأن الزوم على عادة البلد والمراد به لثمتها من مثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار كسوة بلدتها بمثلها (قوله) وثيرة هو بالشاء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها (قوله) على ما تعد عليه نهارا أي من الذي سلف قريبا (قوله) ومخدة ولحاف لم يذكر وافهما الخلاف في التي قبلهما لأنه لا غنية عنهما بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما تجلس عليه نهارا (قوله) ودهن وينبغي أن يجب للسراج على العادة وأما الصابون والاشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلل وجب عليه (قوله) ومرثك هو معرب (قوله) هياها فإذا هياها وجب عليها استعماله (قوله) لأنه لحفظ البدن أي فلا يجب كالتجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فأنما نظير غسل الدار وكنسها (قوله) ولها طعام مثله آلة التنظيف والكسوة (قوله) بحسب العادة قضية صنيع الشارح أن المراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي عن الماوردي (قوله) والثاني لا يجب أي الحاقاله بالطيب وعليه فيجب ما تزيل به الوسخ من النساء واحتلام



(قوله) وشرب دل زركشي هو بفتح الهاء وفتح الدال وفتح الراء بافتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب (قوله) وانعبرة في ذلك بحالها واعادت ذلك في بيت \* (١٢٩) \* الزوج دون أبيها ثم طلقت وترجعت غيره فالظاهر وجوب

الاخدام ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض كثيرا (قوله) أو مستأجرة قال الأمام والغزالي يشترط أن لا تزيد الاجرة على نفقة الخادم والا فلا يجب الاستئجار (قوله) في القدر تصح أعود الضمير فانه عائده على الجنس (قوله) وكذا متوسط استشكل الحاق متوسط بانعبر هنا بخلافه في نفقة الخدومة (قوله) لا سراويل أي لا خبال السردون أصله (قوله) وكذا آدم على الصحيح سكنت عن اللحم ونساء الرافعي على اختلاف في مساواة آدمها لآدم الخدومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم تزوجه لأن الآدم دون آدم الخدومة نوعا (قوله) وفي الجملة وجه بحث في الرفع جريانه في الحررة الجنية التي لا يجب اخدامها بالاولى (قوله) كتمتد الخ إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق (قوله) بما يضرهما مثله ما يضره دونها كن تبسح آلة التنظيف وتجنس شعثه (قوله) تملك هذا قيد على فهمه من قوله فيما سنف أن عليه تملكها احبا ويحباب بأن الغرض هنا بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء (قوله) تملك وجهه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلا للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملكها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستعارا وعدمه وغير ذلك ونان زركشي في ظروفي الطعام وانقرش ذلك كران الوجه

واحتلام في الأصح) وانفرق ان الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين ان يكون عن لمسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التمكن عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على انه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً أخذ من سباق كلام الرافعي كما أخذ هنا من المحرر الخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى القفال (ولها) عليه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصة وكوز وجرة ونحوها) كغرفة (ومسكن) أي ولها عليه تهية مسكن (يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكه) بل يجوز كونه مستأجرا ومستعارا (وعليه ان لا يليق بها خدمة نفسها اخدامها) لانه من المعاشرة بالمعروف الأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أيها مثلا دون ان ترتفع به تنقل الى بيت زوجها (بحرة أو أمة له أو مستأجرة أو بالانفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة) ان رضى بها (وسواء في هذا موسر ومسر وعبد) وسكاتب وليس له ان يخدمها بنفسه في الأصح لانها تستحي منه وتعتبر بذلك كصب الماء عليها وحملها اليها للمسح أو لتسرب ونحو ذلك وله ان يفعل ما لا تستحي منه قطعا كالكنس والتطبخ والغسل (فان اخدمها بحرة أو أمة باجرة فلا يس عليه غيرها) أي غير الاجرة (أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها لزمه نفقتها) وزوم نفقتها تقدم فهو مكرر (وجنس طعاسها) أي المحبوبة (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مدعى معسر) كالمخدومة لان النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه من (في الصحيح وموسر مد وثلاث) اعتبار بثلاث نفقة الخدومة فهم ما وقيل على المتوسط مد وثلاث كلوسر وقيل مد وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في اخدمة كالمخدومة وقيل على كل من الثلاث مد فقط (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالها) من قبض ومتنعة وخف وملحفة لحاجتها الى الخروج وجبة في الشتاء لا سراويل عند الجمهور ويجب لها ما تفرشه وما تنطوي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف وخدعة ويكون ذلك دون ما يجب للمخدومة جنسا ونوعا (وكذا) لها (آدم على الصحيح) لانها تعيش لا يتم بدونه ويصون من جنس آدم الخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب انطعام والثاني لا آدم فيها ويكتفى بما يفضل عن الخدومة (لا آلة تنظف) لان الاتق بها ان تكون شعبة لثلاث غدايات الاعين (فان كثروا وتعدت شمر وجب ان ترفه) بما يربل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة فارض أو زمنة وجب اخدامها) كذا كحرة كانت أو أمة (ولا اخدام لرقيقة) حيث لا حاجة لنقصها جملة كانت أم لا (وفي الجملة وجه) بخبرين العادة بأخدامها (ويجب في المسكن امتناع) لانه تملك كتمتد انه لا يشترط كونه ملكه (و) في (مستهلك كطعام تملك) كالكسوة وحق به نحوه كدهن (وتصرف فيه) أي فيما يستهلك ببيع وغيره للمكاهله (فوقرت بما يضرها منعه) من ذلك ويملكها أيضا نفقة معيولتها المملوكة لها أو الحرة ولها ان تصرف في ذلك وتكفيها من ماله (ومدام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل امتناع) لانه يتفاد به مع بقائه عنه كالمسكن والخدام فيجوز كونه مستأجرا ومستعارا عني هذا دون (وتعطى الكسوة أو ثناء وصيف) من كل سنة وما يبق سنة فأكثر ككسوة فرش وجبة الخرب يحدد وقت تجديده على العادة (وتأنت فيه) أي في الشتاء



(قوله) فان قلنا امتناع أبدلت وأما اذا كان بتقصير فلا بد من على الأول بالأولى ويبدل على الثاني وعليها غرم العينة (قوله) فان ماتت لم ترده مثله وموته وطلاقه وولادة الحامل البائن صورة والمسئلة فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فلا قيس كما قال الزركشي ان الحكم كذلك واستبعد في المطلب ان يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلاً في يوم النكاح ونحوه قال والأولى ان يجب اهما من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العينة وهو ما عليه قضاء زماننا انتهى قال الزركشي وبه صرح الصمري \* (١٥٠) \*

أو الصيف أي قبل مضيه (بلا تقصير لم تبدل ان قلنا تمليك) فان قلنا امتناع أبدلت (فان ماتت فيه لم ترده) على التملك وترد على الامتناع (ولو لم يكس مدة فدين) على التملك ولا شيء على الامتناع

\* (فصل الجديد) \* أي النفقة (تجب) يوماً فيوماً (بالتمكن لا العقد) والقديم يجب بالعقد وتستقر بالتمكن فتواتعت منه سقطت (فان اختلفا فيه) أي في التمكن (صدق) على الجاني لان الأصل عدمه صدقت على القديم لان الأصل بقاءه موجب (فان لم تعرض عليه مدة) وهو ما كنت عن اطلب أيضاً (فلا نفقة فيها) على الجديد لا تنفاه التمكن وتجب نفقة تلك المدة على القديم اذا لم سقط (وان عرضت) عليه كان بعثت اليه اني مسلمة نفسي اليك والتمتع فريغ على الجديد وهي عاقلة بانقة (وجبت) نفقتها (من بلوغ الخبر) له (فان غاب) أي كان غائباً عن بلدها ورفعت الامر الى الحاكم مطهرة له التسليم (كتب الحاكم الحاكم بلده ليعلمه) الحال (فيجيء) لها بتسليمها (أو يوكل) من يجيئها بتسليمها وتجب النفقة من وقت التسليم ويكون المجيء بنفسه أو وكيله حين علمه بالحال من غير تأخير (فان لم يفعل) ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضي) في ماله وحصل كالتسليم لها لان المانع منه ولم يتعرض البغوى وغيره لرفع الى الحاكم وكسبه بل قالوا توجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ويمضي زمان امكان القدوم عليها حكماء في الروضة تبعاً لشرح (والمعتبر في مجنونة ومراقة عرض ولي) لهما ولا عبرة بعرضهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها قبلها الزوج ونقلها الى داره وجبت النفقة (ونسقط) النفقة (بنشور) أي خروج عن طاعة الزوج (ولو يمنع لمس بلا عذر) أي تسقط نفقة كل يوم بالنشور بلا عذر في كاه وكذا في بعضه في الأصح ونشور المجنونة والمراهقة كالعاقلة البالغة (وعبالة زوج) أي كبراً لانه بحيث لا تحملها الزوجة (أو مرض) بها (بضرعه الوطء عذر) في النشور عن الوطء (والخروج من بيته بلا اذن) منه (نشور) لان له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا ان يشرف على الهدام) فخرج خوفاً من الضرر (وسفرها باده معه) حاجته أو حاجتها (أو) وحدها (لحاجته لا تسقط) النفقة (ولحاجتها تسقط في الاظهر) لا تنفاه التمكن والثاني لا تسقط لادته في الضرر ومنهم من أجرى القولين في سفرها لحاجتها معه (ولو نشرت فغاب فأطاعته) كان خرجت من بيته بغير اذنه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (في الأصح) لا تنفاه التسليم والتسليم والثاني تجب لعودها الى الطاعة (وطريقها) على الأول في الوجوب (ان يكتب الحاكم) بعذر فعلها الامر اليه (كما سبق) أي الحاكم بلده ليعلمه بالحال فان عاد أو وكيله واستأنف تسليمها عادت النفقة وان مضى زمن ~~مساكن~~ ان يعود ولم يوجد عادت أيضاً (ولو خرجت في غيبته لزيارة)

\* (فصل) \* الجديد (قوله) بالتمكن دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة النفقة قبل البناء الأول ان العقد يوجب المهر فلا يوجب عموماً مختلفين ~~لم~~ ~~ممكن~~ جعل الثاني قديماً فيه نظراً في مختصر التويطى آخر قول الثاني في لها النفقة من يوم نكاحه وهو أحب اليه أي لانها ممنونة على الرجل بحسبه انتهى ومن فوائده الخلاف صحة اخذها وأخذ الزهن على قدر منها والحوالة بها وعليها (قوله) لا العقد انتهى حاول ترجمته في انطلب الوجوب بهما قال اذ لو وجبت بالتمكن المجرد لوجبت في وطء الشبهة انتهى والذي نقله الماوردي عن جعل التمكن أصلاً انها تجب بالتمكن والعقد شرط (قوله) والقديم تجب بحته وجوبها للمريضة واقامة عدم النشور مقام عدم التمكن (قوله) ومراقة قال الزركشي فيه خلل من اللغة فلان ذلك من وصف الذكور وأما الاثني فيقال فيها معصرد كره الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأة معصرد اذا بلغت عصر الشباب (قوله) ولو منع لمس أي كفهله ونحوها قال الامام الا أن يكون امتناع دلائل ولو منعته من نظره لوجهها أو غيره لا عذر مباشرة (قوله) بلا اذن لو خرجت بلا اذن لزيارة

أبوها أو عيالتهم ما ليس بشور كسياتي (قوله) أو خا حة لورق - امرأته بعد ادوحي بسكوفة ثم ذهب الى الموصل وطلبها فسرهما من لاهلها انكوفة الى بغداد لا نفقة فيه لان التسليم لم يحصل ومن بغداد الى الموصل لها النفقة لان العبرة في التسليم ببلد بغداد وهي بعد ههنا مسافرة باده حاجته وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بتسليم ببلد انعقد ولم يوجد قبل وصول بغداد (قوله) فغاب مثله لو حصلت الغيبة قبل النشور ثم عياله عنهم أم ما وشروا في ابيات من غير خروج فغاب ثم ألتاغت لا يكون الحكم كذلك كما لو ردت ثم ألتاغت وهو ظاهر لانهم يخرج من بده



(قوله) قوله البغوى يستثنى منه ما لو نهاها من الخروج ولو مطلقا فإنه ينبغي أن يكون الخروج مع ذلك مسقطا (قوله) وإن ذهب شيخنا في...  
 النهر أيضا (قوله) ما سبق في الكبيرة أى عند عدم التسليم من مجئ القولين وعدم الاستحباب على الجديد (قوله) نشوز أى ذنبه الملقى في...  
 من النشوز بالفعل أعنى في الحالة التى يكون \* (١٥١) \* الاشتغال به نشوزا ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالا أو محرما أيضا (قوله) كتمه

أى فى الاظهر وكذا المذهب فان قلب  
 لم يتقدم التعبير بالمذهب فى سفرها معه  
 قلت بلى لما قاله الشارح فيما سلف  
 ومنهم من أجرى القولين فى سفرها معه  
 ثبت بذلك أن فى سفرها معه طريقتين  
 أرجحهما القطع بعدم السقوط هذا  
 مراده رحمه الله (قوله) وسواء الخ  
 ينبغي أن يكون راجعا إلى مسألة  
 الاظهر يعنى أن الخلاف ثابت سواء  
 خرجت الخ ويحوز رجوعه أيضا إلى  
 مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر  
 كلامه يوهى أن سفر المرأة مع الزوج  
 بغير إذن فى الخروج والاحرام الأول  
 مسقط وهو ممنوع فتمسك (قوله)  
 فان أبت فناشئة أى ولو كن به من  
 الاستمتاع هذه قضية اطلاقهم (قوله)  
 مكتوبة أول وقت فى فتاوى انقال  
 رحمه الله لوصلى الاجبر ثم قال كنت  
 محدثا مكن من الأعادة وسقط من  
 الاجرة بقدر الصلاة الثانية قال  
 الزركشى وقياسه أن يجئ هنا تنبى  
 أقول أما يجئ وجوب الاذن فى الناشئة  
 فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من الناشئة  
 فمحل نظر (قوله) رتبة انظر  
 يشمل الرواتب الزائدة على العشر ثم  
 يشملها بدليل قول الشارح بخلاف  
 النفل المطلق (قوله) الى انه أى  
 المذكور ومن التجميل والسنن الرابعة  
 (قوله) وتجبان خاص قول انقضى  
 الحسين المعنى فيه انها مشغولة بغيره فهو  
 مستمتع بمرحها فكذلك استمتاع فى حالة  
 الشك - - - - -  
 الزوج مدة العدة فيموت لو كانت مذكورة

لاهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قوله البغوى (والاظهر ان لانفقة  
 لصغيرة) لا تحتمل الوطء تعذر له معنى فيها كالناشئة والثانى تسحقها وهى معذورة فى فوات وطئها  
 كالمريضة والرتقاء وفرق الاول بان المرض يطرأ ويؤزل والرتق مائة دائم قد رضى به والخلاف  
 حيث عرضت على الزوج أو سلمت له والا فالحكم ما سبق فى الكبيرة وشملت العبارة ماذا كان الزوج  
 صغيرا أيضا وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الاظهر (نها تجب لكبيرة على صغير) لا يتأتى  
 منه الجماع وقد عرضت نفسها على وليه لانه لا مانع من جهتها وانما من جهته والثانى لا تجب وهو  
 معذور فى فوات الجماع عليه (واحرام ما يجزى أو عمرة بلاذن) من الزوج (نشوز ان لم يملك  
 تحليلها) بان كان ما أحرمت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بان كان ما أحرمت به تطوعا  
 أو فرضا على الاظهر كما تقدم فى الحج (فلا) أى فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فسافرة لحاجتها)  
 فان سافرت باذنه سقطت نفقتها فى الاظهر كما تقدم أو بغير اذنه فناشئة كما تقدم ان خروجها بغير  
 اذنه نشوز (أو) أحرمت بما ذكر (بأذن فى الاصح لها نفقة ما لم تخرج) لانها فى قبضته والثانى  
 لانفقة لفوات الاستمتاع بها ودفع بان فواته لسبب اذنه هو فيه فداخرت فسافرة خارجة فان كان  
 الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والا تسقط على الاظهر كما تقدم وسواء خرجت به ذنه  
 أم بغير اذنه لوجود الاذن فى الاحرام (ويمنعها) الزوج (صوم نفل) مطلق وله قطعه أى شرعت  
 فيه (فان أبت) بان فعلته على خلاف منعه (فناشئة فى الاظهر) لامتناعها من التمكين  
 بما فعلته والثانى لانها فى قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرر فى حكمية الخلاف قولين وهو  
 فى الروضة والشرحين وجهان وصوب (والاصح ان قضاء لا يتضيق) كان لم يتعد بالفطر وقد بى من  
 شعبان أكثر من الفأنت (كنفل فيمنعها) منه الى ان يتضيق وله الزامها الفطر ان شرعت فيه  
 قبل التضيق فان أبت فكما تقدم والثانى انه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا فى سقوط  
 النفقة بفعله وجهان أصحهما فى الروضة السقوط أما الادعاء القضاء الذى يضيق فلا تمنع منه وتجب  
 نفقة زمانه وفى وجه جزم به المتولى لا تجب نفقة قضاء ما تعدت فيه بالفطر لتعديها (و) الاصح (انه  
 لا يمنع من تعجيل مكتوبة أول وقت) لتحوز قضية أول الوقت (وسنن رتبة) لتأكيدا بخلاف  
 النفل المطلق ومقابل الاصح ينظر الى انه نفل فرع صوم الاثنين والخميس كالنفل المطلق فيمنعها منه  
 قطعاً وصوم عرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه فى الاصح وصوم النذر المتأخير اده كصوم  
 النفل فيما تقدم فيه (ويجب لرجعية المؤر) من نفقة وكسوة وغيرها سواء فى الوجوب الحرة  
 عليها وسلطته (لامانة تظف) فلا تجب لها الامتناع الزوج عنها وسواء فى الوجوب الحرة  
 والامة والحائل والحامل (فلو ظنت حاملا فاتفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها) وتصدق  
 فى قدر أقراش باليمين ان كذبها والا فلا يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لانفقة ولا كسوة)  
 لها لا تنفد سخطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وان كن أولات حمل فانتقوا  
 علمن حتى يصعن جنهن (نهارا) أى تنفسها بسبب الحمل (وفى قول للحمل) نفسه وهى  
 طريق فى الوصول اليه لانه يتغذى بهدائها (فعلى الاول لا يجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد)  
 ولو نشأت الحامل سقطت نفقتها (قوله) لا تجب للحامل عن شبهة أى لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيموت لو كانت مذكورة



(قوله) وقيل تجب المصنفية أي نظرا إلى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية الحامل فلا تزداد بالاختلاف (قوله)  
على المذهب أي سواء قبلت النفقة منها أم لا الحمل لأنها التي تنتفع بها وتسقط براءتها فلم تجزى نفقة القريب  
\*(فصل) \* أعسرهما (قوله) صارت \* (١٥٢) \* دينا عليه أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه من الأعسار (قوله) فلها

وتجب على الثاني لها على الواضي لأن الحمل (قلت ولا نفقة لمعقدة وفاة وإن كانت حاملا والله أعلم)  
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بنت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (ونفقة العدة مقدرة  
كزمن النكاح وقيل تجب الكفاية) فيزدون بقص بحسب الحاجة والراجح في الروضة وأصلها  
انقطع بالزول (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل) سواء جعلت لها أم له (فإذا ظهر وجب دفعها  
يوم ما يوم وقيل) إنما يجب دفعها (حين تضع) في دفع دفعة واحدة والاول مبنى على أن الحمل يعرف  
وعواذ ظهره ثانياً على مقابلة وفي روضة وأصلها حكاية خلاف المسئلتين قولين (ولا تسقط) نفقة  
العمة (بعض الزمان على المذهب) وقيل في الحامل خلاف مبنى على أن النفقة لها أو للحمل إن قلنا  
بثاني سقطت لأن نفقة القريب تسقط بمضي الزمان

\*(فصل) \* أعسرهما \* أي بالنفقة كن تلف ماله أو غصب (هـ صبرت) بها بان نفقت من  
منه أو من أرضته (صارت دينا عليه والافلها الضم في الاظهر) كما تفسخ بالحب والمنة  
بل هذا أول لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لا فسخ لها لأن المعسر  
يظن قوله تعالى وإن كن ذو عسرة فقذره إلى ميسرة (والاصح أن لا فسخ) لها (بمنع موثر حضر  
أو غب) بن لم يوفها حقها لا قضاء الأعسار الميث للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم  
والثاني لها الفسخ لتضررها بالمنع (ولو حضر وغاب ماله فإن كان بمسافة القصر) فافونها (فلها  
افسخ والا) بأن كان دونها (فلا يؤثر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها) عنه  
(لم يلزمها القبول) لما فيه من تحمل منة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب  
كل يوم قدر النفقة فلا خيار لها فإن النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي لثلاثة أيام ثم  
لا يكسب يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تنشق  
الاستدانة مثل هذا التأخير اليسير (وإنما تفسخ بعجزه عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة الموسر  
أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والأعسار بالكسوة كهب بالنفقة) لأن النفس  
لا تبقى بدونها (وكذا بالآدم والمسكن في الاصح) للحاجة اليهما والتضرر بعدمهما (قلت الاصح  
المنع في الآدم والله أعلم) لقيام الضرر بدونه ووجه المنع في المسكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي أعساره  
بأهل أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء لا بعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع  
في يد المشتري وتلفه والثاني تفسخ في الحالين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطئات  
ولم تسنوف كبقاء بعض المبيع في يد المشتري والثالث لا تفسخ في الحالين لأن المهر ليس على قياس  
الأعراض حتى تفسخ العقد بعذره (ولا فسخ حتى يثبت عند قرض أعساره) بأقراره أو بينة فلا بد  
من أن يرفع إلى القاضي (فيفسخه) بعد الثبوت (أو ياذن لها فيه) وليس لها مع علمها بالعجز الفسخ  
قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده قبل إذنه فيه (ثم في قول ينجز الفسخ) للأعسار بالنفقة وقت وجوب  
تسليمها وهو طالع العجز ولا يلزم الامهال بالفسخ (والأظهر أمهاله ثلاثة أيام) ليتحقق عجزه وهي  
مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الا إن سلم

التفسي أي وورجعية (قوله) كما تفسخ  
بجيب والمنة استدلال أيضا بما روى  
سيفي عن أبي هريرة يرفع في أن رجل  
يبيع مائة منقوشة على امرأته قول يبرق  
بهم ما وقد كتب عمر رضي الله عنه  
أي امرأته لا يجد دياره من حب  
تنفقة أن وجد دود وصادق  
يحدوها قول الشافعي ولا أعلم أحدا من  
نفقة نفقة (قوله) لأن المعسر  
أخر أي وكذا يفسخ نشوزها فلا تفسخ  
بمجرد (قوله) تفسخ بعجزه وير  
لكن قولوا إنما الاستمتاع من الاستمتاع  
قول الرزك كشي وهل ثبت نفقة مع  
الاستمتاع في ذمته قياس ما قولوا في المعسر  
عدم الثبوت وفيه نظرات انتهى أقول  
قياس قونهم بالاستحقاق عند المنع لأجل  
عدم قباض المهر الاستحقاق هنا مع  
الاستمتاع (قوله) ولو تبرع أخ مثله  
أرثها بضم إن تبرع فيما يظهر (قوله)  
كانت فعلى هذا لو امتنع كيف أسكب  
كما يكف الموسر أعطاء المال والافسخ  
بمنع \* الكسب الحرام كالعدم  
سكن لو كان يكسب بصناعة المصلاهي  
مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الأجرة  
على تفويت عمله قاله الماوردي  
والروائي قال الرزك شي وهذا مردود  
مخالف الكلام لأصحاب انتهى فلا  
أعني الموردي وزويي وكسب المنجم  
والسكان قد بدد عن ضيق نفس  
فيستحق بنهية (قوله) حتى يثبت  
لو عواذ أعساره قبل سهره ثم يكف أن

ثم روي ذلك بل لا بد أن يشهدوا بالأعسار من غير أن يثبت ذلك الزمان ويجوز أنهم ذكروا أنها المالك كان  
(قوله) بنفقته أي لا يثبت له النفقة لأن نفقته لا يثبت عليه الفسخ



(قوله) ولا فسخ بما مضى أى في حالة التسليم وعدمه ولذا عبر بالواو دون الفاء (قوله) وقيل يستأنف أى لان القدرة لكثرة قطعته منه  
 وزيفه الامم لانه يقول الى أن ينقضي يوم ما ويترك ثلاثاً وهكذا فيتحذف عادة قال وما عندي ان صاحب هذا القول يسمح بذلك واحداً منكم  
 ذلك وينتهى الى الاعتقاد (قوله) زمن المهلة وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لو رضيت بالمقام معه في غير زمن المهلة (قوله) لها منعه أى  
 ولا نفقة عند المنع (قوله) ولا أثر لقوله ارضيت يستثنى يوم القول المذكور فانه يؤثر فيه (قوله) ولو رضيت لم قد يستشكل بما لو انقطع المسلم  
 فيه ورضي المسلم بدمه المسلم اليه بأن له الفسخ \* (١٥٣) \* بعد ذلك واجب بأن المالية هنالما كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر في المسلم فيه

\* (فصل) \* يلزمه نفقة الوالد كذا عبده  
 المحتاج اليه وزوجته وغيره الاصول  
 والفروع لا وجوب عليهم عند خلافها  
 للحنفية استدلالاً بقوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعي رحمه  
 الله بأن المراد في أمر المضاربة قال كذا  
 فسر ابن عباس رضي الله عنهما وهو  
 أعلم بكتاب الله تعالى (قوله) والولد  
 خرج به الحمل (قوله) لوجود البعضية  
 أى واحكامها كالعتق ورد الشهادة  
 وهجوم الأدلة (قوله) عماله قال العراقي  
 لا يقتضى على الترتيب الا الزوجة ولفظ  
 العيال يؤهم خلافه انتهى أقول مثلها  
 خادمها فيما يظهر ثم الدليل ما روى  
 مسلم أبداً بنفسه فصدق عليها فان  
 فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك  
 شيء قلدى قرأتك ثم الذى يحسن رأيه  
 في الخادم بعد ذلك منقولاً والمستولدة  
 كالزوجة انتهى (قوله) من عقار  
 وغيره كالخادم (قوله) ولا مكتسبها  
 ان أريد من حصلها بالكسب يرجع  
 الى الأول وان أريد القادر وهو الذى  
 في الشرحين والروضة لم يصح ذلك مطلقاً  
 على طريق الرافعي وبالنسبة للاصول على  
 طريق النووي كما سيأتى في قوله والا  
 فأقول الخ فانه مفروض في القادر على  
 الكسب كما هو صريح تعليل القولين

نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يوماً من بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين  
 وفسخت صبيحة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا تسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن  
 المهلة لتحصل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لا تنفقاء الانفاق انقابل لحبها  
 (وعلمها الرجوع ليلاً) لانه وقت الدعة قال الرويانى وليس لها منعه من الاستمتاع بها وقال البغوى  
 لها منعه قال في الروضة وهو أقرب (ولو رضيت بأعساره) العارض (أو نكحته عالة بأعساره فلها  
 الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد ولا أثر لقوله ارضيت بأعساره أبداً فانه وعد لا يلزم الوفاء به (ولو رضيت  
 بأعساره بالمهر فلا) أى فليس لها الفسخ بذلك بعد الرضا به لان الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته  
 عالة بأعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الاصح (ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة بأعسار بهر  
 ونفقة) لان الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع للمرأة لا مدخل لولى فيه وينفق عليهما من ماله  
 فان لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة  
 فلها الفسخ) لانه حقها (فان رضيت) بأعساره (فلا فسخ للسيد في الاصح) والثاني له الفسخ  
 لان الملك في النفقة له وضرر فواتها يعود اليه وأجاب الأول بأنها في الاصل لها ويتلقاها السيد من  
 حيث انها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (ان يلجئها اليه) أى الى الفسخ (بان لا ينفق  
 عليها ويقول) لها (افسخي أو جوعي) فإذا فسخت انفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره  
 وكفى نفسه مؤنتها

\* (فصل يلزمه) \* أى الشخص ذكر أو أنثى (نفقة الوالد وان علا) من ذكر أو أنثى (والولد وان سفل)  
 من ذكر أو أنثى والاصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الاول  
 عليه بجامع البعضية بل هو أولى لان حرمة الوالد الأعظم والولد بالتعهد والخدمة أليق (وان اختلف  
 دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار المنفق بفاصل عن قوته  
 وقوت عياله في يومه) وليتته ما يصرفه الى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه لانه ليس من أهل  
 المواساة (وباع فيها ما يباع في الدين) من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما  
 يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل ذلك لانه يشترط ولكن يقتصر عليه الى ان يجتمع ما يسهل  
 بيع العقار له (ويلزم) كسوبا (كسبها في الاصح) كما يلزمه الكسب لنفقة نفسه وأشائه  
 لا كما لا يلزمه الكسب قضاء الدين (ولا يجب لمالك كفايته ولا مكتسبها) لا تنفقاء حاجته الى غيره  
 (وتجب لفقر غير مكتسب ان كان زمناً أو صغيراً أو مجنوناً) لعجزه عن كفاية نفسه والحق البغوى  
 بالزمن المريض والاعمى (والا) أى وان لم يكن كما ذكر (فأقول أحسنها تجب) لانه يشجع ان يكلف

٣٩ في الاولين ويجتنب باختيار الشق الاول ويمتنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثاني ويريد بالكسب من هو شأنه وعادته بخلافه  
 فيما يأتي لكن هذا الثاني يلزم عليه ان الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر (قوله) أو صغيراً ولو بلغ مبلغاً يحسن فيه الا كسباً كالأولاد المحتر  
 فحكمهم كالسكبر نعم لو هرب وترك الحرفة لزم الولي النفقة (قوله) أحسنها تجب تبيها قدرة الام والبنات على النكاح ليست كالقدرة على الكسب  
 لان حبس النكاح أسده طويل فتؤثر زوجتاً سقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسراً أقول فلو كان غائباً فقد سلف ان الوجوب يتوقف على  
 الارسال له للحضر فتجب من وقت حضوره وانتهى أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح أقول على هذا تعليل ما سلف به ولهم لثلاثا يجمع  
 نفقته بكفى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها



(قوله) وهي الكفاية أي لقصة هند رضي الله عنها مع خلوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها ما يستقل به للتصرف والتردد لا التبعية ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى في الأدم ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الادوية والمسكن والفرش لكن مسكن المنفق يقدم به بل لا ريب على مسكن قريبه فقواهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي ان يكون محله بالنظر الى الكفاية في القوت ونحوه (قوله) لا يجب فيها التملك فعليه لو قال كل معي كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام \* (١٥٤) \* ولو أعطاه نفقة أو كسوة لم يجز

ان يملكها لغيره فلو لم يأكلها حتى عرض اليها لم يجز له الرجوع فيها ولو نفي الولد ثم رجع رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تسقط بمضي الزمان (قوله) أو اذنه الخ أي لم يحصل ذلك لانها تستقر بمجرد الاذن وهذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم الحصر يرد عليه ولو لم يكن ما كتم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم غيرها من مستحق الانفاق (قوله) أو فوقها فلا هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان غيرها الموجود أجرة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لان ارتفاع أجرة الاجنبية لمصلحة هناك من حودة اللبن أو غيره (قوله) بأقل لو كانت أجرة مثل الاجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة الأم وجهان وقضية المتناجاتها أعنى الأم اذا لم ترض الاجنبية بدون أجرة مثلها والمنته عدم نزول اجابة الأم لما فيه من انكسافه عليه وانغرض كفايته بالارضاع وهو صرح بمادكر (قوله) من أجرة التسل الظاهر ان المراد أجرة

بعضه الكسب مع اتساع ماله والثاني لا تجب القدرة على الكسب (والثالث) تجب (لاصل لا فرع) لعظم حرمة الاصل (قلت الثالث أظهر والله أعلم) ويراد الراجح في شرحه يشعر بترجيحه (وهي الكفاية وتسقط بفواتها ولا تصير ديناً عليه) لانها مواساة لا يجب فيها التملك (الابرض قاض) بالفاء (أو اذنه في اقراض) بالقاف (لغية أو منع) فانها حينئذ تصير ديناً في الذمة وصيرورتها ديناً بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو اسحاق في التذكرة والسنديني وغيرهم لا تصير ديناً بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبأ) بالهمز من غير مد لانه لا يعيش غالباً الا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم بعده) أي بعد ارضاع اللبأ (ان لم يوجد الا هي) أو اجنبية (وجب ارضاعه) على من وجد منهما ابقاء له (وان جدها لم تجبر الام) على الارضاع سواء كانت في نكاح أمه أم لا لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه (وهي منكوحة أي فله منعها) من ارضاعه (في الاصح) لانه يستحق الاستمتاع بها وقت الارضاع لكن يكره له المنع (قلت الاصح) ليس له منعها وصححه الاكثرون والله أعلم) لانها أشفق على الولد من الاجنبية ولينها له أصح وأوفق (فان اتفقا) على ارضاعه (وطلبت أجرة مثل) له (أجبت أو فوقها فلا) تجاب الى ذلك (وكذا ان تبرعت اجنبية أو رضيت بأقل) من أجرة المثل لا تجاب الام الى طلب أجرة المثل (في الاظهر) لقوله تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تجاب الام لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن مع وفور شفقتها وأوفية لبنها (ومن استوى فرعاه) في القرب والارث أو عدمهما (اتفقا) بالسوية بينهما وان تفاوتا في اليسار كبنين أو بنتين وكابن ابن أوبنت (والا) أي وان اختلفا فيما ذكر بان كان أحدهما أقرب والآخر وارثا (فالاصح) أقربهما لان القرب أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريبهما (فبالارث في الاصح) لقوة قرابته وقيل لا أثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني بالارث ثم القرب) هذا مقابل قوله فالاصح أقربهما فيقدم على هذا الوارث البعيد على غيره القريب فان استويا في الارث قدم أقربهما (والوارثان) على الوجهين (يستويان أم يوزع بحسبه) أي بحسب الارث (وجهان) وجه الاستواء اشتراكهما في الارث ووجه التوزيع أشعار زيادة الارث بزيادة قوة القرابة وسبباً في ترجيحه في المسئلة بعد هذه (ومن له أبوان فعلى الاب) نفقته صغيرا كان أو بالغاً أما الصغير فنقله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأما البالغ فبالاستحباب (وقيل عليهما لبائع) لاستوائهما في القرب وهل يسوى بينهما أو يجعل بينهما أثلاً بحسب الارث وجهان رجع منهما الثاني (أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالقرب) منهم عليه النفقة

مثل الأم (قوله) والثاني تجاب الام لو كانت الاجرة من مال الطفل وهذا منبرعة فلا وجه لجريان هذا (قوله) (والا) وقيل لا أثر لارثه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفرداً ألا يعتبر مرجحاً لغيره ثم قوله لا أثر لارثه معناه انهما يستويان على هذا الوجه لعدم ذلك انه ينفذ في فهم الحاشية الآية على قوة وفاء القرب (قوله) وان استويا فالارث مثله بنت وبنت ابن (قوله) فعلى الاب أي وانه لا (قوله) لبائع أي غير مجنون



(قوله) والافنا بقرب قد سلف ان الجدم مقدم على الام في ايجاب النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالاول فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبو الأب والأم قال الراعي ان اكتفينا بالقرب سوينا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أبي الأب انتهى أقول اذا قدم أبو الأب على الأم فهل اقدم على أبيها ثم رأيت الأذري في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويجوز أن يقال بل يتعين أن قضية قول الراعي المذكور انما هي تقدم الأب لانهما استويا قربا وعند الاستواء في القرب يراعى الارث كما ارشده اليه قول الشارح السالف كخلاف في طرق الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الاصح القائل بأنه لا أثر للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله) وقيل بولاية المال قال في البسيط مستند هذه الطريقة ان الشافعي رضي الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ \* (١٥٥) \* قال الراعي والمراد بالولاية الجهة التي يعتبها لانفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول

المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال (قوله) استعجاب لما كان الخرج أيضا بأن الوجوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها

(والافنا بقرب) وقيل الارث كخلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال) فانها تستعرب بتقويض التربة اليه (ومن له أصل وفرع ففي الاصح على الفرع وان بعد) لانه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة والثاني انما على الأصل استعجابا لما كان في الصغر والثالث انما علمها لا اشتراكهما في البعضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كفايتهم (يقدم زوجته) لان نفقتها أكد (ثم الاقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في طرفي الفروع والاصول (وقيل الولي) في الاصول كما تقدم

\* (فصل الحضانة حفظ من لا يستقل) \* بأموره (وتربيته) بما يصلحه (والاناث اليق بها) لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فور شفقتها (ثم أمهات) لها (يدلين بأنات) لانهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم اقربهن) فأقربهن (والجديد تقدم بعدهن) أم أب ثم أمهاتها المدليات بأنات (ثم أم أبي أب كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات بأنات (ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات بأنات يقدم من كل من الامهات المذكورة القربى فالقربى وقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهم في الارث لانهن لا يقطن بالاب بخلاف امهاته (والقديم) يقدم (الاخوات والحالات عليهن) أي على أمهات الاب والجد المذكورات وجه الجديد انهن أقوى قرابة لانهن يعتقن على الولد ووجه القديم ان الاخوات والحالات يدلين بالام وهي مقدمة على الاب فكذا يقدم من يدلي بها على من يدلي به (ويقدم) جرما (أخت على خالة) لانها أقرب منها (وخالة على بنت أخو) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الاخ في الميراث على العم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) لقوة قرابتهما (والاصح) تقديم أخت من أب على أخت من أم (لقوة ارثها والثاني عكسه لادلاء بالام) (وخالة وعمه لاب عليهما لام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه رعاية لجهة الامومة (وسقوط كل جدة لا ترث) وهي التي تدلي بذكرين اثنين كأم أبي الام لادلائها بمن لا حوله في الحضانة على الاصح والثاني لا تسقط لولادتها وشمول أحكام الاصول لها في العتق ولزوم النفقة وغيرها لكن تتأخر عن جميع اندكورات لضعفها

\* (فصل) \* في الحضانة (قوله) لانهن أشفق أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة وموئها على الاب كالنفقة ولهذا ذكر ذيل النفقات وقيل لا أجره لها بعد الفطام واعلم انه قد سلف أن الام التي تحت والد المحضون يدير له منعها من الارضاع ولكن اذا انقص الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الاجرة فهل الحضانة كالارضاع فيما ذكر هو محتمل (قوله) ووجه التقديم الخوجه أيضا بأن الاخوات اجتمعن مع الولد في انصالب والبطن وبما روى البخاري الخالة بعمرة الام (قوله) يدلين بالام منه تعلم أن المراد الاخت لا بون أولام (قوله) لانها أقرب منها ووارثة (قوله) وبنت أخ وأخت حالف ابن الرفعة تقدم العم

وكذا الروياني والماوردي قال ابن الرفعة وظاهر انص يقتضيه (قوله) لادلاء بالام أي كما تقدم أم الام على أم الاب وري بأن الجهة من جهة الام مساوية للجهة من جهة الاب في الميراث بل أقوى لانها لا تسقط بالاب بخلاف امهاتها وامتازت بالادلاء بالام التي هي أهمل للحضانة وفي الاخت من الاب زيادة في الميراث وقد تصير عصبه وأيضا الجهة فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة في غيرها أقول وهذا التوجيه رد عليه ما سبأني من تقديم الخالة والعمه لاب عليهما لام (قوله) لقوة جهة الابوة بعمارد على هذا تقديم أم الام على أم الاب (قوله) رعاية لجهة الامومة أي وليس هنا ميراث مرجح كما في الاخت للاب مع اذ اخت لأم (قوله) كأم أبي الام هذه العبارة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب وهو كذلك (قوله) تتأخر أي عن الاصول والافهي مقدمة على الاخوات والحالات على ما را



(قوله) وبنت العم للام كذا في عدة نسخ ولعله تحريف فانها غير محرم قوله بنتي الخال والعم تبع في بنت الخال الرافعي في الشرح وخالفه غيره  
لادلائها بد كغير وارث (قوله) ويثبت لما انتهى الكلام على اجتماع محض الاناث شرع في اجتماع محض الذكور وله احوال اربع  
اجتماع الارث والمحرمية كالأب والارث دون المحرمية كابن العم قدهما كابن الخال فقد الارث فقط كالخال (قوله) وكذا غير محرم برده عليه المعتق  
(قوله) لضعف قرابته أي بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي الدية كن ينبغي \* (١٥٦) \* تقديم هذا على المسألة قبلها لان الخلاف

فيه متماسك كان المحرمية  
والمرجح في الاولى طريق القطع (قوله)  
ثم الأب يقدم على أمهاته لادلائها به  
(قوله) وقيل يقدم عليه الخ الخلاف  
مفرع على الجديد السابق في قوله  
والجديد يقدم بعدهن الخ (قوله)  
تقديم الاخت انظر لم يقل والحالة  
(قوله) فالاصح الاترب فالأقرب يرد  
عليه ما جزم به من تقديم الحالة على بنت  
الاخ والاخت على القولين الجديد  
والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة  
الجديد ولذا قال الزركشي لا يقال بنت  
الاخ والاخت ليستا أقرب من الحالة  
لأننا نقول معارض بالمثل فتأتي القرعة  
وبالجمل فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك  
(قوله) فتقدم الاخت على الاخ  
قضية عبارته كما ترى ان الاخت ولومن  
الأم تقدم على الاخ ولومن الابوين وبه  
صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل  
وقس عليه ما يشابهه كبنات الاخ  
وغيرها (قوله) ولا حضنة الخ عدد  
الماوردي والقاضي من الموانع السفه  
وأما العي فالظاهر انه لا يقدح بخلاف  
الجدام والبرص فالظاهر انهما قادمان  
(قوله) وفاسق ظاهره الاكتفاء  
بالعدالة الظاهرة فلا يكلف التثبت عند  
القاضي لتمكن عبر في المحرر بالعدالة  
والذكر في الحاوي وتهذيب الشج

وفي معنى الجدة الساقطة كل محرم تدلى بد كالأب كبنات ابن البنت وبنت العم للام (دون انثى غير محرم  
كبنات خالة) وبنت عمه وبنتي الخال والعم أي الاصع لا تسقط بكونها غير محرم لشفتها بالقرابة  
وهذا ينتمى الى الترية بالانثى والثاني تسقط لان الحضنة تحوج الى معرفة بواطن الامور ويقع فيها  
الاختلاط التام فالأختياط تخصبها بالمحارم (وتثبت) الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب  
والجد والاخت وابن الاخ والعم لقوة قرابتهن بالمحرمية والارث والولاية (على ترتيب الارث) حالة الاجتماع  
وقد تقدم كيفية في باب (وكذا غير محرم) وهو وارث (كابن عم) فان له الحضنة (على الصحيح) لو فور  
شفقته بالولاية (ولا تسلم اليه مشتهة قبل) تسلم (الى ثقة يعينها) هو كبنته أو غيرها والثاني لا حضنة له  
لا تقاء المحرمية (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمية) كابن الخال وابن العم (أو الارث) دون  
المحرمية كالخال والعم للام وأبي الام (فلا) حضنة له (في الاصح) لضعف قرابته والثاني له الحضنة  
لشفقته بالقرابة (وان اجتمع ذكور وأنات فالأم) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الأب وقيل  
تقدم عليه الحالة والاخت من الام) لادلائها بالام بخلاف الاخت للأب لادلائها به وهو مقدم  
على أمهاته وبعدهن الجد أبوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن أبوالجد وهو مقدم على أمهاته  
(وبقدم الاصل) من ذكر أو أنثى على ما تقدم (على الحاشية) كالاخ والاخت وان تقدم خلاف  
تقديم الاخت (فان فقد) الاصل من الذكور والانثى وهنالك حواش (فالاصح الاقرب) منهم  
تقدم الاخوة والاختوات على غيرهم كالخالة والعم (والا) أي وان لم يكن فيهم أقرب بان استووا  
في القرب (فالانثى) فتقدم الاخت على الاخ وبنت الاخ على ابن الاخ (والا) أي وان لم يكن فيهم  
أنثى كاخوين وابني أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الاصح وجهان  
أحدهما تقدم الاناث مطلقا فتقدم العم والخالة على الاخ والعم والثاني تقدم العصبات على غيرهم  
لقيامهم بالتأديب والتعظيم فيقدم الاخ والعم على الاخت والخالة (ولا حضنة لرفيق ومجنون وفاسق)  
لانها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لانه لا ولاية له عليه وسواء فيما ذكره كالأب والانثى  
ورقيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة (ونأكتة غير أبي  
الطفل) لانها مشغولة عنه بحق الزوج وان رضى (الاعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا  
(في الاصح) لان لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الاجنبي والتلبي لا حضنة لها في ذلك كالاجنبي  
(وان كان) الطفل (رضيعا اشترط) في ثبوت الحضنة لأمه (ان ترضعه على الصحيح) والثاني  
لا يشترط وعلى الأب استئجار مرضعة ترضعه عند أمه والأول قال في تكليف الأب ذلك عشر عليه حيث  
تتقل المرضعة الى مسكن الأم (فما كملت قصة) بأن عتقت أو أفاقت أو أبايت أو أسلمت (أو طلقت  
منكوحة حضنت) لزوال المانع (وان غابت الأم أو امتعت) من الحضنة (فللجددة على الصحيح)

نصر الا كتفاء بالستر لكن افتى النووي بأنها اذا ادعت عليه الحضنة وانكر الزوج لم تقبل الابينة وبجاء في باب  
الحجر الا كتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشي ففي الحضنة أولى (قوله) ونأكتة غير أبي الطفل أي بمجرد العقد وان كان  
الزوج غائبا (قوله) أي الطفل أي وان علا كمن في زوجة الجد أبي الأب وصورة ان يزوج ابنة بنت زوجته من غيره فتولد منه ويموت  
أبوالطفل وأمه فتحضنه زوجة جدته (قوله) أو امتعت منه علم عدم الاحبار وهو كذا في نعم لو وجبت المثل عام الفقد الأب فلا اشكال في التعيين  
سبه عليه ابن الرفعة



كالمات أو جنت والثاني لا بل تكون للسلطان كالوهاب الولي في التكاح أو عضل تنقل الولاية  
 للسلطان لا لا بعد وأجيب بان القريب أشفق وأكثر فراغا من السلطان (هذا) الذي تقدم (كه  
 في) طفل (غير محيز والميزان اقترق أبواه) من التكاح (كان عندهم اختيار منهما)  
 لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أبيه وأمه حسنه الترمذي (فان كان في أحدهما جنون أو كفر  
 أو رق أو فسق أو نكحت) أجنبيا (فالحق للآخر) فقط ولا تخير (ويخير بين أم وجد) لانه بمنزلة  
 الاب (وكذا أخ أو عم) مع الام (أو أب مع أخت أو خالة في الأصح) والثاني يقدم في الأوليين الام  
 وفي الآخرين الاب (وان اختار أحدهما) أي الابوين او من الحقيهما كما ذكر (ثم الآخر حول اليه)  
 لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا ولورجع عن اختيار الثاني  
 الى الأول اعبد اليه كما تصدق به عبارة المصنف (فان اختار الاب ذكر لم يمنع زيارة امه)  
 ولا يكفها الخروج لزيارته (وتمنع انثى) من زيارة امها لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها  
 بالخروج لزيارتها (ولا يمنعها) أي الام (دخولا عليها زارة والزيارة مرة في أيام) على العادة  
 لا في كل يوم وإذا زارت لا تطيل المكث (فان مرضا فالام أولى بترريضهما) لانها اهدى اليه من  
 الاب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذلك (والا ففي بيتها) ويعودهما ويحترز في الشقين عن الخلوة  
 بها (وان اختارها) أي الام (ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يؤذيه) بالامور الدينية  
 والدينية (ويسلمه لمكتبه) ذي (حرقة) يتعلم منهما الكتابة والحرقة (أو أنثى فعندها ليلا  
 ونهارا ويرورها الاب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارها أم قرع) بينهما  
 ويكون عندهم من خرجت قرعته منهما (وان لم يختار) واحدا منهما (فالام أولى) لان  
 الحضانة لها ولم يختار غيرها (وقيل يقرع) بينهما لان الحضانة تكل منهما هذا كله في المقيمين  
 (ولو أراد احدهم سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع اقيم حتى يعود) المسافر  
 لخطر السفر وسواء طال مدة أم لا (أو سفر نقلة فالاب أولى) من الام بالحضانة حفظا بالنسب وان كان  
 هو المريد للسفر لكن بشرط امن طريقته والبلد المقصود له (قبل ومسافة قصر) بين البلدين بخلاف  
 ما دونها فكالمقيمين والأصح لا فرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمن لغارة ونحوها  
 لم يكن له انتزاع الولد واستصحابه (ومحارم العصبه) كالجد والعم والأخ (في هذا) ان ذكر في سفر  
 النقطة (كأب) فهم في ذلك أولى من الام بالحضانة حفظا بالنسب (وكذا ابن عم ذكر) كذلك  
 أيضا (ولا يعطى أنثى) حذر من الخلوة بها لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقته مته سله) الولد  
 الانثى (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة

\* (فصل عليه كفاية بريقة نفقة وكسوة وان كان أعشى زنت ومراومه متونة) حديث مسلم للمنفقة  
 طعامه وكسوته ولا يكس من أجل ما يطبق ولا شيء على السيد للمكاتب لاستقلاله (من غالب موت  
 رقيق البلد وأدبه وكسوته) من الخطة والشعر والزيت وانظر وانكر والصوف وغيرها  
 ويراعى حال السيد في نيسار والاعشار فيجب ميبق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه  
 (ولا يكفي سترانغورة) قال انغر الى بلاد احتراز عن بلاد السودان (ويستأنس بآله حمايته  
 به من طعام وأدم وكسوة) لا مريدك في الصحبين المحمول على الاستحباب ولو كان السيد  
 يأكل ويلبس دون الثلاثين به اعتمادا على ما يخلأ أو رياضة قبل له الاقتصار في رقيقه على ذلك والصحيح  
 لا بل يلزمه رعاية الغائب (وتسقط بعض الرمن ويبيع القاضي فيها ماله) ان امتنع منها كافي نفقة  
 الحريب (فان فقد انال أمره بعه) أو اجارته (أو اعناقه) فان لم يفعل باعه القاضي أو آجره

(قوله) بأن القريب أجيب أيضا بأن  
 المستعنة صالحة للحضانة في حال الامتناع  
 بخلاف الولي الغائب لتعذر الوصول  
 اليه (قوله) أو عم مثله ابن العم لكن  
 ان كان الميراثي فالام أحق قطعا (قوله)  
 حول أي بخلاف اختيار مجهول النسب  
 لا يصح رجوعه عنه لتعلق حق التعبير  
 (قوله) فالاب أولى أي ولو كان سفره الى  
 بادية والام في مدينة ولا فرق أيضا بين  
 ان يكون الاب أو لا في البلد التي فيها اقام  
 املا (قوله) قيل ومساوة قصر قول  
 الراعي يشبه ان يكون منشأ خلاف  
 النظر ان حفظ النسب اوله ذيب  
 والتعالم في نظر الى انثى لم يشترط  
 ومن نظر الى الاول انثى لم يشترط  
 معرفة انه حول بور وداته وافضل  
 والاخبار عند العرب تنهى ولومت  
 الولد حتما في محرمه فانه ظاهر  
 الابحباب  
 \* (قوله) عليه سيرة رقيقة



(قوله) ان فضل عنه محله اذا كان الولد منه أو ملكه والافله ارضاعها الغير (قوله) فليس لاحدهما الخ الدليل عليه قوله تعالى فان أراد افصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الشريفة انه لا فرق بين أن تريد الام استكمال ارضاع الحولين بنفسها أو غيرها لان المؤنة على الاب في الحالين انتهى أي اذا امتعت من الغطام قبلهما شرط رضاها أي وان يكون الكسب نبي بذلك عادة بعد اخراج كفايته منه وحلا لا انتهى \* (كتاب الجراح) \* جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار \* (١٥٨) \* افرادها قبل التعبير بالجنايات أولى

ولعل بيده شيئا فشيئا أو يستدين عليه الى ان يجمع شيء صالح يبيع ما بقي به وجهان أحدهما في الروضة الثاني (ويجبر أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعها له (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل عنه) لبنها لما تقدم (و) على (فطمه قبل حولين ان لم يضره و) على (ارضاعه بعدهما ان لم يضرها) وليس نهيا استقلال بقطاع ولا ارضاع (وللمحرة حق في التربة فليس لاحدهما) أي الابوين الحرين (فطمه قبل حولين) من غير رضاء الآخر (وايهما) ذلك (ان لم يضره ولا أحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضاء الآخر لانها مدة للرضاع التام (ولهما الرأفة) على الحواين (ولا يكفر رقيقه الاعمال بطقه) للحديث السابق (ويجوز مخارجه بشرط رضاهما وهي خراج معلوم (يؤذبه كل يوم أو أسبوع) مما يكتسبه جسمه يتفقان عليه (وعليه علف دوابه) بسكون اللام كضبطه المصنف مصدرا (وسقيا) حرمة الروح ويقوم مقامها ما تخليه لترعى وترد الماء ان ألفت ذلك (فان امتنع أجبر في الماء كقول علي بيع او علف أو ذبح وفي غيره على بيع او علف) صونا لها عن التلف فان لم يفعل ناب الحاكم عنه في ذلك على ما رآه ويقتضيه الحال (ولا يجلب) من لبنها (ما ضر ولدها) وانما يجلب ما فضل عنه (وما لروح له كفنة ودار لا يجب عمارتها) ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الررع والشجر عند الامكان حذرا من اضاعة المال والله أعلم

\* (كتاب الجراح) \*

جمع جراحة وهي امزقة الروح أو مينة للعضو أو غير ذلك وبأنى معها غيرها **ك** القتل بمقتل وهو مسموم وغير ذلك والترجمة للاغلب (الفعل المزهق) للروح (ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد) وسبأني التمييز بينها وصرح الاخبار بما عن الفعل لان المراد به الجنس (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جرح) بالجرح بدل من ما كسيف (او منقل) بفتح المثناة والقاف المشددة أي تقيل كان رض رأسه بجرح كبير (فان فقد قصد أحدهما) أي الفعل او الشخص (بان وقع عليه فوات اورمى شجرة فأصابه) فوات اورمى شخصا فأصاب غيره فوات (خطأ) وظاهر ان فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وان الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم (وان قصدتهما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالبا) عدوانا فوات (فشبه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا) وسبأني في كتاب الديات ان فيه وفي الخطأ الدية ودليلها آية ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية وحديث قبل الخطأ شبه العمد قيل السوط والعصا فيه مائة من الابل رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وأجمعوا على وجوب القصاص في العمد بشرطه وظاهر ان الفعل غير المزهق يتقسم الى الثلاثة أيضا (فلو غرز ابرة بمقتل) كالدمع والعين والحلق والخاصرة

لعمومها وأجيب بأن الترجمة بها باعتبار الاغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة (قوله) وغير ذلك كالسحر وشهادة الزور (قوله) الفعل المزهق هو شامل للباشرة والسبب ومخرج لغیر المزهق مما يتناول به جنس الفعل لكن سبأني ان غير المزهق يتقسم الى الثلاثة أيضا أو ورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور ولو عبر بالخطأ وحذف وصف الازهاق لتناول ذلك مع الجنابة على مادون النفس (قوله) ثلاثة الحصر فيها ظاهر وذلك لانه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا الثاني الخطأ والاؤل ان كان بما يقتل غالبا فعمد والا فشببه عمد (قوله) ولا قصاص الا في العمد قال الزركشي سواء مات في الحال أم بالسراية وسواء النفس والطرف وفيه نظر لان المقسم الفعل المزهق (قوله) عدوانا أي ويكون العدوان أيضا من حيث القتل (قوله) فقتله عطف على قصد الفعل أي وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وانما قيد الشارح بهذا وكذا قوله جرح او منقل وهو تصريح بما شملته العبارة ليشير الى خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه في المنقل لنا حديث الجارية التي رض رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالتين اقتضت ان الفلانة وصف للآلة ولو وجدت وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الأبرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتها لذلك (قوله) فوات في الخطأ وشبه العمد الآتي لان المقسم هو الفعل فوات المزهق (قوله) بالجرح ويجوز الرفع (قوله) أورمى شخصا الخ فيه رد على الزركشي حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق (قوله) وظاهر ان فقد الخ ليس الغرض من هذا ايراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بقصدتهما وانما غرضه إيضاح الكلام وتحقيق المرام (قوله) ومنه الضرب بسوط أو عصا خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير مقتل والضرب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التصريح على السوط والعصا ذكرهما في الحديث الآتي

أولى ليشمل قتل الأبرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتها لذلك (قوله) فوات في الخطأ وشبه العمد الآتي لان المقسم هو الفعل فوات المزهق (قوله) بالجرح ويجوز الرفع (قوله) أورمى شخصا الخ فيه رد على الزركشي حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق (قوله) وظاهر ان فقد الخ ليس الغرض من هذا ايراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بقصدتهما وانما غرضه إيضاح الكلام وتحقيق المرام (قوله) ومنه الضرب بسوط أو عصا خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير مقتل والضرب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التصريح على السوط والعصا ذكرهما في الحديث الآتي



(قوله) فان لم يظهر أثر نفى الظهور دون الوجود فيدرك أصل الأثر لا عبرة به (قوله) ومات في الحال أم لو تأخر موت زيدا أو لا شيء قطعاً  
(قوله) ولو غرزها فيما لا يؤلم قل الزر كشي ولم تغرزا القوي (قوله) ولو جبهه ومنعه خرج ما ومنعه قطباً أن كان في مفازة مثلاً فخرج  
طعامه وشرابه حتى مات فلا ضمان (قوله) والأفلا في الظاهر الملائم لعبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعاً لهذه الحالة والتي قبلها (قوله)  
لحصول الهلاك به أي فكان كما وضرب مريضاً ضرباً يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فإنه يجب انقصاص ويحجب بأن المرض يظهر  
حاله بخلاف الجوع (تبييه) عبارة الروضة فان كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أصحها أن علم الحابس الحال زمة  
القصاص والأفلا الثاني يجب في الحالتين والثالث ~~عكسه~~ ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر إلى الدية وجب في حالة العمدية عمد كاملة وفي حالة  
الجهل دية شبه عمد وان لم توجه فالأظهر \* (١٥٩) \* نصف دية العمد أو شبه العمد (قوله) ويجب القصاص بالسبب منه مسئلة الحبس السابقة

فكان ينبغي تأخيرها عن هذا (قوله)  
لزمهما القصاص قال الإمام هو وأولى بذلك  
من الإكراه فان انكره قد يحترز  
ويؤثر هلاك نفسه وليس للتاضي محيص  
عن الحكم بالشهادة قال العراقي  
انقضى لوجوب القصاص رجوعهما  
مع الاعتراف بالتعمد لا كدبهما حتى  
لو شاهدناهما ثم ودقته جبا فلا قصاص  
لا تحمل عنه تعمد (قوله) أي فلا  
قصاص عليهما لأنهما لم يجتا الولى لذات  
في هذه الحالة حسب ولا شرع انقصار  
قولهما شرعاً محضاً كلاماً مع القس  
(قوله) فتشهدا بقصاص الخ قال  
الزرکشي أم لو توقف الحكم في الحادثة  
فروى له فيها عدل خبراً فقتله ثم رجع  
الراوى وقال تعمدت الكذب في فتاوى  
البعوى ينبغي وجوب القود كالشاهد  
وقال القفال والأمام بالمتع فان الخبر  
لا يختص بالواقعة حكى ذلك الرافعي  
قبل الديات (قوله) أورى شخصاً  
فصاب غيره لورى شخصاً ظنه زيدا  
فاذا هو وعمر ووجب القصاص (قوله)  
وان لم يقتل هو مسموم وجه هذه الغاية ان

فان (فعمد) لخطر الموضع وشدة تأثيره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أي غير مقتل كلالية  
والفخذ (ان تؤرم وتأل حتى مات) فعمد لظهور أثر الجناية وسرايتها إلى الهلاك (فان لم يظهر أثر  
ومات في الحال فشبه عمداً) لانه لا يقتل مثله غالباً (وقيل عمداً) لأن في البدن مقاتل خفية وموت  
في الحال يشعر باصابة بعضها (وقيل لا شيء) فيه من قصاص أودية لانه لا يقتل مثله فالموت بسبب  
آخر (ولو غرز) ها (فيما لا يؤلم كجاسدة عقب) ولم يتألم به فمات (فلا شيء) فيه (بحال)  
من قصاص أودية لانه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر (ولو جبهه ومنعه الطعام والشراب  
والطلب) لذلك (حتى مات) فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد وتختلف المدة  
 باختلاف حال المحبوس وقوة وضعفه والزمان حراً أو برداً ففقد الماء في الخريش كهي في البرد (والا) أي  
وان لم تمض المدة المذكورة (فان لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فشبه عمداً  
وان كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد) تهور قصداً لاهلاك (والا) أي  
وان لم يعلم الحال (فلا) أي فليس بعمد (في الظاهر) لانه لم يقصد اهلاً كذا في جهتي والثاني  
هو عمداً لحصول الهلاك به والأول قال حصل به وبما قبله فيجب به نصف دية شبه العمد (ويجب  
القصاص بالسبب) كالباشرة (فلوشهدا) على رجل (بقصاص) أي بموجبه (فقتل) بأن حكم  
القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالا تعمدتا) الكذب فيها (لزمهما القصاص الا ان  
يعترف الولى بعلبه بكذبهما) فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولى القصاص وفي الروضة كأصلها  
بعد تعمدنا وعلينا انه يقتل بشهادتنا فان قال لم تعلم انه يقتل بها فان كنا نحن لا نحفي عليه ذلك فلا اعتبار  
بقولهما أو نحن نحفي عليه لقرب عهده بالاسلام فشبه عمداً (ولو ضيف بمسموم صديقاً أو مجنوناً) فأكله  
(فان وجب القصاص) وان لم يقتل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظروا إلى ان عمده عمداً  
ولنظرفيه مجال كذا في الروضة ككأصلها وعن القاضي أني الطبيب والمأوردى وابن الصباغ  
والتولى وغيرهم تقييد الصبي بغير المميز (أو بانغا قلا ولم يعلم حال الطعام) فكم فمات (فدية وفي  
قول قصاص وفي قول لا شيء) لتأوله باختباره والثاني قال لتغيره والاول قال بصفته في التغير  
الدية (ولو دس سماً) بنظم وانفتح (في طعام شخص الغائب) كمنه فأكله جهلاً بالحال فمات

حالة عدم القول قوية الشبه بتسريك الخطي (قوله) ولو ضيف بمسموم صديقاً مثله الاعمى الذي يعتقد وجوب طاعة الامر فتكون هذه  
الصورة وازدة على كلامه الآتي (قوله) أو بانغا قلا ولم يعلم حال الطعام فدية أي دية شبه عمداً (قوله) وفي قول قصاص احتج له بما روى أبو داود  
في قصة المودة التي سميت من انها قتلت لمات بشرين البراء رضي الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحموط ما أخرجه البخاري من عدم  
قتلها ~~لكن~~ جمع البهي بينهما بأنه لم يقتلها أولاً فلما مات بشر قتلها قل في البحر الاستدلال بضعف ما فيها انما قدمت ذلك لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص انتهى نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضي الله عنه ورجحه  
الرويني وابنه قوى وأهـ يرى (قوله) لتأوله باختباره وتغيب الباشرة (قوله) ولو دس سماً وجمعه سماً ومسموم



(قوله) فعلى الاقوال لكن هنا طريقة فاطمة بعدم الضمان (قوله) ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك خرج به ماله فصد عرقه بغير اذنه فترك عصب نفسه حتى مات وايضا السلامة موثوق بها عند الربط (قوله) فكث فيه مضطجعا أى والفرض امكان الحركة (قوله) وان منع منها عارض أفهم انه لو ألقاه مع قيام الرياح وهي جان الامواج وجب القود وهو ظاهر (قوله) وان أمكته فتركها أى لغضب مثلا استشكل هذا بايجاب انقصاص على الصائل اذا أمكن الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قود قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي ألقى صار لا يمكنه الكف وقضيته ان الصائل لورمى بسهم فثبت الموصول عليه مع امكان التحرك لاضمان وقد يلتزم (قوله) ولاقصاص في صورتين أى ولو قلنا بوجوب الدية (قوله) وفي النار وجه أى كولو ترك الشخص مداواة جرحه والفرق ان السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة (تنبيه) اذالم توجب الدية في النار وجب على \* (١٦٠) \* الملقى ارش ماعلق فيه النار الى وقت

امكان الخلو فان لم يعرف قدره فلا شئ سوى التعزير (قوله) لان الهلاك الخ أى فصار شبهة دارنة لقصاص ثم لهذا الثاني خرجه الربيع من الالتقاء من شاهر والاصحاب بين راد لهذا التحريم ومصفاه وذلك لان الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهما تجب الدية عند تنفء انقصاص قال ابن ركني فظهر الفرق بينهما وهما ان الارسال في الهوى لا يقتل لم يصد فلهذا اعترضه معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلكة في محالة قال ثم لا فرق بين ان يلتقمه الحوت قبل وصول الماء او بعده انتهى وتونه ثم لا فرق الخ يشك على نفي قدم من ثم رأيت هذا الذي ظهر لي مسطورا في الرافعي ثم نقل عن الامم الفرق بأن الحوت ضارب طبعه وليس له اختيار فكان كالآلة (قوله) فاقصاص على القاتل الخ دليل الاون حديث ورد بمعنى ذلك وقياسا على المرأة

(فعلى الاقوال) وجه الثاني التسبب والاول قال يكفي فيه الدية (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فات وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لان البرء غير موثوق به لو عالج (ولو ألقاه في ماء لا يعد مغرقا) يسكون الغني (كنسب فكث فيه مضطجعا) أو مستلقيا (حتى هلك فهدر) لانه المهلك نفسه (أو) ماء (مغرق لا يخلص منه الاسباحة) بكسر السين أى عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع أحسانها (مكتوفا أو زمنا) فهلك (فعمد وان منع منها عارض كريح وموج) فهلك (فشبه عمد) ففيه الدية (وان أمكته فتركها) فهلك (فلا دية في الاظهر) لانه المهلك نفسه باعراضه عما ينجيهِ والثاني يقول قد يمنع منه هشة وعارض باطن (أو في نار يمكن الخلاص) منها (فكث فيها) حتى هلك (ففي الدية القولان) أظهرهما عدم وجوبها (ولا قصاص في صورتين) أى الماء والنار وفي النار وجه) بوجوبه بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق ان النار تؤثر بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضا واحترز بقوله يمكن الخلاص منها عما لا يمكن لعظمها أو كونها في هدة أو كونه مكتوفا أو زمنا فانها فاعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئر افرداه فيها آخر أو ألقاه من شاهق) أى مكان عال (فتلقاه آخر فقد) أى قطعه بالسبب نصه في (فالقصاص على القاتل والمردى والقاذ فقط) أى دون المسك والخافر والملقى (ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمه حوت وجب القصاص في الاظهر) لان الالتقاء سبب للهلاك والثاني تجب الدية لان الهلاك من غير الوجه الذي قصد (أو غير مغرق) فالتقمه الحوت (فلا) يجب قصاص قطعاً وتجب دية شبه العمد (ولو أكرهه على قتل) فاق به (فعليه) أى المكروه بكسر الراء (انقصاص وكذا عني المكروه) بفتحها (في الاظهر) لان الاكراه بقوله مثلاً اقتل هذا والا قتلك بولد داعية القتل في المكروه غالباً يدفع الهلاك عن نفسه وقد آثرها بالبقاء فهمما شريكان في القتل ومقابل الاظهر وجه بأن المكروه آلة للمكروه ودفع بأنه اثم بالقتل قطعاً (فان وجبت الدية

بمسك الزنا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافاً لما لا رحمه الله فان كان المقتول عبداً جازم مطالبة المسك والقرار على القاتل بخلاف بان ماله أو مسك المحرم صيداً فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لانه ضمان يد لاضمان اتلاف واعلم انهم لم يلغو فاعل المسك في السلب بل سوا بينهما ثم هذا كانه اذا كان القاتل مكافاً ماله أو أمسكه وعرضه لنجنون أو سبع ضارباً لقصاص على المسك وأما الثانية فتقدم باللباشرة اذا أثر بشرط معها وأما الثانية فتقدم باللباشرة على السب ولان الالتقاء طرأت عليه مباشرة مستقلة انقلب شرطاً محضاً ثم محل الخلاف اذا كان الشاهر يمر منه غلباقتل الامام في باب وضع الحجر ولو ألقى انساناً على سكة بين يدانسان فقتلاه صاحب السكين بهما فالضمان عليهما رفرق ابن الرفعة بأن التلغف فيها حصل بنوع واحد تعاود عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاذ بالسيف فتعارضوا وبقي النظر في تقديم الاقوى ولو كان القاذ مجنوناً فالضمان على الملقى بالقصاص (قوله) أو غير مغرق فالتقمه الحوت أى ولم يعلم به الملقى والاوجب القود (قوله) وكذا على المكروه في الاظهر محل الخلاف اذا كان المكروه على قتله غير بري والا فيجب القصاص قطعاً (قوله) ومقابل الاظهر وجه الخ أى فكان كالوضربه هو احتج به أيضاً بحد بغير شر أمضى خطأ الخ



(قوله) ولو اكره بائع مرافقاى بائع عاتل (قوله) فعلى البائع القصاص اى وعلى الصبي نصف دية مغلظة (قوله) ان لنا محمد بن عيسى محمد اى الذى له نوع تميز وهو الاظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى ان انتقل فعل المكره الى المكره على صفته اى جعل المكره المباشر للقتل ونظراى صفة فعل المكره قال الراعى رحمه الله وهذا يصدق فى معنى الشركة انتهى يريد ان الرابع كون المكره بائع شريكا وهذا يقتضى ترجيح القول بأنه آلة (قوله) فان قلنا خطأ عبارة الزركشى فان قلنا عدم كخطأ البائع (قوله) وعلى البائع القصاص فى الاظهر هذا هو الاظهر السابق حكايته فى وجوب القصاص على المكره بالفتح (قوله) قطعنا صريحنا بالقطع لان رتبة المكره فى المواخذة دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف فى المتن (قوله) فالاصح وجوب القصاص على المكره اى وعلى عاقلة الظان نصف دية مخففة خلافا لما فى الروضة من انه لا شئ عليه (قوله) ووجه المنع الخ كذا فى الروضة ووجه الاول ان المكره هنا لما جهل الحال وظن حل الفعل كان كآلة للجاهل واشبهه ما لو امر صبيلا يعقل ثم الوجوب منسوب لنتيجه والتدبير قال الباقي وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المكره كآلة قالوا والمعمد فى الفتوى انه لا قصاص \* (١٦١) \* لانه شريك مخطئ ثم حكاه الباقي عن تعليق القاضى وتعليق البغوى والنهاية والبسيط

ومنع بعضهم صحة تفرعه على المرجوح قال فان محمل الخلاف بين الرابع والمرجوح بصورهما اذا كان المكره والمكره عالين فربحوا فيه كون المكره شريكا لآلة اظهر اياها بنفسه اى مع الجهل فلا ايشار فهو بالآلة أشبه وهذا انتقدت لعدم أن وجوب القصاص هنا لا يشكك بمسند من أن البائع مؤثر صيا وقنا ان عمده منقطع لا قصاص ودينان جهل حال هنا انتقدت لاحق انكره بالآلة مفقود فى صوره الصبي المدكورة منه عالم بالخال (قوله) فلا قصاص على واحد اى وعلى عاقلة كل نصف الدية واطبق استولى اى احكم يتعلق بالراعى ولا شئ على المكره (قوله) وقيل هو عمد اى كفى جهل المكره السابق قال الزركشى وهذا مراده وليس بوجه (قوله)

بأن عني عن القصاص اليها (وزعت) عليهما (فان كافاه أحدهما فقط فالقصاص عليه) دون الآخر فاذا أكره حر عبدا أو عكسه على قتل عبد فقتله فالقصاص على العبد (ولو أكره بائع مرافقا) على القتل ففعله (فعلى البائع القصاص ان قلنا عمد الصبي عمد وهو الاظهر) فان قلنا خطأ فلا قصاص على البائع لانه شريك مخطئ ولا قصاص على الصبي بحال ولو أكره مرافقا بالغيا على قتل فأتى به فلا قصاص على المرافق وعلى البائع القصاص فى الاظهر ان قلنا عمد الصبي عمد فان قلنا خطأ فلا قصاص قطعا (ولو أكره على رمى شاخص علم المكره) بكسر الراء (انه رجل وظنه المكره) صيدا فرماه فبات (فالاصح وجوب القصاص على المكره) بكسر ووجه المنع انه شريك مخطئ (أو عني رمى صيدا فأصاب رجلا) فبات (فلا قصاص على أحد) منهما لانهما لم يتعمدا قتله (أو عني صعود شجرة ففرق ومات فشببه عمد) لانه لا يقصده بالقتل غالبا (وقيل) هو (عمد) فيجب به القصاص (أو على قتل نفسه) بأن قال اقبل نفسك والاقبلك فقتل نفسه (فلا قصاص فى الاظهر) فان منجرى ليس باكره حقيقة لان اتحاد الموربه والخوف به فكأنه اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قتل اقلنى والاقبلك فقتله) انقول له (فالمذهب لا قصاص) عليه للاذن له فى القتل وفى قول من الطريق الثانى عليه القصاص بناء على انه ثبت للوارث ابتداء (والاظهر) على عدم القصاص (لاديه) أيضا والثاني يجب بناء على انه ثبت للوارث ابتداء (ولو قتل اقلنى زيدا أو عمرا) والاقبلك (فليس باكره) فمن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شئ على الأمر غير الاثم \* (فصل) \* اذا (وجد من شخصين معا فعلا من ههنا) لزوج (مذفنان) بعبارة والمهمة اى مسرعان للقتل (كحز) للزينة (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذفنين (كقطع عضوين) مات

٤١ فى أو على قتل نفسه خرج الطرف وكذا الولد (قوله) والثاني يمنع ذلك علله الراعى بأنه بالجائنه وجهه قتل له (قوله) فالمذهب نظريه الزركشى بأن محل الطريقين الاذن المجرد ومع الاكره فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف اذا أمكن دفعه بغير القتل والا فلا ضمان جزما لانه دفع صائل ولو عدل عن قتله الى قطع طرفه فبات قل القاضى سألت عنها القفال فخرجها على ملووكه فى الشراء بألف فزاده هل يجوز أو لا ونارح ابن الرفعة فى ذلك وقال الاذن فى اتلاف الكل أذن فى اتلاف البعض فلا ضمان خلافا للخروج القفال (قوله) بناء الخ على أيضا بأن القتل لا يساح بالاذن فكان كاذن المرأة فى الزنا لا يسقط الحد أقول فى التسمية بالمرأة نظر لانه حتى الله تعالى وهذا حق الاذن (قوله) فليس باكره خائف فى ذلك القاضى وتبعه ابن عبد السلام فلم يرا الا بهام مسقطا لانه الاكره قل ابن الرفعة وعليه فلا يجب ان يفرع على المكره بناء على اشتراط قصد اثنين \* (فصل) \* هو معقود لطريان المباشرة على انباشرة والسبب على السبب والحكم فيه ما تقدم من الأقوى والتسوية بين المتعادين كذا قاله الزركشى أقول وكأنه لم ينظر الى ما فى صدر الفصل لانه مقدم لما بعده (قوله) اذا قدرها فكان الفاء فى قوله وقنا لان (قوله) مذفنان هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة لأفعلين لانهما متقسمان الى المذفوف وغيره ولا يصح أن يتقسما هنا الى المذفوف وغيره لانه يستلزم أن قوله الآتى والاقبلكان



(قوله) فقاتلان أي لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه (قوله) عيش مذبح عبارة الامام لوانتهى الى سكرات الموت وبدأت أمارته وتغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل يلزم قتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود انتهى هذا ولو كان كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا أوصرح بذلك جماعة من الاصحاب ولو شرب سماً انتهى به الى حركة المذبوح فالظاهر انه كالجريح  
 \* (فصل قتل مسلماً) \* (قوله) لا قصاص وكذا لاديه في الاظهر اطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقرير الجرم بوجوب الدية اذا علم أن فيه مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان اتقى الامر ان فلا دية جرماً وان وجد أحدهما فلا دية على الاظهر ونفي الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة قال الرافعي رحمه الله من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولانه أسقط حرمة باقائه بدار الحرب ووجوبها لان ظاهر \* (١٦٢) \* حال من في الدار العصمة (قوله)

وفي القصاص قول هذا القول قال الزركشي هو الاقيس لان سن خرج في دارنا على زى الكفار لاننا في كونه منهم أقول فيه نظراً لان فرض المسئلة في الحربين والذي في دارنا يغلب أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عندئذ الاسلام (قوله) من عهده مرتداً أو ذمياً لو كان بدل العهد فلهما الظن قال الرافعي فاتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين (قوله) ولو ضرب مريضاً لم ينظر في المسئلة ولو وطئ أجنبية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصاً يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعاً وينبغي جريان خلاف القصاص فيها ومحله في غير المؤدب والا فلا قصاص (قوله) وقيل لا أي كالجوع عهده جوعاً لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهله والفرق ان الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فانه من جنس الجوع السابق وأيضاً الجوع يخفى بخلاف المرض السابق (قوله) لوجوب القصاص لو دل لوجوب النضمان كان أولى بدليل

منهما (فقاتلان) فعلمهما القصاص وان كان أحدهما مذنباً دون الآخر فقياساً ما سياتي ان المذنب هو القاتل كذا في الروضة كأصلها (وان انما رجل الى حركة مذبح بأن لم يبق أبصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالأول قاتل) لانه صيره الى حالة الموت (وبعذر الثاني) لهته حرمة ميت (وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان ذنب كز بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو ومال بحسب الحال) ولا نظر الى سرية الجرح لولا الجزا لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وان لم يذنب الثاني أيضاً ومات المجنى عليه بالجنايتين كل أجافاه أو قطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقاتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضاً في الترع وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص) لانه قد عيش بخلاف من وصل بالجناية الى حركة مذبح  
 \* (فصل) \* اذا (قتل مسلماً ظن كفره) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لاديه في الاظهر) للعدو والثاني عليه الدية لانها ثبتت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجباً) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) انه لا يجب وتجب الدية (أو) قتل (من عهده مرتداً أو ذمياً أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه فالذهب وجوب القصاص) عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحسب الرافعي مجيئه في الأخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لان جهله لا يمنع الضرب (وقيل لا) يجب لان ما أتى به ليس بمهلك عنده ولو علم مرضه وجب القصاص قطعاً (ويشترط لوجوب القصاص في القتل اسلام أو أمان) كما في الذمي والمعاهد (فهذا الحربي) لا تنفاء الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيد كفي حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قتله القصاص (والزاني المحصن ان قتله ذمي قتل) به لانه لا تسلط له على المسلم (أو مسلم فلا) يقتله (في الاصح) نظراً الى استيفائه حد الله والثاني قال استيفاء الحد للامام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف اذا قتل قبل ان يأمر الامام بقتله فان قتل بعد أمر الامام بقتله فلا قصاص قطعاً (و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعذبه والحق به من تعذبه شرب دواء مزيل للعقل وهذا كالمستغنى من شرط العقل وهو من قيل ربط الاحكام بالاسباب وفي قول لا وجوب

قوله فهدر ويكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافاة وقوله اسلام أو أمان مراده ان العصمة عليه

محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الاسير الوتتي ونحوه لانه داخل في الثاني (قوله) به أي الا أن يكون مثله (قوله) في الاصح أي سواء ثبت البينة أو بالقرار خلافاً لما في التنبيه تبعاً لما وردى من اختصاص ذلك بالأول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في صحته ثم رأيت الأذرعى قال اذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعاً (قوله) بلوغ وعقل أي ليدخل في أدلة خاص ثم اذا وجب رضاء الأجنبية منه حال الأجنبية ولو كل تبوءه باقراره \* تنبيه \* ينبغي أن يزيد وعصمة لما سياتي في الحربي



(قوله) أحذائنا تقدم أي وهو اتقاء الله الذي هو شرط التكليف ومما نقله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكلف وإن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر (قوله) ولا يحلف عبارة المحرر ولا يمكن تخليفه قبل وهي أحسن لأشعارها بالعلامة (قوله) على حربي أي إذا أسلم بعد ذلك أو عقده ذمة ولو كان إسلامه بين جرحه وموت المجروح (قوله) ويجب الفصاص على المعصوم قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسيأتي قال والدليل حديث من اعتقل مسلماً وقتله فهو به قود (قوله) والمرتبة هذا العطف يقتضي أن المرتبة لا يدخل في إطلاق المعصوم (قوله) فلا يقتل مسلم بذمي نص عليه خلاف أبي خنيفة وغيره يفهم بالاولى وكذا حكم المسلم إذا قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به (قوله) والثاني الخ أي هو كما لو جرح مسلم مسلماً ارتدت المجروح ومات ويحاجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا (قوله) قتل مرتد بذمي \* (١٦٣) \* أي لأن المرتد أسوأ حالاً منه (قوله) والثاني قد بقر يد بعدم صحة بيع العبد المرتد للذمي

عليه كالجنون أخذ ما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً  
صدق بيمينه إن أمكن الصبي) فيه (وعهد الجنون) قبله (ولو قال أنا صبي) الآن (فلا قصاص  
ولا يحلف) أنه صبي (ولا قصاص على حربي) لعدم اتزامه (ويجب) القصاص (على المعصوم)  
بعهد أو غيره (والمرتد) لا التزام الأول وبقاء علقته بالسلام في الثاني (ومكافأة) بالهمز من المقتول  
للقاتل (فلا يقتل مسلم بدمي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (ويقتل ذمي به) أي بمسلم (وبدمي  
وان اختلفت ملتهما) كيهودي ونصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذمياً  
وأسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافأة وقت الجرح  
والثاني ينظر إلى المكافأة وقت الزهوق (وفي صورتين انما يقتص الامام بطلب الوارث) ولا يفوزه  
اليه حذر من تسليط الكافر على المسلم (والأظهر قتل مرتد ذمي) وإثباتي لبقاء علقته بالسلام  
في المرتد وعورض بأنه غير مقرر بالخزبة (وبمرتد) والثاني لا إذا المقتول مباح الدم (لا ذمي بمرتد)  
والثاني يقتل به ابقاء علقته بالسلام فيه وعورض بما تقدم (ولا يقتل حر بمن فيه رق) لعدم المكافأة  
(ويقتل قن ومدر ومكاتب وأمه ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بنساركهم في المملوكية (ولو قتل عبد  
عبداً ثم عتق القاتل أو) جرح عبد عبداً ثم (عتق) الجارح (بين الجرح والموت فكذلك بالسلام)  
للذمي القاتل أو الجارح فيما تقدم وهو عدم سقوط قصاص في القتل وكذا في الجرح في الأصح  
(ومن بعضه حر لو قتل مثله لا قصاص وقيل ان لم تزد حرية القاتل) على حرية المقتول بأن كانت قدرها  
أو أقل منها (وجب) القصاص لأن المقتول حينئذ مساو أو أفضل وعارض نافي القصاص بأنه  
لا يقتل بجزء الحرية بجزء الحرية ويجزء الرق جزء الرق بل يقتل جميعه بجميعه حرية ورقاً شائعاً فيلزم قتل  
جزء حرية بجزء رق وهو عمتع (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن  
المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر الفضيلة في كل منهما نقيضه (ولا) قصاص (بقتل  
ولد) بمقاتل (وان سفل) لحديث لا يعادل ابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي  
كلاهما قياساً وكذا الاجداد والجدات وان علوا من قبل الاب أو الامة وانغني فيه ان الوالد كان سبياً  
في وجوده أو لا يكون أو ولد سبياً في عدمه (ولا) قصاص (له) أي لو ولد على الوالد كان قتل  
عقيقه أو زوجة نفسه أو من ماله (ويقتل بالدية بكسر الهمزة) أي بكل منهم كغيرهم (ولو ادعى

حرق بل جرح فلا لث يومه فاجرح ومث وجب القصاص وهذا الذي قاله **هـ** الرافعي عن بعض اصحاب (قوله) ولا قصاص يقتل  
وليسر الشافعي رحمه الله في ذلك ما جاع ومراده في الجملة والاقصد خالف ذلك فيما لو دبحه كالثأمة ولو قتل في قطع الطريق ففيه  
دونان حكاهما النووي رحمه الله ولو **ك** كان غيبا لم يمان فلا قصاص يقتله أيضا لانه بعدد أن يلحقه بالاستيلاء (قوله) وان سفل لانه  
حكيم يتعق بؤنة فستوى فيه السافر والمجان كذا في غيره كحقة (قوله) ويقتل بؤنه لان أحد الاقتص بالأكمل اقتصار على بعض  
الحق ومثله **هـ** المتضامن عن الحق قوله ان ورى



(قوله) يقتله أحدهما أي ولو قبل العرض على القائف لجواز العرض بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له أذ لو قتلاه فلا امر كذلك لأن شريك الأب يقتص منه (قوله) اقتص أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل انكشاف الحال خلافا لما وردى وقوله أي الآخر إشارة إلى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي فلان في لاقتصاص الآخر فقط لا لمطلق القصاص فلا يرد مقالة ابن الفر كاح من أن عبارة المهاج تقتضي أنه لو ألحقه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه إذا كان اقتص مبنيا للجهول (قوله) لعدم ثبوت الخ من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستحقاق اقتص منه وإن لم يلحقه القائف بأحد نعم لو تزوجت امرأة في العدة وأنت بولد يمكن أن يكون من كل منهما فانها كالتى قبها الا في شئ وهو أن الجود لا يفيد النفي لثبوت السبب بالفرش فلا يسقط بالجود (قوله) فلاقتصاص \* تمت \* عبارة المحرر وإن ألحقه بالآخر اقتص (قوله) شقيقتين شرط لصحة قوله فكل منهما \* (١٦٤) \* القصاص على الآخر ولو غير ذلك مما يأتي

مجهولا فقتله أحدهما فإن ألحقه القائف بالآخر اقتص أي الآخر لثبوت أبوته (والا) أي وإن لم يلحقه به (فلا) يقتص لعدم ثبوت أبوته وعبارة المحرر وغيره أن ألحقه بالقاتل فلاقتصاص وفي الروضة كأصلها لو ألحقه بغيرهما اقتص أي إن ادعاه (ولو قتل أحد أخوين) شقيقتين (الأب والآخر الامم معا) والمعينة والترتيب الآتي بزهور الروح (فلكل) منهما (قصاص) على الآخر لأنه قتل مورثه (ويقدم) لقتصاص (بقرة) أحدهما (فإن اقتص) الآخر (بها أو مبادرا) أي قبلها (فلو ارتد المقتص منه قتل المقتص إن لم يورث قاتلا بحق) وهو الرابع (وكذا إن قتل امرئيا ولا زوجية) بين الأب والام أي فلكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتدأ بالقتل وجهان أحدهما في الروضة الثاني ولو بادر من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أولا بتدائه بالقتل فقتل الآخر فلوارثه قتله (والا) أي وإن كانت زوجية بين الأب والام (فعلى الثاني فقط) القصاص لأنه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والام وإذا قتل الآخر والام ورثها الا في قتل القاتل اليه حصتها من القصاص ويسقط باقية ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الام سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه (ويقتل الجميع بواحد) كان القوم من شاهر أو في بحر أو جرحوه جراحات مجعدة أو متفرقة (وللولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار الرأس) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها (ولا يقتل شريك الخطيئ) شريك (شبه عمده ويقتل شريك الأب) في قتل الولد (وعبد شارك حرًا في عبد وذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حربى) في مسلم (و) شريك (قاطع قصاصا أو حدا) بأن جرح المقتوع بعد التقطع فأتى منها (وشريك النفس) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأتى منها (و) شريك دافع (الصائل) بأن جرحه بعد جرح المدافع فأتى منها (في الظاهر) والثاني لا يقتل في الصور المذكورة لأنه شريك من لا يضمن كشرى الخطيئ وقرى الاول بأن الخطأ شبهة في الفعل أو رث في فعل الشريك فيه شبهة في القصاص ولا شبهة في العمد (ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ ومات بهما أو جرح حربيا أو مرتدًا ثم أسلم وجرحه ثانيا فأتى بهما لم يقتل) لشركة الخطأ في الاولى وغير المضمون فيما بعدها (ولو داوى جرحه بسم مذق) أي قاتل

وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لى (قوله) الآخر جعل الفاعل ضميرا أحدهما والصواب أن يقول بدل الآخر من أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فإن قيل قوله ويقدم لقتصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن يتعد الاشكال إلى قوله أو مبادرا فأتى (قوله) فلوارثه أي الآخر (قوله) ورثها أي فيرث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذى قتل الام سبعة أثمان الدية (قوله) واستحق قتل أخيه أي ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور ثلاثة أرباع الدية (قوله) ويقتل الجميع بواحد قال الزركشى بشرط أن يكون فعل كل واحد ولو انفرد لقتل انتهى ويجب تقيده بما إذا لم يتواطأوا على أنه سيأتى في مسألة السياط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشى وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصده الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل

كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل في التلف (قوله) وعن جميعهم هذا يفهم بالاولى (قوله) ويقتل شريك الأب سر يعا خلافا لابي حنيفة رحمه الله لما لو عفا أحد الشريكين ومات لورثهما ثم مات أحد الرامين قبل الاصابة (قوله) بعد التقطع أفهم عدم القصاص في المعينة والسبق وليس مرادافيا يظهر (قوله) بعد جرح المدافع فيه نظار (قوله) لأنه شريك من لا يضمن عبارة غير أنه لأن من لا يضمن أخف حالا من تضمن الخطيئ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضمون (قوله) بأن الخطأ شبهة في الفعل أي فكان كمن صدر الخطأ والعمد من شخص واحد (قوله) فيه أي في الفعل فالضمير فيه راجع لقوله شبهة في الفعل (قوله) عمدا وخطأ هو بدل من قوله جرحين



(قوله) وهو قاتل نفسه سواء أعلم بحال السم أم لا ولا يتنفي القصاص لادبته أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو ارش (قوله) لم يقتل أي جزاء (قوله) قصد التداوى هذا الوجه زيفه الروايات بأنه لا يعتبر قصد المفاعل بل كون الفعل ما يقصده القاتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد الإصلاح فلو استعمل لأراحته نفسه مثله فهو شريك قاتل نفسه قطعا \* فائدة \* قال الإمام السم شيء يضاد القوة الحيوانية (قوله) حال السم أي في غلبة القتل به وعدمه (قوله) بخلاف الخ قبيده المتولي بما إذا لم يعلم المتأخر قد ضرب غيره والا فهو حكم الوجبة في بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الإمام لاصل المسئلة أن تكون جملة السياط بحيث يقصدها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطؤ (قوله) ومن قتل جماعة مرتبا قد ذكر المصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد ثلاثتهم أن الواحد يكفي \* (١٦٥) \* قتله عن الجماعة \* فرع \* لو ضربه أحدهما خمسين سوطا ثم ضربه الثاني ثلاثة أسواط مثلا

وهو عالم بالأول فلهما القصاص وإن كان جاهلا فلا قصاص على أحد وإن انعكس الأمر فلا قصاص مطلقا لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ وشرح الروض (قوله) وللأول دية أي دية قتله لادبته القاتل (قوله) بين الترتيب والعية هما معتبران بالزهور لا بالفعل (قوله) عصي هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك

\* (فصل إذا جرح) \* الح محصل ما فيه بيان تغير حال المجنى عليه بين الفعل والموت (قوله) أو مرتدا أي إذا لم يكن الجرح مرتدا مثله (قوله) فلا ضمان أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه (قوله) وقيل تجب اعتراض الزركشي بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنى الدية وفي الثالثة قطع بالنفي والثانية فيها قولان (قوله) تجب دية أي مخففة (قوله) أي الحربى والمرتب والعدم معنى كلام الشارح أن أحد الأمرين من الحربى والمرتب جزء الشئ والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فأنك

سريعا (فلا قصاص) على جرحه وهو قاتل نفسه (وإن لم يقتل غالبا فقتله عمدا) فعليه فلا قصاص على جرحه (وإن قتل غالبا وعلم حاله فقتل) أي فالجرح شريك (جرح نفسه) فعليه القصاص في الأظهر (وقيل شريك مخطئ) قصد التداوى فلا قصاص عليه قطعا وإن لم يعلم الجروح حالة السم فكأن لم يقتل غالبا (ولو ضربه سياط) أو عصي خفيفة (فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه أحدها يجب أن تواطؤا) على ضربه بخلاف ما إذا وقع اتفاقا والثاني يجب مطلقا لتلاصق ذريعتي القتل والثالث لا قصاص على أحدهما واحترز بقوله غير قاتل عن القاتل فيجب به عليهم القصاص (ومن قتل جماعة مرتبا قتل بأولهم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد أو أشكل الحال بين الترتيب والعية (فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (الديان قلت) أحدا من الراعي في الشرح (فلو قتله غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصا وللأول دية والله أعلم) ولو قتله غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك

\* (فصل) \* إذا جرح حربيا أو مرتدا أو عبد نفسه فأسلم الحربى أو المرتد (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أو دية اعتبارا بحالة الجنابة (وقيل تجب دية) اعتبارا بحالة استقرار الجنابة (ولو رماه) أي الحربى أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحال الإصابة وقيل لا تجب اعتبارا بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيماد أسمع وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالذهب لذلك وقوله مخففة على العاقلة هو أريح الأوجه انه دية خطأ وقيل دية شبه عمد وقيل دية عمد وقطع الإمام وانغزى إلى الأول على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجرمه في الشرح الصغير (ولو ارتد الجروح ومات بأسرايته لنفسه) أي لا يجب له شيء (ويجب قصاص الجرح) كالموضحة وقطع اليد (في الأظهر) اعتبارا بحالة الجنابة والثاني يعتبر حال استقرارها (يستوديه قريبه المسلم) لتشفي (وقيل الإمام) لأنه لا وارث للمرتد (فإن اقتضى الجرح مالا وجب أقل الأمرين من ارش ودية) نفس (وقيل) الواجب (ارش) بالنظر بلع في قطع اليد نصف الدية عليهما

٤٣ ج في إذا اردت تفسير المتن من قولك إذا جاء زيد وعمرو فأكرمهما تقول أي زيد وعمرو والله أعلم (قوله) والمذهب المحضيته استواء المسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عبد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قل ازركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل يجب (قوله) دية مسلم أي حر (قوله) بحال الإصابة والرمي كالمقدمة قال الزركشي يخرج من هذا أنه يبرطريقة طعة بالوجوب (قوله) مخففة يريد أن تعبير المتن يفيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب (قوله) على وجه الوجوب هو قول المتن وقيل تجب دية (قوله) ولو ارتد هذا عكس ما تقدم (قوله) أي لا يجب به شيء كالمقتل في هذه الحالة وأولى (قوله) والثاني يعتبر بحالة استقرارها وذلك لأن الجنابة قد صارت نفسا فكأن شيئا في النفس بذلك الجراحة والنفس هنا مهددة فلو أدرجنا في هذا شملت الردة وأخذه قائمة مقام الأندمال



(قوله) ولو ارتد هذه الحالة متوسطة بين ناسف (قوله) تخللها لانه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية وريبان السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فانهضت الشبهة (قوله) ولو جرح الخ هذه في الحقيقة تطير التي ابتداء الفصل بها لكنها تنافرها من حيث أن الجرح مضمون في أول الامر (قوله) فللسيد الأقل الخ فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو ارش الجناية على ملكه وما زاد \* (١٦٦) في حال الخربة لاحق له فيه وان كانت

الدية أقل فانتقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتاق (قوله) الواجبة مستدركة (قوله) ونصف قيمته احتراز عن قيمة النصف (قوله) وفي قول الخ الذي ظهر لي ان هذا الوجه لا يتجه غيره قياسا على المسئلة قبله والافا الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارش هنا مقدرا وفي الاولى غير مقدر فليتامل (قوله) بأن بقدر موت المقطوع أي بقدر موته حرا وموته رقيقا ونوجب للسيد أقل العوضين (قوله) ويجب القصاص قطعاً وكذا النفس على الاصح (قوله) لوجودها ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول \* (فصل) \* يشترط لقصاص الطرف دليل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط ما شرط للنفس من كون الجناية عمدا الخ فلان الشرع معتن بصيانة النفوس أعني ما إذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبه العمد ففي مادونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشمس المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السلبية لا تقطع بالشلاء والكاملة الاصاب لا تقطع بناقصتها ولو قتلته لقتل به لأن قصاص النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والثل والنقصان لا يخلانها وقصاص الطرف لصيانته وقد تفاوتا فيه انتهى قال الغزالي هو يفارق النفس في شيئين أحدهما ان قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنايتها

الانضباط بخلاف مادون النفس (فرع) لو قتل السيد مكاتبه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا لا يفرقه (قوله) قطعوا كالتفليس وفيما (قوله) عشر الدليل على ذلك الاستقراء (قوله) أي تظهره أي بحيث يصل اليها موضع في الجرح وان لم ير العظم (قوله) ويجب القصاص في الموضحة أي ولا نظرا الى غلط منفرقة من اللحم ورقه كالعنبر الكبير والصغير

وفيما (قوله) ولو ارتد هذه الحالة متوسطة بين ناسف (قوله) تخللها لانه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية وريبان السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فانهضت الشبهة (قوله) ولو جرح الخ هذه في الحقيقة تطير التي ابتداء الفصل بها لكنها تنافرها من حيث أن الجرح مضمون في أول الامر (قوله) فللسيد الأقل الخ فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو ارش الجناية على ملكه وما زاد \* (١٦٦) في حال الخربة لاحق له فيه وان كانت



(قوله) لا مكان ضبطه هذا مردود فان اعتبر المائلة بالجزئية لا بالساحة والا لادى الى أخذ موضحة بتلاحة واذا كان كذلك فكيف انتهى الى غاية العظم لتضبط بالجزئية (قوله) وما بعد الموضحة محله اذ لم يكن مع الذي بعدها ايضاح والا فله أن يوضح ويأخذ بقى الارش كسيأتي (قوله) أقطع قبل الاحسن شق (قوله) لا يضر أى كما ان اليد الثلاثة والاصبع الزائدة فهما القصاص بمثلها وان لم يكن فهما ارش مقدر (قوله) بالجزئية أى لا بالساحة كفى الموضحة تقدر بالساحة (قوله) والثاني يمنعه أى ويجعله قدر التلاحة مثلا (قوله) فلا يجب على الصحيح نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الارش كما سيأتي (قوله) أهل البصر أى عدلان منهم (قوله) وقطع اذن ولورذه في حرارة الدم فالتصفت (قوله) بفتح الجيم وحكى كسرهما \* (١٦٧) \* أيضا وهو غطاء العين من فوق واسفل (قوله) أى جلدي البيضاء

الزر كشي هما البيضان وجعل الخصيتين تفسير المجلدين (قوله) مضبوطة أى وكانت بمنزلة الاعضاء التي لها مناص (قوله) يضم الشين أما بالفتح فهو هذب العين نعم حكى التبع هنا أيضا (قوله) والخلاف جارير يه ليس الخلاف مختصا بما بعد كذا كقوله العبرة نعم هو خلاف غيره هذا الخلاف (قوله) وله قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي خائف في ذلك أبو خيفة رحمه الله نظرا الى أنه لا يجمع بين القود وانال ونظر الشين في رحمه الله الى أن ذلك أقرب الى الماشية وأيضا يمنع من ذلك لا تحذف الناس ذريعة الى القصاص في الاطراف (قوله) ومن ذلك الخ جواب عما يقال هذا يغني عما يأتي (قوله) من الكوع هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام وما يلي اخضر كرسوع والبوع هو الذي عند أصل الابهام من كل رجل وقل صاحب تثقيب اسنان الكوع رأس الزند مما يلي الابهام والباع ما بين طرفي يدي الانسان أو أحدهما عينا وشمالا (قوله) والاصح أن له الخ استشكل هذا قاله فيما لو قطع من نصف الساعد وأراد

وفيما قبلها سوى الحارصة) لا مكان ضبطه بخلاف الحارصة وما بعد الموضحة واستثناء الحارصة مفيد على المحرر أخذ من الشرح (ولو أوضع في باقي البدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو اذن ولم يمه وجه القصاص في الاصح) أما في الايضاح فلما تقدم في الموضحة وقول الثاني ليس فيما هنا ارش مقدر بخلاف الموضحة لا يضر وأما في القطع بان يقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفي من الجاني مثله فلتيسر ذلك والثاني يمنعه والمارن ما لان من الانف (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) لانضباطه وهو بفتح الميم وكسر الصاد (حتى في أصل فخذ ومنسكب ان أمكن بلا اجافة والا) أى وان لم يكن الا بها (فلا) يجب (على الصحيح) لان الجوانف لا تضبط والثاني قال ان أجاف الجاني وقال أهل البصر يمكن ان يقطع ويحاف مثل تلك الجائفة وجب لان الجائفة هنا تابعة لا مقصودة (ويجب) القصاص (في فقه عين) أى تعويرها بالعين انهملة (وقطع اذن وجفن) بفتح الجيم (ومرن وشفة ولسان وذكر وأشيين أى جلدي البيضاء لان لها نهايت مضبوطة وكذا البيان) بفتح الهمزة متى اليه وهو من النوادر وهما موضع القعود (وشفران) يضم الشين حرفا الفرج (في الاصح) لماذا كروا الثاني قال لا يمكن استيفائها الا بقطع غيرها والخلاف جار في الشفة واللسان بضعف (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالماشية فيه (وله) أى للمجنى عليه (قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي) وله ان يعفو ويعدل الى المال كما في الروضة كما صلهما وظاهر من ذكرنا ان قطع مع الكسر قطعاً ومن ذلك قوله بعد ولو كسر عضده وابانه الى آخره المشتمل على زيادة (ولو أوضعه وهشم أو وضع) المجنى عليه (وأخذ خمسة ابعرة) ارش الهشم (ولو أوضع ونقل أو وضع) المجنى عليه (وأخذ عشرة ابعرة) ارش التقيل المشتمل على الهشم (ولو قطعه من الكوع فليس له التقاط اصابه فان فعله عزز ولا غرم) عليه لأنه يستحق اتلاف الجملة (والاصح ان له قطع الكف بعده) لأنه من مستحقه والثاني يجعل الالتقاط بدل القطع المستحق (ولو كسر عضده وابانه) أى المكسور من اليد (قطع من المرفق) لأنه اقرب مفصل اليه (وله حكومة الباقي فلو طلب الكوع) نقطع (مكن) منه (في الاصح) لجزءه عن محل الجناية ومساخته والثاني لا يعدوله عما هو أقرب الى محل الجناية ولو قطع من الكوع على اذول فله حكومة الساعد مع حكومة المتطوع من العضد (ولو أوضعه فذهب ضوءه أو وضعه فان ذهب الضوء) تظاهر (والأذهب بأخف ممكن كتقريب حديدية محما من حدقته) أو وضع كافر فيها (ولو لطمه لطمته فذهب ضوءه) بلأفذهب

القط فانه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضا أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجناية فلا يتاس بعينه ولا يستشكل بما لو قطع من المرفق فاقص من الكوع فانه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة (قوله) مكن فلو أراد بعد ذلك قطع من المرفق لم يمكن قيل ويشكل تمكنه من قطع السكف بعد لقط الاصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن والاصح ان له (قوله) أو وضعه غير الموضحة مثلها وانما خصها باليد لئلا ينوهم اندراجها فيها كذا في الزر كشي ومراده مثلها في أن الضوء الذي يجب فيها القصاص والا فتوزال بالهشم لا يشتر والثاني لا وعليه جماعة من الاصحاب (قوله) أو وضعه انما شرع القصاص في المعاني لانه يمكن استيفائها بالجناية على محلها فكانت كالروح (قوله) من حدقه الحارقة هي السواد الأعظم الذي في العين والاصغر الناطق والقله شحم العين الذي يجمع السواد والياض ذكره ابن قتيبة



(قوله) لظنه مثلها لا يشك هذا بما لو هشمه فذهب ضوءه فانه لا يشم بل يعالج بعد ذلك فان الفرق لا تخوان كان هذا وجهها اسهسته الشيطان  
(قوله) وكذا البطش هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والذوق بها على الفم والشم بها على الرأس (قوله) بها أي بالسراية  
من القص وهو القطع قاله الأزهرى \* (١٦٨) \* ولما كان القصاص تارة يستوفي

وتارة يعني عنه بدأ الآن بكيفية استيفائه  
ثم يذكر بعد ذلك فصلا لحكم  
العضو عنه (قوله) ومستوفيه هو  
عطف على كيفية ولو أخره عن  
الاختلاف كان أولى لان فصل الاختلاف  
الآتى سابق على فصل المستوفي (قوله)  
لا تقطع يسار يمين الخ هذه الامور في  
الاطراف بمنزلة الكفاءة في النفوس ولو  
قال لا تؤخذ ليشمل قواء العين ونحوه كان  
أولى (قوله) لان المماثلة الخ أي  
ولا تطلق آية وكتبنا عليهم فيها الآية ولان  
في اعتبار ذلك أبطال مقصود القصاص  
ونذاقتل وقطع العالم بالجاهل والصانع  
بالأخرق (قوله) ولا زائد بزائد كالأصلي  
(قوله) والثاني عليه الخ علل بأنه ليس  
لأزائد اسم مخصوص بوجوب النظر الى  
اقدار ومراعاة الصورة (قوله) ولا تنم  
من الوجه والقفا أي ولا من غيرهما  
(قوله) لو وزع أي الارش على جميعها  
أي الموضحة (قوله) والصحيح الخ علل  
ذلك بأن جميع رأسه محل الجناية ومنعه  
انزركشي نقلا وتوجيها قال لان  
الحق عليه فيؤديه من حيث شاء  
كالخقوق المالية أقول هذا التوجيه  
يقتضي ان الخيرة للجاني لانه نظير من  
عليه الدس ثم صوب ان الخيرة للجاني عليه  
لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال  
في كيف يرجع الاول ويعبر بالصحيح  
(قوله) لزمه قصاص الزيادة أي لان  
قدرها لو انفرد كان موضحة ولا يمكن  
شأوه على الاول لان ذلك استيفاء حق

لظنه مثلها فان لم يذهب أذهب) بالمعالجة كما ذكر (والسمع كالبحر يجب القصاص فيه بالسراية) لانه  
محلل منضبطا (وكذا البطش والذوق والشم) يجب القصاص فيها بالسراية (في الاصح) لان لها محال  
مضبوطة ولا هل الخبرة طرق في أبطالها والثاني يقول لا يمكن القصاص فيها (ولو قطع أصبعاً قاتلاً كل  
غيرها) كأصبع أو كف (فلا قصاص في المتأكل) بالسراية وخرج فيه القصاص من ذهاب الضوء بها  
وفرق بان الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوها من الاجسام فيقصد  
بمحل الضوء مثلاً نفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيرها

\* (باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) \*

وغير ذلك على ما سيأتي بيانه في الجميع (لا يقطع يسار يمين) من يدين أو رجلين مثلاً (ولا شفة سفلى  
بعليا وعكسه) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أنملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الافصح (بأخرى)  
ولا أصبع بأخرى (ولا زائد بزائد في محل آخر) كزائد يجنب الخنصر وزائد يجنب الابهام لا تنفاه  
المساواة في الجميع في المحل المقصود في القصاص (ولا يضر) فيه حيث اتحد الجنس (تفاوت كبير)  
وصغر (وطول) وقصر (وقوة بطش) وضعفه (في) عضو (أصلي وكذا زائد في الاصح) لان المماثلة  
فيما ذكر لا تكاد تتفق والثاني في الزائد قال ان كان أكبره في الجاني لم يقتص منه أو في الجاني عليه اقتص  
منه وأخذ حكومة قدر النقصان (ويعتبر قدر الموضحة) في قصاصها (طولا وعرضا) فيقاس مثله من  
رأس الشاج ويخط عليه بسواد أو حمره ويوضع بالموسى (ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد) في قصاصها  
(ولو أوضع) كل رأسه ورأس الشاج أصغرا ستوعناه (ايضا) (ولا تنم من الوجه والقفا) لا تأخذ قسط الباقي من ارش الموضحة لو وزع على جميعها (فان كان الباقي قدر الثلث فالماخوذ ثلث  
ارشها) وان كان رأس الشاج اكبر أخذ منه (قدر رأس المشجوج فقط والصحيح ان الاختيار  
في موضعه الى الجاني) والثاني الى الجاني عليه (ولو أوضع ناصية وناصيته أصغر تم) عليها (من باقي  
الرأس) من أي موضع كان (ولو زاد المقتص في موضحة على حقه) عمدا (لزمه قصاص الزيادة) ويقتص  
منه بعد اندمال موضحته (فان كان) الزائد (خطأ أو عني على مال وجب) له (ارش كامل وقيل قسط)  
منه بان يوزع عليهما (ولو أوضحه جمع) بان تحاملا على الآلة وجروها معا (أوضح من كل واحد  
مثلا) أي مثل موضحته (وقيل قسطه) منها لا مكان التجزئة (ولا تقطع صحيحة) من يد أو رجل  
(بشلاء) بالذ (وان رضى) به (الجاني فلو فعل) من غير اذنه (لم يقع قصاصا بل عليه دينها)  
وله حكومة (فلو سرى فعليه قصاص النفس) فان كان قطع باذن الجاني فلا قصاص في النفس  
ولا دية في الطرف أن أطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه وان قال اقطعها قصاصا ففعل قبيح لا شيء  
عليه وهو مستوف لحقه وقيل عليه دينها وله حكومة وقطع به البغوى كذا في الروضة كأصلها  
(وتقطع الشلاء) من يد أو رجل (بالصحيحة الا ان يقول أهل الخبرة لا يقطع الدم) لو قطعت بان لم ينسد  
فم العروق بالحسم فلا تقطع حذرا من استيفاء النفس بالطرف وتجب دية الصحيحة (ويقتع بها) لو قطعت  
(مستوفيا) ولا يطلب ارشاً للشلل وتقطع شلاء بشلاء مثلها أو أقل شللا ان لم يتخفف زرق الدم كما تقدم

وهذا فعل على وجه التعدي (قوله) وقيل قسط لا اتحاد الجراحة والجراح ثم هذا ينسب للقتال وقيل انه يرجع  
عنه (قوله) مثل موضحته أي كما يقتل الجميع بواحد (قوله) وقيل قسطه كأتلاف المال قال الزركشي هذا احتمال الامام والمنقول هو الاول  
(قوله) ولا يطلب أرشاً الخ لا استواء ما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ الصاع الردي بدل الجيد



(قوله) بطلان العمل أي وإن لم يرزل الحس وقبل يشترط زوال الحس ولم يرجع الشيطان شيئا من الوجهين ويرجع ابن الزرقعة القول (قوله) تشيخ أي يس (قوله) هولا أثر الخ علة الامام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وعلة في الأم بأن ذلك علة وممرض في الظفر أقول قضية العلة الأولى أن التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال للامام سيأتي (قوله) مناهي أي من اليد (قوله) صحة وشلا حال من ضمير الخبر (قوله) وللإمام احتمال في الثانية قال الزركشي هذا الاحتمال إنما فرضه الإمام في ذاهبة الأظفار خلة وقول المتن ذاهبة الأظفار تصوير آخر (قوله) كاليد اعترض الزركشي بأن الأكثر شلا من اليد لا يؤخذ بالأقل منه وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع أقول وقول الشارح الآتي بالشرط السابق إذا نظرت لعمومه وجدته مخالفا لما قلناه وأوردى المذكورة والله أعلم (قوله) لا ينسبط أي ولا حركة هنالك أصلا (قوله) لأنه لا خلل \* (١٦٩) \* في العضوف كان كاذن الأصم وأنف الاخشم بخلاف اليد الشلاء وقوله لضعف الخ

ظاهره رجوعه لكل منهما وقد جعل ذلك غيره راجعا للعين خاصة (قوله) كالاتين أي فاهما جلدتا البصيتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف والحاصل أن جلدتي البصيتين لهما اسمان الخصيتان والاثنيان هذا مراده والله أعلم (قوله) ويقطع الخ قبل أن كان السمع والسمع لا يشبان عند نقل الآفة اند كورة فلا ينجم انقطع (قوله) لا عين صحيحة أي آخره من ديباب بصر في العين من الأم وهو يجب بقوله لا يجب ثم قول لكن امرأ شرعى لا يدار على الأمور الحفية ثم قوله لا عين تديره لا تؤخذ عين التقدير لا قطع غير صالحة في العين (قوله) ويجوز العكس فهما أي وهو أخذ العباء للصحة والأخرى بالناطق برضى المجنى عليه وهو ذو العين الصحة والسان الناطق (قوله) وفي قلع السن لقوله تعالى السن بالسن (قوله) لأنها تعود حولها في الموضحة حيث يقتض حالا وإن غلب الانتقام لتلايق الضمان في غالب الموضحات

والشل بطلان العمل قاله الامام (ويقطع سليم) يدا ورجلا (بأصم وأعرج) والعسم بمهمليتين مفتوحتين تشيخ في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد (ولا أثر لخضرة أظفار وسوادها) الزيلين لئصارها فيقطع بطرفها الطرف لسليم اظفاره منهما (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بسليمتها دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الأظفار بذاهبتها لأنها أعلى منها ولا قائل في الأولى بعدم القطع لا تنقواء وجهه وللإمام احتمال في الثانية بالقطع لأن الأظفار زوائد ثم اليد بدونها والبغوى قال ينقص منها شيء وهذا الاحتمال مقابل الصحيح وهو القطع في الثانية كالأولى (والذ كرحمة وشلا كاليد) كذلك فيما تقدم فلا يقطع الصحيح بالاشل ويقطع الاشل بالصحيح وبالاشل بالشرط السابق (والاشل منقبض لا ينسبط أو عكسه) أي منبسط لا ينقبض (ولا أثر للا تشاور وعدمه فيقطع فخل بخصي وعين) أي ذكر الأول بد كركل من الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتعدر الانتشار لصعف في القصب أو الدماغ وخصي من قطع حصية أي جلدتا البصيتين كالاتين متني خصية وهو من التودر وخصيتان ايضتان والعين العاجز عن الوطء (ويقطع) أنف (صحيح) ثهما (بأخشم) أي غير شام لأن الشم ليس في جرم الأنف (و) (صحيح) بأمصم) لأن السمع لا يحل جرم الأذن (العين صحيحة بحذقة عمياء) مع قيام صورتها (ولا لسان ناطق بأخرس) لأن النطق في جرم انسان ويجوز العكس فهما برضى المجنى عليه (وفي قلع السن قصاص لا في كسرهما) لعدم الوثوق بالمائة فيه (ولو قلع سن صغير لم يغفر) بضم أوله وسكون ثانيه التثنية وفتح ثالثة المعجم أي لم تسقط استثنائه الرواضع التي من شأنها السقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان في الحال) لأنها تعود في جملة الرواضع غالبا (فإن جاء وقت نبتانها بان سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فقد انبت وجب القصاص ولا يستوفي له في صغره) فيؤخر حتى يبلغ فن مات أصبي قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الارش (ولو قلع سن متغور فنبت لم يسقط القصاص في لا ظهر) لأن العود نعمة جديدة والثاني قال العائدة نعمة مقام الأولى وعلى القولين للمجنى عليه أن يقتصر أو يأخذ الدية في الحال ولا ينتظر العود (ولو نقصت يده أصبعها قطع كماله قطع وعليه ارش أصبع) وللمجنى عليه أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل نافذة فن شاء انقطع أو أخذ دية أصابعه الأربع أو شاء لقطعها) وليس

٤٣ (قوله) لأنها تعود الخ قريب من قول غيره لأن القصاص إنما وجب في السن لفساد المنبت فكانت كالشعر (قوله) وعدن دونها قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع العشرة تغير العاقل يختار فيه فعلت على فعلن (قوله) ولا يستوفي له الخ قيل هذا يتي في قوله وينتظر غنهم وكمال صبيهم ورد بأن ذلك في لوارث وهذا في المستحق (قوله) لم يسقط القصاص في الأظهر محل الخلاف إذا ثبت قب القصاص أو أخذ الدية (قوله) لأن العود الخ أي فهو كندمال الموضحة (قوله) ولا ينتظر العود سكن نفع لم عادت وقتنا بالماني فليس لجاني قلع العائدة وهل يستحق ارش سنه ويستردّه إذا كان دفعه فيه القولون (قوله) وعليه ارش أصبع بخلاف الشلاء يقطع ما في الكملة ذارضى الجاني بأخذها نظير ذلك من ألتف صاعبي رفوقه للثأف صاعا أحذه ويطالب ببدل الباقي وإن ألتف له صاعا جديا فوجده صاعا جديا فليس له إلا خذمه ان ارش



(قوله) أصلاً أي لا حكومة خمس الكف ولا حكومة منابت الأصابع إذا لقطها (قوله) فلا قصاص عليه لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كتنظيره في الأنامل ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجنابة مستحقة القطع بجناية أخرى (قوله) ولو قطع فاقطع الأصابع الخ هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصبعاً فقطع كاملة قطع وعليه ارش أصبع (قوله) فقطع يدا الخ لو كثر شلل الأصبعين متأخراً عن القطع فالحكم كذلك بالاولى (قوله) وإن شاء قطع يده بقياس الاولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع العجمة \* (فصل قدملوقفا) \* (قوله) لأن الأصل الخ أي ورجح هذا على الأصل الآتي لا اعتضاده \* (١٧٠) \* بوجود الجنابة وهذا المعنى تجده ملحوظاً

في المسائل الآتية وهو النافع في دفع اشتباهها (قوله) فالواجب الدية لأن اليمين من المدعى لا تثبت القصاص (قوله) ولو قطع طرفاً أعم من هذا ولو جنى على مادون النفس (قوله) فالأصح تصديق الولي ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الإسلام (قوله) بمنه أي ولو طالت المدة جذا بحيث لا تخاف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليمين المذكورة ثم انظر ما للفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموضحين الآتية (قوله) سبباً عنه أو أبهم كمسبق (قوله) ووجه الثاني عبارة الزركشي ووجه الثاني أن الأصل براءة الذمة قال فالمسئلة إذا من عارض له من قبل فتم قدمه لا وزن وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقيق الجنابة انتهى وبه تعلم أن هذه المسئلة لا تشكل على قطع يمينين والرجلين السابقتين لأن مزعمه فيها معتبر أيضاً بالجنابة (قوله) صدق أن أمكن استشكل هذا بما لو قطع المرء يمينه ثم قتله وقال قتلته قبل الاندمال فعلى دية وقال الولي بل يعرف ليثديان والزمان يحتمل الاندمال فإن الولي يصدق في بقاء الديات أقول لعن هذا المحموز على ما دأب حال الزمان نعم مسئلة الكتاب قد

له قطع اليد الكاملة (والأصح أن حكومة منابتهن تجب أن لقط لان أخذ ديتهن) لأن الحكومة من جنس الدية دون القصاص فدخلت فيها دونه ومقابل الأصم في اللقط فاس على الدية وفي الدية قال تختص قوة الاستتباع بالكل (و) الأصم (انه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع تستتبع الكف كما تستتبعها كل الأصابع أي فلا حكومة في المسئلة أصلاً (ولو قطع كفاً بلا أصابع فلا قصاص) عليه (الأن تـكون كفها مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقطع الأصابع كاملها قطع كفها وأخذ دية الأصابع نص عليه) (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعاه فقطع يدا كاملة فإن شاء) المجنى عليه (لقط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ دية أصبعين وإن شاء قطع يده وقنع بها) وفي استتباع الثلاث حكومة منابتهن واستتباع دية الأصبعين حكومة منبتهن بالخلافان السابقان المختلفان الترجيح

\* (فصل) \* إذا (قدملوقفا) في ثوب (وزعم موته) حين القدو ادعى الولي حياته (صدق الولي بيمينه في الظاهر) لأن الأصل بقاء الحياة ووجه مقابله أن الأصل براءة الذمة وقيل يفرق بين أن يكون ملقوقاً على هيئة التكفين أو في ثياب الأحياء قال الامم وهذا لا أصل له قال في الروضة وإذا صدقنا الولي بلا يمينه فالواجب الدية دون القصاص (ولو قطع طرفاً وزعم نقصه) كشلل أو فقد أصبع (فالمذهب تصديقه أن انكراصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو انكره في عضو باطن كالكف (فلا) يصدق ويصدق المجنى عليه والفرق عسر إقامة البينة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقاً لأن الأصل براءة ذمته والثالث يصدق المجنى عليه مطلقاً لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال محتصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين وإن لا قصاص والمراد بالعضو الباطن ما يعتاد ستره مروءة وقيل ما يجب وهو العورة وبالظاهر ماسواه (أو) قطع (يديه ورجليه فمات وزعم) القاطع (سراية والولي اندمالاً ممكناً) قبل الموت (أو سبياً) آخر للموت عنه أم لا (فالأصح تصديق الولي) بيمينه لأن الأصل عدم السراية فيجب ديتان والثاني تصديق الجاني بيمينه لاحتمال السراية فتجب دية واحترز بالممكن عن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فيصدق الجاني في قوله بلا يمين (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجاني (سبياً) للموت غير القطع (والولي سراية) من التطع فالأصح تصديق الولي بيمينه لأن الأصل عدم وجود سبب آخر ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب على الأول دية وعلى الثاني نصفها (ولو أوضح موضحين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه قبل اندماله) أي الإيضاح ليقصر على ارش واحد (صدق أن أمكن) بأن قصر الزمان بيمينه (والاحلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (ارشان قبل وثالث) لرفع الحاجز بعد الاندمال قبل الرفع بيمينه ودفع بأخاه دافعة للنقص عن ارشين فلا توجب زيادة

شكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة (قوله) واللام يقل والابان لم يمكن لأنه مشكل أذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة ارش بلا شك (فصل) فضعوا انما المرء بقوله والآن يكون الزمان طويلاً مع امكان فرض الاندمال (قوله) لرفع الحاجز عبارة الزركشي لأنه ثبت رفع الحاجز باعتباره رتبة الاندمال بيمين المجنى عليه فقد حصل موصحة ثالثة وجه الأصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزمني الارش وقد لم يقبل قوله في النسخة ووجب أن لا يقرب في الثالثة ولعل لازائدة (قوله) بعد الاندمال قبل الرفع بيمينه يريد أن الاندمال كائن قبل الرفع بيمينه بقوله بيمينه متعرجة قدر



\* (فصل الصحيح) \* (قوله) ثبوت أي بغير ثبوت للجنس عليه قيل الموت لكن جزم الراهي بخلافه في الكلام على قوله اقتلني والاقتلت ثم ان المراد ان القصاص ثبت لجلتهم لان كل واحد ثبت له كل قصاص ولو كان الوارث ثبت المال قيل لا يثبت له القصاص لانه يلزم ثبوت لكل المسلمين وفيهم القاصر والصحيح الثبوت لانه لجهة (قوله) كندية يجامع ان كلا حق مورث وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتل فاهله بخير النظرين ان احبوا قتلوا وان احبوا أخذوا والدية وجه الدلالة \* (١٧١) \* انه خيرهم بين القتل والدية والدية تثبت لجلتهم اتفاقا فكذا القصاص (قوله) وقيل للعصبة

أي الذي كور له كن ظاهر كلام الامام ان أصحاب الولا عي دخلون على هذا الوجه (قوله) ويجبس القتال أي كالموجود الحاكم مال ميت مغصوبا والوارث غائب فإنه يأخذه حقه لحق الغائب (قوله) وقيل لا يدخل العاجز الخ وهو المعتمد (قوله) ولو بد رأى أسرع (قوله) في قتله أي فكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه ولان ماله كالجور لكل الانفراد (قوله) فلزمه ضمان حق غيره أي كافي أنلاف المال المشترك بين المتلف وغيره (قوله) لانه استوفى أكثر من حقه أي فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف (قوله) فله قسطه حاصل هذا اذا اقتضى القصاص تعلفت الدية بترك الجاني دون المبادر قطعاً (قوله) وهذا صادق بنى العلم في صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فان جعلت الواو بمعنى أو تصح ولولا تصريح الشارح بلم لا يمكن ان النسفي في عبارة الشارح صرف الى المجموع فيصدق بمقالة الشارح اللهم الا ان يعتد بان تقدير لم لبيان الاعراب فقط وقوله وهذا راجع بعبارة المنهاج مع قطع النظر عن التصريح بلم في المعطوف (قوله) ويأذن له أي ولا يجوز الاذن لعدو الجاني (قوله) ولم يعزله أي بان يكون الذي فعله فعلاً لم يحصل به

\* (فصل الصحيح ثبوت) أي القصاص (لكل وارث) من ذوى القروض والعصبة كالدية وقيل للعصبة خاصة لانه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لانه لتسفي والسبب ينقطع بالموت فلا حاجة الى التسفي (وينتظر غائبهم) الى ان يحضر (وكالصبهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (ومجنونهم) في المسائل الثلاث ضبط الحق القيل (ولا يخفى بكفيل) لانه قد يهرب ويفوت الحق (وليفقوا) أي مستحقوا القصاص (على مستوف) له أحدهم أو غيره بالتوكيل وليس لهم ان يجتمعوا على مباشرة استيفائه لان فيه تعدياً للمقتصر منه (والا) أي وان لم يتفقوا على مستوف بان أراد كل منهم ان يستوفيه بنفسه (فقرعة) بينهم فن خرجت له قوله باذن الباقيين (يدخلها العاجز) عن المباشرة (ويستيب) اذا خرجت له (وقيل لا يدخل) لانها انما تجري بين المستوفين في الاهلية وفي أصل الروضة انه أصح عند الاكثرين والرافعي نقل ترجيحه عن الامام وجماعة وترجع الاول عن البغوي وهو أوجه (ولو بد رأى أحدهم قتله فلا يظهر لا قصاص) عليه لان له حقه في قتله (وللباقيين قسط الدية من تركه) أي المقتول وله مثله على المبادر (وفي قول من المبادر) لانه أنلاف ما يستحقه هو وغيره فلزمه ضمان حق غيره ومقابل الاظهر عليه القصاص لانه استوفى أكثر من حقه ومحل اذا علم تحريم القتل فان جهله فلا قصاص قطعاً وعلى وجوبه ان اقتصر منه فله قسطه من الدية في تركه الجاني كالباقين (وان يبادر بعد عفو غيره لزمه القصاص) اذا حقه في القتل (وقيل لا) قصاص (ان لم يعلم) بالعفو (و) (بحكم قاض به) أي بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الاوabin عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى ان لكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عفا بعضهم عنه كن من لم يعف ان يستوفيه (ولا يستوفى قصاص الاباذن الامام) أو نائبه لخطره والاحتياجه الى النظر لا اختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل) به مستحقه (عزر) واعتزله (ويأذن لاهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس لا طرف في الاصح) ولا يأذن لغير اهل كالشيخ والزمن والمرأة ويأذن له في الاستيناء به وعدم الاذن في الطرف لانه لا يؤمن ان يزيد في الايلاء بترديد الآلة فيسرى ومقابل الاصح لا ينظر لذات (ذن أذن) له (في ضرب رقبة قاصاً غير هاهنا) بقوله (عزر ولم يعزله) ذهاباً (وارتد لأخطأت وأمكن) بان ضرب ككفنه أو رأسه بما يلي الرقبة (عزله) لان حاله يشعر بحجزه وجب (ولم يعزر) اذا حلف (وأجرة الجلاد) وهو انسوب الاستيناء اخذ ودوا القصاصات وصب بأعقاب أو ساهه (على الجاني) في القصاص (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزمه أداؤه وان شاق على من نص والواجب على الخاني التمكن (ويقتصر على القتل) أي المستحق ذنب اذا أسكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد اخراجه قل الامم أو غيره من المباحين أخرجه منه وقتل

الاستيفاء (قوله) وأجرة جلاد ولم يقل المستوفى لقصاص وان كان الكلام فيه إشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصاً بهذا الباب (قوله) في القصاص النظر ما حكمه تقيد به بالقصاص (قوله) لانها مؤنة حق أي فكان ذلك كالحق والختان (قوله) والواجب على الجاني التمكن والاول قول لا يحصل التمكن الا بآية العفو عن الجثة (قوله) أي للمستحق ذلك ولا يقال أو خرقه سرية أخرجه الى نفس المقتول ولا يؤخر في الاطراف الى انه مال قتله الزر كشي



(قوله) وفي الحزب طاهره ولو كان الجاني فعل ذلك في وقت الاعتدال (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الاسباب نصره الزركشي ونقله عن صاحب البحر وغيره وأيده بقوله لم يمسك اليمن لا يجوز استيفاءه حتى يندمل قطع اليسار (قوله) ونحبس الحامل ولو من زنا (قوله) في قصاص النفس لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف لان فيه هلاك النفسين (١٧٢) وخرج بهذا حدود الله تعالى فلا تحبس فيها بل ولا يستودع

مع وجود مرضعة لبنائها على المسامحة  
فترضعه هي ثم يسلم للسكافل فان لم يوجد امتنع  
اقامة الحد عليها (قوله) والصحيح تصديقها  
لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكمنن ما خلق  
الله في أرحامهن ومن حرم عليه الكتمان  
وجب قبول قوله في الاطهار كالشهادة  
وقوله أيضا تصديقها قال الوردى  
بالمين قال الرافعي في باب القرائض  
وطهور مخايل الحامل كاف في الصبر  
وان لم تدعه المرأة فتنظر المخيلة إلى  
مدة الحمل وهي أربع سنين (قوله)  
مصدر خنق يخنق بضمها في المضارع  
وجوز المصنف فتح الذون (قوله)  
وله القطع ثم الحز لا يلزم من هذه العبارة  
أن يكون الولي ممكنا مباشرة الطرف  
فيخالف ما مررتنا وجهه قائل بذلك في  
مثل هذا (قوله) لم ترد الجوائف في  
الاطهر لا اختلاف تأثير الجوائف  
باختلاف محلها والثاني تراد أي طلبا  
للمائة (قوله) والاول من الخلاف  
الاول هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي  
قول له كفعله لانه قطع بحق روى البيهقي  
عن عمر وعلي رضي الله عنهما من مات  
في حد أو قصاص فلا دية له لان الحق قتله  
انتهى وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية  
(قوله) وقصد باحتها أي مع علمه بأنها  
اليسار (قوله) فهذه قضية ان  
قطعها لوسرى الى النفس فلا ضمان فيه  
(قوله) فكذبه قضية هذا انه لو صدقه  
يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص  
في اليسار ويبقى قصاص اليمين الا اذا  
أخذها عوضا وهذا الاستثناء عام في

صيانة للسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان  
أخرج قطعاً (و) في (الحزب والبرد والمرض) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الاسباب (وتحبس  
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبن) به من غير مد وهو اللبن أول التاج  
لا يعيش الولد بدونه غالباً (ويستغنى بغيرها) صيانة له (أو فطام) له (الحولين) ان لم يوجد ما يستغنى  
به عن أمه من مرضعة أولين بهيمة يحل شربه (والصحيح تصديقها في حملها بغير تخيلة) لان له أمارات تخفى  
تحتها من نفسها فتتظن المخيلة والثاني قال الاصل عدم الحمل (ومن قتل محمداً) كيف أو مثقل  
(أو خنق) بكسر النون مصدر (وتجريح ونجوه) كغراق والقصاص من شاهر (اقتص به) رعاية للمائة  
وسياق ان له العدول عن غير السيف اليه (أو بسحر فسيف) لان عمل السحر حرام ولا ينضبط (وكذا  
خمر) بان أوجرها (ولواط) بان لا يصغير (في الاصح) والثاني في الخمر يوجب مائة تكل أو ماء وفي  
الواط يدس في دبره خشبة قريبة من آله ويقتل بها (ولو جوع كنجوعه فلم يمت زيد) تجويعه حتى  
يموت (وفي قول السيف) يقتل به (ومن عدل الى سيف) عن غيره مما ذكر كخنق وتجويع (فله) ذلك لانه  
أسهل وأسرع قال البغوي وهو الاولي (ولو قطع فسرى) القطع الى النفس (فللولي خرقته) تسهلاً  
عليه (وله القطع) للمائة (ثم الحز) للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكامل المائة  
(ولومات بجائفة أو كسر عضد فالخز) فقط للولي (وفي قول) له (كفعله) أي الجاني فيجيبه أو يكسر  
عضده وان لم يكن في الجائفة والكسر لولم يسر بأقصاص والاول نظر الى عدمه فيهما (فان لم يمت)  
بالجائفة (لم ترد الجوائف في الاطهر) بل تحزرقته والثاني تراد حتى يموت والاول من الخلاف الاول  
قال الرافعي في الشرح أظهر عند البغوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين  
والروائيين وعبر في الروضة بدلهم بالاكثرين وعبارة المحرر فيستوفي القصاص بمثل ذلك أو بالسيف  
فيه قولان يرجح كثيرون الثاني وكنه لما تقدم عنه في الشرح سبق قلم مشى عليه في النهاج ولم يذكر  
في الروضة ترجيحاً عن أحد (ولو اقتص مقطوع ثم مات سراية فللولي خزوله عفو بنصف دية) والبد  
المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يداه فاقتص ثم مات) سراية (فللولي الخزان عفا فلا شيء)  
له لانه استوفى ما يقابل الدية (ولومات جان من قطع قصاص فهدر) لانه قطع بحق (وان مات) أي  
الجاني القاطع والمجنى عليه انتقص (سراية معاً أو سبق المجنى عليه فقد اقتص) بالقطع والسراية  
(وان تأخر فله نصف الدية) في تركه الجاني (في الاصح) والثاني لاشئ له لان الجاني مات من سراية  
بفعله وحصلت المقابلة ودفع بان القصاص لا يسبق الجناية وفي سبق المجنى عليه وجه ان له نصف  
الدية لان سراية الجاني مهدرة (ولو قال مستحق يمين أخرجها فأخرج يساراً وقصد باحتها) فقطعها  
المستحق (فهدره) أي لا قصاص فيها ولا دية سواء تلفظ بالاذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع انها  
اليسار أم لا ويعز في العلم (وان قال) المخرج بغد قطعها (جعلتها) حالة الاخراج (عن اليمين وطننت  
أجزاءها) عما (فكذبه) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فالاصح لا قصاص في اليسار)  
لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً (وتجب دية) فيها بالجعل المذكور ومقابل الاصح فيها القصاص  
لان قطعها بلا استحقاق (ويبقى قصاص اليمين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي المسئلة قبلها (وكذا

الاحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضاً ان يظن انها اليمين بخلاف ما لو ظن انها تجزئ عن اليمين (قوله) لا قصاص لو قال  
أي سواء قال القاطع طنت أنه أباحها أو علمت انها اليسار وأما لا تجزئ أم طنت انها اليمين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين



(قوله) ظننتها الخ خرج مروة لعلنا انيسار وانها لا تجزئ أو ظننت الاباحة أو دهشت فان قصاص اليسار واجب وبقي حالة رابعة وهي ان يقول لم أسمع منه الا آخر - يسارك فأخرجتها قال الشيخان في كتب الاصحاب انه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم ان الفعل المطابق للسؤال كالاذن ان يلحق بصورة الاباحة انتهى والحاصل ان المخرج ان قصد الاباحة هدرت يده والا فهي مضمونة بالدية الا في حالة الدهشة على ما سلف فبالقصاص واليمين قصاصها باق الا اذا أخذ اليسار عوضا \* (فصل موجب العمد القود) \* الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل فأوجب القصاص ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بحديث من قتل له قاتل فهو بخير النظرين اما ان يودي واما ان يقادور بآن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما ان ما مع الخف بخير بين المسموح والغسل والغسل هو الاصل قال الامام ولو قلنا بالثاني فلهنا نذكر كون القصاص مقصود الغرض الزجر (قوله) بغير عفو كان مات الجاني (قوله) وهو القدر المشترك يريد أنه ليس واحدا معينا منهما ولكنه مبهم علينا \* (١٧٣) \* بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق في ضمن أي معين منهما (قوله) وعلى القوانين قال

لو قال المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (ظننتها اليمين وقال القاطع) المستحق أيضا (ظننتها اليمين) أي فلا قصاص فيها في الاصح وتجب ديتها ويبقى قصاص اليمين \* (فصل موجب العمد) \* في نفس أو طرف وهو بفتح الجيم (القود) بفتح الواو أي القصاص وسمى قودا لانهم يقولون الجاني بجمل وغيره قاله الازهرى (والدية بدل) عنه (عند سقوطه) بغير عفو أو بعفو عنه عليها (وفي قول) موجه (أحدهما سهما) وفي المحرر لا بعينه أي وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منهما (وعلى القولين للولي عفو) عن القود (على الدية بغير رضى الجاني) لانها بدل القصاص على الأول واحد ماصدق موجه على الثاني (وعلى الأول لو أطلق العفو) عن القود بان لم يتعرض للدية (فالمذهب لاديه) وفي قول أو وجه من طريق يجب لانها بدله والأول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الدية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان اللغى كالعفو (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الدية ثبت) الغير المعفو عليه (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القصاص (والا فلا) ثبت (ولا يسقط القود في الاصح) لان العوض لم يحصل والثاني يسقط لرضاه بالصلح عنه وعلى هذا قال البقوي هو كما لو عفا مطلقا أي فيأتي فيه الخلاف السابق (وليس لمحجور فلس عفو عن مال ان أوجبا أحدهما) للتفويت على الغرماء (والا) بان أوجبا القود بعينه (فان عفى) عنه (على الدية ثبت وان أطلق) العفو (فكالمسبق) أي ان المذهب لاديه (وان عفى على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شيء) وقيل يجب الدية بناء على ان اطلاق العفو يوجبها فليس له تفويتها ودفع بان المفسد لا يكاف الا كتساب (والمبذر) بالمعجزة (في الدية كمفسد) فلا تجب في صورتي العفو (وقيل كصبي) فوجب (ولو تصالحا عن القود على ما تبي بغير لغا ان أوجبا أحدهما) لانه زيادة على الواجب (والا) بان أوجبا القود بعينه (فلاصح المحجة) لانه بدل عن الواجب بالاخيار والثاني يقول لاديه خافه فلا يراذعها (ولو قال رشيد) لاخر (اقطعني ففعل فهدر) أي لا قصص فيه ولا دية (فان سري) القطع

أي معين منهما (قوله) وعلى القوانين قال الامام رحمه الله اذا كان بخير على القوانين ورجع الدية عند الموت في العبارة المشهورة لترجمة القولين تكلف والعبارة الناصة على المقصود ان يقال العمد يقتضي ثبوت المال لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص لو ثبت تعاوبدلا لأصلا ومعارض قولان (قوله) للولي عفو لو كان الولي السلطان فالظاهر تعين الدية على الثاني دون الأول (قوله) وعلى الأول سكت عن التفريع على المرجوح لانه طويل ولا عمل عليه (قوله) فالمذهب لاديه لكن له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا على الثاني تعينت الدية (قوله) لانها بدل أي واطاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء الآية وأجيب بأنها محمولة على العفو على الدية (قوله) لغا لو فرغنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجبت أو عفو عنها فلا قود ولو تراخي

الزمن (قوله) ولو عفا الخ قال الزركشي هو تفريع على القولين خلاف متوهمه العبارة أقول لكن السارح حمل العبارة على التفريع على الأول خاصة بدليل قوله فيأتي فيه الخلاف فتأمل على ان الزركشي ذكر آخر امثل هذا (قوله) لرضاه بالصلح فهو نظير ما لو صالح عن الرذبان عيب على مال قل الزركشي قضية انتظير انه لو وقع الصلح مع العلم بفساده سقط القود قطعا قال وهو متجه (قوله) فذهب الى آخره قال الراعي ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالقيد بالنفي أول وان قلنا بوجوبه فهنا وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كاف المفسد ان يطلق لثبت المال لكن تصليفا لا كتساب انتهى فلهذا عبر المؤلف بالمذهب (قوله) وقيل يجب لانه لو أطلق العفو لوجب نظر المبنى عليه فيكون النسفي كالا سقاط بما له حكم الوجوب (قوله) في الدية أي بخلاف القود (قوله) وقيل كصبي أي لان جرمه حق نفسه فتلغو عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شيء أو وهب له لم يصح رده قال غيره كالا يصح اعراضه عن النعمة بخلافه انفسر في كل ذلك (قوله) على ما تبي بغير أي بالصفة الواجبة (قوله) لانه الخ أي فكان كالصلح من مائة درهم على ما تبي عن الواجب وهو القود



(قوله) وفي قول تجب دية كامة في الثانية ونصفها في الاولى أما القود فلا يجب قطعاً (قوله) الى النفس أما السراية الى العضو فستأني (قوله) ولا تنفس شرط هذا ان يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلو أجافه فعني عن قوده ثم سرت وجب القصاص في النفس لانه عني عن قود ما لا قود فيه (قوله) اتفاقاً اي سواء كان بهذه اللفاظ أم بلفظ الوصية (قوله) وتجيب الزيادة أما اذا لم يتعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكما سبأني (قوله) في عفوه أي اذا كان بلفظ أبراء أو اسقاط بدليل ما يأتي عن الشارح \* (١٧٤) \* قريباً من قوله ولو كان العفو عما يحدث

بلفظ الوصية (قوله) فان لم نصح الوصية لم كذا هو في الراجح وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الأبراء لوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفي بها الثلث سواء صححنا الأبراء عما لم يجب أم لا هذا ما بين لي وهو ظاهر (قوله) سواء لم ينظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية (قوله) في الأصح وجهه انه عني عن اجناية في الحال فيقتصر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال (قوله) في الأظهر السابق مراده بذلك القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته (قوله) ومن له قصاص متقدم في عفو المجني عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجني عليه (قوله) بسراية اخترع عن المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه اذا عني عن أحدهما لا يسقط الآخر (قوله) مجانا كذلك الحكم لو كان على هوض (قوله) والأظهر وجوب دية استئني ابن أبي عصرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدوره ان قتل قال فلعفو لغو ولا ضمان لكن الأصحاب أطنقوا انفوين (قوله) وجوب الدية لانه بان قتله بغير حق (قوله) وهي لورثة الخافي غرضه من هذا ان العافي لو عفا على مل لم يستحق الذي على الوكيل وانما هو لورثة الجاني

أوقال اقلني) فقتله (فهدر) للاذن (وفي قول تجب دية) بناء على انها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالبناء للفعول أي عضوه (فعني عن قوده وارشه فان لم يسر) القطع (فلا شيء) من قصاص أو ارش فيه (وان سرى) الى النفس (فلا قصاص) فيه في طرف ولا تنفس لان السراية من معفوعه (وأما ارش العضو فان جرى) في لفظ العفوعنه (لفظ وصية كوصيت له بارش هذه الجناية فوصية لقاتل) الاظهر صحتها كمتقدم في بابها فان أبطلت لزم ارش العضو وان صححت سقط ارشه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى (لفظ أبراء أو اسقاط أو عفو سقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقاً وفي بانه اسقاط ناجز والوصية ما تعلق بالموت (وتجب الزيادة عليه) أي الارش (الى تمام الدية) للسراية (وفي قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أي الزيادة وهذا ومقابلته الرابع القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أو وصيت له بارش هذه الجناية وارش ما يحدث منها أو تسرى اليه بني على القولين في الوصية للقاتل ويجبي في جميع الدية ما تقدم في ارش العضو في الوصية ولو قطعت يده فعفا عن ارش الجناية وما يحدث منها فان لم نصح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صححت سقطت بكاملها ان وفي بها الثلث سواء صححنا الأبراء عما لم يجب أم لم نصحها لان ارش اليدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شيء (فلو سرى) قطع العضو العفو عن قوده وارشه (الى عضو آخر) كان قطع أصبعه قنأ كل باقي الكف (واندمل) القطع الساري الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الأصح) والثاني ينظر الى انها من معفوعه ويضمها أيضاً في التعرض في العفو لما يحدث من الجناية في الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع (لوعفا عن النفس فلا قطع) له لان مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله خرافقة في الأصح) لاستحقاقه والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا عن النفس مجانا فان سرى القطع بان بطلان العفو) ووقعت السراية قصاصاً (والا) أي وان وقف (فيصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً) عفوه (فلا قصاص عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وانما عليه لاعلى عاقلة) أي فتكون حالة في الأصح مغلظة في المشهور وهي لورثة الجاني (والاصح انه لا يرجع بها على العافي) لانه محسن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفوه بعد خروج الامر من يده لغو والخلاف في قوله وانما وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فشكلها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل) خرم في أصل الروضة بترجيح الاول أيضاً والراجح في الشرح عزاء ترجمه للبغوى وقال في المحرر ربح الأول

\* (كتاب الديات) \*

جمع دية والهاء عوض من واو فاء الكلمة يقال ودبت القليل أعطيت دية وبيانها يأتي (في قتل الحر

(قوله) لاعلى عاقلة لانه عامد في فعله غاية الامر ان القصاص سقط للشبهة وعلة مقابلة انه فعل معتقد الا باحة (قوله) جازا ما النسك فواضح وأما ان صدق فلان ما جاز الصلح عنه صح جعله صدقاً \* (كتاب الديات) \* آخرها عن القصاص لانها بدلة (قوله) في قتل الحر خرج الرقيق فانه عنب فيه المالية فوجدت الفدية



(قوله) خلفه في الحديث في بطونها أولادها قال الراعي اختلف فيه فقيل تأكيدي ونيل اسم الخلفة يقع أيضا على التي ولدت معها أولادها انتهى  
ثم قيل جميعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمراة تجمع على نساء (قوله) في الخطأ ولو يفعل صبي عمدا اذا جعلنا  
عمده خطأ وجوز ان الرفعة ان يغلف بالتثنية قال كما غلف به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الاشهر الحرم مثلا (قوله) جمع حقة وجدعة يريدان الذكر  
منهما لا يجزئ (قوله) فان قيل خطأ خرج غيره فانه لا يراد تغليفه بذلك لان المكر لا يكبر كما في غسالات الكلب لا يطلب فيها تثنية  
(قوله) في حرم مكة سبب التغليف فيه تأمينا لداخله فاذا غلظ على الامة في شأن طهره وصيده والضمان بالآدمي أولى بالتغليف (قوله) ذي العقدة الخ  
قال في شرح مسلم الاخبار تظافرت بعدها \* (١٧٥) \* على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من يدأ بالمحرم لتكون من سنة واحدة

انتهى واختص المحرم بالتعريف لكونه  
أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون  
دائما أول العام (قوله) المدينة قال  
بعض الاصحاب الا ان قلنا بضمان سيده  
قال بعضهم ولو ضمنا لا اختصاص مكة  
بالنسك (قوله) لما سأتى في بابها منه  
ان شبه العمد مرتدين العمد والخطأ  
فأعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر  
من جانب وحديث الحامل التي ماتت  
برمية الحجر (قوله) عشت الرذائعا  
أخفت به لأنها تشبه من حيث كونها  
عوضا عن شيء بخلاف الانحية مثلا  
(قوله) ومريض من عطف الخاص على  
العام منه عليه مثلا يتوغم صحة أخذه من  
الابل المراض كزكاة كذا قيل وفيه  
نظر فان المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ  
في الزكاة من مثله (قوله) في الذمة  
كالمسلم فيه اشارة الى الفرق بين هذا  
وبين الزكاة في أخذ المريض من  
المراض تعتق الزكاة بالعين (قوله)  
بأهل حيرة اشارة لذلك بالتقويم (قوله)  
والاصح أجزاءها الخ أى لصدق الاسم  
عليها (قوله) فيها أى تسير عليه  
(قوله) من غالب ابل بلده أى لأنها  
عوض متلف فاعتبر الغالب لا بلد المتلف  
(قوله) فاقرب كما في القطرة (قوله)

المسلم مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جدعة وأربعون خلفه أى حاملا) لحديث الترمذي  
بذلك وسواء أوجب القصاص فعنى على الميتة أم لم يوجبه كقتل الواالد الولد والبغير يطلق على الذكر  
والانثى والخلفة بفتح الخاء المحجة وكسر اللام وبالفاء (ومخمس في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا  
بنات لبون وبنو لبون وحناق وجداع) جمع حقة وجدعة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان  
قتل خطأ في حرم مكة أو الاشهر الحرم ذى العقدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الخاء على المشهور  
فهما (والمحرم ورجب أو محرم ما ذارحم) كالام والاخت (مقتلة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها  
ولا يلحق بحرم مكة حرم المدينة ولا الاحرام ولا بالاشهر الحرم رمضان ولا أثر لمحرم الرضاع والمصاهرة  
ولا اقريب غير محرم كولد الم (والخطأ وان تلت) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (موجلة)  
لما سأتى في بابها (والعمد) أى دية (على الجاني مجلة) على قياس أبدال المتلفات (وشبه العمد)  
أى دية (مثلة على العاقلة موجلة) التثنية لحديث النساء وغيره والباقي لما سأتى في بابها  
(ولا يقبل معيب بميت الرق في البيع) (ومريض الابرص) أى المستحق بذلك بدلا عن حقه في الذمة  
السالم من العيب والمرض (ويثبت حمل الخلفة بأهل خبرة) أى عدلين منهم (والاصح أجزاءها قيل  
خمس سنين) وان كان الغالب ان الناقة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها  
حكاية الخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة او الجاني (وله ابل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب  
ابل بلده) ان كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القليلة (والأى وان لم يكن له ابل) (فغالب) بالجرأبن  
(بلدة بلدى او قيلة بدوى والأى وان لم يكن في البلدة او القيلة ابل) (فاقرب) بالجر (بلاد) أى فن  
غالب ابل الاقرب ويلزمه النقل ان قربت المسافة فان بعدت بان كانت مسافة القصر وعظمت القوة  
والمشقة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل الى نوع وقية الابرص) فيجوز العرول به قال  
في البيان هكذا أطلقوه وليكن مبنيا على جواز الصلح عن ابل الدية أى والاصح منعها لصفقتها  
(ولو عدت) الا بل في الموضع الذى يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن امثل (فاقديح)  
الواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) قصة لحديث يثبت رواه ابن حبان وغيره (واخذيد)  
أوجب (قيمتها) ببيعة مملوغة يوم وحبو التسليم (بمقدمه) الغالب (واب وجد بعض) منها  
(أخذ وقية ابائى وامراة واخذنى) فى ادية (كنصف) دية (رجل نسا وحرما) بضم الجيم روى  
البهيقي حديث دية المرأة نصف دية الرجل والحق بعها جرحها وما الخنثى بفسا وجرحها لان زيادته  
عليها من كونها (و) دية (يهودى ونصرانى ثنت) دية (مسلم) اخذ من حديث عمرو بن

ولا يعدل الى نوع ظاهره وكونه أعلى وبه صرح الراعي رحمه الله تكن نقل انتض على الاجباد فيه ونسب تجمع من الاصحاب (قونه) هكذا  
أطلقوا ضمير فيه يرجع الى قوله فيجوز (قوله) فالتسليم الخ ظاهره التحيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أى الله عز وجل أهلها  
والورق على أهلها فأوى كلامه لتسوية (قونه) أو اثنا عشر ألف درهم قضيته ان الدينار يقابله اثنا عشر درهما (قوله) لحديث لكنه  
مرسل (قوله) بمقدمه أى كفى بلدات متلفات (قوله) أخذت من اليسور لا يسقط بالمعسور (قوله) وقية أى على الجديد وعلى القديم قسطه  
من التقد (قوله) والمرأة الخ لما فرغ من مغلطات اذ دية شرعى متلفاتها الا نوة ثم الكفر الى آخر ما قرره (قوله) نفسا أى بالاجماع  
(قونه) وجرح أى بتمس



(قوله) أربعة آلاف قال الزركشي فاعتبر الثلث في الدراهم فقصه عليه الأبل وذهب أبو خنيفة إلى إيجاب دية مسلم ومالك إلى إيجاب النصف منهم من أوجب الثالث فأخذ به الشافعي للاتفاق عليه ومنه تعلم أن دليل إيجاب الأبل فيه الإجماع (قوله) أيضا أربعة آلاف وأما إيجاب الأبل فيه فدليله الإجماع لانه أقل مما قيل (قوله) ويعبر عن ذلك إشارته إلى القياس الذي ثبت به الحكم المعتضد بقول الصحابة (قوله) أي عابد وثن (تبيينه) المتولد بين مختلفي الدية يلحق بأعظاهما قيل ويشكل بالخنثى حيث ألحق بالمرأة \* (١٧٦) \* قال السهيلي ولا يقال وثن إلا لمن كان من

غير خنثى كالنحاس وغيره (قوله) له أمان ظاهره عوده إلى الوثني فقط وينبغي عوده إلى الكل (قوله) والأفك مجوسي اعلم أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم تبلغه دعوة نبي أصلا وفيه طريقان أحدهما قولان أرجحهما وجوب الأخس والثاني دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعبر المصنف بالذهب فتخرج بالنظر لهذا فنسندفع الاعتراض بأن الخلاف في غيره أوجه وبقي من المنقصة لرق والاحتسان وسبب بيان

\* (فصل في موضحة الرأس) \* (قوله) أخذنا مما ذكرنا ذلك لأن الواجب في شيئين يوزع عليهما عند الانفراد (قوله) وقيل حكومة على هذا هل تبلغ أرش موضحة ترد فيه جواب القاضي ثم قال لا ينبغي بها (قوله) خمسة عشر ونقل من غير إيضاح فهل يجب عشرة أبعرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الإيضاح (قوله) فهشم الأتبان بالواو أولى (قوله) لحكومة أي ولا يجوز أن يبلغها أرش الموضحة (قوله) ففيه حكومة وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتمالهما على المحاسن والحواس ولذا لا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه (قوله) كالمستثنى

شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال به عمرو وعثمان رضي الله عنهما (و) دية (مجوسي) ثلثا عشر (دية مسلم) كما قال عمرو وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم ثمانمائة درهم ويعبر عن ذلك بخمس دية الذمي وهو من له كتاب ودين كان حقا وتخل ذبيحته ومناجنته ويقرب بالجزية وليس للمجوسي من هذه الخمة إلا الخامس فكانت دية خمس دية (وكذا وثني) أي عابد وثن بالثلثة أي ضم (له أمان) بأن دخل النار سولا فقتل ومثله عابد الشمس والقرأى دية دية مجوسي والمرأة في الأربعة على النصف مما ذكر (والذهب أن من لم يبلغه الإسلام) وقيل (أن تمسك بدين لم يبدل فدية دية) دية وقيل دية مسلم لعذره (والا) بأن تمسك بدين يبدل (فكمجوسي) دية وقيل دية ذلك الدين

\* (فصل في موضحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم) \* أي منه (خمس أبعرة) لحديث في الموضحة خمس من الأبل رواه الترمذي والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكرو والأنثى (و) في (هاشمية مع إيضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمية عشر من الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على زيد (ودونه) أي وفي هاشمية من غير إيضاح (خمس) أخذنا مما ذكرنا وقيل (حكومة) ككسر سائر العظام (و) في (منقلة) وهي مسبوقة بهشم وإيضاح (خمس عشرة) بعير الحديث عمرو بن خرم بذلك رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم ورواه من حديثه ما سبق في الموضحة (و) في (مأومة ثلث الدية) الحديث عمرو بذلك أيضا وقيل بها الدامغة وقيل تراد حكومة خرق الخريطة وقيل فيها الدية لأنها تذهب ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر ونقل ثالث وأتم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيرا وثلث بعير وهذا كله في المسلم الذي كره في الموضحة مثلا نصف عشر دية فتراعى هذه النسبة في حق غيره ففي موضحة المرأة بعيران ونصف والذمي بعير وثلثان والمجوسي ثلث بعير وعلى هذا القياس (والشجاج قبل الموضحة) من الحارصة وغيرها المتقدمة (ان عرفت نسبتها منها) أي من الموضحة بأن كان على رأسه موضحة إذا قيس بها الباضعة مثلا عرف ان المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم (وجب قسط من أرشها) أي الموضحة (والا) أي وان لم تعرف نسبتها منها (لحكومة كجرح سائر البدن) أي باقية كالأيضاح والهشم والتقبيل ففيه حكومة (وفي جائفة ثلث دية) الحديث عمرو بن خرم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا كالمستثنى مما قبله (وهي جرح ينفذ) بالجمجمة (إلى جوف كبطن وصدر وتغرة شجر) بضم المثناة (وجبين وخاصة) أي كداخل المذكورات وصور في الجبين بما نقل عنهم من أن الجرح النافذ منه إلى جوف الدماغ جائفة ووجهه العدول عن قول المحرر وغيره الجبين المفهوم مما ذكره مع ومنه الورث وليس من

وذلك لأن جروح باقي البدن ليس فيها مقدار الجائفة (قوله) مما قبله الذي قبله قول المتن كجرح (قوله) وهي جرح منفذ إلى جوف أي الجوف وتكون ذلك بأبرة وبحورها (قوله) وتغرة شجر كأنها التغرة التي في أعلى الصدر بين الترقوتين (قوله) وصور في الجبين لك أن تقول هذا التصوير جرح إلى أن ذلك مأومة فالحق ما في المحرر إلا أن يقال لا بد في الجائفة من خرق الجلد أعني خريطة الدماغ فإن قيل هذه تكون دامغة قلنا نعم وإن كان الدامغة لم تقدم لها دية في انتهاج (قوله) المفهوم مما ذكرنا الذي ذكر قول المتن كبطن إلى قوله وخاصة إلا قوله وجبين فليس مما ذكر (قوله) ومنه الخمة فيه جرح إلى قوله مما ذكر



(قوله) موضحة غيرهما ماله مقدار كذلك وعلى ذلك انظر الى انفسه (قوله) لان الجناية عبارة الامام لانه بازالة أحدهما اثبت الجناية على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجب أكثر من ارش الموضحة فأولى (قوله) عمدا وخطأ نصب أمان على ترع الخافض أو صفة مصدر محذوف (قوله) أو شملت رأسا ووجها خرج ما لو شملت رأسا وقتنا \* (١١٧) \* فلا خلاف في ايجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لو عمت الجهة

والخلف موضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الانصاع (قوله) أو موضحة غيره أي فغيره مجرور ويجوز أيضا رفعه عطفا على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه اقامة له مقام المضاف اليه (قوله) كموضحة من جملة ما دخل في التشبيه عدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها الشارح وقد تعرض لها الزركشي فقال لو وسع غيره الجائفة من الظاهر والباطن تعددت والافح كومة على الموسع (قوله) وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ ظاهرا اتحاد الجائفة بذلك وهو خلاف ما في الروضة وأصلها حيث قال لا يعنى في اختلاف حكم الجائفة وانقسامها الى عمدا وخطأ مذهب في الموضحة والجواب عن الشارح رحمه الله ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أي فهما جائفتان (قوله) اغبار الخ أي كما ان الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها (قوله) لانه في مقابلة الخ وفارق ذلك غير الثغور وان كان الغاب على الموضحة الاتهام فلا يلزم أهدار الموضحات دائما بخلاف السن فان الجني عليه يتقل الى حالة أخرى يضمن فيها (قوله) بقسطه وقيل حكومة فلو آخر الماتن قوله لا حكومة الى هنا لا فاد ثبوت الخلاف في البعض (قوله) لحكومة هذا يشكل على قطع الجائفة بها (قوله) وفي كل جفن وان لم يكن

الجوف داخل الفم والانف ولا يختلف أرش موضحة بكبرها) والكبيرة وغيرهما سواء في أرشها المتقدم (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد قيل أو أحدهما فوضعتان) وجهه في الثانية وجود طائرين الموضعين والاصح فيها واحدة لان الجناية أثبت على الموضع كله كما يتبعه بالايضاح ولو عاد الجاني فرفع الخاجر بينهما قبل الاندمال لزمه أرش واحد على الصحيح وكذا لو تأكل الخاجر بينهما لان الحاصل بسراية فعله منسوب اليه (ولو انقسمت موضحة عمدا وخطأ أو شملت رأسا ووجها فوضعتان وقيل موضحة) نظرا للصورة والاول نظر الى اختلاف الحكم أو المجل (ولو وسع موضحة فواحدة على الصحيح) كما لو أتى بها ابتداء كذلك والثاني ثنتان (أو) موضحة (غيره قنتان) لان فعله لا يبنى على فعل غيره (والجائفة كموضحة في التعدد) وعدمه فلو أضافه في موضعين بينهما لحم وجلد قيل أو أحدهما فخاقتان ولو رفع الخاجر بينهما أو تأكل كل فواحدة على الصحيح وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ (ولو نفذت) بالجمعة (في بطن وخرجت من ظهر فخاقتان في الاصح) اعتبار الخارجة بالداخلية والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنائله طرفان فثنتان) حيث الخاجر بينهما سليم (ولا يسقط الارش بالثام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الذاهب والالم الحاصل (والمذهب ان في الاذنين دية لا حكومة) وهو قول أبو وجيه مخترج وجهه بان السمع لا يحلها وليس فيها منفعة ظاهرة واستدل الاول بحديث عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون من الابل رواه اندارقطي والبيهقي وسواء فيها القطع والقطع والسميع والاصم (وبعض) منهما (بقسطه) من الدية وهو صادق بواحدة فثنتان النصف وبه صرح في المحرر وبيعضا ويقدر بالمساحة (ولو أيسهما) بالجناية (فدية وفي قول حكومة) لان منفعتهم لا تبطل بذلك وهي جمع الصوت ليصل الى الاصباح ومحل السماع وعورض بطلان المنفعة الاخرى وهي دفع الهوام بالاحساس (ولو قطع يابستين فحكومة وفي قول دية) الاول مبني على الاول والثاني على الثاني كما في المحرر (وفي كل عين نصف دية) حديث عمرو بن حزم في العين خمسون من الابل رواه مالك وحديثه أيضا وفي العين الدية رواه النسائي وابن حبان راخا كم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أي ذى عين واحدة ففيها نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر اليه (وكذا من بعينه ياض لا ينقص الضوء) ففيها نصف الدية (فإن نقص قسط) منها فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالجمعة التي لا ياض فيها (فإن لم ينضبط) النقص (حكومة) فيها وسواء كان الياض على الياض أم السواد أم الباطر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كن (لأعمى) ففي الاربعة الدية على قيام ان في متعدد من جنس اسية تقسم على افراده كعينين والاذنين (و) في (مرن) وهو لان من الانف مشتمل على طرفين وخاجر (دية) حديث عمرو بن حزم وفي الانف اذا استوصل المارت الدية كسنة وحديث طاوس عن النبي في كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الانف اذا قطع مرنمة من الابل رواه ما سمي في ولا يرا في قطع القصبة مع شيء وتدرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من ضرفيه واخا جرتلت) من الدية (وقيل في الخاجر حكومة

٤٥ في هـ ب (قوله) على قياس الخير يدانهم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب الماوردي في قوله انه ورد في كتاب عمرو (قوله) وقيل في اخا جرم الخ على هذا لو قطع طبقة سبع اخا جرم وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من استنبهات محل الخلاف اذا أمرد الخاجر خناية لكر عبارة انصف في حكاية لوجه تمارول ملو قطع أحد الطرفين مع اخا جرم وواجبه نصف الدية وحكومة



(قوله) وفي كل شفة خالف ما بين قفتار في السقلى الثلثان أى حركتها وفي العليا الثلث (قوله) وفي اللسان تسلسل الشافعى فى الامم وكذا ابن المنذر فيه الاجماع (قوله) سواء الخ لو أبطل نفعا بالكلية فكذلك (قوله) أو تنصت طاهره ولو بجناية (قوله) ففيها الارش لنقص البطش (قوله) فلا شئ يعنى لادبته والافال الحكومة واجبة (قوله) والثانى تحب أى لو عاد \* (١٧٨) \* بعضها ثم مات فالظاهر عدم مجيء

هذا القول (قوله) وهي تتن  
وتلاثون أربع ثانيا وأربع ربا عيات  
وأربع نحو احك لعله وأربع أياب  
واثنا عشر رحي وأربع فواجذ وهي  
أقساها وأخرها نباتا ويسمى ضرر  
الحلم وفي الغالب لا تنبت إلا بعد البلوغ  
من الناس فمن لا يخرج له شيء منها  
يكون أسنانه ثمانية وعشرين ودهنهم من  
يخرج له أسنان فتكون ثلاثين قال  
معضهم وفي الحديث حتى بدت فواجذه  
ريد شفاها النضو احك وانما وجب في  
زائد هنا جناية لان نباتها مختلف ويتقدم  
ويتأخر بخلاف الاصابع مثلا (قوله)  
وفي كل يد مثل ابن المنذر فيه الإجماع  
(قوله) أي قطع ذكره على إرادة العضو  
ثم هذا السيد بالنظر إلى قوله فان قطع فوقه  
والألف لواقظ الاصابع وحببت دية اليد  
(قوله) في كونه هذا يشكل عما صححه  
في الرضة من ان القصة تتبع الألف  
(قوله) وفي أصابعها وكذا الأعمال  
سبعة عشر شهيرة وثلاثة أصابع عشرة  
وفي أسنوع (قوله) العشر أي  
باصابع (قوله) ومن دقة أي ولوم  
الأسن (قوله) وفي كل أسنوع أي وكما  
سنة يد يد على الأصابع كذلك  
يد الأيدي ليس ترك  
الأسنوع (قوله) وفي  
أسنوع يد يد تعرف من حلم

وفيهما) أى فى الطرفين (دية) لأن الجمل والمنفعة فيهما وقال الأول وفى الحاخز (و) فى (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن خرم وفى الشفتين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) فى (السان) لناطق (ولولا لكان وأرت) بالأساة (والثغ) بالمثلثة (وطفل دية) لحديث عمرو بن خرم وفى اللسان الدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهوراً ثم نطقاً بنجربكه لبكاء ومص) فإن لم يظهر فحكومة (ولأخرى حكومة) فإن ذهب ذو قعر وجبت الدية (و) فى (كل سن) لذكر حرم مسلم خمسة أبغرة) لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص فى كل سن خمس من الإبل رواه أبو داود وحديث عمرو بن خرم وفى السن خمس من الإبل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السخ) بكسر المهملة وسكون النون وأعجام الخاء وهو أصلها المستر بالحم (أو قلعهابه وفى سن رائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص المنافع (فكحجة) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) فى سنها (او تنقصت) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كحجة) ففيها الارش والثانى فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن سبي لم يشغر) بضبطه المتقدم أى من أسنانه التى تسقط وتعود غالباً (فلم تعد) وقت العود وبأن فساد النبت وجب الارش السابق (والأظهر انه لو مات قبل البيان) للبحال (فلا شئ) لأن الأصل براءة الذمة والظاهر العود لو عاش والثانى يجب الارش لتحقيق الجناية والأصل عدم العود (و) الأنظر (انه لو قلع سن مشغور فعاد لا يسقط الارش) لأن العود نعمة جديدة والثانى قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهى ثنتان وثلاثون (فجسابه) ففيها مائة وستون بعيراً (وفى قول لا تريد على دية ان اتخذ جان وجناية) كأن يسقطها بضربة ولو أسقطها بضربات من غير تخلل اندمال ففيها القولان وقيل تراد قطعاً كما لو تخلل الاندمال بين كل سن وأخرى أو تعددت الجاني (و) فى (كل لحي) بفتح اللام (نصف دية) كالاذن واللحيان منببت الأسنان السفلى (ولا يدخل أرش الأسنان) وهى ست عشرة (فى دية اللحيين فى الأصح) والثانى يدخل اتباعاً للاقل الأكثر ففيهما بأسنانهما على الأول مائة وثمانون بعيراً وعلى الثانى مائة وقد لا يكون عليهما أسنان كلحى طعل لم تنبت أسنانه أو شج تناثر أسنانه (و) فى (كل يد نصف دية ان قطع من كف) فإن قطع فوقه فحكومة أيضاً (فى كل أصبع عشرة أبغرة) فى (كل أنملة) من غير إبهام (تاب العشرة) فى (أنملة إبهام نصفها والرجلان كاليدين) فى جميع ما ذكر فى قطع كل رجل من القدم نصف دية ومن فوقه حكومة أيضاً وفى كل أصبع مهم عشرة أبغرة وأنامل أصابع الرجل كأنامل أصابع اليد كذا قالوا روى النسائي وغيره من حديث عمرو بن خرم فى اليد الواحدة نصف دية وفى الرجل واحدة نصف دية وفى كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل (وفى حلمتها) أى المرأة (ديتها) فى كل واحدة وهى رأس الثدي النصف لأن منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد لا يسع ولا يراد شطع الثدي معها شئ وتدخل حكومته فى ديتها فى الأصح (و) فى (حلمته) أى الرجل (حكومة) وفى قول دية كالمراة و الفرق الأول بانتفاء المنفعة فيه (وفى اثنين) أى حديث البضرب (دية وكذا ذكر) لحديث عمرو بن خرم فى الذكر وفى الاثنين الدية رواه أبو داود

الرجل له أيد من ممريرين عمودين على راسه الذي تسمى الرية تسمى قال الامام ولونها في الغالب سخام لون  
الرجل وهو ما يسمى بالرجل



(قوله) رعين اي لان الغنة ضعف في الثقب لا في نفس الذك (قوله) لان معظم منافع الذك كراى فهي كلاصابع مع الكف (قوله) مهاى كالسنة  
(قوله) وهما حرفا الفرج هو تابع للازهرى حيث قال الاسكان ناحيتا الفرج والشفران اطرافهما كما كان أشفر العين أحدهما  
وقال غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقم (فرع) في العقل دية تدمر لانه أشرف المعاني (قوله) وحيا  
اى لاختلاف المحل ثم العقل محله القلب وقبل \* (١٧٩) \* الرأس وقال الامام لا محله معين (قوله) وفي قول يدخل وجهه هذا بان العقل شبه

والنساء وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذك (لصغير وشيخ وعنين) فقيه دية (وحشة كذا) (قوله)  
ففيه دية لان معظم منافع الذك كراى فهي لذة البشارة تتعلق بها (وبعضها بقسطه منها وقيل من الذك)  
لانه المقصود بكمل الدية (وكذا حكم بعض مارن وحلة) اى يكون بقسطه من المارن والحلة وقيل  
بقسطه من جميع الاتف والتدي بناء على اندراج حكومة قصبة الاتف وحكومة التدي في دية المارن  
ودية الحلة وقد تقدم (وفي الالين) وهما موضع التعود (الدية) كالائتين والمرأة كالرجل في اليها  
ديتها وفي الواحدة النصف ولو قطع بعض احدهما اوجب قسطه ان عرف قدره والا فالحكومة (وكذا  
شفرها) اى المرأة وهما حرفا الفرج فهما ديتها كالالين (وكذا سلخ جلد) فيه دية السلخ منه (ان  
بقي) فيه (حياة مستقرة وخز غير السلخ رقبته) بعد السلخ اى ان فرض ذلك والا فالسلخ قاتل له وجعل  
في وجوب الدية كواحد وجبت فيه من البدن كاللسان والذك (فرع) في ازالة المنافع (في العقل)  
اى ازالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولا يراد علمها ان  
زال بجناية لا ارض لها ولا حكومة كان ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بجرح له ارض أو حكومة وجبا)  
اى الدية والارض أو الحكومة (وفي قول يدخل الاقل في الاكثر) ففي زواله بالايضاح يدخل ارض  
الموضحة في دية وفي زواله بقطع اليدين والرجلين تدخل دية في ديتها (ولو ادعى) المجنى عليه  
(رواه) اى العقل بالجناية وانكر الجاني (فان لم ينتظم قوله) اى المجنى عليه (وفعله في خلواته)  
بان روقب فيها (فله دية بلايين) لان عيونه ثبت جنونه والمجنون لا يحلف وان انتظم قوله وفعله في  
خلواته صدق الجاني بيمينه وانما حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة وفي قوله ادعى  
المعدول اليه عن قول المختر وغيره أنكر الجاني تصريح بالدعوى الاصل للذكور وفيه من السياق  
ان المدعى المجنى عليه واستشكل سماع دعواه المتضمنة لزوال عقله وأول ما ان المراد ادعى وبه ومنه  
منصوب الحاكم (وفي السمع) اى ابطاله (دية) روى البيهقي حديث في اسمع الدية ونقل ابن  
المنذر فيه الاجماع (و) في ابطاله (من اذن نصف) من الدية (وقيل قسط النقص) منه من  
الدية (ولو ازال اذنيه وسمعته فديتان) لان اسمع ليس في الاذنين (ولو ادعى زواله وانزع نصياح  
في نوم وغفلة فكاذب) لكن يحلف الجاني لاحتمال ان الانزعاج بسبب آخر اتفاقا (والا) اى وان  
لم ينزع (حلف) لاحتمال تحلده (واحد دية وان تنص) السمع (بقسطه) اى انقص من  
الدية (ان عرف) قدره ان عرف انه كان يسمع من موضع كذا انقص من قدره منه مثلا (والا)  
اى وان لم يعرف قدره بنسبة (الحكومة) فيه (باحتمال نقص وقيل يعتبر سمع قرنه بفتح القاف  
وسكون الراء اى من ممرسته (في يحتمل ويصطفا تفاوت) بين سمعها وديتها بان يحلس قرنه  
بسمه وينادي بهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه وحدثهما ثم يقرب المنادي شيئا فشيئا الى  
الاسفل ان تسمع سمعت ويعرف موضع نحيه ثم نادى ذلك احد من رفع الصوت وترى الى ان يقول

الروح من حيث زوال الذنوب  
بزواله ويشبه ضوء البصر من حيث انه  
يبقى الجمال في الاعضاء مع زواله كما بقي  
الجمال في الحديقة بعد ذهاب الضوء  
فتشبه بالروح ويدخل ارض الجناية  
في دية اذا كان الارض اقل رتبته  
بالضوء لا يجمع بين بدله وارض الجناية على  
الجرح كما لا يجمع بين دية الضوء وارض  
العين القائمة وان كان بقوت العين  
الائمة تجب الحكومة بل يدخل الاقل  
في الاكثر (قوله) تدخل دية اى وعلى  
الاول تجب ثلاث ديات (قوله) الاصل  
الاكثر اى لانه لا يصلح الا بمرضا  
(قوله) وأول الخ لانه قد بعضهم ينجى اى  
يكون ادعى في كلامه ان من مبيها للجهول  
اى فلا يحتاج الى تأويل (قوله) وفي  
السمع جعل انما وردى من طرق ابطاله  
الصوت الهائل الخارق للعادة (قوله)  
ومن اذن نصف الخ قياسا على غيره من  
المتعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه  
اى في اذهاب من احدى الاذنين اخكومة  
فان السمع واحد وربما كان اذا اذ  
بتسد احدى الاذنين دون النصف اى  
ازيد وكن لما عسر ضبط نقصه جعل  
المنفذنا ابطاله اقرب بخلاف ضوء  
البصر فان تلك اللطيفة متعددة ومجاها  
الحديقة انتهى ولو ارتقت الاذن فاعطل  
السمع بعدم وصول الهواء اول طبقة رقيه  
بقول اهل الخبرة فالحكومة (قوله)

وقيل قسط النقص اى لا اسمع واحد (قوله) السمع اى من اذنيه (قوله) انه كان يسمع الخ اى عرف منه ذلك قبل الجناية وقس على نظيره الا في  
(قوله) بفتح اسف الى امد كسر هاء المكثي ثم ضريق الاعتبار. ترون أن يحلسا معا ويؤمر من يرفع صوته وينادي بهما من مسافة بعيدة  
لا يسمعه وحدثهما ثم يقرب شيئا فشيئا الى ان يقول السمع سمعت فبعض الناصح تمديد التداء وهو يقرب الى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من

لا يسمعه وحدثهما ثم يقرب شيئا فشيئا الى ان يقول السمع سمعت فبعض الناصح تمديد التداء وهو يقرب الى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من



(قوله) سلت الخ بقى ما لو ادعى زواله من إحدى الأذنين قال الشافعي في الأم أن كانت العجيبة إذا سلت بشئ عرف ذهب سمع الأخرى سرت  
وان كان لا يعرف فالقول قوله بيمينه ويجب له نصف الدية انتهى قال الساوردي وما ذكر من التجربة لا يكفي مرة بل لابد من مرات يزول بها التصنع  
ويتفق فيها الذائعان اختلف حمل على أقل الوجوب (قوله) لم يزد هو كذلك \* (١٨٠) \* وإذا قلع الحدة مع ذلك وجب لها حكومة

المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أي ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص) السمع  
(من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم يحكمس) أي سدت العجيبة وضبط منتهى سماع العليلة  
(ووجب قسط التفاوت) من الدية فإن كان النصف وجب ربع الدية (وفي ضوء كل عين)  
أي إذا هابه (نصف دية) ذكر وافي حديث معاذ في البصر الدية وهو غريب (فلو فقاها لم يزد) على  
النصف بخلاف إزالة الأذن وإبطال السمع منها تقدم (وان ادعى زواله) أي الضوء وانكر الجاني  
(سئل أهل الخبرة) فأنهم إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان الضوء  
ذهب أوة ثم بخلاف السمع لا يراجعون فيه إذا لطريق لهم إلى معرفته (أو يمتحن بتقريب عقرب  
أو حديدة من عينه بفتة وتظهر هل ينزعج) أولا فان انزعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم ينزعج فقول  
المجنى عليه بيمينه وفي الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الام وجماعة والامتحان عن جماعة ورد  
الامر لي خيرة الخاكم بينهما عن المتولى (وان نقص) الضوء (فكالمسمع) في نقصه فان عرف قدر  
النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلاً فقطعه من الدية والى  
فحكومة في الأصح وان نقص ضوء عين عصبت ووقف شخص في موضع يراه ويؤمر ان يتباعد حتى  
يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب العجيبة وتطلق العليلة ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعاً إلى  
ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (وفي الشم) أي إزالته بالجناية على الرأس  
وغیره (دية على العجيبة) ذكر وافي حديث عمرو بن حزم في الشم الدية وهو غريب والثاني فيه حكومة  
لأنه ضعيف النفع ودفع بأنه من الحواس التي هي طلائع البدن فكان كغيره منها وفي إزالته من أحد  
المتخربين نصف الدية وان نقص وعلم قدر الذاهب وجب قطعه من الدية وان لم يعلم فحكومة (وفي  
الكلام) أي إبطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر في اللسان الدية ان  
منع الكلام ونقل الشافعي في الأم فيه الإجماع (وفي) إبطال (بعض الحروف قسطه والموزع  
عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب) أولها في الذكراً عادة ألف أي همزة ففي ذهاب نصفها نصف  
الدية وفي كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية  
والخلفية) والاولى الباء والفاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والغين  
والحاء المعجمتان لان الجناية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا  
الذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد في جميعها على اللسان وبه يستقيم  
النطق والخلفية منسوبة الى الخلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفهة وقيل شفوة وعليه قول المحرر  
الشفوية وقوله في لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أي ان كان في البعض الباقي كلام مفهوم فان  
لم يكن فيه ذلك فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لان منفعة الكلام قد فانت وجرم به البغوى وقال  
الروائي انه المذهب والثاني وجوب القسط وما تعطل من المنفعة لا يجب به شيء كما لو كسر صلبه فتعطل  
مشبه قال المتولى وهو المشهور ونصه في الأم كذا في الروضة وأصلها (ولو عجز عن بعضها) أي  
الحروف (خلقة) كالارت والالتع (أو باقية سماوية فدية) في إبطال كلامه لانه مفهوم (وقيل  
قسط) بها بالنسبة الى جميع الحروف (أو بجناية فالذهب لا تكمل دية) في إبطال كلامه لثلاثاً

(قوله) سئل أهل الخبرة أي ولا تخلف  
(قوله) ورد الامراخ أي وهو الذي  
في المتن (قوله) والا فحكومة في الأصح  
ومقابلته يعتبر بقرنه (قوله) عصبت  
الخ أي ويفعل ذلك مرات وينظر قدر  
المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما  
سيف نظيره في السمع (قوله) وعلم قدر  
الذهاب قل الرر كشي ويمتنع عند  
لتنازع بسبب أحد المتخربين كما تقدم في  
سمع انتهى ولو كان النقص منهما فان  
عرف قدره بن عينا انه كان يشم من  
مسافة كد أو سار يشم من نصفها  
وجب القسط والا فحكومة هذا من جملة  
مراد شارح فيما يظهر (قوله) ربع  
سبع لان الواحد من ثمانية وعشرين  
ربع سبع (قوله) وقيل لا يوزع قال  
الاصفحري وابن أبي هريرة وأنسده  
الساوردي في لغة الشارح فيما يأتي  
رذه يبردهما ضم الحروف الشفهية  
ذات ائتم ذلك والافس التعليل (قوله)  
في لغة العرب متعلق بالموزع أي تنفيذ  
العبارة ذات غير لغة العرب لا يوزع على  
هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة  
وان كبرت كما يشير لذلك قول المنهاج  
الآتي ونوعج عن بعضها خلقة ولو كان  
يحسن نعته وغيره ازرع على العربية  
رئيس عن أكثرهما حروذاً وقيل عن  
أقنهما (قوله) حقيقة حصر في هذا  
من كنت لغته كذلك كالفارسي فان  
الفارسية ليس هي ضارة ولا حاء ولا  
باء ولا طاء ولا عين ففضية عبارته  
تدور بخلاف ونعروف لتطيم بكل

دنه (قوله) مفهوم وذلك ضعف منفعة الضوء لا يقدح في كماله كضعف البصر وسائر المعاني (قوله) لثلاثاً بتضاعف  
بضع أسف نعتاً فدية راجعة خرد لا تعرفه بنظر



(قوله) على الخلاف فيه أي على الرابع يسبب في مسئلة الجناية إلى جميع الحروف وفيما قبلها إلى ما يحسنه وقبل العكس (قوله) فيه الضمير فيه يرجع إلى قوله مما ذكر (قوله) فذهب ربع كلامه يريد ربع الحروف (قوله) اعتبارا بالكثر قال الزركشي لأن الجناية لو لم تؤثر إلا في أحدهما لكان مضمونا \* (١٨١) \* بالدية فإذا أثرت في كل منهما وجب أن ينظر إلى أكثر وعييره وكذا لو أبطل الباطل

بتضاعف الغرم في القدر الذي أبطله الجاني الأول وقيل تكمل والخلاف مرتب على الخلاف فيما قبله  
قوله الرافعي أي فإن قلنا بالتوسط هناك فمنا أولى أو بالكمال هناك فهنا فيه وجهان وحاصله طريقتان  
قاطعة وحاكبة لخلاف ولو أبطل بعض ما يحسنه في المسائل الثلاث وجب قطعه مما ذكر على الخلاف فيه  
(ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس) أي قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه  
(فنصف دية) اعتبارا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فذهب النصف  
فنصف دية أيضا وهو ظاهر (وفي الصوت) أي إبطاله مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من  
التقطيع والترديد (دية فإن بطل معه حركة لسان فجرح عن التقطيع والترديد فدينان) لأنهما منفعتان  
في كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويقترب بطريقتين انقطاع الصوت وعجز اللسان  
عن الحركة وقد يجتمعان روى البيهقي عن زيد بن أسلم قال مضت السنة في الصوت إذا انقطع بالدية وهذا  
من الصحابي في حكم المرفوع (وفي الذوق) أي إبطاله (دية) كغيره من الحواس ويطلق بجناية  
على اللسان أو الرقبة أو غيرها (ويدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وملوحة وعدوية وتوزع) الدية  
(علمت) فإذا أبطل إدراك واحدة وجب خمس الدية (فإن نقص) الإدراك فلم يدرك الطعم  
عن أكملها (فحكومة) في النقص (وتجب الدية في انضغ) أي إبطاله لأنه المنفعة العظمى  
للأسنان وفيها الدية فكذلك المنفعة كالبصر مع العين (و) تجب في (قوة أضاء) أي إبطالها  
(بكسر صلب) نفقات الماء المتصود للسل (و) في (قوة جبر) أي إبطالها من امرأة نفقات  
السل وهي دية امرأة (و) في (ذهاب جماع) بجناية على صلب مع بقاء نساء وسلامة الذكر كما  
صوره فيكون المراد بطلان الذلة إذا جماع وعبر الأماخ شهوة الجماع واستبعد ذهابها مع بقاء النتي  
وعلمت المسئلة بأن الجماعة من المنافع المتصودة ولو أنكر الجاني ذهاب الجماع صدق المجني عليه بيمينه  
لأنه لا يعرف إلا منه (وفي أفضائها) أي المرأة (من الزوج وغيره) أي من أي منهما (دية)  
أي ديتها (وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل) مدخل (ذكر) مخرج (بوي) وهو فوقه  
واقصر في الزوجة كأصلها على الثاني في كتاب النكاح في مسئلة لا يثبت الخيار بكونها مفضاة قال  
الساو ردي وعي الثاني تجب الدية في أنه قول من باب أولى وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وقيل  
التولى الصحيح أن كلامهما أفضاء موجب للدية لأن الاستمتاع يختل بكل منهما فإثر الجاني لزمه  
دينان وسكت عن مقالته في الزوجة كأصلها بعد الوحيين إنسانين وسوء الأفضاء بوط وغيره  
كأصبع وخشبة وأوطء شبهة (فإن لم يمكن أوطء) لبروحة ندى هو حق الزوج (الأباضاء  
فليس نزوج) أوطء ولا يرمها تنكح (ومن لا يستحق فضاها) أي البكر (فزال البكر بغير  
ذكر) كأصبع وخشبة (فأرضها) يلزمه وهو أخكومة الأخوذة من تقدير الرق كسبياتي (أو  
بذكر أشبه) كنكاح فاسد (أو مكرهة فمهر مثل ثياب وأرض البكر وقيل مهر بكر) ولا أرض وان  
طاوعته فلا مهر ولا أرض (ومستحقه) أي الاقتضا (وهو الزوج لا شيء عليه) في إزارة السكر

يقطع بعض الأصابع تجب دية ولو جاء آخر  
وقطع باقي اللسان وجب عليه ثلاثة  
أرباع الدية أخذ بالاعتدال أيضا ولو ذهب  
نصف الكلام بجناية على اللسان  
بلا قطع ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة  
(قوله) أي إبطاله مع بقاء اللسان على  
اعتداله إلى آخره كذا صور في المطلب  
قال ويهنا يتبين أن مراد الحساب  
بزوال النطق زوال الكلام وإن وجد  
مع صوت لا يفهم والال بستان معنى  
الأمرين واحدا (قوله) فجرح المراد  
بهذا عدم النطق (قوله) كبصر الخ  
أي وكثيل مع اليد (قوله) صلب  
هو ضمهما وفتحهما وضم الألف مع سكر  
الثاني وصائب (قوله) وفي أفضائها  
عليه ان وردى أنه يقطع الناس لأن  
المنفعة لا تستقر في محل أعلق مكان  
كقطع اليد كروند روى الحاكم دلل عن  
زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ  
من أفضاء بمعنى السعة ولو اتخمت سقطت  
الدية بخلاف الجائفة (قوله) دية أي  
ويدخل فيها أرض البكر (قوله)  
وقيل مدحذ كراي لأن أفضاء ما بين  
أقبس والبر عسر على الآلة فكأن  
مرادهم بذهاب أفضاء هذا (قوله) إلا  
بأفضاء أي سواء التفسير الأول والثاني  
(قوله) فأرضها يستثنى ما لو كان هذا  
الزبل يستحق عليها القصاص في نفسها  
(قوله) أو يذكر ولو بجائز كهو  
مقتضى الإطلاق (قوله) شبهة  
أو مكرهة يجب أيضا أرض البكر عند



(قوله) أو غيره استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر تيب بعدان كان مهر بكر (قوله) وقيل دية محل الخلاف إذا كانت الرجل  
والذكري مع ذلك سليمين لا شلل فيهما ولا فيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا الصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فإنها تدخل في الدية  
ينظر في أن فوات السمي عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف إلى كسر الصلب (١٨٢) (قوله) فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ أي

وأم غيره ما قد خولها بالاولى (قوله)  
منها خرج مآلومات من بعضها بعد اندمال  
البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً  
فإن ارشه لا يدخل قال البلقيني لا كن نص  
الشافعي في الثانية يقتضي الاندراج  
(قوله) وكذا لو خزه الخ أي لأن دية  
النفس وجبت قبل استقرار بدل  
الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كمالو  
سرت (قوله) فلا تداخل لأنه انما يليق  
بتفقات دون المختفات وهذا عكس  
الراجح في نظيره من ان عدد ومقابلة  
جميعهما كنعدين والخطأين (قوله)  
تسقط الديتان فيهما المراد مادية الخطأ  
ودية العمد

\* (فصل تجب الحكومة) \* لما انتهى  
من الواجب المقدر شرع في الواجب  
غير المقدر (قوله) لا مقدر فيه ولو  
بكرة (قوله) من الدية يرجع إلى  
قوله تجب الحكومة (قوله) فيجب  
عشر دية لنفس أي لأن جلته مضمونة  
بندية فكذا أجزاءه يعتبرها كالبيع  
لأن ضمن بئتمن كان ارشه جزءاً من الثمن  
(قوله) وقيل عشر دية العضو أي فإن  
كانت على يد دوحب عشر ديتها أو على  
صبعه وجب عشر ديتها وأفسده  
انما وردى من حيث أن التقويم بها  
كان ليعسر وجب أن يعتبر النقص بها  
وأيضاً لحماية الحكومة قد تقارب جنابة  
المقدر كالمسحاق مع انوضحة فتوا اعتبر  
النقص لبعده ما بين الارشين مع قرب ما بين  
الجنابين قال الاصحاب وقوم الخرعدا

بذكر أو غيره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرش) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والاول يمنع اقتضاء  
العدول أرشاً (وفي البطش) أي ابطاله بأن ضرب يديه فقلنا (دية وكذا المشي) أي ابطاله بأن  
ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من النافع الخطيرة (و) في (نقصهما حكومة) ومن  
نقص المشي ان يحتاج فيه إلى عصي (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنه)  
فديتان) لأن كلامهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب  
محل المني ومنه يتبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الاول محلبة الصلب  
لما ذكر (فرع) اذا (أزال أطرافاً ولطائف تقتضي ديات) كاليدين والرجلين من الاول والعقل  
والسمع والبصر من الثاني (فجات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها  
لدخوله في النفس (وكذا لو خزه الجاني قبل اندماله) أي خرز قته قبل اندمال جرحه تجب دية  
(في الاصح) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو خر بعد الاندمال  
وجب مع دية النفس ديات ما تقدمها لاستقرارها بالاندمال (فإن خر عمداً والجاني خطأ أو عكسه  
فلاندخل) أي لا يدخل ما دون النفس فيها (في الاصح) المبني مع مقابله على الاصح السابق من  
الدخول عند اتفاق الخرز وما تقدمه في العمد أو الخطأ فلو قطع يديه ورجليه خطأ ثم خرز قته عمداً أو  
قطعهن عمداً ثم خرز خطأ وعفي في العمد فمما على ديته وجب في الاول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا  
عمد ودية خطأ وعلى التداخل تسقط الديتان فيهما (ولو خر) الرقبة (غيره) أي غير الجاني المتقدم  
(تعددت) أي الدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر

\* (فصل) \* تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه من الدية (وهي جزء نسبتها إلى دية النفس وقيل إلى عضو  
الجناية نسبة نقصها) أي الجنابة (من قيمته لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها فإن كانت قيمته بدون  
الجنابة عشرة وبعد الجنابة تسعة والنقص العشر فيجب عشر دية لنفس وقيل عشر دية العضو المجنى  
عليه كاليد (فإن كانت) أي الحكومة (لطرف) أي لأجله (له) أرش (مقدر اشترط ان لا تبلغ)  
الحكومة (مقدرة) فإن بلغت نقص القاضي شيئاً منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفي حظ أقل ما يتناول  
(أو) كانت لطرف (لا تقدير فيه كنفذ) وظهر (فإن) أي فالشرط ان (لا تبلغ) الحكومة (دية)  
نفس ويجوز ان تبلغ دية طرف مقدار الارش كاليد وان زاد على ديته (و يقوم) لمعرفة الحكومة  
(بعد اندماله) أي اندمال جرحه (فإن لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب  
بعض) فيه لنقص القيمة (إلى الاندمال وقيل بقدره) أي النقص المذكور (قاضي باجتهاده) لثلاثه  
الجنابة عن غرم (وقيل لا غرم) حيث تدوجب التعزير (والجرح المقدر) أرشه (كموضحة يتبعه  
الشيخ حوايه) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر أرشه بفرد) الشيخ حوايه (بحكومة في الاصح) كما  
صرح به في المحرر والثاني المذكور في الوجيزاته يتبع الجرح وفي الروضة وأصلها كلام آخر في  
المسألة بواقعة الثاني (و) تجب (في نفس الرقيق) المتلف (قيمة) باللغة ما بلغت ليستوى فيه القن والمدبر  
والكتاب وأم الولد (وفي غيرها) أي النفس من الأطراف واللطائف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر)

كما أخفاه عن جرح في تقريره من قيمة وقد يستأنس أيضاً بتقويم ما عتق بالسراية (قوله) كاليد أم الذي لا مقدر فيه ذلك  
واعتبر من دية النفس لا حلاله (قوله) بعد اندماله أي لا تخرج راحة قد تسرى إلى النفس أو إلى عضو مقدر فلا يكون واجبه الحكومة  
(قوله) لا يدرأه



(قوله) فنسبته انهم يربحون الى قوله ذلك الغير (قوله) فنسبته من قيمته لوقطع يد عبده قيمته ألف فترجع الى ثمانمائة غرمناه  
خمسمائة فلو قطع آخيه قبل الاندمال ثم اندمنا لم نغرمه أربع مائة بل نصف ما وجب على الاول وهو مائتان وخمسون لان الجناية الاولى لم تستقر  
يمكن اعتبار النقص وقد أوجنا نصف القيمة فكان الاول انتقص نصف القيمة (قوله) فيجب هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبارة  
المحرر جزء من القيمة نسبتها اليه نسبة \* (١٨٣) \* الواجب في الحر الى الدية (قوله) منها أي كان الواجب في الجملة القيمة (قوله) فلا شيء

هذه المسئلة خالف فيها الحر لما سلف من انه يجب في مثل هذا حكمه باعتبار احدى الحالات الى الاندمال ويخالف أيضا في وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أو صافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين المكر والانشي ووجوب تعدد البلد دون الابل ولو قتل بعد قطع يديه وجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كان المراد منه بعد اندمال اليدين

\*(باب موجبات الدية الخ)\*

(قوله) على صبي أي ولو كان في ملك المصالح (قوله) بأن ارتعده صريحه في المحرر (قوله) فمات في تعبيره بالفاء مقتضى التورية وليس مراداً واشترط أن يموت من ذنب ولو زال عنه لزمه دية (قوله) لا يميز الخ يريد أن المراد بعدم التمييز من ليس مراداً مستيقظاً حاول بذلك دفع ما قيل مفهوم عبارته في المبر غير المراهق متدافع \* تنبيه \* في فتاوى البغوي صاحب بداية الغير وأهملها بونية ونحوها فقطعت في ماء أو وهدية وجب الضمان كاصبي (قوله) فلا دية اقتصاره عن دية يقتضي انه لا قاتل لها بانقصاص (قوله) ولو صاح أي ولو محرم على صيد غير الصيد من الآدمي مثله فيما يظهر (قوله) ضمن الجنب أي لان علياً أشار به الى عمر رضي الله عنهما فدفعوا اليه فكان اجماعاً ولو لم تت

ذلك الغير (في الحر والا) أي وان قدر فيه كالموضحة وقطع الطرف وغيرهما (قوله) من قيمته أي فيجب مثل نسبته من الدية من قيمة العبد ففي قطع يده نصف قيمته (وفي قول) يجب (ما نقص) منها نظراً الى انه مال وتقدم في العصب انه قد يم (ولو قطع ذكره وانشاء في الظاهر) يجب (فيمن) والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته (فان لم ينقص) عنها (فلا شيء) فيه على هذا القول

\*(باب موجبات الدية)\*

أي غير ما تقدم في البابين (والعاقلة) عطف على موجبات وسبب أي يساهم (والكفارة) للقتل وذكرفيه قبلها الغرة وجناية العبد اذا (صاح على صبي لا يميز) كأن (على طرف سطح) أو برأ أو نهر (فوق عيذك) الصباح بأن ارتعده (فمات) بعد الوقوع (فدية) أي فيه دية (مغلظة) بالتثليث (على العاقلة وفي قول) فيه (قصاص) لان التأثير غالب والاول يمنع غلبته ويجعل مؤثره شبه عمد وقوله لا يميز مقابلة قوله بعد ومراهق متيقظ (ولو كان) الصبي المصح عليه (بأرض) فمات (أو صاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فسقطومات (فلا دية) فهما (في الاصح) والثاني في كل منهما الدية لان الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك مقتضى اليه ودفع بأن موت الصبي بمجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدر (وشهر سلاح كصباح) فيما ذكر فيه (ومراهق متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه (ولو صاح على صبي فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (يسوء فأجهضت) أي ألفت جنباً فزاعته (ضمن الجنين) بالبناء للمفعول أي وجب ضمانه وسبب أي ان فيه الغرة على العاقلة (ولو وضع صبي في سبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولاً (وقبل ان لم يمكنه انتقال) عن موضع الهلاك (ضمن) لان الوضع والحال مذكر بعد أهلاً كأعرفه والاول قال ليس بأهلاً ولم يوجد ما يلحق السبع اليه ولو كان الموضوع بالغاً فلا ضمان قطعاً (ولو تبع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء أو ناراً أو من سطح) فهلك (فلا ضمان) له على التابع لانه بشر أهلاً نفسه قصداً (فلو وقع) فيما ذكر (جاهلاً) به (لحمي أو ظلمة ضمن) التابع له لاجأه الى الهرب انقضى الى الهلاك (وكذا لو انخفض به سقف في هربه) فهلك أي ضمنه التابع (في الاصح) لماد كمر والثاني لا لعدم شعوره بالهلاك وفي الصورة الاولى لو كان الزامى نفسه صبياً وقت عمد خطئ ضمنه التابع له (ولو لم يصب الى سباح ليعلمه) السباحة أي انعم (ففرق وجب دية) لان غرقه باهمال السباح وهي دية شبه العمد ومعلوم انها على العاقلة وان اسلم الولي (ويضمن بحفر بئر عدوان) أي الحفر ما يملأ فيها من المال بخلاف الحر تنضمه العاقلة وكذا القول في الضمان في جميع المسائل

هي فلا شيء فيها الا اذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة ديةها وينبغي للعالم اذا طببت امرأة أن يسأل من حملها ويكشف احال (قوله) لانه باشرأى والباشرة مقدمة على السبب (قوله) وكذا لو انخفض به سقف قيد الامام هذا بما اذا كان الانخفاض بسبب ضعف السقف بخلاف ملوألني نفسه في بئر ونحوها (قوله) وان المسلم اتولى في الزكشي لوسله أحتي فهما شريكان وفيه نظر (قوله) عدوان أي لو كان التردى بعد موت الحافر ولو تردى فلم يمت ثم مات جوعاً فلا ضمان ولو زال التعدي كان شريكاً في التري المتبر من ملكها أو رضي ببقائها قال اتولى أو منه من الظم فلا ضمان ولو حفرها في أرضه انجره فلا ضمان وان تعدي بالحفر



(قوله) للثلاث أو الارتفاق قضيته انه لو حفرها لالهذين الغرضين يضمن وقد تبع في هذا التقيد البغوي والمتولى لكن قال الامام مثل ذلك ما لو حفرها في الموات لا لغرض (قوله) ودعا رجلا خرج به انصب فان الظاهر ضمانه طعاما ويحتمل جريا بخلاف نظرا الى ان عمده عمد أو خطأ (قوله) فالأظهر ضمانه ظاهرا لاطلاق الحكم كذلك ولو كانت الطريق واسعا بحيث لا يغلب المرور على البئر لكان في كلامهما على مسألة الطعام السهموم صور المسئلة بما اذا كان الغالب مرور عليه \* (١٨٤) \* وكانت مغطاة ولم يعلمه (قوله) وأذن

الامام تقريره بعد الحكم كاذنه ومثله الثاني (قوله) وان لم يأذن أى ولم يه والاضمن مطلقا (قوله) ولم يفرقوا الى آخره قال الرافعي لان الحاجة الى الجناح أغلب من الحاجة الى البئر أكثر واذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا عمل اعداره انتهى وأسقط الفرق من روضة قال انزركنى وضمان الجناح ما كضمان المبراب فان كان به خارج لكل أو بالجميع فانتهى عن تولد التلف منه بصدمة راكب من غير سقوط لاضمان كالتعاقد في الطريق اذا تعثر به ماش انتهى أقول ينبغى تخصيصه الجناح الذى فيه المصادمة (قوله) ما رتب قال الله نف فلا يقال ضرر اب وردت أم اللغة حكاه ابن مالك عن ابن التيمارى (قوله) مضمون ظاهر ملاقه ولو بعد اجتماع الماء النازل منها الى الارض (قوله) ومنع الاول ضرورة أى لا مكان تصريف الماء فى منكه فى حى ويحوى (قوله) الى شارع مثله من غير وكذا نسكة لندسة واعلم أن حكم المائل كاطرف البارز من ابراب والجناح وحده غير المائل

الآية (لا) حفر (فى ملكه وموات) للثلاث أو الارتفاق فانه غير عدوان فلا ضمان فيه (ولو حفر بدله بغيره بئر أو دعا رجلا) قد حله (فسقط) فهاهنا (فالأظهر ضمانه) لانه غرضه والثاني لاضمان فيه لان المدعى غير ملجأ (أو) حفر (بملك غيره أو مشترك بلاذن) فى المسئلتين (مضمون) أى حفره فيها (أو) حفر (بطريق ضيق يضرب المارة فكذا) أى هو مضمون وان أذن فيه الامام وينسب له الاذن فيما يضرب واثنان من العدوان (أولا يضرب) المارة (وأذن الامام) فيه (فلا ضمان) فيه قال فى التتمه والحفر لمصلحة خاصة أو لمصلحة المسلمين (والا) أى وان لم يأذن (فإن حفر لمصلحة) فقط (فانضمان) فيه (أو مصلحة عامة) كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (فى الأخير) جوزه واثنان فى الجواز مشروط بسلامة العاقبة (ومسجد كطريق) فيما ذكر فيه من الحفر بتفصيله ومنه ما فى التتمه لو حفر بئر فى مسجد ليجمع فيها ماء المطر فوق فيها انسان فعل ذلك يذن الامم فلا ضمان فيه أو بغير اذنه فعلى القولين (وما تولد من جناح) أى خشب خارج (الى شارع مضمون) وان كان اتساعه جائزا بأن لم يضرب بالمارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولم يفرقوا فى الضمان بين ان يأذن الامام فى الاشراع أولا والمتولد من جناح الى درب منسد بغير اذن أهله فيه الضمان وبأذنهم لاضمان فيه (ويحمل اخراج الميازيب الى شارع) للحاجة الظاهرة فيه (والثانف بمضمون فى الجديد) لما تقدم فى الجناح والقديم لاضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الاول الضرورة (فإن كان بعضه فى الجدار فسقط الخارج) منه فأنلف شيئا (فكل الضمان) به (وان سقط كله) فأنلف (فنصفه) أى الضمان (فى الأصح) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع على الخارج النصف والثانى القسط قبل بالوزن وقبل بالمساحة وفى أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من الشرح (وان بنى جداره مائلا الى شارع فكجناح) أى فأتولد منه مضمون (أو) بناء (مستويا فى الشارع) (وسقط) وأنلف شيئا (فلا ضمان) به لان الميل لم يحصل بفعله (وقبل ان أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بتركه النقض والاصلاح (ولو سقط) بعدمه (بالطريق فعتربه شخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان فى الأصح) لان السقوط لم يحصل بفعله واثنان الضمان لتقصيره بتركه رفع ما سقط الممكن له فالخلاف هنا هو الخلاف فيما قبله (ولو طرح قمامات) بضم القاف أى كاسات (وقشور بطبخ) بكسر الباء (بطريق) حصل به تلف لشيء (مضمون على الصحيح) لان الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة واثنان مضمون لجريان العادة بالمساحة فى طرح ماذ كرو لو طرح فى موات فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) الحوالة وذلك (بأن حفر) واحد بئرا (ووضع آخر حجرا عدوا فعتربه) بالبناء للمفعول (ووقع) العاثر (بها فعلى الواضح) الضمان

طرف الداخل (قوله) وقيل انى آخره به قول أبو اسحق وابن أبى هريرة وتنفال وأبو الطيب والرباني والماوردي وغيرهم لان (قوله) ولو سقط بعدمه أم لو بناه مائلا لظاهر انه يضمن من تعثر به لاقط كما يضمن ما تلف بالسقوط (قوله) فالخلاف هنا يرجع الى قوله الممكن (قوله) حصل نوتهد المشى عليها ففرق بها فلا ضمان (قوله) فعلى الاول لو تعادل السيدان كان حفر واحد وأعرق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عددا من يربح بى بالقطع أحسن ومنه ما فى



(قوله) لأن العتور رأى فكان العتور به بمنزلة الدفع من واضعه (قوله) كذا لو أتوا أقوى من هذا في الأشكال عليه ما نقله عن المتولي أنه لو حفر في ملك ونصب شخص في البئر حديد ومات المتردى بها \* (١٨٥) \* فلا ضمان على واحد منهما أما الخافر قطاهر وأما الواضع فلان المتردى هو المفضي إلى

الحديد قوله هذا قال وكيف يقول الشيخان المتقول مع وجوده مثله المتولي هذه (قوله) يجنبه خبر به ما لو كان أحد الحجرين أمام الآخر فحفر بالآخر ثم بالثاني فالدفع على الثاني (قوله) ضمه الدحرج لومت هذا المدحرج من ثلث عشرة فلا ضمان في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون المدحرج منسوباً إلى الواضع معني فهلا كان ضمان الثاني عليه (قوله) لتقصيره أي ولأن التلف حصل بحركته فلا يشكك عليه كون انشى من مراقب الطريق كالوقوف (قوله) ضمان العاثر هلته أن الطريق لطروق وهم بالقعود ونحوه مقصرون (قوله) والرابع عكسه عن النفس بحركته واشى ارتقى (قوله) وغيره من قوا في مسئلة ما من الخطاب للراذلين الجنبين بسبب دفعون ومن ذلك إطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعقوب بقاعل \* (اصل اصطدام) \* (قوله) فعلى عاقبة كل من ثم تعدى به ما حارب (قوله) فنصفها أي على عاقبة (قوله) بناء الخ أي فتكون الكفارة التي على كل واحد نصفها عنه وبصفا عن رقيقه لهما مشترك في قتل زيد وقدره عليه ما موزعة وفي قتل عمرو وكذلك (قوله) نصف قيمة الخ أي نصف قيمة النصف \* فرغ \* لو داس بمقتضى ما ساه على مؤخر مداس سابقة ففرق بينهما نصف الضمان أيضا (قوله) ضمه أي ونحوه (قوله) نصف غرق الخ قيل هذه عبارة مقتضى أنه يجب على كل واحد عبء نصفه لهذا

لأن العتور بما وضعه هو الذي الجأه إلى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب أول الهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فإن لم يتعد الواضع) بأن وضع حجر في ملكه وحفر آخر بئر أعدوا فاعتبر ثالث بالحرق ووقع في البئر فهلك (فإن لم يتعد الخافر) لأنه المتعدى قال الرافعي وينبغي أن يقال لا يجب عليه ضمان كذا لو أقيم لو كان حصول الخرق على طرف البئر بالسييل (ولو وضع) واحد (حجر) في طريق (وآخران حجر) يجنبه (فغترهما) آخرفات (فالقسمان) له (اثلاث) نظرا إلى عدد الواضع (وقيل نصفان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا إلى عدد الموضوع (ولو وضع حجر) في طريق (فغتر به رجل فدرج به فغتر به آخر) فهلك (ضمنه المدحرج) لأن الحجر انما حصل هناك بفعله (ولو غتر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وما نأوا أحدهما فلا ضمان إن اتسع الطريق) كذا في المحرر ووجه الاشتراك في عدم التعدى وفي الروضة كصاحبها والشرح الصغير أهدار العاثر وضمان عاقلة المتردى أي نسبته إلى تقصير (والا) أي وإن ضاق الطريق (فالمذهب) أهدار قاعد ونائم لتقصيرهما (لأعثر بهما وضمان واقف) لأن الوقوف من مراقب الطريق (لأعثر به) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهما والثالث ضمان العاثر وأهدار المتردى به والرابع عكسه \* تنبيه \* ما تقدم من تضمن الواضع والخافر والمدحرج وغيرهم النفس من الإسناد إلى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقبتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها

\* (فصل) \* إذا (اصطدام) أي كملان مشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوقعوا وما (فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتد أحدهما من كلاهما مات بفعله وفعله صاحب ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ (وإن قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلكل حكمه) من التخفيف والتغليظ (والصحيح أن على كل) منهما (كفارتين) واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تجزأ وأن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني (وإن مات مع مركوبه فكذا) دية وكفارة (وفي تركه كل) منهما نصف قيمة دابة الآخر (أي مركوبه) لا شترهما في اتلاف الدابتين (وصبيان أو مجنونان) اصطدام (ككاملين) فيما ذكر فلهما ومنه التغليظ المبني على الأظهر أن عمدهما عمد وسوء مركباً بأنفسهما أم أركبهما وليهما (وقيل أن أركبهما لولي تعلق به الضمان) لأن في الركاب خطرا ولا قول قال لا تقصير فيه (ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودايتهما) لتعديبه في ذلك والضمان لا قول على عاقبته ولا شيء عليهما ولا على عاقبتهم (أو) اصطدم (حاملان واسقطتا) وماتتا (فدية كسبق) من أن على عاقلة كل نصفها إلى آخره (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) لا شترهما في أهلاك أربعة أشخاص أنفسهم وأجنسهم وإثاني كفارتين على الجزؤ وإن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه قتل ثلاث على الوجه المذكور وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرق جنيهما) لأن المرأة إذا ألت جنيها بجنايتهما وجب على عاقلة الغرة كمن لو حنت على حامل أخرى (أو) اصطدم (عبدان) ومات (فهدر) لأن ضمان جنابة العبدية تعلق برقبته وقد كانت وسواء اتفقت القيمتان أم اختلفتا وإن مات أحدهما وجب نصف قيمته متعلقا برقبته الخ (أو) اصطدم

٤٧ في نصفه لهذا وليس كذلك فلو فرق النصفين أجراً (قوله) وإن مات أحدهما فلو أثر الخ في الميت عيانا تعلق ارثه بنصف هذه القيمة ويحصل التقصاص في ذلك التقدير



(قوله) والملاح هو اسم لسان السفينة فهو من الملاحه وقيل هو اسم لتريح سمي به الملاح وقيل لمعالجة الماء الملح (قوله) كرا كبين فضيسته  
انهم مالوكنا نصيبين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشي والظاهر انه لا يتعلق بضمان لأن العمد من الصبيبين هو الذي  
اقتضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كراكب الدابة لأن الراكب يحملها على السير والاتلاف (قوله) فلا ضمان أي والقول قوله في  
الغلبة قاله ابن المنذر (قوله) حال طرح الخ أي بحسب الحاجة قال البلقيني في هذا ولا يجوز إلا باذن صاحبه (قوله) اذا خيف  
الخ قال الزركشي ينبغي تنزيل هذا الحالة على ما اذا غلب الهلاك والاولى على ما اذا غلبت \* (١٨٦) \* السلامة انتهى أقول مثل غلبة

السلامة استواء الأمرين فيما يظهر ثم  
قضية كلام المصنف إن هذا الحكم  
لا يتوقف على اذن المالك وان توقف على  
عدم الضمان أي في الحال الثاني  
(قوله) لا بقاء الأديمين ولا يجوز أنقاء  
الكافر المعصوم خلاص المسلم كالا  
يجوز قتله في الخمسة (قوله) أو على  
أي ضامن أي له (قوله) ضمن أن سعى  
فدر الزمه والافاظا هر انفة مطفا  
واب تعبر قبل السجبان ولا بد أنه يقول  
أتق هذا أو يكون امتاع معيا معوما  
له قائل أو غير معلوم وله كمن أتفه  
بحضوره وله الرجوع قبل الالتقاء لانه  
ليس على حقيقة الضمان بل افتداء  
كفونه اعتق عبده عنى على كذا ولو  
مطه البحر رد صاحبه وأخذ الضامن  
ما عزمه (قوله) ولم يختص الخ تحتها  
ست صور \* فرع \* قل رقيقه في  
الطريق خوفا من اللصوص عند ظلمهم  
لهما ألقوا على ضمانه فالحكم كذلك  
(قوله) لا ضمان الخ والحال انه قل على  
أي ضامن (قوله) منجنيق هو فارسي  
معرب ويقال فيه أيضا منجنيق بالواو  
ومنجنيق باللام (قوله) فان كان أي  
المقتول (قوله) أو قصدوه تظرب بعضهم

(سفيتان فكدا بين والملاح) فهما المجران لهما (كرا كبين) فيما تقدم في ذلك (ان كانتا  
لهما) فذا تلفت السفيتان بما فيهما المملوك كان للملاحين المجرين وهلكا أيضا بالاصطدام ففي تركة  
كل منهما نصف قيمة سفينة الآخر بما فيها وعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وفي مال كل منهما  
كفارتان على الصحيح السابق (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف ضمانه وان كانتا  
لاجنبي لزم كلا) منهما (نصف قيمتهما) ووجه الضمان في ذلك ان الاصطدام نشأ عن الاجراء فان  
حصل بغلبة الريح وهيجان الأمواج فلا ضمان في الاظهر ومقابلته قيس على غلبة الدابة الراكب  
وفرق الاول بأن ردها بالبحام ممكن (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب مثلا (على غرق  
جاز طرح متاعها) في البحر لرجاء سلامتها (ويجب) طرحه (لرجاء نجات الراكب) اذا خيف هلاكه  
ويجب التقاء ملأ روح فيه لتخليص ذي الروح وتلقى الدواب لبقاء الأديمين (فان طرح مال غيره  
بلا اذن ضمنه والا) أي وان طرحه بذنه رجاء السلامة (فلا) ضمان (ولو قال) لغيره (ألق متاعك)  
في البحر (وعلى ضمانه أو على أي ضامن) فالتقاء فيه (ضمن) الملقى (ولو اقتصر على) قوله (ألق)  
متاعك في البحر فالتقاء (فلا) ضمان (على المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني فيه الضمان كقوله  
أذني فأذاه فانه يرجع عليه في الاصح وقرق الاول بان أداء الدين ينفعه قطعاً والالتقاء قد لا ينفعه  
(ونما يضمن ملتس لخوف غرق ولم يختص نفع الالتقاء بالملقى) ففي غير الخوف لا ضمان وكذلك في  
الاختصاص بان يكون انقائل على الشط أو في سفينة أخرى وفي الاولى اتساع وصاحبه فقط ولو كان  
معهم المتس أو غيره قبل يسقط قطا ثالث وهو في واحد معه مثلا النصف والاصح المنع (ولو عاد  
بحر منجنيق) بفتح الميم والجيم (قتل أحدهما منه هدر قطه وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية لانه مات  
بفعله وفعلهم خطأ فان كان أحد عشرة سقط عشر دية ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها  
(أو) قتل (غيره ولم يقصدوه خطأ) قتله (أو قصدوه فعمد) قتله (في الاصح ان غلبت الاصابة)  
والثاني شبه عمد لانه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق والاول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشبه  
عمد جرماً

\* (فصل دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة) \* كما تقدم أول كتاب الديات وذكر هنا توطئة لما بعده  
روى الشيخان عن أبي هريرة ان امرأتين اقتلتا فحذفت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها  
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي  
القاتلة وقتلها من صور شبه الهدوء اذا ثبت ان الدية فيه على العاقلة ففي الخطأ أولى (وهم عصيته)  
أي الجاني من النسب (الا الاصل والفرع) أي الأب وابن عمه وابن وا في سفل في الحديث السابق

في هذا بأن قصده مع فرض الغلبة كيف يجري فيه الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصده رجل معين في  
بالمنجنيق \* (فصل دية الخطأ وشبه العمد) \* أي أما العمد ولو من صبي يميز فعلى الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما  
لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل الزوم ان تشهد البينة أو يعترف بالقتل ويصدق قوله (قوله) وهم عصيته أي الذين هم بصفة الكمال  
أعني من يصح أن يكون ولي نكاح بفرض الجاني أنثى من الفعل الى الموت فمن أسلم بعد الجناية لاشئ عليه



(قوله) والاول يجعل استنوة منعة هنا عموما الحديث (قوله) تم عصيته توقف الامام في الضرب عنهم مع وجود المعتق عند ذنبه شيء لانه لا سبب ولا نسب وقال ايضا ان الاصح عموما الضرب \* (١٨٧) \* على عصية المعتق من غير اعتبار الاقرب فالاقرب هكذا في شرح انزركشي

(قوله) والثاني على هذا يتجه تأخره عن المعتق وعصيته وأما عصيات العتيق فلا يتحملون قطعاً وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الجاني تحمل عنه ويحتمل جريان الخلاف فيه نظراً لذلك \* تنبيه \* قطع الشافعي رحمه الله بأن العتيق لا يرتب وتردد في تحمله العقل لان الميراث مداره على النعمة ولا نعمة له على المعتق والعقل على المناصرة وهي لا تنع به (قوله) عقل بيت المال بقوله صلى الله عليه وسلم انا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه (قوله) فكله أي والمفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيراً ثبت في ذمته (قوله) وحيث وجبت دفع عساه بنوهم من قولنا لا توجل على العاقلة (قوله) وتوجل بنوهم توقف ذنت على ضرب تقاضي ونيس مراداً (قوله) لكثرتها في قول المصنف كلمة إشارة بذلك (قوله) ففي ثلاث أي لان كل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست نظراً الى ان النفس الواحدة توجل على ثلاث فزاد سبب الاخرى ثلاث (قوله) من ازهوق لانه وقت وجوب بدلها كما ان مدون من اجناية لانه وقت الوجوب وان توقف اضرب على الاندمل (قوله) من العاقلة خرج به الجاني فانه يحمل عليه (قوله) سقط أي لانها مواساة وقد شبه ذلك تلف انصاب في أثناء اخول ثم التعبير بالسقوط يقتضي سبق الوجوب قال الرافعي رحمه الله وههنا مباحنة للامام رحمه الله قل لا يملك من أن يقال حصه اخول من اذية لا تجب الا في آخره لان سوجب اذية ائتمل وهو متقدم

في رواية وان العقل على عصيته وفي رواية فيه لابي داود ومرا الوالد أي من العقل ويقاس عليه الاصل وروى النساء حديث لا يؤخذ الرجل بجريرة ابنه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هوان ابن عمها) كما يلي نسكاحها والاول يجعل استنوة منعة هنا (ويقصد الاقرب) فالاقرب بان ينظر في عدده والواجب آخر الحول ويوزع على العدد على ما يأتي بيانه (فان بقي شيء) من الواجب (فن يلبه) أي الاقرب يوزع الباقي عليه وهو كذا والاقرب الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم كذا (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل باب (والقديم التسوية) بينهما نظر الى ان المرأة لا تعقل (تم) بعد عصية النسب (معتق ثم عصيته) من النسب الا أصله وفرعه في الاصح (ثم معتقه ثم عصيته) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أي وان لم يوجد معتق ولا عصيته (فمعتق أبي الجاني ثم عصيته) من النسب (ثم معتق معتق الاب وعصيته) وفي المحرر وغيره ثم بدل الواو (وكذا أبدا) أي بعد معتق الاب وعصيته معتق الجد وعصيته الى حيث ينتهي ويعلم مما تقدم استثناء الاصل والفرع من عصية معتق الاب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعتيقها) أي المرأة (يعقله عاقلتها) دونها (ومعتقون كمعتق) فيما عليه كل سنة لان الولا لجميعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصية كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لان الولا لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتي ان على العتيق من انعاقلة كل سنة نصف دينار واثنتون بربع دينار (ولا يعقل عتيق في الاظهر) لا تنفع اذية والثاني نظر الى ان يعقل نصرة وانعتق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) ممن ذكر (أو لم يف) ما عليه بل واجب في جنابة (عقل بيت المال عن النسب) الكل أو انيساق لانه يترتب بخلاف الذي قاله في عاقل واجب في منه (فان فقد بيت المال) فكله أي الواجب بالجنبة (على الجاني في الاظهر) بناء على ان الواجب ابتداء عليه ثم تحمله العاقلة والثاني النفع بناء على ان الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون دينار في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب في بيت المال أو على الجاني في تأجل تأجله على انعاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثه (وتوجل على العاقلة دية بنفس كامة) بدلا لسلام والذ كورة بعد الحرية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاه الشافعي في المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في النسيئة وان كل تمت آخر سنته وتأجيلها بالثلاث لكثرتها وقيل لانها بدل نفس (و) توجل دية (ذمي سنة) لانها قدر ثلث دية النسب (وقيل ثلاث) لانها دية نفس (و) توجل دية (امرأة) مسمة (ستين في الاول) منهم (تث) من دية الرجل والنساق في اثنتانية (وقيل) توجل (ثلاث) لانها دية نفس (وتحمل العاقلة العبد) بقية (في الاظهر) لانها بدل نفس والثاني هي في مال الجاني حانة كبديل ابهية وعي الاول اذا كانت قدر دية أو ديتين (ففي كل سنة قدر ثلث دية وقيل) كلها (في ثلاث) لانها بدل نفس (ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست) تؤخذ ذمتهم في كل سنة نكل ثلث دية على الاول وسدس دية على الثاني (والاطراف) والاروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كلها في سنة) قلت أو كثر (وأجز انفس من زهوق) نروح (وغيرها من اجناية) وقيل من الاندمل (ومن مات) من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبه فلا يؤخذ من تركه شيء بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لان العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفضل عن

وكانت واجبة على عاقلة وكن ضرب الاجل بتخفيف وجب أن لا يستطبت وان يحل الاجل كسائر المديون ويشبهه أن يقال اذية واجبة في المال ويحتمل لا يضاف وجوبها الى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر اخول فان كانوا بصيغة التعميم تعين الوجوب عليهم والاثنتين عاقل الوجوب

بما لا يرد على كذا بيت المال انتهى



(قوله) نصف دينار أي حصة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أوستة دراهم أي على أهل الفضة \* تنبيه \* للدعوى بالدين على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيكرر كالزكاة كذا عللوا به ونظروا فيه بعضهم بأن الزكاة لا تنقيد بثلاث (قوله) واجب الثلاث فعلى هذا يجب على الغني في كل سنة آخر الحول يفيدك عدم اعتبار غيرهما من الشروط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صيبا ونحو ذلك ثم كمل فلا شيء عليه مطلقا كمنه عليه الشارح بالفرع الآتي \* (فصل مال جنابة العبد) \* (قوله) وليس له أي لانه متعلق الحق كالمهرهون \* (١٨٨) \* فيختير فيما ذكر (قوله) ولا يتعلق بذمته

الح أي لانه لو تعلق به لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات (قوله) فإن لم يوف ظاهرا مطلقا ان الحكم كذلك على هذا القول ولو كانت الجنابة خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن ارش الخطأ لا يجب على الجاني ولا على عاقلة الرقيق (قوله) ولو جنى ثانيا الح قال ابن القطن في فروعهم لو كانت اثنا عشر قتلا عمدا ولم يبيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطن فلو لم يجد من يشتريه لم يكن القود فعندى أن القود يسقط لأننا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قدس بقتل فلو قد مناله لا بطلنا حقه فاعدل الامور ان تشتريه ولا سبيل اليه الا ترك القود والعفو (قوله) برئ لو علم مكان الهارب لزمه أحضاره لان التسليم واجب عليه كذا يحته الزركشي وينبغي تخصيصه بما اذا لم تكن مؤنة (قوله) أنه الرجوع علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المور اذا المعسر لا أثر لاختياره قطعا (قوله) والثاني الح أي سوء قال اخترت الفداء أو قال انا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلو أني بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق

كفاته على الدوام لأن لا يملك شيئا أصلا (ورقيق) لان غير المكاتب لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصبي ومجنون) وامرأة لان مبنى العقل على النصره ولا نصره بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا موالاة بينهما فلا مناصرة (ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه في الاظهر) لا شرا كهما في الكفر انقر عليه والثاني نظر الى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الغني) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع) كل سنة من الثلاث وقيل هو أي المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لانه أول درجة المواساة في زكاة الذهب والربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شيء عليه ومن عليه النصف (وبعسبران) أي الغني والمتوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أي في آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أسيرا بعد ومن أعسر بعد ان كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه \* فرع \* من كان في أول الحول رقيقا أو صيبا أو مجنونا أو كافرا وصار في آخره بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذا الحول وما بعده وقيل يدخل فيما بعده وقيل فيما

\* (فصل مال جنابة العبد) \* بان كانت غير عمد أو عمدا وعفى على مال (يتعلق برقبته وليس له بيعه لها) أي لاجلها أو تسليمه لبيع فيها (وفداؤه بالاقل من قيمته وارثها وفي القديم) يفديه (بارثها) بالغام بل لانه لو سلمه ربحا يبيع بأكثر من قيمته والجديد ما يعتبر هذا الاحتمال وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقيل يوم الفداء (ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر) والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف الثمن به طوبى العبد بالباقي بعد العتق (ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع) أي لبيع أو باعه (أو فداه) كما تقدم (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه فلهما) أو سلمه لبيع فلهما (أو فداه بالاقل من قيمته والارشرين) في الجديد (وفي القديم) يفديه (بالارشرين) لما تقدم (ولو أعتقه أو باعه ومخضناهما) أي قلنا بجهنهما وهو القول الرابع في اعتاق المورس والمرجوع في بيعه (أو قتله فداه) لزوما (بالاقل) من قيمته والارش قطعا لتعذر البيع باحتمال الزيادة (وقيل) فيه (القولان) أحدهما يفديه بالارش (ولو هرب) العبد (أو مات برئ سيده) من علقته (الاذا طلب) منه (فداه) فيصير مختارا الفداء وغير ذلك صادق بان لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار الفداء فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) لبيع والثاني يلزمه الفداء (ويفدى أم ولده) الجنابة لزوما لا امتناع بيعها (بالاقل) من قيمتها والارش قطعا (وقيل) فيها (القولان) أحدهما يفديها بالارش ابدأ وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقيل يوم الاستيلاء (وجنباياتها) كواحدة في الاظهر (فيقدىها بالاقل من قيمتها والارش فتشترك اصحاب الاروش الزائدة على القيمة فيها

الحق بذمة العبد مع الرقبة فالذي مال اليه الامام الحجة (قوله) قطعا استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضامنا انتهى ثم قضية كلامهم الضمان ولومات عقب الجنابة وأمامهم ما فالظاهر عدمه (قوله) وقيل القولان قل الزركشي لعل مأخذهما جواز بيع أم الولد (قوله) فيفديها بالاقل أي ولا تأتى الطريقان خلافا لظاهر العبارة



(قوله) وارثته الجناية لان الاسترداد بعد \* (فصل) في الجنين غرة الياس ولذا ذهب أبو عمر وابن العربي انه يجب أن تكون  
بضاء (قوله) كضربه أو شرب دواء أو ضرب سلطان وتخويف أو تهديد أو صوم يخشى منه ولو فرضا (قوله) متعلق بانفصل أي فلا يجوز  
أن يتعلق بجناية لقوله أو موتها (قوله) انفصاله أي وقفا مع الوارد (قوله) لم يتيقن وجوده أي وان كان هناك قبل حركة (قوله) فدية نفس  
أي ولو كانت حركته حركة مذبوح (قوله) عبد أو أمة أي ولا بد أن يكون سنه سبع سنين فلو ميز قبله فلا يكتفي في الغرة أي والخبرة بمغارم  
(قوله) عيب مبيع أي كافي ابل الدية لانه (١٨٩) حق آدمي لو حظ فيه مقابل مافات من حقه فغلب عليه شائبة الفدية ثم ساء به هذا يقتضي

ان الحامض لا تجزئ ويستضى بجزء  
الكافور لكن جزء الشحان منه لا يحبر  
المستحق على قبول الكافر (قوله)  
والاصح قبول كبير لوجوده في  
(قوله) والتالف رتبة سنن كماله  
يختلف في الابتداء فينبغي أن لا يختص  
بينهما في الانتهاء (قوله) وبعد خمسة  
عشر من اعتبار العشرين على نقص  
بعضها ومن اعتبار خمسة عشر على  
لا يدخل على النساء (قوله) فأن قدمت  
الخ مفرع على الاشتراط (قوله) ونسب  
لا يشترط أي لا طلاق حليف (قوله)  
فهو مقدم مترع على قوته لا يشترط (قوله)  
وهي فورية جنسية لا صواب فوك  
قدمت ميراث جنسية ويقتضى شيئاً ولا  
يجوز من موقوف فورية جنسية  
يرجع ورثة ذلك الميت بخلاف الفرة  
يذكر فيها حياته تغيب عن جانيها  
ص شيخ على فورية جنسية  
خروج من عن نوازل من التعميم  
معاشد في جنسية ميراثه بعد  
قال يصرف ميراثه ميراثاً له ميراث  
شعوبهم ارشاد عن أهمية وعن رتبة  
نابوس قال السيد يحيى ويذكر ميراثاً جنسية  
لها تميرث في ذرية (قوله) رتبة  
ان تعمد في ميراث قضية ميراثه ميراثه

بالمخاصة كان تكون اعين والقيمة الفساو الثاني يفديها في كل جنسية بالاقبل من قيمتها وارث تلك  
الجنسية والثالث كالثاني ان وقعت الجريمة الثانية بعد فداء الاولى وصكا اول ان آخر الفداء عن  
الجنايات

\* (فصل في الجنين) الحرام (غرة) ان انفصل ميتا بجنائنه (على امه مؤثرة فيه كضربة قوية لانظمة  
 خفيفة (في حياته او موتها) متعلق بانفصال (وكذا ان تضره بلا انفصال) بخروج رأسه مثلا ميتا  
 ففيه الغرة (في الاصح) لتحقيق وجوده والثاني يعتبر فيها انفصانه (وان) اي وان لم ينفصل ولا تضره  
 بالجنائنه على امه (فلا) شيء فيه لان لم يتيقن وجوده (او) انفصل (حيا) بجنائنه على امه (وبقي  
 زمانا بلا الم ثم مات فلا نمان) فيه لان لم يتحقق موته بالجنائنه (وان مات حين خرج او دام له ومات فيه  
 نفس) لان ما يتحقق حياته وقدمت بالجنائنه (ولو انقث) اي امرأه بجنائنه عليها (جنينين فغرتان)  
 فهما (او بدافرة) فهما لظن انها بالجنائنه بان من الجنين الذي تحقق بها (وكذا الحدال  
 القوابل فيه صورة خفية) اي على غير اهل الخبرة (قيل وثمن لو بقي تصور) اي ففيه غرة  
 وان شكك في تصوره لو بقي فلا غرة فيه قطعا (وهي) اي الغرة (عبد) ارامه ميرسيم من عيب مبيع  
 ولورض بقبول المعيب جاز (والاصح قبول كبير لم يجز بهرم) و الثاني لا يقبل بعشر بر سنة  
 والثالث لا يقبل بعدها في الامة وبعد خمس عشرة سنة في العبد (ويشترط بلوغها) قيمة (خمس عشرة  
 الدية) وهو خمس من الابل (فارقت خمسة ابعرة) بدلها (وقيل لا يشترط) بلوغها ذكر  
 (فلان قدر قيمتها) عبي هذا (وهي ثورتي جنين) بتدبير انفصانه حيا ثم موته (وعلى عاقبة الجنين) خطأ  
 كانت جنائنه او شبه عمد او عمدان فمعه غير احوال فصاحبها اوقعه هاعما لا يؤدي ان الاجهاص  
 غالبا او بما يؤدي اليه (وقيل ان تعذر بيعه) والله اقرل يني الحمد في الجنين بعد تحققه او عدمه بشره  
 بالجنائنه ونهاهرا انه لا قصاص فيه رخص عليه في انه موته محاليت ان عاقبة الجنين في فصل  
 لزومها العاقبة (والجنين المودى او نصر وقين كسر وتيل هدره) فيه (غرة كتب  
 غرة مسلم) كما في دية (و) الجنين (الوثيق) فيه (عشر ثمانية) عرور - اعتر - عرذ في خبر  
 بعشر دية - نسأوى نصف عشر دية المتكتم (يوم الجنائنه وقيل) يوم (الاحد) من او قيمة  
 في الاقوال كسر ثم يباذل فرض زيادة ثمن بعدد عشرت افر - ذم غير انفسه من الجنين  
 الاجهاص (نسيده) نسكه جنين (فان كذب متطوعة) اي بقتل متطوعة لا ضرب (نسيده) من  
 قوت سمية في (اصح) برتة - كسر - سلاسة - في - ثور - سلاسة - بقتل - بقتل

[illegible]



(قوله) أمر خلق كأنه يشير بهذا إلى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدير فيه السلامة قطعاً  
 \* (فصل يجب بالقتل الخ) \* (قوله) أولى منه ذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب في العمد لأنها عقوبة فلا يدخلها القياس (قوله) ومجنونا  
 وكذا أمكره (قوله) منه كذا يعتق من ماله عنهما إن شاء إذا كان أباً أو حذاً ولو صام الصبي أجزأ في الأصح وسكان السفينة وقد ذكرنا في كفارة  
 اليمين أنه ~~يعفّر~~ يعفّر فيها بالصوم لكن صرح الصمري في باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه في ماله (قوله) ومتسبباً أي ولو شرطاً كالخمر  
 والبهيمة (قوله) ولو كان يدار حرب أي فإنه لا يجب فيه قصاص ولادية (١٩٠) (قوله) وذمى لقوله تعالى وإن كان من

أوم ينكم وينهم ميثاق الآية (قوله)  
 كلاً يجب ضمانها ولأن في الكفارة  
 معنى العبادات فبعد أن ثبتت على الميت  
 (قوله) وبأغ كذا لو قتل الباغي العادل  
 لا كفارة عليه كما لا يضمنه قتله  
 الرزكشي (قوله) وعلى كل من  
 اشركاء الله في العهد كالقود ولأن فيها  
 معنى العبادات وهي لا تنوزع بخلاف  
 الذب وفارق جزاء الصيد لأنها هتك  
 الحرم لا بدل بخلاف الصيد ولو كان  
 بعضهم حرباً ملاً فظاهر عدم التحزؤ  
 قطعاً بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل  
 ذلك بخلاف الكفارة (قوله) والثاني  
 عليه نتيجة أن يجب على الجميع تحصيل  
 رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم تعبيرة بالأصح  
 بخلاف تعبيرة في اصطدام الحاملين  
 للصحيح (قوله) والثاني على الجميع كفارة  
 أي كافي جزاء الصيد

أمر خلق وفي تقدير خلافه بعد ولو كان الجنين مقطوع الأطراف والام سلمية لم تقدر مقطوعة في الأصح  
 لأن نقصان الجنين قد يصح من أثر الجناية واللائق الاحتياط والتغليظ (وتحملة) أي العشر  
 في الجنين الرقيق (العاقلة في الظاهر) هما القولان السابقان في حمل العاقلة العبدان هما  
 أنه في مال الجاني

\* (فصل يجب بالقتل) \* عمداً أو شبه عمداً وخطأً (كفارة) قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير  
 رقبة الآية وغير الخطأ أولى منه (وإن كان القاتل صبياً أو مجنوناً) فيجب في ماله ما فيعتق الولي  
 منه (وعبدان) فيكفر بالصوم (وذمياً) وتعبيره بالعتق بأن يسلم عبده فيعتقه (وعامداً  
 أو مخطئاً) كمن سوط بجناية شبه العمد (ومتسبباً) كبائتر (بقتل مسلم ولو) كان (بدار حرب) بأن  
 ظن كفره لكونه على زى الكفار (وذمى وجنين) لزمانهما (وعبد نفسه ونفسه) لحق الله  
 تعالى (وفي نفسه وجه) أنه لا تجب لها كفارة كما لا يجب ضمانها (لا امرأة وصبي حربيين وبأغ  
 وسائل ومقتص منه) أي لا تجب الكفارة بقتل واحد من الخمسة لعدم ضمان الأولين وللحاجة  
 إلى دفع الاثنين بعدهما ولا استحقاق القصاص في الأخير (وعلى كل من الشركاء) في القتل  
 كفارة في الأصح (لأن كلامهم قاتل والثاني على الجميع كفارة) (وهي كظهار) أي كفارته  
 المقدمة في بابه (لكن لا أطعام) فيها (في الظاهر) اقتصاراً على الوارد فيها من اعتناق رقبة  
 مؤمنة فإن لم يجد لها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الإطعام ككفارة الظهار الوارد فيها فلم  
 يستطع فإطعام ستين مسكيناً وتقدم الكلام على ذلك

#### \* (كتاب دعوى الدم والقسم) \*

يفتح القاف وهي الأيمان تقسم على أولياء الدم قاله الجوهري وغيره عن القتل بالدم لازومه له غالباً  
 والدعوى به تستبع الشهادة بالآنية في الباب (يشترط أن يفصل) مدعى القتل (ما يدعيه من عمد  
 وخطأ) وشبه عمد (وانفراد وشركة) فإن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال (فإن  
 أطلق استقصاه القاضي) بما ذكر لتصح بتفصيله الدعوى (وقيل بعرض عنه) لئلا ينسب إلى  
 تلقين وفي الروضة كأصلها في كلام الأئمة ما يشعر بوجوب الاستفصال وقال الماسرجسي لا يلزم الحاكم  
 أن يصح دعواه وهذا أصح أي فلا يلزمه الاستفصال فيكون أولى (وإن يعين المدعى عليه فلو قال)  
 في دعواه في جماعة حاضرين (قتله أحدهم) فأشكروا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الأصح  
 أي لا تحليف لأبهم المدعى عليه والثاني يحلفهم أي يأمر بحلفهم للتوسل إلى إقرار أحدهم بالقتل  
 واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم في يمين صادقة (ويجزيان في دعوى غصب وسرقة واتلاف) على

\* (كتاب دعوى الدم الخ) \*  
 شرط بات موزون (قوله) تستبع  
 الخ أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها  
 (قوله) من عمد الخ لا بد من تفصيل  
 حقيقة العمد وغيره أيضاً (قوله) في  
 جماعة حاضرين عبارة الرزكشي محل  
 الخلاف إذا انحصر أو الأفلأسيالي  
 بقوله ولا يشكل بقصة جبر لا حتمال أن  
 يكون الدعوى على قوم معينين منهم

\* (نتية) \* انما قدرنا شارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسم في الدعوى على الغائبين مختلف فيها وإن كان الأصح أحد  
 سماعها (قوله) لم يحلفهم لعدم صحة الدعوى (قوله) أي لا تحليف لم يقتل أي لم يأمر بحلفهم كما سيأتي نظيره لئلا يوهم أن لهم الحلف من غير أمره  
 بعد طلب الخصم (قوله) والثاني يحلفهم هذا يؤيد بحجة الوصية مهمة (قوله) ولا ضرر رأي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التحليف  
 بل وكما هو عاقل في الوسط استشكلت إيمان الردود على الدعوى



(قوله) بخلاف الخ لو نشأت تلك المعاملة عن وكيله أو ونيه أو مورثه أو عبده ومات المعامل فهل يجري الخلاف أو لا يكون أصلها معلوم محل نظر (قوله) ملتزم هذا يغني عن التكليف ويكفي أن يكون شاملا للسكران فلو اقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره انما يعتبر عند الدعوى ولو كن فائتا عند الجناية (قوله) أو عمد ووصفه بغيره قال الزركشي مثله عكسه وفيه الخلاف أيضا (قوله) أصل الدعوى وهو مطلق القتل (قوله) والثاني يبطل أي فلا يعتمد وصفه ولا يمكن (١٩١) من الرجوع للعمد (قوله) قرينة حاله أو مقالية (قوله) لاعدائه الضمير فيه يرجع الى كل من قوله محلة أو قرية

(قوله) لاعدائه محل هذا اذا كان يدخلها غير أهلها والأفليس بشرط صرح به في الزوائد قال ابن الرقعة لأنها تكون حينئذ شبيهة بالدار التي تفرق أهلها عن قبل (قوله) واقتلوا انظر هذا مع قوله الآتي والا (قوله) قتل فلانا أي ولو بعد الدعوى (قوله) لو ثقل الماوردي لو كانت شهادتهم في قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لو ثابيل يحلف معها ويستحق المال (قوله) لاحتمال التواطؤ وبأن ذلك كاحتمال الكذب في شهادة العدل (قوله) وكفار هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العمد والنساء فلذلك أفرد كلا عن الآخر (قوله) بطل البوث فتقول انهم على المدعى عيبه (قوله) وفي قول لا أي كسائر الدعوى (قوله) والثاني قال يظهر الخ رجحه في المطلب وقال انه ظاهر النص لاسباب اذا قلنا لو جوب بلاقيه ابتداء وعنده ذلك بكلامه قوله عن الرافعي محمله انه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز لعين بعضهم فكلا يعتبر ظهوره فيما يرجع الى الأفراد والشركة كذلك صفة التقتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله ونقل الزركشي عن التهذيب مثله ثم قال فظهر من هذا انفسا

أحد حاضرين بخلاف دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختار التعاقدين وشأنها ان يضبط كل منهما صاحبه (وانما تسمع) لدعوى (من مكلف) أي بالغ عاقل (ملتزم) كالدعوى بخلاف الحربى (على مثله) أي مكلف ملتزم ومنه في الشقين محجور بسفه أو فليس (ولو ادعى) على شخص (انفساده بالقتل ثم ادعى على آخر) الشركة أو الانفراد (لم تسمع الثانية) لان الاولى تكذيبها ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذيبها (أو) ادعى (عمدا ووصفه بغيره) لم يبطل أصل الدعوى في الاظهر (لانه قد يظن ما ليس بعد عمد افيغمد ووصفه والثاني يبطل لان في دعوى العمد اعترافا ببراءة العاقلة (وتثبت القسامة في القتل بمحل لوث) بالثلاثة (وهو) أي اللوث (قرينة لصدق المدعى بأن وجد قيل في محلة أو قرية صغيرة لاعدائه أو تفرق عنه جمع) ولو لم يكونوا اعداءه وفي الروضة كأصلها وصف محلة بمنفصله عن بلد كبير (ولو تقابل صفان لقتال) واقتلوا (وانكشفوا عن قتيل) من أحد الصفين (فان التحم قتال) بينهما أو وصل سلاح أحدهما الى الآخر كما في الروضة وأصلها (فلوث في حق الصف الآخر والا) أي وان لم يلحقه قتال ولا وصل سلاح فلوث (في حق صفه) أي القتل (وشهادة العدل) الواحد بان شهد ان زيدا قتل فلانا (لوث وكذا عبيد أو نساء) أي شهادتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ حالة الاجتماع وهذا الشهر ومقابله أقوى قاله الرافعي واقتصر في الروضة على التعبير بالأصح بدل الأقوى (وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح) لان اتفاقهم على الاخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد انبيه قتله فلان وكذبه الآخر بطل اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعى على هذا دون الاول (وقيل لا يبطل) اللوث (بشكذب فاسق) لان قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص القوانين بالعدل والأصح لا فرق (ولو قال احدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر قتله) عمرو ومجهول حلف كل على من عنه وله ربع الدية) لا اعترافه بان الواجب نصف الدية وحصته منه نصفه (ولو انكر المدعى عليه انوث في حقه فقال لم اكن مع المقتربين عنه) أي القتل (صدق بيينه) وعلى المدعى البيينة (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الأصح) لانه لا يفيد مطابقة القاتل ولا العاقلة والثاني قال بظهوره خراج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في ضرب) وجرح (واتلاف مال الا في عبد في الاظهر) ناء على الاظهر السابق ان العاقلة تحمله ومقابله مبنى على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر لأنها خلاف اقياس يقتصر فيها على مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعى عليه بيينه مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى على قتل ادعاءه خمسين عينا) حديث الصحيحين بذلك المخصص لحديث السهقي البيهقي المدعى واليمين على المدعى عليه (ولا يشترط موالاتها

عبارة ان بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وتثبت القسامة فيحسب المدعى عليه حتى بين صفة القتل فان قال مقلعه عمدا الزم دية الخطأ في ماله انتهى (قوله) وجرح أي ومعنى (قوله) لأنها الخ وأيضا فانفسر أعظم حزمة بدليل الكفارة (قوله) ان يحلف أي ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعى عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعى حلف المدعى عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعى في اليمين في كل ذنب خسوف ولا يسمى قسامة (قوله) قتل ادعاءه يفيد انه لا يدرى من التعرض في اليمين



(قوله) لان لها اثر الخ وأيضاً كالعنان وفرق بتعلق الاحتياط في انعان من حيث الانساب والعقوبة (قوله) والثاني صححه الروياني وجهه القياس على توزيع الايمان على الورثة لانه ينافي الحقيقة فان بناء على يمين انورث أولى (قوله) وجبر الكسر فلو خلف تسعة وأربعين ابناً حلف كل واحد يمينين وانما كان كذلك لانه لو استطناه نقص نصاب التقسامة (قوله) وفي قول يحلف هما مبنيان على ان الدية تثبت للوارث ابتداءً أولاً (قوله) ولو نكل الخ يريد بهذا ان التوزيع مقيد بعدم نكول بعضهم وعدده غيبته (١٩٢) (قوله) المردودة على المدعى قال الزركشي فيه

أشاره إلى أنه إذا نكل المذبحي عن  
القسامة في محل الموت فردت اليمين على  
المذبحي عليه، فنكول أم أترد على المذبحي مرة  
ثانية ثم نكل عن أترافعي معني ذلك وأن  
السبب أنه كن للمذبحي من اخف أزل  
الموت والسبب أنه كن هف النكول  
فصار تردد السبب كتردد الخسومة  
(قوله) مع موت يرجع في قولنا شارح  
أترد على أترافعي أي قرنه من الله  
عليه وسر أترافعي كيد وبخس يميننا  
ترافعي في هذه المسألة ونكول  
يعني المذبحي عليه مع تخفيف دعوى  
هذه كد واحد وهو كواحدة  
خفف كل خمسين بخلاف تعدد المذبحي  
و فرق كذا من المذبحي عليه في  
من نفسه بغير المذبحي كغيره بعدد  
و تعدد المذبحي يثبت كد واحد  
بأنه واحد ونكول أترافعي قصد  
في نفسه (قوله) كذا في غير نفسه  
مع أنه واحد وكذا جماعة في نفسه  
تعدده أترافعي بغيره يخرج به اليمين  
بتردد على المذبحي فان قصاص يثبت  
بأنه واحد قراراً بالينة (قوله) دن  
أترافعي عليه قال أترافعي المذبحي  
رأسه عليه قول وهو أترافعي يعرف  
من نكل المذبحي على ثلاثة ومن جنت  
بغيره فليكون قوله بخسمة عمه  
بغيره أترافعي وهو قوله رجح ضعف

عنى المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط أن لها أثر في الزجر والردع والاول نظر الى أنها حجة  
كلهم هادة فجوز تقريرها في خمسين يوما (ولو تخلفها جثون أو اغماء بني) بعد الافاقه وان اشترطت  
انواة تقيام العذر (ووفت) قبل تمامه (لمين وارته على الصحيح) والثاني صححه الرويانى (ولو كان  
بقتير ورتة وزعت) اخسون (بحسب الارث وجبر انكسر وفي قول يخلف كل) منهم (خمسين)  
لأنها كمين واحدة في غير القسامة من جماعة والفرق بأن الواحدة لا تتبع بعض ظاهر (ولو نكل  
أحدهما) أى انوارتي (خلف لآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب) أحدهما (خلف  
لآخر خمسين وأخذ حصته) لأن اثنين الحجة (والا) أى وان لم يخلف الحاضر (صبر للغائب)  
حتى يحضر فيخلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خمس وعشرين كما لو كان حاضرا  
ولو كان ثورته غير حثرت خلف خمسين في زوجة وبنت تخلف الزوجة عشر والبنت أربعين  
(وان ذهب أن يمين المتعنى عليه بلا وث) انمين (انردودة) منه (على المتعنى أو) المرودة بنكول  
المتعنى (على المتعنى عليه مع وث و يمين مع شاهد خمسون) لأنها يمين دم والقول الثانى يمين واحدة  
في الرابع لأنها ليست دم ورد فيه انصب لحمه يمين وفي الاولى طريقة فاطمة بنه قول اسقطها من  
الروضة وفي الشافعية طريقة فاطمة بنه قول شى ازاجحة فقونه المذهب للجموع (وبجب بالقسامة في  
قصر الخلف وشبهه انحدية على لغائه) مخففة في الاول ومغففة في الثانى كما تقدم (وفي العمد  
عن اقسام عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي التقرير) فيه (قصاص) كما في غير القسامة  
وفرق الاول بضعفوا (ولو ادعى عمرا بنون على ثلاثة حضر أحدهم اقسام عليه خمسين وأخذ ثلث  
بدين حضر آخر اقسام عليه خمسين) كذا قول (وفي قول خمس وعشرين) كما لو كان حاضرا يخلف  
تسعين وخمسين قال زنجي في تحرير غيره بخلاف هذا الخلاف (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (في  
اليمين) نسائية (وان) أى وان كان ذكره فيها (فيذبحي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة  
في غير المتعنى عليه ووثوا له) كقائمة لبيذة ومقابله وجه بضعف التسامة والثالث اذا حضر  
يقسم يميني فيمكرهه (ومن سخط بل انما اقسام) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب  
يستل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما ذهبوا اليه فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن  
ارتد قبل أن يقسم) (ولا يفسخ تأخير اقسامه بفسخ) فإنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فان اقسام  
في زردة ص) اقسامه (عنى المذهب) فان خاص به نوع اكتساب المال فلا يمنع منه الردة  
كلاحتساب وغيره قول الرعي هذ هو المشهور وعن انزلى وحكى قوله فخر جلا ومنه صا أنه لا يصح  
(زمن وارثه) خاصا (بقسامة فيه) لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن ولكن نصب القاضي  
من يترعى على من ينسب اليه يقتضى ويحتمل

[illegible]



\* (فصل انما يثبت الى آخره) \* (قوله) باقرار أي ولو حكم فيشمل الحلف بعد الشكول نعم قد يرد حكم القاضي (قوله) عدلين خرج الرجل والمرأتان أو والعين فان ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فان المال يثبت وان تختب القطع لان الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع بثبت المال ولا كذلك هنا لان الواجب القود عينا واحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان لم تقبل تثبت لوئا \* (١٩٣) \* (قوله) لان العفو الخ مبني على ان الواجب القود عينا اتم لو قلنا الواجب أحدهما لا بعينه

فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي ان الثاني مقرر على هذا (قوله) وهو مخرج الخ أيضا ذلك ان الشافعي رضي الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زيد الى عمرو انه يثبت الخطأ في عمر ورجل والمرأتين تقبل قولان بالنقل والتخريج والمذهب تقرير النصين والفرق ان الجناية هنا متحدة فاحتط لها (قوله) ارشها أي الهاشمة وأما الموضحة فلا يثبت قودها ولا ارشها وقيل يثبت ارشها \* فرع \* لو ادعى رجل قصاصا وما لا يشهد به بدت رجل وامرأتان قيت في ايمان ولا يمنع من الرد في قصاص (قوله) قتله خرج الجرح فانه يثبت بدت وحيدة فيأول اذا زعم بعد ذلك ان الموت منه ان يحلف خمسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق (قوله) ويشترط لموضحة الى آخره أي امران الاول مقاله الثاني ما في قوله ويجب الخ (قوله) ليكن قصاص قضيته ثبوت الارش عند الاقتصار على الشرط الاول وهو الاصح لان الارش لا يختلف بموضع الموضحة من الرأس ومساحتها قل الزركشي وقياس هذا ان يشهد الارش برجل وامرأتين وبه مصرح في الحاوي الصغير واستنصره وكلا

\* (فصل انما يثبت موجب القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو) شهادة (عدلين) به (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (وبمين) ولا يثبت الاول بالآخرين ولا الثاني بامرأتين وبمين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (ولو عفا عن القصاص ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل وبمين (لم يقبل) في ذلك (في الاصح) لان العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكره والثاني يقبل لان القصد المال (ولو شهد هو وهما) أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها ايضاح لم يجب ارشها) أي الهاشمة (على المذهب) لان الايضاح قبلها موجب للقصاص لا يثبت بمن ذكره في قول من طريفة وهو مخرج يجب ارشها لانه مال ومثل المرأتين العيين (وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال ضربه بسيف فخرجه فمات لم يثبت) قتله (حتى يقول فمات منه أو قتلته) لاحتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فادماه أو فأسال دمه ثبتت دامية) بذلك ولو قال فسال دمه لم يثبت لاحتمال سيالته غير الضرب (ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل يكفي فأوضح رأسه) لفهم انقصود منه وهذا جزمه أولا في الروضة كأصلها ثم ذكر ما قبله عن حكاية الامم والغزالي وعبر فيه في المحرر الاقوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أي الموضحة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لان الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد بغير اسحر والاقرار ان يقول قتله بسحري فان قال وسحري يقتل غالباً اقرار بالعمد أو يقتل نادراً اقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الاول القصاص وفي الاخيرين الدية في مال الساحر لا العاقلة الا ان يصدقوه لان اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد نورته) غير أصله وفرعه (يجرح قبل الاند مال لم يقبل) لانه لو مات كان الارش له فكانه شهد لنفسه (وبعده يقبل) لانتفاء اثمته (وكذا) لو شهد له (بجمل في مرض موته) يقبل (في الاصح) والثاني لا يقبل كالجرح للثمة وفرق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المثل (ولا يقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل يحملونه) من خطأ أو شبه عمد لانهم متهمون بدفع النخمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بدت أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي المدعى (الاولين) أي استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لان الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع بطلنا) أي الشاهدان وهو ظاهر في الثالث ووجهه في الثاني ان في تصديق أي فريق تكذيب الآخر وفي الاول ان فيه تكذيب الاولين وعداوة الآخرين لهما (ولو أقر بعض الورثة بعفو بعض) منهم عن القصاص وعينه أو لم يعينه (سقط

٤٩ في الرافعي هنا كالصريح في عدم الثبوت اتمى (قوله) باقرار أي ولو حكم ولو قتله بالعين فلا ضمان لانه لا يقدر على القتل بالخيار اقل الامام والالقضيي بظن من نظر الى من تتوق نفسه اليه او بالحال فقال بعض المتأخرين يجري فيه تفصيل اسحر (قوله) والاقرار الخ لوقول مرض بسحري ولم يمت فهو لو (قوله) بطلنا ظاهره ان اصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الورثة فيختلف لخصه لكن عبارة اجهل وبطل حقه (قوله) ولو أقر خرج ما لو شهد فلا يخفى حكمه



(قوله) للقتل خرج ما لو كان المشهوده الاقرار فانه لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المسكان وكذا الاقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر  
 \* (كتاب البغاة) \* (قوله) قوله تعالى اولادهم ومما يدخل في هذا الضابط كما قال العراقي (١٩٤) ما لو تقابل فتتان من المؤمنين فأصلح الاما

بينهما لانه كان من حقهم عدم انقائله  
 والرفع الى الامام فترك ذلك والاقبيات  
 عنه منع الحق متوجه عليهم (قوله) حتى  
 لا تعط الخ كأنه يريد ما قل ابن ارفعة  
 رحمه الله الخلاف في الامم لاجل تنفيذ  
 الاحكام لا لعدم الضمان (قوله)  
 والامم عدم شراخه أي بدليل ان أهل  
 مدعي وأهل الجبل لم ينصبوا لهم ما  
 قوله ما أخرجه من (قوله) تركوا وذل  
 ثم يردوا كفار وقد قل فيه عن رضى  
 الله عنهم كما سالت لا تمنعكم مساجد  
 الله ولا كنوزهم ولا أموالهم التي  
 رزقوا فيها في يديكم ولا تدرككم  
 بشر (قوله) وقبر خاتمة ليستثنى  
 من الخطأ لو كانت الشهادة عن موافقيه  
 أو صريح بسبب انتفاء التهمة حينئذ  
 (قوله) تدوينهم أي فيسوانفسه  
 (قوله) فمب يقبل فيه أي فلا يفتى اذا  
 خلف نصا أو قبيحا جنيا ولا من جاهل  
 وفاسق أو من تخلف فيه شرط مع امكانه  
 (قوله) الا ان يستحل يرجع الى كل  
 من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء  
 قاضيه (قوله) الا ان يستحل أي بأن  
 يعلم ذلك أو يشك فيه (قوله) وكذلك  
 انشاهد حول الزر كشي ان يدخله في  
 عبارة التزيج جعل الاستثناء راجعا  
 لصفين (قوله) ووقعوا خ أي اذا  
 كان المقيم بذلك ولا ذمورهم (قوله)  
 من يستثنى من هذا ما أوريد أضعافهم  
 ومزيتهم ولا يوردى (قوله) ورفع

القصاص) لأنه لا يتبعض وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي ولغير العافي والعافي على المدية  
 حقهما منها بخلاف من أطلق العفو في الاظهر وان لم يعين العافي أو عين فأنكر ويصدق بينهما فهي  
 لكل أو لو اختلف شاهدان في زمن أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كأن قل أحدهما قتله بكرة والآخر  
 عسبة أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر بريح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لغت)  
 شهادتهما المتناقض فيها (وقيل) هي (وث) للاتفاق فيها على القتل والاختلاف في الصفة  
 غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قيل مأخوذ من طريقة حاكية لقولان في اللوث  
 كفاضة به وقاعدة بتفاته وعبر في الروضة بالذهب

### \* (كتاب البغاة) \*

جمع باغ (هم مخائفوا الامم بخروج عليه وترك الانقياد) له (أو منع حق توجه عليهم) كالزكاة  
 (بشرط شؤيتههم وتوكل) لخروجهم على الامم أو منعهم الحق (ومطاع فهم) تحصل به قوة  
 نشوته (قيل وأمر منصوب) لهم حتى لا تعطل الاحكام بينهم والاصح عدم اشتراطه ولا تعطل لها  
 (وأن أذهب قوم رأى الخوارج كثر الجماعات وتكفروا بكبرية ولم يقبلوا تركوا) فلا يتعرض  
 لهم (والا) أي وان تناهوا (فقطاع طريق) أي في حكمهم حكمهم كذا في الروضة كأصلها عن البغوى  
 بعد قولهم عن الجمهور ولو بعث الامم اليهم وانما يقتلوه فعلمهم القصاص وهل يتحتم قتل قاتله كفاطع  
 الطريق أنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد حافة الطريق وجهان زاد المصنف قلت أصحهما لا يتحتم  
 (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم (وقضاء قضيه فيما يقبل) فيه (قضاء قضينا الا أن يستحل  
 دماء) فلا يقبل قضيه ولا تنفاه العدالة اشترطة في انقاضي وكذلك الشاهد اذا كان يستحل دماءنا  
 لا تقبل شهادته وانما كنهه في ذنب (وينفذ) بالتشديد (كأبه بالحكم) جوارا (ويحكم بكتابه  
 بسبع نية في ذمه) كتنفيذ كتابه بحكمه وانما في لافيه من إقامة منصبه وفي الروضة كأصلها  
 حكية اختلاف قوين (وأن أوقفوا واحدا وأخذوا زكاة وخزينة وخراجا وفرقوا سهم المرتقة على جندهم  
 صح) مدفوعه في ابلد الذي استنوا عليه فذا عاد النالابغى فعلهم (وفي الاخير وجه) انه لم يقع  
 النوق لأنه تمهيد لسبب الخروج على الامم (وما أئلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن)  
 أي ضمن كل منهما متلفه من نفس ومال (والا) أي وان كان في قتال بسببه (فلا) ضمان على واحد  
 منهما (وفي قول يضمن الباغي) ما أئلفه على العادل لانه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان  
 ان تلاف لا بسبب القتال وجب ضمانه قطعا (وأن تأول بلاشوة يضمن) ما أئلفه من نفس ومال  
 وان كان في قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن ما أئلفه في قتال على انقول الرابع (ولا يقتل) الامم  
 (البغاة حتى يبعث اليهم أمنا فظننا أصحابا لهم ما يتقون فان ذكروا مظلة) بكسر اللام (أو شبهة  
 أنهما فان أصروا) بعد الازالة (نعمهم) بان يعظمهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (ثم) أي ان لم يرجعوا  
 (آذنتهم) بأن أئلفهم (بالقتال فان استعملوا) فيه (اجتهد) في الامهال وعدمه (وفعل  
 ما رأه صواب) منهما فان ظهر له استعمالهم لتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم أولا استلحاق مدد لهم لم يعملهم  
 (ولا يقتل) اذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (مختنهم) من اختن الجراحة أضعفته (واسيرهم

سيرة أسيرهم ولا يوردى (قوله) ورفع  
 وشبهه أسيرهم ولا يوردى (قوله) ورفع



(قوله) ولا يطلق الخ من اساوردي وغيره من دنا حبه وعلل بأنه امتنع من واجب عليه فيجس به كائس وقول الجمهور لا لانه يضعف  
البغاة وهو الصحيح لانهم لو جسدوا لوجب انبعاث اوليها فاعلى الاول يكون الحس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا الى رأى الامام  
(قوله) يعودهم الى آخره يفيد ان ذكر آمن الغائبة ههنا لا ينافي اهماله في الاسير لانهم اذا تفرق جمعهم فقد امنت غائلتهم (قوله) ولا يستعمل الخ  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مل امر مسلم (١٩٥) الا يطيب نفس منه (قوله) ولا يقاتلون الخ لانهم قد يرجعون فلا يجدون الى التجماع سبيلا

(قوله) فاحتج قديقال تعبير المصنف  
بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التمسيد  
بعد الضرورة ينبغي ان يأتي مثله في  
الخطوف الآتي (قوله) كما أفصح به  
يرجع الى قوله فاحتج وقوله كفى الروضة  
يرجع الى قوله واحتجنا (قوله) وآمنوه  
في كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة  
تغنى عن التصريح بقدر الامان فيكون  
في عبارة الكتاب تصريح باللام ثم ضبط  
آمنوه بالملة كفى قوله تعالى وآمنوه من  
خوف وحكى مكي من الحسن قصر الهمزة  
والتشديد (قوله) أو مكرهين فلا  
قصية كذا نرفعي لا كنفاء بدعوى  
دلت من غير احتياج الى بيته وصرح به  
ابن الصباغ وشروطه التي ينبغي  
\* (فصل) \* لنا كن البغي الخروج على  
الامم من سب رد عقبه (قوله) مكفا  
لما اولي اقتدر الخلافة كن سنة ثلاث  
عشرة سنة فان لم يوفى كتابا احتج به  
على ولاية صغيرين الله سبحانه وتعالى  
نبيحي بن زكريا صلى الله عليه وسلم  
وعيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم  
استمر صبيان في امورهم ازر كسي  
واضنه خرفة جماع ومثله في الحجة  
فيه (قوله) من مخالطة الرجال في  
الجمع من يطلع قوموا امرهم مرأة  
ولو في الخشي ثمان دكر ميص

ولا يطلق وان كن صبا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطبخ باختياره) فيطلق  
قبل ذلك وهذا في الرجل وأما لصي والمرأة فيطلقان بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل  
ظاهر في ذلك (ويرد سلاحهم وخيلهم) اليهم (اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) يعودهم  
الى الطاعة أو تفرقهم كما ورد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (في قتال  
الضرورة) بان لا يجد أحدا ما يدفعه عن نفسه الا سلاحهم أو ما يركبه وقد وقعت هزيمة الاخيلاهم  
(ولا يقاتلون عظيم كثار ومخنيق) بفتح الميم واخيه آل ترمي الحجارة (الضرورة بان يتوابع) فاحتج  
الى المقابلة بمثلها دفعها كما أفصح به في المحرر (أو أخطوا بنا) واحتجنا في دفعهم الى ذلك كفى الروضة  
وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يحرم تسليطه على المسلم (ولا يمن يرى قتلهم مدبرين)  
كالخنيق ابتداء عليهم (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوه) بالمأوى عقدوا اليهم اما ليقاتلوا  
معهم كفى الروضة وأصلها (لم ينفذوا) هم علينا ونفذ عليهم في الاصح (والثاني استعلاه) أما على  
قتال المسلمين وعلى الثاني قل البغوى لهم أن يكرروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقول الامم ليس لهم  
اغتيالهم بل يلغونهم النامن (ولو أعانهم أهل الذمة عاين بغير محققنا) مختارين فيه (انقض  
عهدهم أو مكرهين فلا) ينقض (وكذا انكوا واذنا جوازه) أي القتل اعانة (أو أنهم محقون)  
فلا ينقض (على المذهب) وفي قول من طريق ينقض لفسادهم (ويشككون) أي من قنا  
لا ينقض عهدهم في السائل الثلاث (كبغاة) لانضمامهم اليهم

\* (فصل شرط الامم كونه مسلم) \* ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكفا) يبلى امر الناس  
(حراذكر) ليكن ويهاب ويتفرغ ويتجك من مخالطة الرجال (فرشبا) حديث النساء  
الائمة من قريش عدا لا يتوبه عات (مجتهدا) يعرف الاحكام ويعلم الناس ولا يفوت الامر  
عليه - متكثرا مراجعة (شجاعة) يغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي  
اليضة (ذراى وسع وبصر وطق) يرجع اليه ويتأق له فصر الامور وما شرطه اساوردي  
من سلامته من نقص يتبع استيفاء الحركه وسرعة النهوض داخل في الشجاعة كدخس في الاحتماد  
الغزو بعد انتصافه في اعتباره فيه (وتعقد الامم ببيعة) كبيع حيا به أي بكر رضى الله عنهم  
(والاصح بيعة أهل خرو وعقد من نعت رؤساء ووجوه اساس من ينسب قناعهم) ولا يعتبر  
فيهم عدد ولا شئ يعتبر كرمه أربعين كعقد في جمعة واثنا عشر في أربعة كثر نصب الشهادة  
والرابع ثلاثة اشجاعة لا يجوز مخالطة - واخماس ثمان لانها أقل الجمع وسادس واحدات  
عمر بيع أب بكر أو ثمانية وعشرون في واحدات أو واحدات أو واحدات (وشروطهم  
صفة الشهود) أي تعدت في روضة وأصبه وأب بكر فيهم مجتهد ليظهر في شروط العترة

(قوله) فرشبا أو أمرا صلى الله عليه وسلم وأضيعوا وولي عيسىكم عبد حبشي فجعل على غير الامم عظمى (قوله) مجتهدا أي  
وؤفة قناعه من المجتهدا على أنه مستند على لعل غير المجتهد خلافا لقصيه كذا ما في الحسب (قوله) وسع وبصر ونطق انقضى  
ههنا انه يجوز ر كذا في الروي وهو كذا في الروي ويجوز ان يكون أهرا بخلاف خاشي (قوله) ويشترط في الواحد أي  
المذكور كذا



(قوله) وباسخلاف أى يشترط أن يكون فيه الاهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضا وقته بعد موت  
 المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت (قوله) فيرضون ظاهره الوجوب وليس كذلك بل إن تركوا فكان لا عهد (قوله) وجاهل  
 قال الزركشي الواعظ أوفان الخلاف جار في أحدهما قل وسائر الشروط كذلك ونبه على أن إطلاق المنهاج يشمل التغلب في حياة الامام  
 قال والامر كذلك ان كان الامام متغلبا ولا فلا ينعقد الثاني (قوله) صدق بيحه أى استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثاني دون  
 الأول (قوله) المسلم خرج به الكافر فلا يصدق في دفعه جزما \* (كتاب الردة) \* قال الاصحاب الردة انما تحبط الاعمال بالموت عليها لقوله  
 تعالى فيمت وهو كافر فعليه لا يجب اعادة الحج الذي فعله قبل ردة اذا أسلم بعد ذلك خلافا لابي حنيفة لكن نص الشافعي على أن ثواب الأعمال  
 يحبط بمجرد هاهو هي فائدة جلية (قوله) الردة هي لغة الرجوع عن الشيء وشرعا \* (١٣٦) \* مقاله المصنف (قوله) هي قطع الخبز

هل هي حاصلة فيمن يولونه (و) تعتقد أيضا (باستخلاف الامام) من عيه أى جعله خليفة بعده  
 ويعبر عنه بعهد اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما (فلو جعل الامر شورى بين جمع  
 فكاستخلاف) إلا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضي الله عنه الامر  
 شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) تعتقد أيضا (باستيلاء جامع الشروط) بعد موت  
 الامام من غير عهد ولا بيعه بان قهر الناس بشوكة وجنوده لينتظم شمل المسلمين (وكذا فاسق وجاهل)  
 أى تعتقد باستيلاء سماء الموجود فيه بقية الشروط (في الأصح) لما ذكره وان كان غاصبا بفعله والثاني  
 ينظر الى عصيانه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة النبا (لو ادعى) بعض  
 أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق بيحه) لانه أمين في أمور الدين (أو جزية فلا) يصدق (على  
 الصحيح) لأن الذمى غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا اخراج) أى لا يصدق  
 المسلم في دفعه (في الأصح) لانه أجرة (ويصدق في حد) أنه اقيم عليه (الأن يثبت بيته ولا أثره  
 في البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثره بالبدن وفي غير الاثران ثبت باقرار لانه يقبل  
 رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وذك هذه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافعي لها  
 عند قوله في البغاة ولو أقاموا حدا الى آخره تعلق الحقوق فيها بالامام

#### \* (كتاب الردة) \*

(هي قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مكفر (سواء) في القول (قوله) استهزاء  
 أو عنادا أو اعتقادا) وهذا مثل قول الجوهري سواء على قت أو قعدت فاندفع تصويب ذكر الهمزة  
 بعد سواء ومقابلتها بام (فن نفي الصانع أو الرسل أو كذب رسولا أو حلل محرما بالاجماع ~~كما~~ الرتا  
 وعكسه) أى حرم حلالا بالاجماع كالتكاح (أو نفي وجوب مجمع عليه) كركعة من الصلوات  
 الخمس (أو عكسه) أى اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة (أو عزم على  
 الكفر غدا أو تردديه كفر) ومسئلة العزم حمل علمه بقوله بنية كفر المز يدعى الرافعي ولم يذكره  
 في الروضة وهو أعم (والفعل المكفر ما نعهده استهزاء صريحا بالدين أو وجوده كالتقاء مصحف بقاذورة)  
 باجماع الذال (ومجود لصم أو شمس) فكل من الثلاثة نشئ عن استهزاء بالدين أو وجوده واقتصر

عليه من تردد ويجاب بأن المراد قطع  
 الجزم به ثم فيه دور لأن الردة أحد أنواع  
 الكفر فليجمل الكفر فيه على الاصل  
 وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا  
 لانه حين بلغ وصف الكفر وكذا من  
 حكم باسلامه تبعا لاسلام أحد أبويه فلما  
 بلغ وصف الكفر أى اعرب به عن نفسه  
 (قوله) وهذا مثله الخ أى فقد ثبت عن  
 البغاة فلا يعترض (قوله) الصانع هذا  
 يشمل اطلاقه الاشتقاق من صنع الله  
 الذى أتقن كل شئ والافليس من أسمائه  
 تعالى وهو خارج عن الاسماء الحسنى  
 (قوله) أو كذب رسولا أو نفي رسالة  
 رسول بخلاف من كذب عليه خلافا  
 لمجوبى (قوله) أو حلل الخ الحديث  
 معاوية بن قرة عن أبيه انه صلى الله عليه  
 وسلم بعث أباه الى رجل عرس بامرأة  
 أبيه فضرب عنقه واطمطى ماله وحمل  
 هذا على انه استحلال ذلك (قوله) أو نفي  
 وجوب مجمع عليه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم واتار لانه المقارن للجماعة  
 واعلم أن الامام استشكل تكفير مخالف  
 الاجماع بان من خرق الاجماع ورد أصله

لأنه كفر وحمل كلام الاصحاب على ما اذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني بان تكفره من حيث مخالفة الاجماع وقال ابن دقيق  
 العيد الحق أن المسائل الاجماعية انصهارا وتر كفر جاحدا لمخالفته التواتر لمخالفة الاجماع والافلا قال الزركشي وغيره وهو الصواب  
 وقضية هذا أن لا يعول على حكم الاجماع في هذا الشأن ويجاب بأن وجه اختصاصه بالذكر كون الغالب على المجمع عليه التواتر  
 وعلمه من الدين بان ضرورية (قوله) ولم يذكره في الروضة الضمير فيه يرجع الى انقول من قوله حمل عليها (قوله) وهو أعم وجه الاعمية شموله  
 من نوى أن يكون كافرا لا من عبر قول ولا فعل حوارح (قوله) وانفعل الخ قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا (قوله) ما نعهده  
 خرج غير العهد كنسوه (قوله) صريحا خرج انفعل المسترد ككثرة التواتر لدخول دار الكفر فلا ينصرف الى صريح الكفر إلا بقرينة  
 (قوله) ليس متعلق بقوله استهزاء



(قوله) أى لا اعتبار يريد أن الرد معصية على كل حال وكيف توصف بالهجة نفيًا أو إثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى إلا من أسكره وقد مطمئن بالإيمان وقضية إطلاق الكتاب عدم اعتبار رد الصبي ولو قتلنا بجهة إسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجعنا قضاء الصلاة على امرئ إذا عرض له الجنون فهل لا اعتباروا لفظه بالكفر تغليظًا عليه أيضا (قوله) بها أى لعدم التفصيل لأنكر كونه من العبارة (قوله) والافلاحيث ابن الرفعة أن شهادة أن كنت على إقراره بالكفر فأنسى أنه يقبض ذلك منه كمنطيره من الشهادة على الإقرار بالزنا (قوله) وتجب استتابة لأنه كان معصوما \* (١٩٧) \* بالإسلام وإثباتي أن سبب ذلك عرض شبهة (قوله) والمرتبة كأنه يشيران

قول أبي حنيفة بعدم قتلها وانما تحبس  
وتضرب (قوله) وفي قول يستحب أي  
الحديث من يدل دينه فاقبلوه ولينكرتوبة  
(قوله) في الحال لظاهر قوله في الحديث  
من يدل دينه فاقبلوه ولا بد من قوله فاقبلوه  
(قوله) وفي قول ثلاثة لانه ورد عن  
عمر رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين  
(قوله) وتيسر لا يقبل اسلام الباطنية  
كث وجه من حول هذا في اخفى من حيث  
انه خفي في ذاته وان طهره صاحبها  
(قوله) أو بعدد أو ثلث في التسمية  
والبعدية كل حكم كذا في الحاشية  
يقدر بقرب من كذا بحكمه في كذا  
وبحث أيضا تحت أو رابطة فاعلم  
== كمرنا به ولا يجرى له قوله ==  
(قوله) وفي قول كفره صلى الله عليه وسلم  
ثبت له حكم الاسلام (قوله) على  
كفره هو صادق بما رجحوا الكفره صلى الله عليه وسلم  
ومح ذلك كذا في كذا من له أحد من  
أصوله مسلم (قوله) عبارة الروضة  
وجه سياقات لدى نقل الاتفاق  
استأضي أبو طيب وانسب للعراقيين  
انقطع بذلك (قوله) أطهر الخ ووجه  
ذات القياس على بض امر أنه بعد  
الدخول ووجه الثاني ان العصمة تميز  
بالردة فكذا المال ووجه الثالث

في الروضة كأصلها على الاستنزاء ومثلها (ولا تصح ردة صبي) لا (مجنون) لا (مكره) أي لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنفاه تكليفهم (ولو ارتد فجاء بقتل في حنونه) لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام (والذهب بصدقة السكران وإسلامه) عن ردة وفي قول لا تصح ردة وقطع بعضهم بعتها وفي قول لا يصح إسلامه وإن صحت ردة وقطع بعضهم بعدم صحة إسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الإطلاق (وقيل يجب التفصيل) لا اختلاف الناس فيما توجهوا إليه وقالوا خطرهما لا يقتضي الشهادة إلا عن بصيرة (فعني الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقضته قرينة كأكسر كفار) له (صدق بيته) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والأ) أي وإن لم تقضه قرينة (فلا) يصدق ويجري عليه حكم المرتد (ولو قال) أي لشاهدان (لفظ نطق كفر فادعى كراهة صدق مطبق) بقرينة أو دونها واحزم أن يجرد بكلمة الإسلام (ونومت معروف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتدت كفرة فأن ينسب كفره) ككفره (لصحة) لم يرته ونصيبه في (ليت أنما) (وكذا إن اطلق) أي لم ينسب كفره فخصه في (في شهر) لقراره بكفره (والثاني يصرف إليه لأنه قد يعقد ما ينسب كفره فخر أو شات لا يظهر في أصل الروضة كل وحيز يستفصل فأن دكره هو كفر كافي أو غير كفر صرف إليه واقصر في غير رعي الأولين وفي الشرح على الأخيرين ويرجح فيه الثالث (وتجب استنابة المرتد والمرتبة وفي قول تستحب وهي) على القولين (في الحال وفي قول ثلاثة أيام فإن أصر اقشلا) لحديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه واستتيب قبل القتل لاحتمال أن يكون عنده شبهة فتزال (وإن أسلم) المرتد كرا كان أو اتى (صح) إسلامه (وترك وقيل لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر خفي كزنا ذقة وباطية) هذا القول وجهان قبل لا يقبل إسلام الرندة الذي يظنون الكفر ويظهرون الإسلام وقيل لا يقبل إسلام الباطية أي السائلين بالقرآن طناؤته المراد منه دون ظاهره (ويبدأ المرتد إن اعتقد قبلها) أي الردة (أو بعد واحد أبيه مسلم) بالسبعة (أو) أبواه (مرتدان مسلم) بقاء عنته الإسلام فيهما (وفي قول مرتد) السبعة (وفي قول كفر أصلي قبل الظاهر مرتد) زاده في الروضة أيضا (ونقل العراقيون أن تسان على كفره والله أعلم) عبارة الروضة وبه أي بأنه كفر قطع جميع العراقيين ونقل القاضي أبو طيب في كتابه المجرد أنه لا خلاف فيه في المنه (وفي زوال ملكه عن ملهها) أي الردة (فإن أظهرها ذلك مرتد إنزاله) (وإن أسلم بين أنه لم يزل) والأول

٥٥ في الكفر لا ياتي الميث واعين الثاني ربحه كثير من الاصحاب ونسب للصنف قال صاحب البحر لان حرمة النفس اعظم من حرمة المال وتدرست مكنته هكذا حرمة ماله بالاول ثم ان الاصحاب جعلوا معنى الزوال بمثل ثلاثه تفاسخ الشكاح قبل الدخول بلردة في الماوردي فنقل عن ابن سريج ان معناده رول ان تصرف لانه زال في نفسه والانه بعد قل ابن أبي المودود حسن جد الكنته عريب ثم ظاهر جرين دره الاقوال في اكتسبه بعد الزلة في سيطايد ونحوه وحينئذ فعل قول الزوال هل يتقبل صيده لاهل التي أم تقول الصيد باق على ابحاثه لعدم كونه ثم ان دعاب انتولى الى الثاني ويحتمل ترجيح قول في العبد يكتسب لسيده لكن يلوح فارق من حيث ان اثره لا يقصد بالكسب اهل الى خلاف



(قوله) وعلى الاقوال أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلان غاية ذلك ان يكون المرتد كالميت تقضى دينه من تركه واذا مات وهما للدين هل نقول انتقل الشك لاهل النية والدين متعلق به أم المتقل ما عدا قدر الدين القياس الاول (قوله) والاصح الخ قال لزركشى ظاهرا ان الخلاف جار على الاقوال ولم يدكره الاصحاب الا على قول الزوال \* (١٩٨) \* (قوله) واذا وقفنا الخ أى اتملوا زناها

فواضح وان أبقناه منعنا تصرفه نظرا لاهل النية فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن ينفذ تصرفه الى ان يحجر عليه (قوله) في الجديد هما القول في وقف العقود (قوله) وان قلنا ببقائه ولا يكفي على هذا القول بالجعل بل لابد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله \* (كتاب الزنا) \*

(قوله) خال عن الشبهة قيد مستدرك من محرم يغني عنه اذ لو طء الشبهة لا يوصف بحل ولا تحريم (قوله) أو غير محصن الحديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فتسلوه (قوله) وفي طريق الخ أى يشبه له حكم الزنا بخلاف تم من هنا نعم ان مسألة دبر الذكرك ليس فيها طرق (قوله) ووطء زوجة شبهة محل (قوله) ومكره شبهة فاعل (قوله) ويقول الانتشار منه تعلم ان محل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضا عدم الخلاف في المرأة وفيه نظر (قائدة) الزنا لا يحل بالا كراة قال اراقعي سواء الرجل والمرأة وبجئت الزركشى نفي الاثم عن المرأة ونسبه لبقضاء (قوله) وكذا كراة شبهة طريق (قوله) أباح بها أى الوطء ثم يستثنى ما لو حكم انتزاعه بلحمة افساد فلا يـكون من هذا (قوله) وإشائي الى قوله ولاولى يشبه ان عني كلام المصنف مراد حادثة في حكاية الخلاف في النكاح بلاشهود (قوله) ويحدث في مستأجرة تقرر عن أبي خيفة رحمه الله

زوالها والثاني عدم زوالها (وعلى الاقوال يقضى منه دين لزمه قبلها وينفق عليه منه) مدة الاستتابة (والاصح يلزمه غرم اتلافه) مال غيره (فيها ونفقة زوجات وقف نكاحهن وقريب) والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه كفا في الروضة وأصلها حكاية الخلاف على هذا القول (واذا وقفنا ملكه فتصرفه ان احتمل الوقف كعتق وتبوير ووصية موقوف ان أسلم نفذ) بالمعجزة (والا فلا ويبيعه وهبته ورهنه وكاتبه باطلة) في الجديد (وفي القديم موقوفة) ان أسلم حكم بعتها والا فلا (وعلى الاقوال يجعل ماله مع عدل وأمنه عند امرأة ثقة) لتعلق حق المسلمين به وان قلنا ببقاء ملكه (ويؤجر ماله) كعقاره ورقيقه (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضي) حفظا لها

\* (كتاب الزنا) \*

بالقصر وهو ما ذكر بقوله (ابلاج الذكرك بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى) يغني وهو سمي الزنا (يوجب الحد) أى وهو الرجم القاتل في المحصن والجلد والتغريب في غيره كسباقي والمعتبر ابلاج قدر الحشقة والمراد بالفرج القبل (ودبر ذكروا نثى) أجنبية (كقبيل) فيوجب ابلاج فيه وهو اللواط الحد (على المذهب) كالزنا في رجم المحصن ويجلد ويغرب غيره وفي قول يقتل فاعله بالسيف محصنا كان أو غير محصن وفي طريق ان ابلاج في دبر المرأة زنا (ولا حد فاختدة) باعجام انزال ونحوها من مقدمات الوطء (ووطء زوجة) بهاء الضمير المتصلة بالجيم وبالثاء الفوقانية استنونة (وأمنه في حيض وصوم واحرام) لان التحريم لعارض (وكذا أمته المزوجة والمعتقة) قطعاً وقيل في الاطهر (وكذا المملوك كونه المحرم) برضاع أو نسب كاخته من ماله وبناته واهله من الرضاع أو مصاهرة كوطوءه أو ابنه (ومكره في الاطهر) لشبهة الملك والا كراه والثاني ينظر الى الحرمة التي لا يستباح الوطء معها بحال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون الا عن شهوة واختيار (وكذا كل جهة أباح بها لم كنكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك أو بلاولى كذهب الامام أبي خيفة لا حد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة الخلاف والثاني يحد معتقد تحريمه في النكاح بلاولى (ولا) حد (بوطء مينة في الاصح) لانه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني يحد به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الاطهر) لما تقدم لكن يعزرفهم ما ومقابلته فيس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وتذبح المأكولة وتؤكل وان كانت لغير الفاعل وجب عليه التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكونة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كانت زوجتها) وليس مدكر شبهة دافعة للحد (وشروطه) أى الحد في الرجل والمرأة (تسكين) الا السكران وعلم تحريمه فلا يحد الصبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا لقرب عهده بالاسلام وزاد على غيره استثناء نسكران أى فانه يحد وهو غير مكلف لاتقاء فهمه وحده من قبل ربط الاحكام بالاسباب كمتقدم في طلاقه (وحد المحصن) رجلا كان أو امرأة (الرجم) لامره

ان يشبهه قال لزركشى بناء على انه ذكر شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت بتفاق أى قول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكراه شبهة ولا يثبت سبب على مبيحة وبقوله عن صاحب شبهة عنه على ما خرج في استثنى ما لو اعتقد الاباحة وان قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله) وان كان زناها حادثة به بحيث جعلوا لعقوبة شبهة (قوله) ومن جهل تحريم الخ واطاها رانه يحلف



(قوله) مسلم وغيره قال ابن المنذر يجلد ويرجم أي لحديث ورد بذلك (قوله) وهو مكلف هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحسان (قوله) عيب خشفة ظاهره ولو مكرها وليس يبعد ومثله التحليل فيما يظهر كذا أحاوله الزركشي (قوله) والثاني عبارة غيره لأن القاسد كالصحيح في العدة والنسب (قوله) بناقص متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير فائدة بل يستغنى عنه وأما تعلقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أنفذه الزركشي من وجوه فليراجع وقد قال بعضهم الصواب الثاني بناقص \* (١٩٩) \* (قوله) من المكلف من تبعية (قوله) جلدة قال الروياني وغيره سمي

الجلد جلد الوصوله الى الجلد (قوله)  
لا حديث مسلم الخ أي وليس فيه نسخ  
للاية خلافا للحنفية ثم في عطفه التغريب  
بالواو اشارة الى عدم الترتيب ولنظرة  
التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه  
لا يكتفى به وهو كذلك (قوله) فما  
فوقها أي لأن المقصود الابعاد (قوله)  
لم يحبروا الظاهر انه لا اثم ثم محل الخلاف  
اذا اتبعين (قوله) والعبد خسون  
اقوله تعالى فاعلمن نصف ما على  
المحصنات من العذاب والمراد الجلد لان  
الرجم لا يتبع (قوله) وفي قول  
سنة أي كما ان مدة العنة والابلاء لم يفرقوا  
فبين اخر وعبدو وجه اثالث  
في التغريب من تقويت حق السيد ثم  
اظهار اية الامه يعتبر معها محرم كالحره  
(قوله) ولو شهد أربعة الخ لما فرع من  
مسقط الاقرار شرع في مسقط اليه  
(قوله) لم نخذهي محله ما تكن غورا  
واذا حدث (قوله) لم يثبت خافه  
في ذلك أبوجهة لا مكان لوط  
في روايةنا أن اخيه يرأب شبهة ثم  
اتمساره هنا على في الشوت يفيد أن  
حقا اتدفد حب على القذف  
واشهو وهو كذلك كما قاله الزركشي  
(قوله) ويحسب لرفيق أي سواء في ذلك  
حد الزنا والقذف واشرب وكذا قطعه  
في السرقة والحراة (قوله) لأن التغريب  
الحكم مؤنة تغريبه في ست امان

صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حرولو) هو (ذي  
غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح لا فاسد) فانه فيه غير محصن (في الاظهر) نظرا الى الفساد  
والثاني ينظر الى النكاح (والاصح اشتراط التغيب حال حرية ونكيفة) والثاني يكتفي به في غير  
الحالين (و) الاصح (أن السكامل الزاني بناقص) من رجل أو امرأة (محصن) نظرا الى  
حاله والثاني يشترط كمال الآخر (و) حدة (البكر) من المكلف (الحر) رجلا كان أو امرأة  
(مئة جلدة وتغريب عام) لأحاديث مسلم وغيره بذلك المزيد فيها التغريب على الآية (الى مسافة  
القصر فافوقها) إذا رآه الامام (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح) والثاني  
له ذلك فيجاب اليه (ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده) هو (فان عاد الى بلده منع) منه  
(في الاصح) والثاني لا يتعرض له (ولا تقرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج أو محرم ولو باجرة)  
له عليها (فان امتنع باجرة لم يجبر في الاصح) والثاني يجبر لا قامة الواجب وهذا وجه تغريبها وحدها  
(و) حد (العبد خمسون ويغرب نصف سنة) على النصف من الحر (وفي قول ستمو) في  
(قول لا يغرب) والمراد به الجنس الصادق بالذكور والانثى ومنه اندر وانكاتب وأم نوذ والمبعض  
(ويثبت الزنا) بينة أو اقرار مرة ولو أقر ثم رجع سقط الحد (ولو ذل لا تخدش أو هرب) من اقامة  
الحد (فلا) سقوط له (في الاصح) والثاني قل ذلك مشعرا لرجوع (ولو شهد أربعة برباط وأربع  
أنها عذراء) بالمعجزة والمدة (لم تحتجى) لشبهة العذرة (ولا تدفعها) لشهادة رتتها واحتمال  
عود البكارة (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية كرتة والباقيون غيرهم لم يثبت) نعم تمام  
العدد في زينة (ويستوفيه) أي الحد (الامم أو اثني) فيه (من حر ومبعض) حرية الحر  
(ويستحب حضور الامام وشهوده) أي الزنا استيفاء وحضور الامام شامل للأقرار (وبحد تزويق  
سيده) رجلا كان أو امرأة (أو الامم) وقيل في المرأة تعين الامام (فان تنازعا) فمن يحدده  
(فالاصح الامم) لعموم ولايته وروى أبو داود وائساءى حديث أنبوا الحر ودعى على ما ملكت أيمانكم  
(و) الاصح (أن السيد يغربه) لأن التغريب بعض الحد والثاني يحط رتبة السيد عن ذلك  
(و) الاصح (أب المكتب) في حده (الحر) لخروجه عن قبضه (سبيته) في لالة عبد مبيع  
عليه درهم (و) الاصح (أب الناسق والكافر) وانكاتب يحدون عبدهم (والثاني لا يحدون  
أن في الحد ولا يفسران أشبهها) (و) الاصح (أب السيد يحد) في حدون مائة في  
كما يؤدبه في حد نفسه (رئيسه) يحدونه (أي يجره) ويحدون (أي يحدون) غيره به بسوط  
فيقتراى احتشاده ومع لبيته من منسوب لحدود وعجز ثم ره جرد وبمشاهدته وقيل لأبى  
على عدم انقضاء بانعزاله في الحدود وفي غير سبيل لحدود يحدون (و) تارة واتطع والقتل قصاصا (و) زوجه

ولم يكن فعل السيد وأما الشفقة فمن التغريب فعلى السيد (قوله) وإثبات الاستدلال بقصا ردي حديث الجارية عن قوله صلى الله عليه وسلم (قوله) في حقوق الله يراد إشار حرجه الله أن تعزير بعد حقوق السيد سقوط عنه ليس من محل الخلاف وأما حقوق غيره من لأدميين فسكت عنها وتضية التقيد بحقوق الله تعالى إلخاتها بحقوق السيد (قوله) ويجمع السينة كجناية العقوبة يجمع بينهما ثم قصيه هذا معاً على السبب على شرب الخمر وحده التدف وتضييع السيرة والمجارية وهو محتمل (قوله) وإثبات قول الخ من ثم تعلل الاله بكونه في شك في تقديم الامام عليه (قوله) وبنيهم السبب معاً الصمير في دفع الى قوله في الحدود (قوله) وإلحاح قول الاصحاب في دفعه عن مثل لرحمه والاخبار انه يتوفى الوجه



(قوله) ولا يحفر للرجل ظاهر كلامه استماع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التخيير (قوله) فان ثبت بالاقرار الخ يحتمل ان يكون مثله ما لو ثبت بلعان لاحتمال ان تلاعن فيسقط ويحتمل خلافه نظرا الى ان الرجوع عن الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وبهم هذا جزم في شرح المنهج (قوله) ولا يؤخر لمرض الخ تتم تؤخر الحامل ولو من زنا حتى تقطم الولد ويوجد من يكفله (قوله) وقيل يؤخر ظاهرا لاطلاقه جريان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجي برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه تقتضي وجوب التأخير وليس كذلك بل قاله يجعل ذلك مستحبا كما في الجلد الآتي أقول قضية التشبيه وجوب تأخيره عن الرجم (قوله) ويؤخر الجلد هل يحبس مدة التأخير هو متجه في التاب بالبينه (قوله) فان لم يرج برؤه جلد المار وى أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلدده \* (٢٠٠) \* على عظمه فوقع على جارية لبعضهم فأمر

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مئة شمر أخضر يوضو بهما ضربة واحدة قل انشأ في رضي الله عنه واذا خست هتة انصلا باختلف حال مصي فهذا أولى (قوله) فلا ضمان في بخلاف ما لو خسته الامام في حر أو برد فيه يضمن بالدية وقرق بأن اخست ثبت لا احتياط فاشبه التعزير بشرط فيه سلامة العاقبة بخلاف الحر ثم تخصيص مصنف انرض وماعطف عليه يفيد ان يضو اخلق أى ضعيفه لو جلد بغير شروع كان مضمونا (قوله) وجوب تأخير مطلقا أى سواء قننا بالضمن أم بعده

حتى يموت (بمدر وجماعة معتدلة) لا بحصيات خفيفة ولا بخمرة مذففة (ولا يحفر للرجل) ثبت زناه بالبينه أو بالاقرار (والا مع استحبابه للمرأة ان ثبت) زناها (بينة) فان ثبت قرار فلا يستحب ليكنها الهرب ان رجعت والثاني يستحب مطلقا الى صدرها والثالث لا يستحب بل هو الى خيرة الامام (ولا يؤخر لمرض وحر وبرد مفرطين) لان النفس مستوفاة فيه (وقيل يؤخر ان ثبت باقرار) لانه لو لم يؤخر بما رجع في اثناء الرمي فبعين موجد منه على قتله (ويؤخر الجلد للمرض) المرجو البرء منه (فان لم يرج برؤه) منه (جلد لا بسوط بل بعشك) بكسر العين وبالمثلثة (عليه مائة غصن فان كن) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين وتمسه الاغصان أو ينكس بعضها على بعض لئلا يعض الالم) فان اتقى انس والانكس لم يسقط الحد (فان برأ) بفتح الراء بعد الضرب بالعشكال (اجزاء) الضرب به (ولا جلد في حر وبرد مفرطين) بل يؤخر الى اعتدال الوقت (واذا جلد الامام في مرض أو حر وبرد) فهلك المجلود (فلا ضمان على النص فيغضى أن التأخير مستحب) ومقابل النص قول مخرج بوجوب الضمان وهو لجميعه أو نصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب التأخير أو يجوز التججيل بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة المذهب وجوب التأخير مطلقا

#### \* (كتاب حد القذف) \*

بالجمعة أى الرمي بارنه (شرط حد القاذف التكليف الا السكران) زاد استثناءه والكلام فيه كما تقدم في الباب قبل هذا (والاخبار) فلا يحد المكره على القذف كما لا يحد عليه الصبي والمجنون (وبعز المميز) من صبي أو مجنون له نوع تمييز (ولا يحد بقذف الولد وان سفل) ذكر ان كان الولد أو انثى كما لا يقتل به (فالحر) حده (ثمانون) جلدة لا ية فجلدوه ثم ثمانين جلدة والمراد فيها الاحرار لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا فالعبد لا قبل شهادته وان لم يقذف (والرقيق) حده (أربعون) جلدة على النصف من الحر ومنه المدر والمكاتب وأم الولد والمبعض (و) شرط (المقذوف) الذي يحد قذفه (الاحصان وسبوقى) كتاب (اللعان) بقوله والمحصن مكاف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به وتقدم شرح ذلك (ولو شهدون أربعة برناحدوا في الاظهر) حذر ان الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة والثاني يظن اليها (وكذا أربع نسوة وعيد وكفرة) من أهل الذمة فانهم في كل من المسائل اثلاث يحدون (على المذهب) لا هم ليسوا من أهل الشهادة والطريق الثاني في حددهم القودن تتر لا ينقص النصف من مرتبة تنص اعدد (ولو شهد واحد على اقراره فلا) حد عليه

#### \* (كتاب حد القذف) \*

(قوله) فلا يحد المكره أى لانه معذور ومكره لانه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليقذف به بخلاف التماس له مكان أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة في وجوبه على المكره بالفتح كقصاص (قوله) كما لا يقتل به أى قيام الاوول لان القصاص يجب للكافر على المسلم افر وله عيب على العبد ولا كذب تقذف ثمالات والحدات كتاب زاد الخذف سواء كن الاصول من جهة الاب أو الامة ثم قضية الاقتصار

عنى في اختمت بتعزير قال الزركشي وهو المنصوص (قوله) ولو شهدون أربعة دليل هذا ان عمر رضي الله عنه جلد الثلاثة (ولو) ايس شهدوا على الصغيرة بن شعبة بالزنا رواه البخاري ولم يخفف فكان اجماعا (قوله) والثاني ينظر اليها وجهه انهم جاءوا شاهدين ما تاتى كين قال انغزلى وهو الاقيس ثم محل الخلاف اذا كانت الشهادة في مجلس الحكم ومجمله أيضا اذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كما لو شهد بجرحه فاستنصره القاضي فحسبه زنا بلا حد سواء كان بسننط شهادة أم لا (قوله) وكذا أربع ان شهدوا في نقص الصفة والاولى في نص احمد قل الامام محل خلاف اذا شهدوا ثم كشف قصص صفتهم والافهم قد ذفون



\* (كتاب قطع السرقة) \* هي تتعدى ثلاثين وبها ضمير كالمهبة والحكمة في مشروعية هذا الحث لها صون الاموال عن أخذها خفية من حرزها لتعمر اقامة البينة على ذلك ولذا لم يقطع في النقص بظهوره ولما قال المحدث \* يدب خمس مئة من عبيد وديت \* ما بالها قطعت في ربع دينار \* اجابه النبي \* عز الامة اغلاها وارخصها \* دل الخيانة فانهم حكمه الباري \* (قوله) الاول مبتدأ خبره قول المصنف كونه (قوله) أي مقوماه أي حال السرقة (قوله) والبخاري حديث (٢٠١) وفي مسلم انه صلى الله عليه وسلم قطع سارة في بجن أي نرس قيمته ثلاثة

دراهم قل الشافعي ولا مخالفه بين الاحاديث فان الدينار كان اذذاك اثني عشر درهما ولما قومت الدية باثني عشر ألف درهم من الورق أو الف دينار من الذهب وبهذا كانت القيمة عند اختلاف باختلاف اجساد والازمان فله الزكشي (قوله) من غير المضروب متعلق بقوله يساوي ربع دينار (قوله) لا يساوي هو أفصح من يسوي (قوله) فلا قطع الخ قال الرافعي لان المذكور في الخبر لنظر الدينار وهو مصرف الى المضروب (قوله) والثاني ينظر الى الوزن عبارة اخرى فهي ببسوخ تعني في ذلك لنصاب كافي نصاب (قوله) وان تحصل أي وان كان النصاب اياه من السرقة شائبة كن ضبطه فمضمه (قوله) وان لم يتخلل عم انما هذا يلزم منه عدم اعادة المالك لمصرف لاهما غير ممكنة مع عدم عرفته (قوله) ولو نقيب الجريد أنه لا يشترط الاخراج ببيع ونحوها بل هو في معنى ذلك (قوله) فنصاب التي في روضة ان حصل ان نصاب دبعة قطع أو عني التدرج فكذلك عني الذهب وقيل وجهان وبه تعدد عني نصاب خدام وجهان (قوله) وهو ربع الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب (قوله) خارج به يرجع لهته (قوله) فلا يقطع

ولو تقاذف فليس تقاضا لان التقاض انما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لا اختلاف القاذف والمتذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالباً نقله الرافعي عن ابراهيم المرورودي (ولو استقل المتذوف بالاستيفاء لم يقع الموقع) لان اقامة الخدم من منصب الامام

### \* (كتاب قطع السرقة) \*

بفتح السين وكسر الراء (يشترط لوجوبه في اسروق امور) الاول (كونه ربع دينار خالصا أو قيمته) أي مقوماه والدينار وزن مثقال روي مسلم حديث لا تسطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والبخاري حديث تسطع اليد في ربع دينار فصاعدا أو فيما قيمته ربع دينار فصاعدا واحتراز بالخالص عن المغشوش فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار قطع به وكذا خالص التبرو يقطع بربع دينار قرانصة والتقويم يعتبر بالمضروب فلو سرق شيئا يساوي ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والخلى ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به (ولو سرق ربعا سبيكة) أو حليا (لا يساوي ربعا مضروبا فلا قطع) به (في الاصح) نظرا الى القيمة فيما هو كالصنعة ولثاني ينظر الى الوزن ولو سرق خاتما وزنه دون ربع وقيمه بالصنعة ربع فلا قطع به على التحية نظرا الى الوزن والثاني ينظر الى القيمة (ولو سرق دينارين فلولا تساوي ربعا قطع) ولا أثر لثمنه (وكذا ثوب برث) بثلاثة فيهما (في جبه تمام ربع جهله) السارق فانه يقطع به (في الاصح) ولا نظر الى جهله والثاني ينظر اليه (ولو اخرج نصاب من حرز مرتين) بن تمام الثانية (فان يتخلل) بينهما (عم انما أعادة الحرز) باصلاح النقب أو اغلاق الباب مثلا (فلا حرج الثاني سرقة اخرى) فلا قطع في ذلك وفي أصل الروضة واعادته الحرز (والا) أي وان لم يتخلل عم انما أو يتخلل ولم يعد الحرز (قطع في الاصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يقيد ورأي الامم وانظر الى في الصورة الثانية اقطع بعدم القطع لان المالك مضيع واسقط ذلك من الروضة وفي وجه ان اشترط خراب الحرز بين ان يقطع ولا يقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الاولى قطع أو في اية اخرى فلا (ولو نقيب وعاء خنطة ونحوها نصاب أي مقومه وهو ربع مثقال كما تقدم (قطع) ذلك (في الاصح) له تسكة اخرج خارج به نصاب وانما ينظر الى عدم اخلاله (ولو اشتركت في اخلاله نصاب) من حرز (قطعوا ولا) بان كذا اخرج اقل من نصابين (فلا) يقطع واحدهما توريب للمسروق عيم ما سرق في شتين (ولو سرق حجر وحزير او كبا وجديتة بلا ربع فلا قطع) به انه ليس بمال وسرقة سرقة مسروبة (فان يملكه خمر نصاب قطع) به (عني النخب) طرا ان ادر من حرره وثاني طرا الى ان يملكه مستحق اذا راقته جعله شبهة في دفعه يقطع (ولا قطع في) سرقة (ضور ونحوه) فانه من المالا هي كالخمر (وقيل ان يملكه نصاب قطع ثلثي اصح) وفي الروضة كائناتها عند اكثر

٥١ ح ن واحد منهما أي هذا مراده فلا يرد مقيل تعبيره تصديق بقطع أحدهما دون الآخر على ان الزكشي اعترض هذا ما يابانه اعم بتوجه في مطلق انني لا في نفي تحفظ على اثبات شي سبق كما هنا (قوله) فلا يقطع واحدهما ولا يشكك بغيره من تخصص لان الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير مبرفها وكالاته (قوله) ولو سرق الخ قيز الا حسن ولو اخرج فانه ليس بسارق (قوله) بلا ربع أي ولو دخل حرز فقطع ألية شاذ وأخرجها فلا قطع لاهامية (قوله) ولا قطع كانه يتوزع بشرط في السرقة أو يكون محترمة (قوله) ضرور هو قارير معرب



(قوله) كونه ملكا لغيره ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار لم يبايع فلا قطع وان قلنا للمالك المبيع وكذا الموهوب قبل القبض لا قطع بسرقة (قوله) عن نصاب بأكل وغيره هذا عند الشيخ أبو حامد من الخيل المغرمة وعلى دعوى الزوجة عند ثبوت الزمان الخيل المباحة (قوله) كالحراق ثم أخرجه بخلاف ما نص بعد الإخراج كعصير تخمر خلافا لابي حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول (قوله) ان ادعى ومثله لو زعم المسروق منه انه ملك السارق وان كذبه لكن لا قطع في هذه بلا خلاف (٢٠٢) (قوله) ولولا تبيان بالفا أحسن (قوله)

ومال سيد أي بالاجماع ولو كان العبد مكتبا على الأصح (قوله) لسارق وكذا لا قطع بسرقة مال بعض سيده (قوله) وهو يملك الحجر عليها زاد الركني رفعها مذهب مالك (قوله) ومن سرق مال بيت المال الح مالم يس فيه سهام مقدرة لا يؤثر فيه الإفراز به حتى دلتنا بمقتضى قولنا في زنا ثمانية من العلم مثلا فلا قطع سرقة غيره له (قوله) وهو قبيح يرجع إلى قوله ر كصدقة (قوله) وان لم يكن الخ مثاله الغنى يسرق مال الصدقات (قوله) والقناديل وجه القطع فيها بأنه اذا ثبت في حق الآدمي حق الله أولى (قوله) كما قطع فيه على الطريقة الأولى أي أخذنا من مفهوم الترح (قوله) على الطريقة الأولى هي قول المصنف والمذهب قطعه (قوله) مرأى لا مد انتهى رآه الإمام قوله ورأى الإمام يخرج وجه الخ (قوله) وما ذكره الخ انتهى ذكره قوله وذكر في الحصر (قوله) بموقوف احترز به عن عدم الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان وقفا على التامة مثلا قطع ولو كان ذميا (قوله) وعلى القول هو أيضا من تاريع الضعيف (قوله) أو حصانة أي مع سطة معتد أو بدونه وقد يثبت له ما يقابل اتصاله بالعمارة وكذا الدور عند أغلاقها وتبديدها هذا الميخل عن أصل الحنفية ثم قد يثبت

(والله أعلم) واختار الأول الإمام (الثاني) من الشروط (كونه) أي المسروق (ملك لغيره) أي السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من غيره كالزهر والمشتاجر (فلو ملكه بارت) بالثلاثة (وغيره) كسواء (قبل إخراجها من الخرز أو نقص فيه عن نصاب بأكل وغيره) كالحراق ثم أخرجه (للمقطع) بالخبر - ان ذكر ملكه أو نقصه (وكذا ان ادعى) السارق (ملكه) أي المسروق لم يقطع (على النص) لأن ما ادعاه محتمل فيكون شبهة في دفع القطع وفي وجه أو قول يخرج بقطع وحمل النص على إقامة شبهة بما ادعاه (ولو سرق ما ادعاه) أي المسروق (أحدهما له أو لهما فكذبه الآخر لم يقطع المذعي) لما تقدم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مشروا الثاني لا يقطع المذكي كذب له دعوى رفيه انما يثبت كالقول المسروق منه أنه ملكه يسقط القطع (وان سرق من خرز شريكه مشتركاً) بينهما (فلا قطع) عليه (في الظهور) من قول نصيبه منه لأن له في كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لاحوله في نصيب شريكه فإذا سرق نصف دينار من اشتراك بينهما بالسوية كان سارقاً لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للسارق لما بينهم من الاتحاد (و) مال (سيد) للسارق لشبهة استحقاق النفقة عليه (والاظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أي بسرقة ماله فيما هو محرز عنه فهو الأدلة والثاني المنع للشبهة فانها تنحق النفقة عليه وهو يملك الحجر عليها (ومن سرق مال بيت المال ان فرز) بانقضاء الرأى آخره لطائفة ليس هو منهم قطع) اذ لا شبهة له في ذلك (والا) أي وان لم يفرز لطائفة (فلا يصح) أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وكصدقة وهو قبيح فلا يقطع شبهة (والا) أي وان لم يكن له فيه حق (قطع) لانقضاء الشبهة (والمذهب قطع باب مسجد وجذعه) بأعجامه ان (لا حصرة وقناديل تسرج) فيه لان المسلم الانتفاع بها بانقرش والاستضاءة بخلاف ما وجدته في سبغ مثلاً فانها من التحصينة وعمارتها ورأى الإمام يخرج وجهه فيها لانها من أجزاء المسجد والمسجد مشترك لئلا يكره في الحصر والقناديل وجهين وثالثاً في القناديل الفرق بين ما يقصد للاستضاءة وما يقصد للزينة أي فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة المتقابل لها ما رأى الإمام يخرج وجهه وما ذكره من الخلاف والذي يقطع في المسائل المذكورة بلا خلاف (والأصح قطعه بموقوف) سرقة لانه مال محرز (وأما سرقة نائمة أو مجنونة) لانها ملوكة مضمونة بالقيمة والثاني قال الملك فيها ضعيف وكذا في الموقوف بناء على ان الملك فيه لمواقف أو للموقوف عليه وعلى القول بن الملك فيه لله تعالى فهو كالمباحات (الرابع) من الشروط (كونه محرزاً بملاحظة أو حصانة موضعه فان كان بهجراً أو مسجداً) أو شارع وكل مهال حصانة له (شروط) في كونه محرزاً (دوام الحظ) بكسر اللام له (وان كان بحصن) كدار وحانوت (كفي الحظ معتد) ولم يشترط دوامه ومن الحصن خرز نال دون مال كما في قوله (واصطبل) بكسر الهمزة

له باز قد على المتاع (قوله) وان كان إلى قوله معتد يفيد ان الدفن لما في الحجر ليس محرز (قوله) واصطبل الخ خرز أي وانما الحظ المعتد لا منه ونحوه الجبرام مع الاطلاق في اتصاله بالعمارة كما ينبغي (قوله) بكسر الهمزة وهي همزة قطع أصلية قال أبو عمرو ونيس هو من كلامهم -



(توله) حرزدوب آي لاه في الحديث جعل ائراج حرر الناسية (قوله) بدلة يرجع الى ك من قوله سنية وشباب (قوله) محرروا ولا  
تختلفوا في الصحراء بين الموات والمث (٢٠٣) كما يحته الراعي رحمه الله (قوله) سارق قيل يؤخذ من استسكبرانه لو كان له عينان او سكت

السارق أيضا ضيف بحسب القطع و  
كان لوسرة في هذه الحالة قوى قطع  
ثم انظر مضاط المفارقة التي بها يقطع  
هل تحصل ونون خطورة أو يشرط مفارقة  
لذلك الموضع هرفا أو يكفي دفعه بالارض  
وان يفارق الموضع انما هو الاسير ولو  
تأزعا في العاطف فنقول قول السارق  
حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كنت  
غفلا مدق أيضا (قوله) مع فتح اباب  
قال ابن سراقه الا ان يكون فاشعا على  
الباب (قوله) واثاني هو حرز الخ  
محرشع هذا لوجه ان لم يكن اتساع  
في بيت من ابدار مدق وانه واجب التفتع  
(قوله) بعدم شرط دواء مراقبة  
ما هو ان هذه عدة متفق عليها  
وحشمة فيشك (قوله) أو وقت  
ليلا من ثم هو ما يسرق من دسوا  
الحكمة بلاء قطع فيه ان يكون بها  
حارس (قوله) ومشيئة بيئية لمسكت  
هف عن اشتراط انهار من الامس  
فيحتمل اعتبار ذلك كظيره من امر  
المنصة ويحتمل اعتباره من ظروفا وان  
الاشية ليست كغيرها ووجه الاعتار  
(قوله) وهو ثم وحت انبر عن  
اذنية وكنت معقونه اكسي لان ثم  
أيا (قوله) وابل بحراء الى آخر  
أحكامها مفرغ من الكلام على الان  
ان احررت في الباء أخذت بكلمة فيها  
في غير ذلك (قوله) وفيه صوتة أي  
مع الخطر (قوله) ومقصود في  
سوء كذا في بحر وجمرا به من  
ما في عن ن شرح دور في بيت تعق  
نسائره في وصف هذا الموضع

(حرزدواب) أي وان كانت نفيسة (لا آنية وثياب) وان كانت خسيسة (وعرصة دار وصفها حرز آنية  
وثياب بدلة) بالجمعة (لاحق ونقد) وثياب نفيسة (ولونم بحمراء أو مسجد) أو شارع (على ثوب  
أو توسد متاعا فحرز فلواتقرب قال عنه فلا) أي فليس حينئذ محمرا (وثوب ومتاع وضعه بقربه  
بحمراء) أو مسجد (ان لاحظته) كالتقدم (محرز والافلا) ولو كثرا الطارقون مع الحماض خرج  
بزحمتهم عن كونه محمرا في الأصح (وشرط الملاحظة بغيره على منع سارق بقوة أو استغاثة  
فإن كن ذعفا لا يبالى به السارق وانوضع بعيد عن الغوث فليس بمحرز (ودار منفصلة عن العمارة  
إن كان بها أقوى يقطن حرزم فتح ابواب وأغلاقه وان) أي وإن لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي  
بعيدة عن الغوث كالتقدم أو أقوى نثم (فلا) أي فليست حرز مع فتح ابواب وأغلاقه وفي وجه أن في  
أغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح أصغر وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وجزء الرافعي في المحرر  
بمقابلته انتهى ولا ترجح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أي بدور أهلة (حرزم أغلاقه) أي  
الباب (وحافظولو) هو (نثم) ليلا ونهارا (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهار في الأصح)  
والثاني هي حرز في زمن الأمن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يتقن تنفذه سارق)  
فإن في ذلك غير حرز (في الأصح) تنقصه في الرقبة مع فتح ابواب وإن في التنصير عنه  
عدم اشتراطه دوام المراقبة ولو بلغ فيه فتم زنا سارق فرصته قطع بلا خلاف (فإن خلت) أي إن  
انتمت من حافة فيها (فلنذهب أنها حرز نهارا من أمن وعلاقة) أي البواب (فإن قد شرط) أي  
ذكر إن كان الباب مفتوحا أو زمن من خوف أو الوقت ليلا (فلا) أي فليست حرز نومه في روضة  
بأنه ذهب أيضا وفي الشرح والمحذور به ظاهر ولم يذكره مقرب (وخيمة بحمراء نثم) أي خيمة  
أذيلها) بالجمعة (فهي ومعها كتاع بحمراء) فيشترط في كون ذلك محمرا دوام حاضه (وإن) أي إن  
شدت أظفارها وأرخت أذيلها (لحرز بشرط حافة أقوى فيها ولو) هو (نثم) وفي الروضة كصدها أو أنه  
يقرها وقوله وترخي يرفع من عطف حمة عن جملة في خبر نفي أي أن تنفي الشد والرخا ولو سرح  
بأنها في العطف كالمحرز وغيره كان وضعا (ومشية بنية معتقة) أبوابها (متصية) حمرة  
محرزة بلا حافة وبيرية بشرط) في أحرازها (حفظولو) هو (نثم) ولو كانت الأبواب مفتوحة لشرط  
حافة معتقة (وأبواب بحمراء) نثم مثلا (محرزة بحمراء) فإن لم ير بعضها كونه في روضة مثلا  
فليس ببعض غير محرز ونومه عنها أو نساغر لم تكن محرزة ونومه يسمع صوت بعضها رجها في جنب  
وتسيره نثم (عصر غير محرز وسكت خرون عن عشار يسمع صوتها) أي صوتها (ووقوفه  
بمعها وترجيح في روضة كسوي) (ومتصورة) سائرة نثم (بشرط) أي في أحرف (تفات  
قدها) أي كل ساعة بحيث يراها (وركب أولها كنهها) أي يسمع صوتها (فإن لم يسمع صوتها  
محرز) (أبواب معتقة) أي معتقة بحمراء (محرزة) أي معتقة بحمراء (محرزة) أي معتقة بحمراء  
(وعبر متصورة) أي معتقة بحمراء (محرزة) أي معتقة بحمراء (محرزة) أي معتقة بحمراء  
محرزة سائرة انتهى فردد بها (متصورة) أي معتقة بحمراء (محرزة) أي معتقة بحمراء  
في (ورق) محرزة شبهه وممن لم يبدى معتقة بعدد ووسط أبواب الخرج (سرحي) أي سرحي  
بفتح السين (تفتد) أي تفتد في العمارات بمرجته بعدد فيه وهو ميسر ساعة في عشرة فزانم تكن

في نسخة أو بحر، (قوله) وإن لم يبدع صوف عن قوله التماس فاشهدا (قوله) في نسخة أو بحر، أي لا تسمي

[illegible]



(قوله) وكفن خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا الى ان للنباش انما يخصه لنا حديث من ينش قطعناه وسواء قلنا ملك الكفن لله تعالى أم للمكفن كنظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا (٢٠٤) الى ان تعيينه للبيت واختصاصه به

معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا كتابه عليه الشارح بالقياس الآتي (قوله) بكسر الضاد أي والاصل مضبغة بكسرة الضاد وكسر الياء ثم نقلت لتكسرة الى الضاد

\* (فصل) \* يقطع موجرا حرز لا بشكل عني هذا عدم حد من وضعي أمته امتزوجة وقوله موجر أي اجارة صحيحة (قوله) فخرج بهذا استوجبه الخ هذا قد يشكر زيد يستخرج عني حرز ولا حق لموجر في ضاعه تلك مرة وليس كعاصب حرز منه لا بد منه (قوله) ركنا مبره نأه ردة صافطوى مغير به وسرق منه قطع بلا خلاف (قوله) ولا يقطع مختلس الخ لما انتهى الكلام في شأن السر ووق شرع يتكلم في شأن السرقة مشيرا الى تعريفها (قوله) ومحدودية نوة وجاحد عارية كالأولى فان الامم أحسنه تنق فيها رقابا لقطع مستمسك بحديث امرأة التي كانت تستعير انتاع وقطعت وسنننا جوابه (قوله) ولونقب واخرج وأخذ الخ قول الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة الأجر الذي أخرجه من النقب مقدارا يجب به بقطع قطع (قوله) ولونعنا وأي زنجاملا على الآية معا ويخرج هذا لغة وهذا نسبة على الاصح (قوله) وهو في ثمانية الخ نوقل المصنف الآخر تعريف لوفي هذا الغرض وبعضهم لا يجس تار هذا القيد بغير قونه وضعه معطوف على انفراد وكذا يقال في نسبة الآية (قوله) حرز لا حسن حرز مبره (قوله) مشت بوضعه أي ولو

الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الاحسن وعبر عنه في أصل الروضة بالاصح (وكفن في قبر بيت محرز) ذلك البيت (محرز) ذلك انكفن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي محرز (في الاصح) للعادة والثاني ان لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كساع وضع فيه (لا بمضبغة) بكسر الضاد وسكونها وبفتح الياء أي بقعة ضائعة كافي المحرر وغيره فانه غير محرز (في الاصح) ادلا خطرو ولا اتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القبر حرز للكفن حيث كان لان النفوس تهاب الموتى ولو كان بمقبرة مخوفة بعمارة بدر تحتل الطارقين عنها في زمن يتأني فيه النباش أو كان عليها حراس مرتبون فهو محرز جزم

\* (فصل يقطع موجرا حرز) \* الما تله سرقة منه مال المستأجر لانه مستحق لمنافعه ومنها الاحراز فخرج بهذا التوجيه من استخرج محوطا لزراعة فأوى فيه مائة مثله فلا يقطع موجره بسرقتها (وكذا معبره) أي الحرز يقطع سرقة منه مال المستعير (في الاصح) لاستحقاقه منفعة والثاني لا يقطع من زنه الرجوع عن الغارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن الغارية لم يقطع اوبة صر اسرقة قطع (ولو غصب حرز لم يقطع ملكه) سرقة منه لانه الدخول فيه (وكذا اجنبي) أي لا يقطع سرقة منه (في الاصح) لانه ليس حرزا لغاصب والثاني قال ليس للاجنبي الدخول فيه (ولو غصب مالا وحرزه بمحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب او سرق الاجنبي) منه انال (المقصوب فلا قطع) عني واحد منهما (في الاصح) اما المالك فلان له دخول الحرز لا خدمته والثاني نظر الى انه أخذ غير ماله واما الاجنبي فلان الحرز ليس برضى المالك والثاني فيه نظر الى انه حرز في نفسه واخصم عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقة (ولا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد ودبعة) وفيهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي وانه لا يخذل ان عيانا ويعتمد قول على الهرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف ان سارقا خذله خفية فشرع قطعه زجرا (ولو نقب) في ليلة (وعاد في ليلة أخرى فسر في قطع في الاصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بان علم المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعنا والله أعلم) لانه لا يقطع الحرز ومقابل الاصح وجهه به عاده انتهال الحرز والاصح أبقى الحرز بالنسبة اليه ولو نقب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف مما تقدم في اخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فانه هنالك تتم السرقة وهما ابتدأها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لان الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولو تعاونا في النقب وانفردا أحدهما بالاخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب فخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شريك في النقب كافي الروضة وأصلها (ولو وضعه بوسط نقبه فخرجه آخر وهو يساوي نصابين لم يقطع في الاظهر) لانهما لم يخرجاه من تمام الحرز والثاني يقطعان لا اشتراكهما في النقب والاخراج وكذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ ان الخلاف في المشتركين في النقب (ولو رما الى خارج حرزا ووضعهما بجاء جار) فخرج به من الحرز (او ظهر دابة سائرة) فخرجت به من حرز (أو عرض له ربح هابة فأخرجته) من الحرز (قطع) لانه أخرجه من الحرز بما فعل عماد كذا (أو) وضعه بطهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الاصح) لانها الاختبار في السير والثاني يقطع لان الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج



(قوله) ولا يضمن حرّيد خرج الرقيق فان كان غير مبر ولو مجنوناً فأخذته من حرز ولو من فناء دار سيده ولو أخذته قطع بخلافه (ولو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان نائماً أو سكران أو حمله مربوطاً قطع وكذلك قوى على الاستماع أخرج من الحرز بالسلاح ويقتصر على ما كان عليه بقافة كسبأني هذا يحصل ما في شرح الارشاد ومثله وفي الزركشي لو حمل العبد فلا قطع في الأصح (قوله) ولو سرق صغيراً مثله لو سرق الامتعة من عليه ولم يكن المحل (٢٠٥) الذي وقع فيه القطع حرز تلك الامتعة (قوله) وأخرجه عن القافة قطع قال الزركشي لو كان

العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومثله خلافه (قوله) أو حر فلا أي ولو أزره من على البعير وهو نائم بعد إخراجهم من القافة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يمسكه قاله البغوي (قوله) أو مغلقين أي ولو كان محرم الدار لا يصلح حرزاً للمالك المتاع

\* (فصل لا يقطع صبي) \* (قوله) ومكره كفي الرتا (قوله) ان شرط قطعه قضيته عدم الاكتفاء على هذا القول بشرط عدم سرقة من غير تعرض بقطع (قوله) مطلقاً كذلك لا يقطع بغير سرقة ماله قال الامام من المستحيل أن لا قطع انعاده بسرقة مال المسلم وينقطع المسلم بسرقة مال المعاهد (قوله) لأن القطع حق لله كما لو ادعى عليه بدني بأتمه مكرهه وحلف البعير مردودة (قوله) انقطع بوجوب النعم يضار به أن هذه النظرية مراد المتن والامام نسبا للحقيقين لكنه منه بعد ذلك على أن المبرج في الرافعي طريق اختلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الأمر كذلك (قوله) فالصحيح إلى آخره أما التعريض بالانكار قبل الاعتراف

في الماء الراكد لا يجر يكره فان حركه فخرج قطع (ولا يضمن حرّيد ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيراً بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد الصبي محرزة به والثاني جعل سرقة له (ولو نائم عبيد على بعير قتاده وأخرجه عن القافة قطع) لأنه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق إلى صحن دار باباً مفتوح قطع) لأنه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحاً والثاني مغلقاً أو كانا مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في المفتوح أنه غير حرز (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حرزه والاول قال من بعض حرزه فان الباب الثاني منه (وبيت خان وصحنه كبيت و) صحن (دار في الأصح) فيقطع في القسم الاول دون الثاني على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطعاً لأن صحن الخان مشترك بين السكان

\* (فصل لا يقطع صبي ومجنون) \* لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الاكراه الدافعة للحد وقطع السكران على الخلاف فيه من قيل ربط الاحكام بالاسباب (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي كل منهما لا التزام الذمي الاحكام كالمسلم (وفي معاهد أقوال أحسنها ان شرط قطعه سرقة قطع والا فلا) يقطع واه وآن يقطع مطلقاً والثاني عكسه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الأظهر عند الجمهور لا قطع) مطلقاً (والله أعلم) قال فيه والتفصيل حسن وفي الحرز أحسنها (وتثبت سرقة بين المدعي المدرودة في الأصح) فيقطع بها لأنها كالبينة أو كقرار المدعي عيبه وكل منهما يقطع به والثاني لا يقطع بها لأن القطع حق لله تعالى كذا في الروضة كذا صها وفيه ما في الدعوى اجزم بالثاني (وبأقرار السارق) ولا يشترط تكريره (وان ذهب بقوله رجوعه) كثر وفي قول لا كمال وانظر بين الثاني القطع بقبول رجوعه فلا يقطع وفي النعم قولان أظهرهما وجوبه وفي ضرب ثلث القطع بوجوب النعم أيضاً (ومن أقر بعبادة لله تعالى) أي بوجهها بكسر الجيم كسرقة والرتا اشتاء أو بعد دعوى (فالحجج ان التقاضي ان يعرض له بالرجوع) عن الأقرار (ولا يقول) له (ارجع) عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع واسأل يعرض له ان لم يعلم أنه ارجع وان علم فلا ويدل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما عزا انقر داره بعثت قلت أو غزت أو نظرت رواه البخاري ومن أقر عنده بامرقة مأخذ سرقة رواه أبو داود وغيره (ولو أقر بدعوى أنه سرق من زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الأصح) لاحتمال ان يتراه كإباحته وإن يقطع في الحال يظهر موجه (أو) أقر (أه) كره أمة غيب عن ربه حتى أحار في الأصح) والثاني ينتظر حضوره لاحتمال ان يتراه كإباحته عيبه (وتثبت) سرقة انتمت عليها لقطع (شهادة رجلين فلو شهد رجل وامرأتان) سرقة (ثبت مال وذا قطع) وكذا شاهد ويمين مدعى بها (ويشترط ذكر الشاهدين

٥٢ في الحال أي ولو كان يحس إلى حضوره (قوله) أو انه أكره لو أقرانه زنيها ولم يتعرض للاكراه كالحكم كذلك لكن ذمة ذكر الاكراه بوث المهر (قوله) ثبت ووشهد رجلان حصة من غير دعوى ثبت انقطع دون المال أي ولو كان لا قطع حتى يطالب صاحب المال بدليل مسند في مسندة الاقرار سرقة من الغائب بل يثبت ان تقول مناه قطع حتى يثبت انمال ولو بقرار أو رجل وامرأتان







(قوله) وفي قول وجهه ان انه لم يلب في الحياة قيمة. ي. وقدّم القتل لعات فكان كجدا الحريق ثم على التماس على ما اعتمدته الرر كتي ونقله عن الامم كما سنبه عليه آخر باب (٢٠٧) (قوله) وهل يعز في البلد أي هل يعززه أو يكتفي بالنفي (قوله) ولو عفا وليه انضم برفيه يرجع

الى قوله بالا قول (قوله) ويقتل في الاولى  
 لو قتل عبد نفسه او غيره معصوم كان محصن  
 لم يقتل على هذا القول ايضا (قوله)  
 والسارى قتل هو محترز قوله فاندسر  
 (قوله) وقيل في كل منهما قولان ووجه  
 السقوط بعد القدرة انه تعالى خصص  
 هنا وأطلق في آية السرقة بقوله من تاب  
 من بعد ظلمه وردائه في هذا حين انقيد  
 على انطلق عكس القاعدة (قوله) من  
 قطع ايذا عترض المهاج بأن قضيته عدم  
 سقوط قطع البدلانه لا يخص الساطع  
 واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة  
 كملة بل بعضها وان المجموع مما عقوبة  
 واحدة فاستقط بعضها كالرجل سقط  
 كما ذكر وعبر عبارة المهاج هي تنقذت  
 ابن اربعة حتى قصر في الكفاية عن  
 انقضى خيار عدم سقوط بيد (قوله)  
 ولا يستقط الخ أي سوتت ببيبة أم  
 لا قرار (قوله) والهدف زرع الرركش  
 في ثوب الخلاف فيه وحده بتعدد دانه  
 سبحانه وتعالى (قوله) الثاني يستقط  
 بها ظاهره عدم ثوب على صلاية

\* (فصل من رداً عنه، حس) \* (قوله)  
 جلد هار اقطع هر ترافی عنه قوله  
 ساق لا قطع هر حسد و الخ الا ان  
 ركه هنا السیه. انما تتسبیم (قوله) ریه  
 ای فی تركه متناول (قوله) علی حسد  
 رأی ز. به حس (قوله) تتسبیم  
 لا حذف شد قد رشی حسد. ر. ركه  
 و تركه من قبل متعین نكان حسد  
 انرا رحت و لا حذف فی تسبیم و قطع  
 نرس ای. ای مینه هم علی حسد و حذف

صديده وفي قول يصلب قليلا ثم يترد ميتا (ويغسل ويكفن ويصلى عليه) (ومن اعانهم وكثر جمعهم)  
ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (عزربحسب وتغريب وغيرهما أي) بواحد عماد كبرأي الامام  
(وقيل بتعريض التغريب الى حيث يراه) واداعين صوابا منعه العدو الى غيره وهل يعزري البلد المنفي  
اليه بضرب وجبس وغيرهما وجهان قال في الروضة الاصح انه الى رأي الامام وما اقتضته المصلحة  
(وقتل القاطع يغاب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحشد) حيث لا يصح العفو عنه  
ويستوفيه السلطان (فعلى الاول لا يقتل بولده وذمي) وعبد (ولومات) من غير قتل (قدية)  
في الحية وقمة في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد ولباقي ديات) فان قتلهم مرتبا  
قتل بالاول ولو عفا واولاه لم يسقط قتله لئلا تختمه (ولو عفا واولاه) أي اقتصول (بمن وجب المال) وسقط  
القصاص ويقتل حدا (لئلا تختم قتله) (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل  
بالسيف في هذه الخامة ولغا العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل  
في الاولى (ولو جرح فاندمل لم يتختم قصاص في الاظهر) فالقاطع فيه كغيره والثاني يتختم كالقتل  
والثالث يتختم في البدن والرجلين المشروع فيهما القسط حدادون غيرهما كالانف والاذن والعين  
واقصاص على الاقوال المبالغة بالمثل وما لا قصاص فيه ككجائفة واجبه المال وانسارى قتل  
وقد تقدم حكمه (وتسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل التوبة عليه لا بعدها على المذهب)  
في الشقيين وقيل في كل منهما قولان ودليل ان سقوط قوته تعالى الا ان يدس بواحد من قبل ان تقدر واعيه  
الآية وقد تقدم من يحبس من قطع اليد والرجل وتختل القتل والمذب (ولا يسقط سائر الحدود) أي  
باقيا وهو حدود الزنا واسرقة واشرب واتلف (ها) أي بترية (في الاظهر) في حق قطع  
انظر بق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قطع الطريق

[illegible]

عليه انتهى رتبي قياسا و...  
فيه أنه...  
عليه انتهى رتبي قياسا و...  
فيه أنه...



(كتاب الاشربة) \* (قوله) وحديثه ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر (قوله) الاصبياء الخ  
الظاهر ان الاستثناء من الحديث خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة (قوله) وكذا ما كره الخ  
نقل في شرح المذهب عن الاصكثيين ان عليه ان يتقايها سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا ما كره المحرمات من المأكول والمشروب  
والذي في البحر وغيره الاستحباب (قوله) لوجهين أحدهما يحذر بناء على ان شربها لا يباح بالاكرام (٢٠٨) (قوله) ولوقرب اسلامه يستثنى المخالط

(كتاب الاشربة) \*

جميع شراب (كل شراب أسكر كثيره حرم قليله) وكثيره (وحديثه) قليلا كان أو كثيرا  
من غيب أو غيره (الاصبياء ومجنونوا وحريبا وذيابا وموجرا) أي مصبوبا في حلقه قهرا (وكذا ما كره  
على شربه على المذهب) فلا يجدون لعدم تكليف الاولين والآخرين وعدم التزام المتوسطين حرمة  
الشراب ومقابل المذهب طريق حال لوجهين (ومن جهل كونها) أي الخمر وهي المشتد من  
مصر الغيب (خمر) فشرها (لم يجد) لعدده (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يجد) لجهله  
(أو) قال بعد علمه بتحريمها (جهلت الحديث) لان حقه ان يمتنع (ويحذر بدري خمر) وهو ما بقي  
في أسفل انائها شيئا (لا يجزئ عن دقيته بها ومعجون هي فيه) لاستهلاكها (وكذا حقه وسعوط)  
بفتح السين أي لا يجزئها (في الاصح) لان الحديث لا يجر ولا حاجة فيهما الى زجر والثاني يجد  
بهما للطرب بهما كالشرب والثالث يجد في السعوط دون الحقة (ومن غص) بفتح الغين (بلفظة  
أساغها بخمر ان لم يجد غيرها) وجوبا ولا حد (والاصح تحريمها لدواء وعطش) اذ لم يجد  
غيرها لعموم النهي عنها والثاني جوازها لذلك والثالث جوازها للتداوي دون العطش والرابع عكسه  
والجواز في التداوي مخصوص بالليل الذي لا يسكر ويقول طبيب مسلم ويرتفع الجواز في العطش  
الى الوجوب كتناول الميتة للضرر وعلى التحريم قبل بحد وقيل لا وعلى الجواز لاحد (وحديث  
الحرار بعن ورقيق عشرون) على النصف من الحر (بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب وقيل  
ينعين سوط) لاقتصار الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالأيدي  
والنعال والأطراف الثياب رواء الشافعي وفي صحيح البخاري نحوه وفيه وفي صحيح مسلم انه عليه  
الصلاة والسلام كان يضرب بالجريد والنعال وقد رذلك الضرب للشارب بأربعين في زمن أبي  
بكر رضي الله عنه بان سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى ان تتابع الناس  
في الشرب فاستشار جلدته ثمانين قال علي رضي الله عنه لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى  
افترى (ولو رأى الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح) كما فعل عمر رضي الله عنه والثاني المنع لان عليا رضي  
الله عنه رجع عن ذلك فكان يجلد في خلافه أربعين (والزيادة) عليها (تعزيرات وقيل حد)  
بالرأي (ويحذر باقراره أو شهادة رجلين لا بيمينه وسكر وفيه) لاحتمال كونه غالطا أو مكرها (ويكفي  
في اقراره شهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو عالم بمختار) لاحتمال ان يكون جاهلا به أو مكرها  
عليه ودفع بان الاصل عدم الجهل والاكرام (ولا يجزئ حال سكره) بل يؤخر الى ان يفيق ليرتدع  
(وسوط الحدود) في الشرب والزنا والقذف (بين قضيب وعصا ورطب ويابس) للاتباع  
(وبفرقه) أي السوط من حيث العدد (على الاعضاء) ولا يجمع في عضو واحد (الا المقاتل)  
كثغرة النحر والفرج ونحوهما (والوجه قبل والرأس) لشرفه كالوجه والاصح لا والفرق

للعلماء كاهل الذمة بمصر (قوله) انائها  
أضافه لقول المتن دردي خمر والا  
فله رددي ما يرسب في أسفل المائع مطلقا  
(قوله) ولا حاجة أي لان النفس لا  
تدعو الى ذلك (قوله) والثالث يجد  
كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحقة  
(قوله) بفتح الغين أي وفيه الضم أيضا  
(قوله) وعطش تحت الزر كشي  
حوارا كل السات المحرم عند الجوع  
اذ لم يجد غيره ودله بالحديث قال لانها  
تريد الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر  
في حال أسلمها عند أسكلها (قوله)  
والثاني جوازها لذلك كغيرها من  
النجاسات واحتج الاول بأن الله لما  
حرّمها سلب نفعها وبأن شربها يشير  
العطش بعد ذلك (قوله) أربعون  
أي خلافا للائمة الثلاثة حيث قالوا انها  
ثمانون (قوله) وقيل بتعين سوط فلا  
يجزئ الايدي والنعال ومراده بالسوط  
ما يشمل العصا لا خصوص المتخذ من  
سبور وفي الحديث أتى بسوط مكسور  
فقال فوق هذا فأتي بسوط جديد لم  
تقطع ثمرته فقال بين هذين فأتي بسوط  
قد ركب به ولان فأمر به وجلد (قوله)  
لان عليا رضي الله عنه رجع عن ذلك  
لك ان تقول ان كان الذي صدر من عمر  
اجماعا فكيف ساغ على المخالفة وان  
كان غير اجماع فكيف احتج به الاصحاب  
ويجاب بأنه اجماع على جواز الزيادة

لا على تعينها المسببات (قوله) تعزيرات أي لانها لو كانت حدا ما جازز كها ووجه الثاني أن التعزير  
لا بد من تحقق سببه وأيضاً لو كان تعزير الما جاز بلوغه أربعين ورتباً أن ذلك تعزيرات واعتراض الرافعي بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر  
بما جاززه الثمانين (قوله) ويحذر باقراره أي الحقيقي (قوله) قضيب وهو النقص أي فيكون متعيباً



\* (فصل) \* يعزربجس أو ضرب الخ وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والجس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن يتقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصا لا يبلغ مع الذي ضم إليه من ألم الجس مثلا أدنى الحدود ثم من الأنواع التي يعزربها النفي أيضا ولا يجوز خلق لحية وفي تسويد وجهه وجهان والاكترون على الجواز (٢٠٩) ولا يجوز على الجديد بأخذ المال (قوله) وفي حرار بعين لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد

الخمر ثمانين لأنها تعزيرات لا تعزير واحد

\* (كتاب الصيال) \*

(قوله) كل صائل دخل المرأة الحامل وبحث بعضهم تخريبها على ترمس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل هذا في دفع الهرة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرّم مدح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول (قوله) فلا ضمان أي جواز القتل بنا في ذلك ولا به أطل حرمة دم بصياله (قوله) وكذا النفس بحث الزر كشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا تنفاعة له الوجوب هنا (قوله) فيجوز الاستسلام منه ما وقع بغير ضمان رضي الله عنه (قوله) والثاني يجب أي لقوله تعالى ولا تقبوا بأيديكم إلى التهلكة وكما يجب عليه أحياء نفسه بالطعام (قوله) والدفع عن غيره الخ اقتضى هذا الكلام أولا وآخر أن من رأى انسانا يتلف مال غيره أو مال الرائي وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل بخرم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن إزالة المسكر من فروض الكفايات فلفظ المنفي هنا الوجوب العيني ثم ظهر لي أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في إزالة المسكر إزالته بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فان توقف التخليص على دفعه وقتال كان ذلك

أنه مغطى غالبا فلا يخاف تشويبه بالضرب بخلاف الوحه (ولا تشديده) بل ترك يداه مطلعتين حتى يتقي بهما (ولا تجردنيابه) بل يترك عليه قبض أو قبضان دون جبة محشوة أو فروة (ويؤلى الضرب) عليه (بحيث يحصل زجروته سكيل) فلا يجوز أن يضرب في كل يوم سوطا أو سوطين \* (فصل) \* في التعزير (يعزري في كل معصية لا حد لها ولا كفارة) كباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة مادون النصاب والسب بما ليس بقذف والتزوير وشهادة الزور والضرب بغير حق (بجس أو ضرب أو صفع أو توبيخ) بالكلام (ويجهد الامام في جنسه وقدره وقيل أن تعلق بأدنى لم يكف توبيخ) فيه بخلاف المتعلق بحق الله تعالى وله أن يجمع بين الجس وغيره وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو أن رأى المصلحة فيه (فإن جلد وجب أن يتقص في عبد عن عشرين جلدة) في (حر عن أربعين) جلدة أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لا بل يعتبر كل معصية منها بما ياسبها مما يوجب الحد فتعزير مقدم الرأ أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد يتقص عن حد الرأ لا عن حد القذف والشرب وتعزير السب بما ليس بقذف يتقص عن حد القذف لا عن حد الشرب وتعزير سرقة مادون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو ثمة جلدة لأن القطع يبلغ منها (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للامام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو) مستحق (تعزير فله) أي للامام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأصحين أن الحد قد لا يتعلق بنظر الامم فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الامم فجاز أن لا يؤثر فيه سقوط غيره

\* (كتاب الصيال وضمان الولاة) \*

(له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وذمي حرو عبد وصبي ومجنون (على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فإن قتله فلا ضمان) فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مل) لا روح فيه (ويجب عن بضع) قل البغوى بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو يهيمه) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الظاهر) فيجوز الاستسلام له والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب تارة ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب) فيها (قطعا) لأنه لا يشار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخف على نفسه قال الرافعي كذلك فيده الشيخ إبراهيم المرور وذى وغيره وسكت في الروضة عن العزو (ولو سقطت جرة) من علو على انسان (ولم تدفع عنه الا بـ كسرهما) فكسرها (ضمنها في الأصح) والثاني لا تنزىلها منزلة الهيمة انصالة ودفع بأن للهيمة اختارا (وبدفع اصائل بالانخف) فالانخف (فإن أمكن بكلام أو استغاة) بالجمعة والمثناة (حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب

٥٢ في في الاموال ونحوها جزأوا كما بين في هذا الباب وبهذا ان شاء الله تعالى بـ زول الاشكال (قوله) فإن أسكر

هرب أي إذا كان الصائل على الناس أو غيرها وأمكن الهرب به



(هـ) فالذهب وجوبه اذا تأملت هذه العبارة استفدت منها ان معنى حوازالاستسلام السابق انه اذا دار الامر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما اذا أمكن الهرب فانه يجب ويحرم الثبات والالتكان من (٢١٠) حق المؤلف أن يقدمه على تحريم

القتال ولا يكره وجوب الهرب وهذا ظاهر ان شاء الله وليكن بقي شيء وهو انه لو تمكن من الهرب فلم يفعل هل يكون مضمونا للظاهر انهم ولا يشك كل على هذا ولو ألقاه في ماء مغرق فترك ان يسبح وهو يحسنه لان الفعل وهو ان ينفذ قد انتقض بخلاف النصيان والله أعلم (قوله) لا يجب ان اقامته بذلك المكان جائزة فلا توجب مفارقتها (قوله) فاعماله الخ قضيت به التحسين وينبغي ان ينفذ ما عين ثم لا يصير ما عينه مبقرها حظ (قوله) فيسرح في سب مائت وأبو حنيفة (قوله) وسننار اخره عطف على قوله محرم (قوله) والله راعطف على قوله عدم (قوله) فمضمون تعزيره قال ان ركبتى لو كان الضربة تزل غلبا وجب التماس (قوله) ولو حدة أى انه لم يولد جلد انقذوف القاذف منه فبات فلا ضمان والله وجب انضمان بالتسود (قوله) مقتداهون كيد فان اخذ لا يكون لا مقتدرا لئلا يكثر أشرا شارح الجواب بقوله بالنص (قوله) بالنص روي قال ذكر التقدير في المتن مستدرج (قوله) فبات أى بالجميع (قوله) احده وثمانين ذكر باعتبار حدته (قوله) وليستقل أى بأمر منه وهو خزانة كعب ووضفها (قوله) وباني أى فحب الله قل زركتى زركتى شبه عمد (قوله) فدينه ظاهره وكل خطر في القطع أكثر أو لا خطر في تركه فممكن قطع النار دى هنا بعبارة قصص (قوله) وفي قول

فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثاني لا يجب والطر يق الثاني حمل نص الهرب على من يتقن التحاقه ونص عدمه على من لم يتقن (ولو عشت يده خلعها بالاسهل من فك لحية وضرب شذقيه) بكسر الشين (فان عجز فسلها فمترت اسنانه) بالنون أى سقطت (فهدر) لان العض لا يجوز بحال (ومن تضر) ببناء للفعول (الى حرمة) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (في داره من كوة) بفتح الكاف دأقة (وتقب) بفتحة (عمدا فرمته) أى الناظر صاحب الدار (بتخفيف كصاة فاعماله أو أصاب قرب عينه فخرجه فبات فهدر بشرط عدم محرم وزوجة الناظر) لان له معها شبهة في النظر (قيل و) عدم (استنار الحرم) بالشاب لانه مع استناره من لا يطلع على شيء فلا يرى ودفع به فهدر متى يستمر ويتكثف فيصمم باب النظر (قيل و) شرط (الذار) بالمجعة (قيل رمية) على قبس دفع الصائل أولا لا خوف وعورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو عزروى) وبه (ووال) من رفعه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من نشوز وغيره (ومعلم) سببه ويسمى في غير النوازل أيضا (فمضمون) تعزيره على العاقلة اذا حصل به هلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة (ووحدة مقدرا) بالنص كذا القذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه واحق قته (ولو ضرب شرب بنعل وثب) فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصبي) والثاني فيه الضمان بناء على انه لا يجوز ان يضرب ~~هكذا~~ بان يتعين بالسوط (وكذا أربعون سوطا) ضربها فبات (لا ضمان) فيه (على المشهور) والثاني فيه الضمان لان التقدير بها اجتهادى كما تقدم (أو أكثر) من أربعين فبات (وجب قسطه بالعدد) ففى أحد وأربعين جزء من أحد وأربعين جزءا (وفي قول نصف دية) لانه من مضمون وغير مضمون (ويجزيان في قاذف جلد أحد وثمانين) ففى قول يجب نصف الدية والظاهر جزء من أحد وثمانين جزءا منها (ولستقل) بأمر نفسه (قطع سلعة) منه وهى بكسر السين غرة تخرج بين الجلد واللحم ازالة للشين بها (الامخوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فلا يجوز له قطعها بخلاف ما الخطر في تركها أكثر أو في القطع وان ترك متساو فيجوز له قطعها كغير المخوفة (ولاب وجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) فيه (ان زاد خطر الترك) عليه (السلطان) لعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع ولو زاد خطره على خطر الترك أو تساوا با امتنع القطع (وله) أى للولى الاب أو الجد (ولسلطان قطعها بالخطر) فيه (وفصد وحجامة فلومات) الصبي أو المجنون (بجائز من هذا) المذكور (فلا ضمان فى الاصح) والثاني يقول هو مشروط بسلامة العاقلة كالتعزير (ولو فعل سلطان بصبي مضمون) منه فبات به (فدية مغلفة فى ماله) لتعديه ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الاب أو الجد فدية فى ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام فى حد وحكم فعلى عاقلة وفى قول فى بيت المال) مثال الحد ضرب فى الخمر ثمانين فبات ففى محل ضمانه القولان (ولو حده بشاهد من قبلنا عشرين أو خمسين أو مائة) فبات (فان قصر فى اخبارهما فالضمان عليه والا فالقولان) وفى الشق الاول قال الامام يتردد نظر الفقيه فى وجوب القصاص فيجتمل ان لا يجب للاستناد الى صورة البيعة والظاهر وجوبه لهجومه (وان ضمانا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين والعبدى فى الاصح) لانهم يزعمون انهم صادقون والثاني نعم لانهم غروا القاضى والثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال

تضرر ذابحها عداه فدية بخلاف (قوله) لانهم يزعمون أى ولانه أيضا وعلى



(قوله) وعلى الأول يتعلق بقوله بهنهما (قوله) وعلى الأول الخ هذا يشبه قول الأصحاب لو أتلّف العبد الوديعة فإن قلنا الصبي يضمنها لو أتلّفها  
تعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة (قوله) ممن يعتبر أذنه شمل أذن الولي فيما يجوز له فعله (قوله) ويجب ختان قبل الصواب الخ  
مصدرا لأن الختان موضع الختان (٢١١) ومنه إذا التقى الختانان (قوله) بعد البلوغ أي على الفور لا لعذر ولو بلغ مجنوناً فلا وجوب

فقول الشارح الذي هو مناط التكليف  
كأنه يشير إلى ذلك (قوله) ويندب  
تجنيبه أي ولو لا نهي (قوله) فلا ضمان  
في الأصح (تنبيه) كما يجب الختان يجب قطع  
السرة لأن للطعام لا يستقر بدون ذلك  
قال الغزالي وتقيب أذن الصغيرة لتعلق  
الحلق حرام لأنه جرح لم تدع إليه ضرورة  
إلا أن ينسب فيه شيء من جهة الشرع ولم  
يلغنا ذلك واعترض بحديث أم زرع  
قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي  
زرع الخ وقد نص الإمام أحمد على جوازه  
للصبي لا جمل الزينة وكرهته في  
حق الصبي (قوله) والثاني الخ هذا  
يرشدك إلى شمول عبارة النهج لمن بلغ  
مجنوناً وإن أباه قول الشارح السابق  
وهو في الصغير أسهل

(فصل) \* من كان معه دابة أو دواب  
أي ولو منطوية (قوله) بطريق  
احترزه عن ملكه (قوله) ضمن ذلك  
أي مطلقاً عن التقيد بالأعمى والمستدير  
(قوله) إذا لم يقصر الخ الحق القفال  
بالتقصير ولو كان يمشي من جهة وحمار  
الخطب من جهة أخرى فترعى جنب  
الخمار وأراد أن يتقدمه فتمزق ثوبه  
بالخطب فلا ضمان لأنه جانح وورده  
وجعل من ذلك ما لو كان الخطب موضوعاً  
بالطريق الواسع فتربه إنسان وتعلق به  
(قوله) لم يضمن صاحبها محله إذا أرسلها  
في الصحراء دون البلد وإن أراد بصاحبها  
ذواليد يسكن قال ابن عوف إن المودع

وعلى الرجوع على العبد يتعلق الغرم بهنهما وقيل برقبتهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين  
لأن قول الصبي لا يصلح للالتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حجم أو فصد  
بأذن) ممن يعتبر أذنه فأفضى إلى تلف (لم يضمن) واللام يفعله أحد (وقتل جلاد وضربه بأمر الإمام  
كباشرة الإمام أن جهل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الإمام دون الجلاد (والأ) أي  
وان علم ظلمه وخطأه (فالقصاص والضمان على الجلاد إن لم يكن إكراه) من الإمام وإن أكرهه  
فالضمان عليهما والقصاص على الإمام وكذا الجلاد في الإظهار (ويجب ختان المرأة بجزء) أي بقطع  
جزء (من العمة بأعلى الفرج والرجل بقطع ما يغطي حشفته) حتى ينكشف جميعها (بعد البلوغ)  
الذي هو مناط التكليف للأمر به وعدم جوازه لو لم يكن واجباً (ويندب تجنيبه في سابعه) أي سابع  
يوم من الولادة (فإن ضعف عن احتماله) في السابع (آخر) حتى يحتمله (ومن خنته في سن لا يحتمله) من  
ولي وغيره فمات (لزمه قصاص الأوالدة) فلا وعليه الدية (فإن احتمله وخنته ولي) أي أب أو جد  
أو إمام إن لم يكن له ولي غيره فمات (فلا ضمان في الأصح) لأنه لا بد منه وهو في الصغير أسهل والثاني  
نظر إلى أنه غير واجب في الحال وإن خنته أجنبي فمات ضمنه في الأصح (وأجرته في مال المختون)  
لأنه لمصلحة

\* (فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسها وما لا يلاونها) \* سواء أكان مالكها أم أجبره  
أم مستأجراً أم مستعبراً أم غاصباً وسواء أكان سائقها أم راعيها أم قائدها لأنها في يده وعليه تعهداتها  
وحفظها (ولو بالثأر أو راثت) بالثلثة (بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا يخلو  
عنه والمنع من الطريق لا سبيل إليه (ويحترز عما لا يعناد كركض شديد في وحل فإن خالف ضمن ما تولد  
منه) لمخالفته للنعناد (ومن حمل حطباً على ظهره أو بهيمة فحلب بناء فسقط ضمنه) لأن سقوطه  
بفعله أو فعل دابته المنسوب إليه (وان دخل سوقاً فتلف به نفس أو مال ضمن) ذلك (ان كان زحام) بكسر  
الزاي (فإن لم يكن وتمزق به ثوب فلا) يضمنه (الأنوب أعمى ومستدير البهيمة فيجب تنبيهه أي كل من  
الأعمى والمستدير فإن لم ينبهه ضمنه) وإنما يضمنه (أي ما ذكر) إذا لم يقصر صاحب المال فإن قصر بان وضعه  
بطريق أو عرضه للدابة (فلا) يضمنه (وان كانت الدابة وحدها فأتلفت زرعاً أو غيره نهراً لم يضمن  
صاحبها أو ليل ضمن) للحديث الصحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع  
ونحوه نهراً أو الدابة ليلاً (إلا أن لا يفرط) في ربطها بأن أحكمه وعرض حملها (أو حضر صاحب الزرع  
وتهاون في دفعها) فلا يضمن (وكذا إن كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحاً) فلا يضمن (في الأصح)  
والثاني يضمن لمخالفته للعادة في ربطها ليلاً (وهرة تنفطير أو طعاماً من عهد ذلك منها ضمن مالكها  
في الأصح ليلاً ونهاراً) لأن هذه ينبغي أن تربط ويكف شرها والثاني لا يضمن ليلاً ولا نهاراً إلا العادة أن  
الهرة لا تربط (والأ) أي وإن لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها  
لا ربطها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة

والمسنة آخر ضمان نهراً وتوقف فيه الشبان (قوله) رواه أبو داود وهو حديث البراء السابق وعين النهار حمل حديث العجاء حبار  
أي مدر



**(كتاب السير) \*** جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم الغنائم تتداخل فصولهما فاقص من أحدهما فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غزوة خير من الدنيا وما فيها (قوله) فرض كفاية وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يغز فيه بنفسه وفرض عين فيما غزا فيه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم (قوله) وأما بعده الخ اعترض بأن الحال الثاني كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله) بحيث يصلح للقضاء احترز عن القدر

الضروري فإنه فرض عين (قوله) والافتاء يريدان القضاة يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والمفتي يراد غرض آخر فلا يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامه عدم حصول المقصود بالجهاد المقيد وبذلك ان يحصل بذلك لغرض الفتوى والى ان يحصل به فرض الكفاية في أحياء تلك العلوم التي يستمد منها الفتى (قوله) وأسقط من المحترز فاعلم ان تروى رحمه الله (قوله) وأسقط الخ معطوف على قوله وعرف (قوله) أي الأمر بواجبات الشرع الخ قد يشكل على هذا ما ساف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس بواجب وقد تعرضنا لجواب في الورقة السابقة عند قوله وان دفع عن غيره كهو عن نفسه (قوله) بأن يأتي بالحج وينبغي ان يشترط في حصول انقصو ظهور الشعار بذلك فلا يكفي واحد واثان ونحو ذلك (قوله) ككسوة عارأي الجميع بدنه على العادة ولا يكفي سترانورة ويختلف الحال شتاء وصيفا ثم قضية كلام الرافعي الا كفاية يستأنصر ورة دون الارتقاء الى كفاية الحاجة \* فرع \* يجب على الأغنياء فلا يسرى ولا يجب من بيت المال (قوله) بيت مال لو كان فيه ولو كان تعذر الوصول اليه كانه قد تم بحتمل أن يكون

### **(كتاب السير) \***

بكسر السين وفتح الياء هو مشتمل على الجهاد وما يتعلق به المتلقى من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته فترجمها ومنهم من ترجم بالجهاد (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة (فرض كفاية وقيل) فرض (عين) لقوله تعالى لا تتفروا ويعذبكم عذابا أليما ومن لم يخرج من المدينة كان يحرمها وخراستها نوع من الجهاد والاول يمنع حراسة الجميع (وأما بعده) للكفار حالان أحدهما يكونون بلادهم ففرض كفاية يجب في كل سنة مرة (اذا فعله من فهم كفاية سقط الحرج عن الباقي) كنهو شأن فرض الكفاية بناء على قول الجمهور أنه على الجميع (ومن فرض الكفاية ان قيام بقامة الحج) العلمية (وحل اشكالات) في الدين ودفع الشبه (و) القيام (بعلوم الشرع كالتفسير وحديث) بما يتعلق بهما (والفروع) الفقهية (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء للحاجة اليهما وعرف الفروع ودون ما قبله لما ذكره بعده واستقط من المحترز الفتوى (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) أي الأمر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته (واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بأن يأتي بالحج والاعتبار كفي الروضة وأصلها بدل الزيارة الحج والعمرة (ودفع ضرر المسلمين ككسوة عار واطعام جائع اذا لم يندفع بزكاة وبيت مال) من سهم المصالح بأن لم يكن فيه شيء منه وهذا في حق أهل الثروة (وتحمل الشهادة وأداؤها) للحاجة اليهما (والحرف والصنائع وماتمه بالعيش) كالبيع والشراء والحراثة (وجواب سلام على جماعة) فيكفي من أحدهم (ويسن ابتداءه) أي السلام على مسلم (لا على قاضي حاجة وآكل و) كان (في حمام) ينظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعدم سنه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) اضعفها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة ولا عبء بالصداع والحصى الخفيفة (وذى عرجين) وان قدر على الركوب ولا عبء يسيرة لا يمنع المشي (وأقطع وأشل) لأن كلامهما لا يتكمن من الضرب (وعبد) وان أمره سيده (وعادم أهبة قتال) من سلاح ونفقة وراحلة في سفر القصر فاضل جميع ذلك عن نفقة من تلزمه نفقته وما ذكره في الحج (وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار وكذا من لصوص مسلمين على الصحيح) أي فان الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لئلا يسهل على صائمة الخواف ومقابل الصحيح يقيد بها بالكنار (والدين الحال) على موسى (يحرم سفر جهاد وغيره) بالجر (الا باذن غيره) أي رب الدين مسلما كن أو ذميا وله منعه السفر بخلاف المعسر وقيل له منعه لانه يرجو أن يوسر فيؤدى وفي الجهاد خطر الهلاك ولو استتاب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر (وانتجل لا) يحرم السفر فلا يمنع رب الدين (وقيل يمنع سفر الخوفا)

ذلك حينئذ قد راعى بيت المال اذا استأدى الامم وبه صرح الامم (قوله) وتحمل الشهادة أي اذا حضر المحمل عليه أو كان طائبا قاضيا أو معذورا (قوله) وأداؤها لا يخفى أنه فرض على المتحملين فقط بخلاف الحمل (قوله) وجواب سلام هو حق لله تعالى (قوله) ونفقة دهايا وبوايا وكذا اقمه ويكفي في تقديرها غلبة النظم بحسب اجتهاده قتلته بجناح وخطاها (قوله) من تلزمه نفقته أي حين يحضر (قوله) سفر جهاد الخ فانه يمنع الجهاد كمنع السفر لجهاد كل من يفرق بين ذكر لفظ السفر هنا وسقاطه في مسألة الاصول الآتية



(قوله) قبل وان كفوا قال الامام هذا يلزمه  
الاحتياط على كل الامة لكن قائله بوجبه  
على الاقربين فالاقربين بلا ضبط حتى  
يصل الخبر بانهم قد كفوا وأخرجوا  
(قوله) يلزمهم الموافقة لم يقل بقدر الكفاية  
كما هو ظاهر العبارة لثلاثة دافع

\* (فصل بكرة غزو) \* (قوله) بما  
فيه المصلحة قبل محل هذا في غير المرتبة  
والا فمتنع عليهم لانهم يصد دمهم من  
الدين التي تعرض فلا يغزون بغير اذن  
الامام (قوله) البيعة هي اليمين  
والحلف بالله تعالى وتسميت السرية سرية  
لانها تسري ليلا وقيل من الشيء السري  
أي النقيس وقيل لانهم يخفون سيرهم  
من السير ورتب ان اللام في السرراء  
(قوله) يعيد ومراهم بانه بالاول على  
ما في معناه كالندبون والولد والثاني على  
ما في معناه كالنساء (قوله) مسلم أي  
ولو رقيقا لان الارقاء يجب عليهم اذا  
قصد الكفار دار الاسلام بمثل ذلك  
حضور الصف (قوله) ويصح الخ  
الظاهر انه لا بد هنا من شروط الاستعانة  
بالكفار كما سلف ولو حصل صلح في اثناء  
الطريق قبل وصول دار الحرب انفسحت  
الاجارة وقضية نظيره من الحج عدم  
الاستحقاق مطلقا (قوله) من الآحاد  
كالآذان (قوله) على ما يتفق أي يقع  
(قوله) ومحرم ظاهره وان لم يكن قريبا  
والوجه خلافه بدليل تقدم الاقارب  
مطلقا في التصديق على محارم الرضاع  
(قوله) ضعيف هو صفة الشيخ (قوله)  
لا قتال فيهم قال الزركشي ينبغي  
أن يرجع للشيخ وما بعده فان الاجير  
والراغب لا فرق فيهما بين الشاب  
والشيخ أقول لعل مراده لا قتال بالفعل  
فيعود للكل ويتبين به محل الخلاف

كسفر الجهاد وركوب البحر (ويحرم) على الرجل (جهادا لا باذن أبيه ان كانا مسلمين) ولو كان  
الحى أحدهما فقط لم يجز الا باذنه أيضا (لا سفر تعلم فرض عين) فانه جاز من غير اذنها (وكذا  
كفاية في الاصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقيسه على الجهاد وفرق الاول بخاطر الهلاك في  
الجهاد (فان أذن أبواه والغريم) في الجهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم به (وجب) عليه  
(الرجوع ان لم يحضر الصف) الا أن يخاف على نفسه أو ماله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضر  
(وشرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الاظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث  
يتخير بين الانصراف والمصاربة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني)  
من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم أهلها الدفع بالممكن فان امكن تأهب لقتال وجب الممكن)  
على كل منهم (حتى على قبيرو ولدومدين وعبد بلا اذن) من الابوين ورب الدين والسيد (وقيل ان  
حصلت مقاومة باحراما شرط) في العبد (اذن سيده) فلا يجب عليه والنسوة ان كان فيهن قوة  
دفاع كالعبد والافلا يحضرن (والا) أي وان لم يكن تأهب لقتال (فن قصد دفع عن نفسه بالممكن  
ان علم أنه ان أخذ قتل) يستوى فيه الحر والعبد والمرأة والاعمى والاعرج والمريض (وان جاوز  
الاسر) والقتل (فله أن يستسلم) وأن يدفع عن نفسه (ومن هودون مسافة القصر من البلدة  
كأهلها) فيجب عليه أن يحيي أليه ان لم يكن فيهم كفاية وكذا ان كان في الاصح مساعدة لهم (ومن)  
هم (على مسافة القصر يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يليهم قبل وان كفوا)  
يلزمهم الموافقة مساعدة لهم (ولو أسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم لخلاصه ان توقعناه) كما  
ينهض اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار والثاني قال ازعاج  
الجنود لخلاص أسير يعيد

\* (فصل بكرة غزو بغير اذن الامام أو نائبه) الامير لانه أعرف بما فيه المصلحة (ويستأذن سرية  
ان يؤمر عليهم وبأخذ البيعة) عليهم (بالتبائن) ويأمرهم بطاعة الامير ويوصيه بهم للاتباع (وله  
الاستعانة بكفار تؤمن خيانتهم) أهل ذمة أو مشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرق الكفار  
قاومناهم) قال في الروضة عن الماوردي يفعل بالاستعانة بهم ما يراه مصلحة من افرادهم في جانب  
الجيش أو اختلاطهم به بان يفرقهم بين المسلمين (وله الاستعانة) (بعيد باذن السادة ومراهم  
أقرباء) في القتال ويتنفع بهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأبهة والسلاح من بيت المال  
ومن ماله) فمال ثواب الاعانة وكذا اذا بذل واحد من الرعية (ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لا حد لانه  
بحضور الصف يتعين عليه فلا اجرة له (ويصح استئجار ذمي) لجهاد (للامم قبل ولغيره) من الآحاد  
والاصح ان ينع لانه من المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويغفر جهالة العمل لان المقصود القتال على  
ما يتفق (ويكره لغزو قتل قريب) نه من الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قتل) كقول الرافعي  
في الشرح (الا أن يسمعه يسب الله تعالى) (أورسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم) فلا يكره قتله  
(ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى مشكل) انتهى في حديث الصحيحين عن قتل النساء والصبيان  
والحاق المجنون بالصبي وخنثى المرأة فان قتلوا جاز قتلهم (ويحل قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير  
وشخ) ضعيف (وأعمى ورم من لا قتال فيهم ولا رأي في الاظهر) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين والثاني  
لا يحل قتلهم لانهم لا يقاتلون فن قاتل منهم او كان له رأي في القتال وتبيرا أمر الحرب جاز قتله قطعيا  
وتفترع على اخوار قوله (فيسرقون وتسبي نساؤهم) (وتقتلهم) (أموالهم) وعلى المنع يرقون  
بنفس الاسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل يتركون ولا يتعرض لهم ويجوز سبي نساؤهم وصبيانهم



(قوله) وفيما أي وأما عند الضرورة فيجوز قطعاً (قوله) والطريقة الثانية ظاهرة أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبغي اختصاص هذه الطريقة بحالة عدم الضرورة ثم رأيت الزركشي صرح بعد ذلك بأن حالة الضرورة \* (٢١٤) \* لا خلاف فيها (قوله) والاقولان

عبارة الزركشي نقلاً عن الروضة  
فالقولان (قوله) وإن دفعوا بهم عبارة  
أصل الروضة وإن لم تدع ضرورة بأن  
دفعوا بهم عن أنفسهم انتهى لكن قال  
الزركشي إنه يعني المنهاج احتراز بهذا  
عمالو فعلوا ذلك مكر أو خديعة لعلمهم بأن  
شرعنا لا يقتلهم فإنهم يرمون قطعاً ثم قال  
وما اقتضاه كلامه من أنه إذا لم تدع  
ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع  
فلا يتركون غير صحيح أقول تأمل الجمع  
بين كلاميه المذكورين (قوله) والثاني  
الح قال الزركشي أي كما نصب  
المحقق وغيره عليهم وإن كان فيهم  
زنية (قوله) تركهم أي قطعاً (قوله)  
الامتنعوا لقول الح لو ادعى التحرف  
سدى بمنه قال الغزالي وشرط فيه البغوى  
أن يعود قبل انقضاء القتال وصححه في  
الروضة في باب قسم الغنمة (قوله) نص  
عليه الضمير فيه يرجع إلى كل من قوله  
يشارك ولا يشارك (قوله) ونص الح هذا  
ساقه لانه كالل دليل على ما ترجاه (قوله)  
والثاني يقف مع العدد أي ويقول تتبع  
الأوصاف عشر الأوقال قال يستنبط من  
انص معنى يخصه (قوله) المبارزة  
ما خوزة من البروز وهو الظهور  
\* (فصل) \* نساء الكفار الح ١١  
قول أن الحربي الكامل لا يجوز إراقه  
فيمنع جريان نظيره هنا ولم يذكره  
وخرج بإضافة النساء إلى الكفار نساء  
المسلمين الكافرات فلا ترق على مسياتي  
بأنه وينبغي أن يجري خلاف في سبي  
الراهبة قاله الزركشي (قوله) من قتل  
قد فعله صلى الله عليه وسلم في غيبة بن  
معيط والنضر بن الحارث بيدرو وجعل  
المن ثمانية بن أنزل وأي غزوة وانقضاء كثيرة قال تعالى فاما من بعد واما فداء والاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني المصطلق

واغتنام أموالهم في الأصح (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال الماء عليهم ورميهم  
بنار ومجنق وتبينهم في غفلة) أي الإغارة عليهم ليلا وإن كان فيهم نساء وصبيان قال تعالى وخذوهم  
واحصروهم وحاصروهم صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وراه الشيخان ونصب عليهم المجنق وراه السهقي  
وقيس عليه رمى النار وإرسال الماء وأغار صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وسئل عن المشركين  
يسبون فيصيبون من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم وراهما الشيخان (فإن كان فيهم مسلم أسير  
أو ناجز ذلك) أي الرمي بما ذكر وغيره (على المذهب) وفيما إذا لم يكن ضرورة إليه قول بحرمة  
هذه طريقة والطريقة الثانية أن علم أهل الكفر المسلم به لم يجوز والاقولان (ولو التحم حرب فترسوا بنساء  
وصبيان) منهم ولو تركوا الغلبوا المسلمين كما في الروضة كأصلها (جاء ربه) في هذه الحالة (وإن دفعوا  
بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة إلى ربه) فلا يرمون والثاني جواز ربه ورميهم ورميهم  
في الروضة (وإن ترسوا بمسلمين) فإن لم تدع ضرورة إلى ربه تركهم (فلا ربه) (والا) أي وإن دعت  
إلى ربه بأن يظفروا بالوتر كهم (جاء ربه) في هذه الحالة (في الأصح) على قصد قتال  
المشركين وتتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع إذا لم يتأتى الكفار إلا برمي مسلم (ويحرم  
الانصراف عن الصف إذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا) بأن كانوا مثلنا أو أقل قال تعالى فإن تكون  
منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خير بمعنى الأمر (الامتنعوا لقتال) كمن ينصرف ليكن في موضع  
ويحجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو إلى متسع سهل للقتال (أو متحيزاً إلى فئة ليستجدها)  
قليلة أو كثيرة فإنه يجوز انصرافه قال تعالى الامتنعوا إلى آخره (ويجوز إلى فئة بعيدة في الأصح)  
والثاني يشترط قربها ومن عجز بمرض ونحوه لا انصراف بكل حال (ولا يشارك متحيزاً إلى بعيدة  
الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) ويشارك فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك متحيزاً إلى قريبة) الجيش  
فيما غنم بعد مفارقتها (في الأصح) والثاني لا يشارك لمفارقتها ويشارك فيما غنم قبل مفارقتها قطعاً  
والمتحرف يشارك فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشارك فيما غنم بعد هائض عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك  
ولعله في من لم يعد ولم يغب ونص فيما إذا التحرف وانقطع عن القوم قبل أن يغفوا أنه لا يشاركهم  
(فإن زاد) العدد (على مثلين) حاز لا انصراف إلا أنه يحرم انصراف مائة أطل عن مائتين وواحد  
ضعفاء في الأصح) نظر اللعني والثاني يقف مع العدد (وتجوز المبارزة) ولا يستحب ابتداءها  
ولا يكره (فإن طلبها كافر استحب الخروج إليه) لها (وإنما تحسن من حرب نفسه) وعرف  
قوته وجرائه فالضعيف الذي لا يثق بنفسه يكره له ابتداء واجابة (و) إنما تحسن (بإذن الامام)  
فلو بارز بغير إذنه جاز ومثله الامير المعبر به في الروضة كأصلها (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم لحاجة  
القتال والظفر بهم وكذا) يجوز اتلافها (إن لم يرج حصولها لنا فإن رجي نذب الترك) والأصل  
في ذلك حديث الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وحرق فأثر ل الله ما قطعهم من لينة  
الآية (ويحرم اتلاف الحيوان إلا ما يقتلون عليه) كالخيل فيجوز اتلافه (لدفعة هم أو طفر بهم  
أو غنما وخضار جوعه اليهم وضرره) لنا فيجوز اتلافه دفعا لضرره

\* (فصل) \* نساء الكفار وصبيانهم إذا أسروا وقوا وكذا العبد يصيرون بالأسر أرقاء لنا فيكون  
الثلاثة كسائر أموال الغنمة الخمس لأهل الخمس والباقي للغانمين (ويجتهد الامام في الأحرار  
الكاملين) إذا أسروا (ويقتل) فيهم (الاحظ للمسلمين من قتل) بضرب الرقبة (ومن) بتخلية



(قوله) لانه لا يقر بالجزية أى وفي الاسترقاق تقرير ويجاب بأن كل من جاز المثل عليه جاز استرقاقه (قوله) وكذا عرني في قول ذكره الشافعي رضي الله عنه في موضع من الامم عن بعض \* (٢١٥) \* العلماء وقال لو أننا أثم بالتمنى لتمنينا أن يكون الحكم كهذا انتهى والتأني

بالتمنى فائدة جليلة ثم دليل المذهب سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق (قوله) وفي قول الخ وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء (قوله) ظفربه وهو أسره (قوله) عن السبي وكذا لو كانت الامم هي التي أسلت قبل الظفر (قوله) لازوجه لاستقلالها (قوله) حقيقة أى كفى الولاء (قوله) امساك الامم ولانه زال ملكها عن نفسها فر والملك الغير عنها أولى (قوله) فإن أعتقت الى آخره هو من تمة الوجه (قوله) زوجه ذمى أى بخلاف زوجه المسلم الآية لأن نكاح المسلم يتجبل فيه التامين (قوله) لا عيق مسلم أى ولو كان السيد حين الاعتاق كافرا ثم أسلم قبل الأسر (قوله) نفع نكاحه ودينه لأن السبي اذا أطل ملكا أسل أطل ملك النكاح (قوله) حدوث السبي عبارة غير لأن السبي يقتضي في الحرية ملكا لم يكن فوجب مثله في الامم واجتماع رقيتين محال فقدم الأقوى المستند الى السبي لتعبر اسقاطه (قوله) ثم أسلم الحر مثله له عرض ذلك لاحدهما (قوله) أو أسلم المثلث اما قيد ذلك لأجل الخلاف (قوله) من دار الحرب مثله دارنا اذا دخلوها بأمان (قوله) وعليه الامام والغزالي بل ادعى الامام اتفاق اصحاب عليه (قوله) وذبح حيوان ما كول استدلل بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهابها لم يرجع كفافا (قوله) لا تجب قيمة المذبوح والا لما جاز الذبح

سبيلهم (وفداء بأسرى) مسلمين (أموال واسترقاق) للاتباع ويكون مال الفداء ورقابهم اذا استرقوا كسائر أموال الغنمة ويجوز فداء مشرك بمسلم أو مشركين بمسلم (فان خفي) على الامام (الاحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق السكاني والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترقي وثني) لانه لا يقر بالجزية (وكذا عرني في قول) الحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير عصم دمه) لحديث الشيخين امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم (وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق) أى يصير رقيقا بنفس الاسلام (واسلام كافرا قبل ظفربه يعصم دمه وماله) للحديث السابق ففيه وأموالهم (وصغار ولده) عن السبي ويحكم باسلامهم تبعاله (لا زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول من طريق يعصمها ثلاثا يطل حقه من النكاح (فان استرقا قطع نكاحه في الحال) قبل دخول وبعده لا متاع امساك الامم الكافرة للنكاح (وقيل ان كان بعد دخول انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها) فان اعتقت استمر النكاح وان لم تسلم لان امساك الحرية الكافية جاز (ويجوز ارقاق زوجة ذمى) اذا كانت حربية وبتقطع به نكاحه (وكذا عتبه) الحربي يجوز ارقاقه (في الاصح) والثاني المنع ثلاثا يطل حقه من الولاء (لا عتق مسلم وزوجه) الحربيين أى لا يجوز ارقاقهما (على المذهب) وفي قول من طريق يجوز (واذا سبي زوجان أو أحدهما نفخ النكاح) بينهما (ان كانا حربيين) صغيرين كانا أو كبيرين واسترق الزوج حدوث الرق (قبل أو رقيقين) أيضا لحدوث السبي والاصح المنع أسلمًا أو لا إذ لم يحدث رق وانما انتقل من ملك الى آخر فاشبه البيع وغيره (واذا أرق) حربي (وعليه دين لم يسقط فيقضى من ماله ان غنم بعد ارقاقه) وان زال ملكه عنه بالرق فان غنم قبل ارقاقه أو معه لم يقض منه وفي المعية وجه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن يعتق فيطالب به هذا كله ان كان الدين لمسلم وبمثله أجاب الامام ان كل ذمى وذكر البغوي فيه وجهين وان كان الحربي فعن القاضي حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال للامام وفي التهذيب سقوط الدين في عكس هذه أيضا وهوارق الدائن وقال الامام فيما اذا كان على مسلم دين قرض أو ثمن الحربي استرق لا يسقط وفي الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه ثم أسلم أو قبل الجزية دام الحق) لا لزامه بعقد (ولو أنلف عليه فأسلم) أو أسلم المثلث (فلا ضمان) عليه (في الاصح) لعدم التزامه والثاني قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهر غنمة) كما تقدم في باب قسمتها وذكرها توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهية اللقطة) مما يعلم أنه لكفار فأخذناه في القسمين غنمة (على الاصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمسة لاهل الخمس والباقي لمن أخذه والثاني يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فان امكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) بان كان هناء مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوما أو يومين وفي المذهب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق (وللغنائم التبسط في الغنمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعناده كله عموما) وفي المحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تبنوا شعيرا ونحوهما وذبح) حيوان (ما كول لحمه والصحيح جواز الفاكهة) وهي مما يؤكل غالبا والثاني قل لا يتعلق بها حاجة حاقة ولا يجوز الفانيدولسكر وما تندر الحاجة اليه على الصحيح (و) الصحيح (أنه لا تجب قيمة المذبوح)



(قوله) وقيل الخ جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر يشك على نظيره من الموت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصاً وقد قالوا بأن البديل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم  
 \* (كتاب الجزية) \* (قوله) الاصل قسده لقوله بدار الاسلام (قوله) دون الشرب (٢١٨) أى ودون العبادات وبه ساج

وقيل في كل قولان (وهو) أى البديل حيث وجب في المعينة (اجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كاصلها أن الجمهور وعليه فضاها ضمان يد على الاول ضمان عقد وترجيحه مبنى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصداق المعين قبل قبضه وتقدم ترجيحه في بابه

### \* (كتاب الجزية) \*

هي مال يلتزمه الكفار بعقد على وجه يأتى (صورة عقدها) الاصل من الموجب وسيأتى (أقرم) وفي المحرر وغيره أقررتكم (بدار الاسلام أو أدنت في اقامتكم بها على أن تبدلوا) بالمعجزة أى تعطوا (جزية وتنقاد والحكم الاسلام) وفي المحرر وغيره أحكام ومنها المتعلق بالمعاملات والغرامات كاذكرهما صاحب التهذيب والبيان وحد السرقه والزنادون الشرب لا عقادهم حله كما ذكر في أبوابها (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أى الجزية كالأجرة وسيأتى أن أقلها دينار لكل سنة عن كل واحد والثاني لا يشترط وينزل المطلق على الأقل (لا كف اللسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أى لا يشترط ذكره لأن في ذكره الاتقياد غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دعوى عدم ارادته (ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب) وفي قول أو وجه يصح والطريق الثاني القطع بالاول ولوقال أقرم ما شئتم جازلان لهم بهذا العقد متى شاؤوا بخلافنا وسيأتى اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لما أوجب (ولو وحد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله أو رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا يتعرض له (وفي دعوى الامان وجه) أنه يطالب عليه بئنة لا مكانها غالباً (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا تخافه) المراد به ما في الروضة كأصلها عقب وجوب الاجابة فلو خاف غائلتهم وان ذلك مكيدة منهم لم يجهم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقرب بالجزية (ولا تعقد الا للهود والنصارى والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ) لدينه وان كان بعد التبديل فيه (أو شكك في وقته) أى اليهود والنصارى كان قبل النسخ أم بعده (وكذا زاعم التمسك بعصف ابراهيم وزرورد واصلى الله عليهما وسلم ومن احداويه كآبى والآخر وثنى على المذهب) في المسئلتين وهو في الاولى اصح الوجهين قطع به بعضهم في الثانية في أصل الروضة اصح الطرق وقول من طريق ثان قطع بعضهم بمقابله وعبر في الروضة كأصلها في المذكورين بأنهم يقرون بالجزية ولا يقربها أولاد من تهود أو تنصر بعد النسخ في ذلك الدين ولا عبدة الاوثان والشمس والملائكة والسامرة والصابئون ان خالفوا اليهود والنصارى في أصول دينهم فليسوا منهم فلا يقرون والافهم والاصل في اقرار المذكورين بالجزية قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين أوثوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الى آخره أى يلتزموها منقادين لحكم الاسلام وغلب من احداويه كآبى وأدرج فيهم التمسك بعصف والزبور ومروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وخنثى) لأن آيتها السابقة في الذكور (ومن فيه رفق) وقيل يجب به سقط حرته (وصبي ومجنون) لعدم تكليفهما (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيراً

المحرم من المحارم وما أشبه ذلك (قوله) لا كف اللسان الخ أى وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزم (قوله) ولا يصح مؤقتاً أى لانه عقد يحقن الدم كالا سلام فكما لا يجوز الاسلام مؤقتاً كذلك هذا ثم ادعقد مؤقتاً بلغوا المأمن ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة فنه انزركشى (قوله) ولو قال الخ يريد ان هذا كالمستثنى من ضرر رأتنا قيت كما يستثنى من محل الخلاف مشئنا أو ما شاء انه فانه يطل العقد جزم لعدم العلم بمقدار الاجل نعم هذا الذي اغتفر هنا من التعليق بمشئهم لم يغتفر وامثله في الهدنة (قوله) لفظ قبول مثله الاشارة في الاخرس وكذا ينبغي ان يعقد بالكتابة بالفوقانية كالبيع (قوله) انه يطالب وجه ذلك ان الغالب يكون الحرى لا يدخل دارنا الا بأمان (قوله) في عقدها خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اختصت بالامام لا خبا جها الى نظره واحتياطه وتعليقه بالخصوصين وغيرهم (قوله) جاسوسا هو صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير (قوله) المراد الخ يريد أن عبارة المنهاج لا تغيد تخريب اجابة الجاسوس وسكته مراده (قوله) وأولاد الخ قال العراقي يرد على عبارة المنهاج واثنيه والحاوى اذا تهود الاصل أو تنصر قبل النسخ سكن استقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد زول انقراض أو قبله فلا يقرب بالجزية

كمن عليه (قوله) أو شكك كما هو عمدة العناية في تقرير نصارى العرب (قوله) بعصف ابراهيم لشمول الكتاب في الآية بها (قوله) وعبر في الروضة الخ كآبى يريه ان الاحسن اسقاط الحصر الذي في عبارة المنهاج (قوله) أو يلتزموها منقادين لا ترمس بر الاعطى والاقتضاء نفسه (قوله) لان آيتها السابقة الخ ولان الجزية خفس الدم وسكنى الدار واراة محقونة وتابعة بعبرها وكذا نصيبان



(قوله) فإذا بلغت سنة أي هلاية فلوك كان جنونه خمسة أشهر ووافى أخذنا قدرنا بعد ذلك من زمن الافاقة (قوله) ولو بلغ ابن ذمي ولو نبات العانة (قوله) ان اعطاءها أي المذكور في الآية أي فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام (قوله) كجزية أي لو كان أباه مفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقاربه كذا قاله الزركشي ولك ان تقول صورة المسئلة انه ابن ذمي فلا بد ان يكون لايه جزية ولو فقد (قوله) وشيخ اذا لم يكن ذارأي والافقتر حزما (٢١٩) (قوله) وقبر وجهه انها لحقن الدم والتقصير والغنى يشتركان فيه (قوله) ومقابل المذهب عبارة الزركشي في حكاية هذا

وقيل يبنى على قلمهم وبالتأمل يظهر لك انه مراد السارح وأما لفقير فليس فيه قولان (قوله) وقراها الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط (قوله) وخير منها أيضا ذلك وتريظة والنضير ونقيع من الحجاز أيضا (قوله) وقبل هو خاص بغير الحرم (قوله) آخر ماتكم به لعل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار (قوله) لم يأذن الا بشرط الخ قال الغزالي محل ذلك في الذمي أما الحر في فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما نقله البقيني عن النص قال البقيني وجرى عليه

الاصحاب

\*(فصل)\* أن الجزية دينار أي فلا يجوز عقدها بغيره ولو فوضة تعدله وان جاز الاعتراض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها (قوله) عن كل واحد أي ولو فقرا أو سفها (قوله) ولو شرط الخ انظر كيف هذا مع قول الزركشي محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلا مما كسبه كمنص عليه

الشافعي رضي الله عنه انتهى والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم ان غرض اشارح من هذا الكلام ان معنى ان تنسحب الماكسة عند العقد ولا يتعين على الامام اجابة الكافر الى طلب العقد

كيوم ويوم) أو يومين (فالاصح تلفق الافاقة فإذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الاغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل) بالهبة أي يعط (جزية الحق بما منه وان بذلها عقده) وتقدم أن اعطاءها بمعنى التزامها (وقيل عليه جزية أه) ولا يحتاج الى عقدا كتفاء بعقد أه (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير) لانها كاجرة الدار (وقبر عجز عن كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو معسر في ذمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير ان لا جزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول غير مشهور أنه لا جزية عليه وعلى هذا انعقد له على أن يذللها عند القدرة فاذا أسير فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) وفي الشرح والاقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهومكة والمدينة واليمامة وقراها) كالطائف لمكة وخير للمدينة (وقيل له الاقامة في طرفة الممتدة) لانها ليست موضع اقامة الناس روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وروى الشيخان حديث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشقة عليه (ولو دخله) الكافر (بغير إذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه ممنوع) منه (فان استأذن اذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأذن الا بشرط أخذ شئ منها) وقدره الى رأى الامام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا) والامام في الحرم (خرج اليه الامام أو نائب يسمعه) ويخبر الامام (وان) دخله و (مرض فيه نقل وان خيف موته) من نقله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن بنسب وخرج) منه (وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله تركوا لا نقل فان مات) فيه (وتعذر نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لا اختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يجزى بعد العام مشركا وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالامان

\*(فصل)\* أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لعاد لما بعثه الى اليمن خذ من كل عالم أي محتلم دينار واه أبو داود واترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الغنى وغيره وقت الاخذ ولو قال بعضهم أنا متوسط أو فقير قبل قوله الا أن تقوم بينة بخلافه (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار لمهم ما التزموه فان أبوا فالاصح أنهم ناقضون) للعهد والثاني لا ويقنع منهم بالدينار (ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين أخذت جزية تمهت) في الاسلام منه وفي الموت

بدينار بل يسن له ان يحالفه ويمسا كسبه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله) ولو شرط في العقد جاز معناه ان يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقد ان كان غيبا آخر الحول أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عاقدتكم على ان على الغنى كذا والمتوسط كذا وانفق دينار ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله) ويعتبر معطوف على قوله جاز (قوله) ناقضون فعليه لو طلبوا العقد بدينار بعد النقص عما ذكره في كتب اجابته نقل الزركشي عن النص انهم ان دعوا الى ذلك قبل ظهور الامم عليهم لم يكن له الامتناع (قوله) بعلمه متعلق بكل من قوله أساء أم مات (قوله) منه متعلق بقوله أخذت



(قوله) والطريق الثاني محصله ان يخرج على الأقوال في اجتماع حق الله وحق آدمي اكن الأصح هنا استواءهما انظر الجانب الاجرة  
والاصح في الزكاة ودين آدمي تقديم الزكاة \* فرع \* أسلم ثمن وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيما يظهر (قوله) بالحوال والاوّل يقول  
شئب بالعقد وتستقر بمعنى الله كذا جرة (قوله) ويقبض لحية ولم يكن له حية فيل يأخذ بموضعهما هو محتمل (قوله) من الجانبين وهل يضربها  
في الجانبين أو يكتمني بجانب ظاهر المنهاج انه قول وبحث الرافعي الثاني (قوله) وكاه مستحب (٢٢٠) لان الغرض أخذ المال وهو حاصل بدون

سق: بامریة (قونا) رلو وجب اخ انا  
 ورم يضعفه الجبر قطع او قول الله  
 في الرزق من حيث يشاء أي من انا  
 لا رزق من حيث يشاء

سوق : مصرية (قونا) ولو وجب الخ ائتما خص الخلاف هذه الصورة إشارة الى أنه لو دفع حقتين عن ست وثلاثين بدلا عن بنتي (فصل)  
 في ضعفه الجبراء قطعوا قول الشارح يدل الخ دفع لما عساه قال عبارة تقتضي ان بنتي الخاض تجبان عنا مع الجبران وهو لا يكون  
 في الزكوة من باب الخ أي من أنه اتر عن عمر ليس فيه ذلك (قوله) والثاني الخ لو كان ما كالمال دون النصاب فهل يجري فيه ذلك ترد فيه  
 في الزكوة من باب الخ أي من أنه اتر عن عمر ليس فيه ذلك (قوله) والثاني الخ لو كان ما كالمال دون النصاب فهل يجري فيه ذلك ترد فيه



\* (فصل يلزمنا الكف عنهم) \* بأن لاتعرض لهم نفا و مالا (و ضمان ما تلقاه عليهم نفسا و مالا) أي يضمه المثلث منا (ودفع أهل الحرب عنهم) ككائنين بدار الاسلام أو منفردين ببند (وقيل ان انفردوا ببلد لم يلزمنا الدفع) عنهم وفي الروضة كأصلها بقيد البلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون دار الحرب وبذلوا الجزية لايلزمنا الدفع عنهم جزما (ونمنعهم أحداث كنيسته) وبيعة (في بلد أحدثناه) كبغداد (أو أسلم أهل عليه) كاليمين وما يوجد في الأول لانه نقض لاحتمال انه كان في قرية أو قرية فأنصل به عمارة المسلمين وان عرف أحداث شئ نقض (وما فتح عنوة لايحدث فيها فيه ولا يشرون على كنيسته كانت فيه في الأصح) والثاني بقرون بالمصلحة (أو) فتح (صلحا بشرط أن الارض لنا بشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) والبيع (جاز) وان ذكرنا أحداثها جاز أيضا (وان اطلق) أي لم بشرط ابقاؤها (فالأصح المنع) منه والثاني لا وهي مستثناة بقريته الحال لحاجتهم اليها في عبادتهم (أو) بشرط الارض (لهم) ويؤدون الخراج (قررت ولهم الأحداث) أيضا (في الأصح) والثاني المنع لان البلد تحت حكم الاسلام (ويمنعون وجوبا وقيل ندبا من رفع بناء على بناء جار مسلم) وان رضى لحق الاسلام (والأصح المنع من المساواة) أيضا للتمييز بين البنائين (و) الأصح (انهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن العمارة (للمنعوا) من رفع البناء والثاني يمنعون منه لما فيه من التجميل والشرف (ويمنع الذي ركوب خيل) لان فيه عز واستثنى الجويني البراذين الخبيسة (لا حبر وبغال نفيسة) وقيل يمنع ركوب البغال النفيسة لما فيه من التجميل (ويركب با كاف وركاب خشب لا حديد ولا سرج) تميزا له عن المسلم والا كاف بكسر الهمزة يطاق على البرذعة ونحوها (ويجأ الى أضييق الطرق) عند زحمة المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار روى الشخان حديثا ذا القيمة أحدهم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه الى أضيقة (ولا يوقروا ولا يصدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر بالغيار) بكسر المعجمة (والزائر) بضم الزاي (فوق الساب) والأول ما يخالف لونه لونها يخط على الكتف ونحوه والأولى باليهودي الأصفر وبالنصراني الأزرق والثاني يخط غليظ يشده وسطه وهما للتمييز ووجههما المنقول عن عمر رضى الله عنه تأكيد والغيار واجب وقيل مستحب (واذا دخل حاما فيه مسلمون) متجردا (أو متجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) يفتح التاء وكسرها (أو رصاص) يفتح الراء (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي المحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويمنع من اجتماع المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزيز واسم) صلى الله عليهما وسلم (ومن الطهار خمر وخنزير وناقوس وعبد) فان أظهر شيئا مما ذكر عجز وان لم يشرط في العقد (ولو شرطت هذه الامور) في العقد أي شرطت فيها (فانفقوا) بان أظهروها (لم ينقض العهد) لانهم يتدينون بها (ولو قالوا أو امتنعوا من) اعطاء (الجزية أو من اجراء حكم الاسلام) عنهم (انتقض) عهدهم بذلك لمخالفتهم موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمى بمسيلة أو أصابها سكاح) أي باسمه (أودل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه) ودعاه الى دينهم أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالأصح انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتقرر المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لانها لا تخل بمقصود العقد وصحة في أصل الروضة (ومن انتقض عهده بمقتال جاز دفعه وقتاله أو غيره لم يجب ابلاغه مأمنه في الظاهر بل يختار الا مام فيه قتلا ورقة ومنا و فدا فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الاسير لانه لم يحصل في يد الامام باقية فتمت فداؤه أيضا

\* (فصل) \* يلزمنا الكف عنهم نفسا ومالا فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف (قوله) ونمنعهم أحداث كنيسته أي وان لم يشرط (قوله) ونمنعهم الخ قال الشافعي لا غير البيت أكبر من الشرك (فرع) لا يجوز ان تدخلها الا بالذمة وان كان فيها تصوير بغير مطلق وكذا كل بيت فيه صورة (قوله) وجوب الطاهر صديقه انه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك (قوله) للتمييز أي كتميزون في الملباس وغيره



من غير ضعف ينافي الرجاء والبذل انتهى  
والإتقال في الرجاء واسقط قوله والبذل  
هكذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه نظر  
والله أعلم (قوله) لتلك البلدة يرجع  
لتول المتنا الاقليم (قوله) أى معهما  
الضمير فيه يرجع لكل من قول أنت  
الأمم وثبت (قوله) كضعفنا هذا  
مجان حاحة وهي أحسن من المصلحة  
(قوله) أورجاء عطف على ضعفنا هذا  
مجان لا أربعة أشهر وانتهى قبله مثال  
عشر سنين (قوله) أو بذل جزية  
معطوف على قوله أورجاء اسلامهم  
(قوله) أى ضعف خلاف ظاهر العبارة  
من انتفاء كل ما تقدم (قوله) لاسنة  
خ قضية العبارة عدم الخلاف في السنة  
وإيس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال  
في الروضة لا يجوز فوق السنة قطعاً ولا  
سنة على المذهب ولا ما بينهما وبين  
أربعة على الأربعة (قوله) بحسب  
طاعة متعلق بتول المتنا الجائر (قوله)  
في الحكيم مقابله يصح العقد وبلغو  
شرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى  
تتبادل الشرط (قوله) أو ليعقد  
أمر من عليه عقد داخ (قوله) ومما  
منه جيبه أن هذا لا يرد على عبارة  
منه بل هو داخل فيها (قوله)  
منه من عطف محاسن على العاقبة  
إشارة إلى شعاره وكما أن هذه أسعص  
سكن (قوله) ريلغهم لتبيع  
منه لا أنقضاء بعدة نعم في  
منه لغهم أن من (قوله) تديننا  
منه (قوله) ولا ترجعوهن إلى  
منه لا يبرتن بعد موقعة  
منه من

**\* (باب الهدية) \***

وان

کاروی فلا اشکال (قوله) فسدای

1992



(قوله) وللدب فيه نظرفانه حقيقة في الوجوب (قوله) انصادق به عدم الوجوب الذي في قول المتن لم يجب دفع (قوله) ورجحه الظاهر ان المهر يرجع الى الذنب فتأمل (٢٢٣) (قوله) وكذا عبد الخ صورة المسئلة مع الشرط السابق والاهل لا تجزم (قوله) ومعنى الرذال على ان

الشرط لم يجز معهم وتقدم أسكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقتله من قبله شأنهم ربحه في الهرب والتخلص من الطالب أن أم كذا (قوله) فترجم ذلك ثم لم يجز معهم رأيه مستكررا في كانه وفيه ظلمات قضيته عدم تعدي الحكمين وذهبنا بعد الفقه

\* (كتاب الصيد والذبائح) \*

(قوله) دكاة التذكية انية انطبيب ومنه راحة كبة أي طيب والدكاة تطيب الحيزانة لو خرجت روجه غير ما كخلق في غير لونه وطحا (قوله) يدعه ان أي لا يجاع بـ

الحكمة فيه انه أسرع الى خروج الرمح وأخف ثم مراده بان ينجح في ما مضى في يديه في قوله من يديه في يديه ينجح بـ (قوله) فبعض رأي ولا كره يستثنى عقرا كلب لم يزد في كـ

خبر لينة المحذوف وهو قول التالين دكته (قوله) حين مذا كته أي زو كن يرى عدم حر ذلك من بوح كذا من حذوف نرحم الله من كذا حاله دل عليه ما ذكره أو نصح ولو أكره

سند على ما صح وحل كاه (قوله) أوفى الكلب المراد به ودوانصاره ويأكل من يديه في كـ (قوله) أوفى الكلب المراد به ودوانصاره ويأكل من يديه في كـ (قوله) أوفى الكلب المراد به ودوانصاره ويأكل من يديه في كـ

ان تراعى في مجزاة صطياد أي الاسطياد كذا في رواية له بـ له أي فصار

وان لم يطلب المرأة لا يعطى شيئا قال تعالى وآتوهم أي الأزواج ما نفقوا أي من المهور الأمر فيه محتمل للوجوب والذنب الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل ورجحه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) ممن جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (صبي ومجنون) واثناهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عشرة له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد الا حيران لقوتها بالنسبة الى غيرهما وقطع البعض بالرد في الحر والجهور بعدمه في العبد (ويرد من له عشرة طلبته اليها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشيرته الطالب له (الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرذان يخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديع (ولا يجبر) المطلوب (على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض له لا التصريح) به روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم رد ابا جندل على أبيه سهيل بن عمرو واباصير وقد جاء في طلبه رجلان فرداهما فقتل أحدهما في الطريق وافلت الآخر روى أحمد في مسنده ان عمر قال لا يبي جندل حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلا رد (ولو شرط) عليهم في الهدية (ان يردوا من جاءهم مرتة امانا لهم الوفاء) بذلك (فان أوافقوا نقضوا) العهد (والا ظهر جواز شرط ان لا يردوا) لم تردوا الثاني المنعيل لا بد من استرداده لا دامة حكم المرتين عليه فعليهم التمسك منه والتخلى دون التسليم

\* (كتاب الصيد والذبائح) \*

جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان المأكول) البرى المطلوب شرعا لحل أكله تحصل (بذبحه في حلق) هو أعلى العنق (أولية) بفتح اللام هي أسفله (ان تدر عليه) وسبأ في ذكاته يقطع كل الحشوم والمرئ فهو معنى الذبح ودالهسا معجزة (والا) أي وان لم يدر عليه (فيعقر) بفتح العين (مزهق) للروح (حيث) أي في أي موضع (كان) ذكاته (وشرط ذبح) وعافر (وصانده) ليحل مذبح ومفقوره ومصيد (حل من كته) بان يمس مسلأ أو كذا بشرطه المذكر في كتاب الكلاخ قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتحل ذكاة أمانة كانية) وان لم يحل من كته والفرق ان الرق مع في التمسك دون الذبح وهذا مستثنى من مفهوم الشرط وخروج ما يجوز في (ولو شار لا يجوز مسلأ في ذبح أو اصطيد) قاتل كن أمر سكتنا على حلق شاة أو قتل صيد (أو كلب (حرم) المذبح رخصطا ذبحا لم يحرام (وأن أرسلنا كبراؤهم) سبق آية في قتل الصيد (أو أنهدا الى حر كذا مذبح حل ولو انعكس) ما ذكر (أزجر دمه ما أوجب) ذبح (أو مرتبا ولم يدف أحدهما) أنجام وأعمد أي لم يقتل سريعا فلهما (حرم) تنبأ للحرام ومسئلة الجهل سريفة روى كـ صلبه بدلها ولو لم يعلم أيهما قتله فحرام (ويجوز ذبح صبي مبر وكذا غير مبر رجمن وسكران في لا ظهر) بان لهم قصدا واراذه في الجحيم وفاق يذبح لنفسه اصدقهم (ونكره ذكاة أعمى) لأنه لا يحل الذبح (وبجرحه صيده رمى وكتب في لا يذ ليس له نص صحيح والناب يحرم كذا بجه أطمه جماعة وقيد البعوى بما اذا أحبر به صبي أو صبيد فليس السهم أو كلب وواشبه ويجزى الخلف في صيد الصبي عبد المير والمجنون بالكلب والسهم قتل

غير اقاتر (قوله) صيد أي ولو كذا ما قاله الشافعي وذبحه وكذا ذبح الحائض أحب الى من ذبح

كلوا وترسل كذا



(قوله) مئة السمك أي سواء مات طافيا أو راسبا خلافة في خيفة لناضية لعنبر (تبييه) خالف ما لا رحمه الله في صيد الجوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيرا يطول بقاءه فيستحب إراحته (قوله) ولا اعتبار أخضيه هذا الحل فيما لو صاده ما يحرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشي (قوله) وكذا الدود الخ فيفيدان غير المتولد يحرم وهو (٢٢٤) كذلك ومنه التمل في العسل قال في الأحياء

إذا وقعت غلّة أو ذبابة ونهرت أجزاءها فله يجوز أن يهوى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق في أجزاء بين التي يعسر تمييزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل (قوله) وإن قيل بطهارته هو رأي القفال (قوله) وهذه المسئلة مراده التي في قول المتن وكذا الدود (قوله) كالمسك والجراد تارة العبارة لا حاجة لي ذبحه ثم الإشارة في الكاف الداخلة على السمك والجراد (قوله) ولا يقطع اقتضى هذا أن يقطع حرام التعذيب وإنما الخلاف في حل تناول واعتمده الزركشي وقال أنه وقع في الروضة ما يخالفه فلا تغتر به وإن قول المنهاج حل يريد به حل تناول انتهى أقول وقول الشارح ما ذكر فيه مخالفة قوله فيما يظهر ويحجب بأن قوله والثاني الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذي في الروض انتصير بحل (قوله) حل في الأصح لو قطع بعض سمكة فانت بدلت حل المقطوع (قوله) كما في غير السمك أي لعموم ما بين من حي فهو ميت (قوله) الثاني خوفه الخ هذا لا يختص بالحية وعليه حديث أحلت لنا ميتتان لامة يخرج هذا الخلاف جار في القائه في الزيت المغلي وهو حي قال الزركشي ولو بيع سمكة كبيرة مئة حرم بمائة خوفها قال وفي الصغيرة كذلك وجهان ومبيهم إلى الجواز (قوله) ونذ وشرد أي فلا ينبغي أن يتوهم مغايرتها من ظاهر استن (قوله) تيسر يريد أمكن (قوله)

في شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد الميزم ما كذب (وتحل مئة السمك والجراد) إجماعا (ولو صاده ما مجوسي) فتحل ولا اعتبار به فله قل في الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود) المتولد من طعام نخل رفة كهة إذا كل معه) ميت يحل (في الأصح) لعسر تمييزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثاني يحل مطلقا لأنه جزء منه طبعيا وطعما والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قل في الدقائق أشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالمسك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حبة (فان فعل) ذلك (أوبلع) كسر اللام (سمكة حية حل) مذكر (في الأصح) والثاني لا يحل المقطوع كما في غير السمك ولا المبلوع لما في جوفه قال في الروضة وطردوا الوجهين في الجراد (وإذا رمى صيدا متوحشا أو بعيرا نذ أو شاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من بدنه ومات في الحال حل) لإجماع في الأول بالسهم والجارحة ولحديث الشيخين في البعير بسهم وقيس به الشاة وعلى السهم الجارحة وفي الكلب منها حديث أبي داود في الصيد الصادق متوحش ونذ وشرد بمعنى نفر كل متوحش واحترز بقوله كأصله المزيدي على الروضة وأصلها ومات في الحال عما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبح ومات فإنه يحرم كسبائي (ولو تردى بعير ونحوه في نثر ولم يمكن قطع حلقومه فكناد) في حله بالرمي وكذا بإرسال الكلب في وجهه اختاره المصريون (فت الأصح لا يحل بإرسال الكلب وصححه الرويان والشاشي والله أعلم) وفرق الرويان بين الحديد يستباح به الذبح مع التدرية وعقر الكلب بخلافه (ومتى تيسر خوقه) أي الناد (بعدوا واستعانه) بنون ومهملة (عن يستقبله فقدور عليه) فلا يحل إلا بالذبح في المذبح (ويكفي في الناد والمتردى جرح يفضي إلى الزهوق وقيل يشترط مدفق) أي مسرع لقتل ينزل منزلة قطع الحلقوم في التقدير عليه (وإذا أرسل سهما أو كلبا أو طائرا على صيد فأصابه ومات لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتعذر ذبحه بلا تقصير بانسل السكين فمات قبل إمكان) لذبحه (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر (وإن مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين أو عصبت) منه (أو نشت) بفتح النون وكسر الشين المعجمة (في الغمد) بكسر المعجمة الغلاي أي علفت فيه فعسرا حزاها وفيها النذ كبريا وسبائي (حرم) في الصور المذكورة (ولو رماه فقد نصفه خلا) تساوبا أو تفاوتا (ولو أبان منه عضوا) كيد أو رجل بجرح مدفق) أي مسرع لقتل فمات في الحال كما في الروضة وأصلها (حل العضو والبدن أي دقه) (أو بغير مدفق ثم ذبحه أو جرحه جرحا آخر مدفقا) فمات (حرم العضو) لأنه أبين من حي (وحل الباقي) وحله في الصورة الثانية فيما إذا لم يشبهه بالجرح الأول فإن أثبت به تعين ذبحه ولا يجزئ الجرح أنه مقدور عليه ذكره في الروضة كأصلها (فإن لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) كما لو كان مدفقا (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي وصححه في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) برى (قدور عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها مجراه خروجا ودخولا (وكل المرئ وهو مجرى الطعام) والشرب وهو تحت الحلقوم (ويستحب

ويكفي استدليله حديث لوط عنت في نخلها لا جزأ وجرح النخل ليس مدفقا بل باتم قضية كلامه أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعا ثم محل قطع اختلاف في الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذلك فمات قطعا (قوله) ومات ولو مات فلا ياتي جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة (قوله) السكين سميت بذلك لأن السكين حركة المذبح (قوله) قدور عليه أي أخرجه من رأسه فله يحل بد كذا أنه وإن كل مقدور عليه (قوله) والمرئ



(قوله) وهما عرفان قال الزركشي هما الوريدان في الآدمي ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحريم الزيادة لأنها جرح بعد تمام الذبح (قوله) ويجوز عكسه أى لا فالمالك حيث قال لا يجوز ذبح الأبل ولا نحر البقر والغنم لكن قال ابن المنير لا أعلم أحدا حرم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قوله) وإن يكون البعير (٢٢٥) أى تقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على

ثلاثة قوائم (قوله) معقول هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لضافته إلى معرفة (قوله) منجعة ثبت ذلك في الشاة وقيس به البقرة وحكى في شرح مسلم الإجماع في ذلك (قوله) وإن يقول الخ خالف أبو خنيفة فقال إن تركها عمد لم تحل لنا أنه يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذكرونها وفي الحديث أيضا إن قوما من الأعراب يأتون بالبحم لا يدري أذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سمووا كلوا وأما الآية فأولة وكفالة دليل على صحة التأويل الإجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد به الميتة قاله الأمام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعنى الميتة (قوله) من توجبه الذبيحة أى المناموس به في الأحاديث \* (فصل) \* يحل ذبح إلى آخره قيل أحسن المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح بكل محدد الخ (قوله) أو انخني كذا ينبغي ذكرها مع مسائل انقول بسبب واحد (قوله) عالية فيه رد على من يقول تعبيرة بالوقوع بالأرض غير مستقيم (قوله) لا يدري أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم تغلسا للحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المتن أولا ومات بهما (قوله) لقوله تعالى استدل أيضا بفهوم حديث ما أنهر الدم والمراد الخ يعنى أما وضع اليد على الصبي

قطع الودجين) بفتح الواو والذال (وهما عرفان في صفحتي العنق) يحيطان بالحقوم وقيل بالمرئ وأشار بكل إلى أنه يضرب بقاء يسير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاء عصي فان أسرع) في ذلك (فقطع الحقوم والمرئ وبه حياة مستقرة حل والأفلا) يحل (وكذا ادخال سكين بأذن ثعلب) ليذبحه إن أسرع قطع الحقوم والمرئ داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل والأفلا يحل (ويسن نحر ابل) في اللبة (وذبح بقرو غنم) في الحلق للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أى ذبح أبل ونحر بقرو غنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وإن يكون البعير قائما معقول ركبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المذهب يستحب أن تكون المعقولة اليسرى وقد ذكرت في رواية أبي داود عن جابر فإن لم ينحر قائما فبارك (والبقرة والشاة منجعة لجنهما اليسرى) الذى عليه عمل المسلمين لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس باليسار كما قاله في شرح مسلم (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركها (وتشد باقي التوائم) لتلايض طرف حالة الذبح فيزل الذابح (وإن يحد شفرته) بضم الياء وفتح الشين لحديث مسلم ويحد أحدكم شفرته وهى السكين العظيمة (ويوجهه للقبلة ذبيحته) بأن يوجهه مذبجها وقيل جميعها ويتوجه هولها أيضا (وإن يقول) عند الذبح (باسم الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد) أى لا يجوز ذلك لإيهامه التشريك ودليل الإجماع والتوجيه والتسمية للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما في الأصحية بالضان والحاق غير ذلك به ويفهم من توجيه الذبيحة للقبلة توجه الذابح لها وسن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها من نص عليه الشافعي رحمه الله

\* (فصل) \* يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدد \* بفتح الدال المشددة أى شئ له حد (يجرح كحديد) أى كحدديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة ورصاص (الاطفرا وسننا وسائر العظام) لحديث الشيخين ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والحق بهما باقي العظام ومعلوم مما سياتى أن ما قتلته الكلب بظفره أو نابه حلال فلا حاجة إلى استثنائه (فلو قتل بمقتل أو قتل محدد كبندة وسوط وسهم بلا نصل ولا حد) هذه أمثلة للأول والسهم ينصل أو حد قتل بثقله من أمثلة الثاني (أو) قتل (بسهم وبندة أو جرحه نصل وأثر فيه عرض السهم في مروره ومات بهما) أى بالجرح والتأثير (أو انخني بأحبولة) وهى ما يعمل من الحبال للأصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بارض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المستثنين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهراة فقط بارض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري الموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسنتي سهم وبندة وجرح وتأثير فغلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمة المتخني والمقتول بالثقل أو ثقل المحدد لقوله تعالى والمنخنة والموقودة أى المقتولة ولو كانت أصابه السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم واستقل بفتح القاف المشددة التعليل (ويحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككباب وفهد وباز وشاهين) والمراد يحل المصطاد بها المدر لميتا أو في حركة

٥٧ في (قوله) بفتح القاف المشددة فيه رد على الزركشي حيث قال بالكسر (قوله) والمراد الخ يعنى أما وضع اليد على الصبي وسكه بغير أن يذكرات أيضا حتى يأنس في خلاف بعض الأصحاب



(قوله) ليأخذ الصائد يعني يشترط في التعليم ان يمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فيأخذها (قوله) وفيما ذكرنا كبر الجارحة أي في قول المتن بزجر صاحبه (قوله) ثم أكل لو اختلف غير ذلك كلاتر جازم لا يقل الرافي فينبغي أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم (قوله) حرم الأكل منه آخر أي جزموا هي واردة على الكلب وقوله وفيما قبله أي مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح من قولنا عن عبارة الشرح الصغير وحينئذ فانظر بين ذلك وبين مسألة لقوانين هل اختلفا في أي صورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكول منه الماضين لاستقام ثم رأيت القوي فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينقطع التحريم على ما اصطاده من قبل ما لم يتكرر منه الاكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذي أكل منه ان اعتاد الاكل لان اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسي اعترض ما في الحاوي الذي مشى القوي على ظاهره ووصوب ان الذي لم يأكل منه (٢٢٦) حلال سواء اعتاد الاكل أم لا وتقل

المنذوح كما في الروضة كصلها والمحروقة تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيده (بشرط كونها معلما بان تترج جارحة السباع بزجر صاحبه) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوه (ويسترسل بارسائه) أي يبيع بأغرائه (ويمسك الصيد) ليأخذ الصائد (ولا يأكل منه) وفيما ذكرنا كبر الجارحة وسببنا تأنيها لنظرنا إلى المعنى تارة وإلى اللفظ أخرى (ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الظاهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لانها لا تحتل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف الكلب ونحوه وفي الروضة كصلها ويشترط فيها ان تهيج عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في ازحارها بعد الطيران وبعد اشتراط انكشافها في أول الامر انتهى (ويشترط تكرر هذه الامور بحيث يظن تأديب الجارحة) والرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح وقبل يشترط تكرره ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الظاهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحل وأكله يحتمل ان يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد اذا تعب ولو تكررا كله حرم المأكول منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الشرح الصغير القوي التحريم (ولا أثر للعق الدم) في كونه معلما لانه لم يتناول ما هو مقصود الصائد (ومعص الكلب من الصيد نجس والاصح انه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الاصح على الأول (انه يكفي غسله بماء وترايب) أي سبعا احداها بتراب (ولا يجب ان يقر ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الغسل لانه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بثقلها حل في الظاهر) كما لو قتلته بجرحها والثاني يحرم كلقن ثقل السيف والسهم (ولو كان يده سكين فسقط وانجرح به صيد) وموت (أو اختسكت به شاة وهو في يده فتقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل) واحدا من الثلاثة لا تنفاه الله سبحانه وقصده والارسال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاده عدوه) لم يحل الصيد (في الاصح) والثاني ينظر إلى الاغراء المزيده العدو ويجب تغليب المحرم (ولو أصابه) أي الصيد (سهم باعانة ربيع حل) اذ لا يمكن الاحتراز عن هبوبها (ولو أرسل سهمها لا اختبار قوته أو إلى عرض فاعترض صيد فقتله) السهم (حرم في الاصح) لانه لم يقصد الصيد والثاني ينظر إلى قصد الفعل دون مراده (ولو رمى صيدا خطه حجرا) حل ولا اعتبار بظنه (أو سرب طبيا فأصاب واحدة حلت ولو قصد واحدة فأصاب غيرها حلت في الاصح) لوجود

ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الأشكال من أصله وهو أن قوله ولو تكررا راجح مفرع على مقابل الاظهر (قوله) وفيما قبله أي ما أكل منه كما صرح به في الشرح الصغير ما قبل ذلك فلا يعطف عليه بالتحريم كما أشار إليه المصنف بقوله ذلك ان الصيد (قوله) والثاني يجب قال الامام هذا القائل يطرد هذا في كل لحم وما في معناه بعضه الكلب بخلاف مجرد ملاقاته للآباء من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعني عنه مع نجاسته طاهر ان أصاب عرقا نضاجا ان سرت النجاسة إلى كل الصيد لم يحل والأحل يجب التفوير (قوله) حل قال الرافي رحمه الله لقوله تعالى فكلوا مما أمكن عليكم فلم يفرق بين مقتله بناه أو طفره أو وثقه ولانه يبعد تعليم الجوارح ان لا تقتل الا جرحا انتهى ولو مات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعا (قوله) كما يقتل بثقل السيف بوجه جماعة والقولان مبنيان على ان النصفه أعني

وله تعالى من الجوارح هل هي لتخصيص أو لتفريق أقول وفي هذا ان الجوارح ليست بمعنى الكواصب وهذا البناء يتسبب للشافعي قصد رضي الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أنهر الدم ولومات بالجرح والنقل حل قطعا (قوله) لا تنفاه الذبح راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن أو احتمكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب (قوله) صاحب مثله غيره (قوله) لم يحل في الاصح لا اجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم ولان العدو في الشافعي الاسترسال المسترسل لا تنافيه (قوله) فزاد خبره به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا مثلاً بغير اذن صاحبه حر الصيد كسكين الغصية (قوله) ولو أرسل سهمها قال صاحب المعتمد لو كان يبدل السهم جارحة لم يحل وحده أقول عبارة روضة عن السهم (قوله) أن سرب هو التطيب من استوحش ومن غيره السرب بالفتح



(قوله) والثاني يحل بيعه هذا مسئلة الظنية وتصديق الولي في قد الموقوف ويعضد الاول امتشاة المحرم اذا حصل انتاف وشك هل هو منه  
أو من أمر سابق فانه لا فدية \* (فصل) \* يملك الصيد بضبطه يده أي كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قوله) وكسر جناح  
عطف على قوله برمي (قوله) وكسر جناح أي بأن تكون منفعة به فقط (قوله) في شبكة ولو مغصوبة (قوله) في ملكه حكم المستأجر والمعار كذا  
(قوله) لم يزل الخ فهو كباقي العبد قال الشافعي رضي الله عنه لو كان هرب الوحشي يخرج عنه عن الملك لكان هرب الانسي كذلك قال الزركشي وأما في  
ارساله فكما لو سبب دابته بل لا يجوز (قوله) لئلا يملكه استدرال على قوله كما لو أعتق عبده (قوله) وعلى التقرب أي على الوجه  
الضعيف الثالث كما في الروضة (قوله) وعلى الاول هو قول المتن في الاصح (قوله) لهذا المعنى أي لاجل هذا المعنى يحرم ارساله على الوجه الاول  
وقوله وعلى الاول يفهم الجواز على غيره (٢٢٧) من الاوجه وفيه نظر (قوله) بعين المبيع قال بعضهم لو عطا القيمة وانعقد

في هذه الحالة ينبغي العتق قطعاً قال  
الزركشي ثم ما صححناه هنا يشكك عليه  
انه لو اخلط عبده بعبد الغير فقال  
بعتك عبدي من هؤلاء فانه لا يصح كما  
قاله البغوي والمتولي (قوله) باعاهما  
فيل الا حسن أن يقول باعاه بالافراد  
ليعود الضمير على الثالث المتقدم  
(قوله) ولم تستوا القيمة كان المراد قيمة  
الافراد (قوله) أو أوزن من هوشا ملما  
اذا تحقق الا وزن بالثاني بأن كان  
الازمان حاصلين بمجموع الجرحين والحق  
فيها ان الثاني كما اقتضته العبارة  
(قوله) دور الاول العبارة صادقة بما  
لودف الثاني وازن من الاول وليس  
مراد وفي الجرح بنصفها (اعلم) انه ان  
مات قبل أن يتكّن الاول من دبحه  
فقضية لا يهدى يلزم تمام القيمة  
فرضنا واستمر رأينا عليهم صاحب  
التشريب انه اذا كانت قيمته ستمائة  
عشرة وحرمانا تسعة وثمانية يلزم  
اثنان ثمانية ونصف وهذا الاستدراك  
هو الاصح وأما اذا تمكّن من دبحه قبل  
موت وترك فوجهان أحدهما لا شيء

قصد الصيد والثاني ينظر الى أهما غير المقصودة (ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجد ميتاً حياً  
لا احتمال ان موته بسبب آخر (وان جرحه وغاب ثم وجد ميتاً حياً في الاظهر) لما ذكرنا الثاني يحل حمله  
على ان موته بالجرح وصححه البغوي قال في الروضة والغزالي في الاحياء وفي شرح المذهب وهو الصحيح  
\* (فصل يملك الصيد بضبطه يده) \* وان لم يقصد تملكه (ويجرح مذق) أي مسرع للهلالة (وبازمان)  
برمي (وكسر جناح) ويكفي فيه ابطال شدة العدو وصورته بحيث يسهل لحوقه (وبوقوعه في شبكة  
نصبها) فهو له وان طرده طارداً فوق فيها (وبالجائفة الى مضيق لا يفلت) بضم أوله وكسر اللام أي  
ينفلت (منه) بان يدخله بيتاً ونحوه (ولو وقع صيد في ملكه) كزرعة (وصار مقدوراً عليه بتوحد  
وغیره لم يملكه في الاصح) والثاني يملكه كوقوعه في شبكته وفرق الاول بان سقى الارض الناشئ  
عنه التوحد لم يقصد به الاصطباح فان قصد به فهو كتمسك بالشبكة قاله في الشرح الصغير وحكاها  
في الكبير عن الامام (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانفلاته) ومن أخذه لزمه رده اليه (وكذا) لا يزول  
(بارسال المالك له في الاصح) كما لو سبب دابته فليس لغيره ان يصيده اذا عرفه والثاني يزول كما لو أعتق  
عبده لئلا يملك من صاده ملكه والثالث ان قصد بارساله التقرب الى الله تعالى زال ملكه والا فلا  
وعلى التقرب قيل لا يحل صيده كالعبد المعتق والاصح في الروضة حمله لئلا يصير في معنى سواها  
الجاهلية وعلى الاول لا يجوز ارساله لهذا المعنى ولو قال عند ارساله أبعثه لمن يأخذه حل لا أخذه  
أكده ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحوّل حمامه) من برجه (الى برج غيره) المشتمل على  
حمامه (لزمه رده) ان تميز عن حمامه وان حصل بينهما بضع أو فرخ فهو تبع للأنثى فيكون  
لمالكها (فان اخلط وعسر التمييز لم يصح بيع أحدهما وبعثه شيئاً منه ثالث) لانه لا يتحقق الملك  
فيه (ويجوز) بيع أحدهما وبعثه ماله منه (اصح في الاصح) ويغتفر الجهل بعين المبيع لضرورة  
والثاني ما يغتفره (فان باعهما) أي الحمامين لثالث (والعدد معلوم والقيمة سواء صح) البيع  
ووزع اثنين على العدد فان كان أحدهما ثمة والآخر مائتين كن الثمن اثلاثاً (والا) أي وان جهل  
العدد كما في الروضة كأصلها أي ولم تستوا القيمة أو استوت (فلا) صح البيع للجهل بحصة كل رتبة من  
الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان دفع الثاني) أي قتل (أو أوزن من دون الاول فهو الثاني)

سوى الارش لقصور الاول والاصح بضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة فرضنا والاصح انه كالجرح عبده نفسه وجرحه غيره ومات هـ ما  
وكانت القيمة كذا كمثلًا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الاول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لكونه مالكا وعلى الثاني أربعة ونصف  
قاله ابن سريج وضعفه الأئمة لان فيه ضياع نصف دينار على الثالث والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الرضا وأطبق العراقيون  
على ترجيح ما جمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما قوتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة  
وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر وهذا المحصل ما في الروضة والاوجه الستة مبسوطة فيها قول الشارح نصفها انما يخرج على الوجه  
الذكر الذي وضعه الأئمة فثبت بل ثمانية ألقت الوجوه الستة حتى في مسألة العبد فرأيت فيها أيضا وجهها ما ذهب اليه صاحب التقريب وغير  
واختاره الامام والعزالدواني على ان الاول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف فلعل الشارح رحمه الله هذا الوجه وبني كلامه عليه  
واسكن انني اعتمد ابن القري وغيره وهو الذي في متن الهجعة هو الوجه السابق والله أعلم



(قوله) فلهما قال الزركشي محله اذا كان جرح كل واحد لوانفرد لازم أو ذقف (قوله) وان ذقف واحد قيل كان الاحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية \* (كتاب الاضحية) \* (قوله) لا تجب الا بالترام يريد به أن (٢٢٨) نية الشراء للاضحية لا تؤمها وهو كذلك

ولا شيء على الاول بجرحه لانه كان مباهج حيث (وان ذقف الاول فله) الصيد وعلى الثاني ارش مانقص من لحمه وجلده ان كان لانه جنى على ملك الغير (وان أزم من) الاول (فله) الصيد (ثم ان ذقف الثاني يقطع حلقوم ومرئ فهو حلال وعليه الاول مانقص بالذبح) عن قيمته من (وان ذقف لا يقطعهما) أولم يذقف ومات بالجرحين فحرام) لاجتماع المبيع والمحرم المذهب (ويضمنه الثاني للاول) في التذفيف بقيته من مساوفي الجرح بنصفها وقيل بكليهما (وان جرحا معا وذقفا) بجرحهما (أو أزمنا) به (فلهما) الصيد لا اشتراكهما في سبب الملك (وان ذقف أحدهما أو أزم من في جرحه ما معا) (دون الآخر فله) أي للمذقف أو المزم من الصيد لانفراده بسبب الملك ولا شيء على الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك الغير ومعلوم حل المذقف في المستثنين والتذفيف في المذبح أو في غيره (وان ذقف واحد) في غير المذبح (وأزم من آخر) مرتبا (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لاحتمال تقدم الا زمان فلا يحل بعده الا يقطع الحلقوم والمرئ ولم يوجد في قول من طريق ثان لا يحرم لاحتمال تأخر الا زمان ورجحان الاول للاحتياط في حل الصيد ومعلوم حله اذا كل التذفيف في المذبح

### \* (كتاب الاضحية) \*

بضم الهـ مزة وتشديد الياء اسم لما يفحى به كالكفحة (هي) أي التضحية كما في المحترز وغيره (سنة) في حقنا مؤكدة (لا تجب الا بالترام) بالنذر (ويستلزمها ان لا يزيل شعره ولا طفره في عشر ذي الحجة حتى يفحى وان يدبجها) أي الاضحية (بنفسه ولا يشهد بها) روى الشيخان وغيرهما أحاديث تضحية صلى الله عليه وسلم بنفسه ومسلم حديث اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يفحى فليست من شعره وأطفره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأطفره شيئا حتى يفحى والحاكم حديث انه صلى الله عليه وسلم قال نقاطمة قومي الى أضحيك فاشهد بها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك وقال صحيح الاسناد وقوله سنة أراد واسنة كفاية وسنة عين لما سبأني عنهم (ولا تصح) الاضحية من حيث التضحية بها (الامن أبل وبقر وغنم) اقتصارا على الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم (وشرط أبل ان يطعن في السنة السادسة وبقر ومعز في الثالثة وضأن في الثانية ويجوز ذكر وأنثى وخصى) والطاعن في الثانية هو الجذع والجذعة وفيما قبله الثاني والثبة روى أحمد حديث فحوا الجذع من الضأن فانه جائز ولا ين ماجه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لا يبردة في التضحية بجذعة المعز ولن تجزى عن أحد بعد ذلك أي وانما تجزى اثنية واشئ ويقاس بالمعز البقر والابل والخصى ما قطع خصياه أي جلدتا البيضتين مثني خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع منه زيادة لحم طيسا وكثرة (والبعير والبقرة) أي كل منهما يجوز (عن سبعة والشاة) تجزى (عن واحد) وان كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم وكذا يقال في كل واحد من السبعة فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أي وسنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة والشاة يقع على الذكور والانثى واجزاء كل من الاثنين عن السبعة مقيس على ما في حديث مسلم عن جابر بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة أي في التحلل للأحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الابل (وأفضلها) أي التضحية (بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز) كذا في أصل الروضة ولا حاجة

على الاصح (قوله) بالنذر أي وما الحق به كعلمها أضحية أو هذه أضحية (قوله) ويستلزمها لو دخل يوم جمعة وهو يريد التضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الاحرام بالعمره وأما كراهة تحليل المعية كالحرم ففيه نظر وظاهر ان طلب الترك يزول بأول شاة يدبجها ولو كان يريد التعداد (قوله) وان يدبجها بنفسه نحر صلى الله عليه وسلم لم يده التريفة من الهدى ثلاثا وستين بدنة وأمر عياض بنجر معبر من الية أقول فيه إشارة خفية الى عدد أعوام حياته صلى الله عليه وسلم وفاته بنفسه وأبي وأمي وولدي وانما أجمعين (قوله) وشرط ابل الخ قل الزركشي هذه الاسنان تجزى بالاجماع والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تحمل انتاها ولا ينز وذكرها قبل ذلك (قوله) وخصى أنه صلى الله عليه وسلم فحى بكبش موجهين أي مخصيين وأيضا فلان الاضحية غير ما كوتبتين عادة بل قيل بجرمتهما وكذا المذكر واغفر للاستفاد (قوله) فيما قبله انضم فيه يرجع الى قوله والطاعن (قوله) حصته السنة لجميعهم انظر من يطلب من كل منهم ترك الشعر وانظر أم يختص ذنب صاحب البيت ببغى الاول (قوله) أي وسنة الخ حكمة التعبير بي أن مبدءا مستفاد من المتن وما قبلها مستفاد من لشرح (قوله) وأفضلها المراد الافضل به بالنظر الى اقامة الشعار والا فلم ايضا أن أطيب من الجميع وروى البيهقي في ابقر الباهاد واء ولحمها داء وزعمه انه صحيح الاسناد واعترض به صلى الله عليه وسلم فحى عن نسائه بالبقر وهو لا يتقرب بالداء



(قوله) أي الاضحية يعني عنداء نفراد فلا ينافي ما أتى من أفضلية السبع (قوله) اذ لا شيء بعده لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة (قوله) وفي الشرح الخ هي أحسن من عبارة انتهاج لأن قوله ما والضان من المعز لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل (قوله) تقديم البدنة الخ أي فبدل الحديث على الأفضلية على هذا الترتيب (فائدة) قال النووي وأما تضحيته صلى الله عليه وسلم بكبشين فلعله لم يتيسر له غيرهما في ذلك الوقت (قوله) بقدرها خرج المشاركة بازيد (٢٢٩) فهي أفضل (قوله) لتجزئ أم لو نذر معية فحكي بها أو قال جعلتها أضحية فأنما تتعبد ويجب

ذبحها وقت الاضحية وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الاضحية المطلوبة شرعا بخلاف السليمة المتذورة ثم لو نذر سليمة ثم عرض العجب فالظاهر الاجزاء عن الاضحية (قوله) فتهزل بل الجنون نوع من المرض (قوله) وجرب هو نوع من المرض (قوله) ولا فقد قرون قال الماوردي العجب ان مال الكارحمة الله يمنع مكسور القرن ويجوز مقطوع الاذن وذلك غير مأكول وهذه مأكولة وتجزئ الخسولة بلا دن ولا ألبه (قوله) وخرقها وتقيمها مقابل الاصح عسل بحديث رواه عن رضي الله عنه ومال اليه ابن الرفعة واخره هي صاحبة الحرق المستدير كذا فسر في شرح المذهب قيل فيشكل على تحكيه ان بعض الاذن ولو يسيرا مضر قال الزركشي والحرق والتقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار (قوله) كرمح وذلك ان ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر (قوله) يوم النحر لو غلطوا فوقفوا التامن ودمج في التاسع بناء على ذلك أخر لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع يقع بعده ولو انكشف وأيام التشرية باقية لا يضر ذلك (قوله) المحكي هناك يرجع بقوله على دخوله (قوله) هنا أي في اعتبار الارتفاع وهناك أي في اعتبار الطوع (قوله)

الى ذكر الاخير اذ لا شيء بعده وفي الشرح والمحرر والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاة والضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواح الى الجمعة المذكور في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياء أفضل من بعير) أو بقره لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بعير) أو بقره للانفراد بآرافة الدم (وشريطها) أي الاضحية لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لحما فلا تجزئ عجفاء) أي ذاهبة النخ من شدة هزالها والنخ دهن العظام (ومجنونة) وهي التي تستدبر في المرعى ولا ترعى الا قليلا فتتهزل (ومقطوعة بعض اذن) وان كان يسيرا وهو كما قال الامام ما لا يلوح النقص به من بعد وفيه وجه انه لا يضر (وذات عرج وعور ومرض وجرب بين) في الاربعة (ولا يضر يسيرها) لانه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لاتقاء نقص اللحم (وكذا شق اذن وخرقها ونقبها) لا يضر (في الاصح) اذ لا تنقص فيها (قلت الاصح المنصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر يسير الجرب والله أعلم) لانه يفسد اللحم والودك وتبع في المحرر الغزالي والامام وفي السنن الاربعة وغيرها حديث أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء وصححه ابن حبان وغيره ووجهه مقابل الاصح في شق الاذن ونحوه ان موضعه يتصلب ويصير جلدا \* تنبيه \* نقل المصنف في باب زكاة الغنم من شرح المذهب عن الاصحاب ان الحامل لا تجزئ في الاضحية لان المقصود دفنها اللحم وهو يقل بسبب الحمل بخلاف الزكاة لتعدد النسل (ويدخل وقتها) أي التضحية كما في المحرر وغيره (اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة وفي الشرح بدخول وقت صلاة العيد (ثم مضى قدر ركعتين) خفيفتين (وخطبتين خفيفتين ويبقى حتى تغرب الشمس) (آخر) أيام (التشريق) الثلاثة بعد العاشر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والتسريط طوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين والله أعلم) هذا مبني على دخول وقت صلاة العيد بالطولوع كما تقدم في بابها والاول على دخوله بالارتفاع المحكي هناك والمحرر تبع الوجيز هناك وهناك واعتذر عنه في الشرح بان كلا على رأي روى الشيخان حديث ان أول ما بدأ به في يومنا هذا ان صلى ثم ترجع فنحرف فن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا وحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيدين قبل الخطبة فيؤخذ منهما ان أول وقت التضحية بعد الصلاة والخطبة وروى ابن حبان حديث في كل أيام التشريق دمج (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على ان أضحي هذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها في هذا الوقت فان تلفت قبله) أي الوقت (فلا شيء عليه وان ألتفها لزمه ان يشتري قيمتها مثلها) بان ساوت عن مثلها (ويذبحها فيه) أي في الوقت المذكور فان كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر من عن مثلها اشتريها كريمة أو أقل منه حصل مثلها كما في الروضة كأصلها وليس فيها مسنة انساواة (وان نذر في دمته) ما أضحي به (ثم عين) المنذورة (لزمه ذبحه فيه) أي في الوقت المذكور (فان تلفت) أي انعينة

٥٨ الخ في واعتذر أي بقوله أي انه جرى هناك على رأي ووفرع هنا على آخر (قوله) واعتذر عنه الضمير فيه راجع لموجز (قوله) معينة لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الامر كذلك أيضا بخلاف مجرد الية والحاصل انه لا بد من اللفظ بخلاف الاضافة الى الله تعالى (قوله) قبله مثله فيه قبل التمكن (قوله) ثم عين لزمه وذلك لالتعين يؤثر من غير سبق التزام في سبعة أولى



(قوله) قبله كذلك الحكم لو توافقت في الوقت أو بعده نعم تنفي الخلاف إذا قصر بعد دخول الوقت حتى مضى (قوله) لانه عنه أي وخرج  
عن ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالعين في الاستدعاء (قوله) والاول قال هو مضمون عليه يعني ان هذا المعين مرصدا لوفاء ما في الذمة  
فوجب أن يكون من ضمانه الى حصول الوفاء كالمبيع يتلف قبل القبض وكان (٢٣٠) اشتراء يدين على البائع (قوله) يشترط

النسبة أي قصد اراقة الدم للتقرب فلا يغني  
عنه ما لتعيين السابق لكن وفي كلام  
الشحنين يخالف هذا فيما لو ذبحها  
أجنبي (قوله) فيقيد اشتراطها الخ  
أي ان الذي أفهمته عبارة انتهاج السابقة  
وهذا متعين والا فلا ككفها عندها عند  
اعطاء الوكيل واشترطها عند الذبح  
فيما ذبح بنفسه كما اقتضاه صريح انتهاج  
نحو واحد (قوله) من أضحية أفهم  
عدم جواز الجميع أي في حقه وحق  
الاغنياء أيضا بقربة عطف الادعاء  
على ان كل (فرع) يوضح عن ميت حرم  
الاكل منها على الأجنبي لانه وقعت عنه  
فلا يباكل الأجنبي إلا بذنه وموته معذر  
فيجب ان تصدق بجميعها قوله انفعال  
(قوله) لا تملكهم أي لا يملكهم تملك  
تصرف بدليل صحة الادعاء بهم (قوله)  
منها أي فليس له اطعام الجميع منهم  
(قوله) وفي قول الى آخره قال ان رافعي  
يشبه أن لا يكون هذا مخاذا لا قول بأن  
يكون من اقصر على الشئ ذكر  
الافضل أو توسع فعدا الهدية صدقة (قوله)  
تعالى فكلوا منها وأطعموا لم يحتمل الاكل  
على الوجوب لان أصل اخراجها ليس  
بواجب وكفي العقيدة وبقي امر الاطعام  
على ظاهره لان الصدقة هي المقصود  
ونظير الآية كوامن عمر اذا أمر وآتوا  
حقه وقوله تعالى وكذبوه وآتوهم من  
مال الله تنبيه بقوله تعالى فكلوا منها  
وأطعموا البائس الفقير بدليل ان قولين

عن انذر (قبله) أي الوقت (بقي الاصل عليه في الأصح) الذي قطع به الجمهور والثاني لا يبق لانه  
عنه تعيين والاول قال هو مضمون عليه (وتشترط النسبة) لتخصية (عند الذبح) لما ينحى به (ان لم يسبق  
تعيين) لانه أضحية (وكذا ان قال جعلها) أي الشاة مثلا (أضحية) وهذا تعيين يشترط فيه النسبة عند  
ذبحها (في الأصح) والثاني قال يكفي تعيينها هذا ان لم يوكّل (وان وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل)  
ما ينحى به (أو) عند (ذبحه) التضحية به وقيل لا تكفي النسبة عند اعطائه وله تفويض النسبة اليه أيضا  
وفي الروضة كذا منها يجوز تقديم النسبة على الذبح في الأصح المبني عليه جوازها عند اعطاء الوكيل  
فيقيد اشتراطها عند الذبح بما اذا لم تنقذ منه ولو نوى جعل هذه الشاة أضحية ولم يتلفظ بشئ فالجديد  
اسما تصير أضحية بخلاف ما لو تنقذ بذاته (وله) أي للخصي (الاكل من أضحية تطوع واطعام  
الاغنياء) منها (لا تملكهم) ويحرم تملك الفقراء منها لتصرفها بالبيع وغيره (وبأكل ثلثا  
وفي قول نصفها) ويتصدق بالباقي عليهما وفي قول يتصدق بثلثيها كل ثلثا ويهدي الى الاغنياء  
ثلثا ودليها القياس على هدي التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد  
الفتور والقانع والمعتري السائل والمعتصر من غير سؤال (والاصح وجوب تصدق بعضها) وهو  
ما يطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويكفي تملكه لساكن واحد ويكون ثلثا لمطبوخا  
والثاني يجوز له اكل جميعها ويحصل الثواب باراقة الدم بنية القرية (والافضل) التصديق (بكلها  
الاقتضا بتبركها كلها) فانها مسنونة كما قاله في أصل الروضة روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم  
كان يأكل من كبدا أضحيته (ويتصدق بجلدها أو يتفجر به) في استعمال وله اعارته دون بيعه واجارته  
(ووجه) الأضحية (الواجبة) المنة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في الذمة (ينضح) مع أمه سواء كانت  
حاملًا عند التعيين أم حملت بعده كما في الروضة كأصلها وليس فيه تخصية بحامل فان الحمل قبل انفصاله  
لا يسمى ولذا كذا كراهي في كتاب الوقف (وله) أي للخصي (أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه لانه  
أضحية وصححه الروياني والاول القراني (وله) (شرب فاضل لبنها) عن ولدها وقيل لا وفي أكله  
منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يجوز وفي الروضة كأصلها ترجيح كل منهما  
عن جماعة وانه يشبه الجواز في النعمة ابتداء والمنع في الاخرى واليه ذهب الماوردي وعلى  
الجواز ففي قدره يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة كقوله ان شفى الله  
مريضى فله على ان أضحي بهذه الشاة أو بشاة لم يجز الاكل منها جرما (ولا تضحية لرقيق)  
بناء على الاظهر انه لا يملك بتملك سيده (فان اذن سيده) فيها (وقعته) أي للسيد بشرطها  
وان قلنا يملك بتملك سيده واذن له فيها وقعت للرقيق وسواء فيما ذكر القن والمدبر والمستولدة  
(ولا ينحى مكاتب الاذن) من سيده فان أدن فله التضحية في الاظهر والثاني المنع لانها تبرع وهو ناقص  
الملك والسيد لا يملك ما في يده والاول قال له فيه حق فالحق لا يعدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن  
بعضه رقيق له التضحية مما ملكه بحريته ولا يحتاج الى اذن (ولا تضحية عن الغير) الحى (بغير اذنه)

الاثنين من حيث انه جعل ذمتهم كمن أن آتوا أضحو القانع والمعتري دليل الثالث من حيث انه جعلها أفساما ثلاثة (قوله) أو يتفجر به وبأذنه  
وان كن التصديق أفضل (قوله) لا يسمى ولذا راجع لقول انت والواجبة (قوله) وله أكل كله قال الزركشي هو مبني على مرجوح وهو جوار  
الاكل من أمه (قوله) وله شرب الخ ولا يجوز بيعه قطعاً واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الاصل عن ملكه بالتعيين  
(قوله) بشرطها أي من النسبة وغيرها فذهب مذهب كريب دفع عن السيد مع عدم النسبة (قوله) ولا تضحية عن الغير أي لانها عبادة



(قوله) وبأذن تقدم كان مراده بذلك ان توكيل السالف في الحاشية على قوله فيفيد اشتراطها الخ (قوله) وبأبصاره أي والفرض انها من غير ماله وبالأولى فيما اذا كانت من ماله وقال الراعي فينبغي أن يقع له وان لم يوصن لانها ضرب من الصدقة وحكي عن أبي العباس السراج شجع البخاري انه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك \* (فصل يسن الخ) \* (قوله) وجارية قال القفال انما كان كذلك لان الغرض منها استبقاء النفس وفداها فأشبهت الدية (قوله) من تلزمه نفقته أي

ولو بتقدير أعساره (قوله) من ماله الضمير فيه راجع لقوله المولود (قوله) ويكون بحلو ولا يكره بحامض (قوله) ولا نفوت بالتأخير كما يؤخذ من عطف أن يذبح على يسن ولو موت طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسميته بعد الموت

\* (كتاب الأطعمة) \*

(قوله) أي وهو بصورته المشهورة يريد دفع ما قيل عبارة انما تقتضي اختصاص اسم السمك بالنوع المشهور وادفع عدم الاحتصاص (قوله) وانحسار ما خرج من أبو حنيفة بحرمته انما من طافيا واستدل انما يحدث العنبر واطلاق حديث هو ان ظهور رموه اخ

ميتة قل انتفاخ رحمه الله انما احتص اسمك بعدم اشتراط الاككاه نه لادم له يسيل وعيشه في الماء يظفه ويظيه وادافرقه لم يلبث أن ترهق وجهه رقة لا تنهيا له آذنت المذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجهه فيه الشق الأول من كذاه دون بعده (قوله) حمل أي بشرط الذكاة عن هذا الوجه (قوله) وما يعيش في براخ لو فرض ان الحية والعقرب لا يعيشان الا في البحر

وبأذنه تقدم (ولا عن ميت ان لم يوص بها) وبأبصاره تقع له \* (فصل) \* في العقبة (يسن أن يعق عن) مولود (غلام) أي ذكر (بشأتين وجارية) أي انثى (بشاة) بأن يذبح بنية العقبة ماذكروا يطبخ كما سيأتي والعاق من تلزمه نفقة المولود ولا يعق عنه من ماله (وسمها وسلامتها) من العيب (والاكل والتصدق) والاهداء منها (كالاخصية) في المذكورات (ويسن طبخها) ويكون بحلو وتفاوتا لا بخلاوة اخلاقه (ولا يكسر عظم) تقاؤلا بسلامته عن الآفات (وأن يذبح يوم سابع ولادته) أي المولود وبها يدخل وقت الذبح ولا يفوت بالتأخير عن السابع (ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها وينصدق برتته) أي الشعر (ذهبها) أوفضة ويؤذن في اذنه حين يولد ويحلق بتمر (بان يوضع ويدلك به خشكه داخل القم حتى ينزل الى جوفه شيء منه ذكره في شرح المذهب روى الترمذي وغيره حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وحديث سمرة الغلام مرتين بعقبة يذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى وحديث انه صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة وقال في كل حسن صحيح وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم أتى بغلام حين ولد وعمره ثلاثون فلا كهن ثم فغراه ثم مجه فيه وروى الحسن كونه عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فتعال في شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وقيس عليها الذهب وعلى الذكرك فمباد كرا لا نثي \* تبييه يحصل أصل السنة في عقبة الذكر بشاة كما في الروضة كأصلها

\* (كتاب الأطعمة) \*

أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه واد اخرج منه كن عيشه عيش مذبوح (السمك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي حتم انفه او بضغطة او صدمة او انحسار ماء او ضربه بصاد (وكذا غيره) أي غير السمك المشهور حلال (في الاصح وقيل لا) يحل لانه لا يسمى سمكا واه قول يقول يسماء (وقيل ان اكل مثله في البر) كبقر وغنم (حل والا) أي وان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (ككلب وحمار) والثاني زاده في الروضة وقال وان كان في البر حمار الوحش المأكول صريح به صاحب الشامل والتهذيب وغيرهما أي تغلسا لشبه الحرام وعلى الثالث ما لا يظهره في البر حلال (وما يعيش في بر وبحر كضفدع) بكسر أوله وثانيه (وسرطان وحية) وعقرب وسحفاة بضم السين وفتح اللام وتساخ (حرام) وفي الاوآين قون والآخير وجه بالحل كالسمك والحرمة في الاربعة للاستحباب وفي الحية والعقرب لسمية (وحيوان البر يحل منه الا نعام) قال تعالى احلت لكم بهيمة الانعام وهي الابل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير الا هليمة وأذن في لحوم

حرمنا أيضا سمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله انجمر أقسام مباح ومحظور ويختلف فيه فالضفدع وذوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فان كان ميتا فمحرما في البر ومحرما في البحر كطير الماء وحمل وبالعكس كل سحابة بحرية حرام وان استقر في ماء ومرة فمباح ينظر أعجب أحواله فان استوت فوقه (قوله) كضفدع ورد النهي عن قتلها (قوله) ذكر ابن مطرف ان السرطان يتولد من البحر انتهى في انما ينس







(قوله) وما لأنص فيه الخ ذليل هذا قوله تعالى ذل أحل لكم الطيبات أي ما نستطيع النفوس والخطاب مع قوم الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم لهم في ذلك تبع وينبغي الاكتفاء (٢٣٣) بقول شخصين منهم ولو اختلف مخبران ومخبران فالظاهر التحريم كذا في الزركشي وفي التجميع

ما يخالفه فلا يرجع (قوله) وقيل يكره أي لأنها كاللحم المنفق (قوله) فإن علفت طاهرا مثله النجس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فنجسه عود النجاسة (قوله) ويحل جنين قال ابن المنذر كان الناس على إباحته حتى جاء أبو خنيفة فخرمه أشار بهذا إلى أنه انفرد بذلك (قوله) مذكاة تشمل الذبوحة وغيرها من الصيد والناد (قوله) لزمه أكله أي لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم (قوله) وقيل يجوز قال الرازي لأنه قد يريد الورع لتردده في الانتهاء إلى حسنة الضرورة كالمصول عليه فرع إذا أكل ثم قدر على الطاهر وجب عليه القيء (قوله) لا مدفع للضرورة به أي فليس مضطرا بعد ذل (قوله) وله أكل الخصر به شيء إلا سلامه في شرح التمهيد وهو ظاهر وأما غير المعصوم والفسدة من يدين نفسه فقتله ميتة من الإرشاد يجوز وقضية ميتة الخاوي وشرح القنوي الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاقتصار على سدا الرق قطعاً ولا يجوز شبه ولا طبعه وقيل الرازي يجوز به إذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تعيد الرازي وكذا امتناع الشيء في ميتة المعصوم (قوله) جاز أي لقوله ويؤثر على أنفسه ولو كن بهم خصاصة وعلم أن ذل منسحب صريح به القاذي وغيره (قوله) ذن منع فله طاهره جواز ذلك لذمي وفيه نظر فقد دل أبو حنيفة وحده المذمي ميتة مسلمة بقياس شرعاً عليه انتهى فقتل أخى أبو بكر بن زان بقوله اقتزاعه لم يؤذ أن قتله أو تتركه

في صفة النبي ويحرم عليهم الخبائث وتقدم حل أكل دود الخلل والفاكهة معه (وكذا ما تولد من مأكول وغيره) لا يحل تغليلاً لصله الحرام (وما لأنص فيه أن استطابه أهل يسار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل وإن استخبثوه فلا وإن جهل اسم حيوان سئلوا عنه وعمل بتسميته) له مما هو حلال أو حرام (وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) في صورة أو طبع أو طعم لحم (وإذا ظهر تغير لحم جلاله) من نعم أو دجاج وهي التي تأكل العذرة اليابسة أخذاً من الجلة بفتح الجيم بالرائحة والذئب في عرقها وغيره (حرم أكله وقيل يكره قلت الأصح يكره والله أعلم) نقله الرازي في الشرح عن إيراد أكثرهم وتبع في المحرر الإمام والبعثي والغزالي في ترجيحهم أنه قول (فإن علفت طاهرا فطاب لحمها) بزوال الرائحة (حل) أكله بالذبح من غير كراهة ويجزى الخلاف في لبها ويضها وعلى الحرمة يكون اللحم نجسا وهي في حياتها طاهرة والأصل فيها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب ألبانها حتى تعلق أربعين ليلة رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الإسناد وإليه في ليس بالقوي ولفظ نهى يصدق بالحرمة والسكرانة (ولو نجس طاهر) مانع (نكل ودبس ذائب) بالجمعة (حرم) تناوله لمعذرت طهره وفي وجه يظهر الدهن كالتزيت بغسله كما تقدم في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بنجاسة نجس كحجامة وكنسر) لزبل ونحوه (مكروه) للحر كسبه حرام وعبد (ويسن أن لا يأكله) إن يطعمه رفيقه ولا يكره له كسبه حرام وعبد (وناخه) وهو البعير وغيره يستحق عليه إمساك روى مالك وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحمار فنهى عنه وقال أضمره رقيقاً وعلفه ففحش (ويحل جنين وجد ميتاً في بطن مذكاة) بالجمعة روى أبو داود وغيره حديث أني سعيد بن خنيس قال قال رسول الله أن نحر الأبل ونذبح البقر والشاة فنجس في بطنها الجنين أفلقه أم نأكله فقال كونه إن شئت إن ذكاة ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها بغيرها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن الذبح فمن المعلوم أنه لا يحل إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت ليطابق السؤال (ومن خاف على نفسه موتاً أو مرضاً مخوفاً) من عدم الأكل لنقد حلالاً يأكله ويسمى مضطراً (ووجد محترماً) كمينه وخم خنزير (لزمه أكله وقيل يجوز) لأنه أكل وتركه (فإن وقع حلالاً قريباً) أي على قرب (لم يجز غير سداً لرمق) وفي سده أو وجوب وقيل اجنوا إذا أخذوا مما تقدم (والذمي وإن لم يتوقعه) في قول يشبع (جوازاً) (والأخوه سداً لرمق) فقطع ذابح الضرورة به فيجب في الذمي (أن يخاف تلفاً أو نقصاً) عليه فيشبع قطعاً وجوباً في الذمي (وله) أي للضطر (أكل آدمي ميت) لأن حرمة الحي عظيمة فلو كان ذمياً لم يمت مسلم في أكله وجهها قال في الروضة بقياس تحريمه (وتنزل مرتدة وحربي) بلغوا أكلهم ما لم يمتدحهم معصومين (لذمي ومسلم من وصبي حربي) وحرية حرمة قتله (قتل الذمي حل قتل لصبي وامرأة خريين من كل والله أعلم) نقل الرازي الحل عن الإمام والحرمة عن البغوي زاد في الروضة أنه صح قول الإمام أنه يوجد ضعام غائب) أكل منه (وعمره) قيمة مأكله وفي وجوب الأكل والقدران كقول الخلف لسابق (أو حاضر) مضطراً لزمه بذلك بالجمعة (أن لا يفضل عنه فإن آثر) بأن في هذه الحصة (مضطراً من جز) بخلاف الكفرون كذمياً (أو غير مضطراً لزمه أكله) مضطراً لمسلم أو ذمي ونحوه (من منع فيه) أي مضطراً (فهره) وأما نصحهم (وإن قتله) وهو شيء في قتله أنه من مسلم

ويحتمل أن يمنع من طهارة قل في التجميع والاصح أنه يجب على المضطرب قهر مالك الطعام وانتزاعه دائماً بغيره قال قتال فلا يجب وقوله فله الخ يقتضي أنه لا يجب ثم محل هذا إذا لم يجد المضطرب ميتة فإن وجد فليس له القالة نص عليه وسبأ في الكلام به



(قوله) والافبنسية كذا قاله الشيخان وفرع عليه ان المال لو كان لمجور جاز لوليه البيع نسبة قال الزركشي وهو كاه مشكل والوجه ان له ان يمتنع الا بالبيع حالا ولكن لا يطالب الا عند القدرة لاجل الاعسار (قوله) كافي العفو عن القصاص قال الزركشي كذا ذكره الرافي هنا لم يكن الاصح في العفو المطلق عدم لزوم الدية (قوله) والثاني اكل الطعام لحل عينه (قوله) طاهرا أي بناء على ان ما يذبجه المحرم من الصيد ليس بميتة (قوله) والخلاف في الاولى الخ أي فبالنظر الى اختلاف (٢٣٤) الاصحاب في نوع الخلاف ساغ التعبير

بالمذهب في الجملة (قوله) لانه قد يتولد الخ وكقطعه من غيره بجامع العصمة (قوله) ويحرم قطعه أي لانه معصوم (قوله) ومن معصوم لان عصمة بعضه عصمة كله قال العراقي وهو يفهم جواز طع البعض من غير المعصوم وليس كذلك لتعذيب صريحه انما وردى (تمة) في اعطاء انفس خطيها من الشهوات الباطنة مداهب حكاهما ان وردى أحدهما منعها وفهرها كي لا تطعى والثاني اعطاها تحيلا على نشاطها ويغفل روحانياتها والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي المنع بلادة (قوله) دل على ذلك يريد ان هذا الحكم مذكور في الرافي لم ينقد النوى بزيادته

والمضطر غير مسلم تم المقهور وعليه ما يستدرك وفي قول قدر الشيع (وانما يلزمه) الاطعام (بعوض) ناجزان حضر والافبنسية) ولا يلزمه بلا عوض (فلو أطعمه ولم يذ كر عوضا فالاصح لا عوض) حملا على التسامحة المعتادة في الطعام سيما في حق المضطر والثاني عليه العوض لانه خلصه من الهلاك كافي العفو عن القصاص يلزم معه الدية فيلزمه قيمة ما أكل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) وهو غائب كافي الروضة وأصلها (أو محرم ميتة وصيدا المذهب أكلها) والثاني أكل الطعام والصيد والثالث التحير بين الاثنين في المسألتين فالأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والخلاف في الاولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أوجه وفيها طريق قطع بالأول بناء على أن ما يذبجه المحرم من الصيد ميتة (والاصح) في المضطر (تحريم قطع بعضه) ككلمة من نخذه (لا كله) بلفظ المصدر لانه قد يتولد منه الهلاك (قلت) أخذنا من الرافي في الشرح (الاصح جوازه) لانه اتلاف بعض لاستيفاء الكل كقطع اليد لا كله (وشروطه) أي الجواز (فقدان ميتة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أقل) من الخوف في تركه الا كل بخلاف ما اذا كان مثله أو أكثر (ويحرم قطعه) أي بعض الانسان من نفسه (لغيره) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (والله اعلم) دل على ذلك قوله في الروضة كأصلها لا يجوز ان يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا للغير ان يقطع من نفسه للمضطر

#### \* (كتاب السابقة والمناضلة) \*

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كإسياتي (هما) اذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (ويحل اخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورمح ورمحى باحجار) باليد وبالقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير مذكر (على المذهب) ووجه مقابله في الأولين بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالأول في الاربعة وفي الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني مما يشبه الاربعة فيأتي فيه الطريقان وان لم يصرح به في الروضة كأصلها (لا على كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهاؤه عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المعجم والمهمل في تكملة الصغاني وغيره فتحه (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووتر كافي الروضة وفي أصلها من الفرد والزواج لان هذه الامور لا تنفع في الحرب (وتصح السابقة على خيل) وابل وهما الاصل فيها (وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر) لحديث لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل رواه الاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان يروى سبق بسكون الموحدة مصدر أو بفتحها وهو المال الذي يدفع الى السابق والثاني

\* (كتاب السابقة) \* سابق صني الله عليه وسلم على الخيل التي ضميرت من الخيف الى ثنية الوداع وعنى الخيل التي لم تضمير من الثنية الى سجد بن زريق والمسافة الا الى خمسة اميال أو ستة والثانية ميل (قوله) على سهام أي سواء العربية منها وهي البسل والعجمية وهي انتشاب قاله الازهرى (قوله) ورمح من عطف العام على الخاص ومبعده عكسه (قوله) وفي الشرح قوة تعضى ترجع لخلاف فلهاذا عتمده الشارح في حل عبارة المتن (قوله) لا على كرة الخ قال الزركشي بعده محبه على عوض والا فيجوز قال ومنه

يزخر جواز ان يعالج خاتم (قوله) ونصل قال الرافي هو شامل لتصل السهم والسيف والسمكين والرمح واستدل بقصر يعز بحديث ركوبه عليه الصلاة والسلام لبغلة الشهاب يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من اهمال المؤلف الابل أقول لا عجب منه بل في حديث لا تتعداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل (قوله) وبفتحها منه يستدل على جواز العوضين



(قوله) قصر الحديث رده الامام بان العدو عن ذكر البعير والفرس الى الخلف والخافر مؤيد لارادة التعميم (قوله) وسابق صلى الله عليه وسلم ثبت ايضا ان الناقة العصباء كانت لا تسبق وان أعرايا جاء بعود فسبقها (قوله) كالاجارة أى يجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجماعة النظر الى ان العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كدالائق (قوله) فليس لاحدهما أى بغير العيب فلو بان في العوض العيب جاز الفسخ (٢٣٥) كالاجارة (قوله) وشروط المسابقة ذكر شروطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز

استباقهما على الدابتين فلو أرسلا الدابتين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا امكان قطع المسافة وتعيين النارس بالعين أى فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا بحثه الزركشي وهو ظاهر (قوله) وتعيين الفرسين لان الغرض امتحانها وأيضا فليس ضمرا ويمرنا على العدو (قوله) ويتعين اتباع الشرط (قوله) وامكان سبق كل أى غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك الا في البغل والحمار (قوله) ويجوز شرط المال كذا مذهبنا ان لا يخرج المال ثلاث مرات (قوله) فنذكرهما الخ ذكر المصنف أحوالا أربعة ان يسبقهما أو معا أو مرتبا الثاني ان يسبقه ويحيى معا الثالث ان يسبقاه متربين ويحيى مع الاول الرابع ان يتوسط محبته بينهما قال الزركشي والصور انمكنه ثمانية ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أو منهما أو بينهما أو يجتو معا أقول حكم الاثنين ان يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ ورابعة الاول والخامسة كذلك والسادسة الاول والمحلل والسابعة الاول والثامنة لاشئ (قوله) وقيل ثانيا كان قائل هذا يجعل دخول المحلل محمدا

قصر الحديث على الابل والخليل لانها المقاتل عليهما غالبا وسابق صلى الله عليه وسلم على الخليل رواه الشيخان (لا طير) جمع طائر كراكب وركب (وصراع) بعوض فيهما (في الاصح) لانهما ليسا من آلات القتال والثاني قال يتقدم بالطير في الحرب لانها الاخبار وصارع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شبيهه رواه ابوداود في مراسيله وأجيب بأن الغرض أن يري شدته ليسلم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رده عليه غنمه ويصح عليهما بلا عوض جرما (والاظهر أن عقدهما) أى المسابقة والمناضلة بعوض (لازم) كالاجارة (لا جازم) وهو الثاني كالجعالة وبلا عوض جائز جرما وعلى لزومه (فليس لاحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل شروع) فيه (وبعد ولا زيادة ولا نقص فيه ولا في مال) بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جميع ذلك وعلى اللزوم لهما فسخ العقد ولن له فضل منهما اذا لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لانه تركه حق نفسه (وشروط المسابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها (وتساويهما) فيهما فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجز (وتعيين الفرسين) مثلا (ويتعينان) فلا يجوز ابدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فان كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بخافه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز ولو كان سبق أحدهما ممكنا على الندور ففي الكفاءة وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار بالاحتمال النادر (ولعلم بالمال المشروط) عنا كان أودينا (ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكافله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتي فلن على كذا أو سبقتك فلا شئ عليك فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لان كلاهما متردد بين ان يغرم وان يغرم وهو صورة القمار المحرم (الاجمع) لفرسه كقول فرسهما ان سبق أخذ مالهما وان سبق لم يغرم شيئا كافي المحرر وغيره فيصح (فان سبقهما أخذ المالكين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال التأخر للمحلل والثاني لانهما سبقاه وقيل لثاني فقط (وان سبقاه وجاء معا فلا شئ لاحد وان جاء أحدهما) وتأخر الآخر (فقال هذا لنفسه ومال التأخر للمحلل ولذئ معه) لانهما سبقاه (وقيل للمحلل فقط) اقتصار التحليل على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فالآخر الاول في الاصح) لسبقه الاثنين والثاني للمحلل لسبقهما الآخر والثالث للمحلل فقط لما تقدمه والاربع لنفسه كمال الاول لنفسه (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشروط باذل المال غيرهم) (ثاني) منهم (مثل الاول فسد) انعقد كما لو كانا اثنين وشروط ما ذكرناهما لا يجتهد واحد منهما في سبق وقين جاز وهو الاصح في الروضة كأصلها لان كل واحد يجتهد هنا أن يكون أودا وثانيا وان شرط ثانيا أكثر من الاول لم يجز على الاصح في الروضة كاصلها (ودونه) أى وان شرط

لغيره منهما أخذ مال اذا سبق ولتفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق (قوله) وجه معاذ الزركشي مثله ملو ترتبوا وكان المحلل مع اتساق بخلاف ملو كان فسد كلا انتهى وما قوله مردود ولعله تحريف في الصفحة فان الذي رأيت في الروضة وغيرها ان تسبق الاول في السبقين (قوله) مع أحدهما أى السابق اقتصارا (قوله) على نفسه والا قول مبنى على انه يحلل نفسه ولغيره وهو الاصح (قوله) غيرهم قيل بذلك لان قوله الثاني مثل الاول لا يمكن صدوره (قوله) وشروط ما ذكر يرجع لقوله بذئ وقوله قد يتكسل عنه انضمير فيه يرجع لقوله بالاكثر



(قوله) ومسبق ابل بكتف أى فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحمل عليه عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما (قوله) وقيل السبق بالقوائم هى المعنى فى ابتداء الميدان قطعاً وعبارة الروضة الاقدام (قوله) يدير هو بالضم يسبق ويحصل كونه نافلاً بعد استوائهما فى عدد الرمي أو اليأس على تقدير المساواة (قوله) تكمس لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئاً أصلاً فظاهر أن الأول نافل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط (٢٣٦) بعد طرح المشتركين من فضل له شئ فهو

نافل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كذا مهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها (قوله) نوب الرمي هى المعروفة بالرشاق جمع رشق مكسر الزاء ويجوز أن يتفقا على أن يرمى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والإطلاق محمول على سهم قائم فى الروضة وثى انحتاج الرشق بنق الرمي وبالكسر اليه وهو الوجه من الرمي (قوله) وتقدر الغرض ويشترط أيضاً إمكان الوصول الى الغرض على ندور قال الا صاحب ويحوز مادون المائتين ذراع وكذا المائتان على المشهور ووكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فيما زاد على ثلاثمائة وخمسين وفيما بينهما وجهان (قوله) كالشئ قال انصف هو الخلد البالى (قوله) صفة الرمي أى كى يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح فى الاصابة دفع ما قبل هذا صفة الاصابة لاصفة الرمي كى عبر به الكتاب والشيخ انشوى قد تبع صاحب التنبيه فى هذا التعبير والفاذى فى الحرر رصنة اصابة (قوله) ان ثبت لم يقل ان ثبت ويثبت له ولو وقع فى تقبة قديمة وثبت كفى وكذا لو كان هناك صلابه ولو لاها ثبت كما سبق فى المتن (قوله) فان أطلقناش أفاد هذا ان الطلب ان يذهب لا وجوب

لثانى منهم دون الأول (يجوز فى الأصح) كذا صرح فيما لو كانا اثنين لانه يجتهد ليفوز بالاكثر والثانى قال قد يتكسل عنه فيفوت مقصد العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفى الروضة كأصلها بكتف بفتح الفتحة أشهر من كسرهما وهو جمع الكفتين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الأبل ترفع أعناقها فى العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والحمل تمدها فالمتقدم ببعض الصكف أو العنق سابق وان زاد طول أحد العنقين فالسبق تقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السابق (بالتقائم فيهما) لأن العدو بها (ويشترط للمناضلة) أى فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهى أن يدير أحدهما بأصابة العدد الشروط) تكمس من عشرين فن أصابها نافل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال الشروط فى العقد (أو محاطة) بتشديد الطاء (وهى أن تقابل أصابتهما) من عدم معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح المشترك) أى ما شتر كافيه من الاصابات (فن زاد) فيها (بعدد كذا) تكمس (فناضل) للآخر فيستحق المال الشروط فى العقد ثم اشتراط بيان أن الرمي مبادرة أو محاطة أحد وجهين وأصحهما فى أصل الروضة وعزاه الرافعى للبغوى لا يشترط والإطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كأربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (وعدد الاصابة) تكمس من عشرين (ومسافة الرمي) بالذرعان أو المشاهدة وان كان فيها عادة غالبية فى قول لا يشترط بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح فى الروضة كأصلها (وقدر الغرض) بفتح الغين المعجمة والراء أى ما يرمى اليه (طولا وعرضا) لأن يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه (والغرض من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس) وليبينا صفة الرمي فى الاصابة (من فرع) بسكون الراء (وهو اصابة الشئ بلا خدش) له (أو خرق) بالمعجمة والزاي (وهو أن يتقبه ولا يثبت فيه أو خسق) بالمعجمة ثم المهملة (وهو أن يثبت) فيه (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) من الجانب الآخر ولا يشترط الاخير وكذا جميع ما قبله فى الأصح وعليه قوله (فان أطلقنا قضى القرع) لانه المتعارف (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه) أى عوض المسابقة فيجوز أن يكون العوض من غير الراميين ومن أحدهما ومنهما بمحمل يكون أخذهما تقدم وصرح ببعضه الماوردى رمية كرمهما فى القوة والعدد المشروط يأخذ مالهما ان غابهما ولا يغرم ان غلب صورة الأول أن يقول الامام أو أحد الرعية ارميا عشرة فن أصاب منها كذا فله فى بيت المال أو على كذا صورة الثانى أن يقول أحدهما رمي كذا فان أصبت أنت منها كذا فلت على كذا وان أصبتها أنا فلا شئ لى عليك وصورة الثالث ان يشترط كل منهما المال على صاحبه ان أصاب فلا يصح الا بمحمل كمتقدم (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامى (فان عين لغاوجز ابداً) أى المعين (بمثله) من نوعه وان لم يحدث فيه مداخل يمنع من استعماله (فان شرط

(قوله) من حيث قال الرزك شى معناه من جهة كمال حيث فى اللغة حرف مكن والكن مجاور الجبهة (قوله) منع رمية يرجع لقوله يكون (قوله) فلا يصح أن يجازى كذا خبرين واهـ محلى واحد فويل كفى مع أنه لا يأخذ الا قدر حصته دون جميع المال فيه رمية رمية الرزك شى أقول شيئاً قريباً كذا شارح التصريح بأنه لا بد أن يرمى ورعدة بعد الحرب (قوله) ولا يشترط الخ لما ذكره من حيث عين فيه كرمية فترق فيه (قوله) من زاد ما قل ان وردى سكر يجوز أخير الرمي لا بد لها اذا التمت ولا يجوز اذا لم تحتل (فرع) شتره فخذ الخمس فلا يجوز على سهام ورمح



(قوله) فسد العقد أي لانه عقد معاوضة كالأجارة (قوله) ويقرع انما يعتمد هذا الان هذا العقد موضوع على النشاط وقوة النفس والقرعة في خروجها لانسان كسر قلب لصاحبه فذنت واشترط البيان في العقد قال ابن الرفعة (قوله) فاتصّب أي بنصب القوم (قوله) جاز ويكون كل حزب من الاصابة والخطأ كالشخص الواحد (قوله) وفي عدد الرمي الخ لكن لو أراد الرعي عند الرمي الاقتصار على الحدائق من خزبه ومنع غيرهم فالظاهر ان ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرمي يتقسم عليهم صححنا بأي ذلك (قوله) بالنصل أي لا بعرض السهم مثلا (قوله) وما بعد لا المراد بلا التي في قوله فلا والمراد بما بعدهما قوله يحسب (قوله) ولا يرد على المهاج كان وجه عدم الورود صدقهما وبغيرها مثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشق الثاني (٢٣٧) وان قال الزركشي وغيره انه أولى بالحسبان عليه من مسئلة الروضة فكان الشارح

رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أصاب الغرض في غير موضعه فقد تعهد وقصده فحسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الاصل فان له عذرا ما خصوصا اذا كان تحوله من محله قبل ارسال السهم فهو معذور وفي عدم اصابة موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب الغرض فانه قد قصده فحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما طهر لي فليأمن فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ

(كتاب الامعان الخ) \*

(قوله) بذات الله خرج بذات الانبياء والكنية والملائكة وغير ذلك الحديث من كان حائفا فلحقه الحلف بالله أو يصمت قل الشافعي واخشي أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والماوردي وقطع الامام بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والفقهاء وقال ليست بهذا المعنى يعني الحقيقة عروقة في اللغة وانما هي بمعنى صاحبة (قوله) بما مفهوم الذات أراد بهذا ما يأتي الى قوله والصفة وذلك لان الرازي واخلاق ونحوه اذهبه الذات لانها اسماء لها وهي المرادة منها وكذا الشيء والموجود

منع ابداله فسد العقد) لفساد الشرط بالتضييق فيه على الرامي فانه قد يعرض له أحوال خفية تجوجه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه نوع لم يجز العدول عنه الى أجود منه أو دونه الا بالتراضي وذلك كالنفس والسهم القارسية فهي أجود من العربية (والظاهر اشتراط بيان البادئ) منهما (بالرمي) لاشتراط الترتيب بينهما حذرا من اشتباه المصيب بالخطي لو رميا معا والثاني لا يشترط بيانه ويقرع بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع للمنافسة فاتصّب زعيما) منهم (يختاران أصحابا) بالتراضي بينهما بأن يختار زعيم واحد ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز شرط تعيينهما) اي الاصحاب (بقرعة) ولا أن يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت مقصود المناضلة وبعد تراضي الحزبين يتوكل كل زعيم عن أصحابه في العقد ويعقده الزعيما (فان اختار) زعيم (غير باطنه راما فبان خلافه) أي انه غير رام اي لا يحسن الرمي أصلا (بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) بازائه (وفي بطلان الباقي قولنا) تقريظ (انصفقة) ففي قول لا تفرق فسطل فيه وفي الرابع تفرق فيه فيه (فان صححنا فلهم جميعا الخيار) في الفسخ لتعريض (فان أجازوا وتنازعوا فمين يسقط بدله فبطل العقد) لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين في اشتراط استوائهما في عددهما عند الاكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز شرط امسال من غيرهما ومن أحدهما ومنهما بمحمل حزب ثالث يكافئ كل حزب في العدد والرمي كما صرح به الماوردي (واذا نضل حزب قسم المال) المشروط (بحسب الاصابة) لان الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الاول من لم يصبه منهم لا شيء له والثاني هو الصحيح في الروضة كأصلها ومنهم من قطع به نظرا الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال المشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط في الاصابة ان يشروطة أن يحصل بالنصل) لانه المذهب منها عند الاطلاق (فلو تلف وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار في حال الرمي من غير تقصير (أو عرض شيء انصدم به السهم) كبهيمة (وأصاب) في امسال اثلاث الغرض (حسب له والا) أي وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لعذره فيعذر منه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) عن الاصابة المشروطة (والا فلا يحسب عليه) ومبعد لا فريد عن المحررو في الروضة كأصلها لو أصاب الغرض في الموضع المتقل اليه حسب عليه لانه لا يرد على المهاج (ولو شرط خسق فتقرب وتبث ثم سقط أو اتي صلابة فسقط) من غير تقرب (حسب له) اذ لا يصير منه

(كتاب الامعان) \*

جميع عين (لا تعقد) العين (الابدات الله تعالى أوصفها) بن يحلف بما مفهومه الذات أو انصفته

٦٠ في ونحوه اذا أريد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة والذات نظرا لقوله بعد والصفة كوعظمة الله وذات لان الخاف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة والمضاف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالمحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك مفهومها الصفة والذات بل ارب وأمان ونحو عظمة الله فالخلاف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة غاية الامر انه لا يتم اضافتها وذلك لا يخرجها عن كونها هي المحلوف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فلي تأمل وعبرة المحرر بذات الله أوصفها فلا قول كائني أعبدته ومن نفسي بدو الخ وانني في الروضة أن يحلف بالله أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته وأراد بالاول نحو انني أعبدته أو الجدل أو فلق الحبة أو نفسي بيده أو مقلب الانلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ استغنافا وحديثه فيضح الكلام ويرول الاشياء



(قوله) وما انصرف الخ قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الاول وان كانت صفات انما غلبت عليها الاسمية (قوله) سواء نصب على الحال (قوله) الابنية فهو كناية وما قبله نص أو صريح وظاهر ويجوز أن تقول الصريح فسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية (قوله) كوعظمة الله قال الزركشي علم مما فسر به الصفة ان المراد بما سلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة ذات ككاسم السميع والعليم أم من صفة فعل كخالق والرازق (قوله) الضمير في الستة انظر لو أتى بالضمير بعد تقدم ذكر الظاهر هل يكفي (قوله) ويختص النساء بالله قيل الصواب ويختص الله بالنساء لان الباء مع فعل الاختصاص (٢٣٨) انما تدخل على المقصور (قوله) فهي

الاصل قال النجاة أبدلوا من الباء واوا  
تقرب المخرج ثم من الواو تاء تقرب المخرج  
كما في ترات وانما اختصت التاء بلفظ الله  
لانها بدل من بدل فضاقت تصرف فيها  
قال ابن الخشاب هي وان ضاقت تصرف فيها  
قدور لها في الاختصاص بأشرف  
الأسماء وأجلها (قوله) بالله احترز  
عن أن يتول أنسم فقط لكن أورد  
حديث الرضا التي فسرهما الصديق وقوله  
فيها أقسمت عليك تخبرني فقال صلى الله  
عليه وسلم لا تقسم وأجيب بأن المراد  
لا تقسم قسمي شرعا كذا قال القاضي  
عباس لكن قال في شرح مسلم هو عجيب  
فان الذي في جميع نسخ مسلم فوالله يا رسول  
الله تحدثني (قوله) أقسم عليك أي  
أبديون عليك فيمين لا يأتي فيها هذا  
اتفصيل (قوله) ولو قال ان فعلت  
كذا لو قال ان فعلت كذا فعلى عتق  
أو صلاة مثلاله ما التزم أو كفارة فيمين  
ولو قال العتق يلزمي لا أفعل كذا فالظاهر  
انه كذلك لانه في معني ان فعلت كذا  
على عتق (قوله) فليس بين لكنه  
حرام كما صرح به الشافعي وروى والدارمي  
واشعري في الأذكار وقوله فليس بين  
أي لانه حال عن اسم الله تعالى وصفاته  
وعن اتمام دعوى التسرب (قوله) ومن

والذات (قوله) والله ورب العالمين أي مالك المخلوقات (والحي الذي لا يموت ومن نفسي يديه)  
أي قدرته يصرفها كيف يشاء (وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كلاله والرحمن  
وخالق الخلق (ولا يقبل قوله) في هذا القسم (لم أرد به اليمين) لاني الظاهر ولا فيما بينه وبين الله  
تعالى (وما انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب) والحق (تتعبده  
اليمين الا أن يريد غيره) تعالى فانه يستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيش  
ورب الابل (وما استعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواء كالتشيع والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي)  
والغنى (ليس بين الابنية) له تعالى فهو بهامين وفي وجه صحة الرافعي في الشرح أنه ليس بين  
وصح في الروضة الاول (والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته بين)  
بان يثني بالظاهر بدل الضمير في الستة (الا أن ينوي) أي يريد (بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور)  
فانه يقبل فيه ولا يكون واحدا منهما عينا لان اللفظ محتمل له (ولو قال وحق الله فيمين) لغلبة استعماله  
فيها بمعنى استحقاق الله الالهية (الا أن يريد العبادات) التي أمر بها فليس بين لاحتمال اللفظ لها  
(وحروف القسم) عند أهل اللسان ثلاثة (باء) موحدة (وواو وتاء) فوقانية (كالله ووالله  
وتالله) لا فعلت كذا (ويختص التاء) فوقانية (بالله) والواو بالظهور وتدخل الموحدة عليه  
وعلى الضمير فهي الاصل وتلها الواو (ولو قال الله ورفع أو نصب أو جرت) لا فعلت كذا (فليس  
بين الابنية) لها والحن بالرفع لا يمنع انعقاد اليمين والنصب بنزع الجار (ولو قال أقسمت أو أقسم  
أو حلفت أو أخلف بالله لا فعلت) كذا (فيمين ان نواها أو اطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا) في  
صبغة الماضي (أو مستقبلا) في المضارع (صدق باطنا وكذا ظاهرا على المذهب) وفي قول  
لا به قطع بعضهم لظهور اللفظ في الانشاء فان عرف له يمين ماضية قبل قوله في ارادتها قطعها (ولو قال  
لغيره أقسم عليك بالله أو سألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد يمين نفسه فيمين) يستحب للمخاطب ابراره  
فيها (والافلا) ويحمل على الشفاعة في فعله (ولو قال ان فعلت كذا فأتأبى هودي أو يرى من الاسلام  
فليس بين) ولا يكفر به ان قصد تبعية نفسه عن الفعل قال في الروضة وليقل لا اله الا الله محمد رسول  
الله ويستغفر الله وان قصد الرضى بذلك اذا فعل فهو كافر في الحال (ومن سبق لسانه الى لفظها)  
أي اليمين (بلا قصد) كقوله في حال غضب أو لحاج أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى (لم تعتقد)  
يمينه ويسمى ذلك لغو اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يثاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود  
والبيهقي (وتصح) اليمين (على ماض ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لا فعلت

سبق لسانه قل انما افعى انغوى كلامهم غير المعقود عليه ولهذا الوقت الى شئ فسبق لسانه الى غيره كان من لغو اليمين  
انتهى وجعل منه صاحب الكافي ما لو أراد صاحبه أن يقوم خلف عليه أن يفعد ثم اللغو لا يجري في العتاق والطلاق لتعلق حق الغرقا له الرافعي  
رحمه الله تعالى (قوله) لا والله تارة الخ لو قالهما في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة قاله الماوردي (قوله) المفسر به الضمير فيه  
جمع قومه لغو (قوله) ومستقبل لو حلف لا يصعد السماء فلا حث بل لا تعتقد اليمين للامتناع ولو حلف ليصعدن ان اعتقدت وحثت حالا وفرق  
راعي أن هذا يحل بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة بخلاف تمتع الحنث كالمثال الاول



(قوله) وهي مكروهة كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كما في المحرر (قوله) سن حشته وتكون اليمين مكروهة في الحالين وان بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعله في الأول (قوله) لينتفع المساكين وأيضا في أقامته تغيير لموجب الشرع (قوله) فرع الخ يؤخذ منه ان القسم الأخير في كلام المتن ~~مكروه~~ أيضا (قوله) جاز أراد به ما يشمل المندوب والواجب وغيره وأفهم قوله ان الأولى التأخير وهو كذلك خروجاً من خلاف أبي خنيفة (قوله) الى ارتكاب حرام والأول نظر الى ان التحريم ثابت قبل اليمين وبعبارة فالتكفير لا يفيد الاستباحة (٢٣٩) (فرع) قال القاضي لو أيسر من الحنث وكان قد شرط الرجوع فيما دفعه رجع

كأنه كاذب وكذا قال الامام لا فرق بين البايين أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين

\* (فصل يتخير الح) \* (قوله) والطعام لو أطمع خمسة وكسا خمسة لم يصح لان هذا قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط (قوله) قوت بلده أي فلا يجزئ قوت نفسه اذا خالف قوت البلد \* تبيته \* انما اعتبر المذاق من حديث العرق ولانه سداد الرغب وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل الى ضبطها لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن البويطي ان الواجب ساتر العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو قوي لانها احدى الخصال فيجب تقديرها

كالا طعام واعتذر عنه الاصحاب بأنه خارج عن اعتبار الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفاية وهو عرف (قوله) منطقة أي ولا قلنسوة ولا خلاف في عدم اجزاء المنطقة وما احدث فعله الاصح ومثله العفازان فيما يظهر وجه عدم الاجزاء ان ذلك لا يسمى كسوة (قوله) قطن جمعه أظنان كفعل وأقفال (قوله) وكان أي وصوف وشعر (قوله) أي كل منهما أي لا مجموعهما فان المعنى عليه فاسد (قوله) احتياض أي وحمل لهذا

كذا أولاً أفعله (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم (الافى طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة (فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي) بحلفه (ولزمه الحنث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة (سن حشته وعليه كفارة أو) على (ترك مباح أو فعله) كدخول دار أو أكل طعام ولبس ثوب (فالا فضل ترك الحنث وقيل) الفضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة فرع الايمان الواقعة في الدعاوى اذا كانت صادقة لا تكراه ولا تكثره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة تغير صوم على حنث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حنث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام كالزنا (قلت هذا) الوجه (أصح) من مقابله وهو المنع (والله أعلم) وصححه في أصل الروضة أخذ من قوة كلام الشرح ووجه المنع بالحذر من التطرق الى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تهديه على الحنث (و) له تقديم (كفارة ظهار على العود) كفارة (قتل على الموت) تقديم (مندور مالى) على المعلق عليه كشفاء المريض في قوله ان شفى الله مريضى فله على أن أعتق عبدا والمراد في الجميع التقديم بعد الحلف والظهار والجرح والنذر الاسباب الاول والحنث وما بعده الاسباب الثواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصور والتقديم على العود بما اذا ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وبما اذا اطلق بعد الظهار رجعية ثم كفر ثم راجع اما اذا اعتق عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لان استغاله بالاعتاق عود

\* (فصل يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالتظهار) \* أي كعتق كفارته وهو عتق رقبة مؤمنة بلا عيب ينحل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (والطعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت بلده وكسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة أو زار) أورداء (لا خف وقفاز بن ومنطقة) بكسر الميم وتقدم تفسير الثلاثة في باب ركاة النكاح ومحرمات الاحرام (ولا تشترط صلاحته) أي ما يكسى (للدفع اليه فيجوز سراويل صغير لسكبيرة لا يصلح له) يجوز (قطن وكنان وحريلا امرأة ورجل وليس لم تذهب قوة فان عجز عن الثلاثة) أي كل منها (لزمه صوم ثلاثة أيام) للآية (ولا يجب تناعها في الاظهر) لا طلاق الآية والثاني يجب احتياطا (وان غاب ماله انتظره ولم يصم) لانه واجب (ولا يكفر عبد بمال) لانه لا يملك (الا اذا ملكه سيده طعاما أو كسوة وقطن يملك) بتملكه فانه يكفر به والا ظهر عدم ملكه فلا يكفر به ولو ملكه عبد اليقظه عن الكفارة وانه يملكه ففعل لم يقع عنها لامتناع الولاء للعبد وقيل يقع وانؤه لعبد (بل يكفر بصوم فان ضره) الصوم قال في المحرر لطول النهار وشدة الحر (وكان حلف وحنث بذن سيده) فهما (صام بلاذن) منه (أو وجد بلاذن لم يصم الا باذن) منه لان حقه على الفور والكفارة على التراخي (وان أذن في أحدهما) فقط (فالاصح اعتبار الحلف)

الطلق على التقيد في كفارة الظهار أقول قد يمنع من الحمل ان الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى فجاز اعتبار انتغيط فيما يترتب على ذلك دون هذا وأيضا ذلك سبب حرام وسقار الصوم مختلف فيه (قوله) ملكه سيده مثله غيره (قوله) يكفر به أي ان أذن له سيده في التكفير به ان رر كشي (قوله) لظهور الظهار كانه احتراز عن أن يضره لمرض



(قوله) والثاني اعتبار الحنث وذلك لأن الاذن اذا صدر في العيبين لا يلزمه الاذن فيما يترتب عليها لانها مانعة من الحنث قال ابن الرفعة رحمه الله تعالى ما أخذ الخلاف يلتفت الى ان سبب الكفارة ماذا ان قلنا العيبين فقط كان الاعتبار الاذن فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الاصح اعتبر الحنث اذ لا يلزم من وجود الاذن في أول السببين الذي ليس يلحق بالسبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاذن في أحد السببين ترتب الحكم عليه كالأذن فيهما \* (فصل) \* حلف لا يسكنها الخ (قوله) فان مكث أي ولو تردد في المكان واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية قرب اني أسكنت من ذريتي فأطلق على ذلك اسكانا وليس معهم رجل ولا متاع واقضى كلامهم ان (٢٤٠) المكث ولو قل بضر قال الرافي

هو ظاهر ان أراد لا أمكث وان أراد لا اتخذها مسكنا فينبغي عدم الحنث بمكث نحو الساعة ثم أجاب بأن مجرد التوبة لا يخرج عن السكنى كأنه لا يصير مسافرا بمجرد التوبة (فائدة) جعل المأوردى من العذر ضيق وقت القرينة (قوله) لم يحنث أي لأن المشتغل بأسباب الاتقال ليس ساكنا عرفا (قوله) لا يسكنه مثله لا يسكن معي أولا أسكن معه (فائدة) قال الزركشي من قال في مسألة جمع المتاع بعدم الحنث قال هنا كذلك ومن لا فلا إلا الرافي في الشرح الصغير فصح هناك عدم الحنث وصح هنا الحنث وفرق الزركشي بأن قصد المسكنة وجودها وقصد التحول وجودها وفيه نظر (قوله) وكذا لو بني بينهما الى آخره أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الخالف أو فعله (قوله) التي هو عليها الخ يقال تزوجت من شهر ولا يقال تزوجت شهرا وكذا الطهر والطيب (قوله) بخلافها الخ ايضاحه ان المحرم لا يجب عليه تطهير زوجته وكذا الطيب اذا أحرم وهو فيه لافدية عليه ولا يجب نزع اللباس والقديان استدام قاله الزركشي (قوله) ومن حلف لا يدخل دارا الخ فرع قال ان خرجت من الدار فانت طالق ولها بيتان باب يفتح اليها فخرجت اليه فالذي يتنصيه المذهب انه لا يحنث ان كان يعدم من مراقب الدار والا فيحنث قاله الشيخان (قوله) أو بين يمين ظاهره ولو طال ذلك الدهليز (فائدة) دار الدهليز فارسي معرب (قوله) في الجوانب الاربعه أمان بعض الجوانب فلا حنث قطعاً في الجانب الواحد وفي غيره تردد للامام (قوله) لبقاء اسم الدار أي وسورتها أن يبقى هناك رسوم وبعض جدر بخلاف ما لو بقي الاساس اندفون فقط فان اسم الدار يزول وان اقتضى كلام المنهاج خلاف ذلك أقول لا هو مراد المنهاج قطعاً بل قوله وان صارت فضاء (قول) المتن وان صارت فضاء لو قال لا أدخل هذه حنث بدخول العرصة وان صارت فضاء (قول) المتزول ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ لانه لا ترى الا ترى انه لو قال هذه الدار زيد ثم قال أردت انه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ولو قل لا يرى يدخل اقراره لا تناقض

فان كان باذن صام بلا اذن وان كان بغير اذن لم يصح الا باذن والثاني اعتبار الحنث فان كان باذن صام بلا اذن أو بغير اذن لم يصح الا باذن والمراد أن في كل من الحلف باذن والحنث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جوازه والثاني منعه والترجيح مختلف وهو الجواز في الاولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الاولى والجواز في الثانية ولو لم يضره الصوم في الخدمة لم يحنث الى اذن فيه (ومن بعضه حروله مال بكفر بطعام أو كسوة لا عتق) لنقصه عن أهلية الولاء ولا صوم بالآية \* (فصل حلف لا يسكنها) \* أي هذه الدار (أولا يقسم فيها) وهو فيها (فلخرج في الحال) لمخلص من الحلف ولا يحنث لو خرج وترك فيها أهله ومتاعه (فان مكث بلا عذر حنث وان بعث متاعه) وأهله كقولهم يحنثان لأن حلقه على سكتي نفسه وان مكث لعذر كان أغلق عليه الباب أو منع من الخروج أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج لم يحنث (وان اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب) للخروج (لم يحنث) بمكثه لما ذكره لو عاد له بعد الخروج في الحال (ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بني بينهما جدار ولكل جانب مدخل) لا يحنث (في الاصح) لاستغاله برفع المساكنة والثاني يحنث لحصولها الى تمام البناء من غير ضرورة وفي الروضة كأصلها نسبة تحميجه الى الجمهور وترجيح الاول الى البغوى (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أولا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا) المذكور لانه لا يسمى دخولا أو خروجاً (أولا يتزوج أولا يتطهر أولا يلبس أولا يركب أولا يقوم أولا يقعد فاستدام هذه الاحوال) التي هو عليها من التزوج الى آخرها (حنث قلت تخنيثه باستدامة التزوج والتطهر) الخالف لما في الشرح من عدم الحنث (غلط لذهول) فان الاستدامة فيها لا تسمى تزوجاً وتطهراً بخلافها في باقي الاحوال فتسمى لبساً وركوباً الى آخرها (واستدامة طيب ليست تطسافي الاصح) فلا يحنث بها الخالف لا يتطيب (وكذا طه وصوم وصلاة والله أعلم) أي استدامتها ليست نفسها في الاصح فلا يحنث باستدامتها الخالف لا يفعلها ويتصور في الصلاة بنسبائها والمسائل الاربع ذكرها الرافي في الشرح (ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهليز) بكسر الدال (داخل الباب) لاثاني له (أوبين يمين لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) وقيل يحنث به لدخوله في السبع (ولا يصعد سطح) من خارجها (غير محوط وكذا محوط) من الجوانب الاربعه (في الاصح) والثاني يحنث لاحاطة حيطان الدار به (ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله) فيها (لم يحنث) لانه لم يدخل (فان وضع رجله فيها معتمدا عليها حنث) لانه نوع من الدخول فان مدتها فيها وهو قاعد خارجها لم يحنث (ولو انهدمت فدخل وقد بقي اساس الحيطان حنث) لبقاء اسم الدار (وان صارت فضاء أو جعلت مسجداً أو حماماً أو بيتاً نافلاً) يحنث لزوال اسم الدار (ولو حلف لا يدخل

يتنصيه المذهب انه لا يحنث ان كان يعدم من مراقب الدار والا فيحنث قاله الشيخان (قوله) أو بين يمين ظاهره ولو طال ذلك الدهليز (فائدة) دار الدهليز فارسي معرب (قوله) في الجوانب الاربعه أمان بعض الجوانب فلا حنث قطعاً في الجانب الواحد وفي غيره تردد للامام (قوله) لبقاء اسم الدار أي وسورتها أن يبقى هناك رسوم وبعض جدر بخلاف ما لو بقي الاساس اندفون فقط فان اسم الدار يزول وان اقتضى كلام المنهاج خلاف ذلك أقول لا هو مراد المنهاج قطعاً بل قوله وان صارت فضاء (قول) المتن وان صارت فضاء لو قال لا أدخل هذه حنث بدخول العرصة وان صارت فضاء (قول) المتزول ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ لانه لا ترى الا ترى انه لو قال هذه الدار زيد ثم قال أردت انه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ولو قل لا يرى يدخل اقراره لا تناقض



(فرع) لو قال لا أدخل حائوت زيد قضيته ان الامر كذلك لكن ساق الزر كشي كلاما طويلا فيها وكذا في الدار المؤجرة مثلا و حاول الحنث نظرا الى عرف اللفظ دون عرف اللفظ قال ونقل هذا في الشامل عن الائمة الثلاثة (قوله) للملك وغيره ولو مغبوبا (قوله) فلا يحنث بما لا يسكنه أي بل يحنث بما يسكنه (٢٤١) ولو مغبوبا (قوله) من ذا الباب مرجع الاشارة جملة المنفذ والباب وقوله

فنزع أي الباب المنسوب وهذا ظاهر والاعتراض عليه لا وجه له (قوله) لم يحنث بالثاني ولو سدا الاول (قوله) ويحنث بالاول أي لانه هو المحتاج اليه في الدخول والخروج \* فرع \* حلف لا يدخل من باب هذه الدار فخذ لها بابا آخر حنث على الاصح \* فرع \* حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في مكان آخر حنث بدخولها (قوله) أو خشب فلا يحنث ببيوت الرعاة من الجريد والخيش لانه لا يراد للسكنى (قوله) أو خيمة قال الزر كشي قضية كلامهم تصويرها بما اذا اتخذت مسكنا (قوله) ولا يحنث بمسجد لو نواه فان ظاهر الحنث وبه صرح الجرجاني خلافا لابن سراقه (قوله) فلو جهل حضوره الح لو قال والله لا أدخل عليه عامدا ولا ناسيا حنث عند دخوله جاهلا بلا خلاف \* تنبيه \* لا تحل اليمين بالفعل ناسيا ولا جاهلا

\* (فصل) \* حلف لا يأكل الرأس الى آخره (قوله) ولا يئله قيل كان ينبغي ان يقول مثل ذلك في مسألة البيض الآتية (قوله) والبقر والابل لانها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قوله) لا طير وحت قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الايمان اتباع العرف مالم يضطرب فان اضطرب اعتبرت النغمة

دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة واجارة وغصب الا ان يريد) بداره (مسكنه) فحنث بالملك وغيره (ويحنث بما يملكه ولا يسكنه الا ان يريد) بداره (مسكنه) فلا يحنث بما لا يسكنه والاصل في ذلك ان الاضافة الى من يملك تقتضي الملك (ولو حلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعهما أو طلقها فدخل وكلم لم يحنث) لزوال الملك بالبيع والطلاق (الا ان يقول داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فحنث) تغليبا للاشارة (الا ان يريد مادام مملوكه) فلا يحنث (ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فنزع ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث بالاول في الاصح) فهما محلا لليمين على المنفذون المنسوب الخشب ونحوه والثاني العكس محلا على المنسوب والثالث لا يحنث بواحد منهما محلا على المنفذ والمنسوب معا هذا ان أطلق فان قال أردت بعض هذه المحامل حمل عليه قطعا (أو لا يدخل بيتا حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب أو خيمة) أو صوف أو شعر أو وبر أو جلد فان نوى نوعا منها حمل عليه (ولا يحنث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل) لانها لا يقع عليها اسم البيت الا بقيد (أو لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره) عالم بذلك (حنث وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنث) كما في مسألة السلام الآتية و فرق بينهما بان الدخول لا يتبع بخلاف السلام (فلو جهل حضوره) في البيت (فخلاف حنث الناسي) والجاهل في ذلك والاظهر منه عدم الحنث (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فهم) عليه (واستثناء) باللفظ أو بالية (لم يحنث وان أطلق حنث في الاظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجميع والثاني وجهه بان اللفظ صالح للجميع وللبعض فلا يحنث بالشئ ولو جهله فهم لم يحنث في الاظهر أخذنا مما تقدم

\* (فصل) حلف لا يأكل الرأس ولا يئله حنث برؤس تباع وحدها \* وهي رؤس النعم والبقر والابل (لا) برؤس (طير وحيوت وصيد الابل تباع فيه مفردة) فحنث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يحنث به في وجه صححه المصنف في تصحيح التنبيه وفي الروضة كأصلها ويرجمه الشيخ أبو حامد والرويني والاقوى الحنث وهو أقرب الى ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم يكون الخالف من أهله وجهان فان قصد ان لا يأكل ما يسمى رأسا حنث برأس السمك والطير وغيره وان قصد نوعا خاصا لم يحنث بغيره انتهى (والبيض) اذا حلف لا يأكله (يحمل على من ابل بآثفه في الحياة كدجاجة) بفتح أوله (ونعامة وحمام لاسمك وجراد) لانه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فحنث بكل القسم الا قبل دون الثاني (واللحم) اذا حلف لا يأكله يحمل (على نعم) أي أبل وبقر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فحنث بالاكل من مذكها وفي الميتة وما لا يؤكل كالذئب وجهان ربح القفال وغيره الحنث والشيخ أبو حامد والرويني المنع قال في الروضة المنع أقوى (لا سمك) وجراد لانهما لا يفهمان من المطلق اللحم صرفا (وتحتم بطن) وتحتم عين لانهما

٦١ الج ن (قوله) وصيد من عطف العام على بعض افراده (قوله) بخلاف أكلها منفصلة أو متصلة (قوله) والاقوى الحنث عليه الزكواني شارح التنبيه بان العرف اذا ثبت في موضع عم كخبر الرز بطبرستان فقول شارح نقلا عن الروضة وهل يعتبر نفس البلد أي على الاول (قوله) لا سمك يئله هو البطارخ قال الزر كشي ولا يجوز أن كل المنصرار الذي مع البطارخ في الجوف لانه محتوم على النجاسة



(قوله) كرش يقال بفتح الكاف وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها السكبد (قوله) في الاصح ولا يحنث أيضا بالخلاء قال بعضهم إلا أن كان صغيرا يؤكل معه ولا يحنث أيضا بقائصة الدجاج ونحوه (٢٤٢) (قوله) الذي لا يخالطه أي أمانا يخالطه

فلا يحنث به قطعا (قوله) وقيل هما شحم الخ ووجه الأول أنهما في معناه ووجه الثاني بناءهما في اللحم وشبههما به في الصلابة (قوله) وبطن وكذا يتناول اللبن بل لا يرب دون دهن السمسم ونحوه لأن السمسم مرتبط بذى الروح (قوله) حنث بأكلها أي كلها الكن في الفحن لا بد من شيء يعلق في الرحا والظاهر عدم اغتفاره (قوله) حنث بها طبوخة أي مع بقاء الحببات (قوله) لا يطبخها استشكل الزركشي ذلك بما تقول أن طاهرت من فلانة الأجنبية فنت على كظهر أُمِّي ثم تزوجها وظاهر منها أنه يكون مظاهرا من الأول ويكون قوله الأجنبية تعريفا قال في الفرق انتهى أقول الفرق أن الظاهر لا يصح شرعا إلا من زوجة فوجب انقطاع الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الخنطة فإنه ممكن مع وصف الخنطة فجاز اعتبار وصف الخنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب (قوله) فكله شحنا مثله البالغ ولو قال لا آكل لحم هذه البقرة وأشار لسخلة حنث بها بخلاف نظيره من البيع فإنه يطل لأن الصيغة ادفعها فسد كلها (قوله) ولو حلف لا يأكل سويتا من قواعد الباب أن الأفعال مختلفة الأجناس كالأقوال مما صحه هنامن أن الأكل لا يشترط فيه الوضع صححا في الطلاق خلافه (قوله) أو حلف لا يأكل سويتا من قواعد الباب حلف لا يأكل مما اشتراه زيد لا يحنث بمشتراه زيد مع عمرو (قوله) أن كنت عنه ضاهرة بحيث يرى جرمه (قوله)

بخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسر ثانيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومعاورة (في الاصح) والثاني نظر إلى أنها مقام اللحم (والاصح تناول) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وخذوا كارع والثاني بقول لا يفهم من إطلاق اللحم عرفا (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض الذي لا يخالطه الأحمر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال والثاني نظر إلى اسم الشحم وبني علمهما الخلاف في قوله (وان شحم الظهر لا يتناول الشحم) إذا حلف لا يأكله (وان الألية والسنام) بفتح أولهما (اليساشحما والالحما) أي ليس كل منهما مأكلا لخالفته في الاسم والصفة فلا يحنث بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما شحم وقيل لحم فيحنث (والألية لا تتناول سناما ولا يتناولها) فلا يحنث من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والدسم يتناولهما وشحم ظهر وبطن وكل دهن) فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنث بأكله من حلف لا يأكل لحم بقرو يحنث ببقرة الوحش أيضا (ولو قال) في حلفه (مشيرا إلى خنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هيئتها ويطبخها وخبزها) عملا بالاشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الخنطة حنث بها مطبوخة ونيئة ومقلية) بفتح الميم (لا يطبخها وسويتها وعجينها وخبزها) لزوال اسمها (ولا يتناول رطب تمر ولا سيرا ولا غناب زيبا وكذا العكس) فلا يحنث بأكل التمر من حلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا آكل هذا الرطب فتتمر فأكله أو لا أكله الصبي فكله شحنا فلا حنث) به (في الاصح) لزوال الاسم والثاني يحنث ببقاء الصورة وان تغيرت الصفة (والخبز يتناول كل خبز خنطة وشعير وارز وبقل ووزرة) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي واللام مع القصر واعجام الذال والهاء عوض من واو أو ياء (وحص) بكسر الحاء وفتح الميم وكسرها فيحنث بأكل أي منها من حلف لا يأكل خبز ولا يضر بكونه غير معهود ببلده وسواء ابتلعه بعد مضغ أو دونه أكله على هيئته أم بعد جعله ثريدا كما قال (فلو ثرده) بالثنية مخففا (فأكله حنث) لكن لو صار في المرقعة كالحسوف فتجسده لم يحنث (ولو حلف لا يأكل سويتا ففد أو تناوله بأصبع) مبلولة (حنث) لانه يعدأ كلا (وان جعله في ماء فشربه فلا) يحنث لانه ليس أكل (أو) حلف (لا يشربه) أي السويق (فبالعكس) أي يحنث في الثانية دون الأولى (أو) حلف (لا يأكل لسانا أو مائعا آخر) كالعسل (فأكله بخبز حنث) لأن أكله كذا (أو شربه فلا) يحنث لانه لم يأكله (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي يحنث في الثانية دون الأولى (أو) حلف (لا يأكل سمنافا كلبخبز جامدا أو ذائبا) بالمعجزة (حنث) كالأكل وحده (وان شرب ذائبا فلا) يحنث (وان أكله في عصيدة حنث) أن كانت عنه ظاهرة بخلاف ما إذا كانت مستهكة (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها (رطب وغناب وورمان وأترج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم (ورطب ويابس) كالتمر والزبيب (قلت) أحذا من الرافعي في الترح (وليعون ونيق وكذا البطيخ) بكسر الباء فيهما (ولب فستق) بضم التاء وفتحها (وبندق وغيرهما في الاصح) فهو من يابس الفا كقوله والثاني ينقها عنه وعن البطيخ (لاقتاء) بكسر القاف وبالثنية وامتد (وخيار وبادنجبان) بكسر الهمزة (وجزر) فليست من الفا كقوله (ولا يدخل في التمار) بالثنية إذا حلف لا يأكلها (يايس والله أعلم) وهي جمع ثمر

رطب وغناب وورمان في ذلك أبو حنيفة متمسكا بالعطف في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل وورمان وقوله تعالى حبا وغنبا إلى (ولو أردل وفي كنهه) وأوردت نظيره قوله تعالى وملائكته ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام الامتنان فتم



\* (فصل) \* حلف لا يأكل هذه التمرة الخ (قوله) لم يحنث أي بخلاف ما لو أكل الجميع فإنه يحنث بأحرمة أكلها (قوله) يحنث بأحدهما أي كالحلف ليلبسهما (٢٤٣) \* فرع \* قوله لا ألبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لا لبس هذا وهذا قال الرافعي وهو من كل

لأن الإثبات مبني على النفي أقول لو قال المريض لعبدية أعتقت هذا وهذا وهما ثلثا ماله عتق الأول ولا يقرع وهذا يؤيد القرع المذكور (قوله) حنث أي حين التلف (قوله) وقبله قال الزركشي هو شامل لما لو مت قبل الغد مع أنه لا حنث قطعاً أقول هذا عجيب فإن هذا قد سفت في أنت فليست مرادة قطعاً (قوله) قبل الغد حنث أي إذا كان وقت التلف إذا كرا ليمين وقال الأئمة الثلاثة لا حنث لأن الغرض أن لا يؤخره عن الاعد (قوله) آخر الشهر راجع لقوله الطعام نيكيله لا يغتفر وفيه نظر والتظاهر أنه مثل ابتداء في احضار الكيل والميزان (قوله) أولاً يتكلم قال الزركشي ضابط الكلام فيما يظهر اللفظ التركيب لأفادة المخاطب بغتة واعتبرنا وري وتقال المواجهة به تحتها بقصة عثثة مع أنه سلمة عند خروج عثثة ونهى أسئلة أو (قوله) أفهمه الظاهر أن الشرط في الحنث قصد الافهام وإن لم يفهمه المخاطب (قوله) وقصد قراءة ولوم قصد الإعلام (قوله) ويشترط إيلام أي صدق الاسم لا ترى أنه يقال ضرب به ولم يؤنه لكن قل الامام لا بد من شيء من الألف ولو وضع اللفظ على جسده فهو متلاعب لا ضارب (قوله) وقيل يشترط هو مذهب من (قوله) ضرب بشدة قل الامام ولا حنث عنه في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى شديداً وتفنن الشيعين عن اخففة أنه لو فنل لا ضرب به حتى يقتل عليه أو حتى يبول

(ولو أطلق بطيح وتمر وجوز لم يدخل هندي) من الثلاثة فيها فلا يحنث بأكله من حلف لا يأكلها والهندي من البطيخ الأخضر (والطعام) إذا حلف لا يأكله (يتناول قوتاً وفاكهة وادماً وحلوى) وتقدم في باب الربا الدواء وفيه هنا وجهان (ولو قال) في حلفه (لا آكل من هذه البقرة تناول لحمها) فيحنث به (دون ولد) لها (ولبن) منها فلا يحنث بهما (أو من هذه الشجرة قمر) يحنث به (دون ورق وطرف غصن) منها عملاً في الحنث بالتعارف في المسألتين

\* (فصل حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلفت) بتمر (فأكله التمرة لم يحنث) \* لجواز أن تكون هي المحلوف عليها (أولياً) كلها فاختلفت لم يبرأ بالجميع (لاحتمال أن تكون التمرة المحلوف عليها (أولياً) كل هذه الرمانة فأنما يبرح جميع حها) ولو قال لا آكلها فتركت حبة لم يحنث (أولاً يلبس هذين لم يحنث بأحدهما) لأن الحلف عليهما (فإن لبسهما معاً أو مرتباً حنث أولاً ألبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما) لأنه يمينان (أولياً) كل من هذا الطعام غداً فحنث قبله (أي الغد) فلا شيء عليه (لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث) (وإن مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه) من أكله (حنث) لأنه يتمكن من البر (وقبله) أي التمكن (قولاً) ككفره (لأنه فوت البر بغير اختياره والاطهر فيه عدم الحنث) (وإن ألتفه بأكل وغيره قبل الغد حنث) لأنه فوت البر باختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجئ الغد فيه قولان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم الغد عنها وعلى ثانيهما حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند البغوى الأول (وإن تلف أو ألتفه أجنبي) قبل الغد (فكم كره) لما تقدم والاطهر فيه عدم الحنث (أولاً) قضين حقت عند رأس الهلال فليقص عند غروب الشمس (آخر الشهر) فوقت الغروب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على الغروب (أو مضى بعد الغروب قدر مكانه) أي القضاء (حنث) فينبغي أن يعد المال ويرصد ذلك الوقت فيقضيه فيه (وإن شرع في الكيل) أو الوزن (حينئذ) ولم يفرغ لكثرته إلا بعد مدة لم يحنث) وبمثل أجيب فيما لو أتد حينئذ بمقدمة القضاء كحمل الميزان (أولاً) يتكلم فسبح) الله (أو قرأ آناً فلا حنث) به لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف إلى كلام الآدميين في محاوراتهم وفي وجه أنه يحنث (أولاً) يكلمه فلم عليه حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (وإن كثره أو راسله أو أشار إليه يد أو غيرها) كراش (فلا) حنث به (في الجدي) اقتصاراً بالكلام على حقيقة وانتدیم الحنث لأن الكلام على المجاز مع الحقيقة وفي التبريل بتقديم وما كب بنشران يكلمه الله أوحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسوله ولجدي فلن أكرم اليوم أنسياً فشارت إليه (وإن تراءى آية أفهمه بهام قصود وقصد قراءة في حنث) لأنه لم يكلمه (والأ) أي وإن لم يقصد قراءة (حنث) لأنه كلمه (أولاً) من الحنث بكل نوع وإن قل حتى ثوب بدنه) نصدق الاسم عليه (ومر ومعت) اعتقه صفة (وما وصي به) من من (ودين حال وكذا ما وجل في الأصح) والثاني نظر إلى أنه لعدم استحقاق المطالبة به كالعدوم (لا مكاتب في الأصح) لأنه كالحارج عن ملكه والثاني يحنث به لأنه عبء من عبء غيره درهم (وإن ضربته فالبر) فيه (بني) يسمى ضرباً ولا يشترط فيه إيلام) وقيل يشترط (أنه) أن يقول (ضرباً شديداً) فيشرط فيه الإيلام (وليس وضع سوط عليه وعص وخنق) بكسر النون (وتف

حمل على الحقيقة أو حتى أقبله أو يقع به يتحمل على أشد الضرب قد ارتفع ويظهر على أصان الحنث على الحقيقة أيضاً انتهى (قوله) بكسر النون ولا يقال بسكونها



(قول) المتن اصابة الكل بتصور بان يسطها على الحصر ثم يضرب (قوله) فوصل ألم الكل لان حيولة البعض كحيولة الثاب واعترض  
نعيه بالالم بأنه غير شرط كما سلف قال بعضهم الا أن يقال لما ذكر العدد في حلقه (٢٤٤) كان قرينة على ارادة الايلا لم فيلتحق بقوله

ضربا شديدا. وعبارة الروضة ثقل  
الكل (قول) المتن حتى استوفى حتى  
زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبرأ الا  
بالقبض منه وبدونها يصح من الوكيل  
ومن الاجنبى اذا أدى عنه (قول) المتن  
فهرب ولم يمسك كنه الخ مثله لو أذن له في  
المفارقة (قوله) بخلاف ما اذا أمكنه  
أى فانه يحتك كنه نظيره في انقطاع خيار  
التابعين (قوله) لا يحتك مثل ذلك  
المكروه على الطلاق اذا ترك التورية  
مع القدرة (قوله) نظرا الى تسمية  
الاختيال استيفاء الصحيح الحنث ولو  
جعلنا الحوالة استيفاء لان ذلك باعتبار  
الحكم وليس على الحقيقة (قوله)  
ويحمل أى نظرا الى ان أَل الجنس قاضى  
البلد بقرينة كون الحالف منها (قول  
المتن) وان لم ينو صادق بالاطلاق  
وبتصديق العين

\* (فصل حلف الخ) \* (قول المتن) فوكل  
من فعله لو كان المحلوف عليه لا ينعاطى  
الا بالامر دون المباشرة كالاختصاص  
والفصد وحلق الرأس وبناء الدار  
حنث وفي الر وض خلاف هذا وجعل  
الرافعى بناء الدار من الذى لا يحتك  
به وحكى في حلق الرأس طريقين من غير  
ترجيح وجزم بالحنث فيه في محرمات  
الاحرام (قول المتن) لا يحتك ولو  
بحضرته (قول) المتن الا أن يريد بحث  
الزركشى استثناء ما لو وكل قبل

شعر) بفتح العين (ضربا قيل ولا لطم ووكز) أى دفع والاصح ان كلامه ما ضرب (اولي ضرب به  
مائة سوط او خشبة فشد مائة) من السياط او الخشبات (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) بكسر  
العين وبالثالثة أى عرجون (عليه مائة شمراخ) بكسر الشين (برأى علم اصابة الكل او تراكم بعض  
على بعض فوصله ألم الكل) وفي الروضة كأصلها تصحيح انه لا يبرئ في قوله مائة سوط بالعشكال (قلت)  
أخذ من الرافعى في الشرح (ولو شك في اصابة الجميع برأى النص والله اعلم) وفي قول مخرج  
انه لا يبرئ (اولي ضرب به مائة مرة لم يبرئ هذا) المذكور من العشكال أو المائة المشدودة لانه لم يضربه  
الامرة (اولا فارقك حتى استوفى حتى) منك (فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحتك) بخلاف ما اذا أمكنه  
(قلت) أخذ من الرافعى في الشرح (الصحيح لا يحتك اذا أمكنه اتباعه والله أعلم) لانه حلف  
على فعل نفسه فلا يحتك بفعل غيره والحنث مبنى على حنث المكروه الرجوح (وان فارقه) الحالف  
(أو وقف حتى ذهب) الغريم (وكانا ماشيين أو أبرأه) من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم  
(ثم فارقه) في المسئلتين (أو افلس) هو أى ظهر انه مفلس (ففارقه ليوسر) وفي المحرر الى ان يوسر  
(حنث) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الاوليين والاخيرة وانفويته في الثالثة البر باختباره  
ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاختيال وقيل لا حنث فيها نظرا الى تسمية الاختيال استيفاء  
(وان استوفى) حقه (وفارقه فوجدته ناقصا ان كان جنس حقه لكنه أرد أمته) لم يحتك (والا)  
أى وان لم يكن جنس حقه بان كان حقه الدراهم فخرج ما أخذته نكاسا أو دغشوشا (حنث عالم) به  
(وفي غيره) وهو الجاهل به (القولان) في حنث الناسى والجاهل اظهرهما لا ثم المفارقة المرتب  
علمها الحنث هي القاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لا رأى منكرا ارفعه الى القاضى  
فراى) ذلك (ويمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث ويحمل على قاضى البلد فان عزل)  
وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثانى أو الارتفاع الى قاض بترك كل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو الى  
القاضى فلان فراه) أى المنكر (ثم عزل) القاضى (فان نوى مادام قاضيا حنث ان أمكنه رفعه  
فتركه والا) أى وان لم يمكنه رفعه ارض أو غيره (فكده) (وإن لم ينو)  
مادام قاضيا برفع اليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضى باخباره برسول أو كتاب وان لم يكن  
معه صاحب المنكر

\* (فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد لنفسه أو غيره) \* بولاية أو وكالة (حنث ولا يحتك بعقد وكيله  
له أو لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحتك الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)  
في حنث (اولا ينكح حنث بعقد وكيله له لا بقبوله هو لغيره) لان الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بد  
له من تسمية الموكل (اولا يبيع مال زيه فباعه باذنه حنث والا) أى وان باعه من غير اذنه (فلا) حنث  
لفساد البيع وهو في الحلف منزى على الصحيح (اولا يهب له فأوجب له فلم يقبل لم يحتك) لعدم تمام العقد  
(وكذا ان قبل ولم يقبض) لا يحتك (في الاصح) لان مقصود الهبة من نقل الملك لم يحصل والثانى  
نظرا الى تمام العقد (ويحتك) الحالف لا يهب (بعمري ورقبي وصدقة) لانها انواع من الهبة مذكورة  
في بابها (لا اعارة ووصية ووقف) فليست من مسمى الهبة (أو لا يتصدق لم يحتك بهبة في الاصح)  
والثانى يحتك بها كعكسه وقال الاول الصدقة أخص من الهبة كما تقدم فلا يحتك بغيرها من الهبة

الحلف ثم فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قال القاضى فيما اذا حلف لا يبيع وجعل البلقينى مثله ما لو حلف لا يخرج الا باذنه  
وكان قد أذن قبل الحلف في الخروج



(قول) المتن بما اشتراه مع غيره قال العراقي تبع الشيخ لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمره والنصف الآخر شاعاً فالحكم كذلك (قوله) كالكف والكفين هذا قال التتوي رحمه الله أنه يشك كل على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمرة فأكله الواحدة (تممة) حلف لا يلبس هذا الثوب غسل خيطاً منه ثم لبسه فلا حنث (فرع) حلف لا يصلي خلفه فوجده يصلي اماماً في الجمعة وقد ضاق الوقت بمحل نظر يحتمل ان يصلي ويحنث ويحتمل انه يصلي ولا يحنث لانه ملجأ \* (كتاب النذر) \* (قوله) أو ان لم أخرج أو ان لم يكن الامر كما قلته لان اليقين اما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور (٢٤٥) كاليقين (قوله) فله على أو فعلى (قوله) وفي قول ما التزم لحديث من نذر أن يطبع الله

فليطبعه أي وكافي نذر التبرر ووجه الثالث انه أخذ شهما من نذر التبرر من حيث انه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى الجمع ولا الى التعطيل فوجب التحريم وانما خرج من حديث الوفاء بالنذر ليس به باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد من نفسه فان قصد التقرب لزمه ما التزم قولاً واحداً أقول سكنت عن حالة الاطلاق ويبغى أن تلحق بقصد المنع لانه الغالب من هذه الصيغة وتبادر منها (قوله) بان يلتزم الخ اعلم انه يقع عند القضاة الآن ان الانسان يشهد على نفسه بما نذر ان أحيا في الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلاناً كذا كان على القيام به بنظيره على وجه النذر وغرضه من هذا التحميل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما يلتزم وفيه عندي بحث من ثلاثة أوجه الأول انه شرطوا في نذر المجازاة حدود النعمة قال في شرح الروض بخلاف التسليم المستمرة كنظره من سجدات الشكر وقوله ان أحيا في الله معناه ان استمرت حياته وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة اثنان انما سمى به من النعم الحادثة لكن قد قرنه بالطالبة المانعة من لزوم خصوص الالتزام لكونها الجاهل والمنع

(أولاً) كل طعام اشتراه زيد لم يحنث بما اشتراه مع غيره (كهم وشركة) (وكذا) وقال من طعام اشتراه زيد لم يحنث بما ذكر (في الأصح) لان كل جزء منه مشترك والثاني قال بدخول من يصدق الاكل مما اشتراه زيد (ويحنث بما اشتراه سلباً) لانه نوع من الشراء (ولو اختلط ما اشتراه بمشترى غيره لم يحنث) بالاكل من المختلط (حتى يتيقن أكله من ماله) بان يأكل كثيراً كالكف والكفين بخلاف القليل كعشر حبات وعشرين حبة فيمكن ان يكون من مال الآخر (أولاً) بدخل دارا اشتراه زيد لم يحنث بدار أخذها (أي بعضها) (بشفعة) لان الأخذ بها لا يسمى شراء عرفاً

**\* (كتاب النذر) \***

بالجمعة (هو ضربان نذر الجاح) وغضب (كان كلمته) أي فلانا أو ان لم أخرج من البلد (فله على عتق أو صوم أو صلاة) (وفيه) اذا وجد المعلق عليه (كفارة يمين) لانه يشبه اليمين (وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء) وعلى الأول حمل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين (قلت الثالث أظهر) قاله في الروضة أيضاً ورجحه العراقيون) كما قاله الرافعي في الشرح والله أعلم قال ذلك ربح الأول البغوي والروائي وأبراهيم المروزي والموفق بن طاهر وغيرهم (ولو قل ان دخلت) النذر (فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته كفارة بالدخول) في الصورتين (ونذر تبرر بان يلتزم قربة ان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شئ مريضاً) أو ذهب عني كذا (فله على أو فعلى كذا) من صوم أو غيره (فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه قال صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطبع الله فليطعه رواه البخاري) (وان لم يعلقه شئ كله على صوم لزمه) ذلك (في الأظهر) واثنان لا لعدم العوض (ولا يصح نذر معصية) كشرب الخمر أو الزنا حديث مسلم لا نذر في معصية الله ولا واجب كالصوم أو صوم أول رمضان اذا لمعنى لا يحاييه بالنذر (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كقيام أو قعود (لم يلزمه) ان يفعل أو لا يترك روى أبو داود حديث لا نذر الا فيما اتبع به وجهه الله (بما كان ان خالف لزمه كفارة يمين على المخرج) في المذهب كما في المحرر وفي قول أو وجهه لا كفارة ويؤخذ ترجيحه من الروضة كصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية ان خوف ورجح فيه عدم اسكنارة ثم أحيل عليه نذر واجب ونذر المباح المذكور وفي شرح المذهب انصواب انه كفارة في اسئلة (ونذر صوم أي مباح نجيبها) مسارة الى براءة الذمة (فان قيد بتفريق أو موالاة وجب) دية (وإذا) أي ونعمة يذره (حراً) أي التفريق والولاء (وسنة معينة) كسنة كذا أو سنة من انقضاء ومن رتب شهر كذا (صامها) عن نذره الا ما ذكر في قوله (رافض) أي منها (لعيد) أي يوميه (واستريق) أي اياه ثلاثة نذر غير

٦٢ في مقدم على اقتضى الثالث في روضة عن الغزالي وقل ان طهر ابيع مستحقاً فله على كذا انه لا يصح قال الغزالي لا يقال الهبة قربة لا تقبل ليست قربة هي بل هو من المباح انتهى وانقرع المذكور من هذا نوادي فليتأمل وفي فتاوى القفال لو قال له على ان أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد ان صدقة لم يلزم وهو يؤيد مقننا ذكره في شرح الروض (قوله) ان حدثت نعمة فطهر طهره انه لا يشترط أن تكون تلك النعمة تادئة لخصم (قوله) نذر تجملها أي مأموعاً معارض معارض من جهاد أو شقة في سفر (قوله) بتفريق خاشعته ولو لم يعين مقدار التفريق وهو ظاهر (قوله) وأقضوا غير ذلك منها لا تصح عند التعيين فلهي أن لا تدخل عند الاطلاق



(قوله) فان شرط التتابع وجب قال الماوردي ولو بالتاليه سكن صحح الرافي ان تبة تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيما لو نذر اعتكاف شهر أقول  
لعله في غير المعين فلا تخالف (قوله) ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه خرج ما لو صامه عن نذر (٢٤٦) أو تطوع فانه لا يصح ويتقطع التتابع به

قطعا (قوله) أظهرهما لا يجب لك أن تقول قضاؤهما أولى من العيد ورمضان فستأمل (قوله) فيصوم كيف شاء أي إذا كان قد أطلق أملا لشرط التفريق فانه يلزمه كسلف نظيره (قوله) ان سبقت الكفارة قال ابن الرفعة انه اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لانه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه انتهى وهو محل توقف (قوله) وأضافه المصنف انه انتهى في انزركشي نقلا عن الفراء انه يجمع على اثنين واثني بحذف النون وقال انها في عبارة المصنف بفتح الياء ويجوز ان تسكن نحو أعطيت اقوس برية (قوله) لم يصح قبله كالأوجب بالشرع (قوله) صام آخره القياس صوم الاسبوع كله ولكن امتعوا من ذلك لان التسمية تكون مترددة لكن هذا قد يشكل بما لو نذر ان يصلي في ليلة القدر حيث قالوا يلزمه ايضاح تلك الصلاة في جميع ليالي القدر (قوله) وهو الجمعة ذهب نبيه الى أن الاسبوع الاحد وأطال في بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولا ان أول الايام الاحد وأول الجمعة السبت فيس وهو أحسنها وقد أيد كونه قول أحد بآن الاثنين سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع وكذا سمي الخميس لانه خامسه (قوله) وان كان هو الخ انظر كيف يصح نذر الجمعة مع ان صومه منفردا مكرره (قوله) وقيل يعقد يحتاج الاول الى جواب عما نذر بعض ركعة به يلزمه ركعة على ما في تكمة انزركشي ليكن الذي صومه غيره عدمه يلزم

قابلية للصوم لحرمة فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لانه غير قابل لصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لانه غير داخل فيه لم تقدم (وان افطرت بحيف ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لايامهما (في الاظهر) لانها غير قابلة للصوم (قلت) اخذ من الرافي في الشرح (الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله اعلم) لانها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (وان افطرت يوما بلا عذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة فان شرط التتابع وجب) استئنافها (في الاصح) وفاء بالشرط والثاني قل ذكره مع التعيين لغو (او غير معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضيها تباعا متصلة بآخر السنة) ليقى بنذره (ولا يقطع حيف) أي زمنه (وفي قضاؤه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم يشرطه) أي التتابع (لم يجب فيصوم كيف شاء) (او يوم الاثنين ابدأ لم يقض اثنان رمضان) اللازمة وهي اربعة لعدم دخولها في النذر ما تقدم (وكذا العيد والتشريق) الايام الخمسة لا يقضى اثنانها (في الاظهر) لما ذكرنا الثاني يقضيها لان مجيء الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف بترجيحه (فلولزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامهما ويقضى اثنانها) لنذره (وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول أظهر والله اعلم) ربحه في الروضة ايضا والرافي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة واهل نظر الى وقت الاداء والثاني الى وقت الوجوب \* تنبيه \* ذكر الجوهري في جمع اثنين اثنان وبه عبر في المحرر وغيره معرفا باللام واصله المصنف هنا حاد فأنونه وقال في شرح المهذب قول الشيخ اثنان رمضان صوابه اثنان بحذف النون انتهى وكان وجهه التبعية لحذفها من المفرد ووجهه اثباتها انها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على الحذف بقاء سكون الياء كما نقل عن ضبط المصنف في الموضعين (وتقضى) بالفوقاية (زمن حيف ونفاس) أي اثنانها (في الاظهر) ويؤخذ من الروضة كأصلها ترجيح عدم القضاء ولعل السكوت عن زيادته للعلم به من الزيادة السابقة ولو كان له إعادة غالبية لعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر (أو) نذر (يوما بعده لم يصم قبله) والصوم بعد قضاء (أو يوم من أسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن هو يوم قضاء) وان كان هو يوم أدء (ومن شرع في صوم نفل فنذر اتماه لزمه على الصحيح) والثاني لا يلزمه لانه نذر صوم بعض اليوم (وان نذر بعض يوم لم يعتد) نذره لانه غير معهود شرعا (وقيل) يعتد به (يلزمه يوم) أقر المعهود (أو يوم قدوم زيد فالأظهر ان اعتاده) والثاني قال لا يمكن الوفاء به لانه تباين بين الية المشترطة والتفاد لم يقدره قبل يومه وأجاب الاول بما كان العلم بقدمه قبل يومه فيثبت (فقد قدم ليلا أو يوم عيدا وفي رمضان ثلاثي عليه) لعدم قبول الاولين للصوم والثالث للصوم غيره (أو نهارا وهو مفطر أو صائم قضاء أو نذر واجب يوم آخر عن هذا) اقوات صومه (أو وهو صائم بخلافه كذا وقيل) لابل (يجب تنبيهه ويكفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدمه والصحيح انه من أول النهار (ولو قل ان قدم زيد فله على صوم اليوم التالي ليوم قدمه وان قدم عمر وفله على صوم أول خميس بعده) أي بعد قدمه (فقد ما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى الآخر) يوم

(قوله) أرى نذره روي كذا في نذرته وفي كلام الماوردي الخاق مثل هذا رمضان (فرع) لو كان (فصل)  
مفطر بخون ذوقه (قوله) رقيب يجب تنبيهه أي فلا تنسى نذره من الآن



\* (فصل نذر المشي الخ) \* (قوله) وجوب تيبانه قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذر ينحمل على ما ثبت له أصل في الشرع فنذر أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة حج أو عمرة فحمل النذر عليه انتهى (قوله) لا يجب ذلك الظاهر أن مرجع الإشارة الحج والعمرة وأما الاتيان فواجب (٢٤٧) ويحتمل عدمه أيضا (قوله) وان نذر المشي أو ان يحج ولو في حجة الاسلام (قوله) وجوب

المشي أي لانه جعله وصفا في العبادة كما لو نذر أن يصلي قائما (قوله) فان كان قال أيج ماشيا من حيث يحرم مثله عكسه (قوله) أو قبله قال ان ركشي من تفقعه أو بعده (قوله) وإني أخيه تعلم انه يحزى قطعا (قوله) فصل قاعدة الحج وأجواب ان الصلاة لا تصح بل بال بخلاف الحج أشار إليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لترفيه بتركها أي المحرم اذا تطيب (قوله) وجب القضاء كما لو نذر الصوم سنة معينة فذاطر فيها عذر انرض قلبه الزركشي قل وحكي الأمام تخريجهم عن الخلاف في اني عرها قال أعني الزركشي وأما في العذر فكيف في حجة الاسلام اذا ساءت عنيف في أول سني الامكن ويفارق المرض لا اختصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض هذا هو النص وخرج ابن سريج قوله انه يجب ثياب النذر أو سعة من واجب الشرع قل وسنة المرض مفيدة بما عدا الحرام بخلاف سنة العذر (قوله) أو عذر أو عبارة أو روضة أو منعه عذر أو سلطان وحده انتهى وبه تعلم ان سرق من المنع وانحصر أي المراد منع أن يتحصن وحده وبالجملة منع العام له وغيره (قوله) فان كان مريضا أي ولم يحرم (قوله) هذا أي ما ذكر في شرح حوالته نعم عذر في روضة في مسألة المرض بالذهب انتهى تطعيه بجهور قل وحكي انه لا يفسد تحريمه على

\* (فصل) \* اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) ناويا للكعبة (أو تيبانه فالذهب وجوب اتيانه بحج أو عمرة) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على الجائر والأول يحمله على الواجب وان لم ينو الكعبة فقليل يحمله عليها والأصح لا يصح نذره (فان نذر الاتيان لم يلزمه مشي) فله الركوب (وان نذر المشي أو ان يحج أو يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشي) والثاني له الركوب (فان كان قال أيج ماشيا من حيث يحرم) من الميقات أو قبله (وان قال أمشي الى بيت الله تعالى فن ديرة أهله) يمشي (في الأصح) والثاني يمشي من حيث يحرم (واذا أوجبا المشي فركب لعذر اجزأ وعليه دم في الظاهر) لتركه الواجب والثاني لادم عليه كما لو نذر الصلاة قائما فصل قاعدة العجزة لا شيء عليه (أو بلا عذر اجزأه على المشهور) لانه لم يترك الاهية التزمها (وعليه دم) لترفيه بتركها والثاني لا يجوز لانه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المسئلة شاة وفي قول بدنة وجوب المشي فيما ذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التخللين وقيل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافعي والقياس انه اذا كان يتردد في خلال النسك لغرض تجارة وغيرها فله ان يركب ولم يذكره وسكت عليه في الروضة (ومن نذر حجا أو عمرة لزمه فعله بنفسه) ان كان صحيحا (فان كان معصوبا باستناب) كما في حجة الاسلام (ويستحب تعجيله في أول زمن الامكن) مبادرة الى براءة الذمة (فان تمكن فاخر فاج من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجة الاسلام وان نذر الحج عامه وأمكنه لزمه فيه (فان منعه مرض) بعد الاحرام (وجب القضاء أو عذر) أو سلطان أو بدين لا يقدر على وفائه (فلا قضاء) (في الظاهر) أو صده عذر أو سلطان بعد ما حرمه قل الأمام أو امتنع عليه الاحرام للعذر فلا قضاء على النص وخرج ابن سريج قوله لا بوجوبه وحكي الا امام هذا الخلاف في المرض وان لم يمكنه في العام قال في التتمة بان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد رقة وكان الطريق مخوفا لا يتأقن للأحاد سلوكه فلا قضاء عليه لان المنذور حج في ثلاث السنة ولم يقدر عليه كما لا تستقر حجة الاسلام والحالة هذه غذا ما في الروضة كأصلها في المسئلة (أو) نذر (صلاة أو صوم أو في وقت فنه مرض أو عذر أو وجب القضاء) لتعين الفعل في وقت (أو) سر (هدى) كأن قال لله على أن أهدي هذا التوب أو الشاة الى مكة (لزمه حمله الى مكة وان تصدق به) بعد الحج ما يذبح منه (على من بها) من الفقراء أو المساكين (أو) نذر (ان تصدق على أهل بلد معين لزمه) سواء مكة وغيرها (أو) نذر (صوم في بلد معين) فيه الصوم في غيره سواء عيب مكة أم غيرها (وكذا صلاة) نذر في مكان لم يتعين (الا استحجم احرام) فيتعين (وفي قول ومسجد ادم) والا قصي قلت اخذ من الرافعي في اشرح (الا ظهر تعينهما كالمسجد احرام والله أعلم) في شترائه الثلاثة في عظم الفضيلة وتطر العول الآخراي أهم لانه يتعلق بهما نسب بخلاف الأول وعنى التعين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويتوهم أحدهما مقام الآخر في أحد وجهين وصح في الروضة زيادة أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون عكسه كما لا يخفى في نذر الاعتكاف وتقدم في كونه حديثا شيخين

الخلاف في العذر وانتهى وقد أشار إليه في المتن حيث لم يجب فيه خلاذ (قوله) ان مكة قل ان ركشي أو اطلق (قوله) وكذا صلاة فرق ابن اربعة بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن أشار عهده منه انظر الى زمن الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة في زمن معين فلهما الى مكان معين قال ولا يشك على السرق لزوم الاعتكاف بالبدن ولا اشار عطفه الى أمكنة مخصوصه بخلاف الصلاة انتهى وعلم ان حكم الاعتكاف في نذره في المساجد كالصلاة على اراح



(قوله) بخلاف عكسه (فائدة) لو قال بصيغة العموم لله على أن أصلي النوافل فأشألم ينقذ لانت فيه ابطال رخصة الشرع كذا أنه عليه ابراهيم المر وروذى كعامة الاصحاب وقال البغوى والقاضى ينقذ (٢٤٨) (قول المتن) أو طول قراءة الصلاة الخ

لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وحديث الامام أحمد صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى (أو) نذر (صوم مطلقا فيوم) لانه أقل ما يفرد بالصوم (أو) أياما ثلاثة ذكره الامام (أو) نذر (صدقة فيما) أى بأى شئ (كن) مما يتول كذا انقودونه (أو) نذر (صلاة فركتان) أقل واجب منها (وفى قول) ركعة) أقل جائز منها (فعلى الاول يجب القيام فمما مع القدرة) عليه (وعلى الثانى لا) يجب فيما يأتي به (أو) نذر (عتق فاعلى الاول) انبنى على واجب الشرع عليه (رقبة كفارة) بأن تكون مؤمنة سلمية من العيب (وعلى الثانى) البنى على حائز الشرع عليه (رقبة) فتصدق بكافرة معنة (قلت الثانى هنا أظهر والله أعلم) رجحه فى الروضة أيضا (أو) نذر (عتق كافرة معنة) اجزأت كاملة فان عين ناقصة تعينت لتعلق النذر بالعين (أو) نذر (صلاة فأشألم يجزأ عدا بخلاف عكسه) أى نذر الصلاة فأعدا فتجوز قائما (أو) نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معنة أو الجماعة لزمه) ماذكر لانه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة) لمريض (وتشيع جنازة والسلام) لان الشارع رغب فيها فهى كالعبادة والثانى قال ليست على وضعها

قال فى شرح الروض بشرط أن لا ينذر فيه ترك التطويل (قول المتن) لزمه لو خالف سقط عنه النذر لانه ترك الوصف المترم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها واعلم أن صحة نذر تطويل القراءة والجماعة محله فى الفرائض قال البلقينى ولا يلزم النذر فى النوافل وان شرعت الجماعة فيها (قوله) والثانى قال الخ (تمة) لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال ان شفى الله مريضى فله على ان تصدق بدينار فشى جاز دفعه اليه اذا كل فقيرا ولا تترمه نفقته \* (كتاب القضاء) \*

### \* (كتاب القضاء) \*

أى الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) فى حق الصالحين له فى الناحية فيولى الامام فيها أحدهم ليعتد به (فان تعين) له فيها واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) وقبوله اذا وليه (والا) أى وان لم يتعين له واحد فى الناحية بان كان معه غيره (فان كان غيره اصلح وكان) أى الاصلح (يتولاه) أى يرضى بتوليته (فلم يفضل) وهو غير الاصلح (القبول وقيل لا) ويحرم طلبه وتوليته (و) على الاول (يكراه طلبه وقيل يحرم) والفاضل يندب له القبول وقيل يلزمه ويستحب له الطلب وان كان الاصلح لا يتولى فهو كالمعدوم (وان كان) غيره (مثله فله القبول ويندب) له (الطلب ان كان حاملا برجوه به نشر العلم أو) كان (محتاجا الى الرزق) ويحصل به من بيت المال (والا) أى وان لم يكن حاملا ولا محتاجا الى الرزق (فالاولى) له (تركه قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) والثانى هما خلاف الاولى (والاعتبار فى التعيين وعدمه بالناحية) كما تقدم أخذنا من هنا (وشرط القاضى) أى من يولى قاضيا (مسلم مكلف) أى بالغ عاقل (حرز كعدل سميع بصير ناطق كف) فلا يولاه رقيق وامرأة وفاسق لنقصهم ولا أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالحكام) هو متعلق الاجتهاد (وخاصه وعامه) ومطلقه ومقيده (ومحله ومبينه وناسخه ونسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الأحاد (واستصل والمرسل) أى غير متصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخاص على العام المعارض له والمقتيد على المطبق والناسخ والمتصل والقوى (ولسان العرب لغة ونحوها) أقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا) فلا يخالفهم فى اجتهادهم (والقياس بأنواعه) الاولى والمساوى والادون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على أكاه فى التحريم فهما وقياس التفاح على البر فى باب الربا يجمع الطعم المشتل عليه مع القوت والكيل البر

أصله قضى من قضيت قلبت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا تطهار حكم الشرع فى الواقعة من مطاع واحترز بالطاع عن المفتى واعترض والوجه انه الزام بمن له فى الوقائع الخاصة بحكم الشرع لمعين أو غيره تخرج بالالزام المفتى وبالنسبة العامة ومن ثم كان الحكم بنبوت الهلال مجرد ثبوت لان الحكم على عام غير ممكن قال الغزالى وهو أفضل من الجهاد (قوله) فيولى الامام الخ أى وجوب عين عليه \* نبيه \* اعتبر الاصحاب بين المفتين قدر مسافة انقصر قال الزركشى فينبغى أن يكون هنا كذلك وذكر الامام انه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن انقاضى ونقله شرح ميرزا وبانى عن الاصطخرى (قول المتن) ويكره الخ يجب فرضه فم لو كان هنا من هو حامل أو يرجو الرزق (قول المتن) عدل هو معن عن الاسلام (قول



(قول المتن) فان تعذر الى آخره قضيته انه مع عدم اعتذاره لا ينفذ قضاؤه اذا ولاه وقضية العلة النفوذ (قاعدة) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذي ينفذ للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة طاهر الا بالهنا \* تنبيه \* لو علم من نفسه الفسق وخفي حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولا يثبت من دى الشوكة (٢٤٩) ولا غيره قال الزركشي وقاضي القضاة اذا ولي من ليس أهلا من النسقة وغيرهم لا تصح

توليته (قول المتن) له شوكة مثله غيره فيما يظهر لان الغرض تعذر الشروط (قول المتن) كالتقاضى قال الراغبى لودعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الاصل (قول المتن) في غير حادثة أى بخلاف حدود الله تعالى لان مناط الحكم رضى المستحق وهو متقود فيه قال ابن الرفعة ولا يجزى عنها متقدم من ولاية غيراته هل للضرورة تفقد العلة وهي ولاية دى الشوكة (قول المتن) جاز دليله تحاكمهم وأبى بن كعب الى زيد بن ثابت وعثمان وطخمة الى جبير بن مطعم ولم يخافوا فكان اجابا عن الله عنهم (قول المتن) وفي قول لا يجوز أى لانه يؤدى الى اختلال أمر الحكم وقصور نظره والاقتداء عندهم (قوله) و تنعير فيه بقيل صحيح أى لان المراد به الطريقة غاية الامر ان شق منه ما سادخل فيما قبله لم يتعرض له (قول المتن) وكذا ان لم يخص قال الشيخ أبو عمر واستأضى والامم واذ أرسلنا لخصم نجاب من سبق راعبه فان جماعة أقرع بينهما \* فرع \* ولاهما ولم يصح عن تميم بن غيره مع وحمل على الاستقلال ولا كذا نظير من توصيين و ترقى ان توصيين لو شرط اجتماعهما على العمل صح بخلاف هذا وقضية ترقى ان او كيلين كوصيين ثم استثنى تبارك موسى ارضنا من شئت لم يمسسنا ولا عهدنا صح ولم ينفذ عن توصيين موسى كيصح و ترقى ان توصيين موصية اوصى حتى يصير الوصى به يرضى عنه

(فان تعذر جمع هذه الشروط) في رجل (قولى سلطان له شوكة فاسقا أو مقلدا نفذ) بالمجعة (قضاؤه للضرورة) لثلاث تعطل مصالح الناس قاله في الوسيط تفقها قال في الروضة كأصلها وهذا حسن (ويندب للامام اذا ولي قاضيا أن يأذن له في الاستخلاف) اعانه له (فان نهاه) عنه (لم يستخلف) ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه (فان اطلق) توليته فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف) فيما لا يقدر عليه (لحاجته اليه لا) في (غيره) أى ما يقدر عليه (في الاصح) والقادر على ما عليه لا يستخلف فيه في الاصح أيضا والثاني في المسئلتين يختلف كالامام بجامع النظر في المصالح العامة ولو أدن الامام له في الاستخلاف قطع ابن كعب بأنه يستخلف في المقدور عليه كغيره وقال الراغبى القياس محيى الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتخليف وسماع بن عتبة قطع القفال يجوز له وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى اطلاق الاكثر كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالتقاضى) أى كشرط المتقدم (الا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بن عتبة فيكفى علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا (أو واجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلدا) بكسر هاء حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن بشرط عليه خلافه) أى خلاف الحكم باجتهاده أو واجتهاد مقلده وقضية ذلك أنه لو شرط له يصح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم تصح توليته (ولو حكم) بتبديد الكاف (خصمان رجلا في غير حادثة تعالى جاز مطلقا) على التفصيل الآتى (بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز) مطلقا (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص) الجواز (بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما) كاللعان و حد القذف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة حاكية لقولين في ذلك والمنع منه اذا اخل فيما قبل والجواز منها اذا غلب عليه فاقصر عليه والتعبير فيه بقيل صحيح ولا يجزى التحكيم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) أى المحكم (الا على راض به فلا يكفي رضى قاتل) بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لابد من رضاهم به (وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضى بعد الحكم في الاظهر) والثاني بشرط كقبول الحكم (ولو نصب) الامام (قاضيين ببلد وخص كلا) منهما (بمكان) منه (اوزمن أو نوع) كالأموال أو النساء والفروج (جاز وكذا ان لم يخص) بما ذكر بل عمم ولا يتهم مكانا وزمانا واحدة فانه يجوز (في الاصح) كالوكيلين والوصيين (الا ان بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يتبع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كالا مام لا يتعبد

\* (فصل) \* اذا (جن قاص أو انحى عليه أو ذهب أهلية اجتهاده وضبطه بغفلة أو سبأه لم ينعزله حكمه) في حال محاذ كرويه عزله به على الاصح الآتى (وكذا اوفسق) لم ينفذ حكمه (في الاصح) انما ينفذ كالا مام و ترقى ان يحدوث الفسق في حق الامم دون القاضي (فان زالت) هذه الاحوال لم تعذر ولا يثبت في الاصح) والثاني تعود من غير استثناء توبة (وللامام عزل قاض ظهر منه خس أو لم يظهر وهناك) أى في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين قسمة والافس) أى وان لم يكن في عزله به مصلحة فليس له عزله (ليكن ينفذ العزل في الاصح) نطاعة السلطان والثاني

٦٣ \* (فصل جن قاص الح) \* (قول المتن) لم ينفذ عبر به اذا دون ان تعزله ايلا ثم حكاية الخلاف في القول الآتى (قول المتن) ظهر منه خذل عزله النبي صلى الله عليه وسلم امام قوم يصدق في القبلة وقال لا تصل بهم بعددنا ألدروا دأبوا دأرد (قول) لكن ينفذ اعزل أى والامم آثم



(قوله) والثاني ينظر الخ كافي تعليق الطلاق على قراءة الكتاب وفرق بأن تفاصيل الصفات مرعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه عرفاً  
 الاعلام ولو راعى الامام غير الاعلام عندنا وقضية هذا الفرق انه لو أعلم رجلاً أن يقول الامام في هذا العزل (قول المتن) في شغل معين  
 نظر هل يقال في هذا العزل لا يبلوغ الخبر كالعام أم لا (قوله) زوال كلامه والمختب (٢٥٠) ونالطرا لجيش ووكيل بيت المال وما

أشبه ذلك (قول المتن) ولا يقبل الى  
 آخره أي لانه غير قادر على الانشاء فلا  
 يقدر على الاقرار (قول المتن) جائز  
 لحكم قيل هو تأكيد (قول المتن) ويقبل  
 قوله خلافاً لما لا حيث قال لا يقبل الا  
 سنة نسا القياس على ولي البكر وأجاب  
 أن فرق بوفور الشفقة \* فرع \* لو ولاه  
 قاص قضاء بلد وولاه آخر قضاء بلد  
 آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في  
 بلد من أهل البلدة الأخرى الظاهر  
 لأن مستنبه في البلد الذي هو فيه عاجز  
 عن ذلك (قول المتن) في غير محل ولايته  
 ينبغى أن يكون ضابط ذلك في البلد  
 لوصل الى حد تقصر فيه الصلاة (قوله)  
 أي على سبيل الرشوة يقتضى ان المدعى  
 به نفس الرشوة المأخوذة (قول المتن)  
 أحضر أي ولو وكل كفى (قول المتن)  
 بعدين قال ابن الرفعة وهو يعلم ذلك وانه  
 لا يجوز وأنا أطلبه بالغرم أقول انظر  
 ذلك مع قول المناج ولم يذكره (قول  
 المتن) وقيل لا أي لانه كان أمين الشرع  
 والظاهر من أحكام القضاة مضياً على  
 الصحة ومنصبه بيسان عن الابتدال  
 بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا  
 كذلك مسألة الرشوة لانه يسهل على  
 المدعى اقامة البينة على الحكم لانه يقع  
 ظاهراً بخلاف أخذ المال ثم معنى البينة  
 اقامتها ليتبين الحالك الحال كي يحضره  
 على بصيرة ولا يغنى ذلك عن اعادتها بعد  
 ذلك (قوله) كالودع وسائر الامناء الخ

لا ينفذ لا تنفأ المصلحة فيه وقوله مثله كذا دونه وقوله وفي عزله الى آخره قيد في مثله ودونه المصالحين  
 للقضاء وان لم يكن ثم من يصلح لقضاء غيره لا يجوز عزله فلو عزل لم يعزل (والمذهب أنه لا يعزل قبل بلوغه  
 خبر عزله) وفي قول من الطريق الثاني أنه يعزل كأرجح القولين في الوكيل والفرق بينهما على الاول  
 عظم الضرر في نقض القضية دون تصرفات الوكيل (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت  
 معزول قسراً تعزله وكذا ان قرئ عليه في الاصح) نظراً الى أن الغرض اعلامه بصورة الحال  
 لا قراءته بنفسه والثاني ينظر الى صورة اللفظ (وينعزل بموته) أي القاضي (وانعزله من اذنه  
 في شغل معين كبيع مال ميت) وغائب (والاصح انعزال نائبه المطلق) بما ذكر (ان لم يؤذن له  
 في استخلاف أو) ان (قيل) له (استخلف عن نفسه أو اطلق) له الاستخلاف (فان قيل)  
 له (استخلف عنى فلا) يعزل الخليفة بما ذكر والثاني الانعزال مطلقاً والثالث عدمه مطلقاً رعاية  
 لمصلحة الناس (ولا يعزل قاض) ووال (بموت الامام) وانعزله لشدة الضرر في تعطيل الحوادث  
 (ولا ناظر بنمو وقف بموت قاض وانعزاله) لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا يقبل قوله بعد انعزاله  
 حكمت بكذا) وانما يثبت حكمه بانبيته (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد  
 على فعل نفسه والى ان يقبل اذا يجزى شهادة نفعاً الى نفسه ولا يدفع ضرراً (أو بحكم حاكم جائزاً الحكم  
 قبلت في الاصح) والثاني المنع لانه قد يرد فعل نفسه فان بين غيره قبلت (ويقبل قوله قبل عزله  
 حكمت بكذا وان كان في غير محل ولايته فكذلك معزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)  
 أي ذكر لقاضي (أنه أخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في المحرر وغيره والراء مثله (أو شهادة  
 عشرين مثلاً) أي أو غيره مما من لا تقبل شهادته ودفعه الى المدعى (أحضر وفصلت خصومتها  
 وان قال حكم بعدين ولم يذكره مالا أحضر وقيل لا حتى تقوم بينة بدعواه) قال في المحرر ورجحه  
 مرجحون وفي الشرح انه أصح عند البغوي والاول أصح عند الروياني وغيره وخزم في أصل الروضة  
 بتعجيله (فان حضر) على الوجهين وادعى عليه (وأنا كرم صدق بلايين في الاصح) لانه أمين  
 الشرع فيصان منصبه عن التحليف والابتدال بالنازعات (قلت الاصح يمين والله أعلم) كالودع  
 وسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة وفي المحرر والشرح أن الاول أحسن وفي الروضة كأصلها  
 أنه أصح عند الشيخ أبي عاصم والغوى وأن الثاني أصح عند العراقيين والروياني (ولو ادعى على قاض  
 جور في حكم لم يسمع) ذلك لانه أمين شرعاً (ويشترط بينة) به فلا يحلف فيه (وان لم يتعلق) ما يدعى  
 به عليه (بحكمه حكم بينهما) فيه (خليفته أو غيره) أي قاض آخر

\* (فصل) في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام لمن يوليه) القضاء ببلد كتابه وبما يحتاج  
 اليه فيه لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن خزم لما بعثه الى اليمن رواه اصحاب السنن وفيه الزكاة  
 والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي المكتوب (شاهدين يخرجان معه الى البلد) بعد أو قرب  
 (يخبران بالحال) من التولية وغيرها ويكفي اخبارهما من غير كتاب (وتكفي الاستفاضة) بها  
 (في الاصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية عقد والعقد لا تثبت بالاستفاضة ثم منهم من

أطلقها

ولعموم حديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحجة الزر كشي رحمه الله تعالى  
 \* (فصل) ليكتب الامام الخ \* (قوله) أي ان يكتب ولذا قل في التنبيه ويشهد على التولية



(قول المتن) لا مجرد كتاب ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب انه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا اخبر من يثق به انه خط المفتي أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يجيء هنا مثله (قول المتن) فعلى خصمه حجة قبل هذا مشكل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة (٢٥١) (قول المتن) وكتبا كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعلى وعاوية

أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتقييد كدال عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكفي (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكفي لبعد الجرأة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلية (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر حين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة قال الاصحاب فان تعسر يوم الاثنين فالجئس والا فالسبت (وينزل وسط البلد) بفتح السين ليتساوى أهله في القرب منه (وينظر أولاً في أهل الحبس) لانه عذاب (فن قال حبست بحق اداه) فيه (أو ظلمنا فعلى خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تقم (فان كان) خصمه (غائباً كتب اليه ليحضر) عاجلاً فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الاصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة ثبوتها بالبينه (وعن حاله وتصرفه فن وجده) مستقيم الحال قوياً أقره أو (فاسقاً أخذ المال منه أو ضعيفاً) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده جمعين ويتخذ) بالهمزة (مركباً) بالزاي للحاجة اليه وسبباً في شرطه في أواخر الباب (وكتبا) لما ذكر (ويشترط كونه مسلماً عدلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالباً (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجماً) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرفه القاضي لغته من خصم أو شاهد (وشرطه عدالة وحرية وعدد) كالشاهد وان كان الحق مما ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته مثل ذلك واشترط الامم والبغوى رجلين ويكفي في الزنا رجلان وفي قول يشترط أربعة (والاصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسمها على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج الى معانية وإشارة بخلاف الشهادة (و) الاصح (اشتراط عدد في اسماع قاض به مسم) كالمترجم والثاني لا يشترط لأن السمع لو غير انكر عليه الخصم والحاضر ون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الاصح وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضاً في الاصح وليجوز الخلاف في لفظ الشهادة والحرية مع بعده في المترجم ويشبه أن يكفي باسماع رجل وامرأتين في المال كما في المترجم وأجاب في الوسيط بان اسماع الخصم الاصح ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لانه اخبار محض (وبتحذرة) بالمهملة (للتأديب وسجننا) داء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسحاً) أي واسعاً لا يتأذى بضيقه الحاضرون (بارزاً) أي ظاهر البعرة من براه (مصوناً من أذى حر وبرد) وريح وغبار ودخان (الاتصاف بالوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون داراً (لامسجداً) فيكره اتخاذه مجلساً للحكم في الاصح صوناً له عن ارتفاع الاصوات والغط الواقعين بجلوس القضاء عادة ولولا اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها (وبكره) أن يقضي في حال غضب وجوع وشبع مفترطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض مؤلم وخوف مزعج (وبندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بتمه ولا يكون له وكيل معروف) لئلا يجابى (فان اهدى اليه

أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتقييد كدال عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكفي (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكفي لبعد الجرأة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلية (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر حين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة قال الاصحاب فان تعسر يوم الاثنين فالجئس والا فالسبت (وينزل وسط البلد) بفتح السين ليتساوى أهله في القرب منه (وينظر أولاً في أهل الحبس) لانه عذاب (فن قال حبست بحق اداه) فيه (أو ظلمنا فعلى خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تقم (فان كان) خصمه (غائباً كتب اليه ليحضر) عاجلاً فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الاصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة ثبوتها بالبينه (وعن حاله وتصرفه فن وجده) مستقيم الحال قوياً أقره أو (فاسقاً أخذ المال منه أو ضعيفاً) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده جمعين ويتخذ) بالهمزة (مركباً) بالزاي للحاجة اليه وسبباً في شرطه في أواخر الباب (وكتبا) لما ذكر (ويشترط كونه مسلماً عدلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالباً (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجماً) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرفه القاضي لغته من خصم أو شاهد (وشرطه عدالة وحرية وعدد) كالشاهد وان كان الحق مما ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته مثل ذلك واشترط الامم والبغوى رجلين ويكفي في الزنا رجلان وفي قول يشترط أربعة (والاصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسمها على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج الى معانية وإشارة بخلاف الشهادة (و) الاصح (اشتراط عدد في اسماع قاض به مسم) كالمترجم والثاني لا يشترط لأن السمع لو غير انكر عليه الخصم والحاضر ون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الاصح وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضاً في الاصح وليجوز الخلاف في لفظ الشهادة والحرية مع بعده في المترجم ويشبه أن يكفي باسماع رجل وامرأتين في المال كما في المترجم وأجاب في الوسيط بان اسماع الخصم الاصح ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لانه اخبار محض (وبتحذرة) بالمهملة (للتأديب وسجننا) داء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسحاً) أي واسعاً لا يتأذى بضيقه الحاضرون (بارزاً) أي ظاهر البعرة من براه (مصوناً من أذى حر وبرد) وريح وغبار ودخان (الاتصاف بالوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون داراً (لامسجداً) فيكره اتخاذه مجلساً للحكم في الاصح صوناً له عن ارتفاع الاصوات والغط الواقعين بجلوس القضاء عادة ولولا اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها (وبكره) أن يقضي في حال غضب وجوع وشبع مفترطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض مؤلم وخوف مزعج (وبندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بتمه ولا يكون له وكيل معروف) لئلا يجابى (فان اهدى اليه

اتفقت الخ هو يفهم من التعبير بالاتخاذ (قول المتن) في حال غضب أي ويفقد نقصة ازبيرا شهورة (قول المتن) الفقهاء أي ورواد دينه يدانل استشارته صلى الله عليه وسلم لغيرة (قوله) ومشاورتهم الخ روى أبو داود الاستشارة معان والمستشارة مؤتمن



(قول المتن) وكذا أصله وفرعه أي حتى في سماع الدعوى والبينة ويجوز أن وجهه وصديقه وفي التهذيب يجوز أن يحلف ابنه على خلو ذمته  
لأنه ليس حكمه (قوله) والثاني ينفذ الخ لعموم أدلة القضاء بين الناس ولأنه أسير البيعة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضا  
وتقبل يجوز كالبيع (قول المتن) نص الكتاب المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أي (٢٥٢) ولو آحادا (قول المتن) أو الأجماع

النقض بخالفه الأجماع بالأجماع والباقي  
في معناه كتب عمر إلى أبي موسى لا يمنعك  
قضاء قضيتك بالأمس ثم راجعت في نفسك  
وهديت لرشدك أن تنقضه فإن الحق  
لا يقض والرجوع إلى الحق خير من  
انتمادي في الباطل (قول المتن) نقضه  
يجب عليه التسجيل بذلك أن كان قد  
يجل بالحكم والافسح (قول المتن)  
لا باطنا خلافاً لا في حذو حيث نقضه  
باطناً وأبى للشهود له النوط (قوله) عند  
جماعة منهم البغوي ونقضه القاضي والامام  
عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل  
لشافعي الأخذ بشعبة الجوار إذا حكم  
الحنفي لكن وقع للرافعي هنا أنه قال إن قلنا  
المصيب واحد لم ينفذ باطنا ولا ينفذ  
بنيته \* محل النفوذ الأحكام التي  
لا تنقض أشار إليه الماوردي وابن عبد  
السلام قال الزركشي لكن قضية  
إطلاقهم النفوذ سواء الذي يقض والذي  
لا يقض (قول المتن) بخلاف علمه  
قال الزركشي المراد به هنا اليقين بخلاف  
ما يأتي في القضاء بعلمه قيل الصواب أن  
يقول بما يعلم بخلافه لأنه إذا شهد عند  
البينة بشئ لم يعلم بحكمه أو يصدق أنه  
قضى بخلاف علمه ورده البلقيني بأنه في  
هذه إما يقضي بما شهد به الشهود لا  
بصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما يعلم  
خلافه فالعبارتان متويتان (قوله)  
ولا يقضي الخ أي ولا يقضي بخلافها (قول  
المتن) أنه يقضي بعلمه توقف جماعة في

من له خصومة) أو غيره (ولم يهد قبل ولايته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الميل  
إليه في الثانية في محل ولايته سبها العن ظاهراً ولا يحرم في غير محل ولايته كما في الروضة وأصلها  
(وإن كن يهدى) قبل ولايته (ولا خصومة) أنه (جاز) قبولها إذا كانت (بقدر العادة) والأولى أن يشيب  
عليها) وإن زادت على العادة حرم قبولها (ولا ينفذ حكمه) أي القاضي (لنفسه ورقبته  
وشريكه في المشترك وكذا أصله وفرعه) ورفيق كل منهما وشريكه في المشترك (على الصحيح) والثاني  
ينفذ حكمه لهم بالبينة ولا ينفذ بعلمه قطعاً وينفذ حكمه على المذكورين معه (وبحكم له ولهؤلاء)  
إذا وقع لكل منهما خصومة (الامام أو قاض آخر وكذا نائبه على الصحيح) والثاني ينزله منزلة (وإذا أقر  
المدعى عليه أو نكل فحلف المدعى وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه) أي المدعى  
بعدمه يكون (أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه) ماذكر (أو أن يكتب له) في قرطاس أحضره  
(محضر بما جرى من غير حكم أو بمجلا بمحكم) به (استحب أجابته وقيل يجب) كالأشهاد وافرقت  
الأول بأن الكتابة لا تثبت حتماً بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما له والاخرى تحفظ  
في ديوان الحكم) ويكتب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) القاضي (باجتهاد ثم بان)  
حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة أو الأجماع أو قياس جلي نقضه هو وغيره لا) قياس (خفي)  
فلا يقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقل  
لهما أف بجامع الأيذاء ومن الخفي قياس الارز على البر في باب الربا بعلة الطعم (والقضاء) فيما  
باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهر الباطن) فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدل  
لم يحصل بحكمه الحل بالظنا سواء المال والنكاح وغيرهما وباطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق  
عليه بين المجتهدين ينفذ القضاء بعلمه باطناً أيضاً وكذا في المختلف فيه في الأصح عند جماعة والثاني  
لا والثالث ينفذ باطناً معتقده دون غيره وعليهما لا محل للشافعي الأخذ بحكم الحنفى بشعبة الجوار  
(ولا يقضي) القاضي (بخلاف علمه بالأجماع) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه مما ادعاه وأقام  
به بيته أو أن المدعى قتله وقامت به بيته حتى فلا يقضي بالبينة فيما ذكر (والأظهر أنه يقضي بعلمه) كأن  
رأى المدعى عليه اقترض من المدعى ما ادعى به أو سمعه يقر به وأنكره هو ذلك فيقضي به عليه مصرحاً  
بأنه يعلم ذلك والثاني علة بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) لتدب الستر في أسبابها وشمل غير  
المستثنى القصاص وحبس القذف فيقضي فيما يعلمه كالمال وفي قول لا لأن العقوبة يسعى في دفعها  
ولا يوسع فيها) ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل  
به ولم يشهد حتى يتذكر) لا مكان التزوير ومما يشبه الخط (وفيها) أي العمل والشهادة (وجه  
في ورقة مصونة عندهما) أي عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والوثوق (وله  
الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على خط مورثه إذا وثق بخطه وأماتته) نقضه في الروضة  
كأصلها عن الأصحاب وفيها عن الشافعي لا يجوز له الحلف على ذلك اعتماداً على خط نفسه حتى

الفاصول الذي نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله (قول المتن) إلا في حدود الله بحسب  
الزركشي استثناء الردة (قول المتن) لم يعمل به أي بخلاف غيره فانه يعمل بالحكم ما لم يصرح الأول بأنه نكاح (قوله) وله الحلف الخ احتج ابن دقيق  
نعبد على جوار المين بغلبة الظن بحلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر عليه (قوله) من الشامل الخ الفرق  
عني هذا أن التذكر كن في خط نفسه ولو رأى حط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جاز له الحلف



\* (فصل ليسوا إلخ) \* (قوله) والثاني يسوى بينهما أى لعموم الأهر بالتسوية فى غيره (قول المتن) وإن يقول قال فى التنبيه لأن الدعوى تضمن سؤال المدعى طلب الجواب (٢٥٣) (قوله) أونسى إلخ لوزاد عدم التمسك بنسيان ولا غلطاً لظاهر القبول أيضاً (قوله) شد والرجال

تتمد كروسياتي في كتاب الدعوى جواز الحلف على البت بظن مؤكّد يعتمد خطه أو خط أبيه وفي  
الروضة كأصلها نحوه (والصحيح جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء  
سلفا وخلفا والثاني النعم كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية

\* (فصل لیسو) \* القاضی وجوباً وقیل استحباباً (بین الخصمین فی دخول علیه) بأن یأذن لهما  
 فیہ (وقیام لهما) ونظر الیہما (واستماع) لکلامہما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام)  
 منہما (ومجلس) بأن یجلسا ما ان کان اثر یفین بین یدیه أو أحدهما عن یمینہ والآخر عن شمالہ  
 وكذا سائر أنواع الاکرام فلا یخص أحدهما بشئ منہا (والاصح رفع مسلم علی ذمی فیہ) أي المجلس  
 بان یجلس المسلم أقرب الی القاضی كما یجلس علی رضی اللہ عنہ یجنب شریح فی خصوصۃ لہ مع یہودی  
 رواہ البہقی والثانی یسوی بینہما فیہ ویسبہ کافی الروضة كما صاہا أن یجری الخلاف فی سائر وجوہ  
 الاکرام وظاہرہ أنہ یأتی علی کل من الوجهین الوحوب والاستحباب السابقان (واذا جلسا) بین  
 یدیه مثلاً (فلہ أن یسکت) حتی ینکلما (و) لہ (أن یقول لیسکلم المدعی) منکماً (فاذا ادعی  
 طالب خصمہ بالجواب فان أقر فذلك) ظاہر (وان أنکر فله أن یقول للمدعی أناک بینة وأن یسکت  
 وان قال لی بینة وارید تخلیفہ فله ذلك) نہ قد لا یحلف وبقر فیستغنی المدعی عن اقامة البینة وان حلف  
 أقامہا وأظہر کذبہ فله فی طلب تخلیفہ غرض (أو) قال (لا بینة لی) أوزاد علیہ لا حاضرة  
 ولا غائبة وحلفہ (ثم أحضرها تبلیت فی الاصح) لانہ ربما لم یعرف لہ بینة أو نسی ثم عرف أو تذکر  
 والثانی لا یقبل للمناقضة الا أن یدکر کلامہ تأویلاً بما ذکر من جہول أو نسیان وان قال لا بینة لی حاضرة  
 وحلفہ ثم أحضرها قبلت جزمًا نلعلہا حضرت وجرم البغوی فی مسئلة الکتاب بالقبول وحکی الغزالی  
 فیہا الوجهین (واذا ازدحم خصوم) مدعون (قدم الاسبق) فالاسبق منہم (فان جهل) الاسبق  
 (أوجاؤا معاً اقرع) بینہم وقدم من خرجت قرعته هذا اذا لم یکن فیہم من ذکر فی قوله (ویقدم  
 مسافرون مستوفرون) سترًا الرحال ليجر جوامع رفقتہم علی مقیمین (ونسوة) علی رجال (وان  
 تأخروا) أي المسافرون والنسوة فی الجی الی القاضی (لم یسکروا) ویبغی کافی الروضة  
 کأصلہا أن لا یفرق بین کونہم مدعی ومدعی علیہم وتقدمہم جائز رخصة وقیل واجب واختار  
 فی الروضة أنہ مستحب فان کثرا أو کذلک الجلیح مسافریراً ونسوة فالتقدم بالاسبق أو القرعة کما تقدم  
 (ولا یقدم سابق وقارع الابدعوی) واحدة لا یطول علی الباقي ویلحق ہما السافر فی احتمال  
 للرافعی کذا المرافعات ویحتمل أن یقدم بجمیع دعاویہ وهو لا یرجع فی لروضة لم یضر بما قبل  
 اضراراً بینا ولا لافتمہم بواحدة (ویجزم اتحادہم ودمعین لا یتبیل غیرہم) لما فیہ من التظیین  
 علی الناس (راداتہ) عذرہ (ثم ردفعرف) فیہم (عدالة أو فسق عمل بعلہ) فیہم فیقبل من  
 عرف عدالتہ برذم عرف فسقہ (والا) أي وان لم یعرف فیہم ذکر (وجب الاستزکاء بان  
 یکتب ما یتیز بہا من حدیثہم وادعویہ) من الاسماء والحرف وغیرہا (وکذا اقرع الدین) الشہود  
 بہ (علی العجی) رتبة لا یتبیل ان رتبة لا تختص بقصة المال وکثرته فلا تجزأ والا قول فی  
 تقدیر نسلم ذلك کما فی ذلک (و) زکی وکثرہ أجدرباً لا حیاط (ویعقبہ) أي بما یکب  
 (مترکاً) یحتمل عن حال من ذکر فی تہبیر الشاہدات نفسه وعلل بینہ وین الشہود لہ أو عیہ مدعی

[illegible]



(قوله) أيضا من كمال صاحب التصحيح مراده صاحب المسئلة وبالمركي الآتي المبعوث اليه لا المبعوث المذكور (قول المتن) وخبره بالسكسر والفتح كذا ضبطه المحشى رحمه الله (قوله) لسكذابر جمع لقوله أو غير (قوله) وقيل لا يشترط علله الامام بأن قبلنا شهادته مع امكان الوصول الى الاصول انتهى وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل (قول المتن) وقيل يزيد الخ (٢٥٤) قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ

شهادته من قرابة أو عداوة (ثم يشافه المركي بما عنده وقيل تكفي كتابته) له (وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابهما لانه يشهد بهما (وخبره باطن من يعدله) أو يجرحه (لحجة أو جوار أو معاملة) لتأني له التعديل أو الجرح (والاصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لسكذابر وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل) مع لفظها (وقيل يزيد على ولى) وهو على الاول تأكيد (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعاينة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل) لما فيه من زيادة العلم (وان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه واصح قدم) قوله على قول الجراح (والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكفي في حقه

### \* (باب القضاء على الغائب) \*

الذي يأتي ضابطه (هو جازان كان عليه) أي الغائب (بينة) بما يدعى به (وإدعى المدعى بحجوده فان قال هو مقر لم تسمع بینه) ولغت دعواه (وان اطلق) أي لم يتعرض لحجوده ولا اقراره (فالاصح أنها) أي بینه (تسمع) لانه قد لا يعلم بحجوده ولا اقراره والبينة تسمع على الساكت فلتجعل غيبته كسكوته والثاني نظر الى أن البينة انما يحتاج اليها عند الجحد (و) الاصح (أه لا يلزم القاضي نصب مسخر) بفتح الحاء المعجمة المشددة (يسكر عن الغائب) لانه قد لا يكون منكرا والثاني يلزمه لتكوين البينة على انكاره كروم وعدم الزوم يصدق بما قال أبو الحسن العبادي وغيره ان القاضي مخير بين النصب وعدمه (ويجب أن يحلفه) أي المدعى (بعد البينة أن الحق ثابت في ذمته) احتياطا للغائب لانه لو حضر رجا المدعى بميرته منه (وقيل يستحب) فله تركه وباب تداركه ان كان هناك دافع غير منقسم (ويجزيان) أي الوجهان (في دعوى على صبي أو مجنون) أو مبت ليس له وارث خاص وان كان فيحلف بسؤال الوارث ولو جوب فهم أولى للجرحهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف) ويعطى المال ان كان للمدعى عليه هناك مال (ولو حضر المدعى عليه وقال لو كبل المدعى ارأني موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق الى أن يحضر الموكل والا لا تجر الامر الى ان يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت البراءة من بعد ان كانت له حجة (واذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (قضاء الحاكم منه) لغيبته (والا) أي وان لم يكن له مال حاضر (فان سأل المدعى انهاء الحال) في ذلك (الى قاضي بلد الغائب اجابه فينهى) اليه (سماع بينة ليحكم بها ثم يستوفى) المال (او) ينهى اليه حكم (ليستوفى) المال (والانتهاء ان يشهد عدلين بذلك) يؤديان عند التماسي الآخر (ويستحب كذب به يد كفيه ما يميز به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختصمه) ويحمل الى قاضي بلد الغائب ويخرج اليه العدلان ويقف على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أي على الحاكم به (ان أنه كسر الخصم) المحضر للقاضي أن المال المذكور فيه عليه (فان قال لست المسمى في الكذب صدق بيته وعلى المدعى بينة بأن هذا المكتوب

أبي محمد نقلا عن افعال ان معناه ليس عدو الى بل تقبل شهادته على وليس باين لي بل تقبل شهادته لي قال ومن أصحابنا ن قال معناه المباشرة في القبول بكل حال وليس بصحيح وبيته (قوله) وقيل يكفي أي لانه اعترف بما لو ثبت بالبينة يقضى عليه

### \* (باب القضاء على الغائب الخ) \*

(قول المتن) ن كان عليه بينة لأن الاقرار حقيقة أو حكما يتعذر في الغائب (قول المتن) بعد البينة أي وبعد تعديلها (قول المتن) ان الحق ثابت الى آخره قال ابن اربعة لعل المراد استمرار الثبوت والا فالغائب نفسه لو كان حاضرا وطلب هذا مع انبيته لا يجاب (قول المتن) ولو حضر الخ قال العراقي هي مسئلة مستقلة ليست من تمام التي قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد غيبة الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد رجع الباقيني الثاني (قول المتن) وله مال لو كان مرهونا أو جانيا فهل للقاضي بطلب صاحب الدين ان يلزمه المرتن والمجنى عليه بأخذ حقهما بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين قال الباقيني هذا موضع نظر والارجح له ذلك انتهى أقول ولو كان مال الغائب دينافا لظاهر ان القاضي يقضى منه (قول المتن) والا لا يخوهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجاب بأن الغالب ان طلب الانهاء عند تعذر المال (قول المتن) سماع

بينة قال الزركشي الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضي الحكم قال ومراد منها هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها أقول اسمه ليس في قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة لتسمين بالارب (قول المتن) عدلين لو كان المكتوب به هلال رمضان كفي القاضي أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرافعي (قول المتن) وعلى المدعى بينة هذه البينة يكتفي فيها بالعدالة الظاهرة ولا يسالغ فيها بالبحث والاستركاء كما أشار اليه الرافعي في الشهادا



(قول المتن) لزمه الحكم الخ يؤخذ من هذا ان الوثائق الشهادة باقرار فلان بن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الا ان يحضر من يشاركه في الاسم والنسب المذكور أي فهو المكلف بذلك لا صاحب الحق فاذا حضره كاف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتب عليه ذلك (قول المتن) بحكمه قال الزركشي احتراز عن المشافهة بسماع البينة لانه لا يقضى بها من مثل هذا قطعاً لان الاحضار بها لا يحصل علماً بخلاف الحكم فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية (قول المتن) في طرفي ولا يتبهما الشرط أن يكون الحاكم الذي أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر \* تنبيه \* (٢٥٥) احتراز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يصح في انشاد انذار كورة كما يفيد

ذلك أيضاً قول انتهـج الآتي وبسماع البينة الخ (قول المتن) جواز ترك التسمية جزء القاضي بوجوب التسمية وحكي اجماع الاصحاب عليه وقواديب أني الدم وقل هو متعين نيتي بخصم القدر فهم

\* (فصل ادعى عينا الخ) \* (قول المتن) ويعتمد في العقار قل الشيخ في المنهج أي الذي لم يشتهر (قول المتن) حدوده ويذكر أيضاً الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو عيها أو غير ذلك (قول المتن) يشتهر إلى آخره ففائدة القيمة الأولى نقل العين عند كورة (قول المتن) بيده أي وجوبه وانضمير في بدنه يرجع للمدعي من قوله إلى المدعي (قول المتن) يثنى بأن يبيعه له ويطلب منه كفلاً بالثمن ثم ان سلمت العين له تبين بطلان البيع والا تبين الصحة ويتولى القاضي ذلك باضرورة (قول المتن) مؤنة الرد أي رالاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب السفر وكذا أجرته تلك المؤنة (قوله) بصفة لانها انما جازت عند الغيبة عن البلد الحاجة وهي متفية هنا ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم ان الدعوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك (قوله) وما لا يمكن عبارة شرح

اسمه ونسبه فان أقامها فقال است المحصوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشاركة في الاسم والصفات) ولا يبالى بقوله (وان كان) هناك مشاركة فيما ذكر (أحضر فان اعترف) بالحق (طوب وتترك الاول والا بعث إلى) الحاكم (الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويثبتها ثانياً ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه في امضائه اذا عاد إلى ولايته بخلاف القضاء بعلمه) وقد تقدم (ولوناداه) كائنين (في طرفي ولا يتبهما امضاء وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمها ان لم يعد لها والا) أي وان عدلها (فالاصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام البغوي وغيره وقال الامام والغزالي لا يجوز وعبر في المحرر بالاشبه وقال في الشرح يجوز أن يدر فيه خلاف (والكتاب بالحكم يمضي مع قرب المسافة) كبعضها (وبسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كما سيأتي ما فوق مسافة العدوى التي يرجع منها مبكر إلى موضعه لئلا وقيل هي مسافة القصر والثاني يقبل مع قرب المسافة وشهاده مسافة العدوى

\* (فصل ادعى عينا غائبة عن البلدي ثمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومعروفات) \* فيه تغليب غير العاقل الاكثر (جمع) القاضي (بينة وحكمها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العقار حدوده) الاربعة (اولا يؤمن) اشتباها كغير المعروف من العبد والدواب (فالظاهر سماع البينة) فيها اعتماد على الصفات والثاني قال الصفات تشابه (و) على الاول (يبالغ المدعي في الوصف) ما أمكنه (ويذكر) معه (القيمة) في المتقوم وغيره (و) الاظهر (أنه لا يحكم بها) أي بالبينة لخطر الاشتباه ومقابلته ما ينظر إلى ذلك (بل يكتب إلى قاضي بلد المال بما شهدت به فياً أخذه ويبيعه إلى الكاتب ليشهدوا على عنه والاظهر) في طريقه (أنه يسلمه إلى المدعي بكفيل بيده) والثاني بكفيل بالثمن (فان شهدوا بعينه كتب براءة الكفيل والا فعلى المدعي مؤنة الرد أو غائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة بصفة) وما لا يمكن احضاره كالعقار يحذره المدعي ويقيم البينة عليه تلك الحدود ولو كان مشهوراً لا يشبهه فلا حاجة إلى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس يدي عين بهذه الصفة صدق بيئته ثم) بعد حلفه (للمدعي دعوى القيمة فان نكل) عن البين (خلف المدعي أو أقام بينة) حين أنكر (كاف الاحضار وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى تلف) فيؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعي هل تلفت العين فبدعي قيمة أم لا فيدعيها) أي العين (فقال غصب مني كذا فان بقي لزمه رده) إلى (والد قديمته

الارشاد والتقدير بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه ثقيلاً فالأول كالعقار بحدوده ويقيم البينة تلك الحدود دون أن يشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من يسمعها على عنه ولو كان العقار مشهوراً فلا حاجة إلى التحديد وأما الثاني وهو ان يبيعه بصفة المدعي في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً (قول المتن) واذا وجب احضار أي بأن كانت العين من ثمنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب (قوله) عن البين أي المأخوذة من قول المتر صدق بيئته (قول المتن) أو دعوى تلف أي فيقبل منه ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة لئلا يتحمل عليه الحبس مع احتمال صدقه (قول المتن) ولو شك المدعي الخ يشمل المنة ترى وغيره



(قول المتن) أوجبنا الاحضار أى في البلد ثلاثاً ~~بشر~~ مع الذى سلف رأس الصفحة يعنى قوله أو غائبة عن المجلس الخ (قوله) فهى ومؤنة أى ولا يجب الأجرة بخلاف العين الغائبة عن البلد سهولة الامر هنا ولو تلفت العين في الطريق بأمر دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرقعة لانها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرها أيضاً (٢٥٦) (قول المتن) ومؤنة الرد قال

سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل يدعيها) أى العين (ويحلفه ثم يدعى القيمة) ويحلفه (ويجربان فمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فحجده وشكاهل ياعه فيطلب الثمن أم تلفه قيمته أم هو باق فيطلبه) أى أيدي ذلك في دعوى أو في ثلاث دعوى ويحلف الخصم على الأول عينا واحدة أنه لا يلزمه رد الثوب ولا ثمنه ولا قيمته وعلى الثانى ثلاث أيمان (وحيث أوجبنا الاحضار) للمدعى (ثبت للمدعى استنقرت مؤنته على المدعى عليه والا) أى وان لم يثبت للمدعى (فهى) أى مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد على المدعى)

(فصل الغائب الخ) \* (قول المتن) وقيل الخ هو كالحلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (فائدة) لو كان دون مسافة العدوى وسكنه خارج عن محل ولاية القاضى فهو كالبعيد لانه لا يجب حضوره لو طلب (قوله) تعين حضوره قال ابن نقاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب (قوله) يوم الشهادة كذلك قبله اذا غاب عن مكان الاستماع (المتن) واذا استعصى قال أعياه الحاكم أراد ان يعدوا كاشكا بمعنى أراد شكواه (قول المتن) أو جرت بريد ان ذلك راجع لنظر القاضى بحسب ما يراه من خصم أو مرتب (قول المتن) فان امتنع لا يثبت الامتناع إلا بشاهدين قل انما وردى والروايات اذا كان يبعوث الخصم فان كان لعون كفى (قوله) لانه من باب الاخبار أى فتقيد الثقة (قول المتن) فيس له احضاره هذا أثر خدمته ان له القضاء عليه ولو كان في مسافة العدوى (قول المتن) وله سنالك الخ انظر من يلحق من املوا كانت البلد متسعة ونها قضاء وطلب شخص لقاض في حضر ذهابا وسوا الطرف الآخر ظاهر كهم وجوب الإجابة ولا نظر الى وجود معنى طرفها وهو متجه للظهور فيفرق بين الحاضر والغائب (قول المتن) فالأصح يحضره أى وليسكن بعد تحرير دعواه ومعرفة خلاف الحاضر في البلد (قوله) والأصح ان المخدرة الى آخره من جملة أدلته حديث واغديا ليس الى امرأة هذا فان بكسر اعترف فارجهما قالوا انها كانت مخدرة وقوله لا تحضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا في التخدير فعلمها بالبينة (قول المتن) أى من يذكر الخ قال ابن أنى الدم الاولى في ذلك رده الى العرف والعادة \* (باب القسمة الى آخره) \* (قول المتن) أو منصوبهم هو شامل للحكم (قول المتن) المتزدد كرا نظر كيف يصح حمل الخبر على المبتدأ هنا (قول المتن) يعلم المساحة مصدر سحكت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة

ر. الخ. اب. قاضي بحد. هذا لان هذا هنا بمنزلة الفقه المشروط للقاضي لا حياجه اليه

### \* (باب القسمة) \*

(قوله) (باب القسمة) (الشركا) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكره عدل يعلم المساحة

بكر. اعترف فارجهما قالوا انها كانت مخدرة وقوله لا تحضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا في التخدير فعلمها بالبينة (قول المتن) أى من يذكر الخ قال ابن أنى الدم الاولى في ذلك رده الى العرف والعادة \* (باب القسمة الى آخره) \* (قول المتن) أو منصوبهم هو شامل للحكم (قول المتن) المتزدد كرا نظر كيف يصح حمل الخبر على المبتدأ هنا (قول المتن) يعلم المساحة مصدر سحكت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة



(قوله) بالافراع أى بالقرعة يحصل  
الالزام بخلاف ما لو نصبوا انسانا ولو في  
قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من  
رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل  
الالزام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه  
التحكيم بينهم له ثم رأيت بعد كتابة هذه  
الحاشية في شرح الروض ما يخالفها في  
مسئلة التحكيم وليس كما قال (قول) المتن  
تقويم لو كان فيها خوص قال الامام  
فانقياس أن يكون كذلك لكن قال  
التووي في تصحيح التنبيه الصحيح الاكتفاء  
بواحد (قوله) الى واحد بالتراضي قال  
الماوردي والرويانى ولا يقبل قول هذا  
الواحد لانه غير نائب القاضى وكذا لا  
تقبل شهادته انه شاهد على فعل نفسه  
(قول) المتن يعمل فيه الخ قال الزركشى  
هو كالستى من شرط العدد (قوله)  
وزوجى خصف قال ابن التمارى العامة  
تخطئ بظن ان الزوج اثنان وليس ذلك  
في السنة اعرب اذ كانوا لا يتكلمون  
بالزوج موحدا بل يقولون عنى زوجا  
حمام قال الزركشى الحاصل ان الواحد  
هو الفرد فان ذم اليه غيره من جنسه متى  
كل واحد منهم ما زوجا (قول) المتن  
ولا ينعى استثنائى (قول المتن) كسيف  
يكسر مثال لما ينعى منه (قول) المتن  
صغيرين قال هذا ان الحمام مذكر (قول)  
المتن مستوية لانها لو اختلفت لربما  
سبقت الكبيرة ان اليد فبها ترجح  
نصاحبها (قول) المتن على أقل السهام  
أى لانه يتبادى به التقليل والكثير  
(قوله) فان خرج الى آخره لو خرج على  
اسم الجزاء اربع مثلاً فبقه نزاع فيما  
يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو  
الثالث والثانى (قوله) أو ست أى  
باسم صاحب النصف ثلاث وباسم  
صاحب الثلث اثنان وفائدة هذه سرعة

اخراج نصيبهما

بكسر الميم (والحساب) ولا يشترط في منصوبهم العدالة والحرية لانه وكيل عنهم ومنصوب الامام ملزم  
بالافراع (فان كان فيها تقويم وجب قاسمان) لا شراط العدد في المقوم (والاقاسم وفي قول)  
من طريق (اثنان) بناء القولين على ان منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام  
في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جاز قطعاً (وللامام جعل القاسم  
حاكماً في التقويم فيجعل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال  
فان لم يكن) فيه مال كما في المحرر (فأجرته على الشركاء فان استأجره وسمى كل) منهم (قدر الزمه  
والا) بان أطلقوا المسمى (فلا جرة موزعة على الحصص وفي قول) من طريق (على الروس) لان  
العمل يقع لهم جميعاً (ثم ما عظم الضرر في قسمة كجوهرة وثوب نفيسين وزوجى خف ان طلب الشركاء  
كلهم قسمة لم يجهم القاضى ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر) بخلاف  
ما تبطل منفعة فيمنعهم لانه سفة (وما يبطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين لا يحجب طالب  
قسمة في الاصح) لما فيها من الضرر والثاني يحجب لدفعها ضرر الشركة (فان أمكن جعله حمامين)  
أو طاحونتين (أجيب) وان احتج الى احداث بئر أو مستوقد (ولو كان له عشر دار لا يصلح السكنى  
والباقي لآخر) يصلح للسكنى (فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه) أى لا يجبر  
صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق ان صاحب العشر منعته في طلبه والاخر معدور ووجه  
المرجوح في الاولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تمييز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمة أنواع أعضائها  
بالاجزاء ككلى) من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة الانية وأرض مشتبهة الاجزاء فيجبر  
المشتع) عليها اذ لا ضرر عليه فيها (فتعدل السهام كيلاً) في المكيل (أو وزناً) في الموزون  
(أو ذراعاً) في المذروع الارض بعدد الانصباء ان استوت) كالأثاث لزيد وعمر ووبكر (ويكتب  
في كل رقعة اسم شريك أو جزء مميز بحد أو جهة) مثلاً (وتدرج في بنادق مستوية) وزنا وشكلاً من طين  
محجف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أى الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجره مثلاً  
رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء  
فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين  
الثالثة للباقي ان كانت ثلاثاً وتعين من يتدبى به من الشركاء والاجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت  
الانصباء كنصف وثلث وسدس) في أرض (جزئت الارض على أقل السهام) وهو السدس  
فتكون ستة أجزاء (وقسمت كما سبق ويحزر عن تفريق حصص واحد) وهو في غير الأقل في كفة  
الاجزاء في ست رقاع اذ بدئ بصاحب السدس وخرج على اسمه الجزء الثانى أو الخامس فيفرض  
حصصه غيره فبداً بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثانى أعطيهما واثنان  
ويبقى بصاحب الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه الخامس وتعين السادس لصاحب  
السدس وفي كتابة الاسماء زيد وعمر ووبكر في ثلاث رقاع أو ست ان خرج اسم بكر صاحب السدس  
على الجزء الاول أخذه وان خرج على الجزء الثانى اسم عمرو صاحب الثلث أخذه مع الثالث  
وتعينت الثلاثة الباقية لزيد صاحب النصف ولا يخفى الحكم لو خرج اسم زيد قبل عمرو واسم  
أحدهما أولاً وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفريق لخصمهما في ذلك (الثانى) من أنواع القسمة  
(بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبثات وقرب ماء  
فاذا كانت لاتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الحالى عن ذلك جعل الثلث سهماً  
والثلثان سهماً وأقرع بكتابة الاسمين أو الجزئين نحو ما تقدم من خرج له جزء أخذه (ويجبر) المشتع



(قول) المت فلا اجبار قال الماوردى ولو تراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من احدى الدارين بحصته من الاخرى (قول) المت لا تمكن قسمته قال الزركشى لابد أن يزيد على هذا وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شئ آخر من خارج (قوله) فيما يقابل المردود أى وهو نصف البئر مثلاً الذى يقابل بالمال الذى أخذ من سبلته البئر ورد إلى شريكه (قوله) بيع أى ولا ينافيه الاجبار كفى الحاكم يبيع مال المتع قهراً (قول) المت فى الاظهر قول الرافعى محل الخلاف اذا لم يقسم بينهما بأنفسهما متفاضلاً ولا فهو بيع قطعاً (قوله) ولا يشترط فيها أى فى القسمة مطلقاً (قول) المت ويشترط المح أى ولو قسم (٢٥٨) بينهم الحاكم \* تبييه \* هل خيارهم على

الغورام بمقدار امتداد المجلس وجهان (قول) المت بعد خروج القرعة ثم قوله الآتى أيضاً بعد خروج القرعة يفيد أنهما لو اقسما بالتراضى من غير قرعة لا يتوقف على تصريح برضا متأخر وبذلك صرح فى شرح المنهاج (قوله) أصرح فى ارادو ذلك ثلاث عبارة لمحرر تصدق بما لو تراضيا بقاضى عن رضا منهما وسألا وان يقسم بينهما قسمة افراز وتعمل قسمة بينهما وأقرع فون اقراءه الزام لهما لا يتوقف على رضى بعد ذلك كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل ان ذكره مذكورة اذا غلب ما ظهر لى وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم (قول) المت أو حيف وذلك لان القاضى اذا ثبت عامه بانبيته انه جار فى حكمه يقض فى حد أو غيره (قوله) ورضيا بعد القسمة أم اذا قلنا لا يعتبر الرضى بعد القسمة فتكون قسمة الاجبار \* تبييه \* لو قسم القاضى بينهما قسمة رد واشترط الرضى بعد أيضاً (قول) المت لا أثر للغلط لانه لما وقع الرضى بعد القسمة فكأنه رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئاً بغير ولا أثر عنده لدعوى الغبن فى البيع والشراء (قوله) ان قامت بينة الحوجه فى الكفاية عدم

(عليها فى الاظهر) الحاق المتساوى فى القيمة بالتساوى فى الاجزاء والثانى لا يجبر لاختلاف الاغراض وانتافع وعلى الاول اجرة العاسم بحسب المأخوذ وقبل بحسب الشركة فى الاصل (ولو استوت قيمة دارين أو حاتوتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما (لواحد فلا اجبار) فى ذلك تجاور ما ذكرنا وتباعداً لثمة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية (أو) قيمة (عيد أو ثياب من نوع أجبر) المتع لقلة اختلاف الاغراض فيها (أو نوعين) كعبدى تركى وهندى وثوبين ابريسم وكان (فلا) اجبار فى ذلك (الثالث) من الانواع القسمة (بالرد بان يكون فى أحد الجانبين) من الارض (بثرا وشجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذها) بالقسمة بان يخرج له بالقرعة (قسط قيمته) فان كانت ألفا وله النصف رد خمسمائة (ولا اجبار فيه وهو بيع) وقيل فيما يقابل المردود وفيما سواه الخلاف فى قسمة التعديل (وكذا التعديل) بيع (على المذهب) وقيل فيما الخلاف فى قسمة الاجزاء (وقسمة الاجزاء افراز فى الاظهر) والثانى بيع ودخول الاجبار فيها العاجزة اليه ومعنى ان القسمة افراز انها تبين ان ما خرج لكل من الشريكين مثلاً هو الذى ملكه ووجه انها يبيع انما انفرادها كل من الشريكين ببعض اشتراك بينهما كانه باع كل منهما ما كان له مما انفرده صاحبه بما كان لصاحبه مما انفرده هو به ولا يشترط فيها لفظ البيع (ويشترط فى) قسمة (الرد الرضاء بعد خروج القرعة) كفى الابتداء (ولو تراضيا بقسمة مالا اجبار فيه اشتراط الرضاء بعد اقرعة فى الاصح كقولهم ارضينا بهذه القسمة أو بما أخرجه القرعة) اعترض قوله لا اجبار فيه بان صوابه عكسه كفى المحررات قسمة التى يجبر عليها اذا جرت بالتراضى الى آخره ويحاج بان المراد ما اتفق فيه الا اجبار مما هو محله وهو أصرح فى اراد مما فى المحرر وفى الروضة كأصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضى لا عند اخراج القرعة ولا بعد ها واذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضى بعد خروج القرعة أم يكفي الرضى الاول قولان أظهرهما الاشتراط (ولو ثبت بينة غلط أو حيف فى قسمة اجبار نقضت فان لم تكن بينة وادعاء واحد) من الشريكين (فله تخلف شريكه) فان سلك وحلف المدعى نقضت القسمة (ولو ادعاه فى قسمه تراص) بان نصباً قاسماً أو اقسماً بأنفسهما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هـ) بيع فالاصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى (والثانى له أثر لانهم تراضيا لاعتقادهما انها قسمة عدل فتقضى القسمة ان قامت بينة بالغلط ويخلف الشريك ان لم تقم (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (وان قلنا افراز نقضت ان ثبت) الغلط (والا فيخلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم شائعاً) كالثلث (بطلت فيه وفى) لباقى خلاف تقرير الصفة) فى قول يطل فيه أيضاً والاظهر يصح ويثبت الخيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصب (بقيت) أى

سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدرضى بدون حقه لما صدر منه الرضى آخر انهم لو كان المقسوم بويامن جنس واحد القسمة نقضت (قول) المت نقضت أى لان الافراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع (قوله) فى قول يطل الخ هذه طريقة والثانية القطع بالبطالان وهو ما حكاه الماوردى عن الجمهور ونسبها فى المطلب للنص وجرم بها القاضى أبو الطيب وغيره ووجهها ان ما شرع له القسمة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع (قول) المت بقيت وفيه وجه انها بطل نظر للتقريرى قال فى البسيط وله التفات الى تقرير الصفة قال الزركشى وهو متجه على القول به فى المسئلة قبلها



(قول) المتن شرط انشاهد أي فلا بد من تأويل في المبدأ أو الخبر (قول) المتن مسلم خرج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن المخاطب بالآية الأحرار بدليل إذا تداينتم ولقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وانما يرتضى الأحرار وأيضا نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحمد فقبل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلأنه لا يقبل إقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما لم يفرقوا (قول) المتن ذو مروءة هي الاستقامة (قول) المتن وشرط العدالة أي فهي المسكوة وذو مروءة تحقها (قوله) فلا تنفى بعدة عنه قل بعضهم بشرط أن يؤمن بنبأه لهواه عند الغضب (قول) المتن ويحرم ان يعاب وهو صغيرة (قول) المتن ويحرم الخ ذهاب الأئمة الثلاثة إلى التحريم (قوله) وتردبه شهادة طاهرة ولو بالمرة الواحدة فتكون كبيرة وصرح في شرح المنهج أنه صغيرة (قول) المتن وصح وهو الذي يتخذ من صفر يضرب إحدى الصفتين على الأخرى (قول) المتن قلت الأصح تحريمه لأنه يطرب بانفراده (قول) المتن لا الرقص قال ابن أبي اندم لورفع رجلا وقعد على الأخرى فراحبته الله تعالى عليه إذا حاج به شيء أخرجه وأرجعه عن مكانه فوثب مرارا من غير مراعاة ترتيب ولا بأس به (قول) المتن إلا أن يهجو عليه حمل حديث لأن يمتنى جوف أحدكم الحبيث (قول) المتن أو يفحش أي يمد الناس ويطريهم متجاوزا الحياء في ذلك (قول) المتن قباء سي يذنب لاجتماع طرفيه وكل شيء قبوة فقد جعلت طرفيه

القسم في الباقى (والا) أي وإن كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القسم لأن ما بقى لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإشاعة

## \* (كتاب الشهادات) \*

جمع شهادة وتتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وثأني الأربعة وما يتعلق بها (شرط الشاهد مسلم حرم كلف عدل ذو مروءة غير منهم) فلا تقبل شهادة أصدادهم وسكت عن النطق لأن الشهادة لا تتأني بدونه (وشرط العدالة) المحقق لها (اجتناب الكبر) أي كل منها (و) اجتناب (الأصرار على صغيرة) فبارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنفى العدالة إلا أن تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تنفى العدالة عنه ومن الكبر القتل والزنا واللواط وشرب الخمر القدر المسكر وغيره والسرقة والقتل وشهادة الزور ومن الصغائر النظر إلى ما لا يجوز والغبة والسكوت عليها والكذب الذي لا حذ فيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق ثلاث والجلوس مع الفساق إن سألهم (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) حديث أبي داود من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وفي حديث مسلم فكانت غنم يده في لحم خنزير ودمه أي وذلك حرام والثاني بكراهه كالشطرنج (ويكرهه) اللعب (بشطرنج) بكسر أوله المعجمة والمهملة وفتحها لأنه صرف العمر إلى ما لا يجدي فإن شرط فيه مال من الجانبين أي أن من غلب من اللاعبين كان له على الآخر كذا فقام محرم وتردبه الشهادة بخلاف ما إذا شرط من جانب أحد اللاعبين أي أن غلب بضم أوله بذهله للآخر وإن غلب أمسكه فليس بقرار فلا تردبه الشهادة لكنه مقدم سابقه على غير أنه قتال فلا يصح (ويباح الحياء) بضم الحاء والمد (وسمائه) وهو ما يقال خلف الأبل من رجز وغيره لما فيه من تشييطها للسير وإيقاظ النوام (ويكرهه الغناء) بكسر الغين والمد (بلا آلة وسمائه) منافيه من اللهو (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة) للضم (كطبور وعود وصنج ومارعراق واستماعها) لأنها تطرب (لا يراع في الأصح) لأنه ينشط على السير في السفر (قلت الأصح تحريمه والله أعلم) قال في الروضة بعد تعميمه أيضا وهو هذه الزمارة التي يقال لها الشبابة (ويجوز دف العرس وختان وكذا غيرهما) مما هو سبب لإظهار السرور (في الأصح وإن كان فيه جلا حل) في واحد من الثلاثة وقيل لا يباح ما هي فيه في واحد منها ومقابل الأصح في الثالث لا يجوز الخالي عنها فيه (ويحرم ضرب الكوبة وهي طبل طول ضيق الوسط) واسع الطرفين لحديث أن الله حرم الخمر والنيسر والكوبة رواه أبو داود وابن حبان والمعنى فيه التشبه بمن يعتاد ضربه وهم المختئون فإنه الإمام (لا الرقص إلا أن يكون فيه تكسر) كفعل الخنت) بكسر النون وبالثلثة فيحرم (ويباح قول شعري) أي انشأوه كما في المحرر وغيره (وانشاده) واستماعه (إلا أن يهجو) فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يفحش) فيه بضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفي المحرر وغيره يشبب فيه (بمرأة معنة) أو غلام معين فيحرم وتردبه الشهادة بخلاف المهيمن لأن التشبيب صفة وغرض الشاعر تحسين الكلام لا تحقيق المذکور (والمرءة) للشخص (تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه) فالأصل في سوق) والشرب فيها الغير سوق إذا غلبه العطر ومثله الجوع (واشئ) فيها (مكتوف الرأس) أو البدن غير العورة ممن لا يليق به مثله (وقبله زوجة وأمة) له (بحضرة الناس) واكتار حكايات مضحكة) بينهم (ولبس نقيه قباء وقلنسوة حيث) أي في بلد (لا يعتاد) لفقيهه (واكتاب على لعب الشطرنج أو) على (غناء أو سمائه) وأدامة رقص تسقطها) أي المروءة (والامر



فيه) أى فى مسقطها (بمختلف الأشخاص والاحوال والاماكن) فيستفج من شخص دون آخر  
 وفى حال دون حال وفى بلد دون آخر كما علم مما تقدم (وحرقه ذبئة) بالهمز (كحجامة وكنس وديغ  
 ممن لا تليق به) بالفوقانية (تسقطها) لاشعارها بالحسنة (فان اعتادها وكانت حرفة أليه فلا) تسقطها  
 (فى الاصح) والثانى نعم كما تقدم قال فى الروضة لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي ان لا يتقيد بصنعة  
 آباءه أى المذكور فى الشرح بل ينظر هل تليق به هو أم لا (والتهمة) بضم التاء وفتح الهاء فى الشخص  
 (ان يجزأ اليه) بشهادته (نفعاً أو يدفع عنه) بها (ضراقة شهادته لعبدته) المأذون له كما  
 فى المحرر وغيره (ومكاتبه وغيره) لميت أو عليه حجر فليس وبما هو وكيل فيه وبرائة من ضمنه  
 هو (وبجراحة مورثه) غير أصله وفرعه قبل ان يملكها لانه لو مات كان الارش له (ولو شهد لمورثه  
 مريض أو جريح بمال قبل الاند مال) وهو غير أصل وفرعه له (قبلت) شهادته (فى الاصح) والثانى  
 قال لا كالجراحة للتهمة وفرق الاول بان الجراحة سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وبعد  
 الاند مال يقبل قطعاً لا تنفاه التهمة (وترد شهادته عاقلة بفسق شهود قتل) يحملونه من خطأ أو شبه  
 عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود عمد وذكرك هذه المسائل هنا مع تقدمها فى كتاب دعوى الدم  
 لا يعد تكرار الاله للتمثيل (و) رد شهادته (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لانهم يدفعون بها ضرر  
 المزاحمة (ولو شهدا) أى الشاهدان (لاثنين بوضعية) من تركه (شهادا) أى الاثنان (لشاهدين  
 بوضعية من تلك التركة قبلت الشهادتان فى الاصح) والثانى المنع لاحتمال المواطأة ويدفعان الأصل  
 عدمهما مع ان كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل ولا فرع) للشاهد  
 (وتقبل) منه (عليهما وكذا) تقبل من ابنين (على أيهما بطلاق ضرة أوهما أو قدفها فى الاظهر)  
 والثانى المنع فانها تجزأ بغيرها الى الام فالقدف محوج الى الاعان السبب للفراق والاول قال لا عبرة  
 بمثل هذا الجرح ولا تقبل لمكاتب أصل أو فرع وما ذنوبهما (واذا شهد لفرع) أو أصله (وأجنبي  
 قبلت للأجنبي فى الاظهر) من قولى تفريق الصفة والثانى لا تفريق فلا تقبل له (قلت) أخذاً  
 من الرافعى فى الشرح (وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر (ولان) من أخيه (وصديق) من  
 صديقه (والله أعلم) اذ لا تهمه (ولا تقبل من عدو) لشخص عليه (وهو من يبغضه بحيث يتقنى  
 زوال نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته) وذلك قد يكون من الجانبين وقد يكون من أحدهما  
 (وتقبل له) أى للعدو (وكذا عليه فى عداوة دين ككافر ومبتدع) أى غير سنى (وتقبل شهادة  
 مبتدع لا تكفره) ببدعته كنسكرى صفات الله وخلقه افعال عبادته وجوارز رؤيته يوم القيامة  
 لا اعتقادهم انهم مصيبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من يكفر ببدعته كنسكرى حدوث العالم  
 والبعث والحشر لا لجسام وعلم الله بالمعصوم وبالجزئيات لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة  
 فلا تقبل شهادتهم (لامفضل لا يضبط ولا مبادر) بالشهادة قبل ان يسألها فكل منهما ماتهم ويستثنى  
 من الثانى ما ذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى) كالصلاة وزكاة والصوم  
 بان يشهد بتركها (أو فيما له فيه حق مؤكد كطلاق وعنف وعفوعن قصاص وبقاء عدة وانقضاءها)  
 بان يشهد بما ذكر لهم من مخالفة ما يترتب عليه (وحدله) تعالى بان يشهد بوجبه والافضل فيه  
 التركة الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا النسب على الصحيح) لان فى وصله حق الله تعالى  
 والثانى قال هو حق لادعى وحقه كالعصاص وحق القدف والبيع والاقرار لا تقبل فيه شهادة  
 الحسبة وصورتهما مثلاً ان يقول الشهود ابدء للقاضى تشهد على فلان بكذا فأحضره لشهد عليه  
 فان ابتدأ أو اوقا فلان زنا فلهم عذفة وانما نسمع عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان ان فلاناً أعتق عبده

(قول) المتن وبما هو وكيل فيه لو عزل  
 فان كان قد خاصم لم تقبل شهادته والا قبلت  
 (قوله) والثانى المنع لو حكم بشهادة الاولين  
 ثم شهد الآخران فالظاهر اختصاص  
 الرد بالتأخر على هذا (قول) المتن لأصل  
 لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابناها  
 لم تقبل ولو شهد احسبه من غير دعوى  
 قبلت روضة وفرع \* ولو شهد على الميت  
 وهو عدو والوارث فوجهان (قول)  
 المتن وتقبل لكل من الزوجين لان شهادة  
 الاخ تقبل مع وجود السبب فوجود  
 السبب أولى (قول) المتن الحسبة  
 سميت بذلك لان صاحبها يحتسبها عند الله  
 لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر  
 ألا أخبركم بخبر الشهود الذى يأتى بشهادته  
 قبل ان يسألها وقصة الشهود على المغيرة  
 ابن شعبة \* فرع \* لا فرق فى الشهود  
 عليه بين كونه حاضراً أو غائباً \* فرع \*  
 أكل رجلان فى آخر رمضان ثم جاء  
 وشهدا انه يوم العيد قال بعضهم بوجه عدم  
 القبول لان لهما فى ذلك غرضاً (قول)  
 المتن كطلاق يدل على ان الغالب فيه  
 حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه  
 وان تراضى عليه الزوجان \* فرع \*  
 لا تقبل فى التدبير وتعلق العتق أو  
 الطلاق \* فرع \* العتق الضمنى لا تقبل  
 فيه شهادة الحسبة لان الغرض فيه الملك  
 ثم يتبعه العتق بخلاف الخلع (قول)  
 انتر وبقاء عدة كذلك البلوغ لما يترتب  
 عليه من التكليف



(قول) المتن فباناً أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلو شهدا بفسقهما ولم يؤثرا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان (قول) المتن نقضه هو وغيره قضيته توقف الأمر على النقض قال في البحر وهو المذهب لكن الإمام والغزالي قالوا المعنى بالنقض تبين عدم النفوذ فإن القضاء لا يغير الحكم عندنا وإنما هو إظهار خلافه لا بى حنيفة (قوله) تبين الخطأ فيه قضية هذا أن محل النقض إذا لم يكن الحاكم يرى ذلك ولا فلا نقض أى إلا أن يكون ذلك مخالفاً لدليل من قياس جلى أو غيره (قول) المتن وكذا فاسقان لو قال أكرهنى السلطان على الحكم بقولهما ما وكنت أعلم فسقهما قبل من غير بينة (قوله) وقيل تقدر بسة أشهر الذى فى تعليق البغوى خمسون يوماً أخذ من قصة المتخلفين فى تبوك وأما عدم التقدير الذى هو الثالث فتحكه (٢٦١) القاضى والبغوى وغيرهما قال الإمام وكيف يطمع فى التقدير وهو لا يثبت إلا بتوقيف

(قول) المتن قلت هذه الثلاثة مشتركة فى المعصية القولية أيضاً (قوله) إقلاع عنها أى بعد التأسيس بالفعل حالاً وبعد التلبس بالعزم على الفعل حالاً فهو متعلق بالحال والندم بالماضى والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا الأول الندم والثانى العزم على أن لا يعود (قول) المتن ورد ظلامه روى مسلم من كان لأخيه عنده مقلعة فى عرض أو ملى فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فإن كان له عن أخذه بقدر مثله وألا أخذ من سيأت صاحبه وطرح عليه (قنده) لوتلف عنده وهو فليس وجب عليه أن يكتب لوفائه ولو انقطع خبره اظلم ولم يعرف له وارتدفعه للإمام العادل وأما تصدق به على فصد الغرم لوعله

\* (فصل لا يحكم الخ) \* (قول) المتن الا فى هلال رمضان قد سلف أن آخر قولى الشافعى اعتبار الاثنين \* فرع \* لو شهد مسلم أن هذا انتصرانى أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناءً على المتولى على القولين فى هلال رمضان حكاه عنه فى شرح المذهب وأقره

أوانه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يستره أو انه يريد مكاحها وما يقبل فيه هل تسمع فيه الدعوى قيل لا اكتفاء بالبينه وقيل نعم لان البينة قد لا تساعد وباد استجراج الحق باقرار المدعى عليه (ومتى حكم) القاضى (بشاهدين فباناً كافرين أو صديقين أو صبيين نقضه هو وغيره) تبين الخطأ فيه (وكذا فاسقان فى الاظهر) كفى المسائل المذكورة والثانى لا ينقض لان قبولهما بالاجتهاد وقبول بينة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وعورض بان الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافراً وعبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق ناب) بعدها وأعادها (فلا) تقبل منه لانه متهم فى ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته فى غيرها بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقدرها الا كثرون بسنة) وقيل تقدر بسة أشهر وقيل لا تقدر بمدة ويختلف الظن بالأشخاص وأمارات الصدق (ويشترط فى توبة معصية قولية القول فيقول القادف) مثلاً (قد فى باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه وكذا شهادة الزور) يقول فيها على وزان ذلك شهادتى باطلة وأنا نادى عليها ولا أعود اليها (قلت) أخذ من الراعى فى الشرح (و) انصبة (غير القولية) كالزنا والشرب والسرقة (يشترط) فى التوبة منها (إقلاع) عنها (وندم) عليها (وعزم أن لا يعود) اليها (ورد ظلامه آدمى أن تعلق به والله أعلم) من مال وغيره فيؤدى الزكاة لمستحقها ويرد المغصوب أن يبق وبذله أن تلف المستحق ويكفى مستحق القصاص وخذ القاذف من الاستيفاء وما هو حذ لله تعالى كالزنا والشرب ان لم يظهر عليه أحد فله ان يظهره ويقره ليقام عليه الحد وله ان يستر على نفسه وهو الا فضل وان ظهر فقد فاتت الستر فأتى الإمام ويقره ليعم عليه الحد

\* (فصل لا يحكم بشاهد) \* واحد (الا فى هلال رمضان) فيحكم به فيه (فى الاظهر) كما تقدم فى كتاب الصيام وذكره هنا للحصر فيه لا بعد تكرار (ويشترط للزنا أربعة رجال) قال تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية (وللاقرار به اثنان) كغيره (وفى قول أربعة) كفعلة ولا يثبت اللواط واتيان الهيمة الا بأربعة وفى وجه من طريق يثبتان باثنين ولا بد فى الشهادة بالزنا من ذكره مفسراً فيقولون رأيناها أدخل ذكره أو قدر الحصة منه فى فرجها على سبيل الزنا (ولمال وعقد مالى كبيع وإقالة وحوالة وضمنان وحق مالى نكيسار وأجل رجلان أو رجل وامرأتان) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أى فيما يقع لكم شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما تشترط فيه الأربعة وما لا يكتفى فيه بالرجل

٦٦ ج نى (قول) المتن اثنان لانه ليس كالشهادة على نفس الزنا تمكن المقتى من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تتصور فى موضع واحد وهو اذا قذف رجل رجلاً ثم ادعى القاذف على المقتوف بأنه أقرباؤنا وأنكر وقضيته عدم سمعها بالاقرار ابتداء (قائمه) قد تعتبر ثلاثة على وجه وذلك فى الغارم ليصرف له الزكاة وفى الافلاس وفى حصص الورثة (قول) المتن وعقد مالى أى أو فسخه ومنه الاقالة نعم القراض والشركة كالوكالة (قول) المتن كبيع كذا الاجارة والوقف والصلى والفرقة والمهر والوصية والجنابات انوجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن وطاعة الزوجة (قول) المتن نكيسار أى المجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكاتب أو افلاس ونحوه قوله تعالى واستشهدوا فان الزكشى نص سبحانه وتعالى على ذلك فى الديون وفسنا عليها غيرها والمعنى فى ذلك كثرتها وعمومها بلوى بها



(قوله) روى مالك الخ وهو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر (قول) المتن بكبارة وثبوت (قول) المتن وحيفض للنساء طرق في معرفته  
(قول) المتن وعيوب وكذا الحمل (قوله) روى الخ أي وأما اعتبار الأربع فلان (٢٦٢) كل امرأتين برجل قال الماوردي

والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كذا الشرب وقطع الطريق والقتل بالردة (أولادى) كالقصاص في النفس أو الطرف وحدان القذف (وما يطلع عليه رجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وأعمار ووكلالة وصاية وشهادة على شهادة رجلان) روى مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة باقي المذكورات بجامع أنها ليست بمال ولا يقصد منها مال والقصد من الوكالة والصاية الراجعتين إلى المال الولاية والخلافة لا المال (وما يختص بمعرفة النساء أولا يراه رجال غالبا بكبارة وولادة وحيفض ورضاع وعيوب تحت الثياب) كبرص ورتق وقرن (ثبت بما سبق وبأربع نسوة) روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة أنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر باقي المذكورات واحتراز بقوله تحت الثياب عما قال البغوي العيب في وجه الحرة وكفها لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الأمة وما يدع عند المنة يثبت برجل وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهم ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاعيوب النساء ونحوها) بالنصب فلا يثبت برجل ويمين خطرها (ولا يثبت شي بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقام مقام رجل في غير ذلك لو روده (و) في الشاهد واليمين (انما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر) وجوبا (في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله إن شأه في لصادق وأنى مستحق لكذا قال الإمام ولو قدم ذكر الحق وآخر تصديق الشاهد فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفتي الجنس (فإن ترك) المدعى (الحلف) بعد شهادة الشاهد (وطلب يمين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتورع عن اليمين ويمين الخصم تسقط الدعوى (فإن نكل) عن اليمين (فله) أي المدعى (أن يحلف يمين الردى لا يظهر) والثاني المنع لأنه ترك الحلف فلا يعود إليه وعلى هذا يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سيأتي في كتاب الدعوى (ولو كان يده أمة وولدها) يسترقهما (فقال رجل هذه مستولدي عقلت بهذا في ملكي وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم المستولدة حكم المال فتسلم إليه وإذا مات حكم بعقبتها باقراره (لأن نسب الولد وحريته في الظاهر) لأنهما لا يثبتان بهذه الحجة فينبغي الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما ذكر في بابه والثاني يثبتان بعباها وينزع الولد من المدعى عليه ويكون حرا نسبيا باقرار المدعى (ولو كان سيده غلام) يسترقه (فقال رجل كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (فالمذهب انتزاعه ومصيره حرا) كمنص عليه ومهم من خرج قولا من مسئلة الاستيلاء بنفي ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح في أصل الرضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكا وجهته تصليح لآبائه والعقوب يترتب عليه باقراره (ولو ادعت ورتة مالا مورثهم وأقاموا شاهدا حلف معهم بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشار له فيه) كما نص عليه (ويبطل حق من لم يحلف بنكوله أن حضره هو كامل فإن كان غائبا أو صيبا أو مجنونا فالمذهب أنه لا يقبض نصيبه فإذا زال عذره حلف وأخذ بنصيبه إعادة شهادة) وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل

ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعمد نظر \* فرع \* الذي تقبل فيه شهادة النسوة لو شهدن فيه على الأقرار لم يقبلن فيه (قول) المتن فإن نكل الخ سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك (قول) المتن لأن نسب الولد الخ عبارة المحرر وهل يحكم له بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشي لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله انتهى أقول عبارة المحرر أحسن ومنها تعلم أن قول الشارح رحمه الله الآتي والثاني بستان بعبا الغرض منه ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتي في نزاع الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثاني بستان بعبا تم يقول بعد ذلك أن النسب والحرية بستان بالاقرار والله تعالى أعلم (قوله) مذكروا في بابه فإن كان صغيرا لم يثبت محافظة على حق الولاء لئلا يرد وأن كان كبيرا وصدقه ثبت (قول) المتن فالمذهب أنه لا يقبض الخ ويمكن من في يده من التصرف فيه (قول) المتن بغير إعادة شهادة وذلك لأن الشهادة تتعلق بالمراث والتبات ملك ثابت وذلك في حكم الخصومة الواحدة فلذا تعدى حكمه ما نكل بخلاف اثنين فإنها قاصرة على الخائف لا يجب وزه أثرها وأما المدعى فإنها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يساح فيها ولا ينظر فيها نعم فيبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بأجمع لا بقدر نصيبه فقط والا



(قول) المتن بالبصار أي فيجوز رؤية الزنا إذا كان لغرض التحمل (قول) المتن على الصحيح وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على الغائب والميت (قول) المتن إشارة اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لمعتقه كفلان عتيق السلطان فينبغي الاستغناء بذلك إذا لم يلتبس (قول) المتن وعند غيبته الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القضاة وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم له فيه سلفا (قول) المتن فإن جعلهما الخ قال ابن أبي الدم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله (٢٦٣) كثير من جهلة الشهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف

فيه خلافا أقول نعم صريح الرافعي بأنه إذا جعلهما ولكن استفاض بين الناس من بعده أنه فلان بن فلان ساغ له أن يشهد ثم مثاله في المنهاج مع مثاله ابن أبي الدم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤدون في الغيبة معقولين في النسب على أخبار المشهود عليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فليتبسب ذلك (قوله) متقبلة كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي متقبلة أنها فلانة بنت فلان ثم يحمل عليها وهي كذلك (قوله) وقيل يجوز بتعريف عدل وحينئذ تعلم أنه على هذا لا يشترط عدل الشهادة (قول) المتن والعمل الخ قول البتاني يريد عمل بعض البلدان لا عمل أصحاب وحينئذ فلا عبرة به (قول) أنت مجمل القاضي الخ أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا قل ابن أبي الدم أن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فصح وإن كان الغرض الكتابة لصفة إلى بلد آخر إذا غاب المدعي عليه ليقابل حليته ما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك أن أنكر فهو في غاية الأشكال وكذا أن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم بنسب ولا

الخلف لم يقدح في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة) ورضاع (الابن بالبصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفتح وأقرار بهما (يشترط سمعها وبصارها) فلا تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع شيئا (ولا يقبل أصم) حمل شهادة في مبصر (الان بقر) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قضيه) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سد الباب (ولو جعلها بصير ثم عي شهد أن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن عرف عنه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فإن جعلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا أن جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على متقبلة) بالنون قبل التاء من اتقب كما في الصحاح (اعتمادا على صوتها) فإن الأصوات تشابه (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها متقبلة (ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر في شهادتي العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) إنما فلانة بنت فلان (على الأشهر) المعبر به في المحرور وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول مبنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن تواترهم على الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التحمل بما ذكره في ذكر العمل به المزيدي على الروضة وأصلها إشارة إلى الميل إليه (ولو قامت بيته على عتبه بحق فطلب المدعي التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يثبتا) ولا يكفي فيهما قول المدعي ولا إقرار من قامت عليه البينة لأن نسب الشخص لا يثبت بإقراره ويثبت بينة حسبة على الصحيح فإذا قامت عند القاضي بنسبه سجل به (وله الشهادة بالتسماع على نسب) تذكر أو أنثى (من أب وقبيلة وكذا أم في الأصح) كالأب والثاني المنع لا مكان رؤية الولادة (وموت على المذهب) وفي وجه من طريق المنع لأنه يمكن فيه المعاينة (لا عتق وولاء ووقف ونكاح وملائي في الأصح) لأن مشاهدة أسبابها متيسرة وعبرة المحرور فيها ربح المنع (قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز والله أعلم) لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على ابتدائها فتعسر الحاجة إلى اثباتها بالتسماع والرافعي في الشرح نقل في غير ذلك المنع عن طائفة والجواز عن أخرى زاد في الروضة الجواز أقوى وأصح وهو المختار وسكت فيها على قول الرافعي في تلك أقرب الوجهين إلى الإطلاق الأكثرين الجواز والظاهر أنه لا يجوز إلى آخره

أحسب أحد أقواله قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأبأ جعلهم الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلف منعتهم قريبا على قول المنهاج فإن جعلهما الخ أن الحلية لا تسوغ الشهادة في الغيبة بخلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب (قول) أنت بالحلية انظر لقوله لو قامت بينة على عنه فإنه يدرك إلى دفع مانع قلنا عن ابن أبي الدم في القولة التي قبل هذه (قول) المتن وموت على المذهب الحق الصمري والماوردي بالتسماع فيه أن يمر بباب القتل فيسمع النوح في داره والناس جلوس للتغزية فيجبره واحد بموته (قول) المتن وملائي وانضم إلى الملك اليد والتصرف جاز بالتسماع قطعاً



(قول) المتن سماعه الخ هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف (قول) المتن وقيل يكفي الخ وجهه ان القاضي يعتمد ما فسدها كذا الشاهد فرع \* لو خرم الشاهد بالشهادة ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضرب بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لا على وجه التردد والتبري لم يضرب وجعل ذلك جعابين ما وقع لشجين في موضع من ان التصريح بأن المستند السماع لا يضرب وفي موضع بأنه يضرب (قول) المتن ويجوز في طويلة استثنى الزركشي نقلا عن الروضة الشهادة بالرق قال وكان وجهه الاحتياط للحرية (قوله) وفسخ بعده لا بد منه والا فليسع يزبل الملك فكيف يشمله بانك

(٢٦٤)

\* (فصل تحمل الشهادة الخ) \* (قول) المتن الشهادة قال الزركشي تطلق بمعنى الاداء وبمعنى التحمل وبمعنى المشهود به وهو المراد أقول بل المراد الاول لانه معنى لتحمل المشهود به الابتأويل حفظه أو أدائه قال ويدل على وجوب التحمل والاداء قوله تعالى ولا يأتي الشهادة اذا ما دعوا دلت على وجوب التحمل وبالمعنى على الاداء الا ان التحمل انما وجب لاداء بعد وجوبها فكونها دلت باللفظ على التحمل دون الاداء محمل توقف بل جعلها السارح دليلا للاداء ولم يذكرها في التحمل (قوله) فلانها لا يستغنى عنها الخ قال القاضي قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ان كان المخاطب بها المكتوب له لم يجب وان كان الكاتب وجبت (قوله) يلزمه ظاهره لزوم عين فان كان هذا مراده فيجب ان يكون قوله الاتي والثاني قاس على ما اذا دعيا لتحمل باقيا على ظاهره وهو الشق الثاني هنا لكان في الزركشي ما قد يخافه ثم رأيت في شرح المنهج ما عوصر في ان محل فرض الكفاية عند حضور التحمل أو غيبته مع انذار انتمى وهو ظاهر (قول) المتن عصي مثله من يدعى رد الوديعه ويطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من اليمين قوله الزركشي (قول) المتن ان كان فيما ثبت الخ لا يقال هلا قال ان كان

(وشرط السماع) في استناد الشهادة اليه (سماعه) أي المشهود به (من جمع يؤمن ثوابهم على الكذب) لكثرتهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكفي) سماعه (من عدلين) وعلى الاول لا تشترط العدالة ولا الحرية والذكورة وعبر في الروضة كأصلها في الثلاثة ينبغي (ولا تجوز الشهادة على ملك بمجرد) أو تصرف (ولا يبد وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح) والثاني قال قد يوجدان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والقصر العرف وقيل أقل الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنضم الى اليد (تصرف ملاك) في العقار (من سكني وهدم وبناء وبيع) وفسخ بعده (ورهن) ولا يكفي التصرف مرة واحدة لانه لا يحصل لنا (وتبني شهادة الاعسار على قرائن ومخايل الضرر والاضافة) مصدر اضاق الرجل ذهب ماله والضيق بالكسر والفتح مصدر اضاق الشيء وبالفتح جمع الضيقة وهي الفقر وسوء الحال والضرب بالفتح خلاف النفع وبالضم الهزال وسوء الحال وهو المناسب هنا ومخايل جمع مخيلة من خال بمعنى ظن أي ما يظن بها ما ذكر بان يراقب الشاهد المشهود له في خلواته وذلك طريق لحسرة باطنه التي ذكرها في التغليس وشرط شاهده أي اعسار شخص خيرة باطنه

(فصل تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالي وكفاية الصك في الاصح) \* أما فرضية التحمل في النكاح فلتوقف الانعقاد عليه وفي الاقرار وتاليه للحاجة الى اثباتهما عند التنازع والثاني قال لا تتوقف صحتها واستيفاء مصادهما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كتابة لصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكر والثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دورها فيما قبلها المعرفيه في الروضة بالصح لان الحاجة بالشاهد لا بها في التعبير بالاصح في الثلاث تغليب للثالثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه اذا حضره المحمل فان دعي للتحمل فالاصح عدم وجوب الاجابة الا ان يكون المحمل مريضاً أو مجبوساً أو امرأة مخدرة أو قاضياً يشهد على امر ثبت عنده فتلزمه الاجابة (واذا لم يكن في القضية الا اثنان) بان لم يتحمل سواهما أو ماتا غيرهما أو جن أو فسق أو غاب (لزمهما الاداء) اذا دعيا له قال تعالى ولا يأتي الشهادة اذا ما دعوا (فلو ادعى واحد وامتنع الآخر وقال) للمدعى (احلف معه عصي) لان من مقاصد الاشهاد التورع عن اليمين (وان كان) في القضية (شهود) كأربعة (فالاداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الاصح) والا لافضى الى التواكل والثاني قاس على ما اذا دعيا لتحمل لا تلزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن في القضية الا واحد لزمه) الاداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصد الاتفاق) والاصح يلزم الآخر (ولو جوب الاداء شروط ان يدعى من مسافة العدو)

القاضي يرى ذلك لاننا نقول ذكر الثبوت يعني عنه لانه يفهم منه (قول) المتن اتفاقا لانه لم يلزم وأجاب انه صرح بان ذلك نظير الثوب فآقل نفيه الريح في داره يجب عليه الخروج من عهدتها ويقرّب من هذا كراهية الشمس ولو بنفسه ومن سجد التلاوة وان لم يستمع \* فرع \* لو كانت مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق ينبغي ان يجب قطعاً اذا تحمل اتفاقاً وهو ظاهر (قول) المتن ان يدعى الخ لو كان الشهود به حسنة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبغي أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدو فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها فلو كان الشهادة على اشد ما يمكن ينبغي أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يغلب على طنه انه يتوجه



فأقل وهي كما تقدم التي يرجع منها مبكر ليلا إلى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين المسافتين فإن دعي من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للاداء لبعدها (وإن يكون عدلا فإن دعي ذو فسق مجمع عليه) كشأوب الخمر (قيل أو مختلف فيه) كشأوب النبيذ (لم يجب) عليه الاداء والاصح في الثاني وجوب الاداء وإن عهد من القاضي رد الشهادة لانه قد تغير اجتهاده (وإن لا يكون معذورا بمرض ونحوه) كتخدير المرأة (فإن كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسمعهما) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حمام أو على طعام فله التأخير إلى أن يفرغ

\* (فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة) \* كمال وعقد وفسخ وطلاق وعتق وولادة ورضاع وزكاة ووقف مسجد وجهة عامة (وفي عقوبة لا دعي على المذهب) كقصاص وخذل وقذف بخلاف عقوبة لله تعالى كخذ الزنا والشرب على الاظهر ومنه خرج قول في عقوبة لا دعي بناء على ان علقه ان العقوبة لا يوسع بابها ودفع التخرج بان العلة ان حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الادعي فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والتخرج في الشرح في القضاء على الغائب والكتب إلى قاضي بلده مبني عليه وأحال هنا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على صحيح القبول في الشق الأول والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في الروضة وعبر بالمذهب خلاف تعبيره في المنهاج في القضاء بالاظهر (وتحمله بان يسترعيه) الاصل (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) على شهادتي (أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاض) ان لفلان على فلان كذا فله ان يشهد على شهادته وإن لم يسترعه (أو يسمعه) يقول أشهد أن لفلان على فلان الفاعل عن مبيع أو غيره) كغرض فتجوز الشهادة على شهادته وإن لم يشهد عند قاض (وفي هذا وجه بالمنع) لاحتمال التوسع فيه (ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا) لان الناس قد يتساهلون في اطلاق ذلك على عدة ونحوها (وليس الفرع عند الاداء جهة التحمل) فإن استرعاها الاصل قال أشهد ان فلانا شهد ان لفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وإن لم يسترعه بين اه شهد عند القاضي أو انه أسند الشهود به الى سببه (فإن لم يبين) جهة التحمل (ووثق القاضي بعلمه فلا بأس) في ذلك كان يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاسق ورقيق وعدو (ولا تحمل النسوة) وإن كانت الاصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل (فإن مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع) ذلك (شهادة الفرع) لانه محلها كسب أي بشرطه وذكرهنا توطئة لما بعده (وإن حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الاصل (كموته على الصحيح) والثاني كفسقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فاسق أو عبيد) أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت) شهادته (وتكفي شهادة اثنين على الشاهدين) كالمشهدا على مقرين (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لان شهادتهما على واحد قائمة مقام شهادته فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (تعذر أو تعسر الاصل بموت أو عي أو مرض يشق) به (حضوره أو غيبه لمسافة عدوى وقيل قصر) في الأول توسع بخذف لفظة فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل لمسافة قصر كان موافقا لما في الروضة وأصلها والمحسر (وإن يسمى الاصول) لتعرف عدالتهم (ولا يشترط ان يزكهم الفروع فإن زكهم قبل) ذلك منهم واشترطه بعضهم تمة لشهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول) بدكرهم (ولم

(قوله) فأقل الخ صريح في ان الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة العدوى وفيه نظر \* (فصل تقبل الشهادة الخ) \* (قول) المتن يسترعيه أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها (قوله) بكذا يرجع لقوله على شهادة فلان (قول) المتن ولا تحمل النسوة \* فرع \* لو تحمل فرع واحد عن أصل فما ثبت بشاهد ويمين فأراد ذو الخ أن يخلف مع هذا الشرع لم يجز لان شهادة الاصل لا تثبت بشاهد ويمين ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الخلف معهما (قول) المتن كموته على الصحيح لانه لا يوقعه في رية (قوله) قبلت شهادته أي كأصله لو كان كذلك (قول) المتن على الشاهدين أي على كل واحد منهما (قول) المتن تعذر أو تعسر وذلك لان باب الشهادة يراعى فيه الاقوى بحسب الامكان ومن الاعذار كون المرأة مخدرة وخروج من ظاهمه ونحوه (قول) المتن أو مرض أو غيبة يرجع ككل منهما إلى قوله أو تعسر (قوله) وقيل لمسافة قصر لا يقال أي حاجة لمفظ مسافة لا نقول متى سقطت على هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حينئذ (قول) المتن ولو شهدوا الخ فإن ركشوا انما أخرجه عن مسئلة التزكية ليعيد ان تزكية الفروع (اصول) وإن جازت فلا يسمن تعينهم بانه سم ولوقد هما لم يكن صريحاً في ذلك (تتم) شهد فرع ان الأرض التي حدها كذا لفلان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الروابي يحتمل أن يصح كما روى الراوى وإن لم يشهد الثاني النبي صلى الله عليه وسلم



يسمونه لم يجز) أي لم يصف لان القاضي قد يعرف جرحهم لو سموهم ولانه يسد باب الجرح

على الخصم

\* (فصل) \* اذا (رجعوا) أي الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبقى لمن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال المستوفى أو عقوبة) كالقصاص وحد القذف والزنا والشرب (فلا) يستوفى لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة ونال لا يسقط بها (أو بعده) أي الاستيفاء (لم يتقضى) أي الحكم (فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجما زنا أو جلده ومات) المجلود (وقالوا تعذنا) شهادة الزور (فعلمهم قصاص أو دية مغلظة) موزعة على عدد رؤسهم ويحدون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) الراجع دون الشهود (قصاص) أو دية مغلظة (ان قال تعذت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) أو دية (ان قالوا تعذنا فان قالوا أخطأنا) أو عني على مائ (فعليه نصف دية وعلمهم نصف) منها (ولو رجع مترك فالاصح انه يضمن) ويتعلق به قصاص لانه بالتركية يلجئ القاضي الى الحكم المفضي الى القتل والثاني المنع لانه كالمسلك مع القتال (أو) رجيع (ولي وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده ما ذكر لانه المباشرون هم معه كالمسلك مع القتال (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم قتل الدية عليه وثلاث على الولي وثلاث على الشهود وكان المصنف أخذ ترجيح الاول من بداءة الرافعي به التناقل في الشرح ترجيحه عن الامام وترجح الثاني عن البغوي وقال في المحرر رجح كلا مرجحون لكنه في الروضة زاد الاصح الاول (ولو شهد بطلاق بائن أو رضاع) محرم (أولعان وفرق القاضي) في المسائل الثلاث (فرجعا) عن الشهادة (دام الفراق) وقولهما المحتمل لا يرذبه القضاء (وعلمهم) هو أخصر من عليهما (مهر مثل وفي قول نصفه ان كان) الفراق (قبيل وطء) لانه الذي فات على الزوج والا قول نظر الى بدل البضع المفقوت ولو رجعا عن الشهادة بطلاق رجعي فلا غرم اذ لم يفوتا شيئا فان لم يراجع حتى انقضت العدة التحق بالبائن ووجب الغرم وقيل لا لتقصيره بترك الرجعة (ولو شهد بطلاق) بائن (وفرقت فرجعا فقامت بينة انه كان بينهما رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الاظهر) للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم والثاني المنع وان اتوا بما يفضي الى الفوات كمن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق الشهود له الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتي رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقي) منهم (نصاب فلا غرم) على الراجع لقيام الحجة ببق (وقيل يغرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المفقوت كل منهم لقسطه (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه قسط) يغرمه الراجع وهو النصف في أحداثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كن ثلاث ترجع منهم اثنان (قسط من النصاب وقيل من العدد) يغرمه من رجع فيه غرم النصف على الاول والثنتين على الثاني (ون شهد رجل وامرأتان) ورجعوا (فعليه نصف وهما نصف أو) هو (رأبج) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو اثنتان فلا غرم) على من رجع (في الاصح) لبقاء الحجة والثاني عليه أو عليهما الثلث لما تقدم (وان شهد هو وأربع بنات) ورجعوا (فقبل كرضاع) فعليه ثلث وعليهن ثلثان (والاصح) هو نصف وهن نصف سو رجعن معه أو وحدهن (لانه نصف الحجة وهن معه كذلك اذ لا يثبت المال

\* (فصل رجعوا الخ) \* (قوله) أو دية مغلظة قال الرافعي وقياس مشاركة الشهود له في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا الا نصفها وأبطله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافعي ان الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف وان القاضي اذا رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه ان الشهود والقاضي كالمشتركين ولو انفرد أحدهما اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد (قوله) لكنه في الروضة زاد الى آخره وقضية جعله من الزيادة عدم أحده من كلام الرافعي واللام يكن زيادة هذا وجه الاتيان بلكن (قول) امتن فلا غرم أي فلو كانوا غرموا قبل اقامة البينة رجعوا به \* فرع \* لو رجع شهود الرضاع أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فانظروا اختصاص الغرم بهم لانهم قوتوا ما لزم الاولين ورجعوا عنهم بعد الحكم لا يقيد (قوله) والثاني المنع لان الضمان باليد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما (قوله) كمن حبس هو تنظيم (قوله) المفقوت يرجع لقوله الجميع (قوله) بقسطه الضميمة يرجع لقوله كل (قول) المتن من النصاب وقيل من العدد الخلاف مبني على الوجهين فيما اذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان قلنا لا غرم وهو اصح وزع الغرم هنا على العدد المعبر وهو النصاب وحصه من نقص من العدد المعبر بوزع عليه بالسوية وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود



(قوله) بناء على الأصح يرجع لقول المتن والأصح هو نصف الخ (قول) المتن لا يغرمون استشكل مسألة الأحصان بتغريم شهود التزكية  
 \* (كتاب الدعوى والبيّنات) \* (قول) المتن عند قاض مثله المحكم والسيد (قوله) فلا يأخذها أي لا يجوز أخذها وإن كان يقع انوقع  
 في بعض أفرادها كالتصاص فليجعل الاشتراط (٢٦٧) في عبارة المتأخر الجواز واعلم أن عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرقة أن

القاضي أيضا غاية الأمر أن لا يدعى  
 فيها (قول) المتن قوله أخذها إن كانت  
 تحت يد عادية ولا فليس سبيله إلا الطلب  
 منه (قول) المتن أن لم يخف ظاهره  
 إلا كفاء عجزه والخوف والوجه تخصيصه

بما إذا غلب الخوف أو استوى الأمران  
 (قول) المتن إلى قاض مثله أمير ونحوه

من يرجي الخلاص على يده وانقصود عدم  
 الاستقلال (قول) المتن على غير ممتنع

الح هو مخرج المنكر وللمقر الممتنع (قول)  
 المتن أو على منكر ولا بينة قال المناوردي

وغيره يلحق به ما لو كان بينة ولكنه يجوز  
 لدولة سلطان المستحق ذلك في السكفي

وكذلك لو كان بابا كما هو سارا (قول)  
 المتن وكذا غير جنسه لا طلاق قصة عند

رضي الله عنها مع أن حقها في الفخدة من  
 دهن ومشط وأدم وحب وكسوة وغير

ذلك (قول) المتن فكذلك أي بقصة  
 هند رضي الله عنها (قول) المتن وتبين

بحسب لأنه ممكن في الجملة وعلى هذا  
 القول جماعة كثيرون وهذا اعتبر

الزركشي التعبير فيه بقول أقول لا وجه  
 للاعتراض لا حتمال أن يريد أن مقابله

الأصح لا الصحيح (قوله) ولا يضمن الخ  
 أي كدفع الصائل (قول) المتن يبيعه

أي بعد ثبوت الحق بالبينه وقبل يواطئ  
 رجلا يقر له بالحق ويمتنع من المدعى ويقر

له بالأخذ بنسب وضعف كل بناء وإن  
 يحجر إلى تكليف البينة وإن كان كذب

فلذا يرجع الاستقلال (قوله) وأذن  
 الشرع الخ إيضاح بجعله كالاستتمام

بالنساء وحدهن بخلاف الرضاع (وان رجعت ثنتان) منهن (فالأصح لا غرم) عليهما لبقاء الحقة والثاني  
 عليهما ربيع بناء على الأصح فيما قبلها (و) الأصح (ان شهود احصان أو صفة مع شهود تعليق طلاق  
 وعقوبة) اذ ارجعوا (لا يغرمون) لان ما شهدوا به لا يترتب عليه الرجم والطلاق والعقوبة والثاني  
 ينظر إلى توقعها عليه فيغرم شهود الصفة النصف وشهود الاحصان الثلث وقيل النصف

### \* (كتاب الدعوى والبيّنات) \*

الدعوى اسم للدعاء تتعلق بمذعى باختلافه تختلف البينة فيمعت (تستلزم الدعوى عند قاض في  
 عقوبة) لا دعى (كقصاص و) حد (قذف) فلا يأخذها مستحقة بardon رفع إلى القاضي

لخطرها والاحتياط في إثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر (فله أخذها)  
 بدون رفع إلى القاضي (ان لم يخف قتله والأوجب الرفع إلى قاض) تخزاعنها (أو دينا على غير

ممتنع من الاداء طالبه ولا يحل أخذ شيء له أو على منكر ولا بينة) له (أخذ جنس حقه من ماله) ان  
 ظفر به (وكذا غير جنسه ان فقده على المذهب) لا ضرورة وفي قول من طريق المنع لأنه لا يتمكن

من تملكه (أو على مقر ممتنع أو منكر وله بينة فكذلك) أي له أخذ حقه استقلال (وقيل يجب  
 الرفع إلى قاض) والأول قال فيه مؤنة ومشقة وتضييع زمان (واذا جاز الأخذ فله كسر باب وتقب

جدار لا يصل للمال الاب) ولا يضمن ما فوته (ثم المأخوذ من جنسه) أي الحق (بتملكه ومن  
 غير يبيعه) استقلال (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه) وفي المحرر ربح كلاهما طائفة وبذأفيه

بالأول وقوة كلام الشرح تعطى ترجيحه وفي أصل الروضة أصحهما عند الجمهور الاستقلال ثم يبيع  
 القاضي بعد إقامة البينة على استحقاق المال (والمأخوذ مضمون عليه) أي الآخذ (في الأصح فيضمنه

ان تلف قبل تملكه ويبيعه) لأنه أخذه لغرض نفسه كالاستتمام والثاني قال أخذه لتوثق والتوصل به إلى  
 الحق كالمرتب واذن الشرع في الأخذ يقوم مقام اذن المالك عليهما (ولا يأخذ) المستحق (فوق

حقه ان امكن الاقتصار) عليه فان لم يمكنه بان لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن  
 الزيادة في الأصح لعذره وباع منه بقدر حقه ان امكن بتجزئة والاباع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه

ورذ الباقي بهية ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله  
 لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو واقرار بكر له ولا جود بكر استحقاق

زيد على عمرو وكذا في الروضة كأصلها ويؤخذ منه علم الغريمين بالأخذ وتنزيل مال الثاني منزلة  
 الأول (والأظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكر التعلق بالدعوى

بهما والثاني أن المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشيء والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت  
 فاذا طالب بزيد عمرو ادين في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من

براءة عمرو وعمرو لا يترك ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف  
 موجبهما غالبا وقد يختلف منه قوله (فاذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلما معا فالنسكاح

باق وقات) أسلما (مرتبا) فلانسكاح (فهو) على الاظهر (مدعى لأن ما قاله خلاف الظاهر  
 وكالمهون فان مهمما اذنا من المالك بخلاف هذا ولكن اذن لتسرع كاذنهما (قوله) بأنه أخذه فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكر يتضرر

بالأخذ منه ثانيا وأما قوله وتنزيل الخ فالظاهر ان غرضه منه حوازا لأخذ تعويلا على امتناع عمرو ووجه نظري اذ ان بكر لا نجعل ماله هو مال  
 عمرو ولكن اعتمد الاذرعى خلاف ذلك



(قوله) لأنها لو سكنت تركت توزع في هذا بأن الزوج يدعي دوام التمسك بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكنت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيما لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافالزوج لو ابتدأ لكان يترك وسكوته لو سكنت ففيه الغيان قاله الزركشي (قول) المتن معها قال الزركشي مستدرك لأن من اعتبر القيمة (٢٦٨) اكتفى بها عن الصفات (قول) المتن وجب ذكر القيمة قال

الزركشي مع الجنس فيما يظهر (قول) المتن لم يكن الاطلاق الخ وجهه الاحتياط في النكحة وكثرة اختلاف الائمة في شروطه (قول) المتن ان كان يشترط خرج ما لو كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشترط تعيين الولي من أب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ادعى انه از وحته لم يحتج بتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى انه نكحها (قوله) والثاني يشترط الخ قول الشيخ عز الدين بل هو أولى به احتياط لأن الناس يتساهلون فيها بخلاف النكحة (قوله) والثاني لا يخلفه لأنه لم يدع عليه حقاً (قول) المتن أمهر ثلاثة أيام لو قل لي بينة في المكان انه لا نكح وأما ما يزيد على الثلاثة فهو كلامهم عدم الامهال فبوقضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر انهم و بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهر ثلاثة أيضاً (قول) المتن أقول قوله أي لأن الأصل في الناس الحرية (قول) المتن ولا تسمع دعوى دين الخ لو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً سمعت بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قل لم يصح وان فصل فمما دعويان

\* (فصل أصراً مدعى الخ) \* (قول) المتن يجوز أي وان قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتوّل وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى (قول) المتن فان أجاب وأجاب بالنفي المنطوق كان له الخلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام

وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليه لأنها لو سكنت تركت وهو لا يترك لو سكنت زعمها انفساخ النكاح فعلى الأول تخلف المراءوي يقع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح (ومتى ادعى نقداً اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة وتسكير ان اختلفت بهما قيمة) كجائته درهم فضة طاهرة صحاح أو مكسرة واشترط ذلك المفيد لعله تصح الدعوى به (أو) ادعى (عينا تنضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب وثياب (وصفها بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر القيمة) هذا ان بقيت (فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب ويكفي الضبط بالصفات (أو) ادعى (نكاحاً لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط) بأن كانت غير مجبرة والثاني يكفي الاطلاق فيه كالمال (ان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول) أي مهر الحرة (وخوف عنت) أي زنا اشترط في جواز نكاح الأمة والثاني لا يجب ذكرهما (أو) ادعى (عقد اماليا كبيع وهبة كفي الاطلاق في الأصح) والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدناه بثمن معلوم ونحن حائرا التصرف وتفرقنا عن تراض (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تخليف المدعى) على استحقاقه لأنه كقطع في الشهود (فان ادعى أداء) له (أو ابراء) منه (أو شرا عين) من مدعها (وهبتها واقباضها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو أنه ما تأذى منه الحق ولا ابرأه منه ولا باعه العين ولا وهبه اباهها (وكذا لو ادعى علمه بنفق شاهده أو كذبه) فانه يحلفه على نفيه (في الأصح) فانه لو أقر بذلك بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفي بظاهر العدالة وتعديل المزيكين (واذا استعمل) من قامت عليه البينة (لبأن يذاع امهل ثلاثة أيام) وقيل يوم فقط (ولو ادعى رق الخ فقل أنا حر) بالاصالة (فالقول قوله) وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وجري عليه البيع مراراً وتداولته الايدي (أو رق صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له به ان لم يعرف استنادها الى التقاط) كما تقدم في كتاب اللقيط فان عرف استنادها اليه لم يقبل الا بينة في الظاهر (فلو أسكر الصغير وهو عجز) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لغو وقيل) هو (كأنه) فلا يحكم برقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لغرض الثبوت والمآل ان كان له بينة تسمع لغرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

\* (فصل) \* اذا (أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكر ناكل) فترد البين عن المدعى وعلى المتكلم (فان ادعى) عليه (عشرة فقال لا تلزمني العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يخلف) ان حلف لأن مدعى العشرة مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار واليمين دعواه (فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فيخاف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء أو يأخذها وادعى مالا مضافاً الى سبب كاقترضت كذا كفاه في الجواب لا تستحق) بالفوقانية (على شئنا أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شئنا أو لا تستحق تسلم الشقص) وذلك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوّل بالبينة وقد يعجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكلف التعرض لنفي الجهة (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه



(قوله) والثاني يقبل قوله أي بالنسبة إلى ثبوت الاجارة والدين فإنه لم يقل به أحد قاله العراقي (أواه) أو قال العراقي لا حسن تنديسه عقبها أو تأخيرها عن اعترافه فان تعلقه بالخوف لا معنى له (قول) المتن فحيلة الخ قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى إلى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لأن البينة قد تساعد على اقرار الخصم بألف مطلقاً ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه لئلا يلزمه ما ليس يلزم لو عين الجهة وجب الاكتفاء (٢٦٩) بإطلاق المدعى وعدم الجأته إلى لتعيين خوفاً كما ذكر (قول) المتن ان لم تكن بينة قضيتها

وقيل له حلف بالنفي المطلق) كما لو أجاب به والاول راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان يده مرهون أو مكرى وأدعاه مالكة كفاء) في الجواب (لا يلزمه تسليمه) ولا يجب التعرض للمالك (فلو اعترف بالمالك وأدعى الرهن والاجارة الصحيح أنه لا يقبل الابينة) والثاني يقبل قوله بدونها (فان عجز عنها) على الاول (وخاف أولاً ان اعترف بالمالك) للمدعى (بحده) بسكون الجاء (الرهن والاجارة فحيلة أن يقول) في الجواب (ان ادعيت ملكاً مطلقاً فلا يلزمه تسليم) لمدعائه (وان ادعيت مرهوناً فاذكره لا يجب) وكذا يقال في المؤجر (واذا ادعى عليه عينا) عقاراً أو منقولاً (فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا) فالاصح أنه لا تصرف الخصومة عنه (ولا تنزع) العين (منه بل يحلف المدعى أنه لا يلزمه التسليم) للعين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تصرف عنه ويتنزع الحياكم العين من يده فان أقام المدعى بينة على استحقاقها أخذها والا حفظها إلى أن يظهر ما لا يحلها وفي وجهه في الاولين تسلم العين للمدعى اذ لا مزاحمة له (وان أقربه) أي بالذكور (لمعين حاضر يمكن مخاصمته وتحليفه سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تحليفه في كتاب الاقرار (وقبل يسلم إلى المدعى وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك له) (وان أقرب) به (لغائب فالاصح انصراف الخصومة عنه وبوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعى بينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر) اذ ان الخصومة معه فلا يحلف معها وتصح في الروضة كأصلها وان لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى وأخذه واذا عاد الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان البديل باقرار صاحب اليد ثم يستأنف المدعى الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالمدعى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فعلى السيد) الدعوى به وجوابها لان الرقبة التي هي متعلقة حق السيد

\*(فصل تغلط بيمين مدعى ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصده مال)\* كدعوى دم ونكاح وطلاق ورجعة وإبلاء وعتق وولاء ووصاية ووكالة (وفي مال يبلغ نصاب زكاة) عشرين مثقال ذهباً أو مائتي درهم فضة ولا تغليظ فيما دونها لأن براه القاضي لجرأة في الحالف فله ذلك بناء على الاصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم (وسبق بيان التغليظ في) كتاب (اللعان) برمان وهو بعد عصر رجعة ومكان كعند منبر الجامع فيأتي هنا والتغليظ به مستحب وكذا زيادة الاسماء والصفات المذكور هنا معهما كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية فلما اقتصر على قوله والله كفي (ويحلف على البت في فعله) اثباتاً كان أو نفياً لانه يعلم حال نفسه (وكذا فعل غيره) أي على البت (ان كان اثباتاً) لانه يسهل الوقوف عليه (وان كان

٦٨ في ينصرف باسقاط لا أعني عند التفريع على الوجه الضعيف فيكون منشأ ما ذكره هنا سقم النسخة التي وقف عليها فجعل التفريع على الضعيف بسبب ذلك تفريعاً على الصحيح \*(فصل تغلط بيمين الخ)\* (قول) المتن تغلط بيمين الخ وذلك لأن اليمين موضوعة للزجر فشرع التغليظ بمبالغة واختص بما هو متأكد في نظر الشرع (قوله) عشرين مثقالاً الخ أي فليس المراد أي نصاب حتى من الابل مثلاً (قوله) مستحب بخلاف الجمع لا يأتي هنا



(قوله) لانه يعسر رأى ويدل على روى أبوداود أن حضرميا ادعى على كندی أرضا بأن أباد اغتصبها منه فأنكر الكندی فقال له الحضرمي تخلف بالله الماتعلم ان أباك اغتصبها فنهيا الكندی لليمين ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك (فرع) لو حلف في هذا على البت اعتد به ويحمل على نفي العلم لان الاحاطة به غير ممكنة كالوقول الشاهد اشهدانه وارثه لا وارث له سواء فان هذا النفي محمول على نفي العلم قال الزركشي ولو كان نفيها محصورا فينبغي أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة ويمتنع بالنفي المطلق واعلم أيضا ان اليمين على نفي العلم انما تتوجه اذا تعرض المدعى لانه يعلم المدعى به بل لا تسمع دعوى المدعى الا بذكر ذلك بقرينة (٢٧٠) لوعلى بأمر طائر مثلا وطلب يمينه

فهى على البت وليس ذلك فعلة ولا فعل غيره بل هو لتحقيق شئ فيحلف ان هذا الطائر غراب فالخاسل ان اليمين على البت الاعلى نفي فعل الغير (قول) المتن برأى أى وأنت تعلم ذلك اذ لا بد من هذا في مثل هذه الدعوى (قول) المتن فالاصح قال الرافعي ان قلنا بتعلق الارش بالرقبة فعلى البت أو بها وبالذمة معا فعلى نفي العلم لان الذمة وتكون الرقبة كالمدينة بما ثبت في الذمة (قول) المتن قطعا أى لانه لا ذمة لها (قوله) انه لا يجوز ان يقول لا يجعل الضن مؤكدا انذ كور هنا في انهاج الا بالتدكير (قول) المتن فلو روى أو تأول قل ان الزركشي ان تورية قصد ما يخالف ظاهر لفظه وتأويل اعتقاد خلافه نشبه عنده كخفي في شفعة الجوار (قول) المتن بحيث لا يسمع أى ان لو سمعه فلا يعتد باليمين وتعاد (قوله) في دعوى هذا تعجز لعبارة نكنه ذلك لا يلائم قوله الا أن في نكرانه أن يؤقن بمعنى صمم على ان نكرانه قيل عبارة انهاج تشمل مالو طلب التاديف بغير اعتذوف انه مرفى أقول هذه دعوى فنى يمين في دعوى ثم هذا اصح برده عليه ليس الردودة (قول) المتن ولا يحلف في هذا حرج

نفيًا فعلى نفي العلم) أى انه لا يعلم لانه يعسر الوقوف عليه (ولو ادعى دينًا لمورثه فقال أبرأني حلف على نفي العلم بالبراءة) وهو حلف على نفي فعل غيره (ولو قال جنى عبدك على بما يوجب كذا فالاصح حلفه على البت) لان عبده ماله وقوله كفعله والثاني ينظر الى أنه فعل غيره (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو قال جنت به يمينك حلف على البت قطعاً والله أعلم) لان ضمان جنايتها بتقصيره في حفظها لا بفعلها (ويجوز البت) في الحلف (بظن مؤكدا يعتمد خطه أو خط أبيه) وتقدم في كتاب القضاء جواز الحلف اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه وأما ونقل الشجين عن الشامل أنه لا يجوز له الحلف اعتمادا على خطه حتى يتذكر (وتعتبرية القاضي المستحلف) للخصم (فلو روى أو تأول خلافها أو استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع) ذلك (اثم اليمين الفاجرة) وفي ذلك حديث مسلم اليمين على نية المستحلف حمل على القاضي قل في الروضة اذا حلف الانسان ابتداءً وحلفه غير القاضي من قاهر أو خصم أو غيرهما فالاعتبار بنية الحالف وتفعه التورية (ومن توجهت عليه يمين) في دعوى وفي المحزر والروضة وأصلها بديل يمين دعوى (لو أقر بطلوبها الزمه فأنكر حلف) لحديث البيهقي على المدعى واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين حديث اليمين على المدعى عليه (ولا يحلف قاض على تركه ان ظلم في حكمه ولا شاهده أنه لم يكذب) في شهادته لان منصبهما يأتى ذلك (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) وهو محتمل (لم يحلف ووقف) الامر (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين تصيد قطع الخصومة في الحال لبراءة فلو حلفه ثم أقام يمينه) بمذاه (حكمها) لما ذكر (ولو قال المدعى عليه) الذي طلب المدعى تخليفه (قد حلفني مرة) على ما ادعاه عند قاض (فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك (في الاصح) لان ما تاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع اذ لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهو كذا في دور الامر ولا يتفصل وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لئلا يتسلسل (واذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطلوب منه (حلف المدعى) لتحول الحلف اليه (وقضى له ولا يقضى) له (سكوله) أى المدعى عليه لانه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد (والسكول أن يقول انا ناكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فقوله هذا نكول (فان سكنت حكم القاضي بنكوله) اذا لم يظهر كون سكوته لهشة وغباوة ونحوهما (وقوله) أى القاضي (للمدعى احلف حكم بنكوله) أى المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كأصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه يردّها هو والقاضي (في قول) كمينته وفي الاظهر كاترار المدعى عليه فلو أقام المدعى عليه

عن المضاط ان أريد توجه الدعوى لانها غير معصومة وان مشينا على ظاهر المنهاج في تعبيره باليمين فهذا مستثنى من بعدها المضاط (قول) المتن اناصي لوقسم المال بين الغرماء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف (قول) المتن ثم أقام يمينه أى ولو شاهدها مع يمين (قول) المتن حكم القاضي أى لا بد من الحكم في حالة السكوت كان يقول جعلتلك ناكلا أو يقول للمدعى احلف بخلاف التصريح بالنكول فانه يرد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بانف ر فليس للمدعى عليه ان يطلب العود الى اليمين الارضا المدعى فلورضى فلم يحلف لم يكن للمدعى ريد ودار احلف لا ابرار - تارة ادعى المدعى عليه قلة في الروضة (قول) المتن كمينته أى تغليبا لجانب المدعى فتجعل يمينه منزلة كمينته



(قول) ان لم تسمع قد خالف الشيطان ذلك في موضع آخر وقال بالسمع لانه اقرار تقديرى وصوبه الزركشى (قول) ان سقط حقه أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعى ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله (قول) المتن لا ينظر حسابا باخرج ما لو طلب الامهال لاقامة بينة بأداء أ و ابراء فانه يمهل ثلاثة أيام قاله الزركشى ولو زعم انه ثبته فانظاهر انه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض (٢٧١) في الكلام على بينة الداخل والخارج (قول) ان تفرقة صح هذا كما استثنى

من قوله لا يحكم بالنسكول بل باليمين والتحقيق انه لا حكم فيهما بالنسكول بل الحكم مستند للاصل لان الحكم بالنسكول ليس في مذهبا (قول) ان لم يحلف الولى قال في القوت كما لا يحلف الساعى والوكيل انتهى فليتبسئسئلة الوكيل فيما يشار فيه فانه لا يحلف كالولى والبلوى نعم بها (قول) المتن وقيل يحلف الى آخره هو موجه في الصداق حيث لا يتحالف ولى الصغيرة مع الزوجة فيه بحجة من وجب عليه يمين نقل المصنف عن ابوبطى جوار اقد ثابنا ومنه ذهب من ذكروا من قول ابويضى من قول شافعى رضى الله عنهما في شرحه في رونه لا يجوز عند خلافنا

\* (فصل) اذا (ادعى) أى كل من اتين (عينا في يد ثالث) أنكرهما (وأقام كل منهما بينة) (سقطتا) فيصار الى الخليف فحلف لكل منهما عينا (وفي قول تستعملان) فتترع العين منه وعلى هذا (ففي قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يفرع) بينهما فيأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول يوقف) الامر (حتى بين أو يسطحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجزى الوقف وفي القرعة وجهان (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد) ترجيحاً لبيته بها (ولا تسمع بيته الا بعد بينة المدعى) لانه وقت اقامتها (ولو ازيلت بيته بينة ثم أقام بينة منك مستندا الى ما قبل ازالته واعدة نزع شهوده) سمعت (وقدمت) لانها انما ازيلت لعدم الحجث وقد ظهرت فنقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل مسكي وأقاما بينتين) بما قالاه (قدم الخارج) لزيادة علم بيته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالا) منه لانه مؤاخذ باقراره ويستحب الى الانتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لانه قد يكون له بينة بملكه فترجح باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عند شهود أحدهما لا ترجح) لكمال الحجث في

بعدها بينة بأداء أ و ابراء لم تسمع) على الثاني لتكذيبه لها باقراره وتسمع على الاول (فان لم يحلف المدعى ولم تعلق بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم البينة (وان تعلق باقامة بينة أو امر أجرة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل ابدان لان اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبينه و فرق الاول بأن البينة قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه (وان استمهل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابها لم يمهل) الا برضا المدعى لانه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يمهل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (امهل الى آخره المجلس قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوبى بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص والزمناء اليمين) على وجه (فشكل وتعدر رد اليمين) بان لم ينحصر المستحقون في البلد ولا رد على السلطان والساعى (فلاصح أنها تؤخذ منه) لانه لم يأت بدافع والثاني لا اذ لم يتم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو الاظهر ردت اليمين عليهم وان قلنا باستحباب اليمين وهو الاصح المتقدم في باب زكاة السات لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولى صبي ديناله) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولى) لان اثبات الحق لغير الخالف بعيد (وقيل يحلف) لانه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

\* (فصل) اذا (ادعى) أى كل من اتين (عينا في يد ثالث) أنكرهما (وأقام كل منهما بينة) (سقطتا) فيصار الى الخليف فحلف لكل منهما عينا (وفي قول تستعملان) فتترع العين منه وعلى هذا (ففي قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يفرع) بينهما فيأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول يوقف) الامر (حتى بين أو يسطحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجزى الوقف وفي القرعة وجهان (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد) ترجيحاً لبيته بها (ولا تسمع بيته الا بعد بينة المدعى) لانه وقت اقامتها (ولو ازيلت بيته بينة ثم أقام بينة منك مستندا الى ما قبل ازالته واعدة نزع شهوده) سمعت (وقدمت) لانها انما ازيلت لعدم الحجث وقد ظهرت فنقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل مسكي وأقاما بينتين) بما قالاه (قدم الخارج) لزيادة علم بيته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالا) منه لانه مؤاخذ باقراره ويستحب الى الانتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لانه قد يكون له بينة بملكه فترجح باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عند شهود أحدهما لا ترجح) لكمال الحجث في

الاول في البحر عن النص وعامة اصحاب (قوله) عن ترجيح واحد الخ ورجح الرافعى الثالث في التحالف ولو كانت البينتان في نسب سقطت الاقوال الثلاثة وليس هناك الاتفاقية (قول) المتن ومن أخذ الخ هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو ازيلت بيته بينة وانما آخرها الى هنا ليس الفرق بين ما استحق بالقرار وما ازيل بالبينه لكن قد يلف ان بينة الداخل تتاح ان تضيف الى ما قبل ازالته وحيد بن قلاوچه لمقابل الاصح فليأمل



(قوله) لأن القلب الخ وكنظيره من الرواية وفرق الأول بأن الشهادة نص في تبعه (قوله) ترجع إلى آخره جواب عن قول الزركشي أن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق النطع (قوله) لأنهما الخ وأضاف الخالف يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرفعة إن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد واليمين أو إلى اليمين والشاهد عارضه قدم الشاهدان والاتعاد لأن العدد لا ينظر إليه (قوله) إلى الآن أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فإنها لا تسمع (قول) المن والآخر من أكثر ولوم تعين وقتا (قوله) في يد غيرهما زاد الزركشي أو في يد هما زاد شيخنا لا ولا يبد أحد (٢٧٢) (قول) المن فلا يظهر لو قرص مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعاً لأن الانتقال يغلب في

المال دون النكاح (قوله) وقيل يتساويان وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول زركشي (قوله) وانها لو شهدت الخ مثل اطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى يتعرضوا لما قاله المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل الربيع والمزني واحتج بسماع البيهقي على الشراء من مالكها فإنه يحكم له قال والميراث أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم نقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها نقلاً قال ويحتمل التوقف لأن الحكم بها لغير مستند حاضر بل اعتماداً على استحباب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله (قوله) لا يقبل أي بخلاف ما لو شهدت بالملك أمس وقلت غيبه ولا نعلم له من يلاها فما يقبل كما سلف لأنه استحباب تابع (قوله) بالملك في الحال بخلاف الشهادة بالملك كما سلف والفرق أن البيهقي هنا شهدت بأمر يقيني فاستحب وهناك بالملك وهو أمر تخميني فصغف الاستحباب قاله الإمام (قول) المن ترجع عني بغيره هذه كالمستثنى من مشكلة الشجرة حيث اكتفى بتقدير الملك فيما يقبل البيهقي ولوراعنا ذلك هنا

الطرفين وفي قول من طريق ترجع لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل واحد) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق يرجحان زيادة الوثوق بقولهما وترجع طريق القطع في المسألتين في أصل الروضة (فإن كان للآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الاظهر) لأنهما حجة بالاجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني بتعادلان لأن كلاهما حجة كافية في المال (ولو شهدت) بينة (لأحدهما بملك من سنة) إلى الآن (و) بينة (للآخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في يد غيرهما (فلا تظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استويا فيه (وأصاحبها) أي بينة الأكثر على ترجيحها (الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وعلى الثاني فهما كالأصل الخلاف السابق في تعارض البيهقيين أي من القسمة والأقراء والوقف حتى يبين الأمر أو يصطحاً (ولو اطلعت بينة وأرخت بينة فالتذهب أنهما سواء) وقيل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لا يمكنها لا تنفيه وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة وقاطع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقيل العكس وقيل يتساويان لأن لكل جهة ترجح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدمة التاريخ قدم قطعاً (وأنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أولاً نعلم من يلاها) وفي قول تسمع من غير هذا القول ويثبت بها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالأول (وتجوز الشهادة بملكه الآن استحباباً لما سبق من إرث وشراء وغيرهما) وإن احتمل زواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستحباب فوجهان قال القاضي حسين تقبل لأننا نعلم أنه لا مستند له سواء وقال الغزالي قال الأصحاب لا تقبل كما لا تقبل شهادة الرضاع على منحصص الثدي وحركة الخلقوم (ولو شهدت) بينة (بإقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي للمدعى (استديم) الإقرار وإن لم تصرح البيهقي بالملك في الحال (ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمرة موجودة) عند إقامتها المسبوبة بالملك إذ يكفي لصديق البيهقي سبقة بلحظة لطيفة (ولا ولد منفصلاً ويستحق حملاً في الأصح) تبعاً للام والثاني لا يستحقه لاحتمال كونه لغير مالك الأم بوصية (ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة مطلقة رجع على بائعه بالثمن وقيل لا) يرجع (الأداة المدعى ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدعى ودفعه بأن الأصل عدم الاحتمال فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وإن ذكر سبباً

امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسيس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وإيضاحاً لأصل عدم المعاملة بين المشتري وهم والمدعى فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلان عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده تاج حصل قبل البيهقي وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الخفصة بعلة بأنه بالبيع الأول كان انبأه ضمن له العهدة في الثمن (قول) المن لم يضر اقتضاه على نفي الضرر وبما يدل على أن السبب الذي شهد به لا يكون مرجحاً عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه



\* (فصل قال آجرتك الخ) \* (قول) المتنازعان لو كانت احدهما أسبق تاريخا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني انها ناسخة ووجه الأول انه ان سبق العقد على الدار صح ولغا التأخر وان سبق على البيت صح وبطل الذي يده فيه وفي الباقي قولان تفريق الصفة فكانت السابقة في التاريخ راجحة بذلك لانها صحيحة بكل حال وقال صاحب التقریب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ اذالم يتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد فان اتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد ففي مسألة تعارض البيتين قال الرافعي عقب هذا اولت أن تقول يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين (٢٧٣) واللذين احدهما مطلقا ما اذا اتفعا على انه لم يجز الاعقد واحد ولا فلا تنافي بين

وهم سببا آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم يذكر والسبب قبلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض

\* (فصل) \* اذا (قال آجرتك) هذا (البيت) شهر كذا (بشرة فقال بل) آجرتي (جميع الدار) المثمة عليه (بالعشرة وأقاما بينتين) بما قالاه (تعارضنا وفي قول يقدم المستأجر) لما في بيته من زيادة غير البيت والاول ينفي الترجيح بذلك ويقول على قول السقوط يتحالفان ثم يفسخ العقد أو يفسخ على ما سبق في البيع وعلى المستأجر اجرة مثل ما سكن في البيت أو الدار وتجيء القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف فن خرجت قرعته عمل بقوله (ولو ادعيا) أي كل من اثنين (شيئا في بدائل) أنكرهما (وأقام كل منهما بيته أنه اشتراه) منه (ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكمه للاسبق) تاريخا (والا) بان اتحد التاريخ (تعارضنا) فعلى قول السقوط يحلف لكل منهما بما يمينه أنه ماباعه ولا تعارض في الثمين فيلزمه وقيل نعم فيحلف عليهما وعلى القرعة من خرجت له سلم اليه الشيء واسترد الاخر ثمنه وعلى القسمة لكل منهما نصف الشيء بنصف الثمن واسترداد النصف الآخر وعلى الوقف يتزع الشيء والثمنان من الخصم ويوقف الجميع (ولو قال كل منهما بعنقه بكذا وأقامهما) أي البيتين بما قالاه وطالب بالاثمين (فان اتحد تاريخهما تعارضنا) فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شيء من الثمين وعلى القرعة من خرجت له قضى له ثمنه وللآخر تخليف الخصم على ثمنه وعلى القسمة لكل نصف ثمنه وكأهم ماباعه بثمانين متفقين أو مختلفين وعلى الوقف يؤخذ المبيع والثمانان على وزان ما تقدم ويوقف الجميع (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان) لا مكان الجمع بان قال المدعي من المشتري الى البائع الثاني بان يسعه ما بين التاريخين (وكذا) يلزمه الثمنان (ان اطلقنا أو) اطلقت (احدهما) وأرخت الأخرى (في الأصح) لا مكان الجمع والثاني يقول تعارضهما فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شيء من الثمين وعلى الاقوال الثلاثة ما تقدم (ولو مات عن ابيه مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأثره (فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه لان الأصل بقاء كفره (فان أقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بيته زيادة علم وهو انتقاله من النصرانية (وان قيدت) احدهما (أن آخر كلامه اسلام وعكسته الأخرى) كقولهم ثالث ثلاثة (تعارضنا) وكذا ان قيدت بيته النصراني فقط فعلى قول السقوط يصدق النصراني بيمينه وعلى القرعة من خرجت قرعته فله التركة وعلى القسمة يقسم بينهما نصفين وعلى الوقف يوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بيته أنه مات على دينه تعارضنا) اطلقنا أو قيدنا بمثل ما ذكر أو قيدت بيته النصراني فقط ففيه ما تقدم على الاقوال الأربعة (ولو مات نصراني عن

البيتين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ثبت أكثر الزيادة بالبينة الزائدة (قوله) دون القسمة أي لان المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلان العقود عندنا لا توقف وأيضا نفوت المناقشة بالتأخير (قوله) بأن اتحد التاريخ مثله ما لو اطلقنا أو اطلقت احدهما (قول) المتنازعان لو شهدت احدهما مع ذلك بأن البائع ما بشا ماباعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت (قوله) ولا تعارض في الثمين يعني ان البيتين تعارضتا من وجه وأهملا من وجه آخر (قوله) أي البيتين الخ الذي صورها به الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي للاكثرين أن يقول المدعي وهي ملكي وتشهد البينة بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال الماوردي لان صحة البيع تتوقف على الملك فلا بد من ثبوته (قوله) فيحلف أي ولا يلزمه شيء من الثمين (قوله) ولا يخرج اقتضى هذا ان خروج القرعة مانع من العمل بالبينة الأخرى (قوله) نصف ثمنه أي فاذا كان ثمن هذا مائة وثمانين هذا خمسين فلاول خمسون والثاني خمسة وعشرون ولا شيء لهما غير ذلك هذا معي كلامه فيما يظهر (قوله) لا مكان الجمع أي

٦٩ ج ب ج بخلاف المسئلة السابقة فانه باليب الأول يبطل البيع الثاني (قوله) لا مكان الجمع أي وبفارق لصورة السابقة بأن المقصد طلب غير واحدة تضيق عن حفظها والقصد هنا الاثمان والذمة متسعة لها (قوله) تعارضهما أي كنهدي التاريخ (قوله) كقولهم ثالث ثلاثة أي لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة وأما بيان ما به الاسلام ففيه وجهان (قول) المتنازعان أي بالنظر الى الأثر ولكن يغسل ويصلى عليه ويدفن وينوى في الصلاة ان كان مسلما (قوله) أو قيدت عبارة الروضة اطلقنا أو قيدنا (قوله) ما تقدم اقتضى صنيعة أنه على السقوط يصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كما لو اتفقت بينهما فيحلف كل منهما للأخر ويحلف المال بينهما سواء كان في يدهما أو يدهما (قول) المتنازعان أي شخص



(قول) المتن وفي قول الخ قال في الروضة هو أرجح دليلًا ولا يمكن الأصحاب على الأول (قول) المتن قدم الأسبق أي لأن التصرفات المنجزة في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول (قول) المتن قيل يقرع أي لاحتمال المعية ووجه مقابلة أن القرعة ربما تنفي إلى أرفاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتصنيف مشكل فإنه ان كُتبت المعية فلا وجه سوى الإقراع وان كان (٢٧٤) الترتيب فلا وجه للتصنيف السابق

(قوله) الذي في أحد القولين (فائدة) ذكر هذا التنبيه على أن المذهب عبر به هنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكبة وليس المراد طريقة قاطعة بدئت وحمل الشارح على ذلك الموافقة لما في الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعني أنه ما في الروضة وأصلها حكما للطريقين من غير تصريح يرجع (قول) أنت حائزين قبل هذا ذكره توطئة للمسئلة الآتية ولا مفهوم له هنا (قوله) وارتفعت التهمة أي ولا يقدح فمما يظن من طلب الكسب ونحوه كالحرفة في العبد ونظر إلى ذلك مالك فنع وهذا قد يؤثر بالوئيد أجيبان أنه وصي لزيد بدينهم وشهد وارتان أنه يرجع عن ذلك ووصي به ليكره فأنه لا يقبل لأن في الرجوع جزما (قوله) وهو ثلثاه أي ثلثا غانم

\* (فصل شرط القائف) \* ذكرهنا لأنه دعوى في الأنساب (قول) المتن القائف هو متبوع الآثار والنفط من قولهم قدس إذا تبعته أثره (قول) ابن مسلم لو قال سلام كان أبين (قول) المتن مجرب كما لا يولى القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلماذا عي عليه لم يقبل حتى مجرب (قول) المتن حرز كران قول النساء لا يقبل في النسب ثم الحرية مفهومه من العدة وإيجاز صرح بها للخلاف فيها (قوله) لحقه أي ولا ينقض الآية فويلع وانتسب

ابن مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موتة فالمرث يتنا وقال النصراني بل قبله (قوله) فلا ترثه (صدق المسلم بيته) لأن الأصل بقاءه على دينه (وان أقاماهما) أي البيتين بما قالاه (قدم النصراني) لأن مع بيته زيادة علم بالانتقال إلى الإسلام قبل موت الأب فهي ناقلة وأخرى مستحبة لديه (فلواتقفا على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني) لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم على بيته) إذا أقاماهما بما قالاه لأنها ناقلة من الحياة إلى الموت والأخرى مستحبة للحياة (ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريقين مات على دينه صدق الأبوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء بهما فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول يوقف الأمر) حتى يتبين أو يصطالحوا والتبعة تزول بالبلوغ وفي وجه يصدق الابن باليمين أن ظاهر إدارته سلام (ولو شهدت) بيته (أنه اعتق في مرضه سالما وأخرى) أنه اعتق (غانما وكل واحد) منهما (ثلث ماله فان اختلف تاريخ البيتين (قدم الأسبق) تاريخا (وان اتحد) التاريخ (أقرع) بينهما (وان اطلقنا) أو أحدهما (فيل يقرع) بينهما اقتصر عليه البغوي (وقيل في قول يعق من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الإمام (قلت المذهب يعق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كفي الروضة كأصلها من غير تصريح يرجع (والله أعلم) جمع بين البيتين (ولو شهد اجنبيان أنه أوصى يعق سالم وهو ثلثاه) أي ثلث ماله (ووارثان حائزان أنه يرجع عن ذلك ووصي يعق غانم وهو ثلثه ثبتت) أي الوصية (لغانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه (فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين (ومن غانم ثلث ماله) أي الموصى أي قدر ثلث ماله (بعد سالم) باقرار الوارثين الذي تضمنته الشهادة وهو ثلثاه وكان سالما هلك أو غصب من التركة ولو كان الوارثان غير حائزين يعق من غانم قدر ثلث حصتهما

\* (فصل) \* في القائف المحق للنسب عند الاشتباه مما خصه الله به من علم ذلك (شرط القائف) ليعمل بقوله فيما ذكر (مسلم عدل مجرب) بأن يعرض عليه ولد في نسوة ليس فهن أمه ثم في نسوة آخر كذلك ثم في نسوة آخر كذلك ثم في نسوة رابع فهن أمه ويصيب في الكل والأصح الحاق الأب بالأم في عرض الولد معه في رجال ومنهم من اكتفى بالعرض مرة وقال الإمام العبرة بغلبة الظن وقد تحصل بدون ثلاث (والأصح اشتراط حرز ذكر) كلقاضي والثاني لا كلفتي (لأعداد) كلقاضي والثاني يشترط كالنركي (ولا كونه مدليا) أي من بني مدلج فيجوز كونه من سائر العرب ومن العجم والمشرط وقف ما ورد في الحديث وهو ما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى أن مجرزا المدلجي دخل علي فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذا لأقدام بعضهما من بعض (فإذا ادعيا مجهولا) لقبطا أو غيره (عرض عليه) أي القائف فنأخذ به لحقه كما تقدم في كتاب القميط (وكذا الواشتر كافي وطء)

له يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم أن القائف يرجع إليه بعد البلوغ أيضا ويعرض أيضا على القائف بعد الموت فان دفن لامرأة فلا ينشئ قال الراعي لو كان أحدهما عليه يقدم كذا أطلقه الغزالي والنفال والاشبه ان كانت يد التقاط لم يؤثر والافيه قدم ان سبني دعواه والافوجه ان أحدهما يستويان فيعرض على القائف



(قول) المتن وتنازعه كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن الولد حقا في الانتساب بل ولو انكره معاقلة الزركشي رحمه الله ونسبه بعد ذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت إلا بيمين فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا أن صدقهما الولد المكاف وعند أبي خنيفة يلحق بالتنازعين معا وخالفه أصحابه لنا أنه لا يخلق من الماء وأنه لو ادعياه مسلما وكافرا يلحقهما اتفاقا (قول) المتن إلا أن يكون الخ اعلم أنه يكفي في هذا الحكم إمكان الوطء (٢٧٥) في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بالفعل \* (كتاب العتق الخ) \* (قول) المتن العتق مادته لغته دور

على معنى السراح والاستقلال ومنه عتق الفريخ إذا طار واستقل وشرا فرفع ملك الأدميين عن آدمي مطلقا تقر بالي الله تعالى وخبر بطريقا أنوقف فنه رفع عن الرقبة دون النافذ قال ابن درستويه والعامة تقول عتقه وهو خط وانما هو أعتقه (قول) المتن من مطلق التصرف هل للإمام أن يعتق من بيت أسال قال الزركشي لا شبهة نعم بالصلحة (قول) المتن ويصح تعليقه أي قياسا على التسدير (قول) المتن في الأصح مدرنا بخلاف وروده من القرآن وعدم تكرره فيه (قوله) في غير العتق أي كائنك من الأسر (قول) المتن ولا يحتاج هو كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ لغناه كمنكره في انطلاق فلورأي أمة في الطريق فقال تأخرى يا حرة ذاهبي أمتهم لعتق (قوله) أيضا ولا يحتاج هذا لأن النصريح وانما ذكره توطئة لما بعده نعم قال الزركشي المنكره يحتاج في عدم الوقوع إلى عدم نسبة العتق (قول) المتن لا ملك الأحسن نحو لا ملك (قول) المتن أنت مولاي بخلاف أنت سيدي لأنه خطاب تلطيف ولا إشعار له بالعتق (قول) المتن ونوى يرجع لقوله أو خيرت (قول) المتن عتق في السلات أي كخبره وأولى لتشوف الشارع إلى العتق (فخرج) قول

لامرأة (قوله) محكماتهما وتنازعه بان وطئا بشبهة) كأن وجدها كل بفراشه فظنناز وجته أو أمته (أو) وطئا (مستركه لهما أو وطئ زوجته ووطئ فوطئها آخر بشبهة أو) في (نكاح فاسد) كأن نكحها في العدة جاهل بها (أو) وطئ (أتمه فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحد منهما وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحه) وولدت محكمتها ومن زوجها يعرض على القائب (في الأصح) والثاني يلحق الزوج لأنها فراشه (وإذا ولدت) الموطوءة في المسائل المذكورة (نائب) ستة أشهر وأربع سنين من وطئها) ولدا (وإدعياء عرض عليه) أي القائب فيلحق من ألقاه به منهما (فإن تخلل بين وطئها حيضة فالثاني) الولد (الأن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني واطئا بشبهة أو في نكاح فاسد فلا ينقطع تعلق الأول لأن إمكان الوطء مع فراش النكاح قائم مقام نفس الوطء والإمكان حاصل بعد الحيضة وإن كان الأول زوجا في نكاح فاسد انتطع تعلقه في الأخير لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد إلا بحقيقة الوطء (وسواء فهمما) أي المتنازعين فيما ذكر (اتفقا إسلاما وخربة أم لا) كسلم وذمي وحرو وعبد كما تقدم في كتاب القبط

\* (كتاب العتق) \*

بمعنى الاعتناق (انما يصح من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ويصح من ذمي وجربي (ويصح تعليقه) بصفة (واضافه إلى جزء) شائع كل ربع أو معين ~~ست~~ أنيد من الرقيق (فيعتق كله) دفعة أو سرايه وجهان وسواء الموسر وغيره (ومصرجه تحرير واعتناق وكذا فترقية في الأصح) لوروده في القرآن والثاني هو كناية لا استعماله في غير العتق وظاهر أن المراد الصبي المشتملة على المشتقات من هذه الالفاظ نحو أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتق أو معتق أو أعتقتك أو فكتك الرقبة إلى آخره (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية ويحتاج إليها كناية وهي لا ملك لي عليك لاسلطان) أي لي عليك (لا سبيل) أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (أنت) بفتح التاء (سائبة) أنت مولاي لا شرا كد بين العتق والمعتق (وكذا كل صريح أو كناية لطلاق) أي كناية هنا فيما هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد أو استبرئ رحمك ونوى العتق فإنه لا ينفذ (وقوله لعبد أنت حره ولا أمة أنت حر صريح) ولا أثر لخطأ في التذكير والتأنيث (ولو قال عتقتك اليك أو خيرتك ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه في المجلس عتق) وفي الروضة كأصلها الحال بدل الجمل (أو) قال (أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف قبيل) في الحال كفي الروضة كأصلها (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجاب عتق في الحال ولزمه الالاب) في الثلاث (ولو قال بعثتك نفسك بألف فقال اشتريت فالذهب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه أنف والولاء للسيدة) ونقل الربيع قولاً أثبت بعضه دون بعض أنه لا يصح ففيه طريقان (ولو قال خامل أعتقتك أو أعتقتك دون حملك عتقا) لأنه كالجزء منها

أعتقتك ولي عليك ألف قبيل عتق مجازا كتنظيره في الطلاق (قول) المتن ولو قال بعثتك نفسك الخ لو قال بعثتك نفسك ~~ل~~ مع وسري أمة أو الولاء للسيد والأفلايسري قاله البغوي في فتاويه (قول) المتن فالذهب صحة البيع أي كالكناية (قول) المتن والولاء للسيدة في تنوينه (قول) المتن ولو قال خامل الخ لو كانت المسئلة في مرض الموت والثبات لا يفي إلا بالتمتع بمشهادته ~~ل~~ ما وعتقه أو كس الأول ثلث ماله



كانت لرجل الخ أمان في عتق الولد فلانه اذا لم يستبسع الام وهي في ملك المعتق فسق لا جني أولى وأمان في عكسه فلا خلاف لما لك (قول) المتن فأعتق أحدهما أي ولو كافر أو الشريك مسلم (قول) المتن يوم الاعتاق أي فان كان باللفظ فوثقه ومثله القول بالوقف وان قلنا بالاداء فكذا المعتق فيه يوم الاعتاق على الاصح (قول) المتن وتقع السراية بنفس الاعتاق وعليه يكون حكمه كذا حرار حتى في الختان كانت القيمة لم تدفع بعد (قول) المتن وفي قول بأداء القيمة ولا يغني الأبراء ودليله حديث ان كان موسرا يقوم عليه ثم يعتق ورد بأن هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع (قول) المتن وفي قول ان دفعها الخ وذلك لان القول الاول يراعى العبد والثاني يراعى الشريك وهذا راعى الجهتين (قوله) فان لم يدفعها أي بأن أعسر مثلا (قول) المتن لا تحجب قيمة الخ أي لا نأجلناها أم ولد حالاً فيكون الوضع في ملكه (قوله) وعلى الثاني الخ عليه هل انعقد جميع الولد حراً أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان (قوله) ولا يعتق بحل القولين الخ هذا اذا حلف المدعي عليه أم لورداً للمين خلف المدعي واستحق القيمة فقالوا أنه لا يعتق أيضاً (قوله) والاصح الاول قضية الباء ان المسئلة المنية يقع العتق فيها عن المعتق لا عن المعتق فتدبر والمراد انه يقع عن المعتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعي (قوله) لان سبيلها الخ أي وكان ذلك كل واحد منهما وقد ألتى بعضهم جزاً وآخر جزين من الخماسة (قول) المتن بشرط السراية الخ يرد عليه ما يوصي به بعض ابنه فوات وقيل

ولقوة العتق لم يطل في الثانية بخلاف البيع فيها كما تقدم (ولو أعتقه) أي الحمل (عتق دونها) ولو أعتقه ما عتقاً بخلاف البيع في المسئتين فيطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحمل لا خرم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضي حسين أنه لو قال لجاريتي وحملها مضغة اعتقت مضغتك كان لغوا لان اعتاق ما لم ينفخ فيه الروح لا يصح (واذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فان كان معسراً بقى الباقي لشريكه والاسرى اليه أو الى ما أسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول بأداء القيمة وفي قول ان دفعها بان أنها بالاعتاق) وان لم يدفعها بان أنه لم يعتق والاصل في ذلك حديث الشيخين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق ويقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر بأكمله في السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصاراً على الوارد في الحديث (واستيلاد أحد الشريكين الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجرى الأقوال في وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تحجب قيمة حصته من الولد) وعلى الثاني تحجب (ولا يسرى تدبير) من أحدهما نصيبه الى الباقي (ولا يمنع السراية دين مستغرق في الظاهر) لنفوذ تصرف المدين فيما يملكه المملوك له والثاني يقول هو في الحقيقة غير موسر (ولو قال لشريكه الموسر اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبه) فأنكر صدق بيته فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعي باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب المنكر) ولا يعتق على القولين الآخرين (ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فنصيبى محرر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتين فكذلك الحكم اذا أدبت القيمة وان قلنا بالاداء فنصيب المعلق عمن يعتق فيه وجهان أحدهما عنه والثاني عن المعتق وعليه قيمته وبنينا على الوجهين فيما اذا اعتق أحدهما نصيبه بعد اعتاق الاول قبل الاداء تفريعا على قوله أحدهما يعتق عنه والاصح عن الاول وعليه قيمته وقوله وهو موسر احترز به عن المعسر فلا يسرى عليه وعتق على المعلق نصيبه (فلو قال) لشريكه ان اعتقت نصيبك (فنصيبى) حرقبه فأعتق الشريك فان كان المعلق معسراً عتق نصيب كل عنه والاولاهما وكذا ان كان موسراً وابطلنا الدور) وهو الاصح (والا) أي وان صحناه (فلا يعتق شئ) لانه لو عتق نصيب المنجز لعنق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنجز فيلزم من القول بعنقه عدم عتقه وفيما ذكر دور وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظي ولو قال في المسئلة فنصيبى حرم عتق نصيبك فأعتقه وقلنا السراية بالاعتاق ففي وجه يعتق على المنجز جميعه ويلغوز كرمع لان المعلق يتأخر عن المعلق عليه والاصح يعتق على كل نصيبه نظراً لاعتبار المعية المانع للسراية (ولو كان عبد لرجل نصفه ولا خثرلته ولا آخر سدسه فأعتق الآخران) بكسر الخاء (نصيبهما) بالتثنية (معاً) بأن علقا العتق بشرط واحد أو وكلا من أعتقهما دفعة وهما موسران (فالقيمة) للنصف الذي سرى اليه العتق (عليهما نصفان على المذهب) لان سبيلها سبيل ضمان التلف بعدد الرأس وفي قول من الطريق الثاني القيمة عليهما على قدر المالكين كما في نظيره في الشفعة (وبشرط السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر) عتقه عليه الى باقيه (والمريض معسر اذا في ثلث ماله) فاذا اعتق أحد الشريكين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج من الثلث الا نصيبه فلا سراية عليه (واليت معسر فلو أوصى بعنق نصيبه) من عبد فأعتق بعد موته (لم يسر) وان خرج كله من الثلث لا تنقل المال غير الموصى به بالموت الى الوارث

السرية أحده عتق الشقص عن الميت وسرى الى باقيه ان وفي به الثلث



\* (فصل اذا ملك الخ) \* (قول) المتنا اذ ملك الخ اقتضت عبارة حصول الملك أولا ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو إسحاق يحصلان معا واستشكل في المطالب الاول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا يملك القريب الحر بالقيهر وقيل العتق يترتب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أبي إسحاق وفي آخر النهاية جواز الشراء ذريعة الى تخليصه من الرق وقال الغزالي المختار ان من اشترى قريبا اندفع ملكه بالعتق لانه حصل ثم انقطع قال الزركشي وهو قضية

(٢٧٧)

قولهم بعم وجوب التعصا ص على قتل ولده وعمه موت المهر على العبد السيد (قول) المتنا اذ فرعه لو كان منقبا به كان قتله وجها ان فلوا استحققه بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق \* فرع \* لو كان في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء \* فرع \* في قناوى القاضى لو قال لمن يملك بعضه اعتقه غنى على العتق لم يعتق قال البغوى ويحتمل أن يحكم بعتقه \* فرع \* اشترى زوجة احاس منه الظاهرات الخ لم يعتق فلوا طلع على عيب استع اذ فيما يظهر (قول) نكت فن كان كاسبا ولو كان وهب له بعضه استع القبول لمحدور انسراية (قول) امتن ونفقة في بيت انمال أى ا كان مسلما فان كان كذرا فكذا لا كن قرضا (قول) امتن من ثلثة على بأنه دخل في ملكه وخرج بلامقابل ثم عى هذا لا يثبت لئلا يجمع بين الوصية والارث وعلى مقابلة يث \* فرع \* حاون لرركشى أن يكون من هذا التيسيل مائة بعوينة غير محضة كنفه ان وعرض الخ (قول) امتن ولا يثبت هو عتق اى ا صه دين (قوله) لانه الخ عبارة عن رد عتقه عتقا فان لم يترتب عليه العتق وجب أن يفسر (قوله) فيه عتق اى هذا لا يثبت ان اراد احبا فلهذا منه ما اعم (قوله)

\* (فصل اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه عتق) \* عليه قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أى بالشراء واه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء في الاصل المذكور والثنى وان علوا وفي الفرع كذلك وان سفلا وسواء الملك الاختيارى بالشراء ونحوه والقيصرى بالارث ولا يعتق غير الاصل والفرع من الاقارب وقوله أهل تبرع لم يقصد له مفهوم كاسبا من العتق على الصبي المجنون وليس من أهل التبرع (ولا يشتري لطفل قريبا) الذى يعتق عليه أى لا يصح اشتراؤه (ولو وهب له أو وصى له) (فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله ويعتق) على الطفل (وينفق من كسبه والا) أى وان لم يكن القريب كاسبا (فان كان الصبي معسرا وجب) على الولي (القبول ونفقة) في بيت المال أو مورا حرم (القبول لئلا يتضرر الصبي بالانفاق عليه) (ولو ملك في مرض موته قريبا بلا عوض) كان ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من ثلثة وقبل من رأس المال) لحصوله بلامقابل وعبر فيه في الروضة بالاصح اخذ من قول الراغبى انه أولى بالترجيح (أو بعوض بلا محاباة فن ثلثة يعتق ولا يرث) لان عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه دين فقبل لا يصح الشراء) لانه لا يترتب عليه العتق (والاصح صحته) اذ لا يخل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحابة فقدرها كهبة) فنه كون من الثلث وقبل من رأس المال كما تقدم (والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيمده فقبل وقلنا يستقل به) أى بالقبول وهو الاصح المذكور في باب معاملات العبد (عتق وسرى وعلى سيدة قيمة باقية) لان الهبة له هبة لسيدة وقبوله كقبول سيمده وقال في الروضة ينبغي ان لا يسرى لانه دخل في ملكه فتهرا كالارث وفيها كأصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تعجبه وحكاية اذ قل وجهها في الوسيط وفرض المسئلة فيما اذا لم يملك بالسيد لزوم النفقة انتهى واذ قل جزمه بالبغوى في التهذيب هنا وشيخنا القاضى الحسين في كتاب القبط

٧٠ الخ في كالأرث أى كالأرث البعض من أصله أو فرعه السابق قيل الفصل \* (فصل أعتق الخ) \* (قول) المتنا عتق اى موت قبل موت الموصى فهذه يموت كاه رقيقا أو حرا أو ثمة حرا أو ثمة عتق السيد لاني الاول لان ما يعتق يجب ان يبقى للورثة مثلا ونذكر في الجواب عن ابن الاستاذ تجميع الثاني وقال في الجبر ان الة الخ هو طاهر المذهب (قول) المتنا يكتب في ثنتين الخ لان الرق نصف الحرية تم قيس هذا ان جبر رقيق احتيايا فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحر في ثمان خرجت التي للحرية انفصل الامر واذا احتج الى ادراج القرعة في المدة فثبت ان الامام يارحها احبا



الثالث وان خرج الرق رق وعتق الثالث ويجوز ان يكتب اسماءهم في الرقاع (ثم يخرج رقعة على الحرية فنخرج اسم عتق ورقا) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة وأخر مائة وأخر ثلثمائة أقرع) بينهم (يسمى رق وسهم عتق) فيكتب في رقتين رق وفي واحدة عتق الى آخر ما تقدم (فان خرج العتق لذى المائتين عتق ورقا) أي الباقيان (أو الثالث عتق ثلثاه) ورق باقية والآخرا (أو الأول عتق ثم يقرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق) في رقتين (فنخرج) العتق على اسمه منهما (نعم منه الثلث) فان كان ذاك المائتين عتق نصفه أو ذا الثلث مائة عتق ثلثه ورق الباقي والآخرا وان كتب في الرقاع أسماءهم فان خرج على الحرية اسم ذى المائة عتق وتتم الثلث ممن خرج اسمه بعده الى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا وصنع كما سبق في الثلاثة المتساوية القيمة (أو بالقيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) وأقرع بينهم كما تقدم وفي عتق الاثنين ان خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته للثب قبله في جميع الأجزاء ولا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتقيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فنخرج له سهم العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رق الآخرا ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخرو في قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) ويخرج على الحرية رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني قلت) كما قال الرافعي في الشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل ايجاب) قال في الروضة كأصلها وهو مقتضى كلام الأكثرين والاصل في اقرعة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلا من الانصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوي الاثلاث في القيمة (واذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) اذ لا موجب للرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما اذا عتق من ثلاثة واحد (أقرع) بين الباقيين فنخرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لانه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتق للكاسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت القرعة لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكاسب (وان خرجت) القرعة (له) أي للكاسب (عتق ربعه وتبعه ربع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق وذكر في المحرر طريقة بالجبر والمقابلة فقال ويستخرج ذلك بطريق الخبر بان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من الكسب مثله غير محسوب من الثلث فبقي للوارث ثلثمائة سوى شيئين تعدل مثلي ما أعتقناه وهو مائة وشئ قنلاء مائتان وشيئان وذلك يقابل ثلثمائة سوى شيئين فتجبر وتقابل فائتان وأربعة أشياء تقابل ثلثمائة تسقط المائتين بالمائتين فيبقى أربعة أشياء في مقابلة مائة فالشي خمسة وعشرون فعلمنا ان الذي عتق من العبد ربعه وتبعه من الكسب ربعه غير محسوب من الثلث

(قول) المتن ويجوز فيه اشعار بأن الكيفية الاولى أولى لكن صوب القاضي والامام وغيرهما الثانية لأن الاخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى فصل الامر (قوله) فقول الخ اعلم أن ازركشي اعترض المتن بأن المثال غير مطابق من جهة ان السنة لها ثلث صحيح فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وان أمكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذي سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تعحيح لكلام المتن رضي الله عنهم أجمعين (قوله) للثب يرجع لقول المتن وان كانوا فوق ثلاثة الخ (قوله) بين الاثنين يرجع لقول المتن للاثنين (قول) المتن أظهرهما الأول لانه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضي الله عنه (قول) المتن في استحباب أي لان المقصود حاصل بكل وجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد (قول) المتن عتقوا أي بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمته لا نباح في الحرية بطل نكاحها (قول) المتن ولا يرجع الوارث الخ أي كما لو أنفق من طين انهار وجته ثم بان فساد النكاح وكالاتفاق على الشئى شرا فساد بخلاف ما لو أنفق على المتبوة بنية الحمل ثم تبين عدمه



\* (فصل من عتق عليه رقيق الخ) \* (قول) المتبايعان من شراء العبد نفسه نعم أورد لو أقر بجزية عبيد ثم اشتراه فانه يعتق ويكون الولاء موقوفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين والاختلاف فيه \* فرع \* أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدرا الحرب فاسترقه آخروا عتقه حكى ابن القطان والدارمي ثلاثة أوجه للآول الثاني بينهما والرابع الثاني فقد قال ابن اللبان انه قول الشافعي ومالك (قول) المتن ثم لعصبته اعلم ان الذي ينتقل اليهم الارث به لانفسه كالنسب سواء قال المتولي ووجه ذلك ان ثبوت الولاء للمعتق انما هو لما له عليه من النعمة وهي ليست لورثته حتى يثبت لهم ولأبيه \* قوله \* ثم لعصبته يقتضي انه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارث المسلم من العتق المسلم في حياة المعتق الكافر (قول) المتن ولا يرث امرأته (٢٧٩) لانها ليست بعصبة ومن ثم تعلم ان المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه (قول) المتن الامن

عقبها أي الحديث وأما أولاده وعتقاره فلان نعمة العتق سرت اليهم تبعاً (قول) المتن بلا وارث من جملة هذا الوارث المنفي عصبة الاب ولو بعدت فانها مقدمة على البنت وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أربعائة قاض حيث قالوا ان البنت هي الوارثة وغفلوا عن كون المقدم المعتق ثم عصيته ثم معتق المعتق وصورها الامام بأخ وأخت اشترى أباهما فعتق ثم أعتق عبدا وموت بعد موت الاب فالمراث للآخ (قوله) لانه عتق عتقه لانه كانت عتق عتقه لانه كانت معتقه (قول) المتن ومن مخرج أي فعتق فلاولاء عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال الولاء على أولاد العتق وأحفاده واستثنى الرافعي معها من أبوه حر الأصل فلا يثبت عليه الولاء لموالي أمه (قوله) فلاولاء عليه وذلك لان نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تتناول به حال (قول) المتن فان أعتق الجد أي أبوالاب (قول) المتن وقبل يقي الخ هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما لو أسلم الجد والاب كافرا وله أطفال هل يحكم بسلامهم أم لا (قوله)

\* (فصل) \* في الولاء (من عتق عليه رقيق باعناق أو كناية وتدير واستبلا دوقراة وسراية قولاً أو له) اما بالاتفاق فحديث الشيخين انما الولاء لمن أعتق واما بغيره فبالقياس عليه (ثم لعصبته) الاقرب فالاقرب لحديث الولاء لجملة كلمة النسب رواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح الاسناد ويترتب على الولاء الارث وقد صرح به في المحرر (ولا يرث امرأته بولاء الامن عقبها وأولاده وعتقها) وقد تقدم ذلك في كتاب الفرائض (فان عتق عليها أبوها ثم أعتق عبدا مات بعد موت الاب بلا وارث فماله للبنت) لانه عتق عتقها (والولاء لا على العصبان) كان ابن المعتق مع ابن ابنه (ومن مخرج) فلاولاء عليه الا لعقبه وعصبته فلاولاء عليه لمعتق أحد من أصوله وصورته ان تلد رقيقة رقيقا من رقيق أو حرا وعتق الولد وأعتق أبواه أو أمه (ولو نكح عبيد معتقة فأنث بولد فولد فولد مولد الام) لانه عتق بعقبها فان أعتق الاب انجبر (الولاء الى مواليه ولومات الاب رقيقا وعتق الجد انجبر الى مواليه فان أعتق الجد والاب رقيقا انجبر) الى مواليه أيضا (فان أعتق الاب بعد انجبر) من موالى الجد (الى مواليه وقبل) لا ينجر الى موالى الجد بل (يقي لمولى الام حتى يموت الاب فينجر الى موالى الجد ولو لم ملك هذا الولد أباه جرد لولاء اخوته) لايه من مولى الام (اليه وكتا ولا نفسه في الاصح) كما لو أعتق الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر لاولاء عليه (قلت) كما قال الرافعي في الترح (الاصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم) لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولأبيه

#### \* (كتاب التدبير) \*

هو تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة (مريجه أنت حر بعد موتى أو اذ امت أو متى مت فأنث حر أو أعتقتك بعد موتى وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب) المنصوص لاشتهاره في معناه وفي قول من طريق ثان مخرج من الكناية هو كناية تخلصه عن لفظ العتق والحرية (ويصح بكناية عتق مع نية تخلص سبيلك بعد موتى) بنية العتق (ويجوز) التدبير (مقبدا كان مت في ذا الشهر أو المرض فأنث حر) فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا (ومعناها كان دخلت) الدار (فأنث حر بعد موتى) فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد (في حصول العتق) (فان قال ان مت ثم دخلت) الدار (فأنث حر اشترط دخول بعد الموت) في حصول العتق (وهو على التراخي

ثم يسقط هذا الوجه زيفه الامام بأن الولاء اذا ثبت لا يسقط (قول) المتن قلت الاصح الخ لو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الام خاصة فهل يرثونهم من حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الاب الظاهر نعم فليست أم لا (قوله) لانه لا يمكن الخ أي فيبقى لموالى أمه \* (كتاب التدبير الخ) \* (قول) المتن أنت حر لو قال نحو أنت حر كان أحسن (قوله) من الكناية أي فيما لو قال كاتبتك على كذا ولم يقل فاذا اذيت فأنث حر والمذهب تقرير النصين والفرق ان الكناية تحتل المراسلة والخارجة بخلاف التدبير (قول) المتن ومعناها قال الزركشي لانه اما وصية او عتق على صفة وكل منهما يقبل التعليق (قول) المتن ثم دخلت لو أتى بالواو بدل ثم فتقلا عن البغوى اشترط الدخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشي خلافه وقال ان هذا وجه اشار في التهمة الى انه مفرع على ان الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزموا في نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقدم والتأخر وان هذا وجه مفرع على ما قاله (قول) المتن وهو على التراخي أي في كل من انصورتين



(قول) المتن وليس للوارث أى وإن كان مورثه كان له الأبطال وتظيره الوصية (قول) المتن يبعه ولو نجز عتقه فالظاهر النفوذ (قول) المتن منصلة لانه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضى جوابا وكفى نظيره من الطلاق (قوله) قبل الموت (٢٨٠) انظر ما القرق بين هذا وبين ما لو قال اذا

مت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت (قول) المتن ولو قال الخ أى قال كل منهما الصيغة المذكورة (قوله) والثاني قال الخ عبارة غيره وذلك لأن الجهر لصحته والمصلحة هنا فى جوازها لانه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الشارقي وقال وأما قولهم انه ينس من أهل العتود فانه يبطل بالنسبة ثم الخلاف جارى ومبنيته واعلم ان تعليق المصبي باطل مطلقا وخلاف جارها وان قلنا هو تعاقب لانه فى معنى الوصية من حيث انما فيه لما بعد الموت (قول) المتن على المذهب لانها لا تؤثر فى العتود المأضية (قول) المتن والخبري صورته ان يكون قد دخل دارنا بأمان (قول) المتن نقض ويبع لوبيع من أول الامر كفى فى تحصيل الغرض المذكور (قول) المتن تعليق عتق بصفة وذات لانه لا يحتاج الى فعل لا انشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار (قول) المتن وفى قول وصية لا اعتبار من الثلث (قول) المتن وكذا مذهبنا لان كلامهما لا ينافى مقصود الآخر (قوله) من موت السيد الحوادث السيد أولا وخرج بعضه من الثلث فقط عتق ذلك البعض ويصير بغيره متوقفا على دفع قسطه قاله الرافعي (قوله) وفي التمهيد ارتفعت اعلم ان السكنية اذا أولدها السيد ثم مات قبل تحريرها فعتق عن السكنية ونسبها كسبها وولدها كمنقلبه فى الترخيص الصغير عن لبقوه وأثره فليست بالشرع بين السكنيين وعبارة الرافعي وان مات السيد قبل ان يذبح عتق بالتدبير ان احتمله الثلث

وليس للوارث يبعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذا مت ومضى شهر فانت حر للوارث استخدام فى الشهر لا يبع) حق انيت (ولو قال ان شئت فانت مدبر وان حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة منصلة) أى على الفور (فان قال متى شئت) بدل ان شئت (فلترأى) وتشتط المشيئة فى صورتين تبطل موت السيد (ولو قال لا بعدهما اذا مت فانت حر لم يعتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تدبير والصحيح لا لتعلقه بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفى موتهما مرتبا قبل لا تدبير والصحيح انه بموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب الميت لا يكون مدبرا (ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا عجز فى الظاهر) والثاني قال لا نصيب فيه (وتصح من نصيبه) أى محجور عليه بسفه بصفة عبارة وكافر أصلى) حربى أو ذمى (وتدبير المرتدين على أقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الظاهر ان أسلم بان محنته وان مات مرتدا بان فساده (ولو دبر ثم ارتد لم يبطل) تدبيره (على المذهب) والطريق الثانى يبطل والثالث يبنى على أقوال ملكه ان بقى لم يبطل أو زال بطل أو وقف ووجه الطريق الأول الصيانة خلق العبد عن الضياع فيعتق اذا مات السيد مرتدا أو وجه الطريق الثانى بانه لو فى التدبير لنفذ العتق به من الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للورثة ومل المرتد فى الارتداد دفع بان الشرط سلامة الثلثين للمستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارتد المدبر لم يبطل) تدبيره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولخبري حمل مدبره) الكافر الكائن فى دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان كافر عبد مسلم فدبره نقض) تدبيره أى أبطل (وبيع عليه) لانه مأمور بإزالة الملك عنه ومعنى لا تحصل بالتدبير كذا ذكره الرافعي فى الشرح فى كفاية الدمي فى أثناء تعليل ولم يذكر المسئلة هنا ولاهى فى الروضة (ولو دبر كافر كافر أو أسلم) العبد (ولم يرجع السيد فى التدبير) بالقول بناء على القول بصفة الرجوع به الآتى (نزع) العبد (من سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف) كسبه اليه) أى الى سيده وهو باق على تدبيره لا يباع (وفى قول يباع) عليه ويبطل التدبير دفعا لادلاله ورجح الأول بتوقع الحرية وان رجع السيد فى التدبير بالقول وجوزنا الرجوع به بيع عليه جزوا وظاهر ان البيع عليه حيث لم يزل ملكه يبيع أو غيره (وله) أى للسيد (بيع المدبر) لانه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من انصار رواء الشيخان (والتدبير تعليق عتق بصفة وفى قول وصية) لا بعد بعته (فلو باعه) السيد (ثم ماله) لم يبع بعد التدبير على المذهب (وفى قول على قول التعليق يعود عتق قول عود الحنفى فى الميكن) (ولو رجع عنه بقول كابطلة فسخته نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية واه فلا) يصح (ولو عتق مدبر بصفة صح) تعليقه (وعتق بالاسبق من الموت بالصفة) ففى سبق الموت العتق بالتدبير (وله) لو طعم مدبرته ولا يكون رجوعا) عن التدبير (فان أولدها بطل تدبيره) لان استيلا دأقوت منه (ولا يصح تدبير أم ولا) اذ لا تدفع فيه (ويصح تدبير مكاتب ككاتب مدبر) فيكون كل منهما مدبرا فاعتق بالاسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك فى الثانى مبني على الظاهر ان التدبير تعليق عتق بصفة فالقنا وصية بطل بالسكابة ويبطل أيضا اذا أدبت النجوم قبل موت السيد فان مات قبل أدائها فى المسئلة الاولى ومثاها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل السكابة ويصح كذا زال الشيخ فى التمهيد وفى التمهيد ارتفعت وقال ابن الصباغ

حيث يدفع الشيخ أبو حامد ان السكابة تلى ابن الصباغ وعنه أى انه ينبغي أن يبعه ولو كسبه أو واقتن ملكه قبل ان يذبح كذا لا يملك لا بطل ان قال السكابة به عتق رجح ان يملكه بالتدبير قال ويصح ان يريدا بطلان زوايا العتق دون سقوط أحكامه انتهى قال فى الخادم وهذا الاحتمال مشرب فيه لزم ان يخرج من تحت بعض العبد عتق ذل البعض ويبقى باقية مكاتبته حتى يراعى قسطه كمنقلبه الرافعي عن النص وأنى حامد وغيره



(قوله) لا تبطل أى بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه (قوله) عن الكتابة لأنه مضمّن للإبراء عن النجوم  
 \* (فصل ولدت مدبرة الخ) \* (قول) المتن لا يثبت لم يقل لا يسرى لأن السراية لا تنسكون إلا في الاشتقاق ولا تكون في الأشخاص (قوله)  
 والثاني الخ به قال الأئمة الثلاثة (٢٨١) (قول) المتن ولو دبر حاملا لو استثناء صح بخلاف ما لو قال أعتقتك دون حملك نعم يشترط في استثناء

حمل المدبرة أن تلده قبل الموت \* فرع \*  
 ولده لفوق ستة أشهر من وطء الزوج  
 بعد التدبير فله حكم الحادّث بعده  
 بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها  
 وولدت دون ستة أشهر من الوطء (قوله)  
 بل يتبعها الخ كما يتبعها في التدبير  
 وقرئ الأول بتغليب الحرية في التدبير  
 \* فرع \* وهب ولده جارية حاصلا ثم  
 رجع فيها هل يثبت في الحمل أيضا ظاهر  
 كلامهم نعم والفرق ظاهر (قول) المتن  
 وكان رجوعا عنه أى سواء قصده  
 الرجوع أم لا (قول) المتن لم يعتق  
 الولد أى لأنه عقد لمحقه الفسخ فلم تعد  
 إلى الولد الحادث كالأهنة والوصية  
 والتدبير وقول الشارح رحمه الله وهما  
 كالقولين الخ يوهّم أنه على القول الثاني  
 إذا ماتت الأم قبل وجود الصفة يبقى  
 حكمها في الولد كولد المدبرة وإن لم يولد  
 الجمهور أنه إذا مات السيد أو ماتت بطل  
 حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة  
 إذا ماتت في حياة السيد يبقى حكمه على  
 القول المذكور (قوله) عتق الحمل  
 قطعاً أى بخلاف التدبير فإن دخله  
 خلافاً وقوله وظاهر الخ هو كذلك ولكن  
 لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة  
 بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد  
 المدبرة هذا هو الظاهر خلافاً لما في  
 شرح المنهج (قوله) لم يعتق منه شيء  
 لو فرض بعد ذلك إبراء من اثنين مثلاً  
 نفذ العتق وحاول ابن الزفعة تخريج وجه  
 بعدم النفوذ كعتق زاهر إذا ردّ ثم

لا تبطل كما لو أعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان للسيد  
 ويجاب بأن العتق في المقيس عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتق بالتدبير  
 \* (فصل) \* إذا (ولدت مدبرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد  
 (لا يثبت للولد حكم التدبير في الظاهر) كما لا يثبت لولد المهرهنة حكم الرهن بجامع أن كلامهما  
 يقبل الرفع والثاني يثبت كما يثبت لولد المستولدة حكم أمه بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملاً  
 عند موت السيد يتبعها الحمل قطعاً (ولو دبر حاملاً ثبت له) أى للحمل (حكم التدبير على المذهب)  
 وفي قول من الطريق الثاني المبنى على أن الحمل لا يعلم لا يثبت وعلى الثبوت (فإن ماتت) في حياة  
 السيد بعد انفصال الحمل (أو رجع في تدبيرها) بالقول بناء على القول بجهة الرجوع به (دام  
 تدبيره) أى الحمل المنفصل والمتصل (وقيل إن رجع وهو متصل فلا) يدوم تدبيره بل يتبعها  
 في الرجوع (ولو دبر حاملاً صح) تدبيره (فإن مات) السيد (عتق) الحمل (دون الأم وإن باعها صح)  
 البيع (وكان رجوعاً عنه) أى عن تدبير الحمل (ولو ولدت المعلقة عتقها) بصفة ولداً من زنا  
 أو نكاح حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعتق الولد في قول أن عتقت بالصفة  
 عتق) وهما كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً وظاهر  
 أن الحامل عند التعليق كالحامل عند التدبير فيتبعها الحمل على الأصح في تصحيح التنبيه (ولا يتبع  
 مدبراً ولده) المملوك للسيدة وإنما يتبع الأم في الرق والحرية (وجنابته) أى المدبر (بجنابته) (بجنابته)  
 فإن قتل بها فأت التدبير أو بيع فيها بطل التدبير أو فداء السيد بقي التدبير والجنابة عليه كالجناية  
 على قن فإن كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه أن يشتري بها عبد غيره (ويعتق بالموت) أى  
 موت السيد (من الثلث كله أو بعضه بعد الدين) فلا تستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها  
 وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه  
 وإن خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التدبير من الثلث وقع في الصحة أم في المرض (ولو علق  
 عتقاً على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موثي فأنت حر عتق من الثلث) عند  
 وجود الصفة (وإن احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بأن يقيده (فوجدت في المرض فن  
 رأس المال) يعتق (في الظاهر) اعتباراً بوقت التعليق والثاني من الثلث اعتباراً بوقت وجود  
 الصفة ورجح الأول بأنه حين التعليق لم يكن منهما باطلاً حق الورثة نعم إن وجدت الصفة باختيار  
 السيد عتق من الثلث جزماً (ولو ادعى عبده التدبير فأنكر فليس برجوع) بناء على جواز  
 الرجوع بالقول (بل يخلف) أنه ما دبره وله إسقاط اليمين عن نفسه بأن يقول إن كنت دبرته فقد  
 رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدبره مال فقال كسبه بعد موت السيد  
 وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه) لأن السيد له (وإن أقام يمينين) بما قاله (قدمت يمينه)  
 لما ذكر

\* (كتاب الكتابة) \*

٧١ في انفك الرهن وردّ بأن العتق هنا لما تأخر عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تجيز زاهر لأنه منارّد لغانهم  
 إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم نقول بتبين العتق من حين الموت ردّ للإمام قال والظاهر الأول (قول) المتن فوجدت في المرض أو وجدت  
 في حال جنون السيد أو سفهه فهي معتبرة قطعاً بخلاف ما لو وجدت في المرض أو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالغير (قول) المتن فليس  
 برجوع أى كما أن جود الردة لا يكون اسلاماً وجود الطلاق لا يكون رجعة \* (كتاب الكتابة الخ) \*



(قول) المتن هل كسب أي بحيث يني بالنجوم (قوله) الخير بالقدر في الآية الخ اعلم أن الخير يطلق بمعنى المال كما في قوله سبحانه وتعالى وأنه لحب الخير شديد وبمعنى الدين كما في قوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فائدة: حكى ابن الصباغ عن الشافعي رحمه الله أنه استدل على عدم الوجوب بأن الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يبيع الإنسان ماله بما له محظور فيه كون (٢٨٢) الأمر بعده فيها للإباحة وثبت الاستحباب

من محل آخر وقال الاصطخري الصارف قوله سبحانه قوله ان علمت فمهم خيرا حين وكل ذلك الى اجتهاد السادات (قول) المتن وبين الخ وجه ذلك انه عقد معاوضة فلا بد فيه من اليك كالبيع (قوله) وهو الوقت سمي بذلك لان العرب كانت تعرف الاوقات بالنجوم فسمى الوقت نجما (قول) المتن جاز لم يحجروا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكافة نظرا لجانب العتق (قول) المتن بلا تعليق قاله الامام (قوله) فاذا أدت الخ ليس تعليقاً محضاً وانما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما لها بدليل حصول العتق بالابراء ونحوه (قول) المتن ولا يسه لوقال كاتبك فقط لم يكف قطعاً (قول) المتن واطلاق قال الزركشي هو يغني عن التكليف (قوله) والعبد الخ دفع لما يقال كونه مطلقاً التصرف قيد في السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة (قوله) ليحصل هذا التعليق قد يتخلف في البعض فالاولى التعليق بأنها خارجة عن القياس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وان كان في الحلول تعجيل العتق (قول) المتن ولو منفعة كما يجوز أن تجعل المنافع أجرة قال الزركشي عبارة تقتضي أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التعجيل واشتراط اتصالها بالعقد وان كانت في الذمة جاز التعجيل والتأجيل الثاني الاكتفاء بها وحدها والمنقول انه ان كانت منفعة

يعلم المراد بها من صيغتها الآتية والاصل فيها قوله تعالى والذين يتغون الكتاب مما ملكت أي ما نكمت فكاتبوهم ان علمت فمهم خيرا (هي مستحبة ان طلبها رقيق أمين قوي على كسب) وبهم مفسر الشافعي رضي الله عنه الخير في الآية (قيل أو غير قوي) على الكسب نظرا الى ان الامين يعان بالصدقات ليعتق والاول قال لا وثوق بذلك وقيل يستحب لقوى غير أمين كما فسره ابن عباس وغيره الخير بالقدر على الكسب والشافعي ضم اليها الامانة لانه قد يضيع ما يكسبه فلا يعتق (ولا تكره بحال) لانها عند فقد الوصفين قد تنفض الى العتق ولا تجب اذا طلبها العبد الموصوف بهما والابطال أثر الملك واحتكم المالك على المالكين (وصيغتها كاتبك على كذا) كالف (منجما اذا أدته فأنث حرويين عدد النجوم وقسط كل نجم) وهو الوقت المضروب ذكره الجوهري ويطلق على المال المؤدى فيه ويكفي ذكر نجمين (ولو ترك لفظ التعليق) أي اذا الى آخره (ونواه) بقوله كاتبك على كذا الى آخره (جاز ولا يكفي لفظ كتابة لا تعليق ولا نية على المذهب) المنصوص وفي قول من طريق ثان مخرج يكفي كالتدبير وقرئ الاول بان التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا الخواص (وبقول المكاتب قبلت) وبه تتم الصيغة ويؤخذ منها ان معنى الكتابة عقد عتق بلفظها بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (وشرطهما) أي المكاتب والمكاتب (تكليف) بان يكونا بالغين عاقلين (والطلاق) بان يكونا مختارين والسيبة غير محجور عليه بسفه والعبد غير مرهون ومؤجرو ولا تصح كتابة ولي المحجور عنه أبا كان أو غيره لانها تبرع (وكتابة المريض) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بان كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كاه فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمه مائة عتق) لانه يبقى للورثة مثلاه وهما المائتان (وان أدى مائة عتق ثلثاه) ويبقى للورثة ثلثه والمائة والمؤدى في المسئتين هو المكاتب عليه وان لم يؤد شيئا قبل موت السيد قبلته مكاتب فاذا أدى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب مرتد بني على أقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح (فان وقفناه) وهو الاظهر (بطلت على الجديد) في وقف العقود وعلى القديم ان أسلم بان صحتها وان مات مرتدا بان بطلانها وتصح كتابة الكافر غير المرتد (ولا تصح كتابة مرهون) لانه معرض للبيع (ومكرى) لانه مستحق المنفعة فلا يفرغ للاكتساب بنفسه (وشرط العوض كونه ديناً مؤجلاً) ليحصله ويؤديه (ولو منفعة) كسواء (ومنجما بنجمين فأكثر) كما جرى عليه العجالة فمن بعدهم (وقيل ان ملك) السيد (بعضه) وباقيه حرم بشرط أجل وتنجيم في كتابته لانه قد يملك ببعضه الحر ما يؤديه فتستثنى هذه الصورة على هذا الوجه والاصح لا تستثنى ومن التنجيم بنجمين في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة ان تتصل بالعقد ولا بد فيها الصيغة الكتابة من ضمنية فاذا كاتبه على خدمة شهر من الآن وعلى دينار يؤديه بعد انقضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قدم شهر الدينار على شهر الخدمة لم يصح ولو اقتصر على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح أيضا لانهم ما نجم واحد ولا ضمنية (ولو كانت

عين حالة فلا بد معها من دينار مثلاً لان التنجيم شرط (قوله) والاصح لا تستثنى قال الزركشي لانه تعبد قال نعم لو جعل مال الكتابة عيناً من الاعيان التي ملكها بعضه الحر في شبه القطع بالخدمة قال ولم يذكره على



(قول) المتن صحت لان الخدمة مستحقة من الآن والديسار في الوقت المعين له واذا اختلف وقت الاستحقاق حصل النجم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة بنهايتها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير (قول) المتن على أن يبيعه كذا وقال على ابتاع (٢٨٣) كذا كان أولى ليشمل الطرفين (قوله) وفي قول الخ منه تعلم ان طريقة القطع

بطلان البيع راجحة كما نبه عليه الشارح رحمه الله بعد (قوله) يوزع وفي قول يصح في العبد بالجميع \* فرع \* اذا قلنا بفسادها لم يعتق حتى يؤدي الجميع ثم تراجعان (قوله) يبطلان كتابتهم كما في بيع عبيد جمع ثمن (قول) المتن فسدت أي فان أدى عتق وتراجعان وحينئذ فهو أحسن من قول المختر بطلت (قوله) وهو الرابع يرجع لقوله والخامس القطع الخ (قول) المتن ولو أبرأ أو أعتقه خرج به ما لو أدى له نصيبه بغير اذن الآخر فإنه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح فيه عليه الزركشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب للحاوي الصغير (قوله) عتق انصيب الخ أي وقت العجز لا وقت الاعناق والبراء صرح بذلك الرافعي رحمه الله تعالى (قوله) كما تقدم أي فيما اذا أبرأ أو أعتق والحال ان العبد أخرجته الى الرق والحاصل ان تلك كن العجز فيها موجودا وهذه طرأ بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت العجز قاله الشحان

\* (فصل يلزم السيد الخ) \* (قول) المتن أن يحط عنه لوحط من غير النجوم لم يصح لانه لا اعانة فيه على العتق (قوله) قال الله تعالى وآتوهم الخ ذهب الحسن البصري الى ان المراد الايتاء من مال الزكاة ورد بأن الضمير لسادات وعن مالك وأبي حنيفة انه لا يجب واختاره الرواية قال لانه لو وجب لتعذر كل زكاة (قول) المتن انه يكفي الخ لا طلاق الايتاء

على خدمة شهر) من الآن (وديسار عند انقضائه) أو في أثنائه كبعد العقد يوم (صحت) في المستثنين وقيل لا لاتحاد النجم وكضم الديسار ضم خياطة ثوب موصوف (أو) كاتب العبد (على ان يبيعه كذا) كتوب بألف (فسدت) لانه شرط عقدا في عقد (ولو قال كاتبك وبعثك هذا الثوب بألف ونجم الالف) بنجمين مثلاً فقال آخر صكل شهر نصفه (وعلق الحرية بأدائه) وقبل العبد (فالمذهب صحة الكتابة دون البيع) فيطل وفي قول تبطل الكتابة أيضا وهما قولان تفريق الصفة هذه الطريقة راجحة والطريق الثاني فيها قول بالعقة وقول بالبطلان وهما قولان الجمع بين عقدين مختلفي الحكم وجه ترجيح القطع ببطلان البيع يقدم أحد شقيه على مصر العبد من أهل مبايعة السيد وعلى صحة الكتابة نقط يوزع الالف على قيمتي العبد والثوب فما خص العبد يؤديه في النجمين مثلاً (ولو كاتب عبيدا) كثلثة صفقة (على عوض منجم) بنجمين مثلاً (وعلق عتقهم بأدائه فالنص صحتها ويوزع) المسمى كالف (على قيمتهم يوم الكتابة فن أدى حصته عتق ومن عجز منهم) (رق) فاذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثلثمائة فعلى الاول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص قول يخرج ببطلان كتابتهم (وتصح كتابة بعض من باقيه حرفوا كاتب كاه صح في الرق في الاظهر) من قول تفريق الصفة وبطل في الآخر (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم يأذن) في كتابته (وكذا ان أذن) فيها (أو كان له على المذهب) لان العبد لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم وفي قول تصح كاعتاقه والطريق الثاني القطع بالاول وهو الرابع في الثانية وحكاية في الاولى الرافعي وليس في الروضة (ولو كاتباه معا أو وكلا) من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر فكاتبه (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) قال في الروضة كأصلها جنسا وأجلا وعددا وفي هذا الحلاق النجم على المؤدى (وجعل المال على نسبة ملكهما) صرح به أو أطلق (فلوعجز) العبد (فعجزه أحدهما) ونسخ الكتابة (وأراد الآخر ابقاءه فيها وانظاره) (فكابتداء عقد) فلا يجوز بغير اذن الآخر ولا بذنه على الاظهر (وقيل يجوز) بالاذن قطعاً لان الدوام أقوى من الابتداء (ولو أبرأ) أحد المالكين مع العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي نصيبه من العبد (عتق نصيبه) منه (وقوم الباقي) وعتق عليه (ان كان موسرا) والعبد عاجز عائدا الى الرق فان لم يكن كذلك فان أدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من العبد عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق عتق النصيب على الشريك الاول بالقيمة كما تقدم

\* (فصل يلزم السيد الخ يحط عنه) \* أي العبد (جزأ من المال) المكاتب عليه (أو يدفعه اليه) بعد قبضه ويقوم مقامه غيره من جنسه قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق (والخطأ أولى) من الدفع لما ذكر (وفي النجم الاخير ألبق) لانه أقرب الى العتق (والاصح أنه يكفي ما يقع عليه الاسم) أي اسم المال (ولا يختلف بحسب المال) قلة وكثرة والثاني لا يكفي ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدره الحاكم بما جهاده (وه) الاصح (أن وقت وجوبه قبل العتق) ليستعين به عليه والثاني

في الآية الكريمة والثاني استنبط منها معنى خدمها واعلم أن هذا الحكم خالف استغفلا لان آيتها تعرضت لتقرير حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف (قول) المتن وان وقت وجوبه يحتمل أمرين وجوبه من جنس العقد وجوباً موسعاً ويتضيق عند العجز قال البغوي الثاني ان يدخل بالعقد وقت الجواز لانه سبب في الابتاء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطر



بعده ليتبلغ به وعلى الأول يتعين في النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة وبعد الاداء والعق  
 قضاء (ويستحب الربع والاف السبع) روى النسائي واليهيقي عن علي كرم الله وجهه يحط  
 عن المكاتب قدر ربع كتابه وروى عنه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى مالك في الموطأ عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما أنه كتب عبد الله على خمسة وثلاثين الفا ووضع منها خمسة آلاف وذلك في  
 آخر نجومه وخمسة سبع خمسة وثلاثين (ويحرم) على السيد (وطء مكاتبه) لاختلال ملكه  
 فيها (ولا حد فيه) لبقائه ملكه فيها ويعزر ان علم تحريره وكذلك هي (ويجب) به (مهر) لها  
 وان طأ وعته (والولد) منه (حر) لانها علفت به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب) وفي  
 قول لها قيمته بناء على قول يأتي ان حق الملك في ولدها من غيره لها والا قول مبني على مقابلة الاظهر  
 ان حق الملك فيه للسيد مع قول آخر انه مملوك له (وصارت) بالولد (مستولدة مكاتبه) فان عجزت  
 عتقت بموته أي السيد (وولدها من نكاح أوزنا مكاتب في الاظهر بتبعها رقا وعتقا وليس عليه  
 شيء للسيد) والثاني هو مملوك للسيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كولد المراهونة (و) على الاول (الحق)  
 أي حق الملك (فيه للسيد) وفي قول لها فلو قتل قيمته لذي الحق) منهما (والمذهب ان أرش جنايته  
 عليه) أي الولد (وكسبه ومهره ينفق منها عليه وما فضل منها وقف فان عتق فله والا فللسيد) وفي  
 وجه لا يوقف بل يصرف الى السيد هذا كله على قول ان حق الملك فيه للسيد وعلى قول انه لها يكون  
 ما ذكر من الارش وغيره لها (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدى الجميع) أي جميع المال  
 المكاتب عليه حديث المكاتب عبد مابق عليه درهم رواه أبو داود وغيره ووصفه في الروضة بأنه حسن  
 (ولو أتى) المكاتب (بمال فقال السيد هذا حرام) أي ليس ملكه (ولا يئنه) له بذلك (حلف)  
 المكاتب أنه حلال) أي ملكه (ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبي قبضه  
 القاضي) وان كان قدر المكاتب عليه عتق العبد (فان نكل المكاتب) عن الحلف (حلف  
 السيد) لغرض امتناعه من الحرام ولو كان له يئنه سمعت لذلك (ولو خرج المؤدى مستحقا رجع  
 السيد بئنه) وهو مستحقه (فان كان في النجم الأخير بان العتق لم يقع وان كان) السيد (قال  
 عند أخذه أنت حر) لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم صحته (وان خرج معها  
 فله رده وأخذ بئله) وله أن يرضي به (ولا يتزوج) المكاتب (الا باذن سيده) لبقائه على الرق  
 (ولا يتسرى بآذنه على المذهب) خوفا من هلاك الجارية في الطلق فنع من الوطء كنع الراهن من وطء  
 المراهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد اجراء الوجهين في وطء الراهن من يؤمن حبلاها هنا وفي الروضة  
 في أبي معاملات العبد ونكاحهم كأصلها في الثاني ان في تسري المكاتب باذن سيده قولين كبيره  
 وما هنا أريج (وله شراء الجوارى لتجارة فان وطئها) أي جاريته على خلاف منعنا منه (فلا حد)  
 عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت ثبت له (والولد) من وطئه (نسيب فان ولدته في الكتابة) أي  
 قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه بدون ستة أشهر) منه (تبعه رقا وعتقا) وهو مملوك لا يبيع بئنه  
 ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا يصير مستولدة في الاظهر) لانها علفت بمملوك والثاني تصير  
 لان ولدها ثبت له حق الحرية بكتابته على أبيه وامتناع بئنه فيثبت لها حرمة الاستيلاد (ولو ولدته  
 بعد العتق لفوق ستة أشهر) منه وفي الروضة وأصلها القنة أشهر فأكثر (وكان يطؤها فهو حر وهي  
 أم ولد) وان احتمل أن العلوق قبل العتق تغلبا للحرية وان لم يطأها بعد العتق فاستيلادها على  
 الخلاف (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل محملها (لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتاع)  
 من قبضها (غرض كونه حقه) أي المال النجوم الى محله (أو خوف عليه) كان عجل في زمن

(قول) المتن ويستحب ذهب أحد الى  
 وجوبه لانه ورد والقاعدة حمل المطلق  
 على المقيد (قول) المتن ويجزم لو شرط  
 ذلك في عقد السيد كتابة ففسد العقد  
 وقال مالك ففسد الشرط فقط وقال أحد  
 بيجازين \* فرع \* يجوز الوطء في الكتابة  
 الفاسدة (قول) المتن ولا يجب قيمته  
 الخ قال الزركشي لو تأخر الوضع الى بعد  
 العتق لم تجب القيمة قطعا (قول) المتن  
 بتبعها معنى التبعية هنا كونه تابعيا في  
 العتق بسبب الكتابة حتى لو تجزعت  
 قبل الاداء عتقت عن الكتابة وتبعها ولو  
 ماتت بطلت فيها وفيه لانه عقد معاوضة  
 فيوقف حكم الولد فيه على العاقد بخلاف  
 التسديد والاستيلاد (قول) المتن  
 وليس عليه شيء لانه لم يجزعه عقد ولم  
 يصدر منه قبول (قوله) كولد  
 المراهونة أي يجامع ان كلا عقد يقبل  
 الرفع (قول) المتن وفي قول لها أي  
 لانه لو كان السيد لعتق بعتقها وردفاته  
 كأمه ثم العلوان مفترهان على انه ثبت  
 له حكم الكتابة والا فهو ملك للسيد قطعا  
 له بئنه (قول) المتن والا فللسيد منه  
 ان تموت قبل عتقه (قوله) حديث المكاتب  
 الخ ولانه ان كان المقلب المعاوضة فلا يجب  
 تساميه الا بقبض كل العوض وان كان  
 المقلب التعليق فلا بد من وجود تمام  
 الصفقة قال الاصطخري ولو فصلت حبة  
 لم يعتق (قوله) وله أن يرضي به أي ويقع  
 عتق من غير توقف على أبراء من قدر  
 نقص العبد بخلاف ما لو خرج ناقصا جزأ



(قوله) فيجبر على قبضه أي بلا خلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى هكذا السيد غائب ولا ضرر بقبضه القاضي بخلاف غيره من الديون إلا أن يك ون بهما هر نظر لفك كما تظهر هنا الفلك الرقبة (قول) المتن فإن أي قبضه القاضي قبل هذا إلا بلام الجبر وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره والقبض (قول) المتن لم يصح الدفع ولا الإبراء أي سواء كان الالتزام من العبد أو من السيد وذلك لأن الإبراء المعلق بشرط باطل والتججيل على شرط (٢٨٥) غير صحيح لأنه يشبهه بالجاهلية فانهم كانوا يزيدون في الحق ليزاد في الاجل ومثله

أبرأتك بشرط ان تجعل أو اذا عجت  
فقد أبرأتك (قوله) أظهرهما المنع  
والثاني يعتق لكن قد سلف أن عليه  
العتق هناك لأن السيد سلب المشتري  
على قبض النجوم وهنا قد يقال التسيط  
انما هو على الرقبة أشار إليه القاضي  
(قوله) وفي القديم الاحتج له بقصة  
بريرة وأجيب بأن ما عجزت نفسها قبل  
شراء عائشة رضي الله عنهما وبأن محل  
المنع إذا لم يرض المالك به وهذه قد  
رضيت جزم بذلك القاضي قال الزركشي  
وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه  
رضي أو سخط ممنوع

\* (فصل الكتابة لازمة الخ) \* (قول)  
انتم ليس له الخ تصريح به بل لازم وتوضيحه  
لما بعده (قوله) في ذلك كفي البيع  
هذا فلا من اشتري به ثمن ومن ثم تعلم  
انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد  
استعجز لنفسه وسيأتي ذلك صريحا  
(قوله) وفيما اذا امتنع الخ أي فليس  
ما أفاده الاستثناء من الحصر مرادا  
(قول) انتم فليس السيد الصبر بضم الراء  
وكسر ها (قول) انتم بنفسه أي ذاته  
فسخ مجمع عليه فيرجع إلى احكامهم  
ان كل في يده وفاء وهو مع ذلك يعجز نفسه  
فقد جزم ما وردى منع استقلال السيد  
بالفسخ لكونه مخيرا فيه فقال لا بد من  
الحاكم (قول) انتم وللمالك الفسخ  
أي كالمترهن (قول) المتن في الاصح

نهب (والا) أي وان لم يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فإن أي قبضه القاضي)  
عنه وعتق المكاتب (ولو عجل بعضها) أي النجوم (ليبرته من الباقي فأبرا) مع الاخذ (لم يصح  
الدفع ولا الإبراء) وعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق (ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها) لأنها  
غير مستقرة (فلو باع) السيد (وآدى) المكاتب (إلى المشتري) النجوم (لم يعتق في الاظهر  
ويطالب السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري بما اخذ منه) والثاني يعتق لأن السيد سلب  
المشتري على قبضها منه فاشبه الوكيل وقرق الأول بأن المشتري يقبض لنفسه بخلاف الوكيل وتعم  
الثاني بأن ما أخذه المشتري يعطيه للسيد لانه جعل كوكيله (ولا يصح بيع رقبة في الجديد فلو باع)  
السيد (فآدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري) ففي عتقه القولان (أظهرهما المنع وفي القديم  
يصح بيعها كبيع المعلق عتقه بصفة ويمسكه المشتري مكانا ويعتق بأداء النجوم اليه والولاء له (وهبه  
له كعبه) فيما ذكر (وليس له) أي السيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزويج أمته) لانه  
معه كالأجنبي (ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزمه) وهو افتداء منه  
\* (فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها إلا أن يعجز) المكاتب (عن الاداء) عند  
الحل لنجم أو بعضه فالسيد الفسخ في ذلك وفيما اذا امتنع من الاداء مع القدرة عليه كفي الروضة  
كأصلها أو غاب وقته كما سيأتي (وجائزة للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فاذا عجز نفسه) أي  
قال أنا عجز عن كتابتي مع ترك الاداء (فالسيد الصبر) عليه (والفسخ) للكتابة (بنفسه وان شاء  
بالحكم) وليس على الفور (وللمكاتب الفسخ) لها أيضا (في الاصح) والثاني قال لا ضرر عليه  
في بقائها (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول النجم استحب) له (امهاله فان أمهل)  
السيد (ثم أراد الفسخ) لسبب مما تقدم (فله) ذلك (وان كان معه عروض أمهله) لزوما  
(ليبيعها فان عرض كساده فله ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام) كفا في الروضة كأصلها عن البغوى  
لا يلزم أكثر منها وسكنا على ذلك (وان كان ماله غائبا أمهله إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين والا)  
بان كان مرحلتين أو أكثر (فلا) يمهل وللسيد الفسخ وفي الروضة كأصلها ذكر هذا التفصيل عن  
ابن الصباغ والبغوى وغيرهما وحل اطلاق الامام والغزالي أن للسيد الفسخ عليه (ولو حل النجم  
وهو) أي المكاتب (غائب) او غاب بعد حلوله بغير اذن السيد كفا في الروضة كأصلها (فالسيد  
الفسخ) ان شاء بنفسه وان شاء بالحكم (فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه) ويمكن  
السيد من الفسخ لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يؤد المال (ولا يفسخ) الكتابة (بجنون  
المكاتب ويؤدى القاضي) عنه (ان وجد له مالا) قال الغزالي زيادة على الجمهور ورأى له  
مصلحة في الحرية وان رأى أنه يضيع اذا أفاق لم يؤد وهذا حسن وان لم يجد له مالا مكن السيد من  
الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قناله وعليه نفقته فان أفاق وظهر له مال كان حله قبل الفسخ دفعه إلى

٧٢ ل استشكل حكاية الخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازه تمككه من تعجز نفسه لا انشاء الفسخ  
(قوله) وهذا أحسن قال الراعي لكنه قليل الجدوى مع قولنا ان السيد اذا وجد له مالا يستقل بأخذه إلا أن يقال يمنعه الحاكم والحالة ما ذكر  
قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضا لانه اذا منعه الحاكم فسخ ويعوده المال (قوله) مكن السيد من الفسخ قال الزركشي  
لا يمكن هنا الا بعد الرفع إلى القاضي



(قول) المتن ولا يجنونه أى ولا جمونه (قول) المتن كما سبق في قتله فيكون الواجب الارش بالغام مبلغ قال الماوردي والغزالي لان حق السيد لا يتعلق برقبته لانها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغام مبلغ كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان (٢٨٦) المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق

بالرقبة فلا يجوز ان يزداد عليها (قوله) وهو يقتضى الخ قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه في الجناية كالأجنبي قال الزركشي نعم صرح الرافعي بعد هذا فيما لو أدى النجوم فعنق بأن الواجب في الجناية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب بل هو في ذمته بعد العتق (قوله) كإلبيع الخ انظر هل له التدبير ولو لم يغير اذن السيد (قول) المتن ويصح باذن السيد الخ لو تبرع على السيد مع وان تقدم الايجاب كنظيره من بيع الرهن للمرتن (قول) المتن عتق أى من حين الفسخ (قوله) القطع بالاول أى لانه قد يستغفر من أكسائه ما يعنه

\* (فصل الكتابة الفاسدة الخ) \* (قول) المتن في استقلاله منه تعلم انه يسوغ له معاملة السيد وتستفيد أيضا من هنا ما سيصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرأى انه لا يعامل سيده (قول) المتن وأخذ ارش الجناية ومهر شبهة وذلك لانهما في معنى الكسب (قول) المتن بالاداء أى الى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء المسمى فلا يغني الأبراء كما سيأتي ولا الأداء لغير السيد كالوارث قبل واذ اتأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب (قول) المتن ويتبعه كسبه وأولاده كذا قاله الأصحاب ونارعههم صاحب الانتصار من حيث انه يتعلق عتق بصفة الكسب والاولاد لا يتبعان فيه

السيد وحكم بعتقه ونقض التعجيز (ولا) تنسخ الكتابة (يجنون السيد ويدفع) وجوب المكاتب المال (الى وليه ولا يعتق بالدفع اليه) أى الى السيد لان قبضه فاسد ولو تلف في يده فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شيء آخر يؤديه فللولى تعجيزه ولا تنسخ أيضا باعطاء السيد والحجر عليه بسفه ولا باعطاء العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلوارثه قصاص فان عفى على دية أو قتل) المكاتب (خطأ أخذها) أى أخذ الوارث الدية (مما معه) لانه معه كأجنبي وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى للوارث (تعجيزه في الأصح) والثاني المنع لانه اذا عجزه سقط مال الجناية لان السيد لا يثبت له على عبده دين فلا فائدة لتعجيزه ودفع بأنه يستفيد الرذ الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقتصاصه والدية) للطرف (كما سبق) في قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فعفى على مال أو كان) ما فعله (خطأ أخذ) المستحق (مما معه) ومما سيكسبه الأقل من قيمته والارش) وفي قول ان كل الارش أكثر من القيمة أخذه وفي إطلاقه على دية النفس تغليب وذكر في الروضة كأصلها مسئلة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى في هذه وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شيء وسأل المستحق تعجيزه عجزه الفاشي) المسؤول (وبيع) منه (بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والافكاه (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وبقاؤه مكاتباً) وعلى المستحق قبوله في الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق وزمه الفداء) لانه قوت متعلق حق المجنى عليه كما لو قتله (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقاً) لفوات محلها (ولسيده قصاص على قتله) العامد (المكافىء) له (والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفارة قاله في المحرر (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والاجارة (والافلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسيئة والقرض فلا يستقل به (ويصح باذن سيده في الاظهر) لان الحق فيه لا يعدو ههما والثاني نظر الى أنه يفوت غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سيده صح) والمالك فيه للمكاتب (فان عجز وصار لسيدته عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه) لم يصح بلا اذن وباذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فان صح نكاحه عليه) فيتبعه فاعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابته باذن على المذهب) لانهما يعقبان الولاء والمكاتب ليس اهلاله وفي قول يصح ويوقف الولاء والطريق الثاني القطع بالاول وعلى الثاني ان اعتق المكاتب كان الولاء له وان مات رقيقاً كان لسيدته

\* (فصل الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد كحمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصححة في استقلاله) أى المكاتب (بالكسب وأخذ ارش الجناية عليه ومهر شبهة) في الامة (وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق بأبراء) ولا بأداء الغير عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بعوت سيده) قبل الاداء لعدم حصول المعلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه سهم المكاتبين) بخلافهما في الصححة (وتخالفهما) أى تخالف المناسبة الصححة والتعليق (في أن للسيد فسخها) وهو بنفسه أو بالحاكم (وأه لا يملك ما يأخذه



بل يرجع المكاتب به ان كان متقوماً بخلاف غيره كالحر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أي ويرجع السيد (عليه بغيره يوم العتق) وان تلف ما أخذه السيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القيمة (فان نجاساً) أي واجبا السيد والعبد أي كائنا من جنس واحد أي غالب نقد البلاء (فأقوال التقاض) فيه فعلى القول به الأصح الآتي سقوط الدين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخذاً من الرافعي في الشرح (أصح أقوال التقاض سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانبين (بلا رضا) اذ لا حاجة اليه (والثاني برضاها) كالحيل والمحتال (والثالث برضا أحدهما) لوجود القضاء منه اذ له القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وان رضيا (والله أعلم) لانه يبيع دينه ويمنهى عنه فليأخذ أحدهما من الآخر ثم يدفع اليه المأخوذ عن دينه ليسلم من النهي ويحجب بأنه في بيع الدين لغير من عليه (فان فسحها) أي الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كنت فسخت فأنكره صدق العبد) المنكر (بيمينه) وعلى السيد البينة (والأصح بطلان الفاسدة فيجنون السيد وانما له واجره عليه) بسفه (لا يجنون العبد) وانما له لانه لا يبرع فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيهما جوازها من الطرفين كولو كالة ووجه عدمه ان المذهب فيها التعليق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كأنه فأنكره سيده أو وارثه صدقاً) باليمين (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي المال (أو فسحها) وفي الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الاجل ولا ينة (تحالفاً) على الكيفية السابقة في البيع (ثم) بعد التحالف (ان لم يكن) السيد (قبض ما يدعيه لم تنسخ للمكاتب في الأصح بل ان لم يتفقا) على شئ (فسخ القاضى) الكتابة والثاني تنسخ بالتحالف وعلى الأول ان اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفي الروضة كأصلها هل تنسخ الكتابة أو يفسحها الحاكم ان لم يتراضيا على شئ فيه ماسبق في البيع وسبق فيه ان الحاكم يفسخ ويكاذن المتحالفاً واحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى الفسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كما في المتابعين (وان كان) السيد (قبضه) أي ما يدعيه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (ودية) لى عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو عبادى والسيد بغيره وقد يتقاضان) في تلف المؤدى بان كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كأنك) وانا مجنون أو مجبور على فأنكر العبد (الجنون أو الحجر) صدق السيدان عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد) ومعلوم ان تصديق كل منهما يمينه وصرح بهما في المحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الأول أو قال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (صدق السيد) بيمينه كما في الروضة كأصلها (ولومات عن ابني وعبد فقال كاذبي أبو كذا فان أنكر صدقاً) بيمينهما على نفي العلم بكتابة الاب كما في الروضة كأصلها (وان صدقاه) أو قامت بكتابه ينة (فسكاتب فان أعتق أحدهما نصيبه فالأصح) في المحرر (لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر عتق كله وولاؤه للاب وان عجز قوم على العتق) الباقي (ان كان موسراً) وعتق كله وولاؤه له وبطلت كتابة الاب (والا) أي وان كان معسراً (فنصيبه حر والباقي قن للآخر قلت) اخذاً من الرافعي في الشرح في مقابلة تصحيح المحرر كالبعوى قول عدم العتق (بل الاظهر العتق والله أعلم وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكذب قن) بيمينه على نفي العلم بكتابة أبيه (فان أعتقه المصدق) أي أعتق نصيبه (فالذهب انه يقوم عليه) الباقي (ان كان موسراً) ويعتق وفي قول لا يقوم فلا يعتق وقطع بعضهم بالأول

(قول) المتان كان متقوماً أي له قيمة (قول) المست والثالث الخ وجهه غير الشارح بأن ذلك تطهير للمثل المشترك بجبر أحد الشريكين على قسمته بطلب الآخر (قول) المست لم يفسخ أي كما في البيع ووجهه مقابلة ان العقد اذا انتهى الى النزاع فكانه لم يكن قولهما (قوله) عتق المكاتب أي لاتفاقهما على العتق على كل تقدير (قول) المست على العتق قال الزركشي احتراز عما اذا كان أحدهما أبرأ عن نصيبه فانه لا يعتق منه شئ بالعجز لان الكتابة تبطل به والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالأبراء (قول) المتان بل الاظهر العتق كولو كاتبا عبداً وأعتق أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولاء للميت ولا سراية لان الميت معسر (قول) انن فان أعتقه خرج ما لو عتق نصيب المصدق بقضيه النجوم فلا يسرى لانه مجبر عليه وكذا لو أبرأه لا سراية على المذهب لان المكاتب يعتقد ان الأبراء لغو بخلاف ما لو صدر من المصدق الاعتياق فنسأل الله تعالى ان يمين علينا بالعتق من نار جهنم آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قول) انن ان كان موسراً وولاؤه ما عتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة



(كتاب أمهات الاولاد)\*

جمع أمهة أصل أم قاله الجوهري وقال بعضهم يقال في الهائمات (إذا أحبل أمته فولدت حيا أو ميتا أو ماتت فيه غرة) كضغة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل (عتقت بموت السيد) روى ابن ماجه وغيره حديث أميأمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه وقال الحاكم صحيح الاسناد (أو) أحبل (أمة غيره بنكاح) لا غرور فيه بحريتها أو زنا (فالولد رقيق) تبعالامه (ولا تصير أم ولد) له (إذا ملكها) لا تنفء العلق بحر ولو ملكها حاملا من نكاحه عتق عليه الولد كما قاله في المحرر ومعلوم أن ولد المالك انعقد حرا (أو بشبهة) كأن ظنها أمته أو زوجته الحرة (فالولد حر) لظنه وعليه قيمته لسيدها (ولا تصير أم ولد) له (إذا ملكها في الظاهر) والثاني تصير لعلوها بحر والاول نظر إلى انتفاء ملكه حينئذ وكالشبهة عند كورة فيما ذكر نكاح أمة غر بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها زوجته المملوكة فالولد رقيق ولا استيلاد إذا ملكها حراما (وله) أي للسيد (وطء أم الولد) منه (واستخدامها وإجارها وإرش جنابة عليها) وقيمتها إذا قتلت كما قاله في المحرر (وكذا تزويجها بغير إذن في الأصح) كالقنة والثاني يشترط رضاها كالسكينة وهما في الروضة كأصلها قولان ثانيهما قديم (ويحرم بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شيء من ذلك وفي الرهن تسليط على البيع (ولو ولدت من زوج أو زنا فالولد للسيد يعتق بموته كهي) تبعالها في حق الحرية (وأولادها قبل الاستيلاد من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم) لأنهم حدثوا قبل نبوت حق الحرية للام (وعتق المستولدة من رأس المال) وإن كان الاستيلاد في مرض الموت نزل منزلة استهلاك المال بانفاقه في اللذات والشهوات ويقدم عتقها على الديون والله أعلم

(كتاب أمهات الاولاد الخ)\*  
(قائدة) إذا كانت الامه مستولدة مكاتبه ثم مات السيد قبل الاداء عتقت عن الكتابة وتبعها الكسب والولد قاله البغوي ولو كانت مدبرة مكاتبه ومات قبل الاداء قال الرافعي عتقت بالتدبير فان لم يخرج من الثلث عتق قدر الثلث وبقيت الكتابة في الباقي فاذا أدى قسطه عتق كما نص عليه وأورده الشيخ أبو حامد وجماعة ثم قال الرافعي بعد ذلك بنحو صفحة في مسئلة المدبر المكاتب ولو مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير إن احتمله الثلث وحينئذ فعن الشيخ أبي حامد أنه بطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه ولده وكسبه كمالوا عتق السيد مكاتبه قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق ويجب أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وبهذا الاحتمال الثاني جزم الرواية انتهى أقول هذا الذي تقرر عن أبي حامد قد نقله الجلال المحلي عنه وعن البغوي وأبي اسحاق الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاد أقوى من التدبير فكيف يكون التدبير هادما لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاد هادما لها لا يقال لعل سببه كون العتق في مسئلة المدبر من الثلث فيكون الكسب تركه ليعين على خروجه من الثلث لا نأقول في المسئلة المذكورة أن يخرج العبد من الثلث فلا إشكال وينبغي أن يتبعه كسبه ولده بقاء لحكم الكتابة وإن لم يخرج من الثلث عتق منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي مكاتباً وجميع كسبه له تؤدى منه الجوم عن باقيه فالوجه ما قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



يقول مصححه الفقير الى آلاءه الصمد مصطفى وهبي بن محمد  
الحمد لذي الجلال والكبرياء المنعم على عبده بعموم الآلاء وأتم الصلاة وأركى لتسليم على من أرشدنا  
الى المهارج القويم وحبانا من هدايته بالفضل العيم وعلى آله وأصحابه الذين حازوا قصب السبق في  
ميدان التعليم وبذلوا أنفسهم في سبيل الملك العليم فاشتروا النعيم المقيم (وبعد) فمات الله على هذا  
العبد الذليل طبع هذا الكتاب الفاخر الجليل الذي جلت فرائده وعمت فوائده وحلت موارده  
وحسنت مقاصده قد حوى مهمات انساني على اختصاره فتمت رواحه ثمراته بسراره فهو روضة  
بانع ثمارها وجنة جارية أنهارها فطوبى لجناتها وهنيئاً لجنسها وقد عنيت بمقابلة على السمع  
الصحيحة الهية وتصحيحه على الطريقة الواضحة المرضية بخاء بحمد الله يعجب النظر وتستلذه  
الاسماع والأبصار ولما تم طبعه على هذا النمط الهسي والاسلوب الباهر السني أنشد الشاب الطريف  
الليبي والشاعر الخاذق الاديب حضرة علي فهمي بيك تبحر الفاضل الكامل المخلي بأنواع  
الفضائل حضرة رفاعة بيك مؤرخ الختام طبعه ومنوها بعلو قدره ولطف وضعه فقال

في مخرج راحك راحة لمزاجي \* دين الهوى يقضي بحل مزاج  
لطف بالطلاز وجاف شرع أولى الهوى \* متواسع بتعدد الأزواج  
واعقد بها واجعل قوادي مهرها \* ان تدرثر حبامها بتجاج  
فالروض ازهر والهزار خطيه \* وصدي الثاني من خلال سياج  
وشي صحيفة نهره فلم الصبا \* لما انبرى وجرى بلوح العجاج  
أمنادي ان رمت احراز المني \* والفوز في الاصباح والادلاج  
فانميج بنا نعيم المسرة واجتهد \* بسناء علم لاسناء سراج  
وبروضة الارشاد أنت مليكنا \* وعلى جبينك لاح طرز التماج  
يحلولدي الندمان شرح صدورهم \* بأجل شرح بالهناء مفاجي  
يعزى الى نحر الائمسة من به \* شمس الهدى لاحت بكل فجاج  
هو قطب دائرة العلوم ومركزها \* علام محرز سبق كل محاجي  
حدث اذا ذكر المحلى معلنا \* عن بحر علم زاخر شجاج  
أبدى لنا شرحاً فأبدع فيسه اذ \* أخفى نتيجة ذهنه الوهاج  
تبدو المعاني من خلال طروسه \* قظهورها كالشمس في لأفراح  
ان أدمج النووي معنى مثه \* فالشرح أبرز نكتة الادماج  
وأني بأسرار من المنطوق والسمفهوم بالادخال والاخراج  
جاد الزمان له بصفحة راجح \* في سوق علم آذنت رواج  
مذرق طبعاً راق وضعا فانتى \* منهاج فضل ماله من هاج  
ياسعد ان سأولك ما أرخته \* بشر بطبع الشرح للنهاج

١٢٨٣

وكان تمام طبعه بالمطبعة الوهية بأحمد المطابع الجميلة المصرية على ذمة كل من الجناب المنكرم  
المحترم الشيخ أبي طالب الميني نزيل مكة المشرفة والفاضل الكامل السيد عبد الله الهاري كان  
في عونهما الملك اللطيف الباري وذلك في أواسط شوال من سنة ألف وثمانين وثلاث وثمانين من  
الهجرة السنية النبوية على صاحبها أزكى سلام وأبهى تحية







**\* (فهرست الجزء الثاني من شرح المنهاج للجلال المحلى) \***

صحيحة	صحيحة
٣٧ فصل لا تزوج المرأة نفسها	١ كتاب الفرائض
٣٩ فصل لا ولاية لرفيق	٢ فصل الفروض المقدرة في كتاب الله
٤٢ فصل زوجها الولي	٤ فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم أحد
٤٤ فصل لا يزوج مجنون صغير	٥ فصل الاب يرث بفرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن
٤٥ باب ما يحرم من النكاح	٦ فصل الاخوة والاخوات لا يوين ان انفردوا ورثوا
٤٨ فصل لا ينكح من يملكها أو بعضها	٧ فصل من لا عصبه له نسب
٥٠ فصل يحرم على المسلم نكاح من لا كتاب لها	٧ فصل اجتمع جد واخوة
٥٢ باب نكاح المشرقة	٨ فصل لا يورث مسلم وكافر
٥٣ فصل أسلم وتحتته أكثر من أربع	٩ فصل ان كان الورثة عصباء قسم المال بالسوية
٥٥ فصل أسلم معها استمرت النفقة	١١ فرع في المناسحات
٥٥ باب الخيار والاعفاف	١٢ كتاب الوصايا
٥٨ فرع خيار الخلف على الفور	١٤ فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله
٥٩ الفسخ بالعق لا يحتاج الى اذرافعة	١٥ فصل اذا طننا المرض مخوفا
٦٠ فصل يلزم الولد اعفاف الأب	١٦ فصل أوصى بشاة تناول صغيرة الجثة وكبيرتها
٦١ فصل السيد يدنه في نكاح عبده لا ضمن مهر او نفقة في الجديد	١٨ فصل تصح الوصية بمنافع عبد ودار وغلة حانوت
٦٢ كتاب الصداق	١٩ فصل له الرجوع عن الوصية
٦٤ فصل سكها بنخمر أو حر أو مغصوب	٢٠ فصل يسق الايصاء بقضاء الدين
٦٦ فصل اذا قالت رشيدة لوليها تزوجني بلا مهر	٢١ كتاب الوديعة
٦٧ فصل مهر المثل ما يرغب به في مثلها	٢٤ كتاب قسم الفیء والغنیمه
٦٧ فصل الفرقة قبل وطء منها	٢٥ فصل الغنیمه مال حصل من كفار بقتال
٧٠ فصل اختلاف في قدر مهر	وايجاف خيل
٧١ فصل وليمة العرس سنة	٢٧ كتاب قسم الصدقات
٧٣ كتاب انقسم واششوز	٢٨ فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه
٧٥ فصل طهرت أموات نشورها	أو عدمه عمل بعلمه
٧٦ كتاب الخلع	٣٠ فصل يجب استيعاب الاصناف
٧٩ فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق	٣١ فصل صدقة التطوع سنة
٨١ فصل قال أنت طالق وعليت أو وليت	٣١ كتاب النكاح
كذا	٣٤ فصل تحل حطبة خلية عن نكاح وعدة
٨٥ فصل ادعت خلعاً فذكر صدق في يمينه	٣٥ فصل انما يصح النكاح بايجاب وقبول
٨٦ كتاب الطلاق	
٨٩ فصل له تقويض طلاقها نفسها	
٩٠ فصل مرد سائر طلاق غا	



صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٩٢	فصل خطاب الاجنبية بطلاق لغو	١٤٥	فصل قال هند بنتي أو أختي برضاع
٩٣	فصل قال طلقته أو أنت طالق ونوى	١٤٦	كتاب النفقات
	عدد اوقع	١٥٠	فصل الجديدانها أي النفقة تجب يوماً فبوما
٩٥	فصل يصح الاستثناء في الطلاق	١٥٢	فصل أعسر به أي النفقة
٩٧	فصل شك في طلاق منجز أو معلق فلا يحكم	١٥٣	فصل يلزمه أي الشخص ذكر أو أنثى
	بوقوعه		نفقة الوالد وان علا
٩٩	فصل الطلاق سني وبدعي	١٥٥	فصل الحضانة حفظ من لا يستقل بأموره
١٠١	فصل قال أنت طالق في شهر كذا وقع	١٥٧	فصل عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة
١٠٣	فصل علق بحمل فان كان حمل طاهر وقع	١٥٨	كتاب الجراح
١٠٦	فصل قال لزوجته أنت طالق وأشار	١٦١	فصل اذا وجد من شخصين معا فعلان
	بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الابنية		من هقان للروح
١٠٧	فصل علق الطلاق بأكل رغيف أو رمانة	١٦٢	فصل اذا قتل مسلماً ظن كفره
١٠٨	كتاب الرجعة	١٦٥	فصل اذا جرح حرياً أو مرتداً أو عبداً
١١١	كتاب الابلأ		نفسه فأسلم
١١٣	فصل يجهل المولى أربعة أشهر	١٦٦	فصل يشترط لقصاص الطرف مباشر
١١٤	كتاب الظهار		للنفس
١١٦	فصل يجب على انظهار كفارة اذا عاد	١٦٨	باب كيفية القصاص ومستوفيه
١١٨	كتاب الكفارة		والاختلاف فيه
١٢١	كتاب اللعان	١٧٠	فصل اذا قدم موقوفاً
١٢٤	فصل له قذف زوجة علم زناها	١٧١	فصل الصحيح ثبوته أي القصاص لكل
١٢٥	فصل في كيفية اللعان		وارث
١٢٨	فصل له اللعان ان في ولد وان عفت عن	١٧٣	فصل موجب العمد في نفس أو طرف القود
	الحد و زال النكاح	١٧٤	كتاب الديات
١٢٩	كتاب العدد	١٧٦	فصل في موضحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم
١٣١	فصل عدة الحامل بوضعه	١٨٢	فصل تجب الحكومة فيما لا مقدّر فيه
١٣٣	فصل اذا الرّمها عدة تا شخص من جنس	١٨٣	باب موجبات الدية
	واحد	١٨٥	فصل اذا اصطد ما أي كاملاً بلا قصد
١٣٤	فصل عاشر مطلته كزوج بلا وطء	١٨٦	فصل دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة
١٣٥	فصل عدة حائل لو فاة وان لم توطأ أربعة	١٨٨	فصل مال جنابة العبد يتعلق برقبته
	أشهر وعشرة أيام	١٨٩	فصل في الجنين الحرام المسلم غرة
١٣٨	فصل تجب سكنى لعنته طلاق ولو بائن	١٩٠	فصل تجب بالقتل كفارة
١٤٠	باب الاستبراء	١٩٠	كتاب دعوى الدم والقسامة
١٤٢	كتاب الرضاع	١٩٣	فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار
١٤٤	فصل تحت صغيرة أرضعتها أمه أو أخته		أو شهادة



صحيفه	صحيفه
٢٤١ فصل حلف لا يأكل الرؤس ولا نيته له	١٩٤ كتاب البغاة
حنت برؤس تباع وحدها	١٩٥ فصل شرط الامام كونه مسلماً
٢٤٣ فصل حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت	١٩٦ كتاب الردة (المرقومة في العدد ١٣٦)
٢٤٤ فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد	١٩٨ كتاب الزنا
لنفسه أو غيره	٢٠٠ كتاب حد القذف
٢٤٥ كتاب النذر	٢٠١ كتاب قطع السرقة
٢٤٧ فصل اذا نذر انشى الى بيت الله تعالى	٢٠٤ يقطع موجر الحرز
٢٤٨ كتاب القضاء	٢٠٥ فصل لا يقطع صبي ومجنون
٢٤٩ فصل اذا جئ قاض أو أغنى عليه	٢٠٦ باب قطع الطريق
٢٥٠ فصل في آداب القضاء وغيرها	٢٠٧ فصل في اجتماع عقوبات على غير قاطع
٢٥٣ فصل تسوية القاضى بين الخصمين في	الطريق
دخول عليه	٢٠٨ كتاب الاشربة
٢٥٤ باب القضاء على الغائب	٢٠٩ فصل في التعزير
٢٥٥ فصل ادعى عناية ثمة عن البلد	٢٠٩ كتاب الصيال وضمن الولاة
٢٥٦ فصل الغائب الذى يسمع نبينة ويحكم عليه	٢١١ فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها
٢٥٦ باب القسمة	٢١٢ كتاب السير
٢٥٩ كتاب الشهادات	٢١٣ فصل يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه
٢٦١ فصل لا يحكم بشاهد واحد الا في هلال	٢١٤ فصل نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا
رمضان	رقوا
٢٦٤ فصل تحمل الشهادة فرض كفاية	٢١٧ فصل يصح من كل مسلم مكلف مختار أمن
٢٦٥ فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير	حربي
عقوبة	٢١٨ كتاب الجزية
٢٦٦ فصل اذا رجعوا أى الشهود عن الشهادة	٢١٩ فصل أقل الجزية دينار لكل سنة
قبل الحكم	٢٢١ فصل يلزمنا الكف عنهم
٢٦٧ كتاب الدعوى والبيئات	٢٢٢ باب الهرة
٢٦٨ فصل اذا أصر المدعى عليه على السكوت	٢٢٣ كتاب الصيد والذباح
عن جواب الدعوى	٢٢٥ فصل يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره
٢٦٩ فصل تغلظين مدعى ومدعى عليه فيما ليس	بكل محدّد
بمال ولا يقصده مال	٢٢٨ كتاب الاضحية
٢٧١ فصل اذا ادعى باعنا في يد ثالث	٢٣١ فصل في العقيقة
٢٧٣ فصل اذا قال آجرت هذا البيت شهر كذا	٢٣١ كتاب الاطعمة
بعشرة فقال بل آجرتى جميع الدار	٢٣٤ كتاب المسابقة والمناضلة
٢٧٤ فصل في القائف الملقى للنسب	٢٣٧ كتاب الايمان
٢٧٥ كتاب المعتق	٢٣٩ فصل يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار



صيفه

٢٧١ فصل اذا ملك اهل تبرع أصـ له أو فرعه

عتق عليه

٢٧٩ كتاب التدبير

٢٨١ فصل اذا ولدت مدبرة من نكاح أوزنا

٢٨١ كتاب الكفاة

٢٨٣ فصل يلزم السيد أن يحط عنه

٢٨٥ فصل الكفاة لازمة من جهة السيد

٢٨٦ فصل الكفاة الفاسدة

٢٨٧ كتاب امهات الاولاد



